

كتاب حلائك الأبحار

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد البرجاني النخري
تغمده الله بغفرانه
المتوفى سنة ٤٧١ هـ = أوسنة ٤٧٤ د

قراءة وعلق عليه
أبو فخر
محمود محمد شاكر

الناشر مكتبة النخاسجي بالقاهرة

كِتَابُ
حَلَالِكِ الْأَعْيَارِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفراته

المثبوت سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مَنْ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوَلُوَّ يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُنْفَظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحَصَا يُقَالُ قِيلَفِي وَلَا يَخْفَظُ

شيخ المصنف

الناشر مكتبة النخاسي بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بِهِ وَأَخْرَجَنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي نَزَّلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِلِسَانِهِ لِسَانًا عَرَبِيًّا مُبِينًا ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آبَائِهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا . اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ .

...

وبعدُ فمِنذُ دهرٍ بعيدٍ ، حينَ شَقَقْتُ طَرِيقِي إِلَى تَذَوُّقِ الْكَلَامِ الْمَكْتُوبِ ، منظومه ومنشوره ، كانَ منَ أوائلِ الكتبِ التي عَكَفْتُ عَلَى تَذَوُّقِهَا كِتَابُ « دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ » ، لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ « أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرْجَانِيِّ » ، الْأَدِيبِ النَّحْوِيِّ ، وَالْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْمَتَكَلِّمِ الْأَشْعَرِيِّ [تَوَفَّى سَنَةَ ٤٧١ هـ ، أَوْ سَنَةَ ٤٧٤ هـ] ، وَيَوْمَئِذٍ تَنْبَهْتُ لِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ بَدَأَ لِي أَنَّ عَبْدَ الْقَاهِرِ كَانَ يَرِيدُ أَنْ يُوَسِّسَ بَكِتَابِهِ هَذَا عِلْمًا جَدِيدًا اسْتَدْرَكَهُ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْأُتَمَّةِ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي « الْبَلَاغَةِ » وَفِي « إِعْجَازِ الْقُرْآنِ » ، وَلَكِنْ كَانَ غَرِيبًا عِنْدِي أَشَدُّ الْغَرَابَةِ ، أَنَّهُ لَمْ يَسِرْ فِي بِنَاءِ كِتَابِهِ سِيرَةً مِنْ مَنْ يُوَسِّسُ عِلْمًا جَدِيدًا ، كَالَّذِي فَعَلَهُ سَيِّوِيهِ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ ، أَوْ مَا فَعَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ آبَنُ جُنِّيٍّ فِي كِتَابِهِ « الْخَصَائِصِ » ، أَوْ كَالَّذِي فَعَلَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ « أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ » ، بَلْ كَانَ عَمَلُهُ وَهُوَ يُوَسِّسُ هَذَا الْعِلْمَ الْجَدِيدَ ، مَشُوبًا بِحُمِيَّةٍ جَارِفَةٍ لَا تَعْرِفُ الْأَنَاءَةَ فِي التَّبْوِيبِ وَالتَّقْسِيمِ وَالتَّصْنِيفِ ، وَكَأَنَّهُ كَانَ فِي عَجَلَةٍ مِنْ أَمْرِهِ ، وَكَأَنَّ مَنَازِعًا كَانَ يُنَازِعُهُ عِنْدَ كُلِّ فِكْرَةٍ يَرِيدُ أَنْ يُجَلِّيَهَا بِبِرَاعَتِهِ وَذَكَائِهِ وَسُرْعَةِ لَمَحِهِ ، وَبِقُوَّةِ حُجَّتِهِ وَمُضَاءِ رَأْيِهِ .

مقدمة

الثاني : أنى وقفت فى كتابه على أقوال كثيرة لم ينسبها بصريح البيان إلى أصحابها ، حتى نتبين من يكون هؤلاء ؟ وكان من أعظم ما حيرنى قولان ، رددهما فى مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كله يدور على رد هذين القولين وإبطال معنهما . الأول ، قول القائل : « إن المعانى لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، [دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥] = الثانى ، قول القائل : « إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات ، ولكن تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » ، [دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين فى فصل واحد ، [ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥] ، وجمع معهما قوله : « ثم إن هذه الشناعات التى تقدم ذكرها ، تلزم أصحاب « الصرفة » ، أيضاً » [ص : ٣٩٠] ، والقول بالصفة من أقوال المعتزلة ، فبدالى يومئذ أن بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكنى لم أقف على ما يرضينى إن ذهب هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر فى مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضم على طريقة مخصوصة » ، وأوهما أنه « النظم » الذى ذكره الجاحظ فى صفة القرآن [دلائل الإعجاز : ٢٥١] ، وهو أيضاً « النظم » الذى عليه مدار علم عبد القاهر الذى أسسه ، فكان مما شغلنى ، أطول كلام من تعريضه بهم ، وهو ما جاء فى أواخر كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« وأعلم أن القول الفاسد والرأى المدخول ، إذا كان صدوره عن قوم لهم نباهة وصيت وعُلُو منزلة فى نوع من أنواع العلوم غير العلم الذى قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع فى الألسن فتداولته ونشرته ، وفشاً وظهر ، وكثر الناقلون له والمُشيدون بذكره = صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ولربما = بل كلماً = ظنوا أنه لم يشيع ولم يتسيع ولم يروِه خَلَف عن سَلَف إلا لأن له أصلاً صحيحاً ، وأنه أخذ من معدين صديق ، واشتق من تبعه كريمة ، وأنه لو كان

مدخولاً لظهور الدخّل الذى فيه على تقادم الزمان وكرور الأيام . وكم من خطأ ظاهر ورأى فاسد حطّى بهذا السبب عند الناس ولولا سلطان هذا الذى وصفت على الناس ، وأنّ له أخذة تمنع القلوب عن التدبّر ، وتقطع عن دواعى التفكير = لما كان لهذا الذى ذهب إليه القوم فى أمر « اللفظ » هذا التمكن وهذه القوة وكيف لا يكون فى إसार الأخذة ، ومحولاً بينهم وبين الفكرة ، من يُسلم أن الفصاحة لا تكون فى أفراد الكلمات ، وإنما تكون فيها إذا ضم بعضها إلى بعض ، ثم لا يعلم أنّ ذلك يقتضى أن تكون وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسها ، ومن حيث هى ألفاظ وتُطق لسان ؟] [دلائل الإعجاز : ٤٦٤ - ٤٦٧] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغى أن تقرأه بطوله فى المكان الذى أشرت إليه .

من يكون هؤلاء القوم الذين لهم نباهة وصيت وعلو منزلة فى نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذى قالوا ذلك القول فيه ، وتداولته الألسن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالهم المدخولة هذا التمكن ، ورسخت فى النفوس هذا الرسوخ ، وتشعبت عروقها هذا التشعب ، مع ما فيها من التهاف والسقوط وفحش الغلط ، والتى إذا نظرت فيها لم ترَ باطلاً فيه شوب من الحق ، ورزقاً فيه شيء من الفضّة ، ولكن ترى الغشّ بحثاً ، والغيط صيرفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦] . والأمران الثانى والرابع ، كانا موضع اهتمامى يومئذ ، وينبغى أن يكونا موضع اهتمام كلّ أحد .

وفتشّت ونقبت ، فلم أظفر بجواب أطمئن إليه ، وتناسيت الأمر كلّه إلّا قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

...

حتى كانت سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وطبع كتاب « المغنى » للقاضى « أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمدانيّ الأسديّ » ،

مقدمة

الفقيه الشافعيّ ، المتكلّم المعتزليّ [توفي سنة ٤١٥ هـ] ، وكان إمام أهل الاعتزال في زمانه ، وعُمر دهرًا طويلًا ، وكثُر أصحابه ، وبُعِدَ صيته ، ورَحَلَ إليه طُلّاب العلم .

في تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب « المغنى » ، فإذا هو يتضمّن فصولاً طويلةً في الكلام على « ثبوت نبوة محمد ﷺ ، وفي إعجاز القرآن ، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ » ، [المغنى : ١٦ : ١٤٣ - ٤٣٣] ، فلَمَّا قرأته ، ارتفع كُلُّ شَكٍّ ، وسقط النُّقَابُ عن كُلِّ مستترٍ ، وإذا التعريضُ الذى ذكره عبد القاهر حينَ قال : « واعلم أن القولَ الفاسدَ والرأى المدخولَ ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلةٌ في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذى قالوا ذلك القول فيه » [انظر ماضى] ، لا يعنى بهذا التعريض وبهذه الصفة أحداً سوى قاضى القضاة المعتزليّ عبد الجبار ، فهو المعتزليّ النابه الذّكر ، البعيدُ الصيت ، العالى المنزلة فى علم الكلام والأصول ، بيد أنه هو الحامل الذّكر ، الخالى الوفاض من علم « البلاغة » و « الفصاحة » و « البيان » ، ولكنه بهذه البضاعة المزجاة من علم « الفصاحة » ، جاء يتكلّم فى الوجوه التى يقع بها التفاضل فى فصاحة الكلام ، [المغنى : ١٦ : ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها] ، وفى « إعجاز القرآن » عامة !!

والدليل الساطع ، هو أن الأقوال التى ذكرتها آنفاً ، وقلتُ إن عبد القاهر لم يصرّح بنسبتها إلى أحدٍ ، هى أقوال القاضى عبد الجبار فى كتابه المغنى بنصّها ولفظها ، فهو يقول :

« إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلام ، وإنما تظهر بالضمّ على طريقة مخصوصة » ، ثم يقول بعد ذلك : « إن المعانى لا يقع فيها ترايُدٌ ، وإذن فيجب أن يكون الترايُدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه » ، [المغنى : ١٦ : ١٩٩ ، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتاب « دلائل الإعجاز » على ردهما وإبطال معناهما . هذا فضلاً عن أقوال آخر ذكرها عبد القاهر ، ووجدتها ماثلةً بنصّها

مقدمة

أيضاً في هذا الموضوع الذى ذكر فيه القاضى المعتزلى « إعجاز القرآن » ، كالقول في « جزالة اللفظ » ، حيث يقول القاضى : « ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التى هى جزالة اللفظ وحسن المعنى » [المعنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر في كتابه ثم يقول : « وأما الأخير ، فهو أننا لم نَرِ العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسونه ، ويكلّم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان وتفسير = إلا « علم الفصاحة » فمن أقرب ذلك أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ » = وإذا هم تكلموا في زيادة نظم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه دون وجه » ، ثم لا تجدهم يفسرون « الجزالة » بشيء » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

...

ولم أرد بهذا الاستقصاء ، ولكنى أردت أن أنبه إلى علاقة لا ينبغي إغفالها أو التهاون فيها ، وهى هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضى عبد الجبار . ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذى أسسه ، كان كلُّ همّه أن ينقُض كلام القاضى في « الفصاحة » ، وأن يكشف عن فساد أقواله في مسألة « اللفظ » ، بالمعنى المؤقت المحدّد في كلامه في كتابه « المعنى » ، دون المعنى المطلق للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان . وإغفال هذه العلاقة يؤدّى ، أو قد أدّى ، إلى غلط فاحش في فهم مسألة « اللفظ » و « المعنى » عند عبد القاهر في كتابه هذا . فلا « اللفظ » فهم على حقيقته عند عبد القاهر ، ولا « المعنى » أيضاً عُرف على حقيقته عنده .

وأنا أرجح أن عبد القاهر ، كتب كتابه هذا في أواخر حياته ، بدليل ما هدّتنا إليه النسخة المخطوطة من « الدلائل » ، التى رمزت إليها بالحرف « ج » ، كما سأبيّنه فيما بعد ، وآته كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجمعه تصنيفاً في

مقدمة

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه على من سبقه ، وشق له الطريق ومهّده ، ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد . وأرجح أيضاً أن السرّ في العجالة التي صرّفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجبت أن يبنى الكتاب هذا البناء العجيب ، هو فيما أظنّ ، أن طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، في بلدته جرجان وفي زمانه ، كان لهم شغف ولجاجة وشغف وجدال ومناظرة في مسألة « إعجاز القرآن » ، واثكأوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتابه « المغنى » ، والتي ذكرت مواضعها آنفاً ، وشققوا الكلام فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فإن أردت الصدق ، فإنك لا ترى في الدنيا أعجب من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فساد رأي مازج النفوس وخامرّها واستحكم منها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم في « اللفظ » . فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم ، أن تركهم ، وكأنهم إذا ثوظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغُيِّبوا عن عقولهم ، وجيل بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونهم نظّر ، ويرى لهم إيراد في الإصغاء ولا صدرّ ، فلست ترى إلّا نفوساً قد جعلت ترك النظر ذأبها ، ووصلت بالهويناً أسبابها ، فهي تغترّ بالأضاليل ، وتتباعذ عن التحصيل ، وتلقى بأيديها إلى الشبه ، وتسرع إلى القول المموه » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٨] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه « المغنى » ، أي بين كتابه وبين المعتزلة ، أن كتابه خلاً من ذكر « الصرفة » ، وهي أشهر أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النظام ، إلّا في موضع واحد من الكتاب كله [دلائل الإعجاز : ٣٩٠] . وذلك لأن القاضي عبد الجبار نفسه ، وهو إمام المعتزلة في زمانه ، ردّ مقالة « الصرفة » ونقضها في كتابه ، [المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصّهم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتي نشرتها ملحقة بالكتاب .

مقدمة

هذا ما أردتُ أنبه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ في كتاب عبد القاهر ، وفي قضية « اللفظ » و « المعنى » التى اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدى إلى فساد كبير فى زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

...

والآن ، أنصرفُ إلى القول فى النسخ التى اعتمدتُ عليها فى قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفى التعليق عليه تعليقا مختصراً ، وجعلتُ همى أن يكون قارىء الكتاب ماضياً فى قراءته دون أن يتعثّر أو يتلفت تلفتاً يعوقه عن المضى فى قراءته ، فأعنته بتقسيمه إلى فقرٍ مرقمةٍ ، ودللته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنّ كلامه ربّما شقّ على كثير من أهل زماننا ، حين كُتب عليهم أن يهَجُروا كُتب أسلافهم من الفحول الأفاذ .

...

• النسخة المخطوطة الأولى « ج » : وهى من مكتبة « حسين جلبى معانى ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة » ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها فى أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها فى أحد الفصول الملحقه بالكتاب أن : « هذا آخر ما وُجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب فى شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة » ، (٥٧٢ هـ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر فى صدر فصل آخر بعده : « هذا ممّا نُقِلَ من مُسَوِّدته بخطّه بعد وفاته رحمه الله » ، [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدُلّنا هذا على أنّه نقل ما نقل من خطّ عبد القاهر .

ولكنْ بقى شيء آخر ، هو أن على هذه المخطوطة فى هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرتُ وأنا أقرأ الكتاب عند الطّبع ، أنّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنّها تعليقات عبد القاهر على

مقدمة

نسخته ، فدلّ هذا ، والذي قبله ، على أن هذه النسخة منقولة من نسخة عبد القاهر التي كتبها بخطه في آخر حياته . وهذا بيان بأكثر المواضع التي جاءت فيها الحواشي مسلسلة ، وفيها الدلالة على ذلك :

ص : ٢٠ ، تعليق : ٢٧ / ٢ ، تعليق : ٣١ / ٥ ، تعليق : ١٥٢ / ٢ ، وفي صدره : « قال عبد القاهر » / ١٥٩ ، تعليق : ٤ وهو أسلوب عبد القاهر / ١٦٢ ، تعليق : ١٦٥ / ١ ، تعليق : ٢ / ١٩٥ ، تعليق : ٢١٠ / ١ ، تعليق : ٢١٦ / ٣ ، تعليق : ٤ ، وهو أسلوب عبد القاهر / ٢٣٠ ، تعليق : ١ / ٢٦٤ ، تعليق : ٢ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٧٦ ، تعليق : ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، تعليق : ٤ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٩٠ ، تعليق : ١ ، أسلوب عبد القاهر / ٣٠١ ، تعليق : ٢ / ٣١٠ ، تعليق : ٤ / ٣١٣ ، تعليق : ١ / ٣١٨ ، ٣٤٠ - ٢٤٣ ، تعليق : ٢ ، وكتب الناسخ « حاشية » ، ثم كتب فوقها : « هذه الحاشية مؤخرة في أماليه المدونة » ، فهذا نصّ يقطع بأن جميع الحواشي منقولة من نسخة عبد القاهر ، وأيضاً فإن هذه الحاشية نفسها ستأتي في نص كلام عبد القاهر بعد قليل في رقم : ٤٠٥ / ٣٥٦ ، تعليق : ٢ / ٣٦٧ ، تعليق : ١ / ٣٧٣ ، تعليق : ٢ / ٣٧٤ ، تعليق : ٢ / ٣٨٠ ، ٣٨٣ / ٢ ، تعليق : ١ ، ونصّ الحاشية : « هذا تعليل لقولي : لم يلزم من إثبات الآفة » ، وهو نصّ قاطع بأن هذه الحواشي نسخة عبد القاهر / ٤٤٧ ، تعليق : ٢ / ٤٩٩ ، تعليق : ٢ ، وهو بلا شبهة من كلام عبد القاهر / ٥٠٢ ، تعليق : ١

وقد فاتتني حواشٍ أُخر كتبها عبد القاهر على هذه النسخة ، ولكنني لم أحسن قراءتها ، فلم أثبت منها شيئاً . والذي ذكرته آنفاً قاطع كما ترى ، بأنّ ناسخ « ج » ، إنما نسخها من نسخة عبد القاهر نفسه ، وزاد فائدة خلت منها جميع النسخ ، ولهذا جعلتها هي الأصل الأوّل الذي اعتمدت عليه .

...

أما ترتيب هذه النسخة « ج » ، فهو كما يلي :

(١) من ص : ١ ، إلى ص : ٣٠٧ ، نصّ كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما دلّت على النسخة الأخرى « س » ، كما سبّيته ، ثم ترك بياضاً بين الكلامين وكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا القسم يقع في مطبوعتنا من ص : ١ إلى ص : ٤٧٨

مقدمة

- (٢) من ص : ٣٠٧ - ٣٣٢ ، ويبدأ فصل آخر ، وهو موجود بهذا الترتيب في مطبوعة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٤٨١ - ٥٢٤
- (٣) من ص : ٣٣٣ - ٣٤٣ ، فصل آخر ، موجود في نسخة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٥٢٥ - ٥٣٨
- (٤) من ص : ٣٤٣ - ٣٥١ ، موجود في نسخة رشيد رضا . مؤخراً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٩٣ ، إلى آخر مطبوعته ص : ٤٠٢ ، وأتبعته في ذلك ، فهو في مطبوعتنا مؤخر أيضاً ، وهو فيها من ص : ٥٤٦ إلى ص : ٥٥٧
- (٥) من ص : ٣٥٢ - ٣٥٦ ، موجود في نسخة رشيد رضا مقدماً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٨٩ ، إلى ص ٣٩٣ ، وأتبعته أيضاً فهو في مطبوعتنا من ص : ٥٣٩ - إلى ص : ٥٤٥
- (٦) من أوسط ص : ٣٥٦ ، إلى آخر ص : ٣٦٠ ، فصول ومسائل ملحقة بالكتاب ، ليست في نسخة رشيد رضا ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٦١ ، إلى ص : ٥٦٩
- (٧) من ص : ٣٦١ إلى ص : ٣٦٦ ، وبعدها ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ورقة بيضاء فاصلة : « المدخل في دلائل الإعجاز من إملائه » ، وقد قدمها رشيد رضا في أول كتاب « دلائل الإعجاز » وأحسن ، فاتبعته وقدّمها في أول هذه المطبوعة أيضاً .
- (٨) من ص : ٣٦٩ - ٤٠٥ ، « الرسالة الشافية في الإعجاز ، هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نُشِرَتْ من قبل كما سأذكر ذلك ، ونشرتها أيضاً ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٧٣ إلى ص : ٦٢٨ فهذه هي النسخة التي جعلتها أصلاً أوّل ، لنفاستها وعِظَمها ، ولأنها

مقدمة

منقولة من خطّ الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطّه ، ولم تخلُ من بعض العيوب ، أشرت إليها في تعليقي على الكتاب .

• النسخة المخطوطة الثانية « س » ، وهي من مكتبة أسعد أفندي ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليس فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهي نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التي تتخللها ، والتي أشرت إليها في تعليقي على الكتاب ، وهي خالية من كلّ حاشية ، وهي التي دلّنتني على آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك في نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » نقلها كاتب « ج » من خطّ عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً في الأصول التي طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهي تقع في مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفستان اللتان جعلتهما أصلاً لقراءتي وتعليقي .

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ ، وهي أوّل مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، فكتب في آخر الكتاب كلمة ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر في أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصر لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامي في سنة ١٣١٥ ، وجدت الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتي الديار المصرية ، مُشتغلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » ، وقد استحضر نسخة من المدينة المنورة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التي عنده . وأريد الآن ، أنه قد غني بتصحيحه أتمّ عناية ، وأشرك معه فيها إمام اللغة وآدابها في هذا العصر ، الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي ، ونأهيك بكتاب آجتماع على تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول » .

مقدمة

فهذه المطبوعة إذن ، لها ثلاثة أصول مخطوطية لا أعرف عنها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدّم ، ولأن الذين تولّوا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا في هذا العصر ، فقد جعلتها أصلاً ثالثاً ، واتبعتُ ترتيبها ، حتى لا تختل معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذي بقي في أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة . ولكن لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتا خللاً شديداً كان في بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرّها وأبشعها ما وقع في هذه المطبوعة في ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع في مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعقل ولا يُهتدى إلى صوابه ، ولا أدرى كيف وقع هذا الخلل . وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيتي أن أستبقى جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلتُ ذلك في أوائل الصفحات ، ثم أضربتُ عن ذلك ، لقلّة فائدة هذه الحواشي ، ولكيلا يختلط عملي بعمل غيره ، ولكنني لم أُخلِ تعليقاتي من الإشارة إلى تعليقاته رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذن ، كأنها اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهي ثلاثة لا أعرف عنها شيئاً ، إلا ثقةً مني بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

...

بقي شيء واحد ، وهو أني وضعت في هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف في بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التي كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها في دائرة ○ هكذا ، وهي فاصلة في سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأن هذه المطبوعة بقيت دهرًا طويلاً في أيدي العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها في حواشيمهم ، لأنها أجودُ نسخة طبعَت من كتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

...

مقدمة

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة في آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، في مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرّماني ، والخطّابي ، وعبد القاهر الجرجاني » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نُشرها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التي جعلتها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذي ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقضُ بكتابه قول الطائفة التي اتبعت القاضي عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردّدته ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام في « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، ففيها الردّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما في المخطوطة ، كما أشرت إليه في التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنتُ .

...

والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه عليّ ، بأن أتولّى قراءة هذا السفر الجليل والتعليق عليه ، مُقِرّاً بالعجزِ والتقصير ، ضارعاً إليه أن يغفر لي ما أسأت فيه ، وأسأله أن يُعينني على ما أُقِيم نفسي فيه من عَمَلٍ أريدُ به وجهه سبحانه ، ثمّ ما أضمره من خدمة هذه اللغة الشريفة النبيلة التي شرفها الله وكرمها بتنزيل كتابه بلسانٍ عربيّ مبين ، وصلى الله على النبيّ الأُمّيّ صلاة تزيّلنا عنده ، صلى الله عليه وسلّم ، وصلى الله على أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُلِهِ . اللهم اغفر لنا وارحمنا ويسّر لنا كل عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤

٧ فبراير سنة ١٩٨٤

مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

أبوفهم
محمّد مجتد شاكّر



الصفحة الأولى من نسخة حسين جلبي ١ معاني (دلائل الإعجاز)

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين حمد من علم نعمته وحصل الايمان
 ثواب الامانة نازل المجد ثابته في التوفيق والهدى وسر الامانة
 حبل الجمل كمال النعمة وسما الدنيا ملكا الله رزقنا الله وسئلوا الله
 ربي ما نفعها الا ان نمت وما نزلنا الله موت ونعمة بالنعمة وسئلوا الله
 والرب والحي فطر وان المجد والشكرية وان المجد خاتمة وان الامانة
 نوحه مع سلطانته نوحه وغبارنا الله ونحضرنا الله والوكل عليه وان
 مريم الصدف في بيته المجد ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 الامانة ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 المجد ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 يسئل من نعمة ان يحلوا بالاطلاق ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 ان نحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 علي بن ابي طالب ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 محمد بن علي بن ابي طالب ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله
 لا اله الا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله ونحضرنا الله

الصفحة الثانية من نسخة حسين جليبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



الصفحة الأولى من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

الْمَدْخَلُ

فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ، مِنْ إِمْلَائِهِ

تَأَلَّفَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ

تَوَفَّى سَنَةَ ٤٧١ هـ - أَوْسَنَّهُ ٤٧٤ هـ رُبِيعِيَّةَ

بسم الله الرحمن الرحيم

تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ

قال الشيخ الإمام ، مجد الإسلام ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
ابن محمد الجرجاني رحمه الله تعالى . (١)

الحمد لله رب العالمين حمدي الشاكرين ، وصلواته على محمد سيد
المرسلين ، وعلى آله أجمعين .

هذا كلام وَجِيزٌ يَطَّلَعُ بِهِ النَّاظِرُ عَلَى أَصُولِ النُّحُو جُمْلَةً ، وَكُلُّ مَا بِهِ
يَكُونُ النَّظْمُ دَفْعَةً ، وَيَنْظُرُ مِنْهُ فِي مِرَآةٍ تُرِيهِ الْأَشْيَاءَ الْمُتَبَاعِدَةَ الْأَمَكْنَةَ قَدْ أَلْتَقَتْ
لَهُ حَتَّى رَأَاهَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ، وَيَرَى بِهَا مُشْتَعِمًا قَدْ ضُمَّ إِلَى مُعْرِقٍ ، (٢) وَمُعَرَّبًا قَدْ
أَخَذَ بِيَدِ مُشْرِقٍ . وَقَدْ وَصَلْتُ بِأَخْرَةِ [إِلَى] كَلَامٍ مَنْ أَصْغَى إِلَيْهِ وَتَدَبَّرَهُ تَدَبَّرَ

(١) فوق البسملة ، في مخطوطة « حسين جلبي » المرموز إليها بحرف « ج » ، وهي المنقولة من
خط عبد القاهر نفسه ، كتب ما نصه :

« المدخل في دلائل الإعجاز ، من إملائه »

وهذه الرسالة التي أملاها عبد القاهر ، موجودة في أول النسخة المطبوعة من « كتاب دلائل
الإعجاز » ، مقدمة على الكتاب ، هكذا فعل الشيخ محمد رشيد رضا في طبعته سنة ١٣٣١ هـ ، فأبقيتها
كما هي مقدمة على الكتاب ، ولكنها في المخطوطة « ج » ، تأتي في صفحة (٣٦١) ، كما أشرت إليه في
المقدمة ، فأثبت أرقام المخطوطة في الهامش .

(٢) « المُشْتَعِم » ، القاصد الشام ، و « المعرق » ، قاصد العراق .

ذى دين وفتوة ، (١) دَعَاهُ إِلَى النَّظَرِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي وَضَعْنَاهُ ، (٢) وبعثه على طلب ما دَوَّنَاهُ ، والله تعالى الموفق للصواب ، والمُلهِم لما يُؤدِّي إلى الرِّشَاد ، بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ . قال رضى الله تعالى عنه :

...

معلومٌ أنَّ ليس النِّظْمُ سوى تعليقِ الكَلِمِ بعضها ببعض ، وجعلِ بعضها بسببِ من بعض .

تعلّق الكلم بعضها ببعض ثلاثة أقسام : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ . وللتعليق فيما بينها طُرُقٌ ③ معلومة ، وهو لا يَعْدُو ثلاثة أقسام : تعلّق اسم باسم ، وتعلّق اسم بفعل ، وتعلّق حرف بهما .

فالاسمُ يتعلّق بالاسم بأن يكون خيراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفةً أو تأكيداً ، أو عطفاً بيّانٍ ، أو بدلاً ، أو عطفًا بحرف ، أو بأن يكون الأوّل مُضَافاً إلى الثّاني ، أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمَل الفعل ، ويكون الثّاني في حُكْم الفاعل له أو المفعول . وذلك في اسم الفاعل كقولنا : « زَيْدٌ ضَارِبٌ أبُوهُ عَمْرًا » ، وكقوله تعالى : « أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » [سورة النساء : ٧٥] ، وقوله تعالى : « وَهُمْ يَلْعَبُونَ . لَأَهِيَّةٌ قُلُوبُهُمْ » [سورة الأنبياء : ٣٠ ، ٣١] (٣) واسم المفعول

(١) في المطبوعة : « وقد دخلت بأخيرة في كلام » ، ولا بأس بمعناه ، والذي في المخطوطة : « وقد وصلت بأخيرة كلام » ، وهو غير مستقيم إلا بزيادة « إلى » التي بين القوسين .
(٢) يعنى كتاب « دلائل الإعجاز » .

(٣) يشترط لعمل اسمي الفاعل والمفعول عمل الفعل ، الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذى الحال ، ولعله نوع الأمثلة للإشارة إلى ذلك . ومثلها الاستفهام والنفي نحو : « قائم الزيدان » . ويقال مثل هذا في كل تنويع ، وتعدّد الأمثلة مطلوب لذاته . (رشيد) .

كقولنا : « زَيْدٌ مضروبٌ غِلْمَانُهُ » ، وكقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ، [سورة مد : ١٠٥] ، والصفة المُشَبَّهَة كقولنا : « زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وكريمٌ أَصْلُهُ ، وشديدٌ سَاعِدُهُ » ، والمصدر كقولنا : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » ، وكقوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا » [سورة البلد : ١٥ ، ١٤] ، أو بأن يكون تمييزاً قد جَلَّاهُ / ، منتصباً عن تَمَامِ الاسم = ومعنى « تمام الاسم » ، أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة ، وذلك بأن يكون فيه نونٌ ثنية ، كقولنا : « قَفِيزَانٌ بَرًّا » ، أو نونٌ جمع كقولنا : « عشرون درهماً » ، أو تنوين كقولنا : « رَاقُودٌ خَلًّا » ، ^(٢) و « ما فِي السَّمَاءِ قَدَرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، أو تقدير تنوين كقولنا : « خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا » ، أو يكون قد أُضِيفَ إلى شيء ، فلا يمكن إضافته مرةً أخرى ، كقولنا : « لِي مِلْوَةٌ عَسَلًا » ، وكقوله تعالى : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » [سورة آل عمران : ٩١] .

وأما تعلقُ الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولاً ، فيكون ④ مَصْدَرًا قد انتصبَ به كقولك : « ضربتُ ضرباً » ، ويقال له « المفعول المُطْلَق » . أو مفعولاً به كقولك : « ضربتُ زيداً » ، أو ظرفاً مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، كقولك : « خرجتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ووقفتُ أَمَامَكَ » ، أو مفعولاً معه كقولنا : « جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » و « لَوْ تُرَكِبِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا » ، أو مفعولاً له كقولنا : « جئتُكَ إِكْرَامًا لَكَ » ، وفعلتُ ذلك إرادةً الْخَيْرِ بِكَ » ، وكقوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِيَعًا مَرْضَاتِ اللَّهِ » [سورة النساء : ١١٤] ، أو بأن يكون مُنْزَلًا من الفعل منزلةً المفعول ، وذلك في خبر « كان » وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَحَسَنَ وَجْهًا » ،

(١) « الراقود » وعاءٌ كالذَنِّ ، مستطيلٌ أسفله ، داخِلُهُ مَطْلَى بالقَارِ .

وَكُرْمٌ أَصْلًا ، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء ، كقولك : « جاءني القوم إلا زيدا » ، لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .

وأما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب :

تعلق الحرف بهما
على ثلاثة أضرب
الضرب الأول

أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تُعَدِّيَ الأفعال إلى ما لا تُتَعَدَّى إليه بأنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول : « مررت » ، فلا يصل إلى نحو « زيد ، وعمرو » ، فإذا قلت : « مررت بزيد ، أو على زيد » ، وجدته قد وصل « بالباء » أو « على » . وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى « مع » في قولنا : « لَوْ تَرَكْتَ الناقةَ وفصيلَها لَرَضِعَها » ، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً ، لكنها تُعِين الفعل على عَمَلِهِ النَّصْبِ . وكذلك حكم « إلا » في الاستثناء ، فإنها عندهم بمنزلة هذه « الواو » الكائنة بمعنى « مع » / في التوسط ، وعَمَلُ النَّصْبِ في المستثنى للفعل ، ولكن بوساطتها وعونٍ منها .

٣٦٣

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به ، « العطف » ، وهو أن

الضرب الثاني

يدخل ⑤ الثاني في عَمَلِ العاَمِلِ في الأول ، كقولنا : « جاءني زيد وعمرو » و « رأيت زيدا وعمراً » ، و « مررت بزيد وعمرو » .

والضرب الثالث ، تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي

الضرب الثالث

والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تناوله بالقييد ، وبعد أن يُسند إلى شيء .

معنى ذلك : أنك إذا قلت : « ما خرج زيد » و « ما زيدٌ خارج » ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من « زيد » ومُسنداً إليه . ولا يُغرِّتُكَ قولنا في نحو « لا رجل في الدار » : إنها لنفي الجنس ، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس . ولو كان يُتصوَّر تعلُّق النفي بالاسم المفرد ، لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها : « لا إله لنا ، أو في الوجود ، إلا الله » ، فضلاً من القول ، وتقديراً لما لا يُحتاجُ إليه . وكذلك الحكم أبداً .

وإذا قلت : « هل خرج زيد ؟ » لم تكن قد استفهمت عن الخروج مُطلقاً ، ولكن عنه واقعاً من « زيد » . وإذا قلت : « إن يأتي زيدُ أكرمه » ، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً ، بل الإتيان من « زيد » ، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءاً للإتيان ، بل الإكرام واقعاً منك . كيف ؟ وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المُحال ، وهو أن يكون ها هنا إتيانٌ من غير آتٍ ، وإكرامٌ من غير مُكرِّم ، ثم يكونُ هذا شرطاً وذلك جزءاً .

...

ومُختَصَرُ كُلِّ الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جُزءٍ واحدٍ ، وأنه لا بُدَّ من مُسندٍ ومُسندٍ إليه ، وكذلك السبيل في كل حرفٍ رأيته يدخل على جملة ، « كَانٌ » وأخواتها ، ألا ترى أنك إذا قلت : « كَانٌ » ، يَقتَضِي مُشَبَّهاً ومُشَبَّهاً به ؟ كقولك : « كَانٌ زيداً الأسد » . وكذلك إذا قلت « لو » و « لولا » ، وجذَّتهما ① يفتضيان جُمْلَتَيْن ، تكون الثانية جواباً للأولى :

...

وجُملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حَرَفٍ وفعلٍ أصلاً ، ولا من حرفٍ وآسم . إلا في النداء نحو : « يا عَبْدَ اللَّهِ » ، وذلك إذا حَقَّقَ الأمرُ كان كلاماً بتقديرِ الفِعْلِ المضمر الذي هو « أعني » و « أريد » و « أدعو » ، و « يا » دليلٌ عليه ، وعلى قيام مَعْنَاهُ في النفس .

...

فهذه هي الطرقُ / والوجوه في تعلُّقِ الكلامِ بعضها ببعضٍ ، وهي ، كما تراها ، معاني النحو وأحكامه .

٣٦٤

وكذلك السبيلُ في كلِّ شيءٍ كان له مدخلٌ في صِحَّةِ تعلُّقِ الكلامِ بعضها ببعضٍ ، لا ترى شيئاً من ذلك يَعْدُو أن يكون حُكماً من أحكامِ النحو وَمَعْنَى من معانيه . ثم إنَّا نرى هذه كلها موجودةً في كلامِ العرب ، ونرى العلمَ بها مُشْتَرَكاً بينهم .

...

وإذا كان ذلك كذلك ، فما جوابنا لخصمٍ يقول لنا : إذا كانت هذه الأمور وهذه الوجوه من التعلُّقِ التي هي محصُولُ النظم ، موجودةً على حقائقها وعلى الصحة وكما ينبغي في منشورِ كلامِ العرب ومنظومه ، ورأيانهم قد استعملوها وتصرفوا فيها وكمّلوا بمعرفتها ، ^(١) وكانت حقائق لا تتبدّل ولا يَخْتَلِفُ بها الحال ، إذ لا يكون للاسم = بكونه خبراً لمبتدئٍ ، أو صفةً لموصوفٍ ، أو حالاً لذي حال ،

(١) في « ج » : « وكمّلوا لمعرفة » ، مضبوطة

أو فاعلاً أو مفعولاً لفعل في كلام = (١) حقيقة هي خلاف حقيقته في كلام آخر ، فما هذا الذى تجدد بالقرآن من عظيم المزية ، وباهر الفضل ، والعجيب من الرصف ، حتى أعجز الخلق قاطبة ، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء القوى ٧ والقدر ، (٢) وقيد الخواطر والفكر ، حتى خرس الشقاشق ، (٣) وعدم نطق الناطق ، وحتى لم يجر لسان ، ولم يُبين بيان ، ولم يُساعد إمكان ، ولم يتقدح لأحد منهم زئد ، ولم يمض له حد ، وحتى أسال الوادى عليهم عجزاً ، وأخذ منافذ القول عليهم أخذاً ؟ أيلزمنا أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله ، وتردّه عن ضلاله ، وأن نطب لدائه ، ونزيل الفساد عن رائه ؟ (٤) فإن كان ذلك يلزمنا ، فينبغي لكل ذى دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذى وضعناه ، (٥) ويستقصى التأمل لما أودعناه ، فإن عليم أنه الطريق إلى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع الحق وأخذ به ، وإن رأى له طريقاً غيره ، أوماً لنا إليه ، ودلنا عليه ، وهيأت ذلك ! وهذه آيات في مثل ذلك .

إني أقول مقالاً لست أخفيه . لست أزهب خصماً ، إن بدا ، فيه ما من سبيل إلى إثبات معجزة في النظم ، إلا بما أصبحت أيديه (٦)

(١) السياق : « إذ لا يكون للاسم حقيقة » ، مرفوعة ، اسم « يكون » .

(٢) و « القدر » ، ساقطة في « ج » .

(٣) الشقاشق جمع « شقيقة » ، بكسر الشين ، وهى لغة البعير ، أو شيء كالرئة يخرج البعير من فيه إذا هدر . ويقال للصبغ : « هدرت شقاشقه » ، يريدون الانطلاق في القول وقوة البيان ، ويقال في مقابل ذلك : « خرس الشقاشق » . (رشيد) .

(٤) « الرأى » هنا بمعنى « الرأى » .

(٥) يريد كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما مر آنفاً ص : ٤ تعليق : ٢ وهو صريح في كونه هو

الواضع لعلم المعانى . (رشيد) .

(٦) يريد نظم القرآن وأسلوبه ، وفي هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضع للفن . (رشيد) .

- / فَمَا لِنَنْظُمَ كَلَامَ أَنْتَ نَاضِمُهُ
مَعْنَى سِوَى حُكْمٍ إِعْرَابٍ تُرْجِيهِ (١)
أَسْمَ يُرَى وَهُوَ أَصْلُ لِلْكَلامِ ، فَمَا
يَتِمُّ مِنْ دُونِهِ قَصْدٌ لِمُنْشِيهِ
وَأَخْرَجَ هُوَ يُعْطِيكَ الزِّيَادَةَ فِي
مَا أَنْتَ تُثْبِتُهُ أَوْ أَنْتَ تَنْفِيهِ
تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الْأَصْلَ مُبْتَدَأٌ
وَفَاعِلٌ مُسْنَدٌ ، فَعَلٌ تَقْدَمُهُ ،
هَذَانِ أَصْلَانِ ، لَا تَأْتِيكَ فَائِدَةٌ
وَمَا يَزِيدُكَ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ ، فَمَا
هَذِي قَوَانِينُ تَكْفِي مِنْ تَشْعُبِهَا ،
فَلَسْتُ تَأْتِي إِلَى بَابٍ لِتَعْلَمَهُ ،
هَذَا كَذَا ، وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ تَرَى
ثُمَّ الَّذِي هُوَ قَصْدِي أَنْ يَقَالَ لَهُمْ ،
نَقُولُ : مِنْ أَيْنَ أَنْ لَا نَنْظُمَ يُشْبِهُهُ ،
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النِّظْمَ لَيْسَ سِوَى
حُكْمٍ مِنَ النِّحْوِ نَمُضِي فِي تَوْخِيهِ (٦)

(١) « ترجيهِ » ، بالتشديد ، تدفعه برفق وتسوقه . (رشيد) .

(٢) « يكسبه » ، من الثلاثي ، ومنه الحديث ، « تَكْسِبُ المَعْدُومَ » . (رشيد) .

(٣) في المطبوعة : « تكفى من تبعها » ، وصححها في الاستدراك « تلتفى من تبعها » ، والصواب من المخطوطة « ج » .

(٤) « التقصى » ، التتبع . (رشيد) .

(٥) « باغيه » ، طالبه . (رشيد) .

(٦) « تَوَخَّى الشَّيْءَ » ، تَحَرَّاهُ وَتَعَمَّدَ طَلَبَهُ .

المدخل في دلائل الإعجاز

- لو نَقَبَ الأرضَ باغٍ غيرَ ذاكَ لَهُ مَعْنَى ، وَصَعَدَ يَعْلُو فِي تَرْقِيهِ (١)
ما عَادَ إِلَّا بِخُسْرٍ فِي تَطَلُّبِهِ ولا رَأَى غَيْرَ عَمِيٍّ فِي تَبَغُّيهِ (٢)
ونحن ما إن بَشَّنَا الفكرَ نَنْظُرَ فِي أحكامه ونُروى فِي معانيهِ
كانت حَقَائِقُ تَلْقَى العلمَ مُشْتَرَكاً بها ، وكلاً تراه نافذاً فِيهِ
فليس مَعْرِفَةً مِنْ دُونِ مَعْرِفَةٍ فِي كل ما أَنْتَ مِنْ بابِ تُسْمِيهِ
تَرى تَصَرُّفَهُمْ فِي الكُلِّ مُطَرِّداً يُجْرُونَهُ بِاقتِدَارٍ فِي مَجَارِيهِ
/ فما الذى زادَ فِي هذا الذى عَرَفُوا حتى غَدَا العَجْزُ يَهْمِي سَيْلُ وادِيهِ
قُولُوا ، وَإِلَّا فَأَصْغُوا للبيانِ تَرَوْا كالصُّبْحِ مُنْبِلِجاً فِي عَيْنِ رَائِيهِ

٣٦٦

...

الحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله محمد وآله .

(١) « صَعَدَ » ، بالتشديد ، رَقِيَ ، كالثلاثي وهو مقابل التنقيب في الأرض الذي فيه معنى التسفل . ويقال : « صَوَّبَ التَّظَرَ وَصَعَدَهُ » ، إذا نَظَرَ إلى أسفل الشيء وأَعْلَاهُ . وعدى « نَقَبَ » بنفسه حاذفاً الخافض ، ولعله كان يراه قياساً ، « فَتَقَبَّوْا فِي الْبِلَادِ » . (رشيد) .

(٢) « تَبَغَّاهُ » ، كابتغاه طلبه . (رشيد) .

كِتَابُ خَلَالِكِ الْأَعْجَازِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تفخذه الله بغفراته

المنوف سنة ٤٧١هـ - أوسنة ٤٧٤هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
أَبُو فَهْرٍ
محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوْلُوٌّ يَبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُتَمَالُ فَيُلْفَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ الفترة

② بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
حَسْبِيَ رَبِّي (١)

● الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، نحمده على عظيم نعمائه ، نخطبة الكتاب
وجميل بلائه ، ونستكفيه نوائب الزمان ، ونوازل الحداث ، ونرغب إليه في التوفيق
والعصمة ، ونبرأ إليه من الحول والقوة ونسأله يقيناً يملأ الصدر ، ويعمر
القلب ، ويستولى على النفس ، حتى يكفها إذا نرغت ، ويردها إذا تطلعت ،
وثقة بأنه عز وجل الوزر ، والكالى والرعى والحافظ ، وأن الخير والشر بيده ،
وأن النعم كلها من عنده ، وأن لا سلطان لأحد مع سلطانه ، نوجه رغباتنا
إليه ، (٢) ونخلص نياتنا في التوكل عليه ، وأن يجعلنا ممن همه الصدق ، وبغيته
الحق ، (٣) وغرضه الصواب ، وما تصححه العقول وتقبله الألباب ، ونعوذ به من
أن ندعى العلم بشيء لا نعلمه ، (٤) وأن نسدى قولاً لا نلجمه ، وأن نكون ممن
يغره الكاذب من الثناء ، (٥) وينخدع للمتجاوز في الإطراء ، وأن يكون سبيلنا
سبيل من يعجبه أن يجادل بالباطل ، (٦) ويؤموه على السامع ، ولا يبالى إذا

(١) في « س » : « رب يسر وأعن » .

(٢) في « س » : « رغبتنا » ، وفي الهامش « رغباتنا » عن نسخة أخرى .

(٣) في « س » ، و « يقينه » ، وفي الهامش : « وبغيته » : عن نسخة أخرى .

(٤) « العلم » ، سقطت في « ج » .

(٥) في « س » : « وأن يغرننا الكاذب من الثناء » .

(٦) في « س » « وأن نكون ممن يعجبه ... » .

راج عنه القول أن يكون قد خلط فيه ، ولم يُسدّد في معانيه ، ونستأنف الرغبة إليه عز وجل في الصلاة على خير خلقه ، والمُصنّفي من بريته ، محمد سيد المرسلين ، وعلى أصحابه الخلفاء الراشدين ، وعلى آله الأخيار من بعدهم أجمعين .

...

١ - ① وبعد فإنا إذا تصفّحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف ، وتبين مواقعها من العظم ؛ وتعلم أيّ أحقّ منها بالتقديم ، وأسبق في استيجاب التعظيم ، وجدنا العلم أولها بذلك ، وأولها هنالك ، إذ لا شرف إلّا وهو السبيل إليه ، ولا خير إلّا وهو الدليل عليه ، ولا منقبة إلّا / وهو ذروتها وسنامها ، ولا مفخرة إلّا وبه صحتها وتمامها ، / ولا حسنة إلّا وهو مفتاحها ، ولا محمّدة إلّا ومنه يتقد مصباحها ، هو الوفي إذا خان كل صاحب ، والثقة إذا لم يؤثّق بناصيح ، لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان إلّا بتخطيط صورته ، وهياة جسمه وبنيته ، لا ، ولا وجد إلى اكتساب الفضل طريقاً ، ولا وجد بشيء من المحاسن خليقاً . ذاك لأننا وإن كنّا لا نصل إلى اكتساب فضيلة إلّا بالفعل ، وكان لا يكون فعل إلّا بالقدرة ، فإنّا لم نر فعلاً زان فاعله وأوجب الفضل له ، حتى يكون عن العلم صدره ، وحتى يتبين ميسمه وأثره . ولم نر قدرة قطّ كسبت صاحبها مجداً وأفادته حمداً ، دون أن يكون العلم رائدها فيما تطلب ، وقائدها حيث يؤم ويذهب ، ويكون المصرف لعنانها ؛ والمقلب لها في ميدانها . فهي إذن مفتقرة في أن تكون فضيلة إليه ، وعيال في استحقاق هذا الاسم عليه ، وإذا هي خلت من العلم أو أثبت أن تمثل أمره ؛ وتقتفى أثره ورسمه ، (١)

بيان فضل العلم

٣

3

آلَتْ ولا شَيْءَ أَحْشَدُ للذِّمِّ على صاحبها منها ، ^(١) ولا شَيْنَ أَشَيْنُ من أعماله لها . ^(٢)

٢ - فهذا في فَضْلِ العلم لا تجْدُ عاقلاً يُخَالِفُك فيه ، ولا ترى أحداً يَدْفَعُه ① أو يَنْفِيه . فأَمَّا المفاضلة بين بعضيه وبعض ، وتقديّم فَرٍّ منه على فَرٍّ ، فإنك ترى الناس فيه على آراءٍ مُختلفة ، وأهواءٍ مُتعدّية ، ترى كُلاًّ منهم لحبّه نفسه ، وإيثارِه أن يدفع النقْصَ عنها ، يقدّم ما يُحسِن من أنواع العلم على ما لا يحسن ، ويحاول الزّراية على الذي لم يَحْظُ به ، ^(٣) والطَّعن على أهله والعُصْرَ منهم . ثم تتفاوت أحوالهم في ذلك ، فمن مغمورٍ قد استهلكه هواه ، ويعدّ في الجور مداه ، ومن مُترجّح فيه بين الإنصاف والظلم ، / ^(٤) يجورُ تارةً ويُعدّل ٤ أخرى في الحكم ، فأَمَّا من يَخْلُص في هذا المعنى / من الحيف حتى لا يَقْضِي 4 إلّا بالعدل ، وحتى يَصْدر في كل أمره عن العقل ، فكالشئ المتنع وجوده . ولم يكن ذلك كذلك ، إلا لشرف العلم وجليل محله ، وأنّ محبته مركوزة في الطباع ، ومُرْكبة في النفوس ، وأن الغيرة عليه لازمة للجيلة ، وموضوعة في الفطرة ، وأنه لا عيبَ أُعيب عند الجميع من عدمه ، ولا ضعة أوضع من الخلو عنه ، فلم يُعادَ إذن إلّا من فرط المحبة ، ولم يُسمَح به إلّا لشدة الضنّ .

٣ - ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً ، وأبسق فرعاً ، وأحلى جنّى ، علم البيان وأعذب ورذاً ، وأكرم نتاجاً ، وأثور سراجاً ، من علم البيان ، الذي لولاه لم تر

(١) « أحشد » اسم تفضيل من « الحشد » ، وهو الجمع .

(٢) في المطبوعة : « ولا شَيْءَ أَشَيْن » ، و « الشين » ، العيب .

(٣) « زرى عمله عليه يزيه زراية وزرّياً » ، عابه عليه .

(٤) « المترجح » ، المتذبذب يميل مرة إلى هنا ثم إلى هنا .

لساناً يَحُوكُ الوَشْيَ ، ويَصُوغُ الحَلَى ، وَيَلْفُظُ الدُّرَّ ، وَيَنْفُثُ السَّحَرُ ، وَيَقْرِى الشَّهَدَ ، ^(١) وَيُرِيكَ بدائعَ من الزَّهَرِ ، وَيَجْنِيكَ الحُلُوَّ اليانِعَ من الثَّمَرِ ، والذي لَوْلَا تَحَفِّيهِ بالعلوم ، وعنايتهُ بها ، وتصويره إيَّاهَا ، لَبَقِيَتْ كَامِنَةً مُسْتَوْرَةً ، وَلَمَّا اسْتَبْنَتْ لها يَدَ الدهرِ صُورَةً ، ^(٢) وَلَا سَتَرَ السَّرَّارُ ٥ بأهْلَتَهَا ، ^(٣) وَاسْتَوَلَى الخَفَاءُ على جُمْلَتِهَا ، إِلَى فَوَائِدَ لَا يَدْرِكُهَا الإحصاءُ ، ومحاسنَ لَا يَحْصُرُهَا الاستقصاءُ .

إِلَّا أَنَّكَ لَنْ تَرَى عَلَى ذَلِكَ نوعاً من العلمِ قد لَقِيَ من الضِّيمِ ما لقيه ، وَمُنَى من الحَيْفِ بما مُنِيَ به ، ^(٤) ودخلَ على الناسِ من العَلَطِ في معناه ما دخلَ عليهم فيه ، فقد سَبَقَتْ إلى نفوسهم اعتقاداتُ فاسدةٌ وظنونُ رَدِيَّةٌ ، وركبهم فيه جهلٌ عَظِيمٌ وَخَطَأٌ فَاحِشٌ ، تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ لَا يَرَى لَهُ مَعْنَى أَكْثَرَ مِمَّا يَرَى لِلإِشَارَةِ بالرَّأْسِ والعَيْنِ ، وما يَجِدُهُ لِلخَطِّ والعَقْدِ ، ^(٥) يَقُولُ : إِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ وَأَسْتِخْبَارٌ ، / وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ ، ولكلٍ من ذَلِكَ لَفْظٌ قد وَضَعَ لَهُ ، وَجُعِلَ دَلِيلًا عَلَيْهِ ، ٥
فَكُلٌّ مِنْ عَرَفَ أَوْضَاعَ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ / ، عَرَبِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فَارْسِيَّةً ، وَعَرَفَ 5
الْمَعْرَى مِنْ كُلِّ لَفْظَةٍ ، ثُمَّ سَاعَدَهُ اللِّسَانُ عَلَى النُّطْقِ بِهَا ، وَعَلَى تَأْدِيَةِ أَجْرَاسِهَا وَحُرُوفِهَا ، فَهُوَ بَيِّنٌ فِي تِلْكَ اللُّغَةِ ، كَامِلٌ الْأَدَاةُ ، بِالْعَمَلِ مِنَ الْبَيَانِ الْمُبْلَغِ الَّذِي لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ ، مُنْتَهَى إِلَى الْغَايَةِ الَّتِي لَا مَذْهَبَ بَعْدَهَا = يَسْمَعُ الْفَصَاحَةَ وَالْبَلَاغَةَ

ما لحق علم البيان
من الضيم والخطأ

(١) « يَقْرِى » ، يَجْمَعُهُ .

(٢) يَقُولُونَ : « لَا أَفْعَلُهُ بِدَ الدَّهْرِ » ، أَيْ لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا .

(٣) « السَّرَّارُ » بِالْكَسْرِ ، اخْتِفَاءُ الْقَمَرِ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ فِي الشَّهْرِ .

(٤) « مُنَى » ، ابْتُلِيَ وَأَصِيبُ .

(٥) يَرِيدُ بِالْعَقْدِ التَّفَاهُـمَ بِعَقْدِ الْأَصَابِعِ .

والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب في القول ، وأن يكون المتكلم في ذلك جَهِيْرَ الصوت ، جارِي اللسان ، لا تعترضه لُكْنَةٌ ، ولا تقف به حُبْسَةٌ ، ^(١) وأن يستعمل اللفظ الغريب ، والكلمة الوحشيّة ، فإن استظهر للأمر وبالغ في النظر ، فإن لا يلحن فيرفع في موضع النصب ، أو يخطيء فيجيء باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغويّ ، وعلى خلاف ما ثبتت به الرواية عن العرب .

وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ① ذلك ، ^(٢) إلا من جهة نقصه في علم اللغة ، لا يعلم أن ها هنا دقائق وأسراراً طريق العلم بها الرويّة والفكر ، ولطائف مُستَقَاها العقل ، وخصائص معاني ينفرد بها قوم قد هُذِّوا إليها ، ودُلُّوا عليها ، وكُشِفَ لهم عنها ، ورُفِعَت الحُجُبُ بينهم وبينها ، ^(٣) وأنّها السبب في أن عرّضت المزيّة في الكلام ، ووجب أن يُفضَّلَ بعضه بعضاً ، وأن يتعدّد الشّاو في ذلك ، وتمتدّ الغاية ، ويعلو المرتقى ، ويعزّز المطلب ، حتّى ينتهى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يخرج من طَوْق البشر .

٤ - ولما لم تُعرَف هذه الطائفة هذه الدقائق ، وهذه الخواصّ واللّطائف ، من ذم الشعر وعلم الإعراب لم تتعرّض لها ولم تطلبها ، ثمّ عنّ لها بسوء الاتفاق رأى صار حِجَازاً بينها وبين العلم بها ، ^(٤) وسدّاً دون أن تصل / إليها / وهو أن ساء اعتقادها في الشعر الذى هو مَعْدِنُهَا ، وعليه المعوّل فيها ، وفي علم الإعراب الذى هو لها

(١) « الحبسة » ، بالضم ، اسم من احتباس الكلام أى تعذره عند إرادته . و « اللكنة » ، العي والعجز عن القول .

(٢) في « س » في ذلك الأمر .

(٣) في « ج » و « س » : و « رُفِعَ الحُجُبُ » .

(٤) في « س » : « حجاباً » مكان « حجازاً » .

كالناسيب الذي ينمىها إلى أصولها ، ويبيّن فاضلها من مفضولها ، فجعلت تُظهر الزُهْدَ في كل واحد من النوعين ، وتطرّحُ كُلاًّ من الصنفين ، وترى التشاغُلَ عنهما أولى من الاشتغال بهما ، والإعراض عن تدبرهما أصوب من الإقبال على تعلّمهما .

٥ - أما الشعر فحُيِّلَ إليها أنه ليس فيه كثير طائل ، ^(١) وأن ليس إلاّ مُلَحّةً أو فُكاهةً ، أو بكاءً منزلياً أو وَصَفَ طَليلٍ ، أو نعت ناقةٍ أو جَمَلٍ ، أو إسرافٍ قولٍ في مدح أو هجاء ، وأنه ليس بشيء تمسُّ الحاجةُ إليه في صلاح دين أو دُنْيَا .

دُمهم للشعر

٦ - وأما النَحْوُ ، فظنّته ضرباً من التكلّف ، وباباً من التعسّف ، وشيئاً لا يَسْتَنَدُ إلى أصل ، ولا يُعْتَمَدُ فيه على عقل ، وأنّ ما زاد منه على معرفة الرّفْعِ والنّصْبِ وما يتّصل بذلك مما تجده في المبادئ ، فهو فضّل لا يجدى نفعاً ، ولا تحصيل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالملح كما عرفت ، إلى أشباه هذه الظنون في القبيلين ، وآراء لو علموا مَعَبَّتْها وما تقود إليه ، لتعوّدوا ⑦ بالله منها ، ولأنّهم بأنفسهم من الرّضا بها ، ذاك لأنهم بإيثارهم الجهلَ بذلك على العلم ، في معنى الصادّ عن سبيل الله ، والمُبتَغى إطفاء نورِ الله تعالى .

دُمهم للنحو

٧ - وذاك أنّا إذا كنّا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهّرت ، وبانت وَهَرَتْ ، هي أنّ كان على حدّ من الفصاحة تُقصرُ عنه قوَى البشر ، ومنتبهاً إلى غاية لا يُطَمَحُ إليها بالفكر ، وكان مُحالاً أن يعرف كونه كذلك ، إلاّ من عَرَفَ الشّعر الذي هو ديوان العرب ، وعُنوان / الأدب ،

منزلة الشعر والنحو
من إعجاز القرآن

7

(١) في «س»: «كبير طائل» .

والذى لا يُشكُّ أنَّه / كان مَيِّدَانِ القوم إذا تَجَارَوْا في الفصاحة والبيان ، وتنازعوا
 فيهما قَصَبَ الرَّهَانِ ، ثم بَحَثَ عن العِلَلِ التى بها كان التباين في الفضل ، وزاد
 بعض الشعر على بعض = (١) كان الصَّادُّ عن ذلك صادًّا عن أن تُعرَفَ حجة
 الله تعالى ، وكان مثله مثل من يتصدَّى للناس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتاب الله
 تعالى ويقوموا به ويتلوه ويُقرئوه ، ويصنع في الجملة صنيعاً يودى إلى أن يقلَّ
 حُفَازُه والقائمون به والمُقرئون له . ذاك لأننا لم نُتَعَبِدْ بتلاوته وحفظه ، والقيام
 بأداء لفظه على النحو الذى أنزل عليه ، وحِرَاسَتِهِ من أن يُغَيَّرَ ويبدَّل ،
 إلَّا لتكونَ الحجة به قائمة على وَجْهِ الدهر ، تُعرَفَ في كل زمانٍ ، ويُتوصَّلَ إليها
 في كل أوانٍ ، ويكون سبيلُها سائر العلوم التى يروِّبها الحَلْفُ عن
 السَّلَفِ ، ويأثرُها الثانى عن الأوَّلِ ، فمن حال بيننا وبين ما له كان حِفْظُنَا
 إِيَّاه ، واجتهادُنَا في أن نُودِّيَه ونرعاه ، كان كمن رام أن يُنْسِيَنَاهُ جُمْلَةً ويُذْهِبَهُ من
 قلوبنا دَفْعَةً ، فسواءٌ مَنْ مَنَعَكَ الشَّيْءُ الذى تَنْتَزِعُ منه الشاهد والدليل ، وَمَنْ
 مَنَعَكَ السبيل إلى انتزاع تلك الدلالة ، والأطْلَاعِ على تلك الشهادة ، ولا فَرْقَ
 بين من أَعْدَمَكَ الدواء الذى تستشفى به من دَائِكَ ، وسُتَبْقَى به حُشَاشَةٌ
 نفسك ، وبين من ⑧ أَعْدَمَكَ العلم بأن فيه شفاءً ، وأن لك فيه
 استبقاءً .

٨ - فإن قال منهم قائل : إنك قد أغفلت فيما رَتَّبْتَ ، فإن لنا طريقاً إلى
 إعجاز القرآن غير ما قلت ، وهو عِلْمُنَا بَعَجَزِ العرب عن أن يأتوا بمثله
 وتزكهم أن يعارضوه ، مع تكرار التَّحْدِي / عليهم ، وطول التقرير لهم

(١) سياق الكلام من أول الفقرة : « وذاك أنَّنا إذا كنا نعلم كان الصادُّ عن ذلك » .

بالعجز عنه . ولأنَّ الأمر كذلك ، ما قامت به الحُجَّة على العَجَم قيامها على العرب ، ^(١) واستوى الناس قاطبةً ، فلم يخرج الجاهلُ / بلسان العرب من أن يكون محجوجاً بالقرآن .

٨

قيل له : خَبَرْنَا عما اتَّفَق عليه المسلمون من اختصاص نبيِّنا ﷺ بِأن كانت معجزته باقيةً على وجه الدهر ، أُنْعِمَ له معنى غير أن لا يزال البرهانُ منه لائحاً مُعْرِضاً لكل من أراد العلم به ، وطلَّب الوصول إليه ، والحجة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها ، والعلمُ بها ممكناً لمن اتَّمسسه ؟ فإذا كنت لا تشك في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلاَّ أنَّ الوصف الذي له كان معجزاً قائم فيه أبداً ، وأنَّ الطريق إلى العلم به موجودٌ ، والوصول إليه ممكن ، فانظر أيَّ رجل تكون إذا أنت زهِدْتَ في أن تعرف حُجَّةَ الله تعالى ، وآثرت فيه الجهل على العلم ، وعدم الاستبانة على وُجودها ، وكان التقليدُ فيها أحبَّ إليك ، والتعويلُ على عِلْمِ غيرِكَ آثَرَ لديك ، ونَحَّ الهوى عنك ، وراجعَ عقلك ، وأصدُق نفسك ، يَبِينُ لك فُحْشُ العَلَطِ فيما رأيت ، وقبح الخطأ في الذي توهَّمت . وهل رأيت رأياً أعجز ، واختياراً أقبح ، ممَّن كره أن تُعرف حجة الله تعالى من الجهة التي إذا عُرِفَتْ منها كانت أنورَ وأبهر ، وأقوى وأقهر ، وآثر أن لا يقوى سلطانها على الشُّرك كُلِّ القوة ، ^(٢) ولا تُعلو على الكفر كلَّ العلو ؟ والله المستعان .

...

(١) ما في قوله « ما قامت » مصدرية .

(٢) قوله « وآثر » معطوف على قوله « كره » .

فَصْلٌ

① في الكلام على من زهد في رواية الشعر

وحفظه ، ودمّ الاشتغال بعلمه وتبّعته

٩ - لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور :

الرد على من
دم الشعر
٩

أحدها : أن يكون رَفْضُهُ له وذمُّه إِيَّاهُ من / أجل ما يَجِدُهُ فيه من
هزل أو سُخْفٍ ، وهجاء وسبٍّ وكذب وباطل على الجملة .
والثاني : أن يَدْمَهُ لأنه موزونٌ مُقَفًى ، ويرى هذا بمجرد عيباً يقتضى
الرُّهْدَ فيه والتَّنَزُّهَ عنه .

والثالث : أن يَتَعَلَّقَ بأحوال / الشعراء وأنها غير جميلة في الأكثر ،
ويقول : قد ذُمَّوا في التنزيل .

وأى كان من هذه رأياً له ، فهو في ذلك على خطأ ظاهرٍ وغلطٍ فاحشٍ ،
وعلى خلاف ما يُوجبُه القياس والتَّنَظُّرُ ، وبالضدِّ مما جاء به الأثر ، وصَحَّ به
الخبر .

١٠ - أمّا من زعم أن ذمَّهُ له من أجل ما يَجِدُهُ فيه من هزل وسُخْفٍ
وكذبٍ وباطلٍ ، فينبغي أن يَدْمَ الكلامَ كُلَّهُ ، وأن يُفَضِّلَ الحَرَسَ على التَّنَطُّقِ ،
والعَيْى على البيان . فمنتشور كلام الناس على كل حال أكثر من منظومه ،
والذى زَعَمَ أنه ذَمَّ الشعر من أجله وعاداه بسببه فيه أكثرُ ، (١)

(١) في المطبوعة : « والذى زعم أنه ذم الشعر بسببه وعاداه بنسبته إليه أكثر » ، وهى عبارة
سيئة ، وفى « ج » : « ذم الشعر بسببه وعاداه بسببه فيه أكثر » ، وهو سهو من الناسخ ، والصواب
ما أثبتته من « س » ، والضمير فى « فيه » يعود إلى « منتور الكلام » ، أى هو فى المنتور أكثر .

لأن الشعراء في كل عصر وزمانٍ معدودون ، والعامةُ ومن لا يقول الشعر من الخاصةِ عديدُ الرمل . ونحن نعلم أن لو كان منشورُ الكلام يُجمَعُ كما يُجمَعُ المنظوم ، ثم عمَدَ عامِدٌ فجمع ما قيل من جنس الهزل والسخف نثراً في عصر واحد ، لأرَبَى على جميع ما قاله الشعراءُ نظماً في الأزمان الكثيرة ، ^(١) ولعمره حتى لا يظهر فيه .

ثم إنَّك لو لم تَرَوْ من هذا الضرب شيئاً قط ، ولم تحفظ إلا الجَدَّ المَحْضَ ، وإلا ما لا مَعَابَ عليك في روايته ، وفي المحاضرة به ، وفي ⑩ نسخته وتُدوينه ، لكان في ذلك غنى ومندوحة ، وَلَوَجَدْتَ طَلِبَتَكَ وَنَلْتَ مُرَادَكَ ، وحصل لك ما نحن ندعوك إليه من علم الفصاحة ، / فَأَخْتَرْ لنفسك ، ودع ما تُكْرَهُ إلى ما تُحِبُّ . 10

١١ - هذا ، وراوى الشعر حاكٍ ، وليس على الحاكى عيبٌ ، ولا عليه تبعَةٌ ، إذا هو لم يَقْصِدْ بحكايته أن ينصُرَ باطلاً ، أو يسوءَ مُسْلِماً ، وقد حكى الله تعالى كلامَ الكفار . فانظر إلى العَرَضَ الذى له رُوى الشعر ، ومن أجله أريدُ ، وله دُونَ ، تَعْلَمُ أنك قد زُغْتَ عن المنهج ، وأنت مُسِيءٌ في هذه العداوة ، وهو العصبية منك على الشعر . ^(٢) وقد استشهد / العلماءُ لغريب القرآن وإعرابه بالأبيات فيها الفُحْشُ ، وفيها ذِكْرُ الفعل القبيح ، ثم لم يَعْنِهِمْ ذلك ، إذ كانوا لم يَقْصِدُوا إلى ذلك الفحش ولم يُريدوه ، ولم يَرَوْا الشعر من أجله . ١٠

(١) « نظماً » سقطت من ناسخ « ج » .

(٢) في المطبوعة : « وهى العصبية » .

● قالوا : وكان الحسنُ البصريُّ رحمه الله يتمثلُ في مواعظه بالأبيات من
الشعر ، وكان من أوجعها عنده :

اليَوْمَ عِنْدَكَ ذُلُّهَا وَحَدِيثُهَا وَغَدًا لِعَيْرِكَ كَفُّهَا وَالْمِغْصَمُ (١)

١٣ - وفي الحديث عن عُمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره
المَرْزُبَانِيُّ في كتابه بإسنادٍ ، عن عبد الملك بن عُمرٍ أنه قال : أتى عُمرُ رضوان
الله عليه بِحُلٍّ من اليمن ، فأتاه محمد بن جعفر بن أوى طالب ، ومحمد بن أوى
بكر الصديق ، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ، ومحمد بن حاطب ، فدخل عليه
زيد بن ثابت رضى الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، هؤلاء المحمّدون بالباب
يطلبون الكُسوة . فقال : ائذن لهم يا غلام . فأخذ زيد أجودها
[حُلَّةٌ] (٢) وقال : هذه لمحمد بن حاطب ، وكانت أمه عنده ، وهو من بنى
لؤى ، فقال عمر رضى الله عنه : أيهاَت أيهاَت ! وتمثل بشعر عُمارَةَ بن الوليد :
⑪ أُسْرِكَ لَمَّا صُرِّعَ الْقَوْمُ نَشْوَةٌ خُرُوجِيْ مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمٍ
/ بريئاً ، كَأَنِّي قَبْلُ لَمْ أَكُ مِنْهُمْ ؟ وَلَيْسَ الْخِدَاعُ مُرْتَضًى فِي التَّنَادُمِ 11

(١) من أبيات جِيَاد في مذمته بعض النساء ، يقول :

إِنَّ النِّسَاءَ وَإِنْ ذُكِرْنَ بِعَقِيَّةٍ فِيمَا يُظَاهَرُ فِي الْأُمُورِ وَيُكْتَمُ
لَحْمٌ أَطَافَ بِهِ سِبَاعٌ جُوعٌ ، مَا لَا يُدَادُ ، فَإِنَّهُ يُتَقَسَّمُ
لَا تَأْمَنُ أَنْثَى ، حَيَاتِكَ ، وَأَعْلَمَنْ أَنَّ النِّسَاءَ وَمَالَهُنَّ مُقَسَّمُ
اليَوْمَ عِنْدَكَ ذُلُّهَا وَحَدِيثُهَا وَغَدًا لِعَيْرِكَ كَفُّهَا وَالْمِغْصَمُ
كَالْخَانِ تَسْكُنُهُ ، وَتُصْبِحُ غَادِيًا وَيَحُلُّ بِعَدِكَ فِيهِ مَنْ لَا تَعْلَمُ

(أمالى الشريف ١ : ١٦٠ / شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ١١٩) .

(٢) الزيادة بين القوسين من « س » .

رُدَّهَا . ثم قال : ائتنى بثوب فألقه على هذه الحُلل . وقال : أدخل يدك
فخذ حُلَّةً وأنت لا تراها ، فأعطهم . قال عبد الملك : فلم أرَ قسمةً أعدَل
منها . (١)

و « عُمارة » ، هذا هو « عُمارة بن الوليد بن المغيرة » ، خطب امرأة من
قومه فقالت لا أتزوجك أو تترك الشراب . فأبى ، ثم اشتدَّ وجُدَّه بها فحلف لها
أن لا يشرب ، ثم مرَّ بخمار عنده شَرِبَ يشربون ، فدَعَوْهُ فدخل عليهم وقد
أنفذوا ما عندهم ، فبحر لهم ناقته وسقامهم ببرديه ، ومكثوا أياماً ، / ثم خرج
فأتى أهله ، فلما رآته امرأته قالت : ألم تحلف أن لا تشرب ؟ فقال :

وَلَسْنَا بِشَرِبِ أَمَّ عَمِرٍوَ إِذَا انْتَشَوْا ثِيَابُ النَّدَامَى عِنْدَهُمْ كَالْعَنَائِمِ
وَلَكُنَّا يَا أُمَّ عَمِرٍوَ نَدِيمُنَا بِمَنْزِلَةِ الرِّيَّانِ لَيْسَ بِعَائِمِ
أَسْرَكُ ، البيتين (٢)

١٤ - فإذا زب هزل صار أداة في جدّ ، وكلام جرى في باطل ثم
استعِين به على حقّ ، كما أنه زب شىء خسيس ، تُوصِّل به إلى شريف ، بأنّ
ضرب مثلاً فيه ، وجعل مثلاً له ، كما قال أبو تمام :

وَاللّٰهُ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَّ لِنُورِهِ مَثَلًا مِّنَ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ (٣)

(١) الخبر والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٥ ، بنحو هذه القصة .

(٢) الخبر والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٤٧ . و « الشرب » ،
جمع « شارب » ، و « العائم » من قولهم : « عامّ الرجل إلى اللبن يَعام وَيَعيمُ عيماً وَغَيْمَةً » ، اشتدت
شهوته اللبن حتى لا يصبر عنه .

(٣) في هامش المخطوطة « ج » ، ما نصه : « هو القطن ، (يعنى النبراس) ، وأراد به الفتيلة ،
ذكر الجوهري في الصحاح أن النبراس هو المصباح ، وكذا والله أعلم . » . والبيت في ديوان أبي تمام .

وعلى العكس ، فَرُبَّ كلمةٍ حقٍّ أريد بها باطل ، فاستُحِقَّ عليها الذمُّ ، كما عرفت من خبر الخارجي مع علي راضون الله عليه . ^(١) وَرُبَّ قولٍ حَسَنٍ ⑫ لم يَحْسُنْ من قائله حين تسبَّب به إلى قبيح ، كالذي حكى الجاحظ قال : « رجع طاوس يوماً عن مجلس محمد بن يوسف ، ^(٢) وهو يومئذٍ وإلى اليمين فقال : ما ظننتُ / أنَّ قولَ « سُبْحَانَ اللَّهِ » يكون معصيةً لله تعالى حتى كان اليوم ، سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجلٍ كلاماً ، فقال رجل من أهل المجلس : « سبحان الله » ، كالمستعظم لذلك الكلام ، لِيُغْضِبَ ابن يوسف » . ^(٣)

فهذا ونحوه فاعتبر ، وأجعله حكماً بينك وبين الشعر .

١٥ - وَبَعْدُ ، فكيف وَضَعَ من الشعر عندك ، وَكَسَبَهُ الْمَقْتَ منك ، الدفاع عن الشعر ، أنك وجدت فيه الباطل والكذب وبعض ما لا يَحْسُنْ ، ولم يَرْفَعْه في نَفْسِكَ ، ولم يُوجِبْ له المحبة من قلبك ، أن كان فيه الحقُّ والصدق والحكمة وفصل الخطاب ، وأن كان مَجْنَى ثَمَرِ العقول والألباب ، ومجتمع فرق الآداب ، / والذي قَيَّدَ على الناس المعاني الشريفة ، وأفادهم الفوائد الجليلة ، وترسَّلَ بين الماضي والغابر ، يَنْقُلُ مكارِمَ الأخلاق إلى الولد عن الوالد ، ويُوَدِّدُ ودائع الشرف عن الغائب إلى الشاهد ، حتَّى ترى به آثارَ الماضين ، مُخَلَّدَةً في الباقين ، وعقولَ الأولين ، مردودةً في الآخرين ، وتَرَى لكل من رام الأدب ،

(١) وذلك حين قال النُّجج بن مسهر الطائي الشاعر الخارجي ، لعلي رضي الله عنه : « لا حكم إلا لله » ، وهي شعار الخوارج ، فقال علي : « كلمة حقٍّ أريد بها باطل . وإنما مذهبهم أن لا يكون أمير ، ولا بد من أمير ، برأ كان أو فاجراً » .

(٢) في هامش « ج » : « هو أخو الحجاج » ، يعني « محمد بن يوسف » .

(٣) في البيان والتبيين ١ : ٣٩٥

وابتغى الشَّرَفَ ، وطلب محاسن القول والفعل ، مناراً مرفوعاً ، وَعَلَمًا منصوباً ،
وهادياً مرشداً ، وَمُعَلِّماً مُسَدِّداً ، وتجذ فيه للنَّائِي عن طَلَبِ المآثر ، والزَاهِدِ في
اكتساب المحامد ، داعياً وَمُحَرِّضاً ، وباعثاً وَمُحَضِّضاً ، ومذكراً وَمَعْرِفًا ، وواعظاً
وَمُتَّقِفًا . فلو كنت مِمَّنْ يُنْصَفُ كان في بعض ذلك ما يُغَيِّرُ هذا الرأى منك ،
وما يَحْدُوكِ على رواية الشعر وطلبه ، وَيَمْنَعُكَ أَنْ تَعْيِيَهُ أو تَعْيِبَ بِهِ ، ولكنك أُيِّتَ
إِلَّا ظَنًّا سَبَقَ إِلَيْكَ ، وَإِلَّا بِأَدَى رَأْيٍ عَنْ لَكَ ، فَأَقْفَلْتَ عَلَيْهِ قَلْبَكَ ،
⑬ وَسَدَدْتَ / عما سواه سَمْعَكَ ، فَعَيَّ النَّاصِحُ بِكَ ، ⑴ وَعَسَّرَ عَلَى الصَّدِيقِ
الْخَلِيطُ تَنْبِيهُهُ .

13

نعم ، وكيف رَوَيْتَ : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قِيحًا ، فَيَرِيَهُ ، خَيْرٌ لَهُ
مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شَعْرًا » ، ⑵ وَلِهَاجَتِ بِهِ ، وترك قولهُ ﷺ : « إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً ،
وإنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا » ؟ ⑶ وكيف نَسِيتَ أَمْرَهُ ﷺ بقول الشعر ، ووَغَدَهُ

الأحاديث في ذم
الشعر ، ومدحه

⑴ « عى » ، عجز أصله « عى » ، فأدغم .

⑵ حديثٌ رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن وغيرهم عن أنى هريرة وعن غيره والرواية
المشهورة فيه « حتى يريه » أى يفسده وفي رواية بمحذف « حتى يريه » وفي أخرى حذف « حتى » وقرأها
بعضهم حينئذ « يريه » بالفتح ، وبعضهم بالضم ، ولم أر من رواه بالفاء « فيرييه » كما في نسخة المصنف .
وفي رواية ابن عدى عن جابر : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ الرَّجُلِ قِيحًا أو دُمًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شَعْرًا مِمَّا
هُجِيتُ بِهِ » (رشيد رضا) ، قال أبو فهر : قد خرجته في تهذيب الآثار للطبرى ، في مسند عمر ،
فراجعه .

⑶ الحديث مشهور رواه أصحاب الصحاح وغيرهم ، ورواية المصنف ملققة من روايتين ،
فقد وردت كل جملة من طريق . وأما الجملتان معاً فقد جاءتا في حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه
هكذا : (إنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا ، وإنَّ مِنَ الشَّعْرِ حُكْمًا) وعند ابن عساكر من حديث عليّ باللام ، وله
تتمة وهى : « وإنَّ مِنَ الْعِلْمِ لَجَهْلًا ، وإنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالٌ » ، (رشيد) .

عليه الجنة ، وقوله لحسان : « قُلْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكَ » ، ^(١) وسماعه له ، واستنشاده إياه ، وعلمه ﷺ به ، واستحسانه له ، وارتياحه عند سماعه ؟

...

١٦ - أما أمره به ، فمن المعلوم ضرورةً ، وكذلك سماعه إياه ، فقد كان
حَسَّانَ وعبد الله بن رَاحَةَ وكعب بن زُهَيْر يمدحونه ، ويسمعُ منهم ، ويُصغِي
إليهم ، ويأمرهم بالردِّ على المشركين / ، ^(٢) فيقولون في ذلك وَيَعْرِضُونَ عليه .
وكان عليه السلام يذكرُ لهم بعضَ ذلك ، كالذي رَوَى من أنه ﷺ قال
لكعب : ① « ما نَسِي رُبُّكَ ، وما كان رُبُّكَ نَسِيًّا ، شعراً قُلْتُهُ » ، قال : وما هو
يا رسول الله ؟ قال : أنشدته يا أبا بكر . فأنشده أبو بكرٍ رِضْوَانُ الله عليه :
رَزَعَمْتُ سَخِينَةً أَنْ سَتَّغِلِبُ رَبَّهَا وَلِيُعْلَبَنَّ مُغَالِبُ الْعَلَابِ ^(٣)

...

١٧ - وأما استنشاده إياه فكثيرٌ ، من ذلك الخبرُ المعروف في استنشاده الشعر
استنشاده ، حينَ اسْتَسْقَى فسُقِيَ ، قولُ أبي طالب :

(١) خرجته في تهذيب الآثار للطبري ، في مسند عمر .

(٢) روى الخطيب وابن عساكر عن حسان ، أنَّ النبي ﷺ قال له : « اهْجُ المشركين وجبرائيل معك ، إذا حارب أصحابي بالسَّلاح ، فحارب أنت باللسان » . وفي حديث جابر عند ابن جرير أنه قال يوم الأحزاب : « مَنْ يحمي أعراضَ المؤمنين ؟ قال كعب : أنا يا رسول الله فقال : إنك مُحْسِنُ الشعر . فقال حسان بن ثابت : أنا ، يا رسول الله . قال : نعم ، اهْجُهُمْ أنت ، فسيعينك روح القدس » ، (رشيد) .

(٣) خرجت خبر كعب بن مالك في تهذيب الآثار ، مسند عمر . والبيت في ديوان كعب بن مالك : ١٧٨ - ١٨٢ ، وانظر طبقات فحول الشعراء : رقم : ٣٠٥ . و « سَخِينَةٌ » ، لقب كانت تُعَبَّرُ به قريش . و « السَخِينَةُ » ، طعامٌ يُتَّخَذُ مِنَ الدَّقِيقِ ، دون العَصِيدَةِ في رفته وفوق الحساء ، وإنما كانت تُؤْكَلُ في شدة الدهر ، وغلاء الأسعار ، وهزال الأنعام ، فَعَبَّرُوا بِأَكْلِهَا .

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى ، عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
يُطِيفُ بِهِ الْهَلَاكُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ، فَهُمْ عِنْدَهُ فِي نِعْمَةٍ وَفَوَاضِلٍ^(١)
الآيات .

● وعن الشعبي رضي الله عنه ، عن مسروق ، عن عبد الله قال (١٥) : لما
نظر رسول الله ﷺ إلى القتلى يوم بدر مُصْرَعِينَ فقال ﷺ لأبي بكر رضي الله
عنه : لو أن أبا طالب حيٌّ لعلم أن أسيفنا قد أخذت بالأنامل . قال : وذلك
لقول أبي طالب :

كَذَبْتُمْ ، وَيَتَبَّ اللَّهُ ، إِنْ جَدَّ مَا أَرَى لَتَلْتَبِسْنَ أَسِيفُنَا بِالْأَنَامِلِ
وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الدُّرُوعِ إِلَيْهِمْ نُهَوِّضُ الرُّوَايَا فِي طَرِيقِ حُلَاكِ^(٢)

(١) من قصيدة أبي طالب الطويلة في سيرة ابن هشام ١ : ٢٩١ - ٢٩٩ ، وانظر طبقات فحول
الشعراء رقم : ٣٦٦ ، والتعليق عليه . « ثمال اليتامى » ، غياث لهم وعماد ، يقوم بأمرهم ويطعمهم ويسقيهم .
و « عاصمة للأرامل » ، يمتحن ويحفظهن . و « الهلاك » ، جمع « هالك » وهو الفقير . والبيت الثاني ليس في
« س » .

(٢) خير الشعبي ، ليس في « س » ، و « عبد الله » ، هو « عبد الله بن مسعود » رضي الله عنه . والبيتان
ليسا على ترتيبهما في القصيدة ، ورواية الأول على الصواب :

وإِنَّا لَعَمْرُ اللَّهِ إِنْ جَدَّ مَا أَرَى لَتَلْتَبِسْنَ أَسِيفُنَا بِالْأَمَائِلِ

أى تخالط السيوف أعناق الأمائل والأشراف فتقتلهم .

ورواية الثاني :

وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الْحَدِيدِ إِلَيْكُمْ نُهَوِّضُ الرُّوَايَا تَحْتَ ذَاتِ الصَّلَاصِلِ

« الرواية » ، الإبل التي تحمل الماء في المراتد . و « ذات الصلاصل » هي المراتد ، تسمع لها
صلصلة إذا تحركت بها الإبل . ورواية الشيخ رحمه الله للبيتين مختلطة وانظر الأغاني ١٧ : ٢٨

● (٦) ومن المحفوظ في ذلك حديث محمد بن مسلمة الأنصاري ،
جمعه وابن أبي حذرد الأسلمي الطريق ، قال : فتذاكرنا الشكر والمعروف ، قال
فقال محمد : كنا يوماً عند النبي ﷺ فقال لحسان / بن ثابت : أنشدني
قصيدة من شعر الجاهلية ، فإن الله تعالى قد وضع عنا آثامها في شعرها وروايتها ،
فأنشده قصيدة للأعشى هجاً بها علقمة بن علاثة :

عَلَقَمُ مَا أَنتَ إِلَى عَامِرِ التَّاقِضِ الْأَوْتَارِ وَالْوَاتِرِ (١)

/ فقال النبي ﷺ : يا حسان لا تعدّ تُنشدني هذه القصيدة بعد
مجلسك هذا . فقال : يا رسول الله ، تنهاني عن رجلٍ مُشركٍ مُقيمٍ عند قيصر ؟
فقال النبي ﷺ : يا حسان ، أشكر الناس للناس أشكرهم لله تعالى ، وإن قيصر
سأل أبا سفيان بن حرب عني فتناول مني = وفي خبر آخر : فشعث مني = وإنه
سأل هذا عني فأحسن القول . فشكره رسول الله ﷺ على ذلك = وروى من
وجه آخر أن حسان قال : يا رسول الله ، من نالتك يده وجب علينا شكره . (٢)

● ومن المعروف في ذلك خبر عائشة رضوان الله عليها أنها قالت : كان
رسول الله ﷺ كثيراً ما يقول : أبيتك . فأقول :

أَرْفَعُ ضَعِيفَكَ ، لَا يَحْرَبُكَ ضَعْفُهُ يَوْمًا فَتَذَرُكَ الْعَوَاقِبُ قَدْ نَمَى
يَجْزِيكَ ، أَوْ يُثْنِي عَلَيْكَ ، وَإِنَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى

(١) ديوان الأعشى ١ : ١٠٥

(٢) الحديث رواه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج وابن عساكر عن محمد بن مسلمة بلفظ
« يا حسان أنشدني من شعر الجاهلية فإن الله قد وضع عنك آثامها في شعرها وروايتها » وفيه أنه قال له
بعد إنشاد القصيدة : « يا حسان لا تعدّ تنشدني هذه القصيدة ، إلى ذكرت عند قيصر وعنده أبو سفيان
وعلقمة بن علاثة ، فأما أبو سفيان فتناول مني ، وأما علقمة فحسن القول ، وإنه لا يشكر الله من
لا يشكر الناس » (رشيد) .

(٧) قالت فيقول عليه السلام : يقول الله تبارك وتعالى لعبد من عبده :
صَنَعَ إِلَيْكَ عَبْدِي مَعْرُوفًا فَهَلْ شَكَرْتَهُ عَلَيْهِ ؟ فيقول : يَا رَبِّ ، عَلِمْتُ أَنَّهُ مِنْكَ
فَشَكَرْتُكَ عَلَيْهِ . قال فيقول الله عز وجل : لَمْ تَشْكُرْنِي ، إِذْ لَمْ تَشْكُرْ مِنْ أَجْرِيتهُ
عَلَى يَدِهِ . (١)

١٨ - وَأَمَّا عِلْمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّعْرِ ، فَكَمَا رُوِيَ أَنَّ سَوْدَةَ أُنْشَدَتْ :

علمه بالشعر

« عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَغِي مِنْ تُحَالِفٍ »

فَطَلَّتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا عَرَّضَتْ بِهِمَا ، وَجَرَى بَيْنَهُنَّ
كَلَامٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِنَ وَقَالَ : « يَا وَيْلَكُنَّ ،
لَيْسَ فِي عَدِيٍّ وَلَا تَيْمٍ قِيلَ هَذَا ، وَإِنَّمَا قِيلَ هَذَا فِي عَدِيٍّ تَيْمٍ وَتَيْمٍ تَيْمٍ » .
وَتَمَامَ هَذَا الشَّعْرُ وَهُوَ لِقَيْسِ بْنِ مَعْدَانَ الْكَلْبِيِّ ، مِنْ بَنِي يَرْبُوع :

15

/ فَحَالِفٌ ، وَلَا وَاللَّهِ تَهَيَّطُ تَلَعَةً مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ
أَلَا مَنْ رَأَى الْعَبْدَيْنِ ، أَوْ ذَكَرَ لَهُ ؟ عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَغِي مِنْ تُحَالِفٍ (٢)

١٥

(١) رواه الطبراني في المعجم الصغير ١ : ١٦٣ ، والبيتان من سبعة عشر بيتاً في البصائر
والذخائر ٢ : ٤١٧ - ٤١٩ ، وانظر الوحشيات رقم : ١٧٨ والشعر ينسب لغريص ، ولابنه سَعْيَةُ بن
غريص اليهودي ، ولورقة بن نوفل ، ولغيرهم .

(٢) « سودة » ، هي « سودة بنت زُمعة » ، أم المؤمنين رضى الله عنها . وفي هامش « ج » ، عند
البيت الثاني حاشيتان ، إحداها بخط الناسخ ، ولكنها خفية لا تكاد تقرأ ، والأخرى نصّها : « تبغى ، إن
جعلنا التاء للتأنيث كان وجهه أن قوله : العبدین ، [هما عدی و تيم] ، عنى بهما الأب الأكبر ، وهم إذا
ذكروا الأب [الأكبر] ، عَنُوا [به القبيلة] ، فحمل الكلام من بعد ذكرهما على [القبيلتين ثم] استغنى برَدِّ
الذكر إلى إحداها عن ذكر [الأخرى : كقوله [تعالى : « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ =

• وروى الزُّبَيْرُ بن بَكَّار قال : مرَّ رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر رضى الله عنه برجل يقول فى بعض أَرْقَةٍ مَكَّة :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلَهُ هَلَّا نَزَلْتَ بِآلِ عَبْدِ الدَّارِ

فقال النبى ﷺ يا أبا بكر ، أهكذا قال الشاعر ؟ قال : لا ، يا رسول الله ، ولكنه قال :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلَهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَن آلِ عَبْدِ مَنَافٍ

فقال رسول الله ﷺ : هكذا كنَّا نسمُّها . (١)

١٩ - وأما ارتياحه للشعر واستحسانه له ، فقد جاء فيه الخبر من وجوه . من ذلك حديث التَّابِغَةِ الجَعْدَى قال : أُتِشِدْتُ ①٨ رسول الله ﷺ قولى :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ ، مَجْدُنَا وَجُدُونَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فقال النبى ﷺ : أَيْنَ المَظْهَرُ يَا أبا لَيْلَى ؟ فقلت : الجَنَّةُ ، يا رسول الله . قال : أَجَلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : أُتِشِدُنِي . فَأَنْشِدْتَهُ مِنْ قَوْلِي :

= و [لَا يُنْفِقُونَهَا] ، استغنى بإعادة الضمير إلى الفضة ، عن إعادته [إلى] الذهب .

والشعر فى المطبوعة غير منسوب ، وهو منسوب فى المخطوطتين « ج » و « س » . « تَيْمٌ قَرِيشٌ » منهم أبو بكر الصديق ، و « عَدِيُّ قَرِيشٍ » ، منهم عمر بن الخطاب ، ولذلك ما غضبت أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر ، وحفصة أم المؤمنين بنت عمر . و « التَّلْعَةُ » ، هى مسيلٌ فى أعلى الوادى وأسفله تَلْعَةٌ ، وأَعْلَاهُ تَلْعَةٌ أيضاً . وفى البيت يَرَادُ أسفل الوادى . وقوله « عَارِفٌ » . من قَوْلِهِمْ « عَرَفَ لِلأَمْرِ » ، واعترف ، صبر له وذَلَّ وانقاد .

(١) الشعر لمطروود بن كعب الخزاعى ، يبكى عبد المطلب وبنى عبد مناف فى سيرة ابن هشام ١ : ١٨٨ ، والخبر فى أمالى القالى ١ : ٢٤١ ، وسمط اللآلئ : ٥٤٧ ، من غير طريق الزبير بن بكار .

وَلَا خَيْرَ فِي حِلِيمٍ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا ^(١)
وَلَا خَيْرَ فِي جَهْلٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَلِيمٌ إِذَا مَا أَوْرَدَ الْأَمْرَ أَصْدَرَا

فقال ﷺ : أَجَدْتُ ، لَا يَفْضُضُ اللَّهُ فَاكً . قال الرواي : / فنظرتُ إليه ، فكأنَّ فاه البردُ المنهَلُ ، ما سقطت له سِنَّ وَلَا أَتَفَلْتُ ، تَرَفُّ غُرُوبُهُ . ^(٢)

16

● ومن ذلك حديث كعب بن زهير . روى أن كعباً وأخاه بُجَيْراً خرجا إلى رسول ﷺ حتى بلغا أترق العزاف ، فقال كعب لبجير : ألقى هذا الرجل وأنا مُقيمٌ ههنا ، فانظر ما يقول . وقدم بجير على رسول الله ﷺ ، فعرض عليه الإسلام فأسلم ، وبلغ ذلك كعباً ، فقال في ذلك شعراً ، فأهدر النبي ﷺ دمه ، فكتب إليه بُجَيْرٌ يأمره أَنْ يُسَلِّمَ وَيُقْبَلَ إلى النبي ﷺ ويقول : إِنَّ مِنْ ^(١)شَهِيدٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، قَبْلَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَسْقَطَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَالَ : فَقَدِمَ كَعْبٌ وَأَنشَدَ النَّبِيُّ ﷺ قَصِيدَتَهُ الْمَعْرُوفَةَ :

١٦

بَآثٌ سَعَادٌ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولٌ مُتِمِّمٌ إِثْرَهَا ، لَمْ يُفَدْ ، مَغْلُولٌ
وَمَا سَعَادٌ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلْتُ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ
تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَغْلُولٌ

(١) الشعر في ديوانه النابغة الجعدي ، والخبر وتخريجه في تهذيب الآثار ، مسند عمر ، وانظر مجمع الزوائد للهيتمي ٨ : ١٢٦ ، و « البوادر » جمع « بادرة » ، وهي ما يسبق به اللسان من الكلام عند الغضب . وقوله « ولا اتفلت » أي ولا ائتملت له سن . و « ترَفُّ غروبهُ » أي تبرق ثناياه ، و « غُرُوب الأسنان » هي منافع ريقها ، وأطرافها وحدتها وماؤها وصفائها . و « البردُ المنهل » ، المتساقط .

(٢) « المتبول » من « تبلة الحب » ، إذا أضناه وأفسده أو ذهب بلبه وعقله . و « المتيم » ، المذل المعبد . و « المغلول » ، من وضع الغل في عنقه . وفي رواية « مكبول » ، وهو المقيد بالكبل أي القيد .

سَحَّ السَّقَاةُ عَلَيْهَا مَاءَ مَحْنِيَةٍ مِنْ مَاءِ أَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(١)
وَيُلَمُّهَا خُلَّةٌ لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا ، أَوْ لَوْ أَنَّ التَّنْصَحَ مَقْبُولٌ^(٢)

حتى أتى على آخرها ، فلما بلغ مديح رسول الله ﷺ :

إِنَّ الرَّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ مُهَنْدٌ مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ مَسْلُومٌ^(٣)
فِي فِتْنَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قَاتِلُهُمْ بِيْطْنِ مَكَّةَ ، لَمَّا أَسْلَمُوا : زُولُوا^(٤)
زَالُوا ، فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفٌ عِنْدَ اللِّقَاءِ ، وَلَا مِيلٌ مَعَارِضُ
/ لَا يَقَعُ الطَّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمْ وَمَا بِهِمْ مِنْ حِيَاظِ الْمَوْتِ تَهْلِيلُ
/ شَمُّ الْعَرَانِينِ أَبْطَالٌ ، لَبُوسُهُمْ ، مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا ، سَرَابِيلُ

أشار رسول الله ﷺ إلى الْحَلْقِ أَنْ أَسْمَعُوا . قال : وكان رسول الله ﷺ يكون من أصحابه مكان المائدة من القوم ، يتحلّقون حلقةً دون حلقة ، فالتفت إلى هؤلاء وإلى هؤلاء .^(٥)

والأخبار فيما يشبه هذا كثيرة ، والأثر به مستفيض .

...

(١) وفي نسخة : « سح السقاة عليها » ، أما الرواية المشهورة في البيت فهي :

شَجَّتْ يَدِي شَيْمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحَ ، أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ

(٢) في المطبوعة : « أكرم بها خلة » .

(٣) وفي رواية « لنور » بدل « لسيف » .

(٤) في هامش المخطوطة : « يعني المهجرة مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة » .

(٥) خير كعب بن زهير مشهور ، وقصيدته مشروحة ، وهي في ديوان كعب بن زهير ، وانظر

طبقات فحول الشعراء رقم : ١١٧ ، ١١٨

٢٠ - وإن زعم أنه دَمَّ الشعر من حيث هو موزونٌ مُقْفَى ، (١) حتى كَانَ الوزن عَيْبٌ ، (٢) وحتى كَانَ الكلام إِذَا نُظِمَ نَظْمَ الشعر ، اتَّضَع في نفسه ، وتغيرت حاله ، فقد أَبْعَدَ ، وقال قولاً لَا يُعْرَف له معنى ، وخالف العلماء في قولهم : « إِنَّمَا الشَّعْرُ كَلَامٌ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ » ، وقد روى ذلك عن النبي ﷺ مرفوعاً أيضاً . (٣)

من ذم الشعر
لأنه موزون مقفى

فإن زعم أنه إِنَّمَا كره الوزن ، لأنه سببٌ ، لَأَن يُتَعَنَّى في الشعر وَيُتَلَهَّى به ، فَإِنَّا إِذَا كُنَّا لَمْ نَدْعُهُ إِلَى الشعر من أَجْلِ ذلك ، وَإِنَّمَا دَعَوْنَاهُ إِلَى اللَّفْظِ الْجَزَلِ ، والقولِ الْفَصْلِ ، والمنطِقِ الْحَسَنِ ، والكلامِ الْبَيِّنِ ، وإلى حُسْنِ التَّمْثِيلِ والاستعارة ، وإلى التلويح والإشارة ، وإلى صَنْعَةِ تَعْمِيدِ إِلَى الْمَعْنَى الْخَفِيَّةِ فَتَشْرُفُهُ ، وإلى الضَّئِيلِ فَتُفْخِمُهُ ، وإلى النَّازِلِ فَتَرْفَعُهُ ، وإلى الْخَامِلِ فَتُنَوِّهُ بِهِ ، وإلى الْعَاطِلِ فَتُحْلِلِيهِ ، (٤) وإلى الْمُشْكِلِ فَتُجَلِّيهِ = فلا مُتَعَلِّقُ لَهُ عَلَيْنَا بِمَا ذَكَرَ ، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْنَا فِيمَا أَنْكَرَ ، فليقل في الوزن ما شاء ، وليضعه حيث أَرَادَ ، فليس يعنيننا أمره ، ولا هو مُرَادُنَا من هذا الذي رَاجَعْنَا القول فيه .

٢١ - وهذا هو الجواب لمتعلق إن تعلق بقوله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) [سورة تبارك: ٦٦] / وأراد أن يجعله حُجَّةً في المنع من الشعر ، ومن

علة منعه ﷺ
من الشعر
١٨

(١) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٢) في المطبوعة : « كان الوزن عيباً » .

(٣) روى الدارقطني في الأفراد عن عائشة ، والبخاري في الأدب المفرد رقم : ٨٦٥ ، ٨٦٦ والطبراني في الأوسط ، وابن الجوزي في الواهيات عن عبد الله بن عمر ، والشافعي والبيهقي عن عروة مرسلاً : « الشعر كلام بمنزلة الكلام ، فحسنه حسن الكلام ، وقبحه قبيح الكلام » .

(٤) « العاطل » من النساء التي لا حَلَى عليها .

/ حفظه وروايته . وذلك أننا نعلم أنه ﷺ لم يُمنع الشعر من أجل أن كان قولاً فصلاً ، ① وكلاماً جزئياً ، ومنطقاً حسناً ، وبياناً بيّناً ، كيف ؟ وذلك يقتضى أن يكون الله تعالى قد منّعه البيان والبلاغة ، وحمّاه الفصاحة والبراعة ، وجعله لا يبلغ مبلغ الشعراء في حُسْن العبارة وشرف اللفظ . وهذا جهل عظيم ، وخلاف لما عرفه البلغاء وأجمعوا عليه من أنه ﷺ كان أفصح العرب ، ② وإذا بطل أن يكون المنع من أجل هذه المعاني ، ③ وكنا قد أعلمناه أننا ندعو إلى الشعر من أجلها ، ونحذوه بطلبه على طلبها ، كان الاعتراض بالآية محالاً ، والتعلّق بها خطأ من الرأى وانحلالاً .

فإن قال : إذا قال الله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) (سورة نازعات) ، فقد كره للنبي ﷺ الشعر ونزّهه عنه بلا شبهة ، وهذه الكراهة وإن كانت لا تتوجّه إليه من حيث هو كلام ، ومن حيث أنه بليغ بين وفصيح حسن ونحو ذلك ، فإنها تتوجّه إلى أمرٍ لا بدّ لك من التلبّس به في طلب ما ذكرت أنه مُرادك من الشعر ، وذلك أنه لا سبيل لك إلى أن تميز كونه كلاماً عن كونه شعراً ، حتى إذا رَوَيْتَهُ التبتست به من حيث هو كلام ، ولم تلتبس به من حيث هو شعر ، هذا محال ، وإذا كان لا بدّ من مُلابسة موضع الكراهة ، ④ فقد لزم العيب برواية الشعر وإعمال اللسان فيه .

قيل له : هذا منك كلام لا يتحصّل . وذلك أنه لو كان الكلام إذا وُزن حطّ ذلك من قدره ، وأزرى به ، وجلب على المُفرغ له في ذلك القالب إنمأ ،

(١) في المطبوعة ، و « س » ؛ « لما عرفه العلماء » .

(٢) في « ج » ، « إذا بطل أن يكون المعنى » ، سهو من الناسخ .

(٣) في المطبوعة و « س » : « لا بد لك » ، والذي في « ج » أجود .

وَكَسَبَهُ دَمًا ، لكان من حَقِّ الْعَيْبِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ / عَلَى وَاضِعِ الشَّعْرِ / ، أَوْ مِنْ
يُرِيدُهُ لِمَكَانِ الْوِزْنِ تَحْصُوصًا ، دُونَ مَنْ يُرِيدُهُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ مِنْهُ ، ^(١) وَيَطْلُبُهُ لِشَيْءٍ
سِوَاهُ .

١٩

19

فَأَمَّا قَوْلُكَ : إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الشَّعْرِ مَا لَا يُكْرَهُ حَتَّى
② تَلْتَبَسَ بِمَا يَكْرَهُ ، فَإِنِّي إِذَا لَمْ أَقْصِدْهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْمَكْرُوهِ ، وَلَمْ أُرِدْهُ لَهُ ،
وَأَرَدْتَهُ لِأَعْرِفَ بِهِ مَكَانَ بِلَاغَةٍ ، وَأَجْعَلَهُ مِثَالًا فِي بَرَاةٍ ، أَوْ أُحْتِجَّ بِهِ فِي تَفْسِيرِ
كِتَابٍ وَسُنَّةٍ ، وَأَنْظُرَ إِلَى نَظْمِهِ وَنَظْمِ الْقُرْآنِ ، فَأَرَى مَوْضِعَ الْإِعْجَازِ ، وَأَقِفَ عَلَى
الْجِهَةِ الَّتِي مِنْهَا كَانَ ، وَأَتَبَيَّنَ الْفَصْلَ وَالْفُرْقَانَ = ^(٢) فَحَقُّ هَذَا التَّلَبُّسِ أَنْ
لَا يُعْتَدَ عَلَى ذَنْبًا ، وَأَنْ لَا أُؤَاخِذَ بِهِ ، إِذْ لَا تَكُونُ مُؤَاخَذَةً حَتَّى يَكُونَ عَمْدٌ إِلَى
أَنْ تُوَاقِعَ الْمَكْرُوهَ وَقَصْدٌ إِلَيْهِ ، ^(٣) وَقَدْ تَتَّبَعَ الْعُلَمَاءُ الشَّعْوَذَةَ وَالسَّحَرَ ، وَعُنُوا
بِالتَّوَقُّفِ عَلَى حِيلِ الْمُتَوَهِّينِ ، ^(٤) لِيَعْرِفُوا فَرْقَ مَا بَيْنَ الْمَعْجِزَةِ وَالْحِيلَةِ ، فَكَانَ
ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ أَعْظَمَ الْبِرَّ ، إِذْ كَانَ الْغَرَضُ كَرِيمًا وَالْقَصْدُ شَرِيفًا .

تمام الدفاع
عن الشعر

هَذَا ، وَإِذَا نَحْنُ رَجَعْنَا إِلَى مَا قَدَّمْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَمَا صَحَّ مِنَ الْآثَارِ ،
وَجَدْنَا الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّ هَذَا السَّائِلُ ، وَرَأَيْنَا السَّبِيلَ فِي مَنَعِ النَّبِيِّ ﷺ
الْوِزْنَ ، وَأَنْ يَنْطَلِقَ لِسَانُهُ بِالْكَلَامِ الْمَوْزُونِ ، غَيْرَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
مَنْعُ تَنْزِيهِهِ وَكَرَاهِيَةٍ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْرَهُ لَهُ سَمَاعُ الْكَلَامِ مَوْزُونًا ، وَأَنْ يُنْزَهُ سَمْعُهُ عَنْهُ
كَأَنَّهُ لِسَانُهُ ، ^(٥) وَلَكَانَ ﷺ لَا يَأْمُرُ بِهِ وَلَا يَحُثُّ عَلَيْهِ ، وَكَانَ الشَّاعِرُ لَا يُعَانُ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « خَارِجَ عَنْهُ » .

(٢) سِيَاقُ الْكَلَامِ : « فَإِنِّي إِذَا لَمْ أَقْصِدْهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فَحَقُّ هَذَا التَّلَبُّسِ » .

(٣) « قَصْدٌ » مَعْطُوفَةٌ عَلَى « عَمْدٌ » .

(٤) فِي « س » : « بِالْوَقُوفِ عَلَى » .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « كَمَا يُنْزَهُ » .

على وزن الكلام وصياعته شعراً ، ولا يؤيد فيه بروح القدس .

- وإذا كان هذا كذلك ، فينبغي أن يُعلم أن ليس المنع في ذلك منع تنزيه
وكراهية ، بل سبيل الوزن في منعه عليه السلام إياه سبيل الخط ، حين جعل عليه
السلام لا يقرأ ولا يكتب ، في أن لم يكن المنع من أجل كراهة / كانت في
الخط ، بل / لأن تكون الحجة أبهر وأقهر ، ^(١) والدلالة أقوى وأظهر ، ولتكون
أكعم للجاحد ، ^(٢) وأقمع ^(٣) للمعاند ، وأرد لطالب الشبهة ، وأمنع من ارتفاع
الريبة . ^(٣)

...

- ٢٢ - وأما التعلّق بأحوال الشعراء بأنهم قد ذُموا في كتاب الله
تعالى ، ^(٤) فما أرى عاقلاً يرضى به أن يجعله حجة في ذم الشعر وتهجينه ،
والمنع من حفظه وروايته ، والعلم بما فيه من بلاغة ، وما يختص به من أدب
وحكمة ، ^(٥) ذاك لأنه يلزم على قود هذا القول أن يعيب العلماء في
استشهادهم بشعر أمراء القيس وأشعار أهل الجاهلية في تفسير القرآن ، ^(٦)
وفي غريبه وغريب الحديث ، وكذلك يلزمه أن يدفع سائر ما تقدّم ذكره من أمر
النبي ﷺ بالشعر ، وإصغائه إليه ، واستحسانه له .

تعلّق الدام له
بأحوال الشعراء

(١) في « ج » : « بل بأن تكون » .

(٢) « أكعم » من « كعم البعير » ، إذا شد فاه بالكعام عند هياجه لئلا يعضّ ، أو لأجل منعه
الأكل .

(٣) في المطبوعة : « في ارتفاع » .

(٤) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٥) في هامش « ج » ما نصه : « أى قولنا إن عاقلاً لا يرضى أن يجعله حجة ، لأنه يلزم » .

(٦) قوله : « على قود هذا القول » ، أى على سياقه واطراد قياسه .

هذا ولو كان يسوغُ ذمُّ القول من أجل قائله ، وأنه يُحْمَلُ ذَنْبُ الشاعر على الشعر ، ^(١) لكان ينبغي أن يُخَصَّ ولا يُعَمَّ ، وأن يُسْتثنَى ، فقد قال الله عز وجل : « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » ، [سورة الشعراء : ٢٢٧] . ولولا أن القول يجزُّ بعضه بعضاً ، وأنَّ الشيء يُذكرُ لدخوله في القِسْمة ، لكان حقُّ هذا ونحوه أن لا يُتَشَاغَلَ به ، وأن لا يُعَادَ وَيُبدَأُ في ذِكْرِهِ .

...

٢٣ - وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له ، ^(٢) وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدَّم ، وأشبهه بأن يكون صدأ عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه . ذاك لأنهم لا يجحدون بدءاً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد عُلِمَ أن الألفاظ مُغلَّقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها ، وأنَّ الأغراضَ كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المِغْيَار الذي لا يتبيَّن نقصان كلامٍ ورُجْحانته حتى يُعْرَضَ عليه ، والمِقياس / الذي / لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرجَعَ إليه ، لا ينكر ^(٣) ذلك إلا مَنْ ينكر حِسَّهُ ، وإلا من غالطَ في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعري ما عُذْرُ من تهاوَّن به وزهد فيه ، ولم يرَ أن يستقيه من مَصَبِّه ، ^(٣) ويأخذه من معدنه ، ورضيَ لنفسه بالنقصي والكمال لها مُعرِضٌ ، وآثر العَيْنِيَّة وهو يجد إلى الرِّيح سبيلاً .

زهدهم في النحو
واحتقارهم له

21

٢١

(١) في المطبوعة : « ذم الشاعر » .

(٢) انظر الفقرات السالفة رقم : ٤ - ٦

(٣) في المطبوعة : « ويستقيه » .

فإن قالوا : إنا لم نأب صيحة هذا العلم ، ولم نكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرتُموه بها ، وفُضُول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُعربوا على السامعين ، وتُعابوا بها الحاضرين .

قيل لهم : خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول ، وعويص لا يعودُ بطل ، ما هو ؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للريضة ، ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا كذا ؟ وكقولهم : ما وزن كذا ؟ = وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية ، كقولهم : ما وزن « عزيت » ؟ وما وزن « أروان » ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلاً بكذا ، كيف يكون الحكم ؟ = وأشباه ذلك ، وقالوا : أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كد الفكر وإضاعة الوقت ؟

قلنا لهم : أما هذا الجنس ، فلسنا نعييكم إن لم تنظروا فيه ولم تُعنوا به ، وليس يهمننا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم . فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة ، على وجه الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطرّدت عليها ، وذكر العِلل / التي اقتضت أن تُجرى 22 على ما أُجريت عليه ، كالقول / في المعتل ، وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي ٢٢ الواو والياء والألف من التغيير بالإبدال والحذف والإسكان ، (١) (٢) أو ككلامنا مثلاً على الثنية وجمع السلامة ، لم كان إعرابهما على خلاف إعراب الواحد ، ولم تبع النصب فيهما الجر ؟ = وفي « النون » أنه عوض عن الحركة

(١) في المطبوعة : « من التغير » .

والتنوين في حال ، وعن الحركة وَحَدَّهَا في حال (١) = والكلام على ما ينصرف وما لا ينصرف ، وَلِمَ كان مَنعُ الصرِفِ ؟ وبيانِ العِلَّةِ فيه ، والقول على الأسباب التسعة وأنها كلها ثوابن لأصول ، وأنه إذا حصل منها اثنان في آسم ، أو تكرر سبب ، صار بذلك ثانياً من جهتين ، وإذا صار كذلك أشبه الفعل ، لأن الفعل ثانٍ للاسم ، والاسمُ المقدم والأوّل ، وكُلُّ ما جرى هذا المجرى ؟

قلنا : إنا نسكتُ عنكم في هذا الضرب أيضاً ، ونَعذِرُكم فيه ونُسأِحكم ، على عِلْمِنا بأنَّ قد أسأتم الاختيارَ ، ومنعتم أنفسكم ما فيه الخطُّ لكم ، ومنعتموها الاطّلاعَ على مدارج الحكمة ، وعلى العلوم الجَمَّة . فدَعُوا ذلك ، وانظروا في الذي اعترفتم بصحّته وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وهل أحطتم بحقائقه ؟ وهل وقَّيتم كل باب منه حقّه ، وأحكمتموه إحكاماً يُؤمِّنُكم الخطأ فيه إذا أنتم تُحضّتم في التفسير ، وتعاطيتم علم التأويل ، ووازنتم بين بعض الأقوال وبعض ، وأردتم أن تعرفوا الصَّحيحَ من السقيم ، وعُدتم في ذلك وبدأتم ، وزدتم ونقصتم ؟

وهل رأيتم إذ قد عرفتُم صورة المبتدأ والخبر ، وأن إعرابهما الرفعُ ، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره ، فتعلموا / أنه يكون مفرداً وجملَةً ، وأن المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميراً له ، وإلى ما لا يحتمل الضمير ، وأن الجملة على أربعة أضرب ، وأنه لا بُدَّ لكل جملة وَقَعَتْ خبراً مبتدئاً من أن يكون فيها ذِكرٌ يعود إلى المبتدأ ، وأن هذا / الذِّكرُ ربما حُذِفَ لفظاً وأريدَ معنى ، وأن ذلك لا يكون حتى يكونَ في الحال دليل عليه ، إلى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التي (٢) لا بُدَّ منها ؟

= وإذا نظرتم في الصِّفة مثلاً ، فعرفتم أنها تتبَّع الموصوفَ ، وأن مثاها

(١) في « ج » ، سقط : « وحدها » .

قولك : « جاءني رجلٌ ظريفٌ » و « مررتُ بزيدٍ الظريف » ، هل ظننتم أنَّ وراء ذلك علماً ، وأن ههنا صِفَةً تُخَصِّصُ ، وصفةٌ توضحُ وتُبَيِّنُ ، وأن فائدة التَّخصيصِ غير فائدة التوضيح ، كما أنَّ فائدة الشَّياع غير فائدة الإبهام ، ^(١) وأن من الصفة صفةً لا يكون فيها تخصيصٌ ولا توضيح ، ولكن يؤتى بها مؤكدة كقولهم : « أمسِ الدَّابِرُ » وكقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [سورة الحاقة : ١٣] ، وصفةٌ يُرَادُ بها المدح والثناء ، ^(٢) كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جَدُّهُ ؟ وهل عرفتم الفرق بين الصِّفة والخبر ، وبين كل واحد منهما وبين الحال ؟ وهل عرفتم أنَّ هذه الثلاثة تتفق في أنَّ كَافَّتَها لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت ؟

وهكذا ينبغي أن تُعْرَضَ عليهم الأبوابُ كُلُّها واحداً واحداً ، ويسألوا عنها باباً باباً ، ثم يُقال لَهُمْ : ^(٣) ليس إلاَّ أحدُ أمرين :

إمَّا أن تقتحموا التي لا يرضاها العاقلُ ، فتذكروا أن يكون بكم حاجةٌ في كتاب الله تعالى ، وفي خبر رسول الله ﷺ ، وفي معرفة الكلام جملةً ، / إلى شيء من ذلك ، وتزعموا أنَّكم إذا عرفتم مثلاً أنَّ الفاعل رفعٌ ، لم يبق عليكم في باب الفاعل شيءٌ تحتاجون إلى معرفته . ^(٤) وإذا نظرتُم إلى قولنا : « زيدٌ منطلقٌ » ، لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر ، وحتى تزعموا مثلاً أنَّكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وَجْهَ الرفع في « الصَّابِئُونَ » من سورة المائدة [سورة المائدة : ٦٩] ، إلى ما قاله العلماء فيه ، وإلى استشهادهم فيه بقول الشاعر : ^(٥)

(١) « الشَّياع » ، التفرُّق والانتشار حتى يكون لكل واحد منه نصيبٌ .

(٢) في هامش « ج » ما نصه : « اعطف على صفة في قوله : وأن من الصفة صفةً » .

(٣) « لهم » ، زيادة من « س » .

(٤) في المطبوعة : « ما تحتاجون » .

(٥) « فيه » ، زيادة من « س » .

/ وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ (١)

= (٢٧) وحتى كَانََ المشكَل على الجميع غير مُشكَلٍ عندكم ، وحتى كَأَنْكُمْ قد أُوتِيتُمْ أَنْ تستنبطوا من المَسْئَلَة الواحدة من كل باب مسائله كُلُّهَا ، فتخرجوا إلى فَنٍّ من التجاهل لا يبقى معه كلام .

= وإِذَا أَنْ تَعْلَمُوا أَنْكُمْ قد أخطأتم حين أصغرتم أمرَ هذا العلم ، وظننتم ما ظننتم فيه ، فترجعوا إلى الحق وتُسَلِّمُوا الفضلَ لأهله ، وتَدْعُوا الذي يُزِرُّ بكم ، ويفتح باب العَيْبِ عليكم ، ويطيلُ لسانَ القادح فيكم ، وبالله التوفيق .

...

٢٤ - هذا ، (٢) ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملةً ، وإذ زعموا أن قَدَرَ الْمُفْتَقَرِ إليه القليلُ منه ، اقتصروا على ذلك القليل ، فلم يأخذوا أنفسهم بالفتوى فيه ، (٣) والتصرف فيما لم يتعلموا منه ، ولم يخوضوا في التفسير ، ولم يتعاطوا التأويل ، لكان البلاءُ واحداً ، ولكانوا إذ لم يَتَّيْنُوا لم يهدموا ، وإذ لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد ، (٤) ولكنهم لم يفعلوا ، فجلبوا من الداء ما أعصى الطبيب ، وحيّر اللبيب ، وانتهى التخليط بما أتوه فيه ، إلى حدٍّ يُبس من تلافيه ، فلم يبق للعارف الذي يكره الشَّعْبَ إلا التعجب والسكوت . وما الآفةُ العظمى إلا واحدة / وهي أن يَجِيءَ من الإنسان ويجرى لفظه ، (٥) ويمشي له أن

(١) الشعر لبشر بن أبي خازم في ديوانه . وسيبويه ١ : ٢٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ :

٣١١ ، والخزانة ٤ : ٣١٥

(٢) في الهامش حاشية تعسر قراءتها بتمامها .

(٣) في المطبوعة : « بالتقوى فيه » ، خطأ ظاهر .

(٤) في الموضعين : « إذا » في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « أن يجري لفظه » ، وعلق عليه تعليقا لا خير فيه .

يُكْثَرُ في غير تحصيل ، وأن يحسِّن البناء على غير أساس ، وأن يقول الشيء لم يَقْتُلْهُ علماً . ونسأل الله الهداية ونرغبُ إليه في العصمة .

دم عبد القاهر
لأهل زمانه

٢٥ - ثُمَّ إِنَّا وَإِنْ كُنَّا فِي زَمَانٍ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إِحَالَةِ الْأُمُورِ عَنْ جِهَاتِهَا ، ^(١) وَتَحْوِيلِ الْأَشْيَاءِ عَنْ حَالَاتِهَا ، وَنَقْلِ النَفُوسِ عَنْ طِبَاعِهَا ، وَقَلْبِ الْخَلَائِقِ الْمَحْمُودَةِ إِلَى أَضْدَادِهَا ، ^(٢) وَدَهْرِ لَيْسَ لِلْفَضْلِ وَأَهْلِهِ لَدَيْهِ إِلَّا الشَّرُّ صِرْفًا وَالْغَيْظُ بَحْثًا ، وَإِلَّا مَا يُدْهِشُ عَقُولَهُمْ وَيَسْتَلْبِهُمُ / مَعْقُولَهُمْ ، حَتَّى صَارَ ^{٢٥} ②٨ أَعْجَزَ النَّاسِ رَأْيًا عِنْدَ الْجَمِيعِ ، مَنْ كَانَتْ لَهُ هِمَّةٌ فِي أَنْ يَسْتَفِيدَ عِلْمًا ، أَوْ يَزِدَّادَ فَهْمًا ، أَوْ يَكْتَسِبَ فَضْلًا ، أَوْ يَجْعَلَ لَهُ ذَلِكَ بِحَالٍ شُغْلًا ، فَإِنَّ الْإِلْفَ مِنْ طِبَاعِ الْكَرِيمِ . ^(٣) وَإِذَا كَانَ مِنْ حَقِّ الصَّدِيقِ عَلَيْكَ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا تَقَادَمَتْ صُحْبَتُهُ وَصَحَّتْ صِدَاقَتُهُ ، أَنْ لَا تَحْفُوهُ بِأَنْ تَنْكُبَكَ الْأَيَّامُ ، وَتَضْجُرَكَ النَّوَائِبُ ، وَتُخْرِجَكَ مَحْنُ الزَّمَانِ ، فَتَتَنَاسَاهُ جَمَلَةً ، وَتَطْوِيَهُ طَيًّا ، فَالْعِلْمُ الَّذِي هُوَ صَدِيقٌ لَا يَحُولُ عَنِ الْعَهْدِ ، وَلَا يُدْغِلُ فِي الْوُدِّ ، ^(٤) وَصَاحِبٌ لَا يَصْغُ عَلَيْهِ

(١) إِذَا كَانَ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي زَمَانِهِ يَقُولُ مَا يَقُولُ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ ، فَمَاذَا

نَقُولُ نَحْنُ فِي زَمَانِنَا هَذَا ؟

(٢) فِي « س » : « الْحَقَائِقُ الْمَحْمُودَةُ » ، سَهْوٌ فِيمَا أَرْجَحُ . وَقَوْلُهُ بَعْدَ : « دَهْرٌ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ : « فِي زَمَانٍ » .

(٣) فِي هَذَا السِّيَاقِ حَذَفَ ، لَوْضُوحُ الْمُرَادِ مِنْهُ . وَالسِّيَاقُ : « ثُمَّ إِنَّا ، وَإِنْ كُنَّا فِي زَمَانٍ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إِحَالَةِ ... وَدَهْرِ لَيْسَ لِلْفَضْلِ وَأَهْلِهِ إِلَّا الشَّرُّ .. » (فَإِنَّا نَلْزِمُ اسْتِفَادَةَ الْعِلْمِ وَاكْتِسَابَ الْفَضْلِ) ، فَإِنَّ الْإِلْفَ مِنْ طِبَاعِ الْكَرِيمِ .

(٤) « الدَّغْلُ » الْفَسَادُ وَالرِّيْبَةُ ، وَ « أَدْغَلَ فِي الشَّيْءِ » ، أَدْخَلَ فِيهِ مَا يَفْسِدُهُ (رَشِيدٌ) .

النَّكْتُ والغَدْر ، ولا تُظَنُّ به الحيانة والمكر = أُولَى منك بذلك وأجدر ، ^(١) وحَقُّه عليك أكبر .

...

٢٦ - ثم إن التَّوَقُّ إلى أن تُقَرَّر الأمورُ قرارَها ، ^(٢) وتوضع الأشياء مواضعها ، والنِّزاعُ إلى بيان ما يُشكَل ، وحلُّ ما ينعقد ، والكشف عما يخفى ، وتلخيص الصِّفَّة حتى يزداد السامعُ ثقةً بالحجة ، ^(٣) واستظهاراً على الشبهة ، واستبانةً للدليل ، وتبييناً للسبيل ، ^(٤) شيء في سُوس العقل ، ^(٥) وفي طباع النفس إذا كانت نفساً .

سبب تأليفه
دلائل الإعجاز

...

٢٧ - ولم أزل منذ خدمتُ العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى « الفصاحة » ، ^(٦) و « البلاغة » ، و « البيان » و « البراعة » ، وفي بيان المغزى من هذه العبارات ، وتفسير المراد بها ، فأجد / بعض ذلك كالرمز والإيماء ، والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليُطلَب ، وموضع الدِّفين ليُبَحِّث عنه فيُخَرَّج ، وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه ، وتوضع لك القاعدة لتبنى عليها . ووجدتُ المَعوَّلَ على أن ههنا نظاماً وترتيباً ، وتأليفاً وتركيباً ، وصياغةً وتصويراً ، ونسجاً وتحبيراً ، وأنَّ سبيلَ هذه المعاني في

26

(١) في المطبوعة : « أُولَى منه » .

(٢) « التوق » ، « تاق إليه يتوق ، تَوْقاً » ، اشتاق إليه ، ومثله « النزاع » في الجملة التالية .

(٣) « لخص الأمر تلخيصاً » ، استقصى في تبينه وشرحه وإزالة اللبس عنه .

(٤) في « ج » ، والمطبوعة : « وتبييناً » .

(٥) « السُّوس » ، الطبع والأصل .

الكلام الذى هى مجاز فيه ، سبيلها فى الأشياء التى هى حقيقة فيها ، وأنه كما
يُفضل هناك النظم النظم ، / والتأليف التأليف ، والنسج النسج ، والصياغة
الصياغة ، ثم يعظم الفضل ، وتكثر الجزية ، حتى يفوق الشيء نظيره والمجانس له
درجات كثيرة ، وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد ، كذلك يفضل بعض
الكلام بعضاً ، ويتقدم منه الشيء الشيء ، ثم يزداد فضله ذلك ويزداد منزلة فوق
منزلة ، ^(١) ويعلو مرقباً بعد مرقب ، ويستأنف له غاية بعد غاية ، حتى ينتهى
إلى حيث تنقطع الأطماع ، وتحسر الظنون ، ^(٢) وتسقط القوى ، وتستوى
الأقدام فى العجز .

...

فاتحة القول فى
الفصاحة والبلاغة

٢٨ - وهذه جملة قد يرى فى أول الأمر وبإدب الظن ، أنها تكفى
وتغنى ، حتى إذا نظرنا فيها ، وعُدنا وبدأنا ، وجدنا الأمر على خلاف
ما حسبناه ، وصادفنا الحال على غير ما توهمناه ، وعلمنا أنهم لئن أقصروا اللفظ
لقد أطالوا المعنى ، وأن لم يفرقوا فى النزاع ، ^(٣) لقد أبعدوا على ذاك فى المرمى .
وذاك أنه يقال لنا : ^(٤) ما زدتم على أن سقتم قياساً ، ^(٥) فقلتم : نظم
ونظم ، وترتيب وترتيب ، ونسج ونسج ، ثم بنيت عليه أنه ينبغي أن تظهر الجزية ٥٠
فى هذه المعانى ها هنا ، حسب ظهورها هناك ، وأن يعظم الأمر فى ذلك

(١) فى المطبوعة : « من فضله ذلك » .

(٢) « تحسر الظنون » ، أى حتى تكل من التعب وتنقطع عن المضى .

(٣) فى « س » : « لئن اقتصروا على اللفظ ... ولئن لم يفرقوا ... » .

(٤) فى المطبوعة : « وذاك لأنه » .

(٥) فى المطبوعة : « قسم قياساً » .

٢٧ كما عَظُمَ ثَمَّ ، وهذا / صحيح كما قلتم ، ولكن بقي أن تُعْلِمُونَا مكانَ المزيّة في الكلام ، وتَصِفُوهَا لَنَا ، وتذكروها ذِكْرًا كما يُنصُّ الشَّيْءُ وَيُعَيَّنُ ، ويُكشَفُ عن وجهه وَيُبَيَّنُ ، ولا يكفي أن تقولوا : « إِنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ فِي كَيْفِيَّةِ النِّظْمِ ، وَطَرِيقَةِ مَخْصُوصَةٍ فِي تَسْقِي الْكَلِمِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ » ، حَتَّى تَصِفُوا تِلْكَ الْخُصُوصِيَّةَ وَتَبَيِّنُوهَا ، وتذكروا لها أمثلة ، وتقولوا : « مِثْلُ كَيْتٍ وَكَيْتٍ » ، كما يَذْكُرُ لَكَ مِنْ تَسْتَوْصِفُهُ عَمَلُ الدِّيَاجِ الْمُتَنَقِّشِ مَا تَعْلَمُ بِهِ وَجْهَ دِقَّةِ الصَّنْعَةِ ، أَوْ يَعْمَلُهُ بَيْنَ يَدَيْكَ ، حَتَّى تَرَى عِيَانًا كَيْفَ / تَذْهَبُ تِلْكَ الْخَيُوطُ وَتَجِيءُ ؟ وَمَاذَا يَذْهَبُ مِنْهَا طَوْلًا وَمَاذَا يَذْهَبُ مِنْهَا عَرْضًا ؟ وَبِمَ يَبْدَأُ وَبِمَ يُشْتِئُ وَبِمَ يُثَلِّثُ ؟ ^(١) وَتُبَصِّرَ مِنَ الْحِسَابِ الدَّقِيقِ وَمِنْ عَجِيبِ تَصَرُّفِ الْيَدِ ، مَا تَعْلَمُ مَعَهُ مَكَانَ الْجِدْقِ وَمَوْضِعَ الْأُسْتَادِيَّةِ . ^(٢)

ولو كان قول القائل لك في تفسير الفصاحة : « إِنَّهَا خُصُوصِيَّةٌ فِي نَظْمِ الْكَلِمِ وَضَمِّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ عَلَى طَرِيقِ مَخْصُوصَةٍ ، أَوْ عَلَى وَجْهِ تَظْهِيرِهَا بِالْفَائِدَةِ » ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ الْمَحْمَلِ ، كَافِيًا فِي مَعْرِفَتِهَا ، وَمُغْنِيًا فِي الْعِلْمِ بِهَا ، لَكَفَى مِثْلُهُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّنَاعَاتِ كُلِّهَا . فَكَانَ يَكْفِي فِي مَعْرِفَةِ نَسْجِ الدِّيَاجِ الْكَثِيرِ التَّصَاوِيرِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ تَرْتِيبٌ لِلْعَزْلِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، وَضَمٌّ لَطَاقَاتِ الْإِبْرِسَمِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ عَلَى طَرُقٍ شَتَّى . وَذَلِكَ مَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ .

...

(١) « وَتُبَصِّرَ » معطوف على قوله قبل : « حَتَّى نَرَى عِيَانًا » .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « مَا تَعْلَمُ مِنْهُ » .

٢٩ - وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً ثمر فيه وتخلي ، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب ، ويفصل بين الإساءة والإحسان ، بل حتى تفاضل بين الإحسان والإحسان ، وتعرف طبقات المحسنين .

٢٨ وإذا كان هذا هكذا ، علمت أنه لا يكفي في علم / « الفصاحة » أن تنصب ٣١ لها قياساً ما ، وأن تصفها وصفاً مجملًا ، وتقول فيها قولاً مُرسلاً ، بل لا تكون من معرفتها في شيء ، حتى تفصل القول وتُحصّل ، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتُعدها واحدة واحدة ، وتسميها شيئاً شيئاً ، وتكون معرفتك معرفة الصنّيع الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الديباج ، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع ، وكل آجرة من الآجر الذي في البناء البديع .

٢٨ وإذا نظرت إلى « الفصاحة » هذا النظر ، وطلبتها هذا الطلب ، احتجت إلى صبر على التأمل ، ومواظبة على التدبر ، / وإلى همة تأبى لك أن تقنع إلا بالتسام ، وأن ترتفع إلا بعد بلوغ الغاية ، (١) ومتى جشمت ذلك ، (٢) وأثبتت إلا أن تكون هنالك ، فقد أمنت إلى غرض كريم ، (٣) وتعرضت لأمر جسيم ، وآثرت التي هي أتم لدينك وفضلك ، وأنبأ عند ذوى العقول الراجحة لك ، وذلك أن تعرف حجة الله تعالى من الوجه الذي هو أضوأ لها وأنوه لها ، (٤)

(١) « رَبعَ رُبْعاً » ، كف وتوقف وانتظر وتمسك .

(٢) « جَنِمَ الأمرُ يَجْنِمُهُ جَنْمًا ، وَجَشَمَهُ جَشْمًا » ، تكلفه على مشقة يعانها فيه ، ويحمل نفسه عليها .

(٣) « أَمَنْتُ » ، قصدت .

(٤) في « س » : « وذلك أنك تعرف ... وأنوه بها » .

وَأَخْلَقَ بَأْنَ يَزْدَادُ نَوْرُهَا سَطْوَعاً ، وَكَوْكَبُهَا طَلْوَعاً ^(١) وَأَنْ تَسْلُكَ إِلَيْهَا الطَّرِيقَ
الَّذِي هُوَ آمَنُ لَكَ مِنَ الشَّكِّ ، وَأَبْعُدُ مِنَ الرَّيْبِ ؛ وَأَصْحُ لِلْيَقِينِ ، وَأُخْرَى بَأْنَ
يُئَلِّغُكَ قَاصِيَةَ التَّبَيِّنِ .

...

٣ - وأعلم أنه لا سبيل إلى أن تعرف صحة هذه الجملة حتى يبلغ
القول غايته ، وينتهي إلى آخر ما أردت جمعه لك ، وتصويره في نفسك ، وتقريره
عندك .

...

٣١ - إلا أن ههنا نكتة ، إن أنت تأملت تأمل المتنبّث ، ونظرت فيها
نظر المتأنّي ، رجوت أن يحسن ظنك ، وأن تنشط للإصغاء إلى ما أورده عليك ، =
③ وهى أتأ إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا : لولا أنهم حين سمعوا القرآن ،
وحيث تحدّوا إلى معارضته ، / سمعوا كلاماً لم يسمعو قط مثله ، وأنهم رأوا
أنفسهم فأحسوا بالعجز عن أن يأتوا بما يوازيه أو يُدانيه أو يَقَعُ قريباً منه ^(٢)
لكان محالاً أن يدعوا معارضته وقد تحدّوا إليه ، وقرعوا فيه ، وطولبوا به ، وأن
يتعرضوا لشبّا الأسيّة ، ^(٣) ويقتحموا موارد الموت .

دليل الإعجاز
والرد على المعتزلة

29

(١) « وأن تسلك » ، معطوف على ما قبله : « وذلك أن تعرف » .

(٢) في المطبوعة : « وأنهم قد رازوا » ، وهذه الجملة معطوفة على « سمعوا كلاماً » . و « راز »
ما عند فلان يروزه رَوْزاً ، اختبره وامتحنه وجربه حتى يعرف ما يطيق ممّا لا يطيق ، وما عنده
ممّا ليس عنده .

(٣) « وأن يتعرضوا » ، معطوف على قوله : « لكان محالاً أن يدعوا » . و « شبّا الأسيّة » ، حدّها
وطرفها الذى يصيب فيجرح أو يقتل .

= (١) فقليل لنا : قد سمعنا ما قلتم ، فخبّرنا عنهم ، عَمَّا ذَا عَجَزُوا ؟ أَعَنْ
معانٍ مِنْ دِقَّةِ مَعَانِيهِ وَحُسْنِهَا وَصِحَّتْهَا فِي الْعُقُولِ ؟ أَمْ عَنْ أَلْفَاظٍ مِثْلِ أَلْفَاظِهِ ؟
فَإِنْ قُلْتُمْ : « عَنْ الْأَلْفَاظِ » ، فَمَاذَا أَعْجَزَهُمْ مِنَ اللَّفْظِ ، أَمْ مَا بَهَّرَهُمْ مِنْهُ ؟

= فقلنا : أعجزتهم مَزَايَا ظَهَرَتْ لَهُمْ فِي نَظْمِهِ ، وَخِصَائِصُ صَادِفُوهَا فِي

سِيَاقِ لَفْظِهِ ، / وَبِدَائِعُ رَاعَتِهِمْ مِنْ مَبَادِيءِ آيَةٍ وَمَقَاطِعِهَا ، (٢) وَمَجَارِي أَلْفَاظِهَا ٢٩
وَمَوَاقِعِهَا ، وَفِي مَضْرِبِ كُلِّ مِثْلٍ ، وَمَسَاقِ كُلِّ خَبَرٍ ، (٣) وَصُورَةِ كُلِّ عِظَةِ
وَتَنْبِيهِ ، وَإِعْلَامٍ وَتَذْكِيرٍ ، وَتَرْغِيبٍ وَتَرْهِيْبٍ ، وَمَعَ كُلِّ حِجَّةٍ وَبُرْهَانٍ ، وَصِفَةٍ
وَتَبْيَانٍ = (٤) وَبِهِرْهِمْ أَنَّهُمْ تَأْمَلُوهُ سُورَةَ سُورَةٍ ، وَعُشْرًا عُشْرًا ، وَآيَةً آيَةً ، فَلَمْ
يَجِدُوا فِي الْجَمِيعِ كَلِمَةً يَنْبُو بِهَا مَكَائِنُهَا ، وَلَفْظَةً يَنْكُرُ شَائِنُهَا ، أَوْ يُرَى أَنْ غَيْرَهَا
أَصْلَحُ هُنَاكَ أَوْ أَشْبَهَ ، أَوْ أُخْرَى وَأُخْلَقَ ، بَلْ وَجَدُوا اتِّسَاقًا بَهْرَ الْعُقُولِ ، وَأَعْجَزَ
الْجُمْهُورَ ، وَنِظَامًا وَالتَّامَّ ، وَإِتْقَانًا وَإِحْكَامًا ، لَمْ يَدْعُ فِي نَفْسٍ بَلِيغٍ مِنْهُمْ ، وَلَوْ
حَكَّ بِيَا فَوْخِهِ السَّمَاءَ ، مَوْضِعَ طَمَعٍ ، حَتَّى خَرِسَتْ الْأَلْسُنُ عَنْ أَنْ تَدَّعِي
وَتَقُولَ ، وَخَذِيتِ الْقُرُومَ فَلَمْ تَمْلِكِ أَنْ تَصُولَ . (٥)

(١) الكلام معطوف بعضه على بعض ، والسياق : « وهى أنا إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا
فقليل لنا » . وكذلك ما سياتى بعده .

(٢) فى « س » : « فى مبادئ » .

(٣) فى « س » : « وسياق كل خبر » .

(٤) « وبهرهم » معطوف على قوله : « أعجزتهم مزايا » .

(٥) فى المطبوعة : « وخلدت القروم » ، أرجح أنه مصحف . و « تحذى يُحْدَى ، واستَحْدَى » ،
خضع واسترخى . و « القروم » جمع « قَرَم » ، وهو فحل الإبل الذى يترك من الركوب والعمل ، فلا يمسّه
حبل ، بل يُودَّعُ لِلْفَحْلَةِ . و « صال الفحل على الناقة » ، وثب عليها وسطابها ليخضعها .

٣٢ - نعم ، فإذا كان هذا هو الذى يُذَكَّر في جواب السائل ، فَبِنَا أَنْ ننظر : ③ أى أشبه بالفتى في عقله ودينه ، وأزيد له في علمه وبقينه ، ^(١) أن يقلد في ذلك ، ويحفظ مَثْن الدليل وظاهر لفظه ، ولا يبحث عن / تفسير المزايا والخصائص ما هي ؟ ومن أين كثرت الكثرة العظيمة ، واتسعت الاتساع المجاوز لوسع الخلق وطاقة البشر ؟ وكيف يكون أن تظهر في ألفاظ محصورة ، وكلم معدودة معلومة ، بأن يُؤْتَى ببعضها في إثر بعض ، لطائف لا يحصرها العدد ، ^(٢) ولا ينتهى بها الأمد ؟ أم أن يبحث عن ذلك كله ، ويستقصي النظر في جميعه ، ويتبعه شيئاً فشيئاً ، ويستقصيه باباً فباباً ، حتى يعرف كُلاً منه بشاهده ودليله ، ويعلمه بتفسيره وتأويله ، ويوثق بتصويره وتمثيله ، ^(٣) ولا يكون كمن قيل فيه :

يَقُولُونَ أَقْوَالاً وَلَا يَعْلَمُونَهَا وَلَوْ قِيلَ : هَاتُوا حَقَّقُوا ، لَمْ يُحَقِّقُوا ^(٤)

= قد قَطَعْتُ عُذْرَ المتهاون ، ودَلَلْتُ على ما أضع من حظّه ، وهَدَيْتُهُ لرُشدِهِ ، وصَحَّ / أنْ لَا غِنَى بالعاقل عن معرفة هذه الأمور ، والوقوف عليها ،

(١) في « ج » : و « أزيد له في يقينه » بإسقاط « علمه » ، وفي « س » : « في عقله ودينه وبقينه » ، وأزيد له في علمه .

(٢) « لطائف » ، فاعل « أن تظهر » .

(٣) في المطبوعة : « بتصوره » ، و « وَثُقُ يُوثِقُ وَثَاقَةً » ، أى صار محكماً وثيقاً ، وضبطت في « ج » : « يُوثِقُ » .

(٤) بيت من أبيات لأنس بن أبي أياس = أو : ابن أبي أنيس = الدبلى ، يقولها لخارثة بن بدر الغداني لما ولى إمارة سرق (موضع بالأهواز) ، ويروى أن أبا الأسود الدؤلى كتب بها إليه ، انظر الحيوان ٣ : ١١٦ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ٣٨٣ - ٣٨٥

والإحاطة بها ، وأن الجهة التي منها يَقِفُ ، ^(١) والسبب الذي به يَعْرِفُ ، استقراءً كلام العرب وتتبع أشعارهم والنظر فيها . وإذ قد ثبت ذلك ، فينبغي لنا أن نبتدىء في بيان ما أردنا بيانه ، ونأخذ في شرحه والكشف عنه .

...

٣٣ - وجملة ما أردت أن أبينه لك : أنه لا بد لكل كلامٍ تستحسنه ، استحسنان الكلام كيف يكون
ولفظٍ تستجيده ، من أن يكون لاستحسنائك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة =
وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل ، وعلى صحة ما ادعيناؤه من ذلك دليل .

وهو باب من العلم إذا أنت فتحته اطلعت منه على فوائد جلية ، ومعانٍ شريفة ، ورأيت له أثراً في الدين عظيماً وفائدةً جسيمة ، ووجدته سبباً إلى حسم كثير من الفساد فيما يعود إلى التنزيل وإصلاح أنواع من ^(٢) الحلل فيما يتعلق / بالتأويل ، وإنه ليؤمنك من أن تغالط في دعواك ، وتدافع عن مغزاك ، ^(٣) ويربأ بك عن أن تستبين هدى ثم لا تهدي إليه ، ^(٤) وتبدل بعرفان ثم لا تستطيع أن تدل عليه = ^(٥) وأن تكون عالماً في ظاهر مقلد ، ^(٦) ومستبيناً في صوة شاكٍ = وأن يسألك السائل عن حجة يلقي بها الخصم في آية من كتاب الله تعالى

(١) « وأن الجهة » ، معطوف على قوله : « وصح أن لا غنى » .

(٢) في « ج » : عن معنك .

(٣) في « س » والمطبوعة : « لا تهدي » ، والصواب ما في « ج » .

(٤) « أدل بعلمه أو بشجاعته مثلاً ، يدل إدلالاً » ، فخر به وتبجح ، وتباهى . و « العرفان » ،

المعرفة .

(٥) « وأن تكون عالماً » ، معطوف على قوله : « وإنه ليؤمنك من أن تغالط » وأن تكون

عالماً ، وكذلك ما بعده في الأسطر الآتية : « وأن يسألك » وأن يكون غاية ما لصاحبك .

أو غير ذلك ، فلا ينصرفُ عنك بِمَقْنَعٍ = وأن يكون غايةً ما لصاحبك منك أن تُحِيلَه على نفسه ، وتقول : « قد نظرتُ فرأيتُ فضلاً ومزيةً ، وصادفتُ لذلك أَرْحِيَّةً ، فأنظر لتعرفَ كما عرفتُ ، وراجع نفسك ، وأسبرُ وذُقْ ، لتجد مثل الذى وجدتُ » ، فإن عَرَفَ فذاك ، وإلا فبينكما التَّنَاكُرُ ، تَنَسُّبُهُ إلى سوء التأمل ، ^(١) وينسبُك إلى فساد في التخيل .

وإنه عَلَى الجملة بَحْثٌ يَنْتَقِي لك من علم الإعراب خالصه ولَّيه ، ^(٢) ويأخذ لك منه أناسى العيون وحبَّات القلوب ، / وما لا يدفع الفضل فيه دافع ، ولا ينكر رُجْحانه في موازين العقول مُنْكَر .

٣١

وليس يَتَأَتَّى لى أن أُعْلِمَكَ من أوَّل الأمرِ فى ذلك آخَرَه ، وأن أُسَمِّى لك الفصول التى فى نيتى أن أحرِّرها بمشيئة الله عز وجل ، حتى تكون على علم بها قَبْلَ مَوْرِدِها عليك . فاعْمَلْ على أن ههنا فصولاً يجىء بعضها فى إثر بعض ، ^(٣) وهذا أوَّلُها .

...

(١) فى « ج » : « سوء التأويل » .

(٢) فى المطبوعة : « يبحث ينتقى » .

(٣) فى « س » : « فاعمل أن ههنا » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : فاعلم أن ههنا إلخ » ، ويعنى فيما أظن ، نسخة بغداد التى يذكرها رشيد رضا فى تعليقاته .

فَصْلٌ

٣٤ - في تحقيق القول على « البلاغة » و « الفصاحة » ، و « البيان » تحقيق القول في البلاغة والفصاحة
و « البراعة » ، ^(١) وكل ما شاكل ^(٢) ذلك ، مما يُعبّر به عن فضل بعض القائلين على بعض ، من حيث نطقوا وتكلموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يُعلّمُوهم ما في نفوسهم ؛ ويكشفُوا لهم عن ضمائر قلوبهم . ^(٣)

٣٥ - ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر مايجرى / مجراها ، مما يُفرد فيه اللفظ بالنعته والصفة ، ويُنسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى ، ^(٤) غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرزها في صورة هي أبهى وأزین وآثق وأعجب وأحق بأن تستولى على هوى النفس ، ^(٥) وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب ، وأولى بأن تُطلق لسان الحامد ، وتُطيل رغم الحاسد = ولا جهة لاستعمال هذه الحصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، ^(٦) وتختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشف عنه وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ، ويظهر فيه مزية .

(١) انظر الفقرة : رقم : ٢٧

(٢) في هامش المطبوعة : « نسخة : ما في ضمائر » .

(٣) السياق : « لا معنى لهذه العبارات غير وصف الكلام ... » .

(٤) في « س » : « هوى النفوس » .

(٥) في « ج » : « تأتي من الجهة » بإسقاط « المعنى » ، وفي المطبوعة : « يوتى المعنى » بالبناء

للمجهول .

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف ، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلِم إخباراً وأمرًا ونهياً واستخباراً وتعجباً ، وتوَدَّى في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضمّ كلمة إلى كلمة ، وبناء لفظة على لفظة = (١) هل يتصور أن يكون بين اللفظتين / تفاضلٌ في الدلالة حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وُضعت له من صاحبها على ما هي مَوْسومة به ، (٢) حتى يقال إن « رجلاً » أدلّ على معناه من « فرس » على ما سُمّي به = وحتى يُتصوّر في الاسمين يُوَضَّعان لشيء واحد ، (٣) أن يكون هذا أحسنَ نبأً عنه وأبينَ كشفاً عن صورته من الآخر ، فيكون « الليث » مثلاً أدلّ على السبع المعلوم من « الأسد » = وحتى ٦٠ أنا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية ، ساغَ لنا أن نجعل لفظة « رجل » أدلّ على الآدمي الذَّكر من نظيره في الفارسية ؟

٣٢

وهل يقع في وَهْمٍ وإن جَهِدَ ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن / يُنظر إلى مكانٍ تقعان فيه من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حُرُوف هذه أخفّ ، وأمتزاجها أحسنَ ، ومما يكُدُّ اللسان أبعد ؟

33

وهل تجد أحداً يقول : « هذه اللفظة فصيحة » ، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحُسْن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟

(١) السياق : « فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف هل يُتصوّر » .

(٢) في « س » : « مرسومة » .

(٣) في المطبوعة : « الاسمين الموضوعين » ، وفي الهامش أن في نسخة « يوضعان » .

وهل قالوا : « لفظة متمكنة ، ومقبولة » ، وفي خلافه : « قَلَقَةٌ ، ونابيةٌ ، ومُسْتَكْرَهَةٌ » ، إلا وعرضهم أن يعبروا بالتمكُّن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما ، وبالقلق والنُّبُو عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تَلَقْ بالثانية في معناها ، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفَقاً للتالية في مؤادها ؟ (١)

٣٦ - وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [سورة هود: ٤٤] ، فتجلى لك منها الإعجاز ، وبهرك الذي ترى وتسمع (٢) ، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة ، والفضيلة القاهرة ، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض ، وأن لم يعرض لها الحُسن / والشرف إلا من حيث لآقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وهكذا ، إلى أن تَسْتَقْرِئَهَا إلى آخرها = وأن ⑦ الفضل نَتَاجَ ما بينها ، وحصل من مجموعها ؟

...

٣٧ - إن شككت ، فتأمل : هل ترى لفظة منها بحيث لو أُخِذَتْ من بين أخواتها وأفِرِدَتْ ، لآدَّت من الفصاحة ما تؤدِّيه وهي في مكانها من الآية ؟ قل : « آبلعى » ، واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها ، وكذلك فاعتبر / سائر ما يليها .

وكيف بالشك في ذلك ، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن تُوديت الأرض ، ثم أُمرت ، ثم في أن كان النداء « ييا » دون « آى » ، نحو « يا أيها الأرض » ، ثم

(١) « اللق » الشقة من شقنى الملاعة ، وهما « لفقان » ، ماداما متضامين ، فإذا فُتقت خياطة الملاعة لا بسميان « لِفَقَيْن » ، ويطلق اسم « اللفقين » ، على الصاحبين المتلازمين .

(٢) « أنك » ، مفعول « تشك » .

إضافة « الماء » إلى « الكاف » ، دون أن يقال : « ابلعى الماء » ، ^(١) ثم أن أثبع
نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها ، ثم
أن قيل : و « وَغِيضَ الْمَاءِ » ، فجاء الفعل على صيغة « فَعَلَ » الدالة على أنه
لم يَغِيضْ إِلَّا بِأَمْرِ آمِرٍ وَقُدْرَةِ قَادِرٍ ، ثم تأكيد ذلك وتقديره بقوله تعالى : « وَقُضِيَ
الْأَمْرُ » ، ثم ذكّر ما هو فائدة هذه الأمور ، وهو : « آسَتَوَتْ عَلَى الْجُودَى » ،
ثم إضمار « السفينة » قبل الذكر ، كما هو شرطُ الفخامة والدلالة على عظم
الشأن ، ثم مقابلة « قيل » في الخاتمة « بقيل » في الفاتحة ؟ أفترى لشيء من هذه
الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة ، ^(٢) وتُحْضِرُكَ عند تصوّرها هيئة تحيط
بالنفس من أقطارها = ^(٣) تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموعٌ وحروف
تتوالى في النطق ؟ أم كُلُّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب ؟
فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً ، أن الألفاظ لا تتفاضل
من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة ، وأن الفضيلة
وِجْلاَفُهَا ، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، ^(٤) وما أشبه ذلك ، مما
لا تعلق له بصريح اللفظ .

...

٣٨ - وما يَشْهَدُ لذلك أنك تَرَى الكلمة ٣٨ تروُفك وتُونِسك / في

موضع ، ثم تراها بعينها تَثْقُلُ عليك وتُوحِشُكَ في موضع آخر ، كلفظ
« الأُخْدَع » في بيت الحماسة :

٣٤

اللفظ الواحد يقع
مقبولاً ، ومكروها

(١) « دون أن يقال ابلعى » ، ساقط في « ج » .

(٢) في « ج » : « تملؤك روعة » ، وفي « س » : « الإعجاز » ، بلا باء .

(٣) السياق : « أفترى لشيء من هذه الخصائص تعلقاً » .

(٤) في المطبوعة : « وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها » ، وهو غير جيد .

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأُخْدَعًا^(١)

وبيت البحترى :

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الْغِنَى وَأُعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أُخْدَعِي^(٢)

35 / فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت
أبى تمام :

يَا ذَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أُخْدَعِيكَ ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقِكَ^(٣)

فتجد لها من الثقل على النفس ، ومن التنغيص والتكدير ، أضعاف
ما وجدت هناك من الرُّوح والخِفَّة ، ومن الإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة « الشَّىء » ، فإنك تراها مقبولة حسنة في
موضع ، وضعيفة مستكرهة في موضع . وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظر إلى
قول عُمر بن أبى ربيعة المخزومي :

وَمِنْ مَالِيءٍ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمَى^(٤)

وقول أبى حَيَّة :

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري ، في شرح حماسة أبى تمام للتبريزي ٣ : ١١٤ ،
و « اللَّيْت » ، صفحة العنق ، و « الأُخدع » عرق في العنق .

(٢) في ديوانه ، فانظره .

(٣) في ديوانه ، فانظره ، و « الخُرْق » ، الحلق ، وضم الراء قياساً مطرداً .

(٤) في ديوانه ، فانظره ، وقبله متصلاً به :

وَكَمَّ مِنْ قَتِيلٍ لَا يُبَاءُ لَهُ دَمٌ وَمِنْ غَلِقٍ رَهْنًا ، إِذَا ضَمَّهُ مِنِي

إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا (١)
 فإنك تعرف حُسْنَهَا ومكانها من القَبُولِ ، ثم أنظر إليها في بيت المتنبي :
 لَوْ الْفَلَكَ الدَّوَّارُ أَبْغَضْتَ سَعْيِهِ لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَّارِ (٢)
 فإنك تراها تَقَلُّ وتَضُوبُ ، بحَسَبِ نُبْلِهَا وحُسْنِهَا فيما تقدّم .

٣٩ - وهذا بابٌ واسعٌ ، فإنك تجد متى شئت الرّجلين قد استعملّا
 كَلِمًا بأعيانها ، (٣) ثم ترى هذا قد فَرَعَ السماك ، (٣) وترى ذاك قد لَصِقَ
 بالحضيض ، فلو كانت الكلمة إذا حَسُنَتْ حَسُنَتْ من حيث هي لفظ ، وإذا
 استحققت المزيّة والشرف استحققت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها ، دون أن يكون
 السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم ، لَمَّا اختلف بها الحال ،
 / ولكانت إمّا أن تَحْسُنَ أبداً ، أو لا تَحْسُنَ أبداً . ٣٥

ولم تر قولاً يضطرب على قائله حتى لا يَدْرِي كيف يُعَبِّرُ ، وكيف يورد
 ويصير ، كهذا القول . بل إن أردت الحق ، فإنه من جنس الشيء يُجْرَى به
 الرجلُ لسانه ويُطْلَقه ، فإذا فَتَشَ نفسه ، وجدها تعلم بطلّانه ، / وتنطوى على
 خلافه ، ذاك لأنّه مما لا يقوم بالحقيقة في اعتقاد ، ولا يكون له صورة في فؤاد . 36

(١) في ديوانه المجموع .

(٢) في ديوانه ، فراجع . والضمير في « أَبْغَضْتَ » لكافور ، وهو من القصيدة التي قالها في سنة
 ٣٤٨ ، والتي قال فيها أيضاً قصيدته الميمية حين ركبته الحُمَى ، والتي عرّض فيها بالرحيل عن كافور ،
 وهي قصيدة مدح ، ولكني أرى أنه كان ينفث في بعضها عمّا في صدره من الغيظ على كافور واستهانت
 به ، ولذلك فأنا أعدّ لفظ « شيء » هنا مما يكشف عن هذه الاستهانة بكافور ، ولو لحظ الشيخ
 عبد القاهر هذا الملحظ ، لما عدها قليلة ضئيلة ، بل كبيرة موحية بما في نفسه .

(٣) « السَّمَكَ » نجمٌ ، وهما « سماكان » الراجح والأعزل . و « فَرَعَ السماك » علّاه وجاوزه في
 الارتفاع .

فَصْل

٤٠ - وما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل ، الفرقُ بين قولنا : « حروف
منظومة » ، و « كَلِمٌ منظومة » .
الفرق بين
« حروف منظومة »
و « كَلِمٌ منظومة »

وذلك أن « نظم الحروف » هو تواليها في النطق ، وليس نظمها بمقتضى
عن معنى ، ^(١) ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن
يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه . فلو أن واضع اللغة كان قد قال « رِضَ » مكانَ
« ضرب » ، لما كان في ذلك ما يؤدى إلى فساد . وأما « نظمُ الكَلِمِ » فليس
الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتضى في نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب
ترتيب المعاني في النفس . ^(٢) فهو إذن نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع
بعض ، وليس هو « النظم » الذى معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء
وأنفق . ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشى
والتحجير وما ^(٣) أشبه ذلك ، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض ،
حتى يكون لوضع كلِّ حيث وضع ، عِلَّةٌ تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وضع
في مكانٍ غيره لم يصلح .

...

٤١ - والفائدة في معرفة هذا الفرق : أنك إذا عرفتُه عرفتَ أن ليس الغرضُ
بِنَظمِ الكَلِمِ ، أن توالى ألفاظها في النطق ، ^(٤) بل أن تناسقت دلالتها

(١) أى ليس واجبا لمعنى اقتضاه .

(٢) في المطبوعة : « على حسب ترتيبها » ، وفي الهامش : « في نسخة : وترتيبها على حسب ترتيب » .

(٣) في « ج » والمطبوعة : « وكذلك كان عندهم » .

(٤) في « س » : « في التطويل » ، وهى خطأ ظاهر .

وتلاقَتْ معانيها ، على الوجه الذى اقتضاه العقل . وكيف يُتَصَوَّر أن يُقصد به إلى توالى الألفاظ فى النطق ، بعد أن ثبت أنه تُنظَّم يُعْتَبَر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وأَنَّهُ نظير الصياغة والتَّخْبِير والتَّنْظِيم والنقش ، ^(١) وكل ما يقصد به التصوير ، وبعد أن كُنَّا لا نشك فى / أن لا حال للفظية مع صاحبها تُعْتَبَر / إذا أنت عزلت دلالتهما جانباً ؟ وأئى مَسَاغٍ للشك فى أن الألفاظ لا تستحق من حيث هى ألفاظ ، أن تُنظَّم على وجهٍ دون وجه ؟

٣٦

37

...

٤٢ - ولو فَرَضْنَا أن تُنخلع من هذه الألفاظ ، التى هى لغات ، دِلَالَتُهَا ، ^(٢) لَمَا كَانَ شَيْءٌ مِنْهَا أَحَقُّ بالتقديم من شَيْءٍ ، ولا تُصَوَّر أن يجب فيها ترتيبٌ ونظم . ^(٣)

ولو حَفَظْتَ صَبِيحاً شَطَرَ « كتاب العين » أو « الجمهرة » ، من غير أن تُفَسِّرَ له شَيْئاً مِنْهُ ، وأخذته بأن يَضْبِطَ صُورَ الألفاظ وهَيَاتِهَا ، ^(٤) ويُوَدِّعُهَا كما يُوَدِّى أصنافَ أصواتِ الطيور ، ^(٥) لَرَأَيْتَهُ ولا يَخْطُرُ له ببال أن من شأنه أن يُؤَخَّرَ لفظاً ويُقَدِّمَ آخرَ ، بل كان حاله حال من يَرْمِى الحصى وَيَعُدُّ الْجَوَزَ ، اللهم إِلَّا أن تسومه أنت أن يَأْتِيَ بها على حروف المُعْجَم ليحفظَ نَسَقَ الكتاب .

...

(١) يقال : « بُرِّدُ مَفُوفٌ » ، رقيق فيه خطوط بياض على هيئة الوشي .

(٢) « دلالتها » فاعل « تنخلع » .

(٣) فى « س » ، وفى نسخة بغداد وعند رشيد رضا : « ولا تُصَوَّر » ، وفى المطبوعة : « ولا يتصور » .

(٤) فى المطبوعة : « وهيتها » بالإنفراد .

(٥) فى « ج » : « كما يُوَدِّى أصوات الطيور » ، وفى نسخة بغداد (كما أرجح) فى هامش المخطوطة : « كما يحكى أصوات الطيور » .

٤٣ - ودليل آخر ، وهو أنه لو كان القصْدُ بالنظم إلى اللفظ نفسه ، دون أن يكون الغرضُ ترتيبَ المعاني في النفس ، ^(١) ثم النطق بالألفاظ على حذوها ، لكان ^(٢) ينبغي أن لا يختلف حالُ آئين في العلم بحُسنِ النظم أو غير الحُسنِ فيه ، لأنهما يُحسنان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر .

...

٤٤ - وأوضح من هذا كله ، وهو أن هذا « النظم » الذي يتوابعه البُلغاء ، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صُنعةٌ يُستعان عليها بالفكرة لا محالة . وإذا كانت مما يُستعانُ عليها بالفكرة ، ^(٢) ويُستخرجُ بالروية ، فينبغي أن يُنظر في الفكر ، بماذا تلبس ؟ أالمعاني أم بالألفاظ ؟ فأى شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك ، ^(٣) وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك . فمحال أن تتفكر في شيء وأنت / لا تصنع فيه شيئاً ، وإنما تصنع في غيره . لو جازَ ذلك ، لجاز أن يفكر البناء في الغزل ، ليجعل فكره فيه وصلةً إلى أن يصنع من الآجر ، وهو من الإحالة المفرطة .

٤٥ - فإن قيل : / « النظم » موجودٌ في الألفاظ على كل حال ، ولا سبيل إلى أن يُعقل الترتيبُ الذي تزعمه في المعاني ، ما لم تنظم الألفاظ ولم ترتبها على الوجه الخاص .

(١) في « ج » أسقط « في النفس » .

(٢) في المطبوعة : « عليه بالفكرة » .

(٣) في « ج » : « صنيعتك » ، وضبطها .

بيان معنى
« النظم »

38

٣٧

قيل : إن هذا هو الذى يعيد هذه الشبهة جَذَعَةً أَبَدًا ، (١) والذى يَحُلُّهَا : (٢) أن تنظر : أَتَتَصَوَّرُ أن تَكُونُ مُعْتَبِرًا مفكرًا في حال اللفظ مع اللفظ حتَّى تضعهُ بجانبه أو قبله ، وأن تقول : « هذه اللفظة إِنَّمَا صَلَحَتْ ههنا لكونها على صفة كذا » = أم لا يُعْقَلُ إِلَّا أن تقول : « صَلَحَتْ ههنا ، لأن معناها كذا ، ولِدَلالِتها على كذا ، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا ، ولأن معنى ما قبلها يقتضى معناها ؟ » .

فإن تصوَّرت الأوَّل ، فقل ما شئت ، وأعلم أن كل ما ذكرناه باطل = وإن لم ④ تتصور إلا الثانى ، فلا تتحدعن نفسك بالأضاليل ، ودع النظر إلى ظواهر الأمور ، وأعلم أن ما ترى أنه لا بُدَّ منه من ترتُّب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، (٣) ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شئ يقع بسبب الأوَّل ضرورةً ، من حيث إنَّ الألفاظ إذ كانت أوعيةً للمعاني ، فإنها لا محالة تتبع المعانى فى مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولًا فى النفس ، وجب لللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولًا فى النطق . فأما أن تتصور فى الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعانى بالنظم والترتيب ، وأن يكون الفكر فى النظم الذى يتوآصفه البلغاء فكرًا فى نظم الألفاظ ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعانى إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على / نسقها ، فباطل من الظن ، وهم يتخيَّل إلى مَنْ

39

(١) « أعاد الشئ جَذَعًا » أى جديدًا . وأصل « الجذع » ما قبل الثنى من البهائم ، ويطلق على الشاب من الناس والأنتى « جَذَعَةٌ » ، (رشيد) .

(٢) فى « ج » : « الذى يحلّه » ، وفى « س » : « الذى يحلّه عنك » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : يحلّه عنك » .

(٣) فى المطبوعة : « ترتيب الألفاظ » .

لا يُوفى النظر حقّه . وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ ، وأنت لا تُعقل لها أوصافاً وأحوالاً إذا عرفت أن حقّها أن تُنظم على وجه كذا ؟

...

ردّ شبهة في
شأن « النظم »

٣٨

٤٦ - وما يلبيس على الناظر في هذا الموضع ويغلطه ، أنه يستبعد أن يُقال : « هذا كلام قد نُظمت معانيه » ، فالعرف كأنّه لم يجر بذلك ، إلّا أنهم وإن كانوا / لم يستعملوا « النظم » في المعاني ، قد استعملوا فيها ما هو بمعناه ونظير له ، وذلك قولهم : « إنه يرتب المعاني في نفسه ، وينزّها ، ويبنى بعضها على بعض » ، كما يقولون : « يرتّب الفروع على الأصول ، ويتبع المعنى المعنى ، ويلحق النظير بالنظير » .

وإذا كنت تعلم أنهم قد استعاروا النسج والوشى والنقش والصياغة لنفس ما استعاروا له « النظم » ، وكان لا يُشكُّ في أن ذلك كلّهُ تشبيهٌ وتمثيلٌ يرجع إلى أمور وأوصافٍ تتعلّق بالمعاني دون الألفاظ ، فمن حقك أن تعلم أن سبيل « النظم » ذلك السبيل .

...

٤٧ - ① وأعلم أنّ من سبيلك أن تعتمد هذا الفصل حدّاً ، وتجعل النكت التي ذكرتها فيه على ذكر منك أبدأ ، فإنها عمدة وأصول في هذا الباب ، ^(١) إذا أنت مكنتها في نفسك ، وجدت الشبه تنزّاح عنك ، والشكوك تنتفي عن قلبك ، ولا سيّما ما ذكرت من أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً

(١) « عمدة » ، جمع « عمدة » ، وهو ما يعتمد عليه .

من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوَحَّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت تتوَحَّى الترتيب في المعاني وتُعْمَل الفكر هناك ، فإذا تَمَّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وَفَقَّوت بها آثارها ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتج إلى أن / تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بِحُكْم أنها خدَمٌ للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق .

40

...

فَصْلٌ

و النظم : هو
توخى معانى الإعراب

٤٨ - وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك ، أن لا نَظَمَ في الكلام ولا ترتيب ، حتى يُعَلَّقَ بعضها ببعض ، ويُنَى بعضها على بعض ، وتُجَعَلَ هذه بسبب من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس .

وإذا كان كذلك ، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها / بسبب من صاحبها ، ما معناه وما محموله ؟ وإذا نظرنا في ذلك ، علمنا أن لا محمول لها غير أن تعميد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعميد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر = أو تُتْبِعَ الاسم اسماً على أن يكون الثانى صفة للأول ، أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه = أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً ^(١) أو تتوخى في كلام ^(٢) هو لإثبات معنى ، أن يصير نفيًا أو استنفهاً أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك = أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التى ضُمِّنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس .

وإذا كان لا يكون في الكلام نظم ولا ترتيب إلا بأن يُصنَعَ بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته ، بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه ، من أن اللفظ تبع

(١) في المطبوعة : « أن يكون الثانى صفة » ، وليست في المخطوطتين ، وأشار في هامش المطبوعة

أنها محذوفة في نسخة أخرى .

41 للمعنى في النظم ، وأنَّ الكَلِمَ تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها / في النفس ، وأنها لو خَلَّتْ من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداء حرويف ، لما وقع في ضمير ولا هَجَس في خاطر ، أن يجبَ فيها ترتُّب ونظم ، وأن يُجعل لها أمكنةً ومنازلُ ، وأنَّ يجبَ النطقُ بهذه قبل النطق بتلك . والله الموفق للصواب .

...

فَصْلٌ

٤٩ - وهذه شبهة أخرى ضعيفة ، عسى أن يتعلّق بها متعلّق ممن يُقدّم
على القول من غير رَوِيّة : وهى أن يدعى أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم
اللفظي ، وتعديل مزاج الحروف حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على
اللسان ، كالذى أنشده الجاحظ من قول الشاعر :

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قَفَرٍ وليس قُربُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ^(١)

وقول ابن يسير :^(٢)

٤٠ / لا أُذِيلُ الآمالَ بَعْدَكَ إِنِّي بَعْدَهَا بِالْآمالِ جِدُّ بِخَيْلٍ
كَمْ لَهَا مَوْقِفًا بِيَابِ صَدِيقٍ رَجَعَتْ مِنْ نَدَاهُ بِالتَّعْطِيلِ
⑤ لَمْ يَضِرُّهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، شَيْءٌ وَأَثْنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولٍ^(٣)

قال الجاحظ : « فتفقّد النصف الأخير من هذا البيت ، فإنّك ستجد
بعضَ ألفاظه يتبرأ من بعض » = ^(٤) « ويزعم أن الكلام في ذلك على طبقات ،
فمنه المتناهى في الثقل المُفْرِط فيه ، كالذى مضى ، ومنه ما هو أخف منه كقول
أبى تمام :

(١) البيان والتبيين ١ : ٦٥

(٢) في « س » : « قول ابن سيرين » ، وهو خطأ صرف ، والشعر لمحمد بن يسير الراشعي ، وهو

في البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦

(٣) البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦ . « لا أذيل الآمال » ، لا أهيئها ، و « التعطيل » ، الإهدار
والإبطال . و « عزف » ، مصدر « عزفت نفسه عن الشيء عزفاً وعزوفاً » ، زهدت فيه وانصرفت عنه .
و « الذّهول » ، التي تناست الشيء وتغافلت عنه . وفي المطبوعة : « كم لها موقف » .

(٤) « ويزعم » ، معطوف على قوله : « وهى أن يدعى ... » .

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى جَمِيعاً ، وَمَهْمَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَخِدَى ^(١)
أى لا أمدحه بشيء إلا صدقنى الناس فيه . ^(٢)

ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة على اللسان ، إلا أنه لا يبلغ أن يُعَابَ به صاحبه ويُشَهَّرَ أمره في ذلك ويُحَفَظَ عليه = ^(٣) وَيَزْعَمُ أن الكلام إذا سلم من ذلك وصفاً من شوبه ، ^(٤) كان الفصيح المُشَادَ به والمُشار إليه ، ^(٥) وأن الصِّفاء أيضاً يكون على مراتب / يعلو بعضها بعضاً ، وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجاز .

42

٥٠ - والذي يُبطل هذه الشبهة ، إن ذهب إليها ذاهب ، أننا إن قَصَرْنَا صفة « الفصاحة » على كون اللفظ كذلك ، ^(٦) وجعلناه المراد بها ، لَزِمْنَا أن نُخْرِجَ « الفصاحة » من حيز « البلاغة » ، ومن أن تكون نظيرة لها . وإذا فعلنا ذلك ، لم نُحُلْ من أحدٍ أمرين : إما أن نجعله العُمدة في المفاضلة بين العبارتين ولا نُعَرِّجَ على غيره ، وإما أن نجعله أحد ما تُفاضل به ، ووجهها من الوجوه التي تقتضى تقديم ^(٧) كلام على كلام . ^(٧)

(١) البيت في ديوانه ، وروايته عجزه : « معى ، ومتى ما لمته » ، وفي المطبوعة : « معى ، وإذا ما لمته » .

(٢) شرح البيت من « س » ، وحدها .

(٣) « وَيَزْعَمُ » ، معطوف على ما قبله ، انظر التعليق السالف ص : ٥٧ ، رقم : ٤

(٤) « الشُّوب » ، الخليط الذى يكدر الماء وغيره .

(٥) « أَشَادَ به » ، أثنى عليه ورفع ذكره .

(٦) في « ج » : « إن اقتصرنا » ، وأسقط أيضاً « كذلك » ، ففسد الكلام .

(٧) في « ج » : « تَقْدُمُ كلام » .

فإن أخذنا بالأول ، لزمنا أن نُقْصِرَ الفَضِيلَةَ عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفيه ، ^(١) وفي ذلك ما لا يخفى من الشناعة ، لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكرناها في حدود البلاغة : من وُضوح الدلالة ، وصواب الإشارة ، وتصحيح الأقسام ، وحسن الترتيب والنظام ، والإبداع في طريقة التشبيه والتمثيل ، والإجمال ثم التفصيل ، ووضع الفصل والوصل موضعهما ،
٤١ / وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطهما = ^(٢) مَدْخَلٌ فيما له كان القرآن معجزاً ، حَتَّى يُدْعَى أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغٌ ، ولا من حيث هو قَوْلٌ فصل ، وكلام شريف النظم بديع التأليف ، وذلك أنه لا تعلقُ لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف .

= وإن أخذنا بالثاني ، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة ، وداخلاً في عِدَاد ما يُفَاضَلُ به بين كلام وكلام على الجملة ، لم يكن لهذا الخلاف ضررٌ علينا ، لأنه ليس بأكثر من أن نَعْمِدَ إلى « الفصاحة » فنُخْرِجَها من حَيْزِ « البلاغة والبيان » ، وأن تكونَ نظيرةً لهما ، وفي عِدَاد ما هو شَبَهُهُما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك ، مما يُنبِئُ عن شَرَفِ النظم / ، وعن
43 المزايا التي شَرَحْتُ لك أمرها ، وأعلمتك جنسها = ^(٣) أو نَجْعَلُها آسَماً مشتركاً يقع تارةً لما تقع له تلك ، وأخرى لِمَا يرجع إلى سلامة اللفظ ممَّا يثقل على اللسان . وليس واحدٌ من الأمرين بقادح فيما نحن بصددِهِ .

(١) « وفيه » ، ليست في المطبوعة .

(٢) السياق : « أن لا يكون للمعاني مدخل » .

(٣) « أو نجعلها » معطوف على قوله : « أن نَعْمِدَ إلى الفصاحة » ، والأفعال في هذه الجمل

مبدؤة بالنون ، أما في المطبوعة فهي مبدؤة بالياء ، وهو غير مستقيم .

وإن تعسّف متعسّف في تلاؤم الحروف ، فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز ، وأخرج سائر ما ذكره في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما له كان القرآن معجزاً ، كان الوجه أن يقال له : إنّه يلزمك ، على قياس قولك ، أن تُجوّز أن يكون ههنا نظم للألفاظ وترتيب ، لا على نسق المعاني ، ولا على (٤٧) وجه يُقصد به الفائدة ، ثم يكون مع ذلك معجزاً . وكفى به فساداً .

...

٥١ - فإن قال قائل : إني لا أجعل تلاؤم الحروف معجزاً حتى يكون اللفظ مع ذلك دالاً ، وذلك أنه إنّما تصعبُ مُراعاةُ التعادل بين الحروف ، إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، كما أنه إنّما تصعبُ مراعاة السجع والوزن ، / ويصعبُ كذلك التجنيس والترصيع ، إذا رُوِيَ معه المعنى .

٤٢

قيل له : فأنت الآن ، إن عقلت ما تقول ، قد خرجت من مسئلتك ، وتركت أن يستحق اللفظ المزية من حيث هو لفظ ، (١) وحيث تطلب لصعوبة النظم فيما بين المعاني طريقاً ، وتضع له علة غير ما يعرفه الناس ، وتدعى أن ترتيب المعاني سهل ، وأن تفاضل الناس في ذلك إلى حدٍ ، وأن الفضيلة تزداد وتنفوئ إذا توفّحت في حروف الألفاظ التعادل والتلاؤم . وهذا منك وهم .

وذلك أنا لا نعلم لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما تجده في بيت أبي تمام :

* كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى *

(١) في «ج» كتب : «من حيث وحيث تطلب» ، أفسد الكلام ، وفي «س» : «من حيث هو لفظ ، وحيث تطلب» ، أفسده أيضاً .

وبيت ابن يسير :

« وَأَنْشَتَ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسِ دَهُولٍ »^(١)

44

وليس اللفظ السليم من ذلك / بِمُعَوِّزٍ ، ولا بعزيز الوجود ، ولا بالشئ لا يستطيعه إلا الشاعرُ المفلق والخطيب البليغ ، فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس ونحو ذلك ، مما إذا رآه المتكلم صَعِبَ عليه تصحيح المعاني وتأدية الأغراض . فقولنا : « أطال الله بقاءك ، وأدام عزك ، وأتم نعمته عليك ، وزاد في إحسانه عندك » ، لفظ سليمٌ مما يكُذُّ اللسان ، وليس في حروفه استكراه ، وهكذا حال كلام الناس في كتبهم ومحاوراتهم ، لا تكاد تجد فيه هذا الاستكراه ، لأنه إنما هو شئ يعرض للشاعر إذا تكلف وتعمَّل ،^(٢) فأما المُرسِّلُ نفسه على سَجِيَّتِها ، فلا يعرض له ذلك .

٥٢ - هذا ، والمتعلَّلُ بمثل ما ذكرت = من أنه إنما يكون تلاؤم الحروف معجزاً^(٣) بعد أن يكون اللفظ ذالاً ، لأن مراعاة التعادل إنما تَصْعُبُ إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، إذا تأملت =^(٣) يذهبُ إلى شئ ظريف ، وهو أن يصعبُ مرأى اللفظ بسبب المعنى ، وذلك مُحالٌ ، لأن الذي يعرفه العقلاء عكسُ ذلك ، وهو أن يصعبُ مرأى المعنى بسبب اللفظ ، فصُعوبة ما صَعِبَ من السَّجع ، هي / صعوبة عَرَضَتْ في المعاني من أجل الألفاظ ، وذاك أنه صَعِبَ

٤٣

(١) مضى الشعران في ص : ٥٧ ، ٥٨ ، وكتب هنا في « س » : « ابن سيرين » أيضاً ، انظر

ص : ٥٧ ، التعليق رقم : ٢

(٢) في « س » : « وتعمد » .

(٣) السياق : « والمتعلَّل بما ذكرت ، يذهب » ، وفي هامش « ج » عند « يذهب » قال :

« أى المتعلَّل » .

عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جعلت أردافاً لها ، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن أسلوب إلى أسلوب ، أو دخلت في ضرب من المجاز ، أو أخذت في نوع من الاتساع ، وبعد أن تلطفت على الجملة ضرباً من التلطف . وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى ، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال ، / وإنما تطلب المعنى ، وإذا ظفرت بالمعنى ، فاللفظ معك وإزاء ناظرِكَ ؟ وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى ، أن لو كنت إذا طلبت المعنى فحصلته ، آحتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدة . وذلك محال .

45

٥٣ - هذا ، وإذا توهم متوهم أننا نحتاج إلى أن نطلب اللفظ ، وأن من شأن الطلب أن يكون هناك ، فإن الذي يتوهم أنه يحتاج إلى طلبه ، هو ترتيب الألفاظ في النطق لا محالة . وإذا كان كذلك ، فينبغي لنا أن نرجع إلى نفوسنا فننظر : هل يتصور أن نرتب معاني أسماء وأفعال وحروف في النفس ، ثم يخفى علينا مواقعها في النطق ، حتى نحتاج في ذلك إلى فكر وروية ؟ وذلك ما لا يشك فيه عاقل إذا هو رجع إلى نفسه .

وإذا بطل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوباً بحال ، ولم يكن المطلوب ① أبداً إلا ترتيب المعاني ، وكان معمول هذا المخالف على ذلك ، فقد أضحل كلامه ، وبأن أنه ليس لمن حام في حديث المزية والإعجاز حول « اللفظ » ، ورام أن يجعله السبب في هذه الفضيلة ، إلا التسكع في الحيرة ، والخروج عن فاسد من القول إلى مثله . والله الموفق للصواب .

...

٥٤ - فإن قيل : إذا كان اللفظ بمعزل عن المزية التي تنازعنا فيها ، وكانت

مقصورةً على المعنى ، فكيف كانت « الفصاحة » / من صفات اللفظ البتة ؟
وكيف امتنع أن يُوصف بها المعنى فيقال : « معنىً فصيحٌ ، وكلامٌ فصيح
المعنى » ؟

قيل : إنَّما اختُصَّت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته ، من حيث
كانت عبارة عن كون اللفظ على وصفٍ إذا كان عليه ، دَلٌّ على المزية التي نحن
في حديثها ، / وإذا كانت لكون اللفظ دالًّا ، استحال أن يوصف بها المعنى ،
كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه « دالٌّ » مثلاً ، فأعرفه .

...

الرَّد على المعتزل
القاضي عبد الجبار
في مسألة « اللفظ »

٥٥ - فإن قيل : فماذا دعا القدماء إلى أن قسَّموا الفضيلة بين المعنى
واللفظ فقالوا : « معنى لطيف ، ولفظ شريف » ، وفخَّمُوا شَأْنَ اللفظ وعظَّمُوهُ
حتى تبعهم في ذلك من بعدهم ، ^(١) وحتى قال أهل النَّظَر : « إنَّ المعاني
لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، ^(٢) فأطلقوا كما ترى كلاماً يُوهِمُ كل من
يَسْمَعُهُ أنَّ المزية في حَقِّ اللفظ ؟ ^(٣)

(١) في « ج » أسقط : « فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف ، وفخَّمُوا شَأْنَ اللفظ » ، سهواً .
(٢) « أهل النظر » ، هو المتكلمون ، ويعنى بهم هنا المعتزلة . وقولهم هذا هو نصُّ كلام القاضي
عبد الجبار المعتزلي في كتابه المعنى في الجزء ١٦ : ١٩٩ ، بعنوان : « فصل في الوجه الذي له يقع التفاضل
في فصاحة الكلام ، ونص كلام القاضي هو :

« على أنا نعلم أن المعاني لا يقع فيها ترايُدٌ ، فإذاً يجب أن يكون
الذي يُعتَبَرُ ، التزايد عند الألفاظ التي يعبرُ بها عنها ، كما ذكرنا » .

هذا ، واعلم أن أكثر ردود عبد القاهر في كتاب دلائل الإعجاز ، هي ردودٌ على مقالة المعتزلة ،
وعلى عبد الجبار خاصة ، فأعرفه ، وسأذكر إشارة عبد القاهر إلى ذلك في موضعه .

(٣) في هامش « ج » حاشية نصها : « يعنى في اللفظ حقيقة ، فذلك قوله : في حاق اللفظ » .

قيل له : لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ ، وكان لا سبيل للمرئب لها والجامع شملها ، إلى أن يُعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره ، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه ، تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ، ثم بالألفاظ بحذف « الترتيب » ، ثم أثبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد ، كقولهم : « لفظ متمكن » ، يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه = « ولفظ قلَق نَاب » ، يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق ٥٠ لما يليه ، كالحاصل في مكان لا يصلح له ، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه = إلى سائر ما يبيىء في صفة اللفظ ، (١) مما يُعلم أنه مستعار له من معناه ، وأنهم تحلوه إياه ، بسبب مضمونه ومؤداه..

هذا ، ومن تعلق بهذا وشبهه واعترضه الشك فيه ، بعد الذي مضى من الحُجج ، فهو رجل قد أنس بالتقليد ، فهو يدعو الشبهة إلى نفسه من ههنا وثَمَّ . ومن كان هذا سبيله ، فليس له دواء سوى السكوت عنه ، / وتركه وما يختاره لنفسه من سوء النظر / وقلة التدبر .

٤٥

47

...

٥٦ - قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية ، وأنها من حيز المعاني دون الألفاظ ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك ، بل حيث تنظر بقلبك ، وتستعين بفكرك ، وتعمل رويتك ، وتراجع عقلك ، وتستنتج في الجملة فهَمَك ، وبلغ القول في ذلك أقصاه ، وانتهى إلى مداه . وينبغي أن نأخذ الآن في تفصيل أمر المزية ، وبيان الجهات التي منها تعرض . وإنه لمرام صعب ومطلب عسير ، (٢) ولولا أنه على ذلك ، لما وجدت الناس بين مُكبر له من أصله ،

(١) في المطبوعة : « ما يبيىء صفة في صفة اللفظ » .

(٢) في « ج » : « مطلبه » ، وفي « س » : « عسير » .

وَمُتَحَيِّلٌ لَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، ^(١) وَمَعْتَقِدٌ أَنَّهُ بَابٌ لَا تَقْوَى عَلَيْهِ الْعِبَارَةُ ، وَلَا يُمَلِّكُ فِيهِ إِلَّا الْإِشَارَةَ ، وَأَنَّ طَرِيقَ التَّعْلِيمِ إِلَيْهِ مَسْدُودٌ ، وَبَابُ التَّفْهِيمِ دُونَهُ مَغْلُوقٌ ، وَأَنَّ مَعَانِيكَ فِيهِ مَعَانٍ تَأْتِي أَنْ تَبْرُزَ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَأَنَّ تَدِينَ لِلتَّبْيِينِ وَالتَّصْوِيرِ ، ^(٢) وَأَنَّ تُرَى سَافِرَةً لَا يَنْقَابَ عَلَيْهَا ، وَبَادِيَةً لَا حِجَابَ دُونَهَا ، ^(٣) وَأَنَّ لَيْسَ لِلْوَاصِفِ لَهَا إِلَّا أَنْ يَلُوحَ وَيُشِيرَ ، أَوْ يَضْرِبَ مِثْلًا يَنْبِئُ عَنْ حُسْنٍ قَدْ عَرَفَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَفَضِيلَةٍ قَدْ أَحَسَّهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَّبَعَ ذَلِكَ بَيَانًا ، وَيَقِيمَ عَلَيْهِ بَرَهَانًا ، وَيَذْكُرَ لَهُ عِلَّةً ، وَيُورِدَ فِيهِ حُجَّةً . وَأَنَا أَنْزِلُ لَكَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَأُدْرِجُهُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَأَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ .

...

(١) في المطبوعة : « ومتَحَيِّل » ، بالخاء المعجمة .

(٢) في « ج » : « التصوّر » .

(٣) في المطبوعة : « نادية » ، وفسرّها في التعليق بوجه يستغرب !!

① فصل

في اللفظ يُطلق والمراد به غير ظاهره

٥٧ - اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفتناً لا إلى غاية ، إلا أنه على

بيان في الكناية

والجهاز والاستعارة

اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين : « الكناية » و « المجاز » .

٥٨ - والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ،

48

فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه / في

٤٦

الوجود ، ^(١) فيومىء به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، / مثال ذلك قولهم : « هو

طويل النجاد » ، يريدون طويل القامة = « وكثير رَمَادٍ القدر » ، يعنون كثير القرى

= وفي المرأة : « تُؤوم الضحى » ، والمراد أنها مُتَرَفَّةٌ بخدمة ، لها من يكفيها

أمرها ، ^(٢) فقد أرادوا في هذا كله ، كما ترى ، معنى ، ثم لم يذكره بلفظه الخاص

به ، ولكنهم توصّلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يرَدِّفه في الوجود ، وأن

يكون إذا كان . أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثرت القرى كثير

رماد القدر ؟ وإذا كانت المرأة مُتَرَفَّةً لها من يكفيها أمرها ، رَدِّف ذلك أن تنام

إلى الضحى ؟

٥٩ - وأما « المجاز » ، فقد عوّل الناس في حدّه على حديث النّقل ، وأنّ

كل لفظ يُقِلّ عن موضوعه فهو « مجاز » ، والكلام في ذلك يطول ، وقد ذكرت

(١) في « س » ، وفي نسخة أخرى عند رشيد رضا : « ورادفه » ، وهما بمعنى التابع ، « رَدِّفه

يرَدِّفه » تبعه .

(٢) « أمرها » ، أسقطها في « س » .

ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر ، وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر . والاسم والشهرة فيه لشيئين : « الاستعارة » و « التشثيل » . وإنما يكون « التشثيل » مجازاً إذا جاء على حَدِّ « الاستعارة » .

٦٠ - فالاستعارة : أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتَدَعُ أن تفصحَ بالتشبيه ٥٢ وتظهره ، وتجيء إلى اسم المشبَّه به فتعيِّره المشبَّه وتُجرِّيه عليه . تريد أن تقول : رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطْشه سواءً ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسداً » .

وضرب آخر من « الاستعارة » ، وهو ما كان نحو قوله :

* إِذْ أَصْبَحْتَ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا * (١)

هذا الضرب ، وإن كان الناس يضمُّونه إلى الأوَّل حيث يذكرون الاستعارة ، فليسا سواءً . وذاك أنَّك في الأوَّل تجعل الشيءَ الشيءَ / ليس به ، 49 وفي الثَّاني للشيء الشيءَ ليس له .

تفسيرُ هذا : أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، فقد ادَّعيت في إنسان أنه أسدٌ ، وجعلته إياه ، ولا يكون الإنسان أسداً . وإذا قلت : « إِذْ أَصْبَحْتَ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا » ، فقد ادَّعيت / أنَّ للشَّمال يداً ، ومعلوم أنه لا يكون للريح 4٧ يَدٌ .

...

(١) للبيد بن ربيعة ، من معلقته ، وصدره :

* وَغَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةً *

أصول في
التشبيه والتشثيل

٦١ - وههنا أصلٌ يحب ضبطه وهو أن جعل المشبه المشبّه به على ضربين :

أحدهما : أن تُنْزله منزلة الشيء تذكره بأمر قد ثبت له ، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وترجيته ، ^(١) وذلك حيث تُسْقِط ذكر المشبه من البين ، ^(٢) ولا تذكره بوجه من الوجوه ، كقولك « رأيت أسداً » .

والثاني : أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وترجيته ، وذلك حيث تُجْزِي اسم المشبه به خبراً على المشبه ، ^(٣) فتقول : « زيد أسد ، وزيد هو الأسد » = أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك : « إن لقيته لقيت به أسداً » ، وإن لقيته ليلقيَنك منه الأسد » ، فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه « أسداً » أو « الأسد » ، وتضع كلامك له . وأما ^(٤) في الأول فتُخْرِجُه مُخْرَجَ ما لا يُحْتَاج فيه إلى إثبات وتقرير . والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب = أعني ما أنت تعمل في إثباته وترجيته = : أنه تشبيهٌ على حدّ . المبالغة ، ويقتصر على هذا القدر ، ^(٥) ولا يسمى « استعارة » .

...

٦٢ - وأما « التشثيل » الذي يكون مجازاً مجيئاً به على حدّ الاستعارة ، فمثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر

(١) « الترجية » أصلها الدفع والسوق الرفيق ، وأراد به هنا أن يترفق ويتلطّف به حتى يلام مكانه في المعنى .

(٢) في المخطوطات : « من البين » ، وفي المطبوعة : « من الشبين » ، وهو لا خير فيه ، ويعنى : من بين الكلام ، ويكثر عبد القاهر من استعمال « البين » بهذا المعنى ، وانظر ما سيأتى في الفقرة رقم : ٧٠ .

(٣) « خبراً » في المخطوطات ، وفي المطبوعة : « صراحة » .

(٤) في « س » : « على هذا الحد » .

أخرى . فالأصل في هذا : أراك في تردّدك كمن يُقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى ، ثم
 50 اختُصر / الكلام ، وجُعِل كأنه يقدم الرجل ويؤخّرها على الحقيقة ، كما كان
 الأصل في قولك : « رأيت أسداً » ، رأيت رجلاً كالأسد ، ثم جُعِل كأنه الأسد
 على الحقيقة .

وكذلك تقول للرجل يعمل في غير مَعْمَل^(١) : « أراك تنفخ في غير
 فَحَمٍ ، وتخطّ على الماء » ، فتجعله في ظاهر الأمر كأنه ينفخ ويخط ، والمعنى
 ٤٨ على أنك في فعلك كمن يفعل ذلك . وتقول للرجل يُعْمِل الحيلة حتى / يُعْمِل
 صاحبه إلى الشيء قد كان يأباه ويمتنع منه : « ما زال يفتل في الذرّوة والغارب
 حتى بلغ منه ما أراد » ، فتجعله بظاهر اللفظ كأنه كان منه قتل في ذرّوة
 وغارب ، والمعنى على أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقاً يُشبه حاله فيه حال الرجل
 يجرى إلى البعير الصّعب فيحكه ويفتل الشعر في ذرّوته وغاربه ، حتى يسكن
 ويستأنس ، وهو في المعنى نظير قولهم : « فلان يُقرّد فلاناً » ، يُعنى به أنه يتلطّف
 له فيلجّ الرجل ينزع القراد من البعير ليُلدّه ذلك ، فيسكن ويثبت في مكانه حتى
 يتمكن من أخذه . وهكذا كلّ كلام رأيتهم قد نَحَو فيه نَحْو التشثيل ،^(٢) ثم لم
 يفصحوا بذلك ، وأخرجوا اللفظ مُخَرّجَه إذا لم يريدوا تمثيلاً .

...

(١) في « ج » المطبوعة ، بإسقاط « في » ، والمعنى : في غير فائدة ولا جدوى .

(٢) في المطبوعة : « نحوا فيه التشثيل » ، وفي « س » : « به نحو التشثيل » .

⑤ فصل

فصل في الكناية
والاستعارة والتمثيل

٦٣ - قد أجمع الجميع على أن « الكناية » أبلغ من الإفصاح ، والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلاً ، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة ، إلا أن ذلك ، وإن كان معلوماً على الجملة ، فإنه لا تَطْمِئِن نفسُ العاقل في كل ما يَطْلُب العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يُغْلِغ الفكر إلى زواياه ، وحتى لا يبقى عليه موضعُ شبهة ومكان مَسْئَلَة . فنحن وإن كنا / نعلم أنك إذا قلت : « هو طويل النجاد ، وهو جَمُّ الرماد » ، كان أبهى لمعناك ، وأَبْل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد . وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان لكلامك مزية لا تكون إذا قلت : رأيت رجلاً هو والأسد سواء ، في معنى الشجاعة وفي قوة القلب وشدة البطش وأشبه ذلك . وإذا قلت : « بلغني أنك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » ، كان أوقع من صريحه الذي هو قولك : بلغني أنك تردد في أمرك ، وأنت في ذلك كمن يقول : أُخْرِج ولا أخرج ، فتقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى = ^(١) ونقطع على ذلك حتى لا يُخَالِجَنَا شك فيه = ^(٢) فإنما تسكن أنفسنا تمام / السكون ، إذا عرفنا السبب في ذلك والعلة ، ولم كان كذلك ، وهياناً له عبارة تُفهم عَنَّا من نُريد إفهامه . وهذا هو قول في ذلك : ^(٣)

51

٤٩

...

(١) السياق : « فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت ... كان أوقع من صريحه ... ونقطع على ذلك » .

(٢) جواب الشرط ، والسياق : « فنحن وإن كنا نعلم فإنما تسكن أنفسنا » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « وهذا هو القول » .

٦٤ - أعلم أن سبيلك أولاً أن تعلم أن ليست المزية التي تثبت بها هذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغة التي تدعى لها ^(١) في أنفُس المعاني التي يقصِد المتكلم إليها بخبره ، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها . تفسيرُ هذا : أن ليس المعنى إذا قلنا : « إن الكناية أبلغ من التصريح » ، أنك لما ⑤ كُنيت عن المعنى زدت في ذاته ، بل المعنى أنك زدت في إثباته ، فجعلته أبلغ وأكد وأشد . فليست المزية في قولهم : « جُم الرماذ » ، أنه دَل على قرى أكثر ، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجاباً هو أشد ، وادّعيته دَعوى أنت بها أنطق ، وبصيحَتها أوثق .

وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك : « رأيت أسداً » ، على قولك : رأيت رجلاً لا يتميز عن الأسد / في شجاعته وجراته = أنك قد أفدت بالأول 52 زيادة في مساواته الأسد ، بل أن أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه المساواة ، وفي تقريرك لها . ^(٢) فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته ، بل في إيجابه والحكم به .

٦٥ - وهكذا قياسُ « التمثيل » ، ترى المزية أبداً في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه . فإذا سمعتم يقولون : إن من شأن هذه الأجناس أن تكسِب المعاني ثبلاً وفضلاً ، وتوجب لها شرفاً ، وأن تُفحِّمها في نفوس السامعين ، وترفع أقدارها عند المخاطبين ، فإنهم لا يريدون الشجاعة والقرى وأشياء ذلك من معاني الكلم المفردة ، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن تثبت له ويُخبر بها عنه .

(١) السياق : « أن تعلم أن ليست المزية في أنفُس المعاني .

(٢) في المطبوعة : « بل أنك أفدت » .

٥٠

٦٦ - هذا ما ينبغي للعاقل أن يجعله / على ذكرٍ منه أبداً ، وأن يعلم أن ليس لنا = إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة = ^(١) مع معاني الكلم المفردة شغلٌ ، ولا هي منا بسبيل ، وإنما نَعْمِدُ إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب . وإذا قد عرفت مكانَ هذه المزية والمبالغة التي لا تزال تسمعُ بها ، وأنها في الإثبات دون المثبت ، فإنَّ لها في كل واحد من هذه الأجناس سبباً وعلة .

أما « الكناية » ، فإنَّ السببَ في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح ، ^(٢) أن كل عاقل ⑤ يعلم إذا رجع إلى نفسه ، أن إثبات الصفة بإثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، آكد وأبلغ في الدَّعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجاً غفلاً . وذلك أنك لا تدعى / شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهرٌ معروفٌ ، وبحيث لا يُشكَّ فيه ، ولا يُظنُّ بالمُخبر التجوُّز والغَلَط .

53

وأما « الاستعارة » ، فسببُ ما ترى لها من المزية والفخامة ، ^(٣) أنك إذا قلت : « رأيتُ أسداً » ، كنت قد تَلَطَّفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة ، حتى جعلتها كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول ، وكالأمر الذي نُصِبَ له دليلٌ يقطع بوجوده . وذلك أنه إذا كان أسداً ، فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يَغْرِى عنها . وإذا صرَّحت بالتشبيه فقلت : « رأيت رجلاً كالأسد » ، كنت قد أثبتتها إثبات

(١) السياق : « أن ليس لنا مع معاني الكلم » .

(٢) في « ج » أسقط : « فإنَّ السبب في » وكتب : « وإن كان للإثبات ... » .

(٣) في « ج » : « فيسبب » .

الشيء يترجَّحُ بَيْنَ أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب في شيء .

وحكم « التمثيل » ، حكم « الاستعارة » سواءً ، فإنك إذا قلت : « أراك تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى » ، فأوجبت له الصورة التي يُقَطَّعُ معها بالتحجير والتردد ، ^(١) كان أبلغ لا محالة من أن تُجَرِّى على الظاهر . فتقول : قد جعلت تتردَّد في أمرك ، فأنت كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيُقدِّم رجلاً ويؤخِّر أخرى .

...

(١) في « س » : « يقع معها التحجير » .

فصل

٦٧ - / أعلم أنَّ من شأن هذه الأجناس أن تجرى فيها الفضيلة ، وأن تفاوتات التفاوت الشديد . أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامى المبتذل ، (١) كقولنا : « رأيت أسداً ، ووردتُ بحراً ، ولقيتُ بداراً » = والخاصى النادر الذى لا تجده إلا في كلام (٥٧) الفحول ، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال ، كقوله :
« وسألتُ بأعناقِ المطيِّ الأباطحِ » (٢)

٥١

الاستعارة وبدائعها

أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة ، وكانت سرعة في لين وسلاسة ، حتى / كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها . (٣)
٦٨ - ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللفظ وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول الآخر :

54

سألت عليه شِعَابُ الْحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارُهُ ، بُوْجُوهُ كَالدَّلَّانِيرِ (٤)

(١) في المطبوعة : « أفلا ترى في الاستعارة » .

(٢) صدر البيت :

* أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا *

وسياق الشعر بتمامه فيما بعد ، وانظر ما سياتى رقم : ٧٠ .

(٣) « حتى كأنها » ، « حتى » زيادة من « س » وحدها .

(٤) هو لسبيع بن الخطيم التيمي ، يقوله لزيد الفوارس الضبي ، في أبيات ، وينسب أيضاً لحرز ابن المكعب ، ولد جاجة بن عبد قيس التيمي ، وهو في الاختيارين ، وفي الوحشيات رقم : ٤٥١ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١١٢ ، وسياق برقم : ٨٩ ، وفي هامش « ج » : « أصحابه » ، يعنى مكان « أنصاره » .

أراد أنه مُطاع في الحى ، وأنهم يسرعون إلى نصرته ، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل حَطَبٍ ، إلا أتوه وكثروا عليه ، وازدحموا حَوَالِيهِ ، حتى تجدهم كالسيول تجىء من ههنا وههنا ، وتنصب من هذا المَسِيلِ وذلك ، ^(١) حتى يَعَصَّ بها الوادى وَيُطْفَحَ منها .

٦٩ - ومن بديع الاستعارة ونادرها ، إلا أن جهة الغرابة فيه غير جهتها في هذا ، قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له ، وأنه مؤدَّب ، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قَرْبُوسٍ سَرَجِه ، وقف مكانه إلى أن يعود إليه :

عَوَّدْتُهُ فِيمَا أَزُورُ حَبَائِي إِهْمَالُهُ ، وَكَذَاكَ كُلُّ مُحَاطِرٍ
وَإِذَا آخَتْنِي قَرْبُوسُهُ بَعَانِيهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى أَنْصِرَافِ الزَّائِرِ ^(٢)

فالغرابة ههنا في الشبه نفسه ، وفي أن استدرك أن هيئة العنان في موقعه من قَرْبُوسِ السرج ، كاهيئة في موضع الثوب من رُكْبَةِ المحتبى .

٧٠ - وليست الغرابة في قوله :

* وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحَ * ^(٣)

على هذه الجملة ، ^(٤) وذلك أنه لم يُغْرَبَ لَأَنَّ جَعَلَ المَطِيَّ في سرعة

(١) في المطبوعة : أسقط « المسيل » ، وهى في المخطوطتين .

(٢) نسبة ليزيد بن مسلمة ، وفي حاشية على الكامل للمبرد (١ : ٣٥١) أنه « محمد بن يزيد ، من ولد مسلمة بن عبد الملك » . و « القَرْبُوس » هو جنو سرج الفرس . و « الشكيم » في لجام الفرس ، هو الحديد المعلقة في فم الفرس .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٦٧

(٤) يذكر عبد القاهر من استعمال « على هذه الجملة » ، ويعنى بها الوجه والمعنى والتمط .

سيرها وسهولته كالماء يجري في الأبطح ، فإنَّ هذا شبه معروف ظاهر ، ولكن الدقة ⑤ واللفظ في خصوصية أفادها ، (١) بأن جعل « سال » فعلاً للأباطح ، ثم عدَّاه بالباء ، بأن أدخل الأعناق في البين ، (٢) : فقال « بأعناق المطى » ، ولم يقل : « بالمطى » ، ولو قال : « سالت المطى في الأباطح » ، لم يكن شيئاً .

55

وكذلك الغرابة في البيت الآخر ، ليس في مُطلق معنى « سال » ، ولكن في تعديته على والباء ، وبأن جعله فعلاً لقوله « شِعَابُ الْحَيِّ » ، ولولا هذه الأمور كُلُّها لم يكن هذا الحسن . وهذا موضعٌ يَدُقُّ الكلام فيه .

...

٧١ - وهذه أشياء من هذا الفن :

اليَوْمُ يَوْمَانِ مُذْ غُيِّبَتْ عَنْ بَصَرِي ، نَفْسِي فِدَاؤُكَ ، مَا ذَنْبِي فَأَعْتَذِرُ
أُمْسِي وَأَصْبَحُ لَا أَلْقَاكَ ، وَاحْزَنَّا ، لَقَدْ تَأَنَّقَ فِي مَكْرُوهِ الْقَدَرِ (٣)
● سَوَّارُ بْنُ الْمُضَرَّبِ ، وَهُوَ لَطِيفٌ جَدًّا :

يَعْرِضُ تَنُوفَةً لِلرَّيْجِ فِيهَا نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ الثَّرْبَ وَإِنْ (٤)
● بعض الأعراب :

وَلَرُبَّ حَصْمٍ جَاهِدِينَ ذَوِي شَدَا تَقْدِي صُدُورُهُمْ بِهَيْتِرِ هَاتِرِ

(١) في « س » وأشار إليها رشيد رضا في نسخة : « الرقة » بدل « الدقة » .

(٢) في المطبوعة : « في البيت » ، وأشار إلى نسخة فيها « البين » ، أيضاً ، وقد سلف بيان مثلها

في الفقرة : ٦١

(٣) في هامش « ج » حاشية لم أحسن قراءتها

(٤) من قصيدة له في الأصمعيات رقم : ٩١ ، وروايته : « بَكْلُ تَنُوفَةٍ خَفِيفٌ لَا يَرُوعُ » .

لُدَّ ظَارُّهُمْ عَلَى مَا سَاءَ لَهُمْ وَخَسَأَتْ بَاطِلُهُمْ بِحَقِّ ظَاهِرِ (١)

المقصود لفظ : « خَسَأَتْ » . (٢)

● ابن المعتز :

① حَتَّى إِذَا مَا عَرَفَ الصَّيِّدَ الضَّارَّ وَأَذِنَ الصُّبْحَ لَنَا فِي الْإِبْصَارِ (٣)

المعنى : حتى إذا تهيأ لنا أن نبصر شيئاً = لَمَّا كَانَ تَعَذُّرُ الْإِبْصَارِ مَنَعاً
من الليل ، جعل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً من الصُّبْحِ .

● وله :

بِخَيْلٍ قَدْ بُلِّيتَ بِهِ يَكُذُّ الْوَعْدَ بِالْحُجَجِ (٤)

● وله :

يُنَاجِينِي الْإِخْلَافُ مِنْ تَحْتِ مَطْلِهِ فَتَحْتَصِمُ الْآمَالُ وَالْيَأْسُ فِي صَدْرِي (٥)

(١) الشعر لثعلبة بن صُعَيْر المازني ، في المفضليات رقم : ٢٤ . وكان في المطبوعة والمخطوطتين « تَقْدَى غَيُوثُهُمْ » ، وهو سهو يفسد الشعر ، فرددته إلى صوابه . و « الشذا » ، حدة الأذى . و « الهتر الهاتر » الكلام القبيح . و « تقدى » ، تقذف القذى . و « لُدَّ » شديد الخصومة جمع « ألد » . و « ظَارُّهُمْ » ، عطفتهم ، كما تُظَارُّ الناقة على فصيلها . و « خَسَأَتْ » ، دفعت وأمطت .

(٢) هذا السطر غير موجود في المطبوعة .

(٣) ديوان ابن المعتز (استنبول) ٤ : ٢١ . و « الضار » يعني « الضاري » ، وهو الكلب ، وفي المطبوعة : « أنصار » ، وشرحها بما لا غناء فيه .

(٤) ليس في المطبوع من شعره .

(٥) ليس في المطبوع من شعره .

● ومما هو في غاية الحسن ، وهو من الفن الأول ، قول الشاعر أنشدته

الجاحظ : (١)

لَقَدْ كُنْتُ فِي قَوْمٍ عَلَيْكَ أَشِحَّةٌ بِنَفْسِكَ ، إِلَّا أَنَّ مَا طَاحَ طَائِحُ
/ يَوْدُونَ لَوْ خَاطُوا عَلَيْكَ جُلُودَهُمْ ، وَلَا تَدْفَعُ الْمَوْتَ النَّفْسُ الشَّحَائِحُ

٥٣
56

قال : وإليه ذهب بشار في قوله :

وَصَاحِبٍ كَالدَّمَلِ الْمُجَدِّ حَمَلْتُهُ فِي رُقْعَةٍ مِنْ جِلْدِي (٢)

...

٧٢ - ومن سير هذا الباب ، أنك ترى اللفظة المستعارة قد استُعيرت في

عدة مواضع ، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي . مثال ذلك

أنك تنظر إلى لفظة « الجسر » في قول أبي تمام :

لَا يَطْمَعُ الْمَرْءُ أَنْ يَجْتَابَ لُجَّتَهُ بِالْقَوْلِ مَا لَمْ يَكُنْ جِسْرًا لَهُ الْعَمَلُ (٣)

وقوله :

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْعُظْمَى فَلَمْ تَرَهَا تُنَالُ إِلَّا عَلَى جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ (٤)

فترى لها في الثاني حسناً لا تراه في الأول ، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي :

(١) في البيان والتبيين ١ : ٥٠ ، وقال : « ذهب إلى قول الأعرابي الشاعر » ، وأنشد البيتين ،

وشعره هذا نقله أيضاً السهيلي في الروض الأنف ١ : ١٧٥

(٢) في البيان ١ : ٥٠ ، وفي ديوان بشار المطبوع .

(٣) في ديوانه ، وروايته : « أن يجتاب غمرته » ، ويروى : « ويجتاب غمرته » ، و « اجتباب

الأرض وجابها » ، قطعها واخترقها ونفذ منها .

(٤) في ديوانه ، وروايته « بالراحة الكبرى » ، وهي كذلك في « س » .

قُولِي نَعَمْ ، وَنَعَمْ إِنْ قُلْتِ وَاجِبَةً قَالَتْ : عَسَى ، وَعَسَى جَسْرٌ إِلَى نَعَمْ^(١)

فترى لها لطفاً وخلاصة وحُسناً ليس الفضل فيه بقليل .^(٢)

...

٧٣ - ① ومما هو أصل في شرف الاستعارة ، أن ترى الشاعر قد جمع بين عدة استعارات ، قصداً إلى أن يلحق الشكل بالشكل ، وأن يُتم المعنى والشبه فيما يريد ، مثاله قوله امرئ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أُعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلْكَلٍ^(٣)

لما جعل لليل صلباً قد تمطى به ، ثنى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب ، وثلاث فجعل له كلكلاً قد ناء به ، فاستوفى له جملة أركان الشخص ، وراعى ما يراه الناظر من سواده ، إذا نظر قدامه ، وإذا نظر إلى خلفه ، وإذا رفع البصر ومدّه في عرض الجو .

...

(١) في شعر ربيعة الرقي (مجموع) : ٩٢ ، نقلًا عن طبقات ابن المعتز : ١٦٦ - ١٦٩ ، وهو فيها :

قُولِي : نَعَمْ ، إِنَّهَا إِنْ قُلْتِ نَافِعَةٌ ، لَيْسَتْ عَسَى ، وَعَسَى صَبْرٌ إِلَى نَعَمْ

وهو كلامٌ فاسدٌ لا معنى له ، والصواب ما ههنا . وفي هامش المخطوطة أمام هذا البيت : « ومثله

قول أبي العتاهية :

أَتَيْتُمْ غَدَاهُ النَّسْ لِحِمَّتِهِ جَسْرٌ

الكلام منقطع ، ولم أقف على شيء من ذلك في شعر أبي العتاهية .

(٢) « الخلاصة » ، أن تخلب المرأة قلب الرجل باللفظ والقول وأخبله ، فتأخذه وتسلبه وتذهب

به ، وهو هنا مجاز .

(٣) من معلقته الغالية .

[القول في « النظم » وتفسيره ^(١)]

٧٤ - وأعلم أن ههنا / أسراراً ودقائق ، لا يمكن بيانها إلا بعد أن تُقدّم

57

جملة من القول / في « النظم » وفي تفسيره والمراد منه ، ^(٢) وأى شيء هو ؟

٥٤

وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه ؟ فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره ، وبيان أمره ،
وبيان المزية التي تُدعى له من أين تأتيه ؟ وكيف تُعرض فيه ؟ وما أسباب ذلك
وعِلله ؟ وما المُوجب له ؟

تفسير « النظم »
وأسراره ودقائقه

وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن « النظم » وتفخيم قدره ،
والتنويه بذكره ، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام إذا هو لم
يستقم له ، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ = ^(٣) ويتَّهم الحكم بأنه الذي لا تمام
دونه ، ولا قوام إلا به ، وأنه القطب الذي عليه المدار ، والعمود الذي به
الاستقلال . وما كان بهذا المحل من الشرف ، وفي هذه المنزلة من الفضل ،
وموضوعاً هذا الموضع من المزية ، وبالغا هذا المبلغ من الفضيلة ، كان حَرَى ^(٤)
بأن تُوقَف له الهمم ، وتُوكَل به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتُستَخدم فيه
الخواطر = ^(٥) وكان العاقل جديراً أن لا يرضى من نفسه بأن يجده فيه سبيلاً إلى
مزية علم ، وفضل استبانة ، وتلخيص حجة ، ^(٥) وتحرير دليل ، ثم يُعرض

(١) هذا عنوان زدته ، لأن عليه مدار هذا الكتاب .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أن نُعد جملة » .

(٣) « ويتَّهم الحكم » ، معطوف على : « إطباق العلماء » ، و « بت الحكم » ، قطعه

(٤) « وكان العاقل » ، معطوف على قوله : « كان حَرَى » .

(٥) « تلخيص الحجة » ، شرحها وتفسيرها وبيانها ، وانظر مثله في الفقرة رقم : ٢٦

عن ذلك صَفْحاً ، وَيَطْوِي دونه كَشْحاً = ^(١) وَأَنْ يَرَبّاً بِنَفْسِهِ ، وَتَذْخُلُ عَلَيْهِ
الْأَنْفَةُ مَنْ أَنْ يَكُونَ فِي سَبِيلِ الْمُقْلَدِ الَّذِي لَا يُبَيِّنُ حُكْماً ، ^(٢) وَلَا يَقْتُلُ الشَّيْءَ
عِلْماً ، وَلَا يَجِدُ مَا يُبَيِّنُ مِنَ الشُّبْهِ ، ^(٣) وَيُشْفِي غَلِيلَ الشَّاكِّ ، وَهُوَ يَسْتَطِيعُ
أَنْ يَرْتَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، وَيُبَيِّنَ مَنْ هُوَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ ضَعْفِ
الرَّأْيِ وَقِصَرِ الْهَيْمَةِ مَنْ يَخْتَارَهُ / وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ .

58

...

٧٥ - أَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ « النَّظْمُ » إِلَّا أَنْ تَضَعَ كَلَامَكَ الْوَضْعَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ « النِّظْمُ » هُوَ تَوَحُّي
« عِلْمُ النِّحْوِ » ، وَتَعْمَلُ عَلَى قَوَائِينِهِ وَأُصُولِهِ ، وَتَعْرِفُ مَنَاهِجَهُ الَّتِي تُهَيِّجُهَا فَلَا
تَزِيغُ عَنْهَا ، وَتَحْفَظُ الرُّسُومَ الَّتِي رُسِمَتْ لَكَ ، ^(٤) فَلَا تُجِلُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا .

معاني النحو،
وبيان ذلك

وذلك أنا لا نعلم شيئاً يَتَّبِعُهُ النَّاطِمُ بِنِظْمِهِ غَيْرَ أَنْ يَنْظُرَ فِي وَجْهِهِ كُلِّ
بَابٍ وَفَرْقِهِ ، فَيَنْظُرُ فِي « الْخَبَرِ » إِلَى الْوَجْهِ الَّتِي تَرَاهَا / فِي قَوْلِكَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »
و « زَيْدٌ يَنْطَلِقُ » ، و « يَنْطَلِقُ زَيْدٌ » و « مُنْطَلِقُ زَيْدٌ » ، و « زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ »
و « الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » و « زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ » ، و « زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ » .

٥٥

وَفِي « الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ » إِلَى الْوَجْهِ الَّتِي تَرَاهَا فِي قَوْلِكَ : « إِنْ تَخْرُجُ
أَخْرَجْتُ » و « إِنْ خَرَجْتُ خَرَجْتُ » و « إِنْ تَخْرُجُ فَأَنَا خَارِجٌ » و « أَنَا خَارِجٌ إِنْ
خَرَجْتُ » و « أَنَا إِنْ خَرَجْتُ خَارِجٌ » .

(١) « وَأَنْ يَرَبّاً بِنَفْسِهِ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « أَنْ لَا يَرْضَى مِنْ نَفْسِهِ » .

(٢) فِي « س » : « يُبَيِّنُ حُكْماً » .

(٣) فِي « س » : « مِنَ الشُّبْهِ » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الَّذِي رَسَمْتَهُ » .

وفي « الحال » إلى الوجوه التي تراها في قولك : « جاءني زيد مسرعاً » ،
وجاءني يُسرِع » ، و « جاءني وهو مسرعٌ أو وهو يسرع » و « جاءني قد
أسرع » و « جاءني وقد أسرع » .

فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به حيث ⑪ ينبغي له .

= ① وينظر في « الحروف » التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد
منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو أن
يجيء بـ « ما » في نفي الحال ، بـ « لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ « إن » فيما
يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبـ « إذا » فيما علم أنه كائن .

= وينظر في « الجمل » التي تُسرَّد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع
الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع « الواو » من موضع « الفاء » ،
وموضع / « الفاء » من موضع « ثم » ، وموضع « أو » من موضع « أم » ،
وموضع « لكن » من موضع « بل » .

59

= ويتصرف في التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، في الكلام
كله ، ② وفي الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيصيب بكل من
ذلك مكانه ، ③ ويستعمله على الصّحة وعلى ما ينبغي له .

...

٧٦ - هذا هو السبيل ، فلسّت بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان
صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ ، إلى « النظم » ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو

(١) « وينظر معطوف على قوله في أول الفقرة : « ... أن ينظر في وجوه كل باب » ، وكذلك
ما سيأتي بعده .

(٢) في نسخة عنه رشيد رضا : « وينظر » بدل « يتصرف » .

(٣) في المطبوعة : « فيضع كلاً مك » ، وعند رشيد رضا في نسخة ، كما في المخطوطتين .

معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه = أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستُعْمِل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحّة نُظِم أو فساد ، أو وصف بمزّيّة وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتّصل بباب من أبوابه .

...

٧٧ - هذه / جملة لا تزداد فيها نظراً ، إلا ازدادت لها تصوّراً ، وازدادت

٥٦

شواهد على
فساد « النظم »

عندك صحّة ، وازدادت بها ثقة . وليس من أحد تحرّكه لأن يقول في أمر « النظم » شيئاً ، إلا وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها ذرى ذلك أو لم (١٦) يذر . وكفيك أنّهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد « النظم » ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ^(١)
وقول المتنبي .

وَلِذَا أَسْمُ أُعْطِيَةِ الْعُيُونِ جُفُونُهَا مِنْ أَنَّهَا عَمَلُ السُّيُوفِ عَوَامِلُ^(٢)
وقوله :

الطَّيِّبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَبِيبُهُ ، وَالْمَاءُ أَنْتَ إِذَا آغْتَسَلْتَ الْعَاسِلُ
/ وقوله :

وَفَاؤُكُمْ كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بَأَنْ تُسْعِدَا ، وَالذَّمُّعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ

60

(١) في ديوانه .

(٢) الشعر الآتي كله في ديوانه .

وقول أبنى تمام :

ثَانِيهِ فِي كَيْدِ السَّمَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ كَاثِنَيْنِ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ (١)

وقوله :

يَدَى لِمَنْ شَاءَ رَهْبَنْ لَمْ يَذُقْ جُرْعاً مِنْ رَاخَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابُ وَالْعَسَلُ

= (٢) وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف ، أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير ، أو حذف وإضمار ، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم . وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله ، أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أن سبب (٣) صحته أن يعمل عليها = ثم إذا ثبت أن مستنبط صحته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيه ، وإذا ثبت جميع ذلك ، ثبت أن ليس هو شيئاً غير توثي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم ، (٣) والله / الموفق للصواب .

٥٧

...

٧٨ - وإذا قد عرفت ذلك ، فأعتمد إلى ما توأصفوه بالحسن ، (٤)

شواهد على
محاسن « النظم »

(١) الشعر كله في ديوانه .

(٢) سياق الكلام : « فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق ... وفي نظائر ذلك مما وصفوه أن الفساد والخلل » .

(٣) من أول قوله : « وإذا ثبت جميع ذلك ... » إلى هنا ، ساقط من « س » .

(٤) في « ج » : « توأصفه » ، سهو ناسخ .

وَتَشَاهَدُوا لَهُ بِالْفَضْلِ ، ثُمَّ جَعَلُوهُ كَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ « النظم » خصوصاً ، دون غيره مما يُسْتَحْسَنُ لَهُ الشَّعْرُ أَوْ غَيْرُ الشَّعْرِ ، مِنْ مَعْنَى لَطِيفٍ أَوْ حَكَمَةٍ أَوْ أَدَبٍ أَوْ اسْتِعَارَةٍ أَوْ تَجْنِيسٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَدْخُلُ فِي النِّظْمِ ، وَتَأْمَلْهُ ، ^(١) فَإِذَا رَأَيْتَكَ قَدْ ارْتَحْتَ وَاهْتَزَزْتَ وَاسْتَحْسَنْتَ ، فَانْظُرْ / إِلَى حَرَكَاتِ الْأَرْزَاقِ مِمَّ كَانَتْ ؟ وَعِنْدَمَا ذَا ظَهَرَتْ ؟ فَإِنَّكَ تَرَى عَيْنَانِ أَنْ الذِّى قُلْتُ لَكَ كَمَا قُلْتُ . اَعْمَدْ إِلَى قَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ :

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لِفَتْحِ ضَرِيًّا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَاتُ ثُ عَزَمًا وَشَيْكًا وَرَأْيَا صَلِيًّا
تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدٍ سَمَاحًا مُرَجًى وَبَاسًا مَهِيًّا
فَكَالسَّيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِيحًا ، وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَثِيًّا ^(٢)

فَإِذَا رَأَيْتَهَا قَدْ رَاقَتْكَ وَكُثِّرَتْ عِنْدَكَ ، وَوَجَدْتَ لَهَا اهْتِزَازًا فِي نَفْسِكَ ، فَعُدْ فَانْظُرْ فِي السَّبَبِ وَاسْتَقْصِ فِي النَّظَرِ ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ وَأَخَّرَ ، وَعَرَّفَ وَنَكَّرَ ، وَحَذَفَ وَأَضْمَرَ ، وَأَعَادَ وَكَرَّرَ ، وَتَوَخَّى عَلَى الْجُمْلَةِ وَجْهًا مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا « عِلْمُ النَّحْوِ » ، فَأَصَابَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، ثُمَّ لَطَّفَ مَوْضِعَ صَوَابِهِ ، وَأَتَى مَا تَتَى يُوجِبُ الْفَضِيلَةَ .

أَفَلَا تَرَى أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ يَرُوقُكَ مِنْهَا قَوْلُهُ : « هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَاتُ »
= ثُمَّ قَوْلُهُ : « تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدٍ » بِتَنْكِيرِ « السُّودِدِ » وَإِضَافَةِ « الْخُلُقَيْنِ »

(١) السياق : « فاعمد إلى ما توأصفوه وتأمله » .

(٢) في ديوانه ، في الفتح بن خاقان . « الضرائب » جمع « ضريبة » ، وهى الطبيعة والخلق .

و « الضريب » ، المثيل والشبيه . و « المستثيب » طالب الثواب .

إليه = ثم قوله : « فكالسيف » ٥٠ وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعنى لا مَحَالَة : فهو كالسيف = ثم تكريره « الكاف » في قوله : « وكالبحر » = ثم أن قرَنَ إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه = ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين / حالاً على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله « صارخاً » هناك « ومستشياً » ههنا ؟ لا ترى حسناً تنسيبه إلى النظم ليس سببه ما عددت ، أو ما هو في حكم ما عددت ، فأعرف ذلك .

٥٨

٧٩ - وإن أردت أظهر أمراً في هذا / المعنى ، فانظره إلى قول إبراهيم بن

62

العباس :

فلو إذ نبأ دهرٌ ، وأنكر صاحبٌ ، وسلط أعداءٌ ، وغاب نصيرٌ
تكون عن الأهواز داري بنجوة ، ولكن مقادير جرت وأمور
وإني لأرجو بعد هذا محمداً لأفضل ما يرجى أخ وزير^(١)

فإنك ترى ما ترى من الرُّونق والطلاوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقد السبب في ذلك ، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو « إذنبأ » على عامله الذي هو « تكون » ، وأن لم يقل : فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذنبأ دهرٌ = ثم أن قال : « تكون » ، ولم يقل « كان » = ثم أن نكر الدهر ولم يقل : « فلو إذنبأ الدهر » = ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد = ثم أن قال : « وأنكر صاحبٌ » ولم يقل : وأنكرت صاحباً = لا ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عددته لك تجعله حسناً في « النظم » ، وكله من معاني النحو كما ترى . وهكذا السبيل أبداً في كل حُسن ومزية رأيتهما قد نُسيبا إلى « النظم » ، وفضل وشرف أحيل فيهما عليه .

(١) في ديوانه (الطرائف الأدبية) : ١٣٢ ، يقوله للوزير محمد بن عبد الملك الزيات .

فصل

٦٦ « في أن هذه المزايا في النظم ، بحسب المعاني والأغراض التي تُؤمَّ » (١)

٨٠ - وإذا قد عرفت أنَّ مدار أمر « النظم » على معاني النحو ، وعلى بيان محاسن النظم الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فأعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها = ثمَّ أعلم أنَّ ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تُعريض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكلام ، / ثمَّ بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض .

٦٣ تفسير هذا : أنه ليس إذا راقك التنكير في « سؤدد » من قوله / « تنقل في خلقى سؤدد » ، (٢) وفي « دهر » من قوله : (فلو إذ نبأ دهرٌ » ، (٣) فإنه يجب أن يروقك أبداً وفي كل شيء = ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسمَّ فاعله في قوله « وأنكِر صاحب » ، (٣) فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا = بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذي تريد والعرض الذي تؤم . وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعمل منها الصور والنقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد تَهْدَى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي تَسَج ، إلى ضرب من التخيُّر

(١) هذا السطر كله ، ليس في « ج » ، ولا « س » .

(٢) انظر الفقرة رقم : ٧٨

(٣) انظر الفقرة رقم : ٧٩

والتدبر في أنفُس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها وترتيبه إياها ، إلى ما لم يَتَهَدَّ إليه صاحبه ، ^(١) فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخّيهما معاني النَّحو ووجوهه التي علمت أنها محصول « النّظم » .

...

٨١ - ٧٧ وأعلم أنّ من الكلام ما أنت ترى المزيّة في نظمه والحسن ، كالأجزاء من الصّبغ تتلاحق وينضمُّ بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين ، فأنت لذلك لا تُكبر شأن صاحبه ، ولا تقضى له بالحدق والأستاذية وسعة الذّرع وشدة المنة ، ^(٢) حتى تستوفى القطعة وتأتى على عدة أبيات . وذلك ما كان من الشعر في طبقة ما أنشدتك من أبيات البحترى ، ^(٣) ومنه ما أنت ترى الحسن يَهْجُم عليك منه دَفْعَةً ، ويأتيك منه ما يملأ العين ضربةً ، ^(٤) حتى تعرف من البيت الواحد مكانَ الرجل من الفضل ، وموضعه من الحدق ، وتشهد له بفضل المنة وطول الباع ، وحتى تَعْلَمَ ، إن لم تعلم القائل ، أنّه من قِيلِ شاعرٍ فحل ، ^(٥) وأنه / خرج من تحت يد صناع ، وذلك ما إذا / أنشدته وضعت فيه اليد على شيء فقلت : هذا ، هذا ! وما كان كذلك فهو الشعْرُ

صفة « النظم »

64

٦٠

(١) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « إلى ما لم يكن يتهدى إليه » .

(٢) « المنة » ، القوة والضبط .

(٣) انظر رقم : ٧٨

(٤) في المطبوعة : « غرابة » ، وفي المخطوطتين ، ونسخة أخرى عند رشيد رضا ، كما أثبت .

و « ضربة » ، دفعة واحدة .

(٥) في المطبوعة : « من قِيل » .

الشاعر ، ^(١) والكلام الفاخر ، والنمط العالى الشريف ، والذي لا تجده إلا فى شعر الفحول البُزْل ، ^(٢) ثم المطبوعين الذين يُلْهَمون القول إلهاماً .

٨٢ - ثم إنك تحتاج إلى أن تستقرى عدّة قصائد ، بل أن تَقْلَى ديواناً من الشعر ، ^(٣) حتى تجمع منه عدّة أبيات . وذلك ما كان مثل قول الأوّل ، وتمثّل به أبو بكر الصّدّيق رضوان الله عليه حين أتاه كتاب خالد بالفتح فى هزيمة الأعاجم :

تَمَنَّا لِيَلْقَا بِقَوْمٍ تَخَالُ بَيَاضَ لَأْمِهِمُ السَّرَابَا ^(٤)

① فَقَدْ لَاقَيْتَنَا فَرَأَيْتَ حَرْباً عَوَاناً تَمْنَعُ الشَّيْخَ الشَّرَابَا ^(٥)

انظر إلى موضع « الفاء » فى قوله :

* فقد لاقيتنا فرأيت حرباً *

(١) فى المطبوعة : « فهو شعر الشاعر » ، وليس لشيء .

(٢) « البُزْل » جمع « بازل » ، وهو البعير بنشق نابه ويزل عند دخوله فى السنة التاسعة ، وتستحكم قوّته .

(٣) مستعارٌ للتفتيش والتنقيب ، من « فُلِّي الشَّعْر » ، بحثاً عن القمل الدقيق وصيفانه .

(٤) هذا من شعر الصحابى زياد بن حنظلة التميمى الذى بعثه رسول الله ﷺ إلى قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر ليتعاونوا على مسيلمة وطلحة والأسود . وشهد مع أبى بكر حرب مانعى الزكاة يوم الأبرق ، فقال زياد :

وَيَوْمَ بِالْأَبَارِقِ قَدْ شَهِدْنَا عَلَى ذُبْيَانٍ يَلْتَهَبُ الْتِهَابَا

أَتَيْنَاهُمْ بِدَاهِيَةٍ نَسُوفٍ مَعَ الصَّدِّيقِ إِذْ تَرَكَ الْعِتَابَا

والخبر كله فى تاريخ الطبرى ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٥ ، وفيه البيتان اللذان ذكرتهما آنفاً . أما الذى أنشده عبد القاهر فقد أنسيث مكانه ومكان أبيات زياد بن حنظلة .

(٥) « اللأم » ، جمع « لامة » ، وهى أداة الحرب من دُرْع وبيضية وسلاج .

● ومثل قول العباس بن الأحنف :

قَالُوا حُرَّاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُّ بِنَا ، ثُمَّ الْقُفُولُ ، فَقَدْ جِئْنَا حُرَّاسَانَا^(١)
انظر إلى موضع « الفاء » و « ثم » قبلها .

● ومثل قول ابن الدُمَيْتَةِ :^(٢)

أَبِينِي أَفَى يُمْنَى يَدِيكَ جَعَلْتَنِي فَأَفْرَحَ ، أَمْ صَبَّرْتَنِي فِي شِمَالِكَ
أَبَيْتُ كَأَنِّي بَيْنَ شِقَينِ مِنْ عَصَا حِذَارِ الرَّدَى ، أَوْ خِيفَةً مِنْ زِيَالِكَ
تَعَالَلْتِ كَيَ أَشْجَى ، وَمَا بِكَ عِلَّةٌ ، تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتَ بِذَلِكَ^(٣)
انظر إلى الفصل والاستئناف في قوله : « تريدِينَ قَتْلِي ، قد ظَفِرْتَ بِذَلِكَ » .

● ومثل قول أبي حَفْصِ الشَّطْرَنْجِيِّ ، وقاله على لسان عُلَيَّةَ أخت

الرَّشِيدِ ، وقد كان الرشيد عَتَبَ عليها :

لَوْ كَانَ يَمْنَعُ حُسْنُ الْفِعْلِ صَاحِبُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَنْبٌ إِلَى أَحَدٍ
كَانَتْ عُلَيَّةُ أَهْبَى النَّاسِ كُلِّهِمْ مِنْ أَنْ تُكَافَأَ بِسُوءٍ آخَرَ الْأَبْدِ
/ مَا أَعْجَبَ الشَّيْءَ تَرْجُوهُ فَتَحَرَّمَهُ ! قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّي قَدْ مَلَأْتُ يَدِي^(٤)

٦١

65

(١) في ديوانه : حين خرج مع الرشيد إلى خراسان ، وفي هامش « ج » حاشية خفية الخط لم أحسن قراءتها .

(٢) في « ج » ، « ابن دُمَيْتَةِ » ، غير معرف .

(٣) في ديوانه ، و « الزَّيَال » ، الفراق ، « زايله مزايلة وزايلا » ، فارقه .

(٤) أبو حفص الشطرنجي ، شاعر على بنت المهدي ، والشعر في الأغاني (الهيئة) ٢٢ : ٤٨ ، وأسقط الشيخ رحمه الله بيتاً يقوم عليه معنى البيت الرابع ، وهو :

مَالِي إِذَا غِبْتُ لَمْ أَذْكَرْ بَوَاحِدَةٍ ؟ وَإِنْ سَقِمْتُ فَطَالَ السَّقْمُ لَمْ أَعِدْ

انظر إلى قوله : « قد كنت أحسب » وإلى مكان هذا الاستئناف .

• ومثّل قول أبي ذؤاد :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أُخَوِّدِي ذُو مَبِيعَةٍ إِضْرِيحُ
 (١) سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ ، كَأَنَّ رَمَاحاً حَمَلَتْهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجٌ^(١)

انظر إلى التنكير في قوله « كأن رماحاً » .

• ومثّل قول ابن البواب :

أَتَيْتَكَ عَائِداً بِكَ مِنْكَ لَمَّا ضَاقَتِ الْحِيلُ
 وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِى لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ
 فَإِنْ سَلِمْتَ لَكُمْ نَفْسِي فَمَا لَأَقِيَّتُهُ جَلَلُ
 وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلًا ، فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ^(٢)

انظر إلى الإشارة والتعريف في قوله : « فإنى ذلك الرجل » .

• ومثّل قول عبد الصمد :

مُكْتَسَبٌ ذُو كَبِيدٍ حَرَّى تَبْكِي عَلَيْهِ مُقَلَّةٌ عَبْرَى
 يَرْفَعُ يُنْمَاهُ إِلَى رَبِّهِ يَدْعُو ، وَفَوْقَ الْكَبِيدِ الْيُسْرَى^(٣)

(١) في ديوانه (دراسات في الأدب العربي) : ٢٩٩ ، يصف فرساً ، « أخوذي » ، خفيف سريع العدو ، « ذو مبيعة » ، ذو نشاط في حُضْرته وعدوه ، « إضريح » ، جواد كثير العرق ، وهو مما يُحمد في الخيل . « سلهب » ، طويل على وجه الأرض . و « شرجب » ، طويل القوائم عارى أعالي العظام . و « السراة » ، الظهر . و « دُموج » ملاسة واجتماع وإحكام .

(٢) نسبه هنا لابن البواب ، ونسبه في الأغاني ٦ : ١٦٨ ، ١٦٩ (الدار) ، لسليم بن سلام الكوفي المغني صاحب إبراهيم الموصلي ، ونسبه المرزباني في نور القبس : ٨٧ إلى اليزيدي « عبد الله بن يحيى بن المبارك » .

(٣) هو « عبد الصمد بن المعدل » ، والشعر في ديوانه المجموع ، وهي في الزهرة ١ : ٢٤ ، =

انظر إلى لفظة : « يدعو » وإلى موقعها .

● ومثل قول جرير :

لَمَنِ الدِّيَارُ بِبُرْقَةِ الرُّوحَانِ إِذْ لَا نَبِيْعُ زَمَانِنَا بِزِمَانِ
صَدَعَ الْعَوْنَى ، إِذْ رَمَيْنَ ، فُوَادَةَ صَدَعَ الزُّجَاجَةَ ، مَا لَئِكَ تَدَانِ (١)

انظر إلى قوله : « ما لئلك تدان » ، وتأمل حال هذا الاستئناف .

= ليس من بصير عارف بجوهر الكلام ، حساس متفهم لسر هذا
الشان ، يُشَدُّ أو يقرأ هذه الأبيات ، إلا لم يلبث أن يضع يده في كل بيت منها
على الموضع / الذى أشرت إليه ، يعجب ويعجب ويكبر شأن المزية فيه والفضل .

66

...

= منسوباً إلى ماني ، أربعة أبيات ، هذان ثم بعدهما :

يَبْقَى إِذَا كَلَّمْتُهُ بَاهِتاً وَنَفْسُهُ يَمَّا بِهِ سَكْرَى
تُحْسِبُهُ مُسْتَمِعاً نَاصِتاً وَقَلْبُهُ فِي أُمَّةٍ أُخْرَى

(١) في ديوانه

فَصْلٌ

٧٠ « في النظم يتحد في الوضع ، ويدق فيه الصنع » (١)

شواهد أخرى
على دقة النظم
٦٢

٨٣ - وأعلم أن ممّا هو أصل في أن يدق النظر ، ويغمض / المسلك ، في توخى المعانى التى عرفت : أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأوّل ، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحداً ، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حالٍ ما يضع ييساره هناك . نعم ، وفي حالٍ ما يُبصر مكان ثالثٍ ورابعٍ يضعهما بعد الأولين . وليس لِمَا شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدٌ يحصره ، وقانونٌ يحيط به ، فإنه يجيء على وجوه شتى ، وأنحاءٍ مختلفة .

• فمن ذلك أن تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء معاً ، كقول

البحترى :

إذا ما نهى الناهى فلجّ بى الهوى ، أصاحت إلى الواشى فلجّ بها الهجر (٢)
وقوله :

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها ، تذكرت القرى ففاضت دموعها
فهذا نوع .

• ونوعٌ منه آخر ، قول سليمان بن داود القضاعي :

(١) هذا السطر ليس في المخطوطتين « ج » ، و « س » .

(٢) الشعر والذي بعده في ديوانه .

فَبَيْنَا الْمَرْءَ فِي عَلَيَاءٍ أَهْوَى ، وَمُنْحَطٌّ أُتِيحَ لَهُ آعْيَاءُ
وَبَيْنَا نِعْمَةً إِذْ حَالَ بُؤْسٌ ، وَبُؤْسٌ إِذْ تَعَقَّبَهُ ثَرَاءُ (١)

• ونوع ثالث وهو ما كان كقول كثير :

وَإِنِّي وَتَهَيَّأِي بِعِزَّةٍ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ
لَكَ لِمُرْتَجَى ظِلِّ الْعِمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ (٢)

• (١) وكقول البُخْتَرِي :

لَعَمْرُكَ إِنَّا وَالزَّمَانُ كَمَا جَنَتْ عَلَى الْأَضْعَفِ الْمُوهُونِ عَادِيَةَ الْأَقْوَى (٣)

• / ومنه «التقسيم» ، وخصوصاً إذا قَسِمَتْ ثم جمعت ، كقول حسان :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاءِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةَ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ ، إِنَّ الْخَلَائِقَ ، فَأَعْلَمَ ، شَرُّهَا الْبِدْعُ (٤)

• / ومن ذلك ، وهو شيء في غاية الحسن ، قول القائل :

لَوْ أَنَّ مَا أَتَيْتُمْ فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ طَنَنْتُ مَا أَنَا فِيهِ دَائِماً أَبَداً
لَكِنْ رَأَيْتُ اللَّيْلَى غَيْرَ تَارِكَةٍ مَا سَرَّ مِنْ حَادِثٍ أَوْ سَاءَ مُطَرِّداً
فَقَدْ سَكَنْتُ إِلَى أُنَى وَأَنْكُمُ سَنَسْتَجِدُّ خِلَافَ الْحَالَتَيْنِ غَداً (٥)

(١) لا أعرف الشاعر .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه . في المطبوعة ، وفي المخطوطتين « حَتَّ » ، وتحت الحاء حاء صغيرة دلالة على

الإهمال ، والصواب ما في الديوان .

(٤) في ديوانه ، وفي « س » : « تلك فيهم » .

(٥) لم أعرف بعد قائله « على شهرة الشعر » .

قوله : « سنستجد خلاف الحاليتين غدا » ، جَمْعُ فيما قَسَمَ لطيف ، وقد ازداد لطفاً بحسن ما بَنَاه عليه ، وَلُطِفَ ما تَوَصَّلَ به إليه من قوله : « فقد سكنتُ إلى أُنَّى وأنكم » .

...

٨٤ - وإذ قد عرفت هذا التَّمَط من الكلام ، وهو ما تَتَّجِد أجزاءه حتى يوضع وضعاً واحداً ، فأعلم أَنَّهُ التَّمَط العالى والبابُ الأعظم ، والذي لا ترى سُلْطان المزيّة يعظم في شيء كعِظمه فيه .

● ومما نَدَرَ منه وَلُطِفَ مأخذه ، ودَقَّ نظرُ واضعه ، وَجَلَّى لك عن شَأْوٍ قد تَحَسَّرَ دونه العِتاق ، وغايةُ يَعْنِي من قَبْلِهَا المذاكى القُرْحُ ^(١) = الأبيات المشهورة في تشبيه شيئين بشيئين ، كبيت امرئ القيس :

كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالَى ^(٢)

● وبيت الفرزدق :

وَالشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ كَأَنَّهُ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبَيْهِ نَهَارٌ ^(٣)

(١) « العِتاق » ، يعنى الخيل العِتاق ، و « المذاكى » جمع « المُذَكَّى » ، وهى من الخيل الجياد التى بلغت الذكاء ، وهى سُنُّ الفروخ ، و « القُرْح » ، جمع « قارح » ، وهو من الخيل ما بلغ خمس سنين ، وتم تمامه .

(٢) فى ديوانه ، وفى المطبوعة : بيت امرئ القيس « وفى س » : « كقول امرئ القيس » ، والذي أثبتهُ أَرَجُحُ وأَمْضَى فى السياق .

(٣) فى ديوانه ، وفى هامش المخطوطة « ج » ، « يَصِيح » ، أى يطرده من كلا جانبيه [كقوله] :

* فَدَغْ عَنكَ نَهْباً صَبِيحَ فى حجراته *

« ... على هذا المعنى نفسه ، فقال فلاقتُ بصحراء » ، الكلام متآكل .

٧٢ • وبيت بشّار :

كَانَ مُنَارَ النَّعْمِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا ، لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ (١)

• وما أتى في هذا الباب مأتى أعجب مما مضى كله ، قول زياد الأعجم :

/ وَإِنَّا وَمَا تُلْقَى لَنَا إِن هَجَوْتَنَا لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرِقُ (٢)

68

وإنما كان أعجب ، لأن عمله أدق ، وطريقه أغمض ، ووجه المشابهة

فيه أغرب . (٣)

...

٨٥ - واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يَحْتَجْ واضعه

إلى فكر ورؤية / حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض ، سبيل من

عَمَدَ إِلَى لَآلٍ فَخَرَطَهَا فِي سَلَكٍ ، لَا يَبْغِي أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَمْنَعَهَا التَّفَرُّقُ ، (٥) وَكَمَنْ

نَضَدَ أَشْيَاءَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، لَا يَرِيدُ فِي نَضْدِهِ ذَلِكَ أَنْ تَجِيءَ لَهُ مِنْهُ

شواهد على ما يوصف
بالفضل ، لمناه لا لنظمه
٦٤

(١) في ديوانه .

(٢) الأغاني ١٥ : ٣٩٢ (الدار) ، وذلك حين أخبره الفرزدق أنه هم أن يهجو قومه

عبد القيس ، فاستمعه زياد وقال له : كما أنت ، حتى أسمعتك شيئاً ، فقال :

وَمَا تَرَكَ الْهَاجُونَ لِي إِذَا هَجَوْتُهُ مَصْحًا أَرَاهُ فِي أَدِيمِ الْفَرَزْدَقِ

وَإِنَّا وَمَا تُهْدَى لَنَا إِذَا هَجَوْتَنَا

فقال له الفرزدق : حسبتك ، هلم نتبارك . قال زياد : ذاك إليك !

(٣) في المطبوعة ، « وجه المشابهة » ، وليست بشيء .

(٤) « له » ساقطة في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « لا ينبغي » ، وهو خطأ ظاهر .

هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين . وذلك إذا كان معنك ، معننى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئاً غير أن تعطف لفظاً على مثله ، كقول الجاحظ :

« جَنَّبَكَ اللَّهُ الشَّهِيَّةَ ، وَعَصَمَكَ مِنَ الْحِيَرَةِ ، وَجَعَلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ نَسَباً ، وَبَيْنَ الصَّدَقِ سَبَباً ، وَحَبَّبَ إِلَيْكَ التَّثَبُّتَ ، وَزَيَّنَ فِي عَيْنِكَ الْإِنْصَافَ ، وَأَذَاقَكَ حَلَاوَةَ التَّقْوَى ، وَأَشْعَرَ قَلْبَكَ عِزَّ الْحَقِّ ، وَأَوْدَعَ صَدْرَكَ بَرْدَ الْيَقِينِ ، وَطَرَدَ عَنْكَ ذُلَّ الْيَأْسِ ، وَعَرَّفَكَ مَا فِي الْبَاطِلِ مِنَ الذَّلَّةِ ، وَمَا فِي الْجَهْلِ مِنَ الْقِلَّةِ » . (١)

= وكقول بعضهم : « اللَّهُ دَرُّ خَطِيبٍ قَامَ عِنْدَكَ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا أَفْصَحَ لِسَانُهُ ، وَأَحْسَنَ بَيَانَهُ ، وَأَمْضَى جَنَانَهُ ، وَأَبْلَّ رِيقَهُ ، وَأُسْهَلَ طَرِيقَهُ » .

= ومثل قول النابغة في الثناء المسجوع : « أَيْفَاخَرَكِ الْمَلِكُ اللَّحْمَى ، فَوَاللَّهِ لَقَفَاكَ خَيْرٌ مِنْ وَجْهِهِ ، وَلَشِمَالِكَ خَيْرٌ مِنْ يَمِينِهِ ، وَلَأُخْمَصُكَ خَيْرٌ مِنْ رَأْسِهِ ، وَلَخَطْوُكَ خَيْرٌ مِنْ صَوَابِهِ ، وَلَعِيْلُكَ خَيْرٌ مِنْ كَلَامِهِ ، وَلِخَدْمُكَ خَيْرٌ مِنْ قَوْمِهِ » .

= وكقول بعض البلغاء في (٧٣) وصف اللسان : « اللِّسَانُ أَدَاةٌ يَظْهَرُ بِهَا حُسْنُ الْبَيَانِ ، وَظَاهَرٌ يَخْبِرُ / عَنِ الضَّمِيرِ ، وَشَاهِدٌ يَنْبِئُكَ عَنْ غَائِبٍ ، وَحَاكِمٌ يُفْصَلُ بِهِ الْخَطَابُ ، وَوَاعِظٌ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيحِ ، وَمُزَيِّنٌ يَدْعُو إِلَى الْحَسَنِ ، وَزَارِعٌ يَحْرُثُ الْمَوَدَّةَ ، وَحَاصِدٌ يَخْصُدُ الضَّغِينَةَ ، وَمُلْهُ يُوْنِقُ الْأَسْمَاعَ » .

= فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب ، إلا بمعناه
أو بمثون ألفاظه ، دون نظمه وتأليفه ، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر
مصنوعاً ، وحتى تجد إلى التخيير سبيلاً ، وحتى تكون قد استدركت صواباً .

٨٦ - فإن قلت : أفليس هو / كلاماً قد اطرّد على الصواب ، وسلم

٦٥

من العيب ؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة ؟

قيل : أمّا والصواب كما ترى فلا . لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان ، والتحرّز
من اللحن وزينغ الإعراب ، فنعتدّ بمثل هذا الصواب . وإنما نحن في أمور تُذكر
بالفكر اللطيفة ، ودقائق يُوصل إليها بثاقب الفهم ، فليس درك صواب دركاً فيما
نحن فيه حتى يشترّف موضعه ، ويصنّعب الوصول إليه = وكذلك لا يكون ترك
خطأ تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطيف نظير ، وفضل روية ، وقوة ذهن ،
وشدة تيقظ . وهذا باب ينبغي أن تراعيه وأن تُعنى به ، حتى إذا وازنت بين كلام
وكلام دريت كيف تصنع ، فضمنت إلى كلّ شكل شكله ، وقابلته بما هو نظير
له ، وميزت ما الصنعة منه في لفظه ، ممّا هي منه في نظمه .

...

٨٧ - واعلم أن هذا = أعنى الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ ، وبين
أن تكون في النظم = بابٌ يكثر فيه الغلط ، فلا تزال ترى مستحسنات قد أخطأ
بالاستحسان موضعه ، فينحل اللفظ ما ليس له ، ولا تزال ترى الشبهة قد
دخلت عليك في / الكلام قد حسن من لفظه ونظمه ، فظننت أن حسنته ذلك
كله للفظ منه دون النظم .

المزية في اللفظ
والمزية في النظم
كيف تشبه

70

٨٨ - مثال ذلك ، أن تنظر إلى قول ابن المعتز :

⑦ وإني على إشفاق عيني من العدى لتجمح مني نظرة ثم أطرق^(١)

فترى أنّ هذه الطلاوة وهذا الظرف ، إنما هو لأنّ جعل النّظر « يجمع »
وليس هو لذلك ، بل لأن قال في أول البيت « وإني » حتى دخل اللّام في قوله
« لتجمع » = ثم قوله : « مني » = ثم لأن قال « نظرة » ولم يقل « النّظر » مثلاً =
ثم لمكان « ثم » في قوله : « ثم أطرق » = وللطيفة أخرى نصّرت هذه اللطائف ،
وهي اعتراضه بين أسم « إن » وخبرها بقوله : « على إشفاق عيني من العدى » .
٨٩ - وإن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك ، فأنظر إلى قوله ،

وقد تقدم إنشاده قبل :

٦٦ / سَأَلْتُ عَلَيْهِ شِعَابُ الْحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِوُجُوهِ كَالْدَنَانِيرِ (١)

فإنك ترى هذه الاستعارة ، على لطفها وغرايتها ، إنما تمّ لها الحسنُ
وانتهى إلى حيث انتهى ، بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها
قد ملّحت ولطفت بمعاونة ذلك وموازته لها . وإن شككت فأعمد إلى الجارين
والظرف ، فأزلّ كلاهما عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه ، فقل : « سالت
شِعَابُ الْحَيِّ بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره » ، ثم انظر كيف يكون
الحال ، وكيف يذهب الحُسن والحلاوة ؟ وكيف تُعَدُّمُ أُرِيحِيَّتِكَ التي كانت ؟
وكيف تذهب النّشوة التي كنت تجدها ؟

...

٩٠ - وجملّة الأمر أن ههنا كلاماً حُسْنُهُ / لَلْفُظِ دون النظم ، وآخرُ
٧١ حُسْنُهُ للنظم دون اللفظ ، وثالثاً قد أتاه الحسن من الجهتين ، (٢) ووجبت له

(١) مضى في رقم : ٦٨ ، والذي هنا يوهم أن الشعر لابن المعتز .

(٢) في المطبوعة « قرى الحسن » جمعه ، والذي أثبتته هو من « س » ، ونسخة عند رشيد رضا ،
وفي « ج » : « قد الحسن » أسقط « أتاه » .

المزّيّة بكلا الأمرين . والإشكال في هذا الثالث ، وهو الذي لا تزال ترى العَلَط قد عارضك فيه ، وتراك قد حِفَّت فيه على النّظم ، ^(١) فتركتَه وطَمَحَت ببصرك ⑤ إلى اللفظ ، وقَدَّرت في حُسْنِ كَانْ به وبِاللَّفْظ ، أَنَّهُ لِلْفَظْ خاصة . وهذا هو الذي أردتُ حين قُلْتُ لك : « إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلاّ من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته » .

...

٩١ - ومن دقيق ذلك وخفيّه ، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : (وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا) [سورة مريم : ١٠] ، لم يزدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم يَنْسَبُوا الشرف إلا إليها ، ولم يروا للمزّيّة مُوجِباً سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم . وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزّيّة الجليّة ، وهذه الرّوعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام = مجرّد الاستعارة ، ولكن لأن سُلِكَ بالكلام طريق ما يُسْتَد الفِعْل فيه إلى الشيء ، ^(٢) وهو لما هو من سببه ، فيُرْفَع به ما يُسْتَد إليه ، ويؤقّى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده ، مبيّناً أن ذلك الإسناد وتلك / النسبة إلى ذلك الأوّل ، إنّما كانا من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : « طاب زيدٌ نفساً » ، و « قرّ عمرٌو عينا » ، و « تصبّب عرقاً » ، و « كرم أصلاً » ، و « حسن وجهاً » ، وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه . وذلك أنا نعلم أنّ « اشتغل » للشيب في المعنى ، وإن كان هو للرأس في اللفظ ، كما أن « طاب » للنفس ، و « قرّ » للعين ، و « تصبّب » للعرق ، وإنّ

مثال على ما تقع
الشبهة فيه بين
اللفظ والنظم

٦٧

(١) « حاف عليه » ، جار عليه وظلمه .

(٢) في المطبوعة : « لأن يُسَلِّك » ، وهي لا شيء .

أسند إلى ما أسند إليه . يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّرَفَ كان / لأنَّ سُلُوكَ فيه هذا المسلك ،
وَتَوَخَّى به هذا المذهب = أَنَّ تَدَعَّ هذا الطريق فيه ، ^(١) وتأخذ اللفظ فتسند
إلى الشيب صريحاً فتقول : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو « الشيب في الرأس » ، ثم
تَنْظُر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الرُّوعة التي كنت تراها ؟
٩٢ - ٧٦ فإن قلت : فما السبب في أَنَّ كان « اشتعل » إذا استعير
للشيب على هذا الوجه ، كان له الفضل ؟ ولِمَ بان بالمزية من الوجه الآخر هذه
البيونة ؟

= فإنَّ السبب أنه يفيد ، مع لمعانِ الشيبِ في الرأس الذي هو أصل
المعنى ، الشمول ، ^(٢) وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من تَوَاحِيهِ ، وأنه قد استَعْرَقَهُ
وعَمَّ جُمْلَتَهُ ، ^(٣) حتى لم يبقَ من السواد شيء ، أو لم يبقَ منه إلا ما لا يُعْتَدُّ به .
وهذا ما لا يكون إذا قيل : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو الشيبُ في الرأس » ، بل
لا يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . وَوِزَانُ هذا أنك تقول :
« اشْتَعلَ البَيْتُ ناراً » ، فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وَقُوعَ الشُّمُولِ ،
وأنها قد استولت عليه وأخذت في طَرْفِهِ وَوَسَطِهِ . وتقول : « اشْتَعلتِ النَّارُ في
البيت » ، فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه ، وإصابتها جانباً
منه . فأما الشمول ، وأن تكون قد آستولت على البيت وآبَتْزَتْه ، فلا يُعْقَلُ من
اللفظ البتة .

...

(١) « أن تدع » فاعل « بين » أى بين ذلك أن تترك هذا الطريق .

(٢) السياق : أنه يفيد الشمول .

(٣) في المطبوعة : « استقرَّ به » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « استمر فيه » ، وكلاهما لا شيء .

٩٣ - ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)

[سورة القمر : ١٢] ، « التفجير » للعيون في المعنى / ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما أُسند هناك الاشتعال إلى الرأس . وقد حصل بذلك من معنى الشُّمول ههنا ، مِثْلُ الذي حصل هناك . وذلك أنه قد أفاد أنَّ الأرض قد كانت صارت عُيُونًا كُلُّهَا ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها . ولو أُجْرِيَ اللفظ على ظاهره فقليل / : « وَفَجَّرْنَا عَيُونَ الْأَرْضِ ، أو العيون في الأرض » ، لم يُفد ذلك ولم يَدَلَّ عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيونٍ متفرقة في الأرض ، وتبجّس من أماكن منها .

٦٨

73

= وأعلم أنَّ في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس « النظم » ، وهو تعريف
 (٧٧) « الرأس » بالألف واللام ، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة ، وهو أخذ ما أوجب المزية . ولو قيل : « واشتعل رأسي » ، فصرّح بالإضافة ، لذهب بعضُ الحُسن ، فأعرفه .

...

٩٤ - وأنا أكتب لك شيئاً مما سبيلُ « الاستعارة » فيه هذا السبيلُ ، ليستحكم هذا الباب في نفسك ، ولتأنس به .

مثال آخر لذلك
 في الاستعارة

فمن عجيب ذلك قول بعض الأعراب :

اللَّيْلُ دَاجٌ كَنَفًا جِلْبَابِيهِ وَالْبَيْنُ مَحْجُورٌ عَلَى غُرَابِيهِ (١)

ليس كُلُّ ما ترى من الملاحظة لأنَّ جعلَ اللَّيْلِ جِلْبَابًا ، وَحَجَرَ عَلَى الغراب ، ولكن في أن وَضَعَ الكلام الذي ترى ، فجعل « الليل » مبتدأ ، وجعل « داج » خبراً له وفعلًا لما بعده وهو « الكَنَفَان » ، وأضاف « الجلباب » إلى

(١) في « ج » ، « واللَّيْلُ مَحْجُورٌ » ، كأنه سهو من الناسخ .

ضمير « الليل » ، ولأن جعل كذلك « البين » مبتدأ ، وأجرى مجبوراً خبراً عنه ، ^(١) وأن أخرج اللفظ على « مفعول » . يبيّن ذلك أنك لو قلت : « وغراب البين مجبور عليه ، أو : قد حُجِر على غراب البين » ، لم تجد له هذه الملاحظة . وكذلك لو قلت : « قد دجا كنفا جلباب الليل » ، لم يكن شيئاً .

٩٥ - ومن النادر فيه قول المتنبي :

غَصَبَ الدَّهْرَ وَالْمُلُوكَ عَلَيْهَا فَبَنَاهَا فِي وَجَنَةِ الدَّهْرِ خَالاً^(٢)

قد ترى في أوّل الأمر أنَّ حُسْنَهُ أجمع في أن جعل للدهر « وجنة » ، وجعل البَيْتَةَ « خالاً » في الوجنة ، ^(٣) وليس الأمر / على ذلك ، فإن موضع الأعجوبة في أن أخرج الكلام مُخْرَجَه الذي ترى ، وأنّ أتى « بالخال » منصوباً على / الحال من قوله « فبناها » . أفلا ترى أنك لو قلت : « وهى خال في وجنة الدهر » ، لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ وشبيهة بذلك أنّ ابن المعتز قال :

يَا مِسْكَةَ الْعَطَّارِ وَخَالَ وَجْهِ النَّهَارِ^(٤)

⊗ وكانت الملاحظة في الإضافة بعد الإضافة ، لا في استعارة لفظة « الخال » ، إذ معلوم أنه لو قال : « يا خالاً في وجه النهار » أو « يا من هو خال في وجه النهار » ، لم يكن شيئاً .

(١) في « ج » : « خبراً عليه » .

(٢) في ديوانه .

(٣) « البنية » ، البناء ، يعنى قلعة الحَدَثِ التى بناها سيف الدولة ، وهو يقاتل الروم في سنة

٣٤٤ هـ .

(٤) في ديوانه ، « باب الأوصاف والذم والمُخَج » ، يقوله لجارية سوداء .

ما يقال في
تتابع الإضافات

٩٦ - ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه ، قال صاحب :
« إياك والإضافات المُدَاخِلَة ، ^(١) فإن ذلك لا يحسن » ، وذكر أنه يستعمل في
الهجاء كقول القائل :

يَا عَلِيُّ بْنَ حَمَزَةَ بْنِ عُمَارَةَ أَنْتَ وَاللَّهُ ثَلَجَةٌ فِي خِيَارَةِ ^(٢)
ولا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر ، ولكنه إذا سلّم من الاستكراه لطف
وملح .

• وما حسن فيه قول ابن المعتز أيضاً ؟
وطلّت تُدير الرَّاحَ أَيْدَى جَاذِرٍ عِتَاقِ دَنَائِيرِ الْوُجُوهِ مِلَاجٍ ^(٣)
• وما جاء منه حسناً جميلاً قول الخالدي في صفة غلام له :

وَيَعْرِفُ الشَّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي وَهُوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدٌ
وَصَيَّرَ فِي الْقَرِيضِ ، وَزَانَ دِينَارِ الْمَدِّ حَافِي الدَّقَاقِ ، مُتَقِدُّ ^(٤)
• ومنه قول أبي تمام :

تُحَذِّهَا آبَنَةُ الْفِكْرِ الْمُهَذَّبِ فِي الدَّجَى وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ رُقْعَةِ الْجِلْبَابِ ^(٥)
٩٧ - وما أكثر الحسن فيه بسبب النظم ، قول المتنبي :

(١) في المطبوعة وحدها : « المتداخلة » .

(٢) « على بن حمزة بن عمارة الأصفهاني » ، له ترجمة في معجم الأدباء لياقوت .

(٣) في ديوانه ، « باب الشراب » ، وفي « ج » : « يدبر الكأس » .

(٤) ديوان : الخالدين : ١٢٢ ، من شعر له في غلامه « رشاً » ، و « الخالدي » هو أحد
الأخوين : « أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي » .

(٥) في ديوانه .

وَقَيِّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيِّدًا تَقَيِّدًا (١)

الاستعارة في أصلها مُبْتَدَلَةٌ معروفة ، فإنك ترى العامّي يقول للرجل

يَكْثُرُ إِحْسَانُهُ إِلَيْهِ وَبِرُّهُ لَهُ ، حتى يَأْلُفُهُ وَيَخْتَارُ الْمَقَامَ عنده : « قد قَيَّدَنِي / بكثرة

٧٠ إِحْسَانِهِ إِلَيَّ ، وجميل فعله معي / ، حتى صارت نفسي لا تطاوعني على الخروج

من عنده » ، وإنما كان ما تَرَى من الحسن ، بِالْمَسْلُوكِ الذي سَلَكَ في النَّظْمِ والتأليف .

...

فَصْلٌ (١)

﴿٩٨﴾ القول في التقديم والتأخير

٩٨ - هو باب كثير الفوائد ، جَمَّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة ، ويُفَضِّي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شِعْراً يروقك مَسْمَعُهُ ، وَيَلْطُفُ لديك موقعُهُ ، ثم تنظر فتجد سببَ أن راقك ولطُفَ عندك ، أن قُدِّم فيه شيء ، وَحُوِّلَ اللَّفْظُ عن مكانٍ إلى مكان .

القول في التقديم
والتأخير

...

٩٩ - وآعلم أن تقديم الشيء على وجهين : (٢)

تقديم يقال إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قَدَّمْتَه على الفاعل كقولك : « منطلق زيد » و « ضرب عمرًا زيد » ، معلوم أن « منطلق » و « عمرًا » لم يخرججا بالتقديم عما كانا عليه ، من كون هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعاً بذلك ، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله ، كما يكون إذا أُثِّرت .

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابهِ ، (٣) وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى آسمين

(١) « فصل » ، ليس في المخطوطتين .

(٢) في « س » : « تقديم الشيء على الشيء » .

(٣) في المطبوعة : « وتجعله باباً » .

يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا . ومثاله ما تصنعه بريد والمنطلق ، حيث تقول مرة : « زيد المنطلق » ، وأخرى ، « المنطلق زيد » ، فأنت في هذا لم تقدم « المنطلق » على أن يكون متروكاً على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، / فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر « زيداً » على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً .

76

وأظهر من هذا قولنا : / « ضربت زيداً » و « زيدٌ ضربته » ، (٨) لم تقدم « زيداً » على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله في موضع الخبر له . وإذ قد عرفت هذا التقسيم ، فإنى أتبعه بجملة من الشرح .

التقديم للعناية
والاهتمام

١٠٠ - واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل ، غير العناية والاهتمام . قال صاحبُ الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : (١) « كأنهم يقدّمون الذى بيّنه أهمُّ لهم ، وهم يبيّنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويُعنيانهم » ، ولم يذكر في ذلك مثلاً .

وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجى يخرج فيعيث ويُفسد ، ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ،

(١) في هامش « ج » : « يعنى به شيخ النحو سيبويه » ، والنص في الكتاب ١ : ١٤ ، ١٥ ، وفي

المطبوعة و « ج » ، « بشأنه أعنى » ، وأثبت ما في سيبويه ، وفي « س » .

ولا يبالون مَنْ كان القتلُ منه ، ولا يعينهم منه شيء . فإذا قُتِلَ ، وأراد مريدُ الإخبارِ بذلك ، فإنه يقدِّم ذِكْرَ الخارجيّ فيقول : « قَتَلَ الخارجيّ زيدٌ » ، ولا يقول : « قَتَلَ زيدٌ الخارجيّ » ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له « زيد » جدوى وفائدة ، فيعينهم ذِكْرُهُ ويُهْمُّهُمْ ويتَّصل بمَسَرَّتِهِمْ = ويعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له ومتطلِّعون إليه متى يكون ، وقوعُ القتل بالخارجي المفسد ، وأنهم قد كفُّوا شرَّه وتخلَّصوا منه .

ثم قالوا : فإن كان رجلٌ ليس له بأسٌ ولا يُقدَّرُ فيه / أنه يُقتلُ ، فقتل رجلاً ، وأراد المُخْبِرُ أن يُخْبِرَ بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول : « قتل زيد رجلاً » ، ذاك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل ، طَرَفَتُهُ وموضعُ التَّدَرُّعِ فيه ، وبُعْدُهُ كان من الظنِّ . ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه . فهذا جيّدٌ بالغٌ ، إلا أن الشَّأنَ في أنه ينبغي أن يُعرَفَ في كل شيء (٨١) قُدِّمَ في موضع من / الكلام مثل هذا المعنى ، ويُفسَّرَ وَجْهُ العنايةِ فيه هذا التفسير .

77

٧٢

١٠١ - وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : « إنه قدم للعناية ، ولأن ذِكْرَهُ أهم » ، من غير أن يُذكر ، من أين كانت تلك العناية ؟ وبِمِ كان أهم ؟ (١) = ولتَحْيِلْهُمْ ذلك ، قد صَغُرَ أمرُ « التقديم والتأخير » في نفوسهم ، وهَوَّنُوا الحَظْبَ فيه ، حتى إنك لَتَرى أكثرهم يَرى تَتَبُّعَهُ والنظَرَ فيه ضرباً من التكلف . ولم تَرَ ظَنّاً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه . (٢)

لا يكفى أن يقال
قُدِّمَ للعناية

(١) في « س » والمطبوعة : « ولم كان » .

(٢) في « س » : « أردى على صاحبه » .

١٠٢ - وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في « الحذف والتكرار » ، و « الإظهار والإضمار » ، و « الفصل والوصل » ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه = إلا نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما إن لم تعلمه لم يضرِكَ .

لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدَّ بأوجههم عن الجهة التي هي فيها ، ^(١) والشق الذي يحويها . والمداخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه وإحراز فضيلته = كثيرة ، وهذه من أعجبها ، إن وجدت متعجباً .

78

/ وليت شعري ، إن كانت هذه أموراً هيئة ، وكان المدى فيها قريباً ، والجدى سيراً ، ^(٢) من أين كان نظم أشرف من نظم ؟ وبِمَ عظم التفاوت ، وأشد التباين ، وترقى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يقهر أعناق الجبابة ؟ أو ههنا أمور آخر نُحيل في المزية عليها ، ونجعل الإعجاز كان بها ، فتكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النظر في هذه التي معنا ، والإعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟ أو ليس هذا التهاون ، إن نظر العاقل ، خيانة منه لعقله ودينه ، ودخولاً فيما يُزرى بذي الخطر ، ويغض من قدر ذوى القدر ؟ وهل يكون أضعف رأياً ، وأبعد من حسن التدبّر ، منك ^(٣) إذ أهمك أن تعرف الوجوه في : « أنذرتهم » ، ^(٣) والإمالأة في « رأى القمر » وتعرف « الصراط »

(١) في المطبوعة : « صدَّ أوجههم » .

(٢) « الجدى » ، النفع .

(٣) في المطبوعة : « إذا هلك » ، وفي « س » : « إذا أهمك » .

و « الزَّرَاطَ » ، (١) / وأشباهَ ذلك مما لا يُعَدُّو عِلْمُكَ فيه اللفظَ وَجَرَسَ الصوت ، ولا يمنعك إن لم تعلمه بلاغةً ، (٢) ولا يدفعُكَ عن بيان ، ولا يُدْخِل عليك شكًا ، ولا يُغْلِقُ دونك بابَ معرفةٍ ، ولا يُفْضِي بك إلى تحريف وتبديل ، وإلى الخطأ في تأويل ، وإلى ما يَعْظُم فيه المَعَاب عليك ، ويُطِيل لسانَ القادح فيك = (٣) ولا يَعْنِيكَ ولا يُهْمُّكَ أن تعرف ما إذا جهلته عَرَضَتْ نفسك لكل ذلك ، وَحَصَلَتْ فيما هنالك ، وكان أكثرُ كلامك في التفسير ، وحيث تُخَوِّض في التأويل ، كلامٌ من لا يَنْبئُ الشَّيْءَ على أصله ، ولا يأخذه من مأخذه ، وَمَنْ رُبَّمَا وقع في الفاحش من الخطأ الذي يبقى عارُهُ ، وَتَشْتَع آثاره . ونَسْأَلُ الله العِصْمَةَ من الزَّلَل ، والتوفيق لما هو أقربُ إلى رضاه من القول والعمل .

...

الخطأ في تقسيم التقديم
والتأخير ، إلى مفيد
وغير مفيد

١٠٣ - وأَعْلَمُ أَنَّ من الخطأ أن يُقَسَّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعلُ مُفِيداً / في بعض الكلام ، وغير مفيدٍ في بعض = وأنَّ يعللُ تارةً بالعناية ، وأخرى بأنه تَوْسِيعَةٌ على الشاعر والكاتب ، حتى تَطَرَّدَ لهذا قَوَافِيهِ ولذلك سَجَعَهُ . ذاكَ لِأَنَّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارةً ولا يدل أخرى . فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام ، أنه قد اِخْتَصَّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وكلِّ حال . وَمِنْ سَبِيلِ مَنْ يجعل التقديم وَرَثَ التقديم سواءً ،

(١) هذه الأحرف إشارة إلى القراءات في الآيات التي فيها هذه الألفاظ .

(٢) في « ج » : « لم تمنعه » ، سهو من الناسخ .

(٣) معطوف على قوله قيل : « إذْ أَهْمَكَ أن تعرف الوجوه » .

أَنْ يَدَّعَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي عَمُومِ الْأَحْوَالِ ، فَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ شَرْيْحِينَ ، ^(١) فَيَزْعُمُ أَنَّهُ لِلْفَائِدَةِ فِي بَعْضِهَا ، وَلِلتَّصَرُّفِ فِي اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى فِي بَعْضٍ ، فَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُرْغَبَ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ .

...

١٠٤ - ٨٣) وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفريق بين تقديم ما قُدِّمَ فيها وَتَرَكَ تقديمه .

ومن أبين شيء في ذلك « الاستفهام بالهمزة » ، فإن موضع الكلام على مسائل الاستفهام أنك إذا قلت : « أفعلت ؟ » ، فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، بالهمزة والفعل ماضٍ وكان / غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده .

٧٤

وإذا قلت : « أنت فعلت ؟ » ، فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل مَنْ هو ، وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : « أبنيَت الدارَ التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، « أقلت الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » ، تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مُجَوِّزٌ أَنْ يَكُونَ . قد كان ، وأن يكون لم يكن .

80

وتقول : « أنت بنيت هذه الدار ؟ » ، « أنت قلت هذا الشعر ؟ » / ، « أنت كتبت هذا الكتاب ؟ » ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذاك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان . كيف ؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية ، والشعر مقولاً ، والكتاب مكتوباً ، وإنما شككت في الفاعل مَنْ هو ؟

(١) في المطبوعة « أن يجعله بين بين » ، و « شريجان » ، لوتان مختلفان في كل شيء ، يعني قسمين

فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشكُّ فيه شك ، ولا يخفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر .

فلو قلت : « أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، « أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » ، خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : « أبنيت هذه الدار ؟ » ، « أقلت هذا الشعر ؟ » ، « أكتبْتُ هذا الكتاب ؟ » ، قلت ما ليس بقول . ذاك لفساد أن تقول في الشيء المُشاهد الذي هو نُصَبُ عَيْنِكَ أُمُوجُودٌ أم لا ؟

ومِمَّا يُعْلَمُ به ضرورةً أنه لا تكون البدايةُ بالفعل كالبدءِ بالاسم أنَّكَ (٨١) تقول : « أقلت شعراً قط ؟ » ، « أرايت اليومَ إنساناً ؟ » ، فيكون كلاماً مستقيماً . ولو قلت : « أأنت قلت شعراً قط ؟ » ، « أأنت رأيتَ إنساناً » ، أخلت ، (١) وذاك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل مَنْ هُوَ في مثل هذا ، لأن ذلك إنما يُتَصَوَّرُ إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : « من قال هذا الشعر ؟ » ، و « من بنى هذه الدار ؟ » و « من أتك اليوم ؟ » ، و « من أذن لك في / الذي فعلت ؟ » ، وما أشبه ذلك ممَّا يمكن أن يُنصَّ فيه على معيَّن . فأمَّا قِيلَ شعر على الجملة ، ورُويَّةُ إنسان على الإطلاق ، فمَحَالٌ ذلك فيه ، لأنه ليس مما يَخْتَصُّ بهذا دون ذاك حتى يُسأل عن عين فاعله .

٧٥

ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا ، من أن يكون السؤال عن

(١) في المطبوعة : « أخطأت » ، وقال إنه أنبأها مكان « أخلت » ، وهو خطأ منه . و « أخلت » ،

أتيت بالمُحَالِ .

الفاعل مَنْ هو ؟ وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكن ينبغي أن يستقيم ذلك .^(١)

...

١٠٥ - واعلم أن هذا / الذى ذكرت لك فى « الهمزة وهى للاستفهام »
قائمٌ فيها إذا هى كانت للتقرير . فإذا قلت : « أأنت فعلت ذاك ؟ » ، كان
غرضُك أن تقرره بأنه الفاعل .

يُبين ذلك قوله تعالى ، حكايةً عن قول نمرود :^(٢) (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا) الاستفهام للتقرير
بِأَلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (سورة الأنبياء : ٦٢) ، لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام
وهم يريدون أن يُقرّر لهم بأن كَسَرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرّر بأنه منه
كان ، وكيف ؟^(٣) وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : « لَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ » ،
وقال هو عليه السلام فى الجواب :^(٤) (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (سورة الأنبياء : ٦٣) ،
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : « فعلتُ ، أو : لم أفعل » .

فإن قلت : أو ليس إذ قال « أفعلت ؟ » ، فهو يريد أيضاً أن يقرّره بأن
الفعل كان منه ،^(٥) لا بأنه كان على الجملة ، فأى فرق بين الحالين ؟

(١) أسقط كاتب « س » فكتب : « أن يكون السؤال عن الفاعل أكان أم لم يكن » .

(٢) « حكاية عن قول نمرود » ، ليس فى « س » .

(٣) « كيف » ، ليس فى المطبوعة ، ولا فى « ج » ، وهى من « س » ، وأسقط « ج » : « كان »
التي قبلها .

(٤) فى « س » : « وقال عليه السلام ، بل فعله » .

(٥) فى « ج » : « أن يقرره بالفعل » .

= فإنه إذا قال : ^(١) « أفعلت ؟ » فهو يقرّره بالفعل من غير أن يردّده
 ⑤ بينه وبين غيره ، ^(٢) وكان كلامه كلام من يُوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل
 كان على الحقيقة = وإذا قال : « أأنت فعلت ؟ » ، كان قد ردّد الفعل بينه وبين
 غيره ، ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد ، ^(٣) ولم يكن كلامه كلام من يُوهم أنه
 لا يدري أكان الفعل أم لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهرٌ موجود
 مشارٌ إليه ، كما رأيت في الآية .

...

١٠٦ - وأعلم أن « الهمزة » فيما ذكرنا تقريرٌ بفعلٍ قد كان ، وإنكارٌ له
 لم كان ، وتوبيخٌ لفاعله عليه .

ولها مذهب آخر ، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من
 أصله . ومثاله قوله تعالى (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ / مِنَ الْمَلَائِكَةِ
 إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا) [سورة الإسراء : ١٠٠] ، وقوله / عز وجل : (أَصْطَفَى
 ٧٦ 82
 الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [سورة الصافات : ١٥٣ ، ١٥٤] ، فهذا ردُّ
 على المشركين وتكذيبٌ لهم في قولهم ما يُؤدّي إلى هذا الجهل العظيم . وإذا قدّم
 الاسم في هذا صَارَ الإنكار في الفاعل . ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً :
 « أأنت قلت هذا الشعر ؟ كذبت ، لست ممّن يُحسِن مثله » ، أنكرت أن
 يكون القائل ولم تنكر الشعر .

(١) « فإنه » ، جواب قوله : « فإن قلت » .

(٢) في « ج » فوق : « يردده » ما نصه : « أى الفعل » ، يعنى أن الضمير يعود إلى « الفعل »
 لا إلى المستول .

(٣) في « ج » أسقط جملة : « ولم يكن تردد » .

وقد يكون أن يراد إنكار الفعل من أصله ، ^(١) ثم يُخْرِج اللفظ مُخْرِجَه إذا كان الإنكار في الفاعل . مثال ذلك قوله تعالى : (قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ:) [سورة يونس : ٥٩] ، « الإذن » راجع إلى قوله : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا) [سورة يونس : ٥٩] ، ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنً فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أُخْرِج مُخْرِجَه إذا كان الأمر كذلك ، لأن يُجعلوا في صورة من غَلِط فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله ، فإذا حُقِّق عليه آرتدع .

ومثال (٨٢) ذلك قولك للرجل يدعى أن قولاً كان ممن تعلم أنه لا يقوله : « أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط ؟ » ، تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من قائل ، لينصرف الإنكار إلى الفاعل ، فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله .

ونظير هذا قوله تعالى : (قُلْ آلَذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الْاُنْثَيْنِ أَمْآ اَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ اَرْحَامُ الْاُنْثَيْنِ) [سورة الأنعام : ١٤٣] ، أُخْرِج اللفظ مُخْرِجَه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ، ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ، ونفى أن يكون قد حُرِّم شيء مما ذكروا أنه محرم . / وذلك أن الكلام 83 وُضِع على أن يُجعل التحريم كأنه قد كان ، ^(٢) ثم يقال لهم : « أخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم ، فمِم هو ؟ أفى هذا أم ذاك أم فى الثالث ؟ » ، ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى .

(١) فى المطبوعة وحدها : « إذ يراد » ، فاضطربت الجملة .

(٢) فى المطبوعة : « وذلك أن كان الكلام » ، وفى « س » : « وذلك لأن الكلام » .

ومثل ذلك قولك للرجل يدعى أمراً وأنت تنكره : (١) « متى كان هذا ؟
 أفي / ليل أم نهار ؟ » ، تضع الكلام وَضَعَ من سَلَّمَ أن ذلك قد كان ، ثم تطلبه
 ببيان وقته ، لكي يتبين كذبه إذا لم يَقْدِر أن يذكر له وقتاً وَيَفْتَضَح . ومثله
 قولك : « من أمرك بهذا منا ؟ وأينا إذن لك فيه ؟ » ، وأنت لا تعنى أن أمراً قد
 كان بذلك من واحد منكم ، إلا أنك تضعُ الكلام هذا الوضع لكي تُضَيِّق
 عليه ، وليظهر كذبه حين لا يستطيع أن يقول : « فلان » ، وأن يحيل على
 واحد . (٢)

٧٧

...

١٠٧ - وإذا قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعل

تقديم الفعل وتقديم
 الاسم والفعل مضارع
 في الاستفهام

ماضي ، فينبغي أن ننظر فيه والفعل مضارع .

والقول في ذلك أنك إذا قلت : « أتفعل ؟ » و « أأنت تفعل ؟ » لم يخل
 من أن تريد الحال أو الاستقبال . فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في
 الماضي ، فإذا قلت : « أتفعل ؟ » كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو
 يفعله ، وكنت كمن يُوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائنٌ = وإذا قلت :
 « أأنت تفعل ؟ » ، كان المعنى على أنك تريد أن تقرره (٨٧) بأنه الفاعل ، وكان
 أمرُ الفعل في وجوده ظاهراً ، وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنه كائنٌ = وإن أردت
 بـ « تفعل » المستقبل ، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تُعَمِدُ بالإنكار
 إلى الفعل نفسه ، وترغم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون ، فمثال الأول :

(١) في د ج : « قول الرجل » ، سهو منه .

(٢) في د س : « على أحد » .

84 / أَيْقُنْتُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْتُونَةُ زُرْقٍ كَأُنْيَابِ أَعْوَالٍ ؟ (١)

فهذا تكذيب منه لإنسان تَهْدَدُهُ بالقتل ، (٢) وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه . ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكون مثله ، فتجهله في طمعه فتقول : « أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما تحب وقد فعلت وصنعت ؟ » ، وعلى ذلك قوله تعالى : (أُنْزِلُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) [سورة مود : ٢٨] .

ومثال الثاني ، قولك لرجل يركب الخطر : « أخرج في هذا الوقت ؟ أتذهب في غير الطريق ؟ أتغرر بنفسك ؟ » = وقولك للرجل يضيع الحق : « أتنسئ قديم إحسان فلان ؟ أتترك / صحبتته وتتغير عن حالك معه لأن تغير الزمان ؟ » كما قال :

أَتَرَكُ أَنْ قُلْتُ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتُهُ ؟ إِنِّي إِذَا لَلَيْمُ (٣)

...

١٠٨ - وجملته الأمر أنك تنحو بالإنكار نحو الفعل ، فإن بدأت تفسير تقديم الفعل بالاسم فقلت : « أأنت تفعل ؟ » أو قلت : « أهو يفعل ؟ » ، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأُيِّتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل وممن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة .

(١) شعر امرئ القيس ، في ديوانه .

(٢) في ١ س : ١ : يُهْدَدُهُ .

(٣) كامل المبرد ١ : ١٨٣ ، وفي مجموع شعر عمارة بن عقيل : ٧٥ ، يقوله في خالد بن يزيد

ابن مزيد الشيباني .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أنت تمنعني ؟ » ، « أنت تأخذ على يدي ؟ » ، صيرت كأنك قلت : إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ، ولست بذاك ، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك = هذا ، إذا جعلته لا يكون منه ٨٨ الفعل للعجز ، ولأنه ليس في وسعيه .

= وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأن نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه . ومثاله أن تقول : « أهو يسأل فلانا ؟ هو أرفع همة من ذلك » ، « أهو يمنع الناس / حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك » .

85

= وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره وقصر همة ، وأن نفسه نفس لا تسمو . وذلك قولك : « أهو يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاح للجميل ؟ هو أقصر همة من ذلك ، ^(١) وأقل رغبة في الخير مما تظن » .

...

١٠٩ - وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضي أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل « إنه يفعل » أو قال هو « إني أفعل » ، وأردت ما تُريده إذا قلت : « ليس هو بالذي يفعل ، وليس مثله يفعل » = ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت : « أفعل ؟ » . ألا ترى أن من المحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل لصاحبه : « أخرج في هذا الوقت ؟ أفرّر بنفسك ؟ أتمضي في غير الطريق ؟ » ، أنه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك ، وبموضع من يجيء منه ذاك ، لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه ، وأنه لا يليق بالحال التي يستعمل فيها هذا الكلام . وكذلك محال أن يكون المعنى في قوله جل وعلا : / (أنزلنكموها وأنتم لها

تفسير تقديم الاسم
والفعل مضارع

٧٩

(١) « من ذلك » ، ساقطة من « س » .

كَارِهُونَ) [سورة مد: ٢٨] ، أَنَّا لَسْنَا بِمُثَابَةِ مَنْ يَجِيءُ مِنْهُ هَذَا الْإِلْزَامُ ، وَأَنْ غَيْرَنَا مَنْ يَفْعَلُهُ ، جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى .

وقد يتوهم المتوهم في الشيء من ذلك أَنَّهُ يُحْتَمَلُ ، فَإِذَا نَظَرَ لَمْ يُحْتَمَلُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

* أَيْقُنُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي * (١)

وقد يظنُّ الظَّانُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِالَّذِي يَجِيءُ مِنْهُ أَنْ يَقْتُلَ مِثْلِي ، وَيَتَعَلَّقُ بِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ :

يَغِطُّ غَطِيطَ الْبَكْرِ شَدَّ خِنَاقَهُ لَيَقْتُلَنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَّالٍ

ولكنه إِذَا نَظَرَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَذَاكَ لِأَنَّهُ قَالَ : « وَالْمَشْرِفِيُّ

مُضَاجِعِي » (٢) فذكر ما يكون منعاً من الفعل ، ومحال أن يقول / : « هو ممن لا يجيء منه الفعل » ، ثم يقول : « إِنِّي أَمْنَعُهُ » ، لِأَنَّ الْمَنْعَ يُتَصَوَّرُ فِيمَنْ يَجِيءُ مِنْهُ الْفِعْلُ ، وَمَعَ مَنْ يَصْحُ مِنْهُ ، لَا مَنْ هُوَ مِنْهُ مُحَالٌ ، وَمَنْ هُوَ نَفْسُهُ عَنْهُ عَاجِزٌ ، فَأَعْرِفْهُ .

...

١١٠ - وَأَعْلَمُ أَنَا وَإِنْ كُنَّا نُفَسِّرُ « الْاسْتِفْهَامَ » فِي مِثْلِ هَذَا بِالْإِنْكَارِ ، تَفْسِيرُ الْاسْتِفْهَامِ الدَّالَّ عَلَى الْإِنْكَارِ

فإن الذي هو مَحْضُ الْمَعْنَى : أَنَّهُ لَيْتَنَبَهُ السَّامِعُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَخْجَلَ وَيَرْتَدِعَ وَيَغْيَى بِالْجَوَابِ ، (٢) إِمَّا لِأَنَّهُ قَدْ آدَعَى الْقُدْرَةَ عَلَى فِعْلٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَى دَعْوَاهُ قِيلَ لَهُ : « فَا فَعَلَ » ، فَيُفْضِضُهُ ذَلِكَ = (٣) وَإِمَّا لِأَنَّهُ هَمٌّ

(١) انظر البيت في رقم : ١٠٧

(٢) في « س » : « لَتَنْبِيهِ السَّامِعِ » ، وَأَسْقَطَ « لِيَرْتَدِعَ » .

(٣) في « ج » : « ففَضِّضْهُ » .

بأن يفعل ما لا يُستصوب فعله ، فإذا رُوجع فيه تَنَبَّه وعرف الخطأ = وإما لأنه جَوَز وجود أمر لا يوجد مثله ، فإذا ثبت على تجويزه قَبِحَ عَلَى نَفْسِهِ ، ^(١) وقيل له : « فَأَرِنَاهُ فِي مَوْضِعٍ وَفِي حَالٍ ، وَأَقِم شَاهِدًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتٍ » .

ولو كان يكون للإنكار ، وكان المعنى فيه من بَدْءِ الأمر ، ^(٢) لكان ينبغي أن لا يجيء فيما لا يقول عاقل إنه يكون ، حتى يُنكر عليه ، كقولهم : « أَتَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ ؟ » ، « أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْقُلَ الْجِبَالَ ؟ » ، « أَلَيْ رَدٌّ مَا مَضَى سَبِيلٌ ؟ » .

١١١ - وإذا قد عرفت ذلك ، فإنه لا يقرَّر بالمحال ، وبما لا يقول أحد إنه يكون ، إلا على سبيل التمثيل ، وعلى أن يقال له : / « إِنَّكَ فِي دَعْوَاكَ مَا أَدْعَيْتَ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ يَدْعَى هَذَا الْمَحَال ، وَإِنَّكَ فِي طَمَعِكَ فِي الَّذِي طَمَعْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يَطْمَعُ فِي الْمَمْتَنَعِ » .

٨٠

١١٢ - وإذا قد عرفت هذا ، فمِمَّا هو من هذا الضرب قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ) [سورة الزمر : ٤٠] ، ليس إسماعُ الصُّمِّ مما يدَّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار ، ^(٣) وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وأن يُنَزَّلَ الَّذِي يَظُنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ ، أو أنه يستطيع إسماعهم ، مَنْزِلَةً مَنْ يَرَى أَنَّهُ يُسْمِعُ الصُّمَّ وَيَهْدِي الْعُمْيَ = ثم المعنى في تقديم الاسم وأن لم يقل : « أَتُسْمِعُ الصُّمَّ » ، هو أن يقال للنبي ﷺ ^(٤) : « أَنْتَ خُصُوصًا قَدْ أُوتِيتَ

(١) في المطبوعة : « وَبُخَّ عَلَى نَفْسِهِ » ، وأثبت ما في المخطوطتين .

(٢) في هامش « ج » مانصه : « أَى : وكان الإنكار المعنى ، بمعنى أن في « كان » ، ضمير الإنكار . »

(٣) في « س » : « ليس إسماعهم مما يدعيه » .

أَنْ تُسْمِعَ الصَّمَّ ؟ » = وَأَنْ يُجْعَلَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ إِسْمَاعَهُمْ ، بِمَثَابَةِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ / قَدْ أُوتِيَ قُدْرَةً عَلَى إِسْمَاعِ الصَّمِّ .

87

ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عَينَةَ : (١)

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعَيْدُكَ ضَائِرِي ، أَطْنِينُ أَجْنَحَةَ الذُّبَابِ يَضِيرُ ؟ (٢)

جَعَلَهُ كَأَنَّهُ قَدْ ظَنَّ أَنَّ طْنِينَ أَجْنَحَةِ الذُّبَابِ بِمَثَابَةِ مَا يَضِيرُ ، حَتَّى ظَنَّ أَنَّ وَعَيْدَهُ يَضِيرُ .

...

١١٣ - واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى أن تفسير تقديم المفعول بتقديم اسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن ^{على المضارع ، وهو فعل لم يكن} يكون ، (٣) بمَثَابَةِ أَنْ يُوقَعَ بِهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « أَزِيدُ تَضْرِبُ ؟ » ، كُنْتَ قَدْ أَنْكَرْتَ أَنَّ يَكُونُ « زَيْدٌ » بِمَثَابَةِ أَنْ يُضْرَبَ ، أَوْ بِمَوْضِعِ أَنْ يُجْتَرَأَ عَلَيْهِ وَيُسْتَجَارَ ذَلِكَ فِيهِ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قُدِّمَ « غَيْرٌ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا) [سورة الأنعام : ١٤] وقوله عز وجل : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ) [سورة الأنعام : ٤٠] ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْحَسَنِ وَالْمَزِيَّةِ وَالْفَخَامَةِ ، مَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَوْ أُخِّرَ فَقِيلَ : « قُلْ أَلَّتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا »

(١) في « س » : « ابن عينة » : وهو خطأ ، هو : « عبد الله بن محمد بن أبي عينة » .

(٢) من شعره ، في كامل المبرد ١ : ٢٤٨ : يقوله لعلي بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكان دعاه إلى نصرته حين ظهرت الميضة ، فلم يجبه ، فتوعده علي بن محمد ، فقال له هذا الشعر :

أَعْلَى ، إِنَّكَ جَاهِلٌ مَغْرُورٌ لَا ظُلْمَةَ لَكَ لَا وَلَا لَكَ نَوْرٌ

(٣) في المطبوعة : « أعنى تقدم الاسم المفعول » .

و «أتدعون غير الله؟» ^(١) وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك :
 «أَيَكُونُ غَيْرُ اللَّهِ بِمِثَابَةِ أَنْ يُتَّخَذَ وَلِيًّا؟ وَأَيُزْضَى / عَاقِلٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ؟
 وَأَيَكُونُ جَهْلٌ أَجْهَلٌ وَعَمَى أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ؟» ، ولا يكون شيء من ذلك إذا
 قيل : «أَتُخَذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا» ، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ،
 ولا يزيد على ذلك ، فأعرفه .

٨١

١١٤ - وكذلك الحكم في قوله تعالى : (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)
 [سورة القمر : ٢٤] ، ^(٢) وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشراً ، لم يكن
 بمِثَابَةِ أَنْ يُتَّبَعَ وَيُطَاعَ ، ^(٣) وَيُنْتَهَى إِلَى مَا يَأْمُرُ ، وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ مِنَ اللَّهِ
 تعالى ، وأنهم مأمورون بطاعته ، كما جاء في الأخرى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا
 / تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) [سورة ابراهيم : ١٠] ، وكقوله عز وجل (إِنْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
 يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً) [سورة المؤمنون : ٢٤] .

88

فهذا هو القول في الضرب الأول ، وهو أن يكون «يفعل» بعد الهمزة
 لفعل لم يكن .

...

١١٥ - وأما الضرب الثاني ، وهو أن يكون «يفعل» لفعل موجود ، فإن
 تقديم الاسم يقتضى شبيهاً بما اقتضاه في «الماضي» ، ^(٣) من الأخذ بأن يُقَرَّ أنه
 الفاعل ، أو الإنكار أن يكون الفاعل .

معنى التقديم ،
والفعل موجود

(١) في هامش «ج» هنا حاشية لم أستطع أن أقرأها .

(٢) في المطبوعة و «ج» : «قالوا أبشراً» ، وفي «س» : «وقالوا» ، والتلاوة ما أثبت .

(٣) في المطبوعة : «شبهاً» ، وكذلك في نسخة عند «س» .

- فمثال الأول قولك للرجل يَنْغِي وَيُظْلِم : « أَأَنْتَ تَجِيءُ إِلَى الضَّعِيفِ
فَتَغْصِبُ مَالَهُ ؟ » ، « أَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَمْرَ كَيْتَ وَكَيْتَ ؟ » وعلى ذلك قوله
تعالى : (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [سورة يونس : ٩٩] .
ومثال الثاني : (أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) [سورة الزخرف : ٢٢] .

...

فَصْلٌ

التقديم والتأخير
في النفي

١١٦ - وإذا قد عرفت هذه المسائل في « الاستفهام » ، فهذه مسائل في

« النفي » .

إذا قلت : « ما فعلت » ، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول =
 وإذا قلت : « ما أنا فعلت » ، كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أنه مفعول . (١)
 تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « ما قلت هذا » ، كنت نفيت أن تكون
 قد قلت ذاك ، وكنت تُوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول ؟

وإذا قلت : « ما أنا قلت هذا » ، كنت نفيت أن تكون القائل له ،
 وكانت المُناظرة في شيء ثبت أنه مقول . وكذلك إذا قلت : « ما ضربت زيداً » ،
 كنت نفيت عنك ضربه ، ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون
 ضربه غيرك ، وأن لا يكون قد ضرب (٢) أصلاً . وإذا قلت : « ما أنا ضربت
 زيداً » ، لم تقله إلا وزيدٌ مضروبٌ ، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب .

٨٢

ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفي عاماً / كقولك :
 « ما قلت شعراً قط » ، و « ما أكلت اليوم شيئاً » و « ما رأيت أحداً من الناس » ،
 ولم يصلح في الوجه الثاني ، فكان خلفاً أن تقول : « ما أنا قلت شعراً قط » و « ما
 أنا أكلت اليوم شيئاً » و « ما أنا رأيت أحداً من الناس » ، وذلك أنه يقتضي
 المُحال ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كل شعراً في الدنيا ، وأكل كل شيء
 يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه .

89

...

(١) في المطبوعة : « ثبت أنه » ، وفي « س » : « ثبت » ، مشكولة .

١١٧ - وما هو مثالٌ بَيِّنٌ في أن تقديم الاسم يقتضى وجودَ الفعل قوله :

وَمَا أَنَا أُسْقِمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا^(١)

المعنى ، كما لا يخفى ، على أن السُّقْمَ ثابت موجودٌ ، وليس القصدُ بالنَّفى إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ، ويكون قد جَرَّه إلى نفسه .

ومثله في الوُضوح قوله :

* وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشَّعْرَ كُلَّهُ *^(٢)

« الشعرُ » مقولٌ على القطع ، والنفي لأن يكون هو وحده القائل له .

...

١١٨ - وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق ، وبصير

العلم به كالضرورة .

أحدهما : أنه يصحّ لك أن تقول : « ما قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » ، و « ما ضربت زيدا ، ولا ضربه أحدٌ سواي » ، ولا يصحّ ذلك في الوجه الآخر . فلو قلت : « ما أنا قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » = و « ما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواي » ، كَانَ خَلْفًا من القول ،^(٣) وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : « لست الضَّارِبَ زيدا أمسى » ، فتثبت أنه قد ضُرِبَ ،

(١) هو شعر المتنبي في ديوانه .

(٢) هو من شعر المتنبي ، في ديوانه ، وتمة البيت :

* وَلَكِنْ لِشَعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ *

(٣) « الخلف » ، بفتح الحاء وسكون اللام ، الرديء من القول ، يقال في المثل : « سَكَتَ الْفَأْ ،

وَنَطَقَ خَلْفًا » .

ثم تقول من بعده : « وما ضربه أحد من الناس » ، و « لست القائل ذلك » ،
فثبت أنه قد (٩٣) قيل ، ثم تجيء فتقول / و « ما قاله أحد من / الناس » .

90

٨٣

والثاني من الأمرين أنك تقول : « ما ضربت إلا زيداً » ، فيكون كلاماً
مستقيماً ، ولو قلت : « ما أنا ضربت إلا زيداً » ، كان لغواً من القول ، وذلك لأن
نَقْضَ النَّفْيِ بـ « إلا » يقتضي أن تكون ضربت زيداً = وتقدمك ضميرك
وإلاؤه حرف النفي ، يقتضي نفي أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان . (١)
فأعرفه .

...

١١٩ - ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره .

تقديم المفعول وتأخيره
في النفي

فإذا قلت : « ما ضربت زيداً » ، فقدمت الفعل ، كان المعنى أنك قد
نفيت أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيد ، ولم تعرض في أمر غيره لنفي .
ولا إثبات ، وتركته مبهماً مُحْتَمِلاً .

وإذا قلت : « ما زيداً ضربت » ، فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن
ضرباً وقع منك على إنسان ، وظن أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إياه .
فلك أن تقول في الوجه الأول : « ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس » ،
وليس لك [ذلك] في الوجه الثاني . (٢) فلو قلت : « ما زيداً ضربت ولا أحداً
من الناس » ، كان فاسداً على ما مضى في الفاعل .

(١) « يتدافعان » ، أي يدفع أحدهما الآخر ويبيده ، وينفيه .

(٢) « ذلك » ، زيادة من « س » .

١٢٠ - ومما ينبغي أن تعلمه ، ^(١) أنه يصحّ لك أن تقول : « ما ضربت زيداً ، ولكنى أكرمته » ، فتعقب الفعل المنفى بإثبات فعل هو ضده = ولا يصحّ أن تقول : « ما زيداً ضربت ، ولكنى أكرمته » ، ^(٢) وذاك أنك لم تُرد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ، ولكثك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ، ولكن ذاك . فالواجب إذن أن تقول : « ما زيداً ضربت ولكن عمراً » .

وحكم الجارّ مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ، فإذا قلت : « ما أمرتك بهذا » ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر = وإذا قلت : « ما بهذا أمرتك » ، كنت قد أمرته بشيء غيره .

...

(١) في « ج » : « أن تعلمه إياه » ، « إياه » زيادة مفسدة للكلام .

(٢) سقط من « س » هذه الجملة : « تعقب الفعل ولكنى أكرمته » .

فصل (١)

التقديم والتأخير
في الخبر المثبت
وهو قسمان

91

١٢١ - ① وأعلم أن الذي بآن لك في / « الاستفهام » و « النفي » من
المعنى في التقديم ، قائم مثله في / « الخبر المثبت » .

٨٤

فإذا عمّدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدّمت ذكره ، ثم
بيّنت الفعل عليه فقلت : « زيدٌ قد فعل » و « أنا فعلتُ » ، و « أنت فعلت » :
اقتضى ذلك أن يكون القصدُ إلى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم
قسمين :

أحدهما جليٌّ لا يُشكّل : وهو أن يكون الفعلُ فعلاً قد أردت أن تنصّر
فيه على واحدٍ فتجعله له ، وترغم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد .
ومثال ذلك أن تقول : « أنا كتبت في معنى فلانٍ ، وأنا شفعتُ في بابه » ، (٢)
تريد أن تدّعي الانفرادَ بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباة فيه ، وتردّ على من
زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت . ومن البين
في ذلك قولهم في المثل : « أتعلّمني بضَبِّ أنا حرّشْتُهُ » (٣) .

القسم الجليّ

والقسم الثاني : أن لا يكون القصدُ إلى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن
على أنك أردت أن تحقّق على السامع أنه قد فعل ، وتمنّعه من الشك ، فأنت

القسم الثاني وتفسيره

(١) « فصل » ، في « ج » و « س » ، وليس في المطبوعة .

(٢) معنى « معنى فلان » ، « بابُ فلان » ، أى : في شأنه وأمره .

(٣) المثل مشهور ، في الميداني ١ : ١٠٩ ، وجمهرة الأمثال ١ : ٧٦ ، و « حرش الضباب » ،
صيدها ، بأن يحرك يده عند جحر الضب حتى يظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه الحارث .
وقوله : « أتعلّمني » ، أى أخبرني .

لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولاً = ومن قبل أن تذكر الفعل = في نفسه ، ^(١) لكي تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الإنكار ، أو من أن يُظنَّ بك الغلط أو التزويد . ومثاله قولك : « هو يعطى الجزيل » ، و « هو يحبُّ الثناء » ، لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطى الجزيل ويحبُّ الثناء غيره ، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه ، وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولا يرغب كما يرغب ، ^(٢) ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحُبُّ الثناء دأبه ، وأن ثَمَكَنَّ ^(٣) ذلك في نفسه .

١٢٢ - ومثاله في الشعر :

هُمْ يُفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبْدُو الْمُعَالِيَا ^(٤)

- ٩٢ / لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دَعَوَى من يُفَرِّدُهُمْ بها ، ويُصَرِّعُ عليهم فيها ، حتى كأنه يُعَرِّضُ بقوم آخرين ، فينفى أن يكونوا أصحابها . هذا محال .
- ٨٥ وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان / يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها ، ^(٥) وأن ذلك دأبهم ، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ، ويُعَلِّمُ بَدِيئًا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ، ^(٦)

(١) السياق : « وتوقعه أولاً ... في نفسه » .

(٢) يعنى : يرغب في الثناء .

(٣) « اللَّبَد » الصوف أو الشعر المتبلد وقد جرت العادة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت السرج لينه . و « الطِمْرَة » أنثى الطمير وهو الفرس الجواد أو المتجمع المتداخل الخلق كأنه متبهي للوئب دائما . و « الأجرد » الفرس القصير الشعر . و « السَّبَّاح » الذى يشبه عدوه السباحة . و « يَبْدُو » يغلب (رشيد) .

(٤) عند رشيد رضا في نسخة : « يعتقدون » ، أى يملكونها .

(٥) « بَدِيئًا » ، أى ابتداء من أول الأمر .

ليمنعه بذلك من الشك ، ومن تَوَهُّم أن يكون قد وصفهم بصفة لَيْسَتْ هِيَ لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فَعَلِطَ إليه .

١٢٣ - وعلى ذلك قول الآخر :

هُمْ يَضْرِبُونَ الْكَبْشَ يَبْرُقُ بَيَضُهُ ، عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدِّمَاءِ سَبَائِبُ (١)

لم يرد أن يدعى لهم الانفراد ، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم ، ولكن أراد الذى ذكرت لك ، من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ، ليحقق الأمر ويؤكدّه .

١٢٤ - ومن البين فيه قول عروة بن أَذْيَنَةَ :

سَلِمَى أَرْمَعَتْ بَيْنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيَّنَا (٢)

① وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الإزماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يُزْمِعَ البينَ منهم أحد سواها . هذا محال ، ولكنه أراد أن

(١) الشعر للأخمس بن شهاب التغلبي ، الجاهلي القديم ، من قصيدته في المفضليات رقم : ٤١ ، « الكبش » ، قائد القوم . و « سائب » جمع « سبيبة » ، يعنى على وجهه طرائق من الدم . وفي « ج » : « هم يبرقون الكبش » ، سهو وخطأ .

(٢) في ديوان شعره : ٣٩٧ - ٤٠٠ ، وفي هامش المخطوطة ، ما نصه : « وبعده :

وَقَدْ قَالَتْ لِأَثْرَابٍ	لَهَا زُهْرٌ تَلَاقَيْنَا
تَعَالَيْنَ ، فَقَدْ طَابَ	لَنَا الْعَيْشُ تَعَالَيْنَا
وَغَابَ الْبَرْمُ اللَّيْ	لَةً ، وَالْعَيْنُ فَلَ عَيْنَا
إِلَى مِثْلِ مَهَاةِ الرَّم	لِ تَكْسُو الْمَجْلِسَ الزَّيْنَا
تَمَيَّنَ مُنَاهُنَّ	فَكُنَّا مَا تَمَيَّنَيْنَا

يُحَقِّقُ الأَمْرَ ويؤكدُه ، فأوقع ذكرَها في سَمْعِ الذِي كَلَّمَ ابتداءً ومن أَوَّلِ الأَمْرِ .
لِيَعْلَمَ قَبْلَ هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ أَرَادَهَا بِالْحَدِيثِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْعَدَ لَهُ مِنَ الشُّكِّ .

١٢٥ - ومثله في الوضوح قوله :

هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ أَحْسَنَ لَيْسَةٍ شَحِيحَانِ مَا أَسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا^(١)

لا شبهة في أنه لم يرد أن يقصُرَ هذه الصِّفَةُ عليهما ، ولكن نبّه لهما قبل

/ الحديث عنهما .

93

١٢٦ - وأبين من الجميع قوله تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ

شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [سورة الفرقان : ٢٣] ، وقوله عز وجل : (وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا

بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [سورة المائدة : ٦١] .

١٢٧ - وهذا الذي قد ذكرْتُ من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه

تقديم المحدث عنه

يفيد التنبيه والتحقيق
٨٦

له ، قد ذكره صاحب الكتاب في / المفعول إذا قُدِّمَ فَرَفَعَ بالابتداء ، وبنى الفعل

الناصبُ كَانَ لَهُ عليه ،^(٢) وَعُدِّيَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَشُغِلَ بِهِ . كقولنا في « ضربت

عبد الله » : « عبد الله ضربته » ، فقال : و « إنما » قلت : « عبد الله » ، فنبّهته له ، ثم بنيت

عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء .^(٣)

...

(١) الشعر لعمره الخثعمية ، ترضى ابنها ، وقال أبو رياش : هو لدرماء بنت سيار بن عبيدة الخثعمية ،

شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٦٠ - ٦٤ .

(٢) معنى العبارة : وبنى الفعل الذي كان له ناصباً ، عليه .

(٣) ما بين القوسين نص كلام سيبويه في الكتاب ١ : ٤١ ، وسيأتي أيضاً بعد قليل ، في آخر رقم :

١٢٨ - فَإِنْ قُلْتَ : فَمِنْ أَيْنَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيمُ ذِكْرِ الْمَحْدُثِ عَنْهُ بِالْفِعْلِ ، آكَدٌ لِإثباتِ ذَلِكَ الْفِعْلِ لَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : « هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ » ، ^(١) أَبْلَغُ فِي جَعْلِهِمَا يَلْبَسَانِهِ مِنْ أَنْ يُقَالَ : « يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ » ؟

= ^(٢) فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يُؤْتَى بِالْأَسْمِ مُعَرِّىً مِنَ الْعَوَامِلِ إِلَّا لِحَدِيثٍ قَدْ نُوى إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : « عَبْدَ اللَّهِ » ، فَقَدْ أَشْعَرْتَ قَلْبَهُ بِذَلِكَ أَنْكَ قَدْ أَرَدْتَ الْحَدِيثَ عَنْهُ ، فَإِذَا جِئْتَ بِالْحَدِيثِ فَقُلْتَ مِثْلًا : « قَامَ » أَوْ قُلْتَ : « خَرَجَ » ، أَوْ قُلْتَ : « قَدِمَ » فَقَدْ عَلِمَ مَا ^(٣) جِئْتَ بِهِ وَقَدْ وَطَّأْتَ لَهُ وَقَدَّمْتَ الْإِعْلَامَ فِيهِ ، فَدَخَلَ عَلَى الْقَلْبِ دُخُولُ الْمَأْنُوسِ بِهِ ، وَقَبِلَهُ قَبُولَ الْمُهِمِّاءِ لَهُ الْمُطْمَئِنِّ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ لَا مُحَالَةَ أَشَدُّ لثَبُوتِهِ ، وَأُنْقَى لِلشَّيْءِ ، وَأَمْنَعُ لِلشَّكِّ ، وَأُدْخِلُ فِي التَّحْقِيقِ .

...

١٢٩ - وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَيْسَ إِعْلَامُكَ الشَّيْءَ بَعْتَةً غُفْلًا ، مِثْلُ إِعْلَامِكَ لَهُ بَعْدَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَالتَّقَدُّمَةِ لَهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَكَرُّرِ الْإِعْلَامِ فِي التَّأَكِيدِ وَالْإِحْكَامِ . وَمِنْ هَهُنَا قَالُوا : إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُضْمِرَ ثُمَّ فُسِّرَ ، كَانَ ذَلِكَ أَفْعَمَ لَهُ مِنْ أَنْ يَذْكَرَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمَةٍ / إِضْمَارٍ . ^(٣)

94

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالُوهُ أَنَّ نَعْلَمَ ضَرُورَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [سورة الحج : ٤٦] فَخَامَةً وَشَرَفًا وَرُوعَةً ، لَا نَجِدُ مِنْهَا شَيْئًا فِي قَوْلِنَا : « فَإِنْ

(١) انظر الفقرة رقم : ١٢٥

(٢) « فَإِنَّ ذَلِكَ » جَوَابُ قَوْلِهِ أَنْفًا : « فَمِنْ أَيْنَ وَجَبَ » . وَفِي نَسْخَةٍ عِنْدَ رَشِيدِ رِضَا : « قُلْتَ : ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ » .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَحْدَهَا : « تَقْدِيمُ إِضْمَارٍ » .

الأبصار لا تعمى » ، وكذلك السبيلُ أبداً في كل كلام كان فيه ضميرُ قصبة .
فقوله تعالى : (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١١٧] ، يفيد من القوة في نفى
الفلاح عن الكافرين ، ما لو قيل : « إن الكافرين لا يفلحون » ، لم يُستفد ذلك .
ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تُعلمه إياه من بعد تَقْدِمة وتنبية ، أنت به في
حُكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بنى ولوح ثم صرح .^(١) ولا يخفى مكانُ المزية
فيما طريقه هذا الطريق .

١٣٠ - ويشهد لما / قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر

٨٧

تقديم المحدث عنه
يقتضي تأكيد الخبر

وتحقيقه له ، أننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يَجِيء فيما سبق فيه
إنكارٌ من منكر ، نحو أن يقول الرجل : « ليس لي علم بالذي تقول » ، فتقول
له : « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل إلى خصمى » = وكقول
الناس : « هو يعلم ذاك وإن أنكر ، وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف
عليه » = وكقوله تعالى : (وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [سورة آل عمران :
٧٥ ، ٧٨] ، فهذا من أيّ شيء . وذلك أن الكاذب ، لاسيما في الدين ، لا يعترف
بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه ^(١٨) كاذب ، كان أبعد من ذلك أن يعترف
بالعلم بأنه كاذب .

= ^(٢) أو يجيء فيما اعترض فيه شك ، نحو أن يقول الرجل : « كأنك
لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك » ، فيقول : « أنا أعلم ، ولكنني أذاريه » .

(١) في المطبوعة وحدها « ثم بين » ، ويريد أنه يبنى على الاسم ثم يأتي بالخبر .

(٢) عطف على قوله في أول الفقرة : « وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء » .

= (١) أو في تكذيب مدّع كقوله عز وجل : (وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [سورة المائدة : ٦١] ، وذلك أن قولهم : « آمنا » ، دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

= (١) أو فيما / القياس في مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [سورة الفرقان : ٢] ، وذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقة .

95

وكذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة ، وعمّا يُستعْرَب من الأبرر نحو أن تقول : « ألا تُعَجِّبُ من فلان ؟ يدعى العظيم ، وهو يعنى باليسير ، ويَزعم أنه شجاع ، وهو يفرغ من أدنى شيء » .

١٣١ - وما يحسن ذلك فيه ويكثر ، الوعد والضمان ، كقول الرجل : « أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » ، وذلك أن من شأن من تعدّه وتضمن له ، أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وجوه تقديم المحدث عنه ، ومعانيها

وكذلك يكثر في المدح ، كقولك : « أنت تعطى الجزيل ، أنت تقري في المَحَل ، أنت تجود حين لا يجود أحد » ، وكما قال :

وَلَأَنْتَ تَقْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِى (٢)

(١) معطوف على أول الفقرة السالفة .

(٢) هو لزهر بن أنى سُلمى في ديوانه . وهذا البيت ليس في « س » .

وكقول الآخر :

٨٨

* / نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى * (١)

وذلك أنَّ من شأن ⑨ المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ، ويباعدهم من الشبهة ، وكذلك المفتخر .

١٣٢ - ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يُشكُّ فيه ولا يُنكر بحال ، لم يكذب على هذا الوجه ، ولكن يُؤتى به غير مبنًى على آسم ، فإذا أُخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت : « قد خرج » ، ولم تُحتج إلى أن تقول : « هو قد خرج » ، ذاك لأنه ليس بشيء يشكُّ فيه السامع ، (٢) فتحتاج أن تُحقِّقه ، وإلى أن تُقدِّم فيه ذكر المحدث عنه . وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نيّة الركوب والمضي إلى موضع ، ولم يكن شكٌّ وتردُّد أنه يركب أو لا يركب ، كان خبرك فيه أن تقول : « قد ركب » ، ولا تقول : (٣) « هو / قد ركب » . فإن جئت بمثل هذا في صِلَة كلام ، ووضعت بعد واو الحال ، حسن حينئذ ، وذلك قولك : « جئته وهو قد ركب » ، وذلك أن الحكم يتغير إذا صارت الجملة في مثل هذا الموضع ، ويصير الأمر بمعرض

96

(١) هو من شعر طرفة ، في ديوانه ، وتماه :

* لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ *

و « المشتاة » ، زمن الشتاء والجذب ، و « الجفلى » ، الدعوة العامة ، و « التقرى » ، الدعوة الخاصة ، يختار من يدعوهم وينتقروهم .

(٢) من أول قوله هنا : « فتحتاج » ، إلى قوله بعد قليل « علم » ساقط في « ج » سهواً .

(٣) في « س » : « ولم تقل » .

الشك ، وذاك أنه إنما يقول هذا مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يصادفه في منزله ، وأنه يصل إليه من قبل أن يركب . (١)

فإن قلت : فإنك قد تقول : « جئته وقد ركب » بهذا المعنى ، ومع هذا الشك .

= (٢) فإن الشك لا يقوى حينئذ قوته في الوجه الأول ، أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت : « أتانا والشمس قد طلعت » ، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول : « أتانا وقد طلعت الشمس » ؟ وعكسُ هذا أنك إذا قلت : « أتى والشمس لم تطلع » ، كان أقوى في وصفك له بالعجلة والجمي قبل الوقت الذي ظنَّ أنه يجيء فيه ، من أن تقول : « أتى ولم تطلع الشمس بعد » . هذا ، وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نائياً ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبني الفعل عليه كقوله :

* قَدْ اغْتَدَى وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ * (٣)

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يُراد (١٠٠) بها الحال ، مضارعاً ، لم يصلح إلا مبنياً على اسم / كقولك : « رأيته وهو يكتب » ، و « دخلت عليه وهو يُملئ الحديث » ، (٤) وكقوله :

(١) في المطبوعة : « أن يصادفه وأن يصل » .

(٢) « فإن الشك » جواب قوله قُبِلَ : « فإن قلت ... » .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

(٤) في المطبوعة : « وهو على الحديث » .

تَمَرَزْتُهَا وَالَّذِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (١)

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه ، لو قلت : « رأيتُه ويكتب »
و « دخلتُ عليه وعلى الحديث » ، و « تمرزتها ويدعو الديك صباحه » ، لم يكن
شيئاً .

١٣٣ - ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على
ما جاء عليه من بناء الفعل / على الاسم قوله تعالى : (إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ
الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ) [سورة الأعراف : ١٩٦] ، وقوله تعالى : (وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [سورة الفرقان : ٥] ، وقوله تعالى :
(وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) [سورة النمل :
١٧] ، فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على
الاسم ف قيل : « إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَيَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ » ، و « اكتتبها
فتملى عليه » ، و « حُشِرَ لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون » ،
لَوَجَدَ اللفظ قد نَبَا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي
أن يكون عليها .

...

(١) النابتة الجعدي في ديوانه ، والضمير في « تمرزتها » في البيت قبله : وهو :
وصَهْبَاءُ ، لَا تُخْفِي الْقَدَى وَهِيَ دُونَهُ تَصَفَّقُ فِي رَاوُوقِهَا ثُمَّ تُقَطَّبُ

و « صفق الخمر » حوَّلها من إناء إلى إناء لتصفو . و « الراووق » ، الذي يصفى به الشراب .
و « تُقَطَّبُ » تخرج بالماء . و « تمرزتها » ، تمصصتها شيئاً بعد شيء . و « بنو نعش » يريد « بنات نعش »
كواكب في منازل القمر الثمانية والعشرين . و « تصوبوا » ، مالوا إلى الغروب عند الأفق .

تقديم المحدث عنه
في الخبر المنفي

١٣٤ - وأعلم أنَّ هذا الصنيع يَفْتَضِي في الفعل المنفي مَا أَقْتَضَاهُ في المُثَبَّت ، فإذا قلتَ : « أنت لا تحسن هذا » ، كان أشدَّ لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول : (١١) « لا تحسن هذا » ، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشدَّ إعجاباً بنفسه ، وأعرضُ دَعْوَى في أنه يُحَسِّن ، حتى إنَّك لو أثبتت بـ « أنت » فيما بعد « تُحَسِّن » فقلتَ : « لا تُحَسِّن أنت » ، لم يكن له تلك القوة .

وكذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) [سورة المزمنون : ٥٩] ، يفيد من التأكيد في نفي الإشارك عنهم ، ما لو قيل : « والذين لا يشركون برهم ، أو : برهم لا يشركون » لم يُفَد ذلك . وكذا قوله تعالى : (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [سورة نمر : ٧] ، وقوله تعالى (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ / فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ) [سورة القصص : ٦٦] ، و (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [سورة الأنفال : ٥٥] .

٩٠

...

١٣٥ - وما يُرى تقديم الاسم فيه كاللزام : « مُثْلُ » ، و « غَيْرُ » ، في

تقديم « يَثْنِي »
و « غير » كالأمر اللام

نحو قوله :

مِثْلُكَ يَثْنِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمَاعَ عَنْ غَرْبِهِ (١)

/ وقول الناس : « مِثْلُكَ رَعَى الْحَقَّ وَالْحُرْمَةَ » ، وكقول الذي قال له الحجاج : « لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأُدْهِم » ، يريد القَيْدَ ، فقال على سبيل المغالطة : « وَمِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهِمِ وَالْأَشْهَبِ » ، (٢) وما أشبه ذلك مما لَا يُقْصَد فيه

98

(١) المتنبي ، في ديوانه ، وفي المطبوعة : « يَثْنِي الْمُرْنَ » ، وهو خطأ صرف .

(٢) يعني الأدهم والأشهب من جياذ الخيل .

بـ « مثل » إلى إنسان سوى الذى أُضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كُلَّ من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل . ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال : (١)
وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ ، أعنى به سِوَاكَ ، يا فرداً بلا مُشَبِّهِ (٢)

١٣٦ - وكذلك حكم « غَيْرِ » إذا سُلِكَ به هذا المسلك فقيل :
« غَيْرِ يفعل ذاك » ، على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يؤمىء بـ « غير » إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ، كما قال :

* غَيْرِ بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ * (٣)

وذاك أنه معلوم أنه لم يُرد أن يُعرض بواحد كان هناك فيستقصه ويصفه بأنه مضعوف يُعَرَّ ويُخَدَع ، (٤) بل لم يرد إلا أن يقول : إني لست ممن ينخدع ويُغْتَر . وكذلك لم يرد أبو تمام بقوله :

وَعَيْرِ يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُحْتاً وَتَشْحَبُ عِنْدَهُ بِيضُ الْأَيْدِي (٥)

= أن يُعرض مثلاً بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى قُرف به عند الممدوح من أنه هجاه ، كان من ذلك الشاعر لا منه . هذا محال ، بل ليس إلا أنه نفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم .

(١) فى المطبوعة : « أن المعنى كذلك » .

(٢) هو آخر قصيدة المتنبي التى سلف بينها قبل قليل .

(٣) هو المتنبي ، فى ديوانه ، والمصراع الثانى :

* إِنَّ قَاتِلُوا جَبْنُوا ، أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا *

(٤) فى ديوانه .

● واستعمال « مثل » و « غير » على هذا السبيل شيء مركوز في الطباع ، وهو جارٍ في عادة / كل قوم . فأنت الآن إذا تصفّحت الكلام وجدت هذين الاسمين يُقدّمان / أبدأً على الفعل إذا نُحِىَ بهما هذا النحو الذى ذكرت لك ، وتَرَى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدّما . أفلا ترى أنك لو قلت : « يثنى الحُزَنَ عن صوبه مثلك » ، ^(١) و « رعى الحق والحرمة مثلك » ، و « يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير » ، و « ينخدع غيرى بأكثر هذا الناس » ، و « يأكل غيرى المعروف سحتاً » ، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ، ومُغَيَّراً عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه .

...

١٣٧ - واعلم أن معك دستوراً لك فيه ، إن تأملت ، غنى عن كل سواه ، ^(٢) وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في « الاستفهام » معنى لا يكون له ذلك المعنى في « الخبر » . وذاك أن « الاستفهام » ، استخبارٌ ، والاستخبار هو طلبٌ من المخاطب أن يُخبرك . فإذا كان كذلك ، كان مُحَالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في « الاستفهام » ، فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غَيْرُهُ إذا قلت : « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر ، ويكون قولك : « زيد قام » و « قام زيد » سَوَاءً ، ذاك لأنه يؤدي إلى أن ^(٣) تستعلمُهُ أمراً لا سبيلَ فيه إلى جواب ، وأن تَسْتَبْتبه المعنى على وجه ليس عنده عبارةٌ يثبتُه لك بها على ذلك الوجه .

دستور في التقديم
والتأخير ، في الاستفهام
والخبر

(١) في المطبوعة : « يثنى المُزَن » .

(٢) في هامش « ج » حاشيةٌ جارٍ التصوير على أواخر أسطرها ، فلا تستبين قراءتها .

وَجُمْلَةُ الأَمْرِ ، أن المعنى في إدخالك « حرف الاستفهام » على الجملة
 من الكلام ، هو أنك تطلب أن يَقْفِكَ في معنى تلك الجُمْلَةُ وموَدَّاهَا على
 إثباتٍ أو نفي . فإذا قلت : « أزيد منطلق ؟ » ، فأنت تطلب أن يقول لك :
 « نعم ، هو منطلق » أو يقول : « لا ، ما هو منطلق » . وإذا كان ذلك كذلك ،
 100 كان محالاً أن تكون الجُمْلَةُ إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن / المعنى على
 وجه ، لا تكون هي = إذا نزعنا منها الهمزة = إخباراً به على ذلك الوجه ،
 ٩٢ / فأعرفه . (١)

...

(١) السياق : « لا تكون هي إخباراً به على ذلك الوجه » .

فَصْلٌ

« هَذَا كَلَامٌ فِي النَّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَى الْفِعْلِ ،
أَوْ قُدِّمَ الْفِعْلُ عَلَيْهَا »

النكرة وتقدمها على
الفعل في الاستفهام

١٣٨ - إذا قلت : « أجاءك رجل ؟ » ، فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيئاً من واحد من الرجال إليه ، ^(١) فإن قدمت الاسم فقلت : « أرجلُ جاءك ؟ » ، فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أرجلُ هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت عَلمتَ أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتِي ، فسبيلُك في ذلك سبيلُك إذا أردت أن تعرف عَيْنَ الآتِي فقلت : « أزيدُ جاءك أم عمرو ؟ » .

ولا يجوز تقديم الاسم في المَسْئَلَةِ الْأُولَى ، ^(٢) لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ، ولا ثالث . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن تُقَدِّمَ الاسمَ النكرةَ وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذٍ متعلقٌ ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين . والنكرة لا تدلُّ على عَيْنِ شَيْءٍ فَيُسْأَلُ بها عنه .

فإن قلت : « أرجل طویل جاءك أم قصير ؟ » ، كان السؤال عن أن الجائي كان ، ^(٣) من جنس طِوالٍ ① الرجال أم قِصارهم ؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت : « أرجلُ كنتَ عرفتَه من قبلُ أعطاك هذا أم رجلٌ لم تعرفه » ،

(١) في المطبوعة وحدها : « أحد من الرجال » .

(٢) يعني قولك : « أجاءك رجل » ، أن تقدم وأنت تريد المعنى الذي ذكره لها .

(٣) « كان » ، زيادة من « س » .

كان السؤال عن المعطى ، أكان ممن عرفه قبل ، أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة له . (١)

...

تقديم النكرة في
الخبر ومعناه

١٣٩ - وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في « الاستفهام » ،
فآبن « الخبر » عليه . فإذا قلت : « رجلٌ جاءنى » : لم يصلح حتى تريد أن تعلمه
أن الذى جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت .
فإن لم ترد ذاك ، كان الواجب أن تقول : / « جاءنى رجل » ، فتقدم الفعل .
وكذلك إن قلت : « رجل طويل جاءنى » ، لم يستقم حتى يكون السامع
قد ظن أنه قد أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظن ذلك .

...

تفسير قولهم :
« شرُّ أهرَّ ذانابٍ »
٩٣

١٤٠ - وقولهم : « شرُّ أهرَّ ذانابٍ » ، (٢) إنما قدّم فيه « شرُّ » ، لأن المراد
أن يعلم أن / الذى أهرَّ ذاناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، فمجرى
مجرى أن تقول : « رجلٌ جاءنى » ، تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء إنه إنما
يصلح ، (٣) لأنه بمعنى « ما أهرَّ ذانابٍ إلا شرُّ » .

بيان لذلك : ألا ترى أنك لا تقول : « ما أتانى إلا رجلٌ » ، إلا حيث
يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ، ذاك لأن الخبر ينقض النفي يكون حيث يراد

(١) « له » ، ليست في المطبوعة .

(٢) أمثال الميداني ١ : ٣٢٦ ، وهو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومخايله ، و « أهرَّ »
حملة على « الهرير » ، وهو أن يكثر السبع عن ألبابه ويصوت إذا رأى ما يفزع به . و « ذو الناب » ، السبع .

(٣) معنى : إنما يصلح في الابتداء بالنكرة .

أن يُقَصِّرَ الفعلُ على شيء ، ^(١) وَيُنْفَى عَمَّا عَدَاه . فإذا قلت : « ما جاءني إلا زَيْدٌ » ، كان المعنى أنك قد قَصَرْتَ المجيءَ على زيد ، وَنَفَيْتَهُ عن كل مَنْ عَدَاه . وإنما يُتَصَوَّرُ قَصْرُ الفعل على معلوم ، ومتى لم يُرَدَّ بالنكرة الجنس ، لم يَقِفْ منها السامعُ على معلوم ، حتى تَزْعُمُ أني أقصِرُ له الفعل عليه ، وأخبره أنه كان منه دون غيره .

...

١٤١ - واعلم أننا لم نرد بما قلناه ، ^(٢) من أنه إنما حَسُنَ الابتداء بالنكرة في قولهم : « شرُّ أهرَّ ذَا نابٍ » ، لأنه أُريدَ به الجنس ، أن معنى « شرٌّ » و « الشرُّ » سواء ، ^(٣) وإنما أردنا أن العَرَضَ من الكلام أن نُبَيِّنَ أن الذي أهرَّ ذَا الناب هو من ① جنس الشر لا جنس الخير ، كما أنا إذا قلنا في قولهم : « أرجل أذاك أم امرأة ؟ » ، أن السؤال عن الجنس ، لم نرد بذلك أنه بمنزلة أن يقال : « الرجل أم المرأة أذاك » ، ولكننا نعني أن المعنى على أنك سألت عن الآتي أهو من جنس الرجال أم جنس النساء ؟ فالنكرة إذن على أصلها من كَوْنِها لواحدٍ من الجنس ، إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً ، وإنما / وقع إلى كونه من جنس الرجال .

102

وعكس هذا أنك إذا قلت : « أرجل أذاك أم رجلان ؟ » ، كان القصدُ منك إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً ، فاعرف ذلك أصلاً ، وهو أنه قد يكون في

(١) في المطبوعة : « يَنْقُضُ النفي » .

(٢) في المطبوعة : « واعلم أن لم نرد » ، والصواب ما في المخطوطتين .

(٣) يعني « شر » نكرة ، و « الشر » معرفة .

اللفظ دليل على أمرين ، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر ، فيصير ذلك الآخر = بأن لم يدخل في القصد = كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ .

- ٩٤ وإذا اعتبرت ما قدّمته من قول صاحب الكتاب / : « إنما قلت :
 « عبد الله » فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل » ، ^(١) وجدته يطابق هذا . وذاك أن
 التنبيه لا يكون إلا على معلوم ، كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا
 بدأت بالنكرة فقلت : « رجل » ، وأنت لا تقصد بها الجنس ، وأن تُعلم السامع
 أن الذى أردت بالحديث رجل لا امرأة ، كان محالاً أن تقول : « إني قدّمته لأنّبه
 المخاطب له » ، لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إني أردت أن أنبه السامع لشيء
 لا يعلمه في جملة ولا تفصيل . وذلك ما لا يُشكُّ في استحالة ، فاعرفه .

...

(١) يعنى قول سيبويه ، الذى رواه فيما سلف رقم : ١٢٧

القول في الحذف

١٤٢ - هو بابٌ دقيقُ المسلك ، لطيفُ المآخذ ، عجيبُ الأمر ،
شبيهٌ بالسحر ، (١٠٦) فإنك ترى به تركَ الذكر ، أفصحَ من الذكر ، والصمتُ
عن الإفادة ، أزيدُ للإفادة ، وتجذكَ أنطقَ ما تكون إذا لم تُنطق ، وأتمَّ ما تكون
بياناً إذا لم تُبين . (١)

١٤٣ - وهذه جملةٌ قد تُنكرها حتى تُخبر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا
أكتب لك بديهاً أمثلةً مما عرّض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحّة ما أشرتُ
إليه ، وأقيم الحجّة من ذلك عليه . أنشد صاحب الكتاب : (٢)

حذف المبتدأ

أَعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاؤُكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُلُ
/ رُبْعَ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلَّ حَيْرَانَ سَارٍ مَأْوُهُ خَضِيلُ (٣)

103

قال : أراد ، « ذاك ربع قواء أو هو ربع » . قال : ومثله قول الآخر :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِي الصَّيْقِلَ الْخِلَلَا
دَارٌ لِمَرْوَةٍ إِذْ أَهْلَى وَأَهْلُهُمْ بِالْكَانِسِيَّةِ نَزَعَى اللَّهُوَ وَالْعَزَلَا (٤)

(١) في « س » : لم تُبين .

(٢) « أنشد » ، ليست في المطبوعة وحدها .

(٣) سيويه ١ : ١٤٢ ، ونسبهما البغدادي في شرح شواهد المغنى لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه . و « القواء » ، المكان القفر . « أذاع المعصرات به » ، وهي الرياحُ العاصفات ذوات الغبار والرهج : « وأذاعابه » ، ذهب به وطمست معالمه . و « حيران » ، صفة لحذوف هو السحاب المتردد ، و « سار » يسير ليلاً . و « مأوه خضيل » ، يحمل ماءً غزيراً .

(٤) سيويه ١ : ١٤٢ ، وينسبان لعمر بن أبي ربيعة ، وهما في ملحقات الديوان . و « الصيقل » ، =

كأنه قال : تلك دار . قال شيخنا رحمه الله : ^(١) ولم يَحْمَل البيت الأول على أن / « الرِّيع » بدل من « الطَّلَل » ، لأن الرِّيع أكثر من الطَّلَل ، والشئ يُدَل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشئ من أقل منه ففاسد لا يُتَصَوَّر . ^(٢) وهذه طريقة مُستَمِرَّة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل .

١٤٤ - وكما يُضْمَرُونَ المبتدأ فيَفْعُونَ ، فقد يَضْمَرُونَ الفعل فيَنْصَبُونَ ، حذف الفعل وإضماره كبيت الكتاب أيضاً :

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيَّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ ^(٣)
أنشده بنصب « ديار » ، على إضمار فعل ، كأنه قال : أذكر ديارَ مَيَّةَ .

...

١٤٥ - ومن المواضع التي يَطْرُدُ فيها حذفُ المبتدأ ، « القِطْعُ والاستئناف » ، يبدأون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثم يَدْعُونَ الكلامَ الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر . وإذا فعلوا ذلك ، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ • مثال ذلك قوله :

المواضع التي يطرُد فيها
حذف المبتدأ وأمثلة

= الذى يصقل السيوف ويجلوها . و « الخِلل » جمع « خِلَّة » ، وهى جفن السيف المنقوش بالذهب . وفى المخطوطات والمطبوعة : « بالكامسية » ، بالميم ، وفى البلدان موضع يقال له : « كامس » ، ولكن الذى فى سيبويه فهو كما أثبت ، وهو موضع أيضاً .

(١) فى هامش المخطوطة « ج » : « يعنى الشيخ أبا الحسن الفارسى ، ابن أخت الشيخ أبى على الفارسى » .

(٢) فى هامش المخطوطة بخط محدث : « الشئ لا يبدل من أقل منه » ، كأنه تذكرة لقارئ . وفى « س » : « فأما بدل الشئ من أقل منه » ، بزيادة « بدل » .

(٣) هو لذى الرمة فى ديوانه ، وهو فى سيبويه ١ : ١٤٠ ، ٣٣٣

①٧ وَعَلِمْتُ أَنِي يَوْمَ ذَاكَ مُنَازِلٌ كَعْبًا وَنَهْدًا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ لَدَّ تَنْمَرُوا حَلَقًا وَقَدًّا (١)

● وقوله :

هُمْ حُلُوا مِنَ الشَّرَفِ الْمُعَلَّى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاوُوا
بُنَاةٌ مَكَارِمٍ وَأَسَاةٌ كَلِمٍ دِمَاوُهُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشِّقَاءِ (٢)

● وقوله :

رَأَيْتَنِي عَلَى مَا بِي عُمَيْلَةٌ فَاشْتَكَيْتُ إِلَى مَالِهِ حَالِي أَسْرًا كَمَا جَهَرْتُ
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ : (٣)

/ غُلَامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ مُقْبِلًا لَهُ سَيِّمِيَاءُ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصَرِ (٤)

● وقوله :

إِذَا ذَكَرَ آبَا الْعَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضِيقْ ذِرَاعِي ، وَالْقَى بِأَسْنَتِهِ مَنْ أَفْأَحَرُ

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، في ديوانه المجموع ، وشرح الحماسة للبريزي ١ : ٩١ ،
و « الحديد » ، يعني الدروع ، والخلق : الدروع . و « القِدَّ » ثَرَسَ من القُد وهو الجلد . و « تنمروا » ،
كانوا كالثمور في أفعالهم في الحرب .

(٢) هو أبو البرج ، القاسم بن حنبل المري ، شرح الحماسة ٤ : ٩٦ . و « أساة » جمع « آس » ،
وهو الطبيب المداوى . و « الكلم » الجرح ، وكانوا يزعمون أن شفاء الذي عضه الكلب أن يسقى من
دم ملك .

(٣) هذا السطر زيادة في « س » .

(٤) هو لابن عتقاء الفزاري ، الكامل ١ : ١٥ ، والأمل ١ : ٢٣٧ ، وكان عُمَيْلَةُ الفزاري ،
قد وصله بنصف ماله ، لما رأى من رثائه حاله ، وكان عُمَيْلَةُ جميلاً . وروايتهم « بالخير يافعا » ،
و « مقبل » ، يريد به في إقبال شبابه .

هَلَا لَانَ ، حَمَلَانَ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنْ الثَّقَلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الْأَبَاعُ (١)
 « حَمَلَانَ » ، خبرٌ ثانٍ ، وليس بصفةٍ ، كما يكون لو قلت مثلاً :
 « رجلان حملان » .

١٤٦ - ومما أعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بُنى على مبتدئٍ محذوفٍ ،
 قولهم بعد أن يذكروا الرجل : « فتى من / صفته كذا » ، و « أغرُّ من صفته كيت
 وكيت » • كقوله :

أَلَا لَا فَتَى بَعْدَ آبِنِ نَاشِرَةِ الْفَتَى وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَذْبَرَا
 (١٠٨) فَتَى حَنْظَلِيٍّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرَا (٢)
 • وقوله :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحَتْ مَنِيتِي أَيَادِي لَمْ تُمْنَنْ ، وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
 فَتَى غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ ، وَلَا مُظْهِرِ الشُّكْوَى إِذَا التَّغْلُ زَلَّتْ (٣)
 • ومن ذلك قول جميل :

(١) هو موسى بن جابر الحنفى ، شرح الحماسة للتبريزى ١ : ١٩١ ، و « ألقى باسته من
 أفاخر » ، سقط على عجيزته من العجز ، وما يجد من الذلة والقلّة ، و « هلالان » ، كالهلال في الشهرة
 والارتفاع . و « الشتوة » ، زمن الجذب في الشتاء .

(٢) هو أبو خُزابة ، الوليد بن حنيفة ، يقوله في رثاء عبد الله بن ناشرة ، أحد بنى عامر بن زيد
 مناة بن تميم (ديوان الفرزدق : ٢٦٧ ، ٨١٧ مدحه الفرزدق ورثاه) . والشعر في البيان والتبيين ٣ :
 ٣٢٩ ، وليس فيه البيت الثانى ، وهو في شرح الحماسة للتبريزى ٣ : ٢٢

(٣) هو محمد بن سعد الكاتب التميمي البغدادي ، وينسب لأبى الأسود الدؤلى ، ولعبد الله بن
 الرُّبَيْرِ الأُسْدَى ، ولإبراهيم الصولى ، انظر شرح حماسة أبى تمام ٤ : ٦٩ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى :
 ٤٢١ ، وسمط اللآلى : ١٦٦ ، وديوان الصولى (الطرائف) : ١٣٠

وَهَلْ بُيِّنَتْهُ ، يَا لِلنَّاسِ ، قَاضِيَتِي دَنِي ؟ وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهَا ؟
 تَرْتُو بِعَيْنِي مَهَاةً أَقْصَدْتُ بِهِمَا قَلْبِي عَشِيَّةً تَرْمِينِي وَأُرْمِيهَا
 هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجَزَاءُ مُدْبِرَةً ، رِيًّا الْعِظَامَ ، بَلَا عَيْبٍ يُرَى فِيهَا
 مِنْ الْأَوَانِسِ مِكْسَالٌ ، مُبْتَلَةٌ خَوْدٌ ، غَذَاهَا يَلِينُ الْعَيْشِ غَاذِيهَا^(١)

● وقوله أيضاً :

إِنِّي عَشِيَّةٌ رُحْتُ وَهِيَ حَزِينَةٌ تَشْكُو إِلَيَّ صَبَابَةً لَصَبُورُ
 وَتَقُولُ : بَتٌ عِنْدِي ، فَدَيْتُكَ ، لَيْلَةٌ أَشْكُو إِلَيْكَ ، فَإِنَّ ذَاكَ يَسِيرُ
 عَرَاءُ مِبْسَامٌ ، كَانَ حَدِيثُهَا دُرٌّ تَحْدَرُ نَظْمُهُ مَنثورُ
 / مَحْطُوطَةٌ الْمَتْنَيْنِ ، مُضْمَرَةُ الْحَشَا ، رِيًّا الرَّوَادِفِ ، خَلَقَهَا مَمْكُورُ^(٢)

● وقول الأقيشر في ابن عم له مُوسِرٍ ، سأله فمنعه وقال : كم أعطيتك مالى
 وأنت تنفقه فيما لا يُغْنِيكَ ؟ والله لا أعطيتك .^(٣) فتركه حتى آتَمَعَ القوم في
 نادبهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمه ، فأنشأ يقول :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ، وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعِ
 / حَرِيسٌ عَلَى الدُّنْيَا ، مُضِيعٌ لِدِينِهِ ، وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعِ^(٤)

(١) ليس في ديوانه جميل المجموع ، وهو في التبيان لابن الزمكاني : ١١٢ ، وجعله في المطبوعة
 ثلاثة أبيات ، فقال في الثالث : « ربا العظام بلين العيش غاذيها » ، وهو خطأ . « أقصدت قلبه » ، رمته
 بسهم عنها فقتلته .

(٢) في مجموع شعره المطبوع . وهو في الأغاني (الدار) ٨ : ١٤٨ ، « محطوطة المتنين » ، ليس
 في جانبى ظهرها ارتفاع ، بل هو ممتلئ مُستَوٍ مطمئن ممدود . و « ممكور » ، مُذَمَّج غير مسترخ .

(٣) في المطبوعة : « لا أعطيتك » .

(٤) هو له في الخزائن ٢ : ٢٨١ ، ومعاهد النصيب ٣ : ٢٤٢

١٤٧ - ① فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، واستقرها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها في نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم فليَتِ النَّفْسُ عَمَّا تَجِدُ ، ^(١) وألطف النظر فيما تُحِسُّ به . ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك ، وثوقه في سَمْعِكَ ، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن رَبَّ حذف هو قِلَادَةٌ الجيد ، وقاعدة التجويد ، وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة ، وأدل دلالة ، فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريماً له قد ألح عليه :

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضُ مَا يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ
فَدَبَّ دَيْبَبَ الْبَغْلُ يَأْلُمُ ظَهْرُهُ وَقَالَ : تَعَلَّمْ ، إِنَّنِي غَيْرُ فَاعِلٍ
تَتَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ : دَاسِعُ نَفْسِيهِ وَأَخْرَجَ أَثْيَاباً لَهُ كَالْمَعَاوِلِ ^(٢)

الأصل : حتى قلت : « هو داسع نفسه » ، أي حسبته من شدة الشاؤب ، ومما به من الجُهد ، يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يَدْسَعُ البعير جِرَّتَهُ . ثم إِنَّكَ تَرَى نَصْبَةَ الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى / هذا المبتدأ ، وتباعده عن وهْمِكَ ، وتجتهد أن لا يدور في خَلْدِكَ ، ولا يَعرِضُ لخطارك ، وتَرَكَ كأنك تتوقَّاه تَوَقَّى الشَّيْءِ تَكَرَّهُ مَكَانَهُ ، والثقلِ تَحْشَى هجومه .

١٤٨ - ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح :

أمثلة من لطيف
حذف المبتدأ

(١) في المطبوعة : « ثم فليَتِ » ، و « فليَتِ » ، فُتِّشَتْ .

(٢) في مجموع شعره : ١١٥ ، عن الأغاني ١٤ : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وغريم عبد الله يقال له : « ذئب » ، كما ذكر صاحب الأغاني ، ولكنه جاء في الشعر هناك وهنا « عرضت على زيد » . و « دسع البعير يَجِرُّهُ » ، دفع الطعام فأخرجه من جوفه ، ومضغه مرة أخرى .

الْعَيْنُ تُبْدِي الْحُبَّ وَالْبُغْضَا وَتُظْهِرُ الْإِبْرَامَ وَالنَّقْضَا
دُرَّةً ، مَا أَنْصَفْتَنِي فِي الْهَوَى ، وَلَا رَحِمْتَ الْجَسَدَ الْمُنْضَى
/ غَضَبِي ، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَهْلَهَا ، لَا أَطْعَمُ الْبَارِدَ أَوْ تَرْضَى (١)

٩٨

يقوله في جارية كان يُحِبُّهَا ، (٢) وَسُعِيَ به إلى أهلها فمنعوها منه .
والمقصود قوله « غضبي » ، وذلك أن التقدير « هِيَ غَضَبِي » أو « غَضَبِي هِيَ »
لا محالة ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَرَى (١١) النَّفْسَ كَيْفَ تَتَفَادَى مِنْ إِظْهَارِ هَذَا
المحذوف ، (٣) وكيف تأنس إلى إضماره ؟ وتَرَى الملاحاة كَيْفَ تَذْهَبُ إِنْ أَنْتَ
رُمْتَ التَّكَلَّمَ بِهِ ؟

١٤٩ - ومن جيد الأمثلة في هذا الباب قول الآخر ، يخاطب امرأته وقد
لأَمَتْهُ عَلَى الْجُودِ :

قَالَتْ سُمَيَّةُ : قَدْ غَوَيْتَ ، بَأَنَّ رَأْتَ حَقًّا تَنَابَوَ مَالَنَا وَوُفُودُ
غَيٍّ لَعَمْرُكَ لَا أَزَالُ أَعُودُهُ مَا دَامَ مَالٌ عِنْدَنَا مَوْجُودُ (٤)
المعنى : « ذَاكَ غَيٍّ لَا أَزَالُ أَعُودُ إِلَيْهِ ، فَدَعَى عَنْكَ لَوْمِي » .

١٥٠ - وإذُ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنْ حَالِ الْحَذْفِ فِي الْمَبْتَدَأِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ
ذَلِكَ سَبِيلُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، فَمَا مِنْ أَسْمٍ أَوْ فِعْلٍ نَجِدُهُ قَدْ حُذِفَ ، ثُمَّ أُصِيبَ بِهِ

خلاصة في شأن
ما يحذف

(١) « أَوْ » في « س » : « بمعنى حتى » .

(٢) في المطبوعة و « ج » ، « يَقُولُ » ، وأثبت ما في « س » .

(٣) في المطبوعة و « ج » : « إِلَّا أَنَّكَ تَرَى النَّفْسَ » ، وأثبت ما في « س » .

(٤) في المطبوعة : « وَوُفُودًا » و « مَوْجُودًا » ، وأثبت ما في « ج » و « س » وفي هامش « ج » ما نصه :

« قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : « وَوُفُودُ » مَعْطُوفَةٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي « تَنَابَوَ »

التقدير : بَأَنَّ رَأْتَ حَقًّا تَنَابَوَ هُوَ الْوُفُودُ مَا لَنَا » .

موضعه ، وحُذِفَ في الحال ينبغي أن يحذف فيها ، ^(١) إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من التُّطْقِ به .

...

١٥١ - وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ ، وهو حَذَفَ آسِم ، إذ لا يكون المبتدأ إلا آسماً ، فإني أتبع ذلك ذَكَرَ المفعول به إذا حُذِفَ خصوصاً ، فإن الحاجة إليه / أمس ، وهو بما نحن بصددده أخص ، واللطائف كبأنها فيه أكثر ، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر . ^(٢)

...

١٥٢ - وههنا أصلٌ يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذى يتعدى إليه ، حاله مع الفاعل . فكما أنك إذا قلت : ^(٣) « ضَرَبَ زيدٌ » ، فأسندت الفعل إلى الفاعل ، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له ، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق . كذلك ، إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت : / « ضَرَبَ زيدٌ عمراً » ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل ^(١١) أن يُعْلَمَ التباس المعنى الذى اشتق منه بهما = فعَمِلَ الرفع في الفاعل ، ليُعْلَمَ التباس الضرب به من جهة وقوعه منه = والنصب في المفعول ، ليُعْلَمَ التباسه به من جهة وقوعه عليه . ولم يكن ذلك

(١) من قوله : « ثم أصيب » إلى قوله : « يحذف فيها » ، سقط من « س » ، وستسقط منه هنا كلمات أترك الإشارة إليها .

(٢) في المطبوعة : « وما يظهر » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « وكما » .

لِيُعْلَمَ وَقُوعُ الضَّرْبِ فِي نَفْسِهِ ، بَلْ إِذَا أُرِيدَ الْإِخْبَارُ بِوُقُوعِ الضَّرْبِ وَوُجُودِهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ ، أَوْ يُتَعَرَّضَ لِبَيَانِ ذَلِكَ ، فَالْعِبَارَةُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : « كَانَ ضَرْبٌ » أَوْ « وَقَعَ ضَرْبٌ » أَوْ « وَجِدَ ضَرْبٌ » وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الْفَاطِ تَفْيِيدِ الْوُجُودِ الْمَجْرَدِ فِي الشَّيْءِ .

...

١٥٣ - وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَغْرَاضَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ فِي ذِكْرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ ، فَهَمَّ يَذْكُرُونَهَا تَارَةً وَمَرَادُهُمْ أَنْ يَقْتَصِرُوا عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى الَّتِي اسْتَقْبَلَتْ مِنْهَا لِلْفَاعِلِينَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِلذِّكْرِ الْمَفْعُولِينَ . فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي كَغَيْرِ الْمُتَعَدِّي مَثَلًا ، فِي أَنَّكَ لَا تَرَى لَهُ مَفْعُولًا / لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا .

الأغراض في ذكر
الأفعال المتعدية
وأقسامها

108

١٥٤ - وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِ : « فَلَانِ يَحُلُّ وَيَعْقِدُ ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَيَضُرُّ وَيَنْفَعُ » ، وَكَقَوْلِهِمْ : « هُوَ يُعْطَى وَيُجْزَلُ ، وَيَقْرَى وَيُضَيَّفُ » ، الْمَعْنَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى فِي نَفْسِهِ لِلشَّيْءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْجُمْلَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَعَرَّضَ لِحَدِيثِ الْمَفْعُولِ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : « صَارَ إِلَيْهِ الْحُلُّ وَالْعَقْدُ ، وَصَارَ بِحَيْثُ يَكُونُ مِنْهُ حُلٌّ وَعَقْدٌ ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَضَرٌّ وَنَفْعٌ » ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ .

القسم الأول :
حذف المفعول ، لإثبات
معنى الفعل ، لا غير

١٥٥ - وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة الزمر : ٩] ، الْمَعْنَى : هَلْ يَسْتَوِي مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ؟ = مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ النَّصُّ عَلَى مَعْلُومٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) [سورة غافر : ٦٨] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا) [سورة القمر : ٤٣ ، ٤٤] / وَقَوْلُهُ (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى) ، [سورة القمر : ٤٨] ، الْمَعْنَى

١٠٠

هو الذى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن (١١٧) تُثَبِّتَ المعنى في نفسه فعلاً للشيء ، وأن تُخْبِرَ بأنَّ من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه ، فإن الفعل لا يُعَدَّى هناك ، لأن تعديته تَنَقُّضُ الغرض وتغيّر المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت : « هو يعطى الدنانير » ، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عَطَائِهِ ، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء ، لا الإعطاء في نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه ، بل مع من أثبت له إعطاءً ، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير . فأعرف ذلك ، فإنه أصل كبير عظيم النفع . فهذا قسم من حُلُوِّ الفِعْلِ عن المفعول ، وهو أن لا يكون له مفعول يُمكن النَّصُّ عليه .

...

١٥٦ - وقسم ثان : وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم ، إلا أنه يحذف من اللفظ / للدليل الحال عليه . وينقسم إلى جَلِيٍّ لا صنعة فيه ، وخَفِيٍّ تدخله الصنعة .

القسم الثاني :
حذف مفعول مقصود ،
109
لدلالة الحال عليه ،
وهو قسمان ، أولهما الجَلِيُّ

فمثال الجَلِيٍّ قولهم : « أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ » ، وهم يريدون « أَذْنِي » ، و « أَغْضَيْتُ عَلَيْهِ » ، والمعنى « جَفَنِي » .

١٥٧ - وأما الخَفِيُّ الذى تدخله الصَّنَعَةُ فيَتَفَنَّنُ ويتَنَوَّعُ .
= فنوع منه ، أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلِمَ مكانه ، إما بِجَرَى ذِكْرٍ ، (١) أو دليل حال ، إلا أنك تُنْسِيهِ نفسك وتُخْفِيهِ ،

القسم الثاني : الخَفِيُّ
الذى تدخله الصنعة
ومثاله الأول

(١) في المطبوعة وحدها « جرى ذكر » .

وأنهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن ثبتت نفس معناه ، من غير أن تعدّيه إلى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول .

١٥٨ - ومثاله قول البحتري :

شَجَوُ حُسَّادِهِ وَغَيَظُ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ^(١)

المعنى ، لا محالة : أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك / أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته^(١١٣) عن وهيمه ، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص . وذلك أنه يمدح خليفة^(٢) ، وهو المعتز ، ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول : إن محاسن المعتز وفضائله ، المحاسن والفضائل يكفى فيها أن يقع عليها بصرٌ ويعيها سمعٌ حتى يُعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغىظ ، من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً يعي ، حتى ليتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عينٌ يُبصر بها ، وأذن يعي معها ، كى يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إيّاها .

١٠١

١٥٩ - وهذا نوع آخر منه ، وهو أن يكون معك مفعولٌ معلوم مقصودٌ قصده ، قد علم أنه ليس للفعل الذى ذكرت مفعولٌ سواه ، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام ، إلا أنك تطرحه وتناساه وتدعه / يلزم ضمير النفس ، لغرض غير الذى مضى . وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتخلص له ، وتنصرف بجملتها وكما هى إليه .

مثال ثان
من الخفى

110

(١) فى ديوانه .

(٢) فى المطبوعة و « ج » : « وقال إنه يمدح » ، والصواب ما فى « س » .

١٦٠ - ومثاله قول عمرو بن مَعْدَى كَرِبَ :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتْ (١)

« أَجَرَّتْ » فعلٌ متعدّد ، ومعلوم أنه لو عَدَّاه لما عَدَّاه إلّا إلى ضمير المتكلم نحو : « ولكن الرِّمَاح أَجَرَّتْنِي » ، وأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يكون ههنا شيء آخر يتعدّى إليه ، لاستحالة أن يقول : « فلو أن قومي أنطقتنى رماحهم » : ، ثم يقول : « ولكن الرماح أَجَرَّتْ غَيْرِي » ، إلّا أنك تجد المعنى يُلْزِمُك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تُخرجه إلى لفظك . والسبب في ذلك أن تعديتك له تُوهِم ما هو (١٤) تخلاف الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يُثَبِّت أنه كان من الرماح إجراراً وَحَبَسَ لِلأَلْسِنِ عن النطق ، (٢) وأن / يصحّح وجود ذلك . ولو قال : « أَجَرَّتْنِي » ، جاز أن يُتَوَهَّم أنه لم يُعَنَّ بِأن يثبت للرماح إجراراً ، بل الذي عناه أن يُبَيِّن أنها أَجَرَّتْهُ . (٣) فقد يُذَكَّرُ الفعل كثيراً والغرض منه ذكر المفعول ، مثاله أنك تقول : « أَضْرَبْتُ زَيْدًا ؟ » وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضَرْبٌ ، وإنّما تُنْكَرُ أن يكون وقع الضرب منه على زيد ، وأن يستجيز ذلك أو يستطيعه . فلما كان في تعدية « أَجَرَّتْ » ما يوهم ذلك ، وقف فلم يُعَدِّ البتة ، ولم ينطق بالمفعول ، لتخلّص العناية لإثبات الإجرار للرمّاح وتصحّح أنه كان منها ، وتسلّم بـكليتها لذلك .

(١) هو في ديوانه المطبوع ، وهو في شرح الحماسة ١ : ٨٤ . و « أجزّ الفصيل » ، شقّ لسانه ووضع فيه عوداً لئلا يرضع أمه ، ويعنى عمرو أن قومه لم يبلوا بلاءً حسناً في حربهم ، ولو أحسنوا البلاء لنطق بمدهم ، ولكنهم أساءوا ، فكانت إساءتهم قاطعة للسانه ، فبقى لا ينطق .

(٢) في المطبوعة : « حبس الألسن » .

(٣) في المطبوعة : « يبيّن » .

١٦١ - ومثله قول جرير :

أُمْنِيَّتِ الْمُنَى وَخَلَبَتْ حَتَّى تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامًا

الغرض أن يثبت أنه كان منها تمنية وخلافة ، وأن يقول لها : أهكذا

/ تصنعين ؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس ؟

111

١٦٢ - ومن بارع ذلك ونادره ، ما تجده في هذه الأبيات . روى

مثال من بارع
الحذف الخفي

المرزبانى في « كتاب الشعر » بإسناده ، قال : لما تشاغَلَ أبو بكر الصديق رضى

الله عنه بأهل الردة ، استبطأته الأنصار [فكلّموه] ، ^(١) فقال : إِمَّا كَلَفْتُمُونِي

أَخْلَاقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ^(٢) فوالله ما ذاك عندي ولا عند أحد من الناس ،

ولكنني والله ما أوتى من مودة لكم ولا حُسن رأي فيكم ، ^(٣) وكيف لا نحبكم ؟

فوالله ما وجدت مثلاً لنا ولكم إلا ما قال طُفَيْلُ الْعَنَوِيّ لبنى جعفر بن كلاب :

جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرْلَقْتَ بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَزَلَّتْ

أَبْوَا أَنْ يَمْلُونَا ، وَلَوْ أَنَّ أُمْنَا ثَلَاقِي الَّذِي لَا قُوَّةَ مِنَّا لَمَلَّتْ

﴿ ١١٥ ﴾ هُمْ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَأَلْجَأُوا إِلَى حُجْرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظْلَلَتْ ^(٤)

(١) الزيادة بين القوسين من مجالس ثعلب ، وإسقاطها مُخِلٌّ .

(٢) أى : إن كلفتموني ، و « ما » زائدة .

(٣) أى لا أنهم في مودتي لكم وحسن رأيي فيكم .

(٤) هو بلفظه تقريباً في مجالس ثعلب : ٤٦١ ، وإسناده ، وهو : « حدثنا أبو العباس أحمد بن

يحيى النحوى المعروف بثعلب ، حدثنا عمر بن شبة ، حدثنا ابن عائشة قال : سمعت أصحابنا يذكر

أن أبا بكر لما تشاغَلَ ، وكأنه هو إسناده المرزبانى نفسه . والشعر في زيادة ديوانه : ٥٧ . وهو في

الأغانى (الدار) ١٥ : ٣٦٨ ، والوحشيات رقم : ٤١٥ . هذا ورواية ثعلب ، وأنى تمام في الوحشيات ،

وأنى الفرج في الأغاني في صدر البيت الأخير :

* فذُو المَالِ مَوْفُورٌ ، وَكُلُّ مُعَصَّبٍ * إِلَى حُجْرَاتٍ *

فيها حذف مفعول مقصودٍ قصده في أربعة مواضع قوله : « لَمَلَّتِ » ،
 ١٠٣ و « أَلْجَأُوا » و « أَدْفَأَتْ » / و « أَظَلَّتِ » ، لأن الأصل : « لَمَلَّتْنَا » و « أَلْجَأُونَا إِلَى
 حُجْرَاتٍ أَدْفَأْتَنَا وَأَظَلَّتْنَا » ، إلا أن الحال على ما ذكرت لك ، من أنه في حَدِّ
 الْمُتَنَاسَى ، ^(١) حتى كأن لا قصْدَ إلى مفعول ، وكأن الفعل قد أُبْهِمَ أمره فلم
 يُقْصَدَ به قصْدُ شيء يقع عليه ، كما يكون إذا قلت : « قد مَلَّ فلانٌ » ، تريد أن
 تقول : قد دَخَلَهُ الملال ، من غير أن تُخَصَّ شيئاً ، ^(٢) بل لا تريد على أن تجعل
 الملال من صفته ، وكما تقول : « هذا بيت يُدْفِئُ وَيُظِلُّ » ، تريد أنه بهذه الصفة .

١٦٣ - وأعلم أن لك في قوله : « أَجَرَّتِ » ، و « لَمَلَّتِ » ، فائدة أخرى
 زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : كان من
 سوء بلاءِ القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يُجَرُّ مثله ، ^(٣) وما القضية فيه أنه
 لا يَتَّفِقُ على قوم إلا خَرِسَ شاعرهم فلم / يستطيع نطقاً = وتعديثك الفعل تمنع
 112 من هذا المعنى ، لأنك إذا قلت : « ولكن الرماح أجرتني » ، لم يمكن أن يُتَأَوَّلَ
 على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يُجَرَّ ، قضية مستمرة في كل شاعر
 قَوْمٍ ، ^(٤) بل قد يَجُوزُ أن يُوجَدَ مثله في قوم آخرين فلا يُجَرُّ شاعرهم . ونظيره

(١) في المطبوعة : « في حد المتناهي » ، خطأ محض .

(٢) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « من غير أن تقصد » .

(٣) « التكذيب » ، يقال : « أراد شيئاً ثم كَذَبَ عنه » ، أى أحجم ، ولم يصدق الجملة .

(٤) في هامش « ج » ، أمام هذا الموضع ، حاشية أقطع فإنها من كلام عبد القاهر ، في نسخته

التي نقل عنها كاتب « ج » ، وهذا نصها :

[فَإِنْ قِيلَ : تقدير العموم مع إضافته لا يُتَصَوَّر ، وإنما يُتَصَوَّرُ ذلك أن

لو قال : « لو أن أمّاً تلاقى الذى لاقوه منا لَمَلَّتِ » =

أنتك تقول : « قد كان منك ما يؤلم » ، تريد ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان . ولو قلت : « ما يؤلني » لم يُفْهِدْ ذلك ، لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء لا يؤلم غيرك .

وهكذا قوله : « وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا تُلَاقِي الذِي لَأَقُوهُ مِنَّا لَمَلَّت » ، يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تمل وتساءم ، وأن المشقة في ذلك إلى حد يُعْلَم أن الأم تمل له الابن وتبهر به ، مع ما في طباع الأمهات (١١٦) من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد . وذلك أنه وإن قال : « أُمَّنَا » ، فإن المعنى على أن ذلك حُكْمُ كُلِّ أُمٍّ مع أولادها . (١) ولو قلت : « لَمَلَّتْنَا » ، لم يَحْتَمِلْ ذلك ، لأنه يَجْرَى مَجْرَى أن تقول : « لو لقيت أُمَّنَا ذلك لدخلها ما يملها منا » ، وإذا قلت « ما يملها منا » فقيدت ، / لم يصلح لأن يُراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كُلُّ أُمٍّ من كل أبني .

١٠٤

وكذلك قوله : « إلى حُجرات أدفات وأظلت » ، لأن فيه معنى قولك : « حُجرات من شأن مثلها أن تُدْفِء وتُظِلَّ » ، أي هي بالصفة التي إذا كان البيت

= فالجواب : إنه لو كان الغرض من الكلام التمثيل ، فإن الخاص فيه يَجْرَى مَجْرَى العام . يقول الرجل لصاحبه : « أنت تشكر من لم يحسن إليك » ، يريد أن ذلك حُكْمُ الجملة ، ومثله قوله :

إِنَّكَ إِن كَلَفْتَنِي مَا لَمْ أُطِقْ

سَاءَكَ مَا سَرَّكَ مِنِّي مِنْ خُلُقْ

لم يُرَدُّ أن يَخُصَّ نفسه بذلك ، ويجعله خُلُقاً هو فيه ، بل أراد أن ذلك ما عليه [تمشى] الطَّبَاطُغُ ، فاعرفه .

(١) من أول قوله : « وذلك أنه » إلى هنا ، ساقط في « س » .

عليها أدفاً وأظلاً . ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول :
« حُجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظللنا » ، هذا لغوٌ من الكلام .

فأعرف هذه النكتة ، فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومةً إلى
المعنى الآخر ، الذى هو توفيرُ العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أن القصد
من ذكر الفعل أن تشبه لفاعله ، لا أن تُعلم التباسه بمفعوله .

113

١٦٤ - وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل ، ^(١) / أعنى وجوب أن
تُسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوبٌ ، فانظر
إلى قوله تعالى (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ
دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقَى حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ
وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ) [سورة القمصر : ٢٣ ، ٢٤] ، ففيها
حذفٌ مفعول في أربعة مواضع ، إذ المعنى : « وجد عليه أمة من الناس يسقون »
أغنامهم أو مواشيهم = و « امرأتين تذودان » غنمهما = و « قالتا لا نسقى »
غنمنا = « فسقى لهما » غنمهما .

ثم إنه لا يخفى على ذى بصيرة أنه ليس في ذلك كله إلا أن يُترك ذكره
ويؤتى بالفعل (١١٧) مطلقاً ، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يُعلم أنه كان من
الناس في تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذودٌ ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى
حتى يُصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى . فأما
ما كان المسقى ؟ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، وموهمٌ
خلافه . وذاك أنه لو قيل : « وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما » ، جاز

(١) في المطبوعة : « تبييناً » ، وفي « س » : « لهذا الأمر » .

أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ، بل / من حيث هو ذود غنم ،
حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود = كما أنك إذا قلت : « ما لك تمنع
أخاك ؟ » ، كنت منكراً بالمنع ، لا من حيث هو منع ، بل من حيث هو منع
أخ ، فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن
ما وجدت ، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليّة ، وأن الغرض لا يصح
إلا على تركه .

...

١٦٥ - ومما هو كأنه نوع آخر غير ما مضى ، قول البحترى :
/ إذا بُعدت أبلت ، وإن قرئت شفت ، فبهجرائها يئلي ، وأقباؤها يشفى^(١)
قد علم أن المعنى : إذا بُعدت عنى أبلتنى ، وإن قرئت منى شفتنى =
إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ، ويوجب أطراحه . وذاك لأنه أراد أن يجعل
البلى كأنه واجب في إبعادها أن يوجب ويجلبه ، وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك
حال الشفاء مع القرب ، حتى كأنه قال : أتدرى ما إبعادها ؟ هو الداء المضنى
= وما قربها ؟ هو الشفاء والبرء من كل داء . ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه
النكتة ، إلا بحذف المفعول البتة ، فأعرفه .

مثال آخر

للحذف الخفى

114

(١) في ديوانه ، وأمام البيت حاشية أخرى ، كأنها أيضاً منقولة من حواشى نسخة عبد القاهر
التي نسخ عنها كاتب « ج » ، وهذا نص الحاشية :
[هذا مبنئ على أن هذه المرأة من الحُسن والجمال بحيث لا يراها أحد
إلا عشقها ، وكان حاله معها هذه الحالة . وهذا المعنى هو ما [افتتح] به
المتنبى :

أتراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خلقة في المآق]

وليس لنتائج هذا الحذف ، أعني حذف المفعول ، نهاية ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة ، وإلى لطائف لا تحصى .

...

نوع آخر ، وهو :
« الإضممار على شريطة التفسير » ومثاله

١٦٦ - وهذا نوعٌ منه آخر : أعلم أن ههنا باباً من الإضممار والحذف يسمى (١١٨) « الإضممار على شريطة التفسير » ، وذلك مثل قولهم : « أكرمني وأكرمتُ عبدَ الله » ، (١) أردت : « أكرمني عبدُ الله وأكرمت عبدَ الله » ، ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني . فهذا طريقٌ معروف ومذهب ظاهرٌ ، وشيءٌ لا يُعْبَأُ به ، ويُظَنُّ أنه ليس فيه أكثر مما تُريك الأمثلة المذكورة منه . وفيه = إذا أَنتَ طلبتَ الشيءَ من مَعْدِنِهِ = من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ، ما لا تجده إلا في كلام الفحول .

١٦٧ - فمن لطيف ذلك وناديه قولُ البحتري :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا ، وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ (٢)

١٠٦ / الأصل لا محالة : لو شئت أن لا تُفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم
١١٥ حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه ، ثُمَّ هو على ما تراه / وتعلمه من الحُسْن والغرابة ، وهو على ما ذكرتُ لك من أن الواجب في حُكم البلاغة أن لا يُنْطَقَ بالمحذوف ولا يُظْهَر إلى اللفظ . فليس يَخْفَى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت : « لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها » ، صرت إلى كلام غثٍّ ، وإلى شيءٍ يَمْجُجُه السمعُ ، وتعافيه النفس . وذلك أن في البيان ،

(١) انظر التعقيب على هذا المثل فيما يأتي ، الفقرة رقم : ١٧٢

(٢) البيت في ديوانه .

إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له ، أبداً لُطفاً وتُنبأ لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرك .

وأنت إذا قلت : « لو شئت » ، علم السامع أنك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء ، فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون . فإذا قلت : « لم تفسد سماعة حاتم » ، عَرَفَ ذلك الشيء = ومجيئاً « المشيئة » بعد « لو » وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّة إلى شيء ، كثير شائع ، كقوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) (سورة الأنعام : ٢٥) ، و (وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) [سورة النمل : ٩] ، والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت . فالأصل : لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم = ولو شاء (١١٩) أن يهديكم أجمعين لهداكم = إلا أن البلاغة في أن يُجاء به كذلك محذوفاً .

١٦٨ - وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك نحو قول الشاعر :

متى يكون إظهار المفعول
أحسن من حذفه

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ (١)

فقياس هذا لو كان على حدّ (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) (سورة الأنعام : ٢٥) أن يقول : « لو شئت بكيت دماً » ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه ، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصاً . وسبب حسنه أنه كأنه / بدّع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً . (٢) فلما كان كذلك ، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه به .

116

(١) للخرنبي ، وهو إسحق بن حسان السغدّي ، يري عثمان بن عامر بن عمار بن خريم

الذياني ، أحد قواد الرشيد ، الكامل ١ : ٢٥١

(٢) « بدّع » مبتدع لا يؤلف .

- ١٦٩ - / وإذا استقرت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول
 « المشيئة » أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً ، كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمر .
 يقول الرجل يخبر عن عِزَّة (١) : « لو شئت أن أردّ على الأمير رددت » و « لو
 شئت أن ألقى الخليفة كلّ يوم لقيت » . فإذا لم يكن مما يُكبره السامع ،
 فالحذف كقولك : « لو شئت خرجت » و « لو شئت قمت » و « لو شئت
 أنصفت » ، و « لو شئت لقلت » ، وفي التنزيل : « لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا » [سورة
 الأنفال : ٣١] ، وكذا تقول : « لو شئت كنت كزيد » ، قال :
 لَوْ شِئْتُ كُنْتُ ككَرْزٍ فِي عِبَادَتِهِ أَوْ كَأَبْنِ طَارِقٍ حَوْلَ الْبَيْتِ وَالْحَرَمِ (٢)
 وكذلك الحُكْمُ في غيره من حروف المجازاة أن تقول : (٣) : « إن شئتُ

(١) في المطبوعة وحدها : « عن عزة نفسه » ، زيادة فاسدة .

(٢) من شعر عبد الله بن شُبْرمة القاضي الفقيه ، يقوله لابن هبيرة ، ويذكر فيه : « كُرْزُ بْنُ وَبَرَةَ
 الْحَارِثِيُّ الْجُرْجَانِيُّ الْعَابِدُ » ، و محمد بن طارق . قال ابن شبرمة لما سمع ابن هبيرة الشعر قال له : من
 كرّز ؟ ومن ابن طارق ؟ قال فقلت له : أمّا كرّز فكان إذا كان في سفر واتخذ الناس منزلاً ، اتخذ هو منزلاً
 للصلاة ، وأمّا ابن طارق : فلو اكتفى أحد بالتراب كفاه كف من تراب . وكان كرّز يختم القرآن في
 كل يوم وليلة ثلاث ختمات ، وكان محمد بن طارق يطوف في كل يوم وليلة سبعين أسبوعاً ، كان يقدر
 طوافه في اليوم عشر فراسخ .

وفي هامش المخطوطة « ج » البيت الثاني ، وهو :

قَدْ حَالَ دُونَ لَذِيذِ الْعَيْشِ جِدُّهُمَا وَشَمَّرَا فِي طِلَابِ الْفُوزِ وَالْكَرَمِ

والبيتان في الحيوان ٣ : ٤٩٢ ، وحلية الأولياء لأبي نعيم ٥ : ٨١ ، ٨٢ ، مع اختلاف في بعض
 ألفاظهما . وكان في المطبوعة : « ابن طارف » ، وفي نسخة عند رشيد رضا على الصواب .

(٣) « عن غيره من حروف المجازاة » ، يعني غير « لو » التي مضى ذكرها قبل . وفي المطبوعة
 حدهما : « وكذا الحكم » .

قلت « و » « إِنَّ أَرَدْتُ دَفَعْتُ » ، قال الله تعالى « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ »
[سورة النورى : ٢٤] ، وقال عز اسمه (مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ) [سورة الأنعام : ٣٩] ، ونظائر ذلك من الآى ، ترى الحذف فيها المُستَمِرَّ .

١٧٠ - وما يُعْلَمُ أَنْ لَيْسَ فِيهِ لَغَيْرِ الْحَذْفِ ① وَجَهٌ قَوْلُ طَرْفَةِ :

وَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ ، وَإِنْ شِئْتُ أَرْقَلْتُ مَخَافَةَ مَلَوِي مِنَ الْقَدِّ مُحْصَدٍ ②

أمثلة ما يُعْلَمُ
أنه ليس فيه
لغير الحذف وجه

وقول حميد :

إِذَا شِئْتُ غَنَّتْنِي بِأَجْزَاعِ بَيْشَةٍ أَوْ الزُّرْقِ مِنْ تَثْلِيثٍ أَوْ بِيَلَمَلَمَا
مُطَوِّفَةً وَرَقَاءً تَسْجَعُ كُلَّمَا دَنَا الصَّيْفُ وَأَنْجَابَ الرَّبِيعِ فَأُنْجَمَا ③

وقول البحرى :

إِذَا شَاءَ غَادَى صِرْمَةٌ ، أَوْ غَدَا عَلَى عَقَائِلِ سِرْبٍ ، أَوْ تَقْنَصَ رُبْرَبًا ④

وقوله :

لَوْ شِئْتُ عُذْتُ بِبِلَادِ نَجْدٍ عَوْدَةً ، فَحَلَلْتُ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزُرُودِهِ ⑤
/ معلوم أنك لو قلت : « وَإِنْ شِئْتُ أَنْ لَا تُرْقِلَ لَمْ تُرْقِلْ » ، أو قلت : « إِذَا
شِئْتُ أَنْ تَغْنِيَنِي بِأَجْزَاعِ بَيْشَةٍ غَنَّتْنِي » ، و « إِذَا شَاءَ أَنْ يُغَادِيَ صِرْمَةٌ غَادَى » ،

117

(١) في ديوانه ، من معلقته . و « الإرقال » ضربٌ السير السريع ، و « القيد » ، الجلد ، ويعنى
الوسط . و « المُحصَد » ، المحكم القتل .

(٢) في ديوانه . و « بيشة » و « الزرق » و « تثليث » و « يللم » مواضع . و « انجباب » ، ذهب
وانكشف . و « أنجم » ، أفلح .

(٣) « الصرمة » ، قطعة من الإبل . و « عقال السرب » كرائمه ، و « السرب » ، من الظباء
قطيعه . و « الربرب » قطع بقر الوحش .

(٤) في ديوانه . و « العقيق » ، و « زُرود » ، موضعان بنجد .

و « لو شئت أن تعود بلاد نجد عوداً عدتها » = أذهبت الماء والزئبق ، وخرجت إلى كلام غثٍ ، ولفظ رثٍ .

١٠٨

١٧١ - وأما قول / الجوهري :

فَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي ، فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيتُ تَفَكُّراً^(١)
فقد نحا به نحو قوله : « ولو شئت أن أبكي دماً لبكيتُهُ » ،^(٢) فأظهر مفعول « شئت » ، ولم يقل : « فلو شئت بكيت تفكراً » ، لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا بذكر المفعول . وذلك أنه لم يُرد أن يقول : « ولو شئت أن أبكي تفكراً »^(٣) بكيت كذلك ، ولكنه أراد أن يقول : قد أفناني النحول ، فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول ، حتى لو شئت بكاءً فمررت شؤوني ،^(٤) وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج بدل الدمع التفكُّر .^(٥) فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مطلقٌ مُبهمٌ غير مُعدَّى إلى « التفكر » البتة ، و « البكاء » الثاني مقيّدٌ مُعدَّى إلى التفكر . وإذا كان الأمر كذلك ، صار الثاني كأنه شيء غير الأوّل ، وجري مجرى أن تقول : « لو شئت أن تعطى درهماً أعطيت درهمين » ، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأوّل .

...

(١) « الجوهري » هو « أبو الحسن ، علي بن أحمد الجوهري الجرجاني » ، قال الثعالبي في صفته « نجمُ جرجان » ، وذكر أنه ورد نيسابور سنة ٣٧٧ هـ ، وكان شاعراً ، وذكر من شعره قصيدة على الرءاء ، كأن هذا البيت منها . (يتيمة الدهر ٣ : ٢٥٩ - ٢٧٤) وانظر معاهد التنصيص ١ : ٢٥٤ .
(٢) الشعر في الفقرة السالفة رقم : ١٦٨ .
(٣) في « س » : « مريت جفوني » ، و « الشؤون » ، مجازي الدمع في العين . و « مَرَى ضرع الناقة » ، حلبها .
(٤) في المطبوعة : « ويخرج بدل » .

١٧٢ - وأعلم أن هذا الذى ذكرنا ليس بصريح : « أكرمت وأكرمنى عبدُ الله » ، ^(١) ولكنه شبيه به فى أنه إنما حُذِفَ الذى حُذِفَ من مفعول « المشيئة » و « الإرادة » ، لأن الذى يأتى فى جواب « لو » وأخواتها يدلُّ عليه .

...

١٧٣ - وإذا أردت ما هو صريحٌ فى ذلك ، ثُمَّ هو نادر لطيف ينطوى على معنى دقيق وفائدة جليلة ، فانظر إلى بَيْتِ البحتري :

مثال آخر نادر
لطيف فى الحذف

/ قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دُودَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا ^(٢)

118

المعنى : قد طلبنا لك مثلاً ، ثم حذف ، لأن ذكره فى الثانى يدلُّ عليه ، ثُمَّ إِنَّ للمجىء به كذلك من الحسن والمزية والرؤعة ما لا يَخْفَى . ^(٣) ولو أنه قال : « قد طلبنا لك فى السُّؤدود والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لم تر من هذا الحسن الذى تراه شيئاً . ^(٤) وسبب ذلك أن / الذى هو الأصل فى المدح والعرض بالحقيقة ، هو نفى الوجود عن « المثل » ، فأما « الطُّلُب » ، فكالشئ يُذَكَّرُ لِيُنْتَنَى عليه الغرض ويؤكد به أمره . وإذا كان هذا كذلك ، فلو أنه قال : « قد طلبنا لك فى السُّؤدود والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لكان يكون قد ترك أن يُوقِعَ نَفْيَ الوجود على صريح لفظ « المثل » ، وأوقعه على ضميره . ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبداً . ^(٥)

١٠٩

...

(١) انظر أول الفقرة رقم : ١٦٦

(٢) فى ديوانه .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « فى المجىء به » .

(٤) من أول قوله هنا : « لم تر من هذا الحسن » إلى قوله بعد أسطر : « مثلاً فلم نجده » ، ساقط

فى « س » .

(٥) فى المطبوعة وحدها : « مبلغ الصريح » .

مثال آخر ، من خطبة
قيس بن خارجة بن سنان

١٧٤ - وَبَيَّنَ هذا ، كلامَ ذكره أبو عثمان الجاحظ في كتاب البيان والتبيين ، ^(١) وأنا أكتب لك الفصل حتى تَسْتَبِينَ الذى هو المراد ، قال :
« والسُّنة في خُطبة النكاح أن يطيل الخاطبُ ويُقَصِّرَ المجيبُ ، ألا ترى أن قيس بن خَارجَةَ [بن سنان] لما ضرب بسيفه مُؤخَّرَةً راحلةَ الحاملين في شأن حَمالةٍ داحس [والعَبْرَاء] ^(٢) وقال : مَالِي فِيهَا أَثْبَثُ الْعَشْمَتَانِ ؟ ^(٣) قالَا : بل ما عندك ؟ قال : عندى قَرَى كُلُّ نازل ، وَرِضَى كُلُّ ساخط ، وَخُطْبَةٌ مِنْ لَدُنْ تَطْلُعُ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ ، أَمْرٌ فِيهَا بِالتَّوَصُّلِ ، وَأُنْهَى فِيهَا عَنِ التَّقَاطُعِ . قالوا : فخطب يوماً إلى الليل ، فما أعاد كلمةً ولا معنى . ^(٤) فقبل لأبى يعقوب : ^(٥) هَلَّا اكْتَفَى بِالْأَمْرِ بِالتَّوَصُّلِ ، عَنِ النِّهْيِ عَنِ التَّقَاطُعِ ؟ أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالصِّلَةِ هُوَ التَّهْيُّ عَنِ الْقَطِيعَةِ ؟ قال : أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِنَايَةَ وَالتَّعْرِيزَ لَا يَعْمَلَانِ فِي الْعُقُولِ عَمَلَ الْإِفْصَاحِ وَالتَّكْشِيفِ . ^(٦) »

انتهى الفصل الذى أردتُ أن أكتبه . فقد بَصَّرَكَ هذا أن لن يكون إيقاعُ نَفَى الوجود عَلَى صَرِيحٍ لفظِ المِثْلِ ، كإيقاعه على ضميره .

...

(١) هو فى البيان والتبيين ١ : ١١٦ ، وكتاب « البرصان والعرجان » للجاحظ ص : ٨٩ وما بين الأقواس منه ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٤١ .
(٢) اللذان حملا الحَمالة ، وهى الدية ، « الحارث بن عوف بن أبى حارثة » ، و « هَرَم بن سنان ابن أبى حارثة » ، ويقال هما : « خارجة بن سنان » و « الحارث بن عوف » ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٣٨ ، والتعليق عليه .

(٣) يقال : « رجل عَشْمَةٌ ، وعَجُوزٌ عَشْمَةٌ » ، كبير هَرَمٌ يابس من الهزال .

(٤) « فما أعاد كلمةً ولا معنى » ، ليست فى البيان .

(٥) « أبو يعقوب » ، هو « إسحق بن حسان بن قُوْهَى الْخُرَيْمَى » .

(٦) فى المطبوعة : « عمل الإيضاح » ، وفى البيان : « الكشف » .

أمثلة أخرى للحذف

١٧٥ - وإذ قد عرفت هذا ، فإنّ هذا المعنى بعينه قد أوجب في بيت
ذی الرّمة أن يَضَعَ اللفظ على عكس ما وضعه البحتري ، ^(١) فيُعْمَلُ الأول من
الفعلين ، وذلك قوله :

119 / وَلَمْ أُمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْمًا ، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا ^(٢)

أعمل « لم أمدح » ، الذي هو الأول ، في صريح لفظ « الليم » ،
و « أرضى » ، الذي هو الثاني ، في ضميره . وذلك لأن إيقاع نفي المدح على
الليم صريحاً ، والمجىء ^(١٢٣) به مكشوفاً ظاهراً ، هو الواجب من حيث كان أصل
الغرض ، / وكان الإرضاء تعليلاً له . ولو أنه قال : « ولم أمدح لأرضى بشعري
ليماً » ، لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصل ،
فأعرفه .

١٧٦ - ولهذا الذي ذكرنا من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك
العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ
وَبِالْحَقِّ نَزَلَ) [سورة الإسراء: ١٠٥] ، وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة
الإخلاص: ٢، ١] ، من الحُسْنِ والبَهْجَةِ ، ومن الفخامة والتَّيْل ، ما لا يخفى موضعه
على بصير . وكان لو تُرِكَ فيه الإظهار إلى الإضممار ف قيل : « وبالحق أنزلناه وبه
نزل » : و « قل هو الله أحد هو الصمد » لعدِمَتِ الذي أنت واجده الآن .

...

(١) يعنى البيت السالف في رقم : ١٧٣

(٢) في ديوان ذى الرمة .

فصل

١٧٧ - قد بان الآن واتضح لمن نَظَرَ نَظَرَ الْمُتَثَبِّتِ الحَصِيفِ الراغب في اقتداح زِنَادِ العقل ، والازدياد من الفضل ، وَمَنْ شَأْنُهُ التَّوَقُّ إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويتغلغل إلى دقائقها ، وَيَرْتَبِّأُ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجرى مع الظاهر ، ولا يعدو الذي يَقَعُ في أَوَّلِ الخاطر = (١) أَنَّ الذي قَلْتُ في شأن « الحذف » وفي تفخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وَأَنَّ مأْخَذَهُ مأْخَذُ يُشْبِهُ السحر ، وَيُبْهِرُ الْفِكْرَ ، كالذي قَلْتُ . (٢)

١٧٨ - وهذا فن آخر من معانيه عجيب ، وَأَنَا ذَاكِرُهُ لك . (٣) قال
البحترى في قصيدته التي أولها :

* أَعْنِ سَفْهُ يَوْمِ الْأَبْيَرِ أَمْ جِلْمِ * (٤)

120

/ وهو يذكر مُحَامَاةَ الممدوح عليه ، وصيانتَه له ، ودَفْعَهُ نَوَائِبِ الزمان

عنه :

وَكَمْ ذُذَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدِيثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزُنَ إِلَى الْعَظْمِ

(١٢) الأصل لا مَحَالَةَ : حزن اللحم إلى العظم ، إِلَّا أَنَّ في مجيئه به محذوفاً ، وإسقاطه له من التَّنْقِطِ ، وَتَرْكِه في الضمير ، مَزِيَّةٌ عَجِيبَةٌ وفائدةٌ جَلِيلَةٌ .

(١) السياق : « قد بان الآن أَنَّ الذي قَلْتُ » .

(٢) السياق : « أَنَّ الذي قَلْتُ ... كالذي قَلْتُ » .

(٣) في « ج » : « وما أذكره لك » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « وهو ما أذكره لك » ، كما في

« س » .

(٤) في ديوانه .

وذاك أن من حَذَقَ الشاعر أن يُوقِعَ المعنى في نفس السامع إيقاعاً يَمْنَعُهُ به من أن يتوَهَّم في بَدْءِ الأمر شيئاً غير المراد ، ثم ينصرف إلى المراد . ومعلوم / أنه لو أظهر المفعول فقال : « وَسُورَةُ أَيَّامٍ حَزَنَ اللحم إلى العظم » ، لجَازَ أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله : « إلى العظم » ، أن ، هذا الحَزَّ كان في بعض اللحم دون كله ، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم يَنْتَه إلى ما يلي العظم . فلما كان كذلك ، ترك ذكر « اللحم » وأسقطه من اللفظ ، ليُبَيِّرَ السامع من هذا الوهم ، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنفِ الفَهِمِ ، ^(١) وَيَتَصَوَّرَ في نفسه من أَوَّلِ الأمر أن الحَزَّ مَضَى في اللحم حتى لم يَرُدَّهُ إلا العظم .

أفِيَكُونُ دليلٌ أَوْضَحَ من هذا وأَبَيَّنَ وَأَجْلَى في صحة ما ذكرتُ لك ، من أنك قد ترى تَرَكَّ الذِّكْرَ أَفْصَحَ من الذِّكْرِ ، والامْتِنَاعَ من أن يَبْرَزَ اللفظُ من الضمير ، أَحْسَنَ للتصوير ؟

...

(١) « أُنفُ كل شيء » ، أوله .

فصل (١)

القول على فروق في الخبر

الخبر الذي هو جزء
من الجملة والخبر الذي
ليس بجزء منها

- ١٧٩ - (٢) أول ما ينبغي أن يُعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه ، (٣) وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له . فالأول خبر المبتدأ ، كمنطلق في قولك : « زيد منطلق » ، والفعل كقولك : « خرج زيد » ، فكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو / الأصل في الفائدة = والثاني هو الحال : كقولك : « جاءني زيد راكباً » ، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة ، من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال ، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل . (٤) ألا تراك قد أثبت « الركوب » في قولك : « جاءني زيد راكباً » لزيد ؟ إلا أن الفرق (٢٠) أنك جمعت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالجمي ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم تُباشره به ، بل ابتدأت فأثبت الجمي ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء ، وبشروط أن يكون في صلته . وأما في الخبر المطلق نحو : « زيد منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك مثبت للمعنى إثباتاً / جرّده له ، وجعلته يُباشره من غير واسطة ، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه ، فأعرفه .

...

(١) « فصل » ، ليست في « ج » ولا « س » .

(٢) هذه الفقرة رقم : ١٧٩ ، ستأتي بنصها في الفقرة رقم : ٢٤١

(٣) في المطبوعة وحدها : « أنه يقسم » .

(٤) في المطبوعة وحدها : « كما تُثبته » .

١٨٠ - وإذا قد عرفت هذا الفرق ، فالذى يليه من فروق الخبر ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل . وهو فرق لطيف تَمَسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه .

١٨١ - وبيانه ، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يَقْتَضِيَ تجددَه شيئاً بعد شيء .

الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم ، وإذا كان بالفعل ، وأمثلتهما

١٨٢ - وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجددَ المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء . (١)

...

فإذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : فكما لا تَقْصِدُ ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل تُوجِبُهُما وتُثَبِّتُهُما فقط ، وتقضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : « زيد منطلق » لأكثر من إثباته لزيد .

١٨٣ - وأما الفعل ، فإنه يُقْصَدُ فيه إلى ذلك . فإذا قلت : / « زيد هاهو ذا ينطلق » ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يُزَاوِلُهُ وَيُزَجِّجُهُ .

122

١٨٤ - وإن شئت أن تُحَسَّ الفرق بينهما من حيث يَلْطَفُ ، فتأمل

هذا البيت :

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا ، لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ (٢)

(١) هذه الفقرة ساقطة من « س » .

(٢) قائله النضر بن جؤية ، في معاهد التنصيص ١ : ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان

المتنبي : ١٥٧ ، وفي المطبوعة وحدها « صرَّتْنا » .

⑫ هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : « لكن يمر عليها وهو ينطلق » ، لم يَحْسُن .

الفرق بين الخبر
صفة مشبهة ،
والخبر إذا كان فعلاً

١٨٥ - وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، ^(١) فانظر إلى قوله تعالى : (وَكَلَبُهُمْ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) [سورة النكف : ١٨] ، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : « كلبهم يَسْطُ ذراعيه » ، لا يؤدي الغرض . وليس ذلك إلا لأنَّ الفعل يقتضى مزاولةً وتجددً الصفة في الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك / مزاولةً وترجيةً فعل ، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً . ولا فرق بين « وكلبهم بأسط » ، وبين أن يقول : « وكلبهم واحداً » مثلاً ، في أنك لا تثبت مزاولةً ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئاً ، بل تثبته بصفةٍ هو عليها . فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب .

١١٣

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه . فإذا قلت : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : لم يصلح مكانه « يطول » و « يقصر » ، وإنما تقول : « يطول » و « يقصر » ، إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبى ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر . فأما وأنت / تحدث عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقر طوله ، ولم يكن ثمَّ تزايد وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم .

123

...

(١) في المطبوعة : « بحيث لا يخفى » .

أمثلة الفرق بين الخبر
إذا كان فعلاً ،
وبينه إذا كان اسماً

١٨٦ - وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة ، (١)
وظهر الأمر ، بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، وجب أن تَقْضِيَ
بُتُوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صَلَحَ في مكان الآخر ، وتَعْلَمُ أَنَّ المعنى مع
أحدهما غيره مع الآخر ، كما هو العبرة في حمل الخَفَى على الجَلَى . وينعكس لك هذا
(٢٧) الْحَكْمُ = أَعْنَى أَنَّكَ كما وجدت الاسم يقع حيث لا يَصْلُحُ الفعل مكانه ،
كذلك تجد الفعل يقع ثُمَّ لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يُوَدَّى ما كان يُوَدِّيهِ .

١٨٧ - فمن البَيِّن في ذلك قولُ الأعشى :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاجٍ تَحْرَقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ (٢)

معلوم أنه لو قيل : « إلى ضوء نارٍ مُتَحَرِّقَةٍ » ، (٣) لَنَبَا عَنْهُ الطَّبِيعُ وَأَنْكَرْتَهُ
النَفْسُ ، ثم لا يكون ذاك النبؤُ وذاك الإنكارُ من أجل القافية وأنها تَفْسُدُ به ، بل
من جهة أنه لا يُشَبُّ العَرَضُ / ولا يليق بالحال .

١١٤

١٨٨ - وكذلك قوله :

أَوْ كُلُّمَا وَرَدَتْ عُكَازُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ (٤)

وذاك لأن المعنى في بيت الأعشى على أَنَّ هناك مُوقِداً يتجدد منه الإلهاب
والإشعال حالاً فحالاً ، وإذا قيل : « متحرقة » ، (٣) كان المعنى أَنَّ هناك ناراً قد

(١) في المطبوعة وحدها : « بين الشيئين » .

(٢) في ديوان الأعشى . و « المحلَّق » بتشديد اللام وكسرها ويفتحها أيضاً ، واسمه « عبد العزى
ابن حنتم بن شداد بن ربيعة المجنون بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب » ، وسمى « المحلق » ، لأن فرساً
عضه في خده عضه كالحلقة .

(٣) في « ج » و « س » : « متحرقة » .

(٤) الشعر لطريف بن تميم العنبري ، في « الأصمعيات » رقم : ٣٩

ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال : « إلى ضوء نارٍ عظيمة » في أنه لا يفيد فعلاً يُفعل = وكذلك الحال في قوله : « بعثوا إلى عريفهم يتوسم » ، وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً ، وتصفح منه الوحوة واحداً / بعد واحد . لو قيل : « بعثوا إلى عريفهم متوسماً » ، لم يفد ذلك حق الإفادة .

124

١٨٩ - ومن ذلك قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) [سورة طه : ٢٠] ، لو قيل : « هل من خالق غير الله رازق لكم » ، لكان المعنى غير ما أريد .

١٩٠ - ولا ينبغي أن يعرك أننا إذا تكلمنا (١٢٨) في مسائل المبتدئ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، في « زيد يقوم » ، إنه في موضع « زيد قائم » ، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوى المعنى فيهما استواءً لا يكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين ، أو يكونا اسمين .

...

١٩١ - ومن فروق الإثبات أنك تقول : « زيد منطلق » و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي . وأنا أفسر لك ذلك .

١٩٢ - اعلم أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلافاً كان ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداءً . وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلافاً كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره .

من فروق الخبر
في الإثبات ، وأمثلة

والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : « زيد منطلق » / فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك . فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبراً ، وهو إثبات المعنى للشيء . وليس يقدر في ذلك أنك كُنت قد علمت / أن انطلافاً كان من أحد الرجلين ، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، وكان حالك في الحاجة إلى مَنْ يُثبت لزيد ، ^(١) كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

١٩٣ - وتتمام التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا ، ^(١٢٩) فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد . فإذا قيل لك : « زيد المنطلق » ، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز ، معلوماً على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى « فصلاً » بين الجزئين فقالوا : « زيد هو المنطلق » .

...

١٩٤ - ومن الفرق بين المسئلتين ، وهو مما تَمَسُّ الحاجة إلى معرفته ، أنك إذا نكّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدئ ثان ، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرفت لم يجوز ذلك .

إذا كان الخبر نكرة ،
جاز أن تعطف على المبتدئ
مبتدأ آخر ، وتفصيل ذلك

تفسير هذا أنك تقول : « زيد منطلق وعمرو » ، تريد « وعمرو منطلق أيضاً » ، ولا تقول : « زيد المنطلق وعمرو » ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلافاً مخصوصاً قد كان من واحد ، فإذا أثبت لزيد لم يصح إثباته لعمرو .

(١) في المطبوعة وحدها ، « من كان يشبه » ، وهي زيادة لا خير فيها .

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فإنه ينبغي أن تَجْمَعَ بينهما في الخبر فتقول : « زيد وعمرو هما المنطلقان » ، لا أن تفرق فتثبته أولاً لزيد ، ثم تحيىء فتثبته لعمر .

ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا : « هو القائل بيت كذا » ، كقولك : « جرير هو القائل :

* وَلَيْسَ لِسَيْفِي الْعِظَامُ بَقِيَّةٌ * (١)

فأنت لو حاولت أن تُشْرِكَ في هذا الخبر غيره ، فتقول : « جرير هو القائل هذا البيت / وفلان » ، / حاولت مُحَالاً ، لأنه قَوْلٌ بعينه ، (٢) فلا يُتَصَوَّرُ أن يَشْرَكَ جريراً فيه غيره .

...

١٩٥ - وأعلم أنك تجدُ « الألف واللام » في الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له في ذلك وجوهاً :

أحدها : أن تُقْصِرَ جنسَ المعنى على المُخْبِر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : « زيدٌ هو الجَوَادُ » و « عمرو هو الشجاعُ » ، تريد أنه الكَامِلُ ، إلا أنك تخرج الكلامَ في صورة تُوهِمُ أن الجودَ أو الشجاعةَ لم توجد إلا (٣٠) فيه ، وذلك لأنك لم تعتدَّ بما كان من غيره ، لقصوره عن أن يبلغ الكمال . فهذا

(١) في ديوان جرير ، ونمائه :

* وَلَلْسَيْفُ أَشْوَى وَقْعَةً مِنْ لِسَانِيَا *

(٢) في المطبوعة وحدها : « قَوْلُهُ بعينه » .

كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك ، فلو قلت : « زيد هو الجواد وعمرو » ،
كان خلفاً من القول .

...

١٩٦ - والوجه الثاني : أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى الذى تُفِيدُهُ بالخبر على
المُخْبِرِ عنه ، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المُخْبِرِ عنه ،
بل على دَعْوَى أنه لا يوجد إلا منه . ولا يكون ذلك إلا إذا قَيَّدَتِ المعنى بشيء
يُخَصِّصُهُ ويجعله في حُكْمِ نوع برأسه ، وذلك كنعنو أن يُقَيَّدَ بالحال والوقت
كقولك : « هو الوَفِيُّ حين لا تَظُنُّ نَفْسٌ بِنَفْسٍ خَيْرًا » . وهكذا إذا كان الخبرُ
بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً ، كقول الأعشى :

معنى الوجه الثاني

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِثَّةَ الْمُصْطَفَاةَ ، إِمَّا مَخَاضاً وَإِمَّا عِشَاراً (١)

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذى لا يَفِى فيه أحد ، نوعاً خاصاً من
الوفاء ، وكذلك تجعل هبة المثة من الإبل نوعاً خاصاً ، وكذا الباقي . ثم إنك تجعل
كل هذا خبراً على معنى الاختصاص ، وأنه للمذكور دون من عداه .

ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة / إلا الممدوح ؟
وربما ظنَّ الظانُّ أن « اللام » في « هو الواهب المثة المصطفاة » بمنزلتها في نحو « زيد
هو المنطلق » ، من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة ، (٢) كما
كان القصد إلى انطلاق مخصوص . وليس الأمر / كذلك ، لأن القصد ههنا إلى
جنس من الهبة (٣) مخصوص ، لا إلى هبة مخصوصة بعينها . يدلُّك على ذلك
أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أن يجعله يَهَبُ المثة مرة بعد أخرى ، (٣) وأما

127

١١٧

(١) في ديوانه .

(٢) في « ج » إلى مثة مخصوصة ، خطأ .

(٣) في المطبوعة : « وعلى أنه يجعله » .

المعنى في قولك : « زيد هو المنطلق » ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة ، لا إلى جنس من الانطلاق . فالتكرر هناك غير مُتصَّور ، كيف ؟ وأنت تقول : « جرير هو القائل * وَلَيْسَ لِسِنْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ * » ، ^(١) تريد أن تثبت له قيلَ هذا البيتِ وتأليفه .

فأفصل بين أن تُقَصِدَ إلى نوعِ فعلٍ ، وبين أن تقصد إلى فعل واحدٍ متعينٍ ، حاله في المعاني حال زيد في الرجال ، في أنه ذاتٌ بعينها .

...

الوجه الثالث

١٩٧ - والوجه الثالث : أن لا يَقْصِدَ قَصَرَ المعنى في جنسه على المذكور ، لا كما كان في « زيد هو الشجاع » ، تريد أن لا تعتدَّ بشجاعة غيره = ولا كما ترى في قوله : « هو الواهبُ المثة المصطفاة » ، ولكن على وجه ثالثٍ ، وهو الذي عليه قولُ الخنساء :

إِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ ^(٢)

لم تُرد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تُقَيِّدَ الْحَسَنَ بشيءٍ فيتصوَّر أن يقصر على البكاء ، كما قَصَرَ الْأَعْشَى هبة المثة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تُقرَّه في جنس ما حُسِنَ الْحُسْنُ الظاهرُ / الذي لا يُنكره أحدٌ ، ولا يشك فيه شكٌ .

١٩٨ - ومثله قول حسان :

وَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بِنْتٍ مَحْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ ^(٣)

(١) انظر الفقرة السالفة : ١٩٤

(٢) في ديوانها .

(٣) في ديوانه .

أراد أن يُثبت العبوديّة ، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال :
« ووالدك عبد » ، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة = وعلى
ذلك قول الآخر :

أَسْوَدُ إِذَا مَا أَبَدَتْ الْحَرْبُ نَابَهَا وَفِي سَائِرِ الذَّهْرِ الْغُيُوثُ الْمَوَاطِرُ^(١)

...

١٩٩ - (١٣٢) / واعلم أن للخبر المعروف « بالألف واللام » معنى غير
ما ذكرت لك ، وله مسلكٌ ثمّ دقيقٌ ولمحةٌ كالخُلس ، يكون المتأمل عنده كما
يقال : « يَعْرِفُ وَيُنْكِر » ، وذلك قولك : « هو البطل المحامي » و « هو المتقى
المرتجى » ، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم ، فلست تشير إلى معنى قد علم
المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى في قولك : « زيد هو المنطلق »
= ولا تريد أن تقصّر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال ، كما
كان في قولك : « زيد هو الشجاع » = ولا أن تقول : ظاهر أنه بهذه الصفة ،^(٢)
كما كان في قوله : « ووالدك العبد » = ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل
سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصّلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن
يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قتلتَه علماً ،
وتصوّرتَه حقّ تصوّره ، فعليك صاحبك وأشدّد به يدك ، فهو ضالّتك وعنده
بُعيتك ، وطريقه طريق قولك :^(٣) « هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟
فإن كنت تعرفه ، فزيد هو بعينه » .

١١٨

الوجه الرابع في الخبر
المعرف بالألف واللام
وهو مسلك دقيق ،
وأمثله . وهو « الموهوم »

(١) لم أقف على نقد .

(٢) في المطبوعة : « إنه ظاهر بهذه الصفة » ، وفي « س » : « ظاهره أنه ... » .

(٣) في المطبوعة وحدها « كطريق قولك » .

129

٢٠٠ - ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي تريد / الإخبار

بها عن المبتدأ مُجرّاة على موصوف ، كقول ابن الرومي :

هُوَ الرَّجُلُ الْمَشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْمَجْدِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ ^(١)

تقديره ، كأنه يقول للسامع : فكّر في رجل لا يتميز عفاته وجيرائه ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شاؤوا منه ، فإذا حصّلت صورته في نفسك ، فأعلم أنه ذلك الرجل .

٢٠١ - وهذا فنٌ عجيب الشأن ، وله مكانٌ من الفخامة والتبّل ، وهو

من سحر البيان الذي تنقصر العبارة عن تأدية حقه . والمُعَوَّلُ فيه على مُراجعة

النفس واستقصاء التأمل ، فإذا علمت أنه لا يريد بقوله : « الرجل المشرك في

١١٩

جُلِّ ماله » أن يقول : هو الذي بلغك حديثه ، وعرفت / من حاله وقصّته

أنّه يُشْرِكُ في جُلِّ ماله ، على حدّ قولك : « هو الرجل الذي بلغك أنه أنفق كذا ،

والذي وهب المئة المصطفاة من الإبل » = ولا أن يقول إنه على معنى : « هو

الكامل في هذه الصفة » ، حتى كأنّ ههنا أقواماً يُشْرِكُونَ في جُلِّ أموالهم ، إلّا

أنه في ذلك أكمل وأتم ، لأن ذلك لا يُتَصَوَّر . وذاك أن كون الرجل بحيث يُشْرِكُ

في جُلِّ ماله ، ليس بمعنى يَقَعُ فيه تفاضل ، ^(٢) كما أن بذل الرجل كل ما يملك

كذلك = ولو قيل : « الذي يشرك في ماله » ، جاز أن يتفاوت . وإذا كان

كذلك ، علمت أنه معنى ثالث . وليس إلّا ما أشرتُ إليه من أنه يقول

(١) ديوانه : ٥٨٩ ، وفيه : « ولكنه بالخير والحمد » .

(٢) في المطبوعة : « ليس معنى » ، وفي « س » : « وذاك أن إشراك الرجل في جُلِّ ماله ، معنى

لا يقع فيه تفاضل » .

للمخاطب : « ضِعْ في نفسك مَعْنَى قولك : رَجُلٌ مشرُوكٌ في جَلِّ ماله ، ثم تأمل فلاناً ، فإنك تستملى هذه الصورة منه ، وتجذّه يؤديها لك نَصّاً ، ويأتيك بها كَمَلًا » .

٢٠٢ - وإن أردت أن تسمعَ في هذا المعنى ما تسكنُ النفس إليه سكونَ الصَّادى إلى بَرْدٍ / الماء ، فاسمع قوله :

130

أَنَا الرَّجُلُ الْمَدْعُوُّ عَاشِقٌ فَقَرِّهِ إِذَا لَمْ تُكَارِمْنى صُرُوفُ زَمَانِي (١)
وإن أردت أعجبَ من ذلك فقوله :

أَهْدَى إِلَى أَبِي الْحُسَيْنِ يَدًا أَرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدًا
وَكَذَلِكَ عَادَاتُ الْكَرِيمِ إِذَا أَوْلَى يَدًا حُسِبَتْ عَلَيْهِ يَدًا
إِنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أَحَدٌ ، فَلَا زُعْمَتَكَ ذَلِكَ الْآحَدَا (٢)

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يُصوّر في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مُجَرِّى ما عَهِدَ وعلم .

٢٠٣ - وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من « الذي » ، فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدّر شيئاً في وهمك ، ثم (٣٤) تعبر عنه « بالذى » ، ومثال ذلك قوله :

« الذي » ويجيئها
في الخبر الموهوم

أَحْوَكُ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبْكَ ، وَإِنْ تَغْضَبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ (٣)

(١) لم أقف عليه بعد .

(٢) هو لابن الرومي في ديوانه : ٧٨٦

(٣) هو لأبي حوط ، حُجِّيَّة بن المضرب السكوني ، والشعر في شرح حماسه التبريزي ٣ : ٩٨ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٨٣

وقول الآخر :

- ١٢٠ / أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رَيْتَهُ قَالَ : إِنَّمَا أَرَيْتَ ، وَإِنْ عَابَتْهُ لَأَنْ جَانِبُهُ^(١)
فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه ، وأحلّت
السامع على من يعين في الوهم ،^(٢) دون أن يكون قد عرّف رجلاً بهذه الصفة ،
فأعلمته أن المستحقّ لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه ، حتى كأنك قلت :
« أخوك زيد الذي عرفت أنّك إن تدّعه للممة يُجبك » .

٢٠٤ - ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيّل ، جرى على
ما يُوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تمّنّى : « هذا هو الذي لا يكون » ،
و « هذا ما لا يدخل في الوجود » ، وكقوله :

- ١٣١ / مَالًا يَكُونُ فَلَا يَكُونُ بِحِيلَةٍ أَبَدًا وَمَا هُوَ كَائِنٌ سَيَكُونُ^(٣)
ومن لطيف هذا الباب قوله :

وَإِنِّي لَمُشْتَاقٌّ إِلَى ظِلِّ صَاحِبٍ يَرُوقُ وَيَصْنُفُو إِنْ كَدَرْتُ عَلَيْهِ^(٤)
قد قدّر كما ترى ما لم يعلمه موجوداً ، ولذلك قال المأمون : « خذ مني
الخلافة وأعطني هذا الصاحب » . فهذا التعريف الذي تراه في الصاحب
لا يعرض فيه شك أنه موهوم .

...

(١) هو لبشار بن برد في ديوانه .

(٢) في المطبوعة : « يتعين في الوهم » ، خطأ .

(٣) هو لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة ، بقوله لذي اليمينين ، الكامل للمبرد ١ : ٢٣

(٤) هو لأبي العتاهية . ديوانه (بيروت) ، الأغاني ١١ : ٣٤٦ (الدار) ، كتاب بغداد

الفرق بين: «المنطلق زيد» ،

و «زيد المنطلق»
والمبتدأ والخبر معرفتان

٢٠٥ - وأما قولنا : « المنطلق زيد » ، والفرق بينه وبين أن تقول : « زيد المنطلق » ، ^(١) فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان ^(٢) الغرض في الحالين إثبات أنطلاق قد سبق العلم به لزيد ، ^(٣) فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر .

وبيانه : أنك إذا قلت : « زيد المنطلق » ، فأنت في حديث أنطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت : « زيد المنطلق » ، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز .

= وليس كذلك إذا قُدمت « المنطلق » فقلت : « المنطلق زيد » ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك ، فلم تُثبتهُ ، ^(٣) ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ، / فقال لك صاحبك : « المنطلق زيد » ، أى هذا الشخص الذى تراه من بُعد هو زيد .

١٢١

وقد ترى الرجل قائماً بين يديك وعليه ثوبٌ ديباج ، والرجل ممن عرفته قديماً ثم بُعدَ عهدك به فتناسيته ، فيقال لك : « اللابس الديباج صاحبك الذى كان يكون عندك في وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لشد ما نسيته » ، / ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج ، لاستحالة ذلك ، من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تُغنيك عن إخبارٍ مُخبرٍ وإثباتٍ مُثبتٍ لُبسه له .

132

(١) في المطبوعة : « بينه وبين زيد المنطلق » .

(٢) في المطبوعة : « من حيث كون الغرض » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « فلم تثبت » .

فمَتَى رأيتَ اسمَ فاعِلٍ أو صفةً من الصفات قد بُدِءَ به ، فجعل مبتدأ ، وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً ، فاعلم أنَّ الغرض هناك ، غيرُ الغرض إذا كان اسمُ الفاعل أو الصفة خبراً ، كقولك : « زيد المنطلق » .

...

اختلاف معنى التقديم والتأخير فى المعرفتين إذا كانتا مبتدأ وخبراً

٢٠٦ - وأعلم أنه ربما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا الباب ، حتَّى يُظَنَّ أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً ، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير . ومما يؤهم ذلك قول النحويين فى « باب كان » : « إذا اجتمع معرفتان كُنْتَ بالخيار فى جعل أيهما شئتَ اسماً ، والآخَرَ خبراً ، كقولك : « كان زيدٌ أخاك » و « كان أخوك زيدا » ، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين فى التعريف يقتضى أن (١٣٦) لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتُنتهى بذاك ، وحتى كأنَّ الترتيب الذى يُدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة فى التقدُّم والتأخير ، يَسْقُطُ ويرتفعُ إذا كان الجزآن معا معرفتين .

٢٠٧ - ومما يؤهم ذلك أنك تقول : « الأمير زيدٌ » ، و « جئتُك والخليفةُ عبدُ الملك » ، فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد ، والخلافة لعبد الملك ، كما يكون إذا قلت : « زيد الأمير » و « عبد الملك الخليفة » ، وتقوله لِمَنْ لا يُشاهد ، (١) ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومُعِدِّن الخلافة .

وهكذا مَنْ يتوهم فى نحو قوله :

(١) فى المطبوعة : « تقوله لمن يشاهد » ، أسقط « لا » ، ففسد الكلام .

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّئِيفِ بُرْدُهُ وَجَدَيْ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شِمْرًا ^(١)

/ أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : « حباب أبوك ، وفارس شمر جدى » .

١٢٢

وهو / موضع غامض .

133

والذى يُبين وَجَهَ الصَّوَابِ ، ويدلّ على وجوب الفرق بين المستلثين :
أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يَحْتَمِلُ التسوية ، وما تجد الفرق قائماً فيه
قيماً لا سبيل إلى دفعه ، هو الأعمّ الأكثر . ^(٢)

٢٠٨ - وإن أردت أن تعرف ذلك ، فأنظر إلى ما قدّمت لك من
قولك : « اللابسُ الدِّيَاجَ زَيْدٌ » ، ^(٣) وأنت تشير له إلى رجل بين يديه ، ثم انظر
إلى قول العرب : « لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْكُ » ، ^(٤) وقول جرير :

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا * ^(٥)

= ونحو قول المتنبي :

* أَلَسْتَ أَبْنَ الْأَلَى سَعِدُوا وَسَادُوا * ^(٦)

(١) هو لجميل في مجموع شعره ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٦٥ ، واللسان (شمر) ،

وغيرهما .

(٢) السياق : « وما تجد الفرق هو الأعمّ الأكثر » .

(٣) ماضى في الفقرة رقم : ٢٠٥

(٤) مشهور عند النحاة ، انظر سيويه ١ : ١٤٧

(٥) في ديوانه : وتماه :

* وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ *

(٦) في ديوانه ، وتماه :

* وَلَمْ يَلِدُوا أَمْرًا إِلَّا نَجِيًّا *

وأشباه ذلك ممّا لا يُحصى ولا يُعدّ = وأرد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفي الجملة ، ^(١) وقل : « ليس المسك إلا الطيب » ، و « أليس خَيْرٌ من ركب المطايا إياكم ؟ » ، و « أليس ابن الألى سعدوا وسادوا إياك » ؟ ^(٢) تَعْلَم أن الأمر على ما عرّفك من وجوب اختلاف (٢٧) المعنى بحسب التقديم والتأخير .

...

المبتدأ مبتدأ لأنه
مُسند إليه والخبر خبر
لأنه مُسند تبيّن به
وبيان ذلك

٢٠٩ - وههنا نُكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً ، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مُسند إليه ومُثبت له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مُسند ومُثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « زيدٌ منطلقٌ » فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه ، فزيدٌ مُثبت له ، ومنطلقٌ مُثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً ، فحكم واجب من هذه الجهة ، أى من جهة أن كان المبتدأ / هو الذى يُثبت له المعنى ويُسند إليه ، والخبر هو الذى يُثبت به المعنى ويُسند . ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنه فى اللفظ مقدّم مبدوء به ، لكان ينبغى أن يخرج عن كونه مبتدأً بأن يقال : « منطلقٌ زيد » ، / ولوجب أن يكون قولهم : « إن الخبرَ مقدّم فى اللفظ والنية به التأخير » ، محالاً . وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنىً للأول . فإذا قلت : « زيدٌ أخوك » ، كنت قد أثبتت بأخوك معنىً لزيد ، وإذا قدّمت وأخّرت فقلت :

(١) « وأرد المعنى » ، سياقه فى أول الفقرة : وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظر ... وأرد المعنى .

(٢) السائق : « فانظر وأرد المعنى تَعْلَم » .

« أخوك زيد » ، ^(١) وجب أن تكون مُثْبِتاً بزيد معنى لأخوك ، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً ، تغييراً للاسم عليه من غير معنى ، ولأدنى إلى أن لا يكون لقولهم « المبتدأ والخبر » فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه . وذلك ممّا لا يُشَكُّ في سقوطه .

...

٢١٠ - ومما يدلّ دلالة واضحة على اختلاف المعنى = إذا جئت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة ، وتارة بالعكس = قولهم : « الحبيب أنت » ، و « أنت الحبيب » ، وذاك أن معنى « الحبيب أنت » ، أنه لا فصل بينك وبين (١٣٨) من تحبه إذا صدقت المحبة ، وأنّ مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان ، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : « الحبيب أنت إلا أنه غيرك » . فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة ، ولو حاولت أن تفيدها بقولك : « أنت الحبيب » ، حاولت ما لا يصحّ ، لأن الذي يعقل من قولك : « أنت الحبيب » هو ما عناه المتنبي في قوله :

أَنْتَ الْحَبِيبُ وَلَكِنِّي أُعَوِّذُ بِهِ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبًّا غَيْرَ مَحْبُوبٍ ^(٢)

/ ولا يخفى بُعد ما بين الغرضين . فالمعنى في قولك : « أنت الحبيب » أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس . وإذا كان كذلك ، عرفت أن الفرق واجبٌ أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون « أخوك زيد » و « زيد أخوك » بمعنى واحد .

135

(١) من أول قوله : « كنت قد أثبت بأخوك » إلى هنا ، ساقط في « ج » ، سهواً من الكاتب .

(٢) في ديوانه .

٢١١ - وها هنا شيء يجب النظر فيه ، وهو أن قولك : « أنت الحبيب » ، كقولنا « أنت الشجاع » ، تريد أنه الذي كملت فيه الشجاعة ، أم كقولنا : ^(١) « زيد المنطلق » ، تريد أنه الذي كان منه الانطلاق الذي سمع المخاطب به ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يحتمل أن يكون كقولنا : « أنت / الشجاع » ، لأنه يقتضي أن يكون المعنى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما هو به حبيب ، كما أن المعنى في « هو الشجاع » أنه لا شجاعة في الدنيا إلا ما تجده عنده وما هو شجاع به . وذلك محال .

١٢٤

٢١٢ - وأمر آخر وهو أن الحبيب « فاعيل » بمعنى « مفعول » ، فالمحبة إذن ليست هي له بالحقيقة ، وإنما هي صفة لغيره قد لا يسته وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول . والصفة إذا وصفت بكمال وصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من هي صفة له ، دون من تلبسه ملابسة المفعول . وإذا كان كذلك ، بعد أن تقول : « أنت المحبوب » ، على معنى أنت الكامل في كونك محبوباً ، كما أن بعيداً أن يقال : « هو المضروب » ، على معنى أنه الكامل في كونه ^(١٣٩) مضروباً .

وإن جاء شيء من ذلك جاء على تعسف فيه وتأويل لا يتصور ههنا ، وذلك أن يقال مثلاً : « زيد هو المظلوم » ، على معنى أنه لم يُصِبْ أحداً ظلم يبلغ في الشدة والشناعة الظلم الذي لحقه ، / فصار كل ظلم سواه عدلاً في جنبه = ولا يجيء هذا التأويل في قولنا : « أنت الحبيب » ، لأننا نعلم أنهم لا يريدون بهذا الكلام أن يقولوا : إن أحداً لم يُحِبَّ أحداً محبتي لك ، وأن ذلك قد أبطل

136

(١) في المطبوعة : « أو كقولنا » .

المحبات كلها حتى صيرت الذي لا يُعقل للمحبة معنى إلا فيه . وإنما الذي يريدون أن المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ، وأنه ليس لأحد غيرك حظ في محبة منى .

٢١٣ - وإذا كان كذلك بأن أنه لا يكون بمنزلة « أنت الشجاع » ، تريد الذي يتكامل الوصف فيه ، ^(١) إلا أنه ينبغي من بعد أن تعلم أن بين « أنت الحبيب » وبين « زيد المنطلق » فرقا ، وهو أن لك في المحبة التي أثبتتها طرفا من الجنسية ، من حيث كان المعنى أن المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ، ولم تعمد إلى محبة واحدة من محباتك . ألا ترى أنك قد أعطيت بقولك : « أنت الحبيب » أنك لا تحب غيره ، وأن لا محبة لأحد سواه عندك ؟ ولا يتصور هذا في « زيد المنطلق » / ، لأنه لا وجه هناك للجنسية ، إذ ليس ثم إلا انطلاق واحد قد عرف المخاطب أنه كان ، واحتاج أن يُعين له الذي كان منه ويُصّر له عليه . فإن قلت : « زيد المنطلق في حاجتك » ، تريد الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك ، عرّض فيه معنى الجنسية حينئذ على حذوها في « أنت الحبيب » .

١٢٥

٢١٤ - وههنا أصل يجب أن تُحكمه : وهو أن من شأن أسماء الأجناس كلها إذا وُصفت ، أن تتنوع بالصفة ، فيصير « الرجل » الذي هو جنس واحد إذا وصفتُه فقلت : « رجل ظريف » ، و « رجل طويل » ، و « رجل قصير » ، و « رجل شاعر » ، و « رجل كاتب » ، أنواعا مختلفة / يُعدّ كل نوع منها شيئا على حدة ، وتُستأنف ^(٢) في اسم « الرجل » بكل صفة تُقرئها إليه جنسية . ^(٢)

أسماء الأجناس والمصادر
تتنوع إذا وصفت

137

(١) في المطبوعة وحدها : « الذي تكامل » .

(٢) « جنسية » ، مرفوع بقوله « وتُستأنف » ، أى : تُستأنف بكل صفة جنسية .

٢١٥ - وهكذا القول في « المصادر » ، تقول : « العلم » و « الجهل » و « الضرب » و « القتل » و « السير » و « القيام » و « القعود » ، فتجد كل واحد من هذه المعاني جنساً كالرجل والفرس والحصار . فإذا وصفت فقلت : « علم كذا » و « علم كذا » كقولك : « علم ضروري » و « علم مكتسب » ، و « علم جلي » و « علم خفي » و « ضرب شديد » و « ضرب خفيف » و « سير سريع » و « سير بطيء » وما شاكل ذلك ، أنقسم الجنس منها أقساماً ، وصار أنواعاً ، وكان مثلها مثل الشيء المجموع المؤلف تفرقه فرقاً وتشتبهه شعباً . وهذا مذهب معروف عندهم ، وأصل متعارف في كل جيل وأمة .

...

٢١٦ - ثم إن ههنا أصلاً هو كالمفتزع على هذا الأصل أو كالنظير له ، المصادر تفرق بالصلة ، وهو أن من شأن « المصدر » أن يفرق بالصلات كما يفرق بالصفات .

ومعنى هذا الكلام أنك تقول « الضرب » ، فتراه جنساً واحداً ، فإذا قلت : « الضرب بالسيف » ، صار بتعديتك له إلى السيف ، (١) نوعاً مخصوصاً . ألا تراك تقول : « الضرب بالسيف غير الضرب بالعصا » ، تريد أنهما نوعان مختلفان ، وأن اجتماعهما في اسم « الضرب » لا يوجب اتفاقهما ، لأن الصلة قد فصلت بينهما وفرقتهما . / ومن المثل البين في ذلك قول المتنبي :
وَتَوَهَّمُوا اللَّعِبَ الْوَعَى ، وَالطُّعْنَ فِي الْـ هَيْجَاءِ غَيْرِ الطُّعْنِ فِي الْمَيْدَانِ (٢)

(١) في المطبوعة : « تعديتك » ، بغير باء .

(٢) في ديوانه ، و « الوعى » و « الهيجاء » الحرب ، و « الميدان » ، يريد به ميدان التدريب على استعمال السلاح ، وهو أشبه باللب .

لولا أن اختلاف صيغة المصدر تقتضي اختلافه في نفسه ، وأن يحدث فيه انقسام وتنوع ، لما كان لهذا الكلام معنى ، ولكان في الاستحالة / كقولك : و « الطعن غير الطعن » . فقد بان إذن أنه إنما كان كل واحد من الطعنين جنساً برأسه غير الآخر ، بأن كان هذا في الهينجاء ، وذلك في الميدان .

وهكذا الحكم (١) في كل شيء تعدى إليه « المصدر » وتعلق به . فاختلاف مفعول المصدر يقتضي اختلافه ، وأن يكون المتعدى إلى هذا المفعول غير المتعدى إلى ذاك . وعلى ذلك تقول : « ليس إعطاؤك الكثير كإعطائك القليل » ، وهكذا إذا عدديته إلى الحال كقولك : « ليس إعطاؤك معسراً كإعطائك موسراً » و « ليس بذلك وأنت مُقِلٌّ ، كبذلك وأنت مكثّر » .
٢١٧ - وإذا قد عرفت هذا من حكم « المصدر » ، فاعتبر به حكم الاسم المشتق منه .

الاسم المشتق أيضاً
يتفرق بالصلة

وإذا اعتبرت ذلك علمت أن قولك : « هو الوفي حين لا يفي أحد » ، و « هو الواهب المنة المصطفاة » ، وقوله : (١)
وَهُوَ الضَّارِبُ الْكَتِيبَةَ ، وَالطَّعْنُ سَنَةً تَغْلُو ، وَالضَّرْبُ أَغْلَى وَأَغْلَى (٢)
وأشبه ذلك = كلها أخبار فيها معنى الجنسية ، وأنها في نوعها الخاص بمنزلة الجنس المطلق إذا جعلته خبراً فقلت : « أنت الشجاع » .
وكما أنك لا تقصد بقولك : « أنت الشجاع » إلى شجاعة بعينها قد

(١) انظر الفقرة رقم : ١٩٦

(٢) في ديوان المتنبي ، وفي المطبوعة : « أغلى وأعلى » ، و « أغلى » من « الغلاء » ، أي الضرب أعز وجوداً من الطعن وأغلى .

كانت وعُرفت من إنسان ، وأردت أن تُعرَفَ ممن كانت = بل تُريد أن تُقَصِّرَ
جنسَ الشجاعة عليه ، ولا تجعل لأحدٍ غيره فيه حظًا ، كذلك لا تُقَصِّدُ
بقولك : « أنت الوَفِيُّ حين لا يفِي أحد » إلى وفاءٍ واحد . كيف ؟ وأنت
تقول : « حين لا يفِي أحد » .

وهكذا محال أن يَقْصِدَ في قوله : « هو الواهبُ المئة المصطفاة » ، إلى هِبَةٍ
واحدة ، لأنه يقتضى أن يَقْصِدَ / إلى مئة من الإبل قد وهبها مرة ، ثم لم يَعُدْ
لمثلها . ومعلوم أنه خلاف الغرض ، لأنَّ المعنى أنه الذى من شأنه أن يَهَبَ المئة
أبدًا ، والذى يبلغ عطاؤه هذا المبلغ ، كما تقول : « هو الذى يعطى مادحة الألف
والألفين » ، وكقوله :

* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَّابُ المِثْي * (١)

وذلك أوضح من أن يخفى .

...

٢١٨ - (١٤٦) وأصل آخر : وهو أنَّ من حقنا أن نعلم أنَّ مذهب

الجنسية في الاسم وهو خبر ، غير مذهبها وهو مبتدأ .

الألف واللام الدالة على
الجنسية لها مذهب في الخبر ،
غیر في الشينين
ووجه هذا المعنى

(١) لامرأة من بنى عُقَيْل ، تفخر بأخواتها من اليمن ، وقيله .

* حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي *

نوادير أنى زيد : ٩١ ، واللساني (مآي) وغيرهما وهو مشهور . وفي هامش المخطوطة ما نصه :

« مئة تجمع على مئى ، ويكون الأصل : مئوى ثم قلب الواو باء كما يقال مئضى في مئضى

يمضى : والأصل مئوى ، كقعود ، والمعروف بالجمع بالواو والنون ، كقولك : مئة ومئون ، مثل رئة
ورئون ، وثبة وثبون » .

تفسيرُ هذا : أَنَّا وَإِنْ قُلْنَا إِنْ « اللام » في قولك : « أنت الشجاع » للجنس ، كما هو له في قولهم : « الشُّجاعُ مُوقٍ ، والجبانُ مُلْقَى » ، ^(١) فَإِنَّ الفرقَ بينهما عظيم . وذلك أن المعنى في قولك : « الشجاعُ موقٍ » ، أنك تُثَبِّت الوقاية لكل ذاتٍ من صفتها الشُّجاعة ، فهو في معنى قولك : الشُّجعان كلُّهم مُوقُونَ . ولست أقول إِنْ الشجاع كالشجعان على الإطلاق ، وإن كان ذلك ظَنٌّ كثيرٌ من الناس ، ولكنني أريد أَنَّك تجعل الوقاية تستغرقُ الجنس وتشمِّله وتَشيعُ فيه . وأما في قولك : « أنت الشجاع » ، فلا معنى فيه للاستغراق ، إذ لست تريد أن تقول : « أنت الشجعان كلهم » حتى كأنك تذهب به مذهب قولهم : « أنت الخلق كلهم » و « أنت العالم » ، كما قال :

وليسَ لله بِمُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ ^(٢)

...

٢١٩ - ولكنْ لحديثِ « الجنسية » ههنا مأخذٌ آخرٌ غيرُ ذلك ، وهو أَنَّك تَعْمِدُ بها إلى المصدر المشتق منه الصفة وتَوَجِّهها إليه ، لا إلى نفس الصفة . ثم لك في توجيهها إليه مسلكٌ دقيقٌ . وذلك أنه ليس القَصْدُ أن تأتي إلى شجاعَاتٍ كثيرة فتجمعها له وتوجدها فيه ، ولا أن تقول : إِنْ الشجاعَاتِ التي / يُتَوَهَّم وجودها في الموصوفين بالشُّجاعة هي موجودة فيه لا فيهم = هذا كُلُّه محالٌ ، بل المعنى على أنك تقول : كُنَّا قد عَقَلْنَا الشُّجاعةَ وَعَرَفْنَا حَقِيقَتَهَا ، وما هي ؟ وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامه وبطشه حتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ شجاع على

140

(١) مثلٌ ، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ١١٦ رقم : ٢٩٧ ، وقائله حُثَيْن ابنُ تَحْتَرَمِ السَّعْدِيِّ .

(٢) هو لأبي نواس ، في ديوانه . وصدر البيت مكتوب في هامش « ج » ، وليس في « س » ، وفي المطبوعة « ليس على الله » .

١٢٨

الكمال / ؟ وأستقرئنا الناس فلم نجد في واحد منهم حقيقة ما عرفناه ، حتى إذا صرنا إلى المخاطب ، وجدناه قد استكمل هذه الصفة ، واستجمع شرائطها ، وأخلص جوهرها ، ورسخ فيه (١٢٣) سنخها . (١) ويبين لك أن الأمر كذلك ، اتفاق الجميع على تفسيرهم له بمعنى الكامل ، ولو كان المعنى على أنه آستقرق الشجاعات التي يتوهم كونها في الموصوفين بالشجاعة ، لما قالوا إنه بمعنى الكامل في الشجاعة ، لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغي أن تكون عليه ، وأن لا يخالطها ما يقدح فيها ، وليس الكمال أن تجتمع آحاد الجنس وينضم بعضها إلى بعض . فالغرض إذن بقولنا : « أنت الشجاع » ، هو الغرض بقولهم : « هذه هي الشجاعة على الحقيقة ، وما عداها جبن » و « هكذا يكون العلم ، وما عداه تخيل » ، (٢) و « هذا هو الشعر ، وما سواه فليس بشيء » . وذلك أظهر من أن يخفى .

...

٢٢٠ - وضرب آخر من الاستدلال في إبطال أن يكون « أنت الشجاع » بمعنى أنك كأنك جميع الشجعان ، على حد « أنت الخلق كلهم » ، (٣) وهو أنك في قولك : « أنت الخلق » و « أنت الناس كلهم » و « قد جمع العالم منك في واحد » ، تدعى له جميع المعاني الشريفة المتفرقة في الناس ، من غير أن تبطل تلك المعاني وتنفى عنها الناس ، بل على أن تدعى له أمثالها . ألا ترى أنك إذا قلت في الرجل / : « إنه معدود بألف رجل » ، فليست

141

(١) « سنخها » ، أصلها وجذرها .

(٢) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « وهذا هو العلم ، وما عداه جهل » .

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢١٨

تعني أنه معدود بألف رجل لا معنى فيهم ولا فضيلة لهم بوجهه ، ^(١) بل تُريد أنه يُعطيك من معاني الشجاعة أو العلم أو كذا أو كذا = مجموعاً ، ^(٢) ما لا تجد مقداره مُفَرَّقاً إلا في ألف رجل . وأما في نحو « أنت الشجاع » ، فإنك تدعى له أنه قد انفرد بحقيقة الشجاعة ، وأنه قد أُوتِيَ فيها مزيةً وخاصيةً لم يؤتها أحدٌ ، حتى صار الذي كان يعدّه الناس شجاعةً غير شجاعةٍ ، وحتى كأن كل إقدام إحجامٌ ، وكل قوة عرفت في الحرب ضعفٌ . وعلى ذلك قالوا : « جاد حتى / بَحَلَّ كل جواد ، وحتى منع أن يستحق اسم ⑩ الجواد أحد » ، كما قال :

١٢٩

وَأَنْتَ لَا تُجُودُ عَلَى جَوَادٍ هِبَائِكَ أَنْ يُلَقَّبَ بِالْجَوَادِ ^(٣)

وكما يقال : « جاد حتى كأن لم يُعرف لأحد جودٌ ، وحتى كأن قد كذب الواصفون الغيث بالجود » ، كما قال :

أَعْطَيْتَ حَتَّى تَرَكْتَ الرِّيحَ حَاسِرَةً وَجُدْتَ حَتَّى كَانَ الْغَيْثَ لَمْ يَجِدِ ^(٤)

...

(١) في نسخة عند رشيد رضا : « وبألف رجل لا غناء فيهم » .

(٢) في المطبوعة : « بل تريد أن تُعطيه » ، وفي « س » : « أن يعطيك » .

(٣) هو للمتنبى في ديوانه ، وقبله بيت متصل معناه بمعناه ، وهو :

نَلُومُكَ يَا عَلِيٌّ لِعَيْرِ ذَنْبٍ لَأَنَّكَ قَدْ زَرَيْتَ عَلَى الْعِبَادِ

ومعنى البيت : هبائك لا تجود على أحد باسم الجواد : لأنه لا يستحق هذا الاسم ، مع ما يُرى من جودك وزياتك عليه ، (شرح الواحدي) .

(٤) هو للبحتري في ديوانه . و « حاسرة » قد أعيت وكتت فضَّعُفُ هُبُوبِهَا .

هَذَا فَصْلٌ

في « الذى » خصوصاً

« الذى » ، وجمعه
لوصف المعارف بالجمل ،
وما تحبها من الأسرار

٢٢١ - أعلم أن لك في « الذى » علماً كثيراً ، وأسراً جمةً ، وخفياً إذا بحثت عنها وتصورتها أطلعت على فوائد تُونس النفس ، وتُثلج الصدر ، بما يُفضى بك إليه من اليقين ، ويُؤدّيه إليك من حُسن التبيين .

والوجه في ذلك أن تتأمل عبارات لهم فيه لِمَ وُضع ، ولأى غرض أُجْتَلِبَ ، وأشياء وصفوه بها . فمن ذلك قولهم : « إنَّ « الذى » أُجْتَلِبَ ليكون وَصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل ، كما أُجْتَلِبَ « ذو » لِيُتَوَصَّلَ به إلى الوصف بأسماء الأجناس » ، يعنون بذلك أنك / تقول : « مررت برجل الذى أبوه منطلق » و « بالرجل الذى كان عندنا أمس » ، فتجدك قد توصّلت بـ « الذى » إلى أن أبنت زيدا من غيره ، بالجملة التى هى قولك « أبوه منطلق » ، ولولا « الذى » لم تصل إلى ذلك = كما أنك تقول : « مررت برجل ذى مال » فتتوصّل بـ « ذى » إلى أن تُبين الرجل من غيره بالمال ، ولولا « ذو » لم يتأت لك ذلك ، إذ لا تستطيع أن تقول : « برجل مال » .

٢٢٢ - فهذه جُملة مفهومة ؟ إلا أن تحتها خبايا تحتاج إلى الكشف عنها . فمن ذلك أن تعلم من أين أمتنع أن تُوصف المعرفة بالجملة ، ولِمَ لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التى (١٥) تصفها بها في قولك : « مررت برجل أبوه مُنْطَلِقٌ » : و « رأيت إنساناً تُقَاد الجَنَائِب بين يديه » . (١)

(١) « الجنائب » جمع « جنيبة » ، وهى الدابة تُقَاد ، ويعنى أنه أمير أو سلطان .

وقالوا : إنَّ السببَ في امتناع ذلك : أنَّ الجملَ نكراتٌ كُلُّها ، بدلالة أنها تُستَفَاد ، وإنما يُستَفَادُ المجهول / دون المعلوم . قالوا : فلما كانت كذلك ، كانت وَفَقَ النَّكْرَةِ ، ^(١) فجازَ وَصَفُها بها ، ولم يَجُزْ أن توصفَ بها المعرفة ، إذ لم تكن وَفَقاً لها .

١٣٠

٢٢٣ - والقول البين في ذلك أن يُقال : ^(٢) إنه إنما اجْتُلِبَ حتَّى إذا كان قد عُرِفَ رجلٌ بقصة وأمرٍ جَرَى له ، فَتَحَصَّصَ بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع ، ثم أريد القصد إليه ، ذُكِرَ « الذي » .

« الذي » تروى بجملة
سبق من السامع العلم بها

تفسير هذا أنك لا تَصِلُ « الذي » إلَّا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علمٌ بها ، وأمرٍ قد عرفه له ، نحو أن ترى عنده رجلاً يُشَدُّه شعراً فتقول له من عِدَ : « ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس يُشَدُّك الشعر ؟ » هذا حكم الجملة بعد « الذي » ، إذا أنت وصفت به شيئاً . فكان معنى قولهم : « إنه اجتلب ليُتَوَصَّلَ بِهِ إلى وَصَفٍ / المعارفِ بالجمَلِ » ، أنه جِئَ بِهِ لِيُفْصَلَ بَيْنَ أَنْ يُرَادَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بجملة قد عرفها السامع له ، وبين أن لا يكون الأمر كذلك .

143.

٢٢٤ - فإن قلت : قد يُؤْتَى بعد « الذي » بالجملة غير المعلومة للسامع ، وذلك حيث يكون « الذي » خبراً ، كقولك : « هذا الذي كان عندك بالأمس » و « هذا الذي قَدِمَ رسولاً من الحضرة » ، أنت في هذا وشبهه تُعَلِّمُ المخاطَبَ أمراً لم يَسْبِقْ له به علمٌ . وتُفَيِّدُهُ في المُشَارِإِليه شيئاً لم يكن عنده . ولو لم يكن كذلك ، لم يكن « الذي » خبراً ، إذ كان لا يكون الشَّيْءُ خبراً حتَّى يُفَادَ بِهِ .

« الذي » تأتي بعدها أيضاً
جملة غير معلومة للسامع

(١) في المطبوعة : « وَفَقاً للنكرة » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « والقول المبين » .

فالقول في ذلك : أن الجملة في هذا النَّحْوِ ، وإن كان المخاطب لا يعلمها لِعَيْنٍ من أشرت إليه ، فإنه لا بُدَّ من أن يكون قد علمها على الجملة وحُدِّثَ بها . فإنَّك على كلِّ حالٍ لا تقول : « هذا الذي قَدِمَ رسولاً » ، لمن لم يعلم أن رسولاً قَدِمَ ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل = (١٦) وكذا لا تقول : « هذا الذي كان عندك أمس » ، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسانٌ وذهب عن وهمه ، وإثماً تقوله لمن ذاك على ذِكْرٍ منه ، إلا أنه رأى رجلاً يُقْبِلُ من بعيدٍ ، فلا يَعْلَمُ أنه ذاك ، ويَظُنُّه إنساناً غيره .

- ٢٢٥ - وعلى الجملة ، فكلُّ عاقلٍ يعلم بَوْنَ ما / بين الخبر بالجملة مع
١٣١ « الذي » وبينها مع غير « الذي » ، فليس من أحدٍ به طَرِيقٌ إلا وهو لا يَشْكُ أن
ليس المعنى في قولك : (١) « هذا الذي قَدِمَ رسولاً » ، (٢) كالمعنى إذا قلت :
« هذا قَدِمَ رسولاً من الحضرة » = ولا « الذي يَسْكُنُ في مَحَلَّةٍ كذا » ،
كقولك : « هذا يسكن محلة كذا » ، وليس ذاك إلا أنَّك في قولك : « هذا قَدِمَ
١٤٤ رسولاً من الحضرة » مُبْتَدِئٌ خبراً بأمرٍ لم يَبْلُغِ السامع ولم يَبْلُغْهُ وَلَمْ يَعْلَمْهُ
أصلاً = وفي قولك : « هذا الذي قَدِمَ رسولاً » ، مُعْلَمٌ في أمرٍ قد بلغه أن هذا
صاحبه ، (٣) فلم يَخُلْ إِذْنُ من الذي بدأنا به في أمرِ الجملة مع « الذي » ، من
أنه ينبغي أن تكون جملةٌ قد سبقَ من السامع علم بها فأعرفه ، فإنه من المسائل
التي من جهلها جهل كثيراً من المعاني ، ودخل عليه الغلط في كثير من الأمور ،
والله الموفق للصواب .

...

(١) « به طَرِيقٌ » ، بكسر فسكون : أى قُوَّة ، وأصل « الطَرِيق » ، السَّمَنُ والشَّنْحُمُ .
(٢) في المطبوعة و « س » هنا : « ... رسولاً من الحضرة » ، و « الحضرة » بمعنى حضرة الخلافة .
(٣) « معلم في أمرٍ » ، أى مخبر .

فروق في الحال لها فضلٌ تعلّقٌ بالبلاغة

٢٢٦ - أعلم أنّ أوّل فرق في الحال أنها تجيء مفردًا وجُمْلَةً ، والقصد ههنا إلى الجملة .

الحال ، ومجيئها جملةً
مع الواو تارة ،
وبغير الواو تارة

وأوّل ما ينبغي أن يُضَبَّط من أمرها أنها تجيء تارةً مع « الواو » وأخرى بغير « الواو » ، فمثال مجيئها مع الواو قولك : « أتاني وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ دِيبَاجٌ » ، و « رأيتُه ①٤٧ » وعلى كَتِفِهِ سَيْفٌ » ، و « لقيت الأميرَ والجُنْدَ حَوالِيهِ » ، ^(١) و « جاءني زيد وهو مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ » = ومثال مجيئها بغير « واو » : « جاءني زيدٌ يَسْعَى غُلَامُهُ بين يديه » و « أتاني عَمْرُو يَقُودُ فَرَسَهُ » ، وفي تمييز ما يَقْتَضِي « الواو » ممّا لا يَقْتَضِيهِ صُعُوبَةٌ .

٢٢٧ - والقول في ذلك أنّ الجملة إذا كانت من مبتدئ وخبرٍ ، فالغالب عليها أن تجيء مع « الواو » كقولك : « جاءني زيدٌ وعمرُو أَمَامَهُ » و « أتاني وَسَيْفُهُ على كتفه » : فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال ، لم يصلح بغير « الواو » البتة ، وذلك كقولك : « جاءني زيد وهو رَاكِبٌ » و « رأيتُ زيداً وهو جالسٌ » ، و « دخلتُ عليه وهو يُمَلِّي الحديث » و « أَتَيْتُهُ إلى الأميرِ وهو يُعَبِّئُ الجَيْشَ » ، فلو تركت « الواو » في شيء من ذلك / لم يَصْلُح . فلو قلت : « جاءني زيد هو رَاكِبٌ » ، و « دخلت عليه هو يملئ الحديث » ، لم يكن كلاماً .

١٣٢

٢٢٨ - فإن كان الخبر / في الجُمْلَةِ من المبتدئ والخبر = ظرفاً ، ثم كان

145

(١) في هامش « ج » بخطه : « والجيش » ، يعني مكان « الجند » .

قَدْ قُدِّمَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَقَوْلِنَا : « عَلَيْهِ سَيْفٌ » وَ « فِي يَدِهِ سَوْطٌ » ، كَثُرَ فِيهَا أَنْ تَجِيءَ بِغَيْرِ « وَאו » . فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ كَذَلِكَ قَوْلُ بَشَّارٍ :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بَلْدَةً أَوْ نَكَّرْتَهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ^(١)

يعني على بقية من الليل ، وقول أمية :

فَاشْرَبَ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِعًا فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَارًا مِنْكَ مَحَلًّا^(٢)

وقول الآخر :

لَقَدْ صَبَّرْتُ لِلذَّلِّ أَغْوَادَ مِنْبِرٍ تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبُ^(٣)

كُلُّ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَيْسَ فِيهِ « وَאו » كَمَا تَرَى ، وَلَا هُوَ مُخْتَمِلٌ لَهَا إِذَا نَظَرْتُ .

٢٢٩ - وَقَدْ يَجِيءُ تَرْكُ « الْوَاوِ » فِيمَا لَيْسَ الْخَبَرُ فِيهِ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ

لَا يَكْثُرُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فَيٍّ » وَ « رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْنِهِ » ، فِي قَوْلٍ مِنْ رَفْعٍ ، ①٨ وَمِنْهُ بَيْتُ « الْإِصْلَاحِ » .

نَصَفَ النَّهَارُ ، الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذِرِي^(٤)

(١) فِي دِيْوَانِهِ ، يَعْنِي خُرُوجَهُ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ . وَ « الْبَازِي » ، الصَّقْرُ .

(٢) فِي دِيْوَانِ أُمِيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ .

(٣) هُوَ شَعْرُ وَائِلَةَ بْنِ خُلَيْفَةَ السَّدُوسِيِّ ، يَهْجُو عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ ، وَهُوَ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ ١ : ٢٩٢ ، ٣١٣ : ٢ / ٢٩٢ ، وَضَبَطَهُ فِي « س » : لَقَدْ صَبَّرْتُ .

(٤) هُوَ لِلْمَسِيَّبِ بْنِ عِلَسَ ، خَالَ الْأَعَشِيِّ ، وَهُوَ مَجْمُوعُ شَعْرِ الْأَعَشِينَ : ٣٥٢ ، وَهُوَ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ لِابْنِ السَّكَيْتِ : ٢٦٩ ، وَفِيهِ : « وَشَرِيكَه بِالْغَيْبِ » قَالَ قَبْلَهُ : « نَصَفَ النَّهَارُ يَنْصَفُ » ، إِذَا انْتَصَفَ ، وَقَالَ بَعْدَهُ : « أَرَادَ : انْتَصَفَ النَّهَارُ وَالْمَاءُ غَامِرُهُ لَمْ يَخْرُجْ . وَقَالَ : وَذَكَرَ غَائِصًا أَنَّهُ غَاصَ ، فَانْتَصَفَ النَّهَارُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَاءِ » ، وَهِيَ مِنْ جِيَادِ الْقَصَائِدِ النَّوَادِرِ . وَفِي هَامِشِ الْمَخْطُوطَةِ « ج » : « أَيْ : وَالْمَاءُ غَامِرُهُ . وَضَبَطْتُ أَنَا أَبُو فَهْرٍ « النَّهَارُ » بِالنَّصْبِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : « نَصَفَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ » ، بَلَّغَ نَصْفَهُ ، وَيُقَالُ : « نَصَفْتُ الْقُرْآنَ » ، بَلَّغْتُ مِنْهُ النُّصْفَ ، وَ « نَصَفَ غَمْرَهُ » ، أَيْ بَلَّغَ نَصْفَهُ .

ومن ذلك ما أنشدته الشيخ أبو عليّ في « الإغفال » : (١)
 وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ ، سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ (٢)
 ٢٣٠ - وما ظاهره أنه منه قوله :

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتُهُ ، حَاضِرَاهُ الْجُودُ وَالكَرَمُ (٣)

فقوله : « حاضراه الجود » ، جملة من المبتدأ والخبر كما ترى ، وليس فيها
 « واو » ، والموضع موضع حال ، ألا تراك تقول : « أتيتُه فوجدته جالساً » ،
 فيكون « جالساً » حالاً ، ذاك لأن « وجدت » في مثل هذا من الكلام / لا تكون
 المتعدية إلى مفعولين ، ولكن المتعدية إلى مفعول واحد كقولك : « وجدتُ
 الضَّالَّةَ » إلا أنه ينبغي أن تعلم أن لتقديم الخبر الذي هو « حاضراه » تأثيراً في
 معنى الغنى عن « الواو » ، وأنه لو قال : « وجدتُه ، الجودُ والكرمُ حاضراه » لم
 يَحْسُنْ حُسْنُهُ الْآنَ ، وكان السببُ في حسنه مع التقديم / ، أنه يَقْرُبُ في المعنى
 من قولك : « وجدتُه حاضره الجود والكرم » أو « حاضراً عنده الجود والكرم » .
 ١٣٣

...

٢٣١ - وإن كانت الجملة من فعل وفاعل ، والفعل مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ
 غير منفي ، لم يكذب على بالواو ، بل ترى الكلام على مجيئها عاريةً من « الواو » ،
 كقولك : « جاءني زيدٌ يسعى غلامه بين يديه » ، وكقوله :

جملة الحال ، والفعل مضارع

مثبت غير منفي

لا تكاد تغي بالواو

- (١) « أبو علي الفارسي » ، وكتابه « الإغفال » .
 (٢) الشعر لسلامة بن جندل في ديوانه ، وفي الأصمعيات رقم : ٤٢ ، واللسان (جنن) ،
 وروايته كما هنا ، وأجود الروايتين ما في الديوان والأصمعيات : « سِرْبَالُهُ لَمْ يُخْرَقْ » ، أى لم تخرقه الرماح
 والسهام . و « جَنَانُ اللَّيْلِ » ، ما يشترك من ظلمته .
 (٣) ينسب للأخطل ، وليس في ديوانه .

①١٩ وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قَدِيدِمَةِ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ^(١)

وقوله :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَخُوذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ^(٢)

وكذلك قولك : « جاءني زيد يسرع » ، لا فصل بين أن يكون الفعل لدى الحال ، وبين أن يكون لمن هو من سببه ، فإن ذلك كله يستمر على الغنى عن « الواو » ، وعليه التنزيل والكلام . ومثاله في التنزيل قوله عز وجل : (وَلَا تَمُنَّ بِتَمَنُّكَ) [سورة المدثر : ٦] ، وقوله تعالى : (وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى) [سورة الليل : ١٧ ، ١٨] ، وكقوله عز اسمه (وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة

الأعراف : ١٨٦] .

...

٢٣٢ - فأما قول ابن همام السلولي :

فَلَمَّا حَشِيْتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ ، وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا^(٣)

جاءت جملة الحال فعلاً
مضارعاً ومعه الواو

(١) هو شعر علقمة بن عبدة ، في ديوانه : والمفضليات : ١٢٠ ، وسيأتي أيضاً في رقم : ٢٤٣ و « قنود الرحل » ، خشب الرحل وأدواته . و « يسفعني » يحرقني ويغير لوني من شمس حاره ، و « الجوزاء » برج من أبراج الشمس ، يشتد الحر بنزولها فيه . و « مسموم » ، شديد السموم ، وهي الريح الحارة . و « قديمة » تصغير « قدام » ، وروايته في الديوان والمفضليات : « يوم تجيء به الجوزاء » .

(٢) هو لأبي داود ، وقد مضى في الفقرة رقم : ٨٢

(٣) هو عبد الله بن همام السلولي ، في أنساب الأشراف (القسم الرابع ، الجزء الأول من إحسان عباس) : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ومعاهد التنصيص ١ : ٢٨٥ ، يقوله ليزيد بن معاوية ، حين أمر ابن زياد ، أن يأخذه ، فأخذه ، فسأله أن يكلفه عريفه ، وكان اسم العريف « مالكا » ففعل . ثم هرب ابن همام وأخذ عريفه ولحق بيزيد بن معاوية فاستجار به فآمنه ، فقال له هذا الشعر لما رجع إلى دياره . وفي المطبوعة : « أظافيرهم » ، وهو خطأ ، والضمير يعود إلى الأسد في البيت قبله ، وهو :

وَكِرْهَنِي أَرْضَكُمْ أَنْتَنِي رَأَيْتُ بِهَا أَسَدًا شَابِكَا

و « شابك » مشتبك الأنياب ، فهو أشد لفريسه .

في رواية من رَوَى « وَأَرْهَنَهُمْ » ، ^(١) وما شبهوه به من قولهم : « قُمْتُ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ » فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى « نَجُوتُ رَاهِنًا مَالِكًا » / و « قُمْتُ صَانًا وَجْهَهُ » ، ولكن « أَرْهَنُ » و « أَصْلُكَ » حكاية حال ، مثل قوله :

147

وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتُنِي ، فَمَضَيْتُ ، ثُمَّتُ قُلْتُ : لَا يَعْنِينِي ^(٢)
فكما أن « أُمِرْتُ » ههنا في معنى « مَرَزْتُ » ، كذلك يكون « أَرْهَنُ »
و « أَصْلُكَ » هناك في معنى « رَهَنْتُ » و « صَكَّكَتُ » .

ويبين ذلك أنك تَرَى « الفاء » تحيىء مكان « الواو » في مثل هذا ، وذلك كنحو ما في الخبر في حديث عبد الله بن ^(٣٠) عَتِيكَ حين دخل على أبي رافع اليهودي حِصْنَهُ قال : « فانتبهت إليه ، فإذا هو في بيت مُظْلِمٍ لَا أَدْرَى أَنَّى هُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : أَبَا رَافِعٍ ! فَقَالَ : مِنْ هَذَا ؟ فَأَهْوَيْتُ نَحْوَ الصَّوْتِ ، فَأَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ / وَأَنَا دَهْشٌ » ^(٣) فكما أن « أَضْرِبُهُ » مضارع قد عَطَفَهُ بالفاء على ماضٍ ، لأنه في المعنى ماضٍ ، كذلك يكون « أَرْهَنَهُمْ » معطوفاً على الماضي قبله = وكما لَا يُشْلِكُ في أَنَّ المعنى في الخبر : « فَأَهْوَيْتُ فَضْرِبْتُ » ،

١٣٤

(١) وذلك لأن الرواية الأخرى : « وَأَرْهَنَتْهُمْ مَالِكًا » .

(٢) هو من شعر شِعْر بن عمرو الحنفي ، وقيل : لرجل من بني سُلُول ، والشعر في الأصمعيات رقم : ٣٨ . ورواه سيبويه في الكتاب ١ : ٤١٦ ، والخزانة ١ : ١٧٣ ، وتفسير الطبري ٢ : ٣٥١ ، وبعده :

غَضْبَانٌ ، مُمْتَلِكًا عَلَى إِهَابُهُ ، إِنِّي وَرَبُّكَ سُحْطُهُ يُرْضِينِي

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه .

كذلك يكون المعنى في البيت : « نَجَوْتُ وَرَهَنْتُ » ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال ، أن يحكى الحال في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره ، كما كان ذلك في « وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي ، فمضيتُ » ، إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخَّر معطوف ، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه ، مُقَدَّم معطوف عليه . فأعرفه .

...

بمعنى الحال مضارعاً منفياً ،
بمعنى بالواو ، كثير

٢٣٣ - فإن دخل حرفُ نفي على المضارع تغيّر الحكم ، فجاء بالواو وتركها كثيراً ، وذلك مثل قولهم : « كُنْتُ وَلَا أُخَشِّي بِالذُّبِّ » ، ^(١) وقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا ، وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ ^(٢)

وقول مالك بن رُفَيْع ، وكان جَنَى جَنَائَةً فَطَلَبَهُ مُصْعَبُ بْنُ الرَّبِيرِ :

/ بَعَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ ، فَأَيْنَ أَحِيدٌ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ

148

(١) مثل ، وقليل ما يرد في كتب الأمثال ، وهو في اللسان مادة (خشي) ، و « أُخَشِّي » ، أَخَوْفُ .

(٢) هو في المجموع من شعره ، والأغاني ٢٠ : ٢١١ (الهَيْئَةُ) ، وغيرها ، يقوله في امرأته ، يقول قبله :

مَنْ رَأَى طَبِيئاً عَلَيْهِ لَوْلُوْ وَاضِحَ الْخَدَّيْنِ مَقْرُوناً بِضَبِّ

ويقول في آخرها :

لَا تَلُمُّهَا ، إِنَّهَا مِنْ نِسْوَةٍ مَلَحُهَا مَوْضُوعَةً فَوْقَ الرُّكْبِ

« ملحها فوق الركب » ، كناية عن سوء خلقها وقلة وفائها . و « الْوَرِقُ » ، الفضة ، والضمير في « أكَسَبَتْهُ » للظبي ، ويعني به امرأته .

أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي ، وَكُنْتُ وَمَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ (١)

« كان » في هذا كله تامةً والجملة الداخل عليها « الواو » في موضع الحال . ألا ترى أن المعنى : « وَجَدْتُ غير خاشٍ للذئب » ، و « لقد وَجَدَ غير مدعوٍّ لأب » و « وَجَدْتُ غير مُنْهِنٍ بالوعيد وغير مُبَالٍ به » ، ولا معنى لجمعها ناقصة ، وجعل « الواو » مزيدة .

٢٣٤ - وليس مَجِيءُ الفعل المضارع حالاً ، على هذا الوجه ، بعزير في (٥١) الكلام ، ألا تراك تقول : « جعلتُ أمشي وما أدري أين أضَعُ رجلي » و « جعل يقول ولا يدري » ، وقال أبو الأسود : « يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي » ، (٢) وهو شائع كثير .

٢٣٥ - فأما مجيء المضارع منفيّاً حالاً من غير « الواو » فيكثر أيضاً ويحسن ، فمن ذلك قوله :

/ ثَوُوا لَا يُرِيدُونَ الرِّوَاخَ ، وَغَالَهُمْ مِنْ الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرٍ (٣)

جميع المضارع منفياً حالاً ،
بغير الواو كثير

١٣٥

(١) هكذا هنا ، وفي الأمل ٣ : ١٢٧ ، « مالك بن أبي رفيع الأسدي وكان صعلوكاً ، فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه وقال هذا الشعر ، وروايته كما في « س » بَغَانِي مصعب » ، وهي أجود الروايتين فأثبتها . وكان في « ج » والمطبوعة : « أَنَانِي مصعب » .

(٢) هو في صدر بيت لأبي الأسود ، بقوله لعبد الله بن فروخ = ويقال قالها للحصين بن أبي الحرّ العنبري . وأيضاً في صدر البيت نفسه منسوباً إلى فرات بن حيان ، ويقال إنه أيضاً لأبي سفيان بن الحارث ، والبيت :

يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي ، وَيُخْطِي وَمَا دَرَى وكيف يكون التَّوَكُّ إِلَّا كَذَلِكَ

وفي شعر فرات « إِلَّا كَذَلِكَ » ، و « التَّوَكُّ » ، الحقيق . وانظر معجم الشعراء للمرزباني : ٣١٧

(٣) هو ليعكرشة العنسي ، أبي الشغب ، يرقى بنه ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٤٩ ، ٥٠ ، ومجالس ثعلب : ٢٤٢ ، والشعر بتمامه في مقطعات مَرَاثِ لابن الأعرابي ، رقم : ٤ ، ورواية البيت على الصواب كما أثبتته ، وفي المطبوعة والمخطوطتين : « مَضُنُوا لَا يَرِيدُونَ الرِّوَاخَ » .

وقال أَرْطَاةُ بن سُهَيْبٍ ، وهو لطيفٌ جدًّا :

إِنْ تَلَقَّنِي ، لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ ، تَنْسَ السِّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ الْأَسَدِ (١)

فقوله : « لا ترى » في موضع حال . ومثله في اللطف والحسن قول أعشى

هَمْدَان ، وَصَحْبَ عِبَادِ بن وَرْقَاءَ إِلَى إِصْبَهَانَ فَلَمْ يَحْمَدْهُ فَقَالَ :

أَتَيْنَا إِصْبَهَانَ فَهَزَلْتَنَا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ

وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلًا مَسِيرِي ، لَا أُسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ (٢)

قوله : « لا أسير إلى حميم » ، حال من ضمير المتكلم الذي هو « الياء » في

« مسيري » ، وهو فاعل في المعنى ، فكأنه قال : وكان سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلًا / أَنْ

سَرْتُ غَيْرَ سَائِرٍ إِلَى حَمِيمٍ ، وَأَنْ ذَهَبْتُ غَيْرَ مُتَوَجِّهِ إِلَى قَرِيبٍ : وقال خالد بن

يزيد بن معاوية :

لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْجَبُ (٣)

وهو كثير إلا أنه لا يَهْتَدِي إِلَى وَضْعِهِ بالموضع المرضي إلا مَنْ كان

صحيح الطبع .

٢٣٦ - ومما يجيء بالواو وغير « الواو » ، الماضي ، وهو لَا يَقَعُ حالاً

إِلَّا مَعَ « قَدْ » مُظْهَرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً . أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع ، كقولك :

« أَتَانِي وَقَدْ جَهْدَهُ السَّيْرُ » = (١٥٦) وأما بغير « الواو » فكقوله :

(١) أبياته في الأغاني ١٣ : ٣٤ (الدار) ، يقوله لشبيب بن البرصاء ، وكان قال : « وددت أني

جمعني وآبن الأمة أَرْطَاةُ بن سُهَيْبٍ يَوْمَ قِتَالِ فَأَشْفَى مِنْهُ غِيظِي » ، فبلغ ذلك أَرْطَاةُ ، فقال : « إِنْ تَلَقَّنِي » ، الشعر .

(٢) في مجموع شعر الأعشين : ٣٤١ ، والصحيح أَنَّ الْأَعْشَى صَحَبَ أَبَا سُلَيْمَانَ خَالِدَ بن

عتاب بن ورقاء الرياحي ، انظر الأغاني ٦ : ٤٣ (الدار) .

(٣) غير منسوب ، في شرح شواهد العيني (الخرزاة ٣ : ١٩١) .

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَحَايِلُهُ وَاللَّيْلُ قَدْ مَزَقَتْ عَنْهُ السَّرَائِلُ^(١)

وقول الآخر :

فَأَبُوا بِالرَّمَاكِ مُكْسَرَاتٍ وَأُبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدِ آنَحْنَيْنَا^(٢)

وقال آخر ، وهو لطيف جداً :

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الْجُفُونَ إِلَى الْوَعَى مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمْ آسْتَبْشَارُ^(٣)

٢٣٧ - وما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ، ثم يأتي في مواضع بغير « الواو » فيلطف مكانه ويدل على البلاغة ، الجملة قد دخلها « ليس » تقول : « أتأني وليس عليه ثوب » و « رأيت وليس معه غيره » ، فهذا هو المعروف المستعمل ، ثم قد جاء بغير « الواو » فكان من الحسن على ما ترى ، وهو قول الأعرابي :

جملة « ليس » ،
يجبها بالواو وبغيرها

/ لَنَا فِتْنَى وَحَبْدَا الْأَفْتَاءُ تَعْرِفُهُ الْأَرْسَانُ وَالِدَّلَاءُ
إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلَّى الْقَلْبِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ^(٤)

١٣٦

(١) الشعر لحنُذَج بن حنُذَج المرئى ، شرح الحماسة للتبريزي ٤ : ١٦٠ ، وسيأتي في رقم :

(٢) هو من النصف ، قصيدة عبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ :

(٣) في هامش المخطوطة « ج » حاشية نصها : « كَسَرُوا الْجُفُونَ » من قوله :

وَمِنْ قَبْلُ مَا أُعْيِيْتُ كَاسِرَ عَيْنِهِ زِيَادًا ، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَيَّ حَبَائِلُهُ

وهو وصف يدل على ثبات الجأش ، وعلى الثقة بالله . قال أبو فهر : أظن أن كسر الجفون ، هو كسر جفون السيوف ، حتى لا تُغمد ، وتكون أبداً مصلتة في الحرب .

(٤) لم أقف عليه بعد .

يحيى، جملة الحال
بغير واو

150

٢٣٨ - وما ينبغي أن يُرَاعَى في هذا الباب : أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير « واو » وَيَحْسُنُ ذلك ، ^(١) ثم تنظر فتري ذلك إنما حَسُنَ من أجل حَرْفٍ دخل / عليها . مثاله قول الفرزدق :

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرَ بَنِيَّ كَأَنَّمَا بَنِيَّ حَوَالِيَّ الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ ^(٢)

قوله : « كأنما بنى » إلى آخره ، في موضع الحال من غير شبهة ، ولو أنك تركت « كأن » فقلت : « عسى أن تبصريني بنى حوالى كالأسود » ، رأيتُهُ لا يحسنُ حُسْنُهُ ٥٣ (٣) ورأيتُ الكلام يقتضى « الواو » كقولك : « عسى أن تبصريني وبنى حوالى كالأسود الحوارد » .

٢٣٩ - وشبيهة بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مُفْرَدٍ ، فَلَطُفَ مكانها ، ولو أنك أردت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يَحْسُنْ ، مثال ذلك قول ابن الرومى :

(١) في « س » ، « فحسُنْ ذلك » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « فيحسنُ ذلك » .
(٢) في ديوانه ، وروايته « الأسود اللوابد » ، وهى أصح الروايتين ، وأولاهما بهذا الشعر .
ورواية أكثر كتب البلاغة كما هنا ، وأيضاً رواية الديوان : « فَإِنِّي عَسَى » ، وهى أبيات ثلاثة يقولها الفرزدق لامرأته طيبة بنت العجاج الجاشعى ، وقالت له : ليس لك ولدٌ ، وإن ميتٌ وريتك قومك ! فقال لها :

تَقُولُ : أَرَاهُ وَاحِدًا طَاحَ أَهْلُهُ يَوْمُهُ فِي الْوَارِثِينَ الْأَبَاعِدُ

فَإِنِّي عَسَى

فَإِنْ تَمِيمًا قَبْلَ أَنْ يَلِدَ الْحَصَى أَقَامَ زَمَانًا وَهُوَ فِي النَّاسِ وَاحِدٌ

و « الحوارد » ، الغضاب . و « اللوابد » جمع « لابد » ، وهو الأسد . و « اللبنة » ، وهو الشعر اللابد على زُبرته . و « تميم » هو أبو القبيلة التى منها الفرزدق ، و « الحصى » ، العدد الكثير ، شبه في الكثرة بالحصى .

وفي هامش المخطوطة « ج » ، ذكر البيت الثالث : « فَإِنْ تَمِيمًا » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « حسنه فى الأول » .

وَاللَّهُ يُبَيِّنُ لَنَا سَلَامًا ، بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ ^(١)

فقلوه : « بُرْدَاكَ تبجيل » ، في موضع حال ثانية ، ولو أنك أسقطت « سالماً » ، من البيت فقلت : « والله يبيِّنُ برداك تبجيل » ، لم يكن شيئاً .

...

٢٤٠ - وإذا قد رأيت الجُمْل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلا بُدَّ من أن يكون ذلك إنَّما كان من أجل عِلَلٍ توجهه وأسباب تقتضيه ، فمحال أن يكون ههنا جُمْلَة لا تصلح إلا مع « الواو » ، وأخرى لا تصلح فيها « الواو » ، وثالثة تصلح أن تحيى فيها « بالواو » وأن تدعها فلا تحيى بها ، ثم لا يكون لذلك سبب وعِلَّة ، وفي الوقوف على العِلَّة في ذلك إشكال وغموض ، ذاك لأنَّ الطريقَ إليه غيرُ مَسْلُوكٍ ، والجهة التي منها تُعرَف غيرُ مَعْرُوفَة . وأنا أكتب لك أصلاً في « الخبر » إذا عَرَفْتَه انفتح لك وَجْهُ العِلَّة في ذلك .

...

٢٤١ - (٢) اعلم أن « الخبر » ينقسم إلى خبرٍ هو / جزءٌ من الجملة

151

لا تتم الفائدة دونه ، وخبرٍ ليس / بجزء من الجملة ، ولكنه زيادةٌ في خبر آخر ، سابق له . فالأوّل خبر المبتدأ ، كمنطلق في قولك : « زيد منطلق » ، والفعل كقولك : « خرج زيد » ، وكل واحد من هذين جزءاً من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة = والثاني هو الحال كقولك : « جاءني زيدٌ راكباً » ، وذلك لأن الحال خبرٌ في الحقيقة ، من حيث أنك تُثبِت بها المعنى لذي الحال كما تُثبِت بخبر المبتدأ

١٣٧

« الخبر » نوعان :
جزء من الجملة وخبر
ليس بجزء من الجملة

(١) في ديوانه : ٢٣١٥

(٢) هذه الفقرة رقم : ٢٤١ ، قد سلفت بنصّها في الفقرة : ١٧٩

للمبتدأ ، ^(١) وبالفعل ⑩ للفاعل . ألا تراك قد أثبتَّ الركوب في قولك :
« جاءني زيد راكباً » لزيد ؟ إلا أنَّ الفرقَ أنَّك جئت به لتزيد معنى في إخبارك
عنه بالجمي ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرِّد إثباتك للركوب ولم
تباشره به ابتداءً ، ^(٢) بل بدأت فأتيت المجيء ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس
به الإثبات على سبيل التبع لغيره ، وبشروط أن يكون في صلته . وأمّا في الخبر
المُطلق نحو : « زيدٌ منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته
له ، وجعلته يُباشِرُهُ من غير واسطة ، ^(٣) ومن غير أن يتسبب بغيره إليه .

...

جملة الحال واستناعها
من الواو ، وتفسير ذلك

٢٤٢ - وإذا قد عرفت هذا ، فأعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت
من « الواو » ، فذاك لأجل أنك عمّدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته
إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالاً ، ثم اقتضت « الواو » ،
فذاك لأنك مستأنف بها خبراً ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في
الإثبات .

٢٤٣ - تفسير هذا : أنك إذا قلت : « جاءني زيد يسرع » ، كان بمنزلة
قولك : « جاءني زيد مُسرِعاً » ، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراراً ، وتصل أحد
المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبراً واحداً ، وتريد أن تقول : « جاءني / كذلك ،
وجاءني بهذه الهيئة » ، وهكذا قوله :

(١) في المطبوعة : « كما تثبته بالخبر للمبتدأ » ، وفي نسخة عند رشيد رضا ، كالذي أثبت هنا .

(٢) « ابتداءً » ، زائدة في هذا الموضع ، ولم تكن في رقم : ١٧٩

(٣) في المطبوعة « مباشرة » ، وقال رشيد رضا : « في نسخة : يباشره » .

وَقَدْ عَلَوْتُ فُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قُدَيْدِيْمَةِ الْجَوَزَاءِ مَسْمُومٌ^(١)
 كأنه قال : « وقد علوتُ فُتُودَ الرحل بارزاً للشمس ضاحياً » ، وكذلك
 قوله :

* مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَحَايِلُهُ *^(٢)

= لأنه في معنى : « متى أرى الصبح بادياً لائحاً بيناً مُتَجَلِّياً » وعلى
 / هذا القياس أبدأ . وإذا قُلْتُ : « جاءني وغلّامه يسعى بين يديه » و « رأيت
 زيدا وسيفه على كَتِفِهِ » ،^(٣) كان المعنى على أنَّكَ بدأتَ ⑤ فأتبَّتَ المجيءَ
 والرؤية ، ثم استأنفتَ خبراً ، وابتدأتَ إثباتاً ثانياً لسعى الغلام بين يديه ، ولكون
 السيف على كَتِفِهِ . ولما كان المعنى على استئناف الإثبات ، احتيج إلى ما يربطُ
 الجملة الثانية بالأولى ، فجاء بالواو كما جرى بها في قولك : « زيد منطلق وعمره
 ذاهب » و « العلم حسن والجهل قبيح » . وتسميتُها « واو حال » ، لا يخرجها
 عن أن تكون مُجْتَلَبَةً لُضْمٍ جملة إلى جملة .

١٣٨

ونظيرُها في هذا « الفاء » في جواب الشرط نحو : « إن تأتني فأنت
 مُكْرَمٌ » ، فإنها وإن لم تكن عاطفةً ، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة
 العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها ،^(٤)
 فاعرف ذلك = ونزل الجملة في نحو : « جاءني زيد يسرع » و « قد علوتُ فُتُودَ

(١) مضى البيت في رقم : ٢٣١ ، وهو لعلقة بن عبدة .

(٢) مضى في رقم : ٢٣٦ ، ونغمته :

* وَاللَّيْلُ قَدْ مُرِّقَتْ عَنْهُ السَّرَائِلُ *

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢٢٦

(٤) في المطبوعة وحدها : « أن تربط بنفسها » .

الرَّحْلَ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ ، منزلة الجزء الذي يستغنى عن « الفاء » ، لأن من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط ، وهو قولك : « إِنْ تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ » = ونزل الجملة في « جاءني زيد وهو راكب » ، منزلة الجزء الذي ليس من شأنه أن يرتبط / بنفسه ، ويحتاج إلى « الفاء » ، كالجملة في نحو : « إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مَكْرَمٌ » ، قياساً سوياً وموازنةً صحيحة . (١)

...

بيان دخول الواو
على الجملة

٢٤٤ - فَإِنْ قُلْتَ : قد علمنا أن علة دخول « الواو » على الجملة أن تستأنف الإثبات ، ولا تَصِلَ المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد ، ولا تُنْزَلَ الجملة منزلة المفرد = ولكن بقي أن نَعْلَمَ لِمَ كان بعض الجمل ، بأن يكون تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات ، أولى من بعض ؟ (٢)
وما الذي منع في قولك : « جاءني زيد وهو يُسْرِعُ ، أو : وهو مُسْرِعٌ » أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامه في الإثبات ، كما كان ذلك حين قلت : « جاءني زيد يُسْرِعُ » ؟

١٣٩

فالجواب أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك : « جاءني / زيد وهو يسرع » ، (١٥٦) على استئناف إثباتٍ للسرعة ، ولم يكن ذلك في « جاءني زيد يسرع » . وذلك أنك إذا أعدت ذكر « زيد » فجئت بضميره المنفصل المرفوع ، كان بمنزلة أن تُعيد أسمه صريحاً فتقول : « جاءني زيدٌ وزيدٌ يُسْرِعُ » في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل « يسرع » في صلة المجيء ، وتضمه إليه في الإثبات . وذلك أن إعادتك ذكر « زيد » لا يكون حتى تُقْصِدَ استئناف الخبر

(١) السياق : « ونزل الجملة ... قياساً سوياً » .

(٢) السياق : « لم كان بعض الجمل أولى من بعض » خبر « كان » .

عنه بأنه يسرع ، وحتى تبتدىء إثباتاً للسرعة ، لأتلك إن لم تفعل ذلك ، تركت المبتدأ ، الذى هو ضمير « زيد » أو اسمه الظاهر ، بِمَضْيَعَةٍ ، ^(١) وجعلته لغواً في البين ، ^(٢) وجرى مَجْرَى أن تقول : « جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه » ، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً ، وأن حال « يسرع » ههنا ، حاله إذا قلت : « جاءنى زيد يسرع » ، فجعلت السرعة له ، ولم تذكر « عمراً » ، / وذلك مُحَال .

154

...

٢٤٥ - فإن قلت : إنما استحال في قولك : « جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه » أن تردّ « يسرع » إلى « زيد » وتنزله منزلة قولك : « جاءنى زيد يسرع » ، من حيث كان في « يسرع » ضميرٌ لعمرو ، وتَضَمَّنُهُ ضمير عمرو يمنع أن يكون لزيد ، وأن يقدر حالاً له . وليس كذلك : « جاءنى زيد وهو يسرع » ، لأن السرعة هناك لزيد لا محالة ، فكيف ساع أن تقيس إحدى المسئلتين على الأخرى ؟

قيل : ليس المانع أن يكون « يُسرع » في قولك : « جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه » ؟ حالاً من زيد أنه فعلٌ لعمرو ، فإنك لو أخرت « عمراً » فرفعته « بيسرع » ، وأوليت « يسرع » زيدا فقلت : « جاءنى زيد يُسرع عمرو أمامه » وجدته قد صلح حالاً لزيد ، مع أنه فعلٌ لعمرو = وإنما المانع ما عرفتك ، من أنك تدع « عمراً » بِمَضْيَعَةٍ ، ^(٣) ونحىء به مُبتدأً ، ثم لا تعطيه خبراً . ^(٤)

(١) السياق : « تركت المبتدأ بمضيعة » .

(٢) « في البين » ، أى بينهما ، وقد فسرته آنفاً .

(٣) انظر الفقرة السالفة : ٢٤٤

(٤) عند هذا الموضع حاشية في « ج » ، هى بلا شك من كلام عبد القاهر : هذا نصُّها : =

ومما يدل على فساد ذلك أنه يؤدّى إلى أن يكون « يُسرّع » قد اجتمع في موضعه النَّصْبُ والرفعُ ، وذلك أنَّ جَعَلَهُ (١٥٧) حالاً من « زيد » يقتضى أن يكون في موضع نصبٍ / = وجَعَلَهُ خبراً عن « عمرو » المرفوع بالابتداء يقتضى أن يكون في موضع رفع . وذلك بين التَّدافُع . ولا يجب هذا التَّدافُع إذا أخرت « عَمْرًا » فقلت : « جاءني زيد يُسرّع عمرو أُمَامَهُ » ، لأنك ترفعُهُ حينئذٍ يُسرّع ، (١) على أنه فاعلٌ له ، وإذا ارتفع به لم يُوجِب في موضعه إعراباً ، (٢)

= « ممّا يزيد في بيان هذه المسئلة أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ وعمروٌ مُسرّعٌ بين يديه » ، لم تستطع أن تنصب « مسرعاً » على أن تجعله داخلاً في إثبات المجيء ، لأنَّ نصبه يُخرِجه من أن يكون خبراً عن « عمرو » ، فيبقى « عمرو » مبتدأ لا خبر له . وإذا عرفت هذا في « مُسرّع » الذي هو اسمٌ ، فقسَّ « يُسرّع » في قولك : « جاءني زيدٌ وعمروٌ يُسرّعُ أُمَامَهُ » عليه = وإذا قلت : « جاءني زيدٌ يُسرّع عمرو أُمَامَهُ » ، أمكنك أن تضع الاسمَ موضعَ الفعل فتقول : « جاءني زيدٌ مُسرّعاً عمرو أُمَامَهُ » ، ويكون لعمرو عاملٌ يعملُ فيه ولا يبقى ضائعاً ، لأنَّ اسمَ الفاعل إذا تقدّم ، صحَّ أن يرتفع « عمرو » به = وإذا تأخّر لم يصحَّ ، لأنَّه إذا تأخّر صار « عمرو » مبتدأ ، وإذا صار مبتدأ احتاج إلى خبرٍ ، والاسمُ [لا يكون خبراً ويُنصب] .

وهذا الذي بين القوسين جارٍ عليه التصوير ، فلم يبق منه إلّا حروفٌ ، فهكذا قرأته ، والله أعلم .

(١) « حينئذٍ » ، ليست في المطبوعة ، وأشار رشيد رضا أنها عنده في نسخة .

(٢) في المطبوعة بين قوله « لم يوجب في موضعه إعراباً » ، وقوله : « فيبقى مفرغاً » ، كلام ليس في شيء من الأصول ، وقد نبّه الشيخ رشيد رضا في الاستدراك على أنها حاشية ، وليست في الأصل .
= وهذا نصّها :

فَيَبْقَى مُفَرَّغاً لَأَن يَقْدَرُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « زَيْدٍ » وَجَرَى مَجْرَى أَنْ
تَقُولُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ مُسْرِعاً عَمَرُو أَمَامَهُ » .

...

٢٤٦ - فَإِنْ قُلْتُ : فَقَدْ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ / أَنْ لَا تَجِيءَ جُمْلَةً
مِنْ مَبْتَدِئٍ وَخَبَرٍ حَالاً إِلَّا مَعَ « الْوَائِ » ، وَقَدْ ذَكَرْتُ قَبْلُ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ جَاءَ فِي
مَوَاضِعٍ مِنْ كَلَامِهِمْ .^(١)

155

القياس أن لا تجيء جملة
من مبتدئ وخبر إلا مع
نواو ، وعلّة ترك ذلك

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالْأَصْلَ أَنَّ لَا تَجِيءُ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدِئٍ وَخَبَرٍ حَالاً إِلَّا مَعَ
« الْوَائِ » ، وَأَمَّا الَّذِي جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الشَّيْءِ يُخْرَجُ عَنْ أَصْلِهِ وَقِيَاسِهِ
وَالظَّاهِرُ فِيهِ ، بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ وَتَوَرُّعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ ، فَقَوْلُهُمْ : « كَلَّمْتُهُ فَوَهَ إِلَى
فِيَّ » ،^(٢) إِنَّمَا حَسُنَ بَغِيرِ « وَائِ » مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَعْنَى : كَلَّمْتُهُ مُشَافِهَاً لَهُ =
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ » ،^(٣) إِنَّمَا جَاءَ الرُّفْعُ فِيهِ وَالْإِبْتِدَاءُ مِنْ غَيْرِ
« وَائِ » ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : رَجَعَ ذَاهِباً فِي طَرِيقِهِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ = وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَجَدْتُهُ
حَاضِرَآهُ الْجُودُ وَالْكَرَمُ »^(٤) فَلَأَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ « حَاضِرَاهُ » ، يَجْعَلُهُ

= « أَيْ إِنْ « عَمَرُو » إِذَا ارْتَفَعَ يُسْرِعُ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِي
مَوْضِعِ « يَسْرِعُ » بِشَيْءٍ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتَى أَنْ يَكُونَ عَامِلاً مَعْمُولاً
لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَيَبْقَى مَوْضِعُ « يَسْرِعُ » مُفَرَّغاً لَأَن يَقْدَرُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى
الْحَالِيَةِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ « يَسْرِعُ » مُؤَخَّراً عَنْ « عَمَرُو أَمَامَهُ » ، فَإِنَّهُ إِنْ
اتَّصَلَ « يَسْرِعُ » بِزَيْدٍ كَانَ مَحَلَّهُ النِّصْبِ ، مَعَ أَنَّ « عَمَرُو » الْمُبْتَدَأُ ، عَمِلَ فِي
مَوْضِعِهِ الرُّفْعِ ، فَيَأْتِي التَّنَادِفُ كَمَا سَبَقَ .

وبلا ريب البتة ، ليس هذا من كلام عبد القاهر .

(١) انظر ما سلف من عند الفقرة رقم : ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر الفقرة : ٢٢٩

(٣) انظر الفقرة : ٢٣٠

①٥٨ كأنه قال : « وجدته حاضراً عنده الجود والكرم » .

وليسَ الحملُ على المعنى ، وتنزيلُ الشيء منزلةً غيره ، بعزيمٍ في كلامهم ، وقد قالوا : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر ، لأن المعنى على النصب نحو : « اضرب زيدا » = ووضعوها الجملة ، من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى : ^(١) (أَدْعَوْهُمْوَهُمْ أَمْ أُتِّمَّ صَامِتُونَ) [سورة الأعراف : ١٩٣] ، لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو : « أَدْعَوْهُمْوَهُمْ أَمْ صَمَّتُمْ » .

ويُدل على أن لَيْسَ مجيءُ الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير « الواو » أصلاً ، قُلْتَهُ ، ^(٢) وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء .

هذا ، ويجوز أن يكون / ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة « الواو » ، كما جاء الماضي على إرادة « قد » .

...

١٥٦

٢٤٧ - وأعلم أن الوجه فيما كان / مثل قول بشار :

* خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ * ^(٣)

= أن يُؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش ، ^(٤) فيرفع « سواد » بالظرف دون الابتداء ، ويجرى الظرف ههنا مجراه إذا جرت الجملة صفةً على النكرة

(١) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « ووضع الجملة من المبتدأ والخبر » .

(٢) « قلته » ، فاعل « ويدل » .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٢٢٨ .

(٤) « الأخفش » ، ليس في « ج » ولا « س » .

نحو : « مررتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقَرٌ صَائِداً بِهِ غَدَاً » ، ^(١) وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أباً الحسن في هذا الموضع فيرفع « صقراً » بما في « معه » من معنى الفعل ، فلذلك يجوز أن يُجْرَى الحَالُ مُجْرَى الصِّفَةِ ، فيُزَعَّ الظاهر بالظرف إذا هو جاءَ حالاً ، فيكون ارتفاع « سواد » بما في « على » من معنى الفعل ، لا بالابتداء .

ثم ينبغي أن يُقَدَّرَ ههنا خصوصاً أنَّ الظرفَ في تقدير آسم فاعلٍ لا فعل ، أعني أن يكون المعنى : « خرجتُ كائناً على سوادٍ ، وباقياً على سواد » = ولا يُقَدَّرُ : « يكون على سواد » ، و « يبقَى على سواد » ، اللهمَّ إِلَّا أَنْ تقدَّرَ فيه فعلاً ماضياً مع « قد » كقولك : « خرجتُ مع البازي قد بَقِيَ على سواد » ، والأوَّلُ أظهرُ .

٢٤٨ - وإذا ⑤ تأملتُ الكلامَ وجدتُ الظرفَ وقد وَقَعَ مواقعَ لا يستقيم فيها إِلَّا أن يُقَدَّرَ تقديرَ آسم فاعلٍ ، ولذلك قال أبو بكر بن السَّراج في قولنا : ^(٢) « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ، أنك نَحِيْرَ بَيْنَ أن تقدَّرَ فيه فِعْلاً فتقول : « استقر في الدار » ، وبين أن تقدَّرَ آسم فاعل فتقول : « مستقر في الدار » ، وإذا عاد الأمرُ إلى هذا ، كان الحَالُ في ترك « الواو » ظاهرةً ، ^(٣) وكان « سواد » في قوله : « خرجت مع البازي على سواد » ، بمنزلة « قَضَاءُ اللَّهِ » في قوله :

سَأَغْسِلُ عَنْكَ الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً ^(٤)

الكلام في الظرف ،
وتأويل مجيئه خبراً

(١) هذا مثال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٤١ ، ولكن ليس فيه « غداً » ، فيحَقِّق .

(٢) « ابن السَّراج » ، ليست في « ج » ولا « س » .

(٣) في نسخة عند رشيد رضا : « على ظاهره » ؟

(٤) شعر سعد بن ناشب المازني ، شرح الحماسة للتبريزي ١ : ٣٥ . وفي « س » أسقط البيت ،

وساق الكلام هكذا : « بمنزلة قضاء الله في كونه اسماً ظاهراً » .

في كونه اسماً ظاهراً قد آرتفع بأسم فاعل قد اعتمد على ذى حال ، فعمل
عمل الفعل .

ويدلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرت ، وأنه من أجل ذلك حسن ، (١)
أنك تقول : « جاءني زيدٌ والسيِّفُ على كتفه » و « خرجَ والتَّاجُ عليه » ،
157 / فتجده لا يحسن إلا بالواو ، وتعلم أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ السيِّفُ على
142 / كتفه » و « خرجَ التَّاجُ عليه » ، كان كلاماً نافراً لا يكاد يقع في الاستعمال ،
وذلك لأنه بمنزلة قولك : « جاءني وهو متقلِّدٌ سيفه » و « خرج وهو لابسٌ
التَّاجَ » ، في أن المعنى على أنك استأنفت كلاماً وأبدأت إثباتاً = وأنت لم تُرد :
« جاءني كذلك » ولكن « جاءني وهو كذلك » ، فأعرفه .

...

(١) السياق : « ويدلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرت أنك تقول : « جاءني زيد » .

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الفصل والوصل

٢٤٨ م - أعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصنَّع في الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها والجمعي بها منشورة ، تُستأنف واحدة منها بعد أخرى = ^(١) من أسرار (١٦٠) البلاغة ، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعرابُ الخُلص ، ^(٢) وإلا قوم طُبِعُوا على البلاغة ، ^(٣) وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد . وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : « معرفة الفصل من الوصل » ، ^(٤) ذاك لغموضه ودقة مسلكه ، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد ، إلا كَمَل لسائر معاني البلاغة .

...

٢٤٩ - وأعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها .

ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول ، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب ، نحو أن المعطوف على

(١) السياق : « أعلم أن العلم بما ينبغي ... من أسرار البلاغة » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « مما لا يأتي » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « والأقوام طبعوا ... » .

(٤) في هامش « ج » هنا حاشية : « إنما سئل عن ذلك أبو تمام الطائي » ، وفي البيان والتبيين ١ :

٨٧ : « قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل » .

المرفوع بأنه فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له /
شريك له في ذلك .

158

وإذا كان هذا أصله في المفرد ، / فإنّ الجمل المعطوف بعضها على
بعض على ضربين :

أحدهما : أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب ، وإذا كانت
كذلك كان حكمها حكم المفرد ، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب
حتى تكون واقعة موقع المفرد ، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد ، كان
عطف الثانية عليها جارياً مجزئ عطف المفرد على المفرد ، ^(١) وكان وجه الحاجة
إلى « الواو » ظاهراً ، والإشراك بها في الحكم موجوداً . فإذا قلت : « مررت برجل
خُلِقَ حَسَنٌ وَخُلِقَ قَبِيحٌ » كنت قد أشركت / الجملة الثانية في حكم الأولى ،
وذلك الحكم كونها في موضع جرّ بأنّها صفة للنكرة . ونظائر ذلك تكثر ،
والأمر فيها يسهل .

١٤٣

والذى يُشكّل أمره هو الضرب الثانى ، وذلك أن تعطف على الجملة
العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى ، كقولك : « زيد قائم ، وعمرو قاعد »
و « العلم ^(١١) حسنٌ ، والجهل قبيح » ، لا سبيل لنا إلى أن نَدّعى أن « الواو »
أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه . وإذا كان كذلك ،
فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمَعزَى منه ، ولمَ لم يستو الحال بين
أن تعطف وبين أن تدّع العطف فتقول : « زيد قائم ، عمرو قاعد » ، بعد أن
لا يكون هنا أمر معقول يُؤتى بالعاطف ليُشرك بين الأولى والثانية فيه ؟

(١) في « ج » : « ... واقعة موقع المفرد ، وكان وجه الحاجة ... » ، أسقط كلمات ، وفي
المطبوعة : « ... مجزئ عطف المفرد ، وكان وجه الحاجة » ، أسقط « على المفرد » .

معاني العطف بالواو
والفاء وثم

٢٥٠ - وأعلم أنه إنما يَغْرِضُ الإشكال في « الواو » دون غيرها من حروف العطف ، وذلك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني ، مثل أن « الفاء » توجب الترتيب من غير تراخ ، و « ثم » تُوجِبُه مع تراخ ، و « أو » تردّد الفعل / بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه ، فإذا عَطَفْتَ بواحدةٍ منها الجملة على الجملة ، ظهرت الفائدة . فإذا قلت : « أعطاني فشكرته » ، ظهر بالفاء أن الشكر كان مُعَقَّباً على العطاء ومسبباً عنه = وإذا قلت : « خرجت ثم خرج زيد » ، أفادت « ثم » أن خروجه كان بعد خروجه ، وأن مُهْلَةً وقعت بينهما = وإذا قلت : « يُعْطِيكَ أو يكسوك » ، دلّت « أو » على أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه .

159

وليس « للواو » معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه الثاني الأول . فإذا قلت : « جاءني زيد وعمرو » لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبتته لزيد ، والجمع بينه وبينه ، ولا يُتَصَوَّرُ إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، ولم يكن معنا في قولنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » معنى تزعم أن « الواو » أشركت بين هاتين الجملتين فيه ، ثبت / إشكال المسئلة .

١٤٤

٢٥١ - ثم إن الذي يُوجِبُه النظر والتأمل أن يقال في ذلك : إننا وإن كنّا إذا قلنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » ، فإنّا لا نرى ههنا حكماً نزعاً أن « الواو » جاءت (٦٢) للجمع بين الجملتين فيه ، فإنّا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع . وذلك أنّنا لا نقول : « زيد قائم وعمرو قاعد » ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عنه أن يعرف حال الثاني . يدلّك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ، ولا / هو ممّا يُذَكَّرُ بِذِكْرِهِ ويتّصل حديثه

160

بحديثه ، لم يَسْتَقِم . فلو قلت : « خرجتُ اليوم من دارى » ، ثم قلت : « وأحسن الذى يقول بيت كذا » ، قلتُ ما يُضْحَك منه . ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله :
 لَا وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ ^(١)
 وذلك لأنه لا مناسبة بين كَرَمِ أبى الحسين ومَرارة النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك .

...

٢٥٢ - وأعلم أنه كما يجب أن يكون المحدثُ عنه فى إحدى الجملتين بسبب من المحدثِ عنه فى الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثانى مما يَجْرِى مجرى الشَّبِيهِ والنظيرِ أو النقيضِ للخبر عن الأول . فلو قلت : « زيد طويلُ القامة وعمرو شاعر » ، كان خَلْفاً ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال : « زيد كاتب وعمرو شاعر » ، و « زيد طويلُ القامة وعمرو قصير » .

وجملة الأمر أنها لا تحيى حتى يكون المعنى فى هذه الجملة لَفَقاً لمعنى فى الأخرى ومُضَاماً له ، مثل أن « زيدا » و « عمراً » إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مُشْتَبِكَي الأحوال على الجملة ، كانت الحال التى يكون عليهما أحدهما ، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك ، مضمومة فى النفس إلى الحال التى عليها الآخر من غير شك . ^(٢) وكذا السبيلُ أبداً .

(١) فى ديوانه .

(٢) فى « ج » : « كانت الحال التى يكون عليها الآخر من غير شك » ، أسقط ما بين الكلامين

سهواً .

والمعاني في ذلك كالأشخاص ، فإنما قلت مثلاً : « العلم حسن والجهل قبيح » ، لأنَّ كَوْنَ العلم (١٦٣) حسناً مضمومٌ في العقول إلى / كون الجهل قبيحاً .

١٤٥

...

٢٥٣ - وأعلم أنه إذا كان المُخْبِرُ عنه في / الجملتين واحداً كقولنا :

161

« هو يقول ويفعل ، وَيَضُرُّ وينفع ، وَيُسِيءُ وَيُحْسِنُ ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَيَحُلُّ وَيَعْقِدُ ، وَيَأْخُذُ وَيُعْطَى ، وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي ، وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ » وأشباه ذلك ، ازداد معنى الجمع في « الواو » قوة وظهوراً ، وكان الأمر حينئذ صريحاً .

عطف الجمل بالواو

وذلك أنك إذا قلت : « هو يضر وينفع » ، كنت قد أفدت « بالواو » أنك أوجبت له الفعلين جميعاً ، وجعلته يفعلهما معاً . ولو قلت : « يضرُّ ينفع » : من غير « واو » لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك « ينفع » رجوعاً عن قولك « يضر » وإبطالاً له .

٢٥٤ - وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلّة ، ازداد الاشتباك والافتتان حتى لا يُتَصَوَّرُ تقديرُ إفرادٍ في أحدهما عن الآخر ، وذلك في مثل قولك : « العَجَبُ من أنِّي أَحْسَنْتُ وَأَسَأْتُ » و « يكفيك ما قُلْتُ وسمعت » و « أَيَحْسُنُ أن تَنْهَى عن شيء وتأتى مثله ؟ » ، وذلك أنه لا يشبهه على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين في حكم فعل واحد . ومن البين في ذلك قوله : لَا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّئُونَا وَتُكْرِمَكُمُ ، وَأَنْ نَكُفَّ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُؤْذُونَا^(١)

المعنى : لا تطمعوا أن تروا إكرامنا قد وُجِدَ مع إهانتكم ، وجامعها في الحصول .

(١) شعر الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هب ، شرح الحماسة للبريزي ١ : ١٢١

وبما له مأخوذ لطيف في هذا الباب قول أبى تمام :

لَهَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَتَفْعَلَا وَنَذْكُرَ بَعْضَ الْفَضْلِ مِنْكَ وَتُفْضِلَا^(١)

...

٢٥٥ - وأعلم أنه كما كان في الأسماء ما يَصِلُهُ معناه بالاسم قبله ، فيستغنى بصلة معناه له عن واصل يَصِلُهُ و رابط يربطه = وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصاها بالموصوف إلى شيء يَصِلُها به ، وكالتأكيد / الذى لا يفتقر كذلك إلى ما يَصِلُهُ بالمؤكد = ^(٢) كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها (١٦٤) بالتى قبلها ، وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها . وهى كل جملة كانت مؤكدة للتى قبلها ومُبيّنة لها ، وكانت إذا حَصَلَتْ لم تكن شيئاً سواها ، كما / لا تكون الصفة غير الموصوف ، والتأكيد غير المؤكد . فإذا قلت : « جاءنى زيد الظريف » ، و « جاءنى القوم كلهم » ، لم يكن « الظريف » و « كلهم » غير زيد وغير القوم .

...

٢٥٦ - ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى : (ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه) [سورة البقرة : ٢ ، ١] قوله : « لا ريب فيه » ، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله « ذلك الكتاب » ، وزيادة تثبيت له ، وبمنزلة أن تقول : « هو ذلك الكتاب » ، هو ذلك الكتاب » ، فتعيده مرة ثانية لتثبته ، وليس يُثبت الخبر غير الخبر ، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضمّ يضمُّه إليه ، وعاطف يعطفه عليه .

الجملة المؤكدة لا تحتاج إلى عاطف وأنتلة ذلك

(١) في ديوانه ، والرواية فيه « بعض الفضل عنك » .

(٢) السياق : « وأعلم أنه كما كان في الأسماء ما يوصله ... كذلك يكون في الجمل » .

٢٥٧ - ومثل ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [سورة البقرة : ٧٠ ، ٧١] قوله تعالى : (لَا يُؤْمِنُونَ) ، تأكيد لقوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ، وقوله : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ) ، تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول ، لأن من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم يُنذر ، كان في غاية الجهل ، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة .

٢٥٨ - وكذلك قوله عز وجل : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يُخَادِعُونَ اللَّهَ) [سورة البقرة : ٩٠ ، ٩١] إنما قال « يُخَادِعُونَ » ولم يقل : « وَيُخَادِعُونَ » لأن هذه المخادعة / ليست شيئاً غير قولهم : « آمَنَّا » ، من غير أن يكونوا مؤمنين ، فهو إذن كلام أُكِّد به كلام آخر هو في معناه ، وليس شيئاً سواه .

163

٢٥٩ - وهكذا قوله عز وجل : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤْنَ) [سورة البقرة : ١٤] ، وذلك لأن معنى قولهم : « إِنَّا مَعَكُمْ » : إِنَّا لم نؤمن بالنبى ﷺ ولم نترك اليهودية . (٦٥) وقولهم : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤْنَ » ، خبرٌ بهذا المعنى بعينه ، لأنه لا فرق بين أن يقولوا : « إِنَّا لم نقل ما قلناه من أننا آمنا إلا استهزاء » ، وبين أن يقولوا : « إِنَّا لم نخرج من دينكم وإِنَّا / معكم » ، بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار كأنهم قالوا : « إِنَّا معكم لم نفارقكم » فكما لا يكون « إِنَّا لم نفارقكم » شيئاً غير « إِنَّا معكم » ، كذلك لا يكون « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤْنَ » غيره ، فأعرفه .

١٤٧

٢٦٠ - ومن الواضح البين في هذا المعنى قوله تعالى : (وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ قِرَاءٌ) [سورة لقمان : ٧] ، لم يأت معطوفاً

نحو « وَكَأَنَّ فِي أُذُنِهِ وَقْرًا » ، لأنَّ المقصود من التشبيه بمن في أُذُنِهِ وَقْرٌ ، هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع ، إلاَّ أنَّ الثاني أبلغ وأكَّد في الذي أُريد . وذلك أنَّ المعنى في التشبيهين جميعاً أنَّ يَنْفَى أَنْ يَكُونَ لتلاوة مَا تُثْلَى عليه من الآيات فائدةً معه ، ويكون لها تأثيرٌ فيه ، وأنَّ يُجْعَلَ حاله إذا ثَلِيَتْ عليه كحالها إذا لم تُثَلَّ . ولا شبهة في أنَّ التشبيه بمن في أُذُنِهِ وَقْرٌ وأبلغ وأكَّد في جعله كذلك ، من حيثُ كان مَنْ لا يَصْغُحُّ منه السمع وإنَّ أراد ذلك ، أبعَدَ من أن يكون لتلاوة ما يُثَلَّى عليه فائدة ، من الذي / يَصْغُحُّ منه السمعُ إلاَّ أنه لا يسمع ، إمَّا اتفاقاً وإما قصداً إلى أنَّ لا يسمع . فأعرفه وأحسِّنْ تدبُّره .

164

٢٦١ - ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [سورة يس : ٣١] ، وذلك أنَّ قوله : « إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، مشابه لقوله : « مَا هَذَا بَشَرًا » ومُدَاخَلٌ في ضِمْنِهِ من ثلاثة أوجه : (١) وجهان هو فيهما شبهة بالتأكيد ، ووجهٌ هو فيه شبهة بالصفة .

فأحد وجهي كونه شبهةً بالتأكيد ، هو أنه إذا كان (١٦) مَلَكًا لم يكن بشراً ، وإذا كان كذلك كان ، إثباتُ كونه مَلَكًا تحقيقاً لا مَحَالَةً ، وتأكيذاً لَنَفْيِ أَنْ يَكُونَ بشراً .

والوجه الثاني أنَّ الجارِ في العُرْفِ والعادة أنه إذا قيل : ما هَذَا بشراً ، وما هَذَا بَادِمَى = والحالُ حالُ تعظيمٍ وتعجبٍ مما يشاهد في الإنسان من حُسْنِ خَلْقٍ أو خُلُقٍ = (٢) أنَّ يكون الغرضُ والمرادُ من الكلام أن يقال إنه ملك ،

(١) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « ودخل في ضمنه » .

(٢) السياق : « أنه إذا قيل أن يكون الغرضُ » .

وأنه يُكْتَنَى به عن ذلك ، حتى أنه يكون مفهوم اللفظ ، ^(١) وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يُذكر ، كان ذِكْرُهُ إذا ذُكِرَ تأكيداً لا مَحَالَةً ، / لأنَّ حَدَّ « التأكيد » أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك . أفلا ترى : أنه إنَّما كان « كُلُّهُمْ » في قولك : « جاءني القومُ كُلُّهُمْ » تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه ، وهو الشمول ، قد فهم بديهاً من ظاهر لفظ « القوم » ، ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ « القوم » ، ولا كان هو من موجهه ، لم يكن « كُلُّ » تأكيداً ، ولكان الشمول مستفاداً من « كُلِّ » ابتداءً .

١٤٨

وأما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة ، فهو أنه إذا نُفِيَ أن يكون بشراً ، فقد أثبت له جنس سواه ، إذ من / المُحال أن يخرج من جنس البشر ، ثم لا يدخل في جنس آخر . وإذا كان الأمر كذلك ، كان إثباته « ملكاً » تبيناً وتعييناً لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه ، وإغناءً عن أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : « فإن لم يكن بشراً ، فما هو ؟ وما جنسه ؟ » كما أنك إذا قلت : « مررت بزيد الظريف » كان « الظريف » تبيناً وتعييناً للذي أردت من بين من له هذا الاسم ، وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول : « أيُّ الزيدين أردت ؟ » .

165

...

٢٦٢ - ومما جاء فيه الإثبات « بآن وإلا » على هذا الحد قوله عز وجل : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ) [سورة يس : ٦٩] وقوله : (وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [سورة النجم : ٤٠٣] أفلا ترى أن الإثبات في الآيتين جميعاً تأكيد وتثبيت لنفي ما نفى ؟ فإثبات ما علمه

الإثبات والتأكيد
بأن وإلا

(١) عند هذا الموضع حاشية في « ج » نصها : « معناه أنه إذا كان الحال حال تعظيم ، لم يحتمل قولك : « ما هو بآدمي » ، و « ما هو بشراً » ، إلا أن تقول : إنه ملك » .

النبي ﷺ وأوحى إليه ذكراً وقرآناً ، تأكيد وثبیت لنفى أن يكون قد علّم الشعر
= وكذلك إثبات ما يتلوه عليهم وحياً من الله تعالى ، ^(١) تأكيد و تقرير لنفى أن
يكون نطق به عن هوى . ^(٢)

...

٢٦٣ - وأعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه : « إنه
خفى غامض ، ودقيق صعب » إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق
وأصعب . وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها / العطف : ١٤٩
« إن الكلام قد استوفى وقطع عما قبله » ، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على
ذلك . ولقد غفلوا غفلة شديدة .

...

٢٦٤ - ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع الجملة يظهر فيها وجوب العطف ،
التي قبلها حال ما يعطف ويُقرن إلى ما قبله ، ثم تراها قد وجب فيها ترك
العطف ، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها .
ثم يترك العطف لما مضى

مثال ذلك قوله تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ
يَعْمَهُونَ) [سورة البقرة : ١٥٠] ، الظاهر / كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قبله من
قوله (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [سورة البقرة : ١٤] وذلك أنه ليس بأجنبي منه ، بل هو
نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [سورة النساء :
١٤٢] وقوله : (وَمَكْرُؤُهُمْ وَمَكْرَ اللَّهُ) [سورة آل عمران : ٥٤] ، وما أشبه ذلك مما يُرد في العجز
على الصدر ، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف ، وذلك لأمر أوجب أن

(١) تحت قوله « وحياً » في هامش « ج » ما نصه : « نصب على الحال » .

(٢) في « س » والمطبوعة : « تقرير لنفى » ، ولم يذكر « تأكيد » .

لا يعطف ، وهو أن قوله : « إنما نحن مستهزؤن » ، حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى = وقوله تعالى : (الله يستهزئ بهم) ، خبر من الله تعالى أنه يُجازيهم على كفرهم واستهزائهم . وإذا كان كذلك ، كان العطف ممتنعاً ، لاستحالة أن يكون الذى (١٦٨) هو خبر من الله تعالى ، معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ، وإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى ، إلى كونه حكاية عنهم ، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون ، وأن الله تعالى مُعاقِبهم عليه . (١)

وليس كذلك الحال في قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » ، و « مَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ ») ، لأن الأول من الكلامين فيهما كالثانى ، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية . وهذا هو العلة في قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١١ ، ١٢] إنما جاء « إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » مستأنفاً مُفْتَتِحاً « بَأَلَا » ، لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك = والذى قبله من قوله « إنما نحن مصلحون » ، حكاية عنهم . فلو عطف للزم / عليه مثل الذى قدّم ذكره من الدخول في الحكاية ، ولصار خبراً من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، / ولصار كأنه قيل : قالوا : « إنما نحن مصلحون » ، وقالوا إنهم المفسدون » ، وذلك ما لا يُشكُّ في فساده .

١٥٠

167

= وكذلك قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة البقرة : ١٣] ولو

(١) في المطبوعة : و « من » : « يعاقبهم عليه » .

عطف : « إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » على ما قبله ، لكان يكون قد أُدْخِلَ في الحكاية ، وَلَصَّارَ حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السُّفَهَاءُ ، من بَعْدِ أَنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكُوا أَنْ يُؤْمِنُوا لئلا يكونوا من السفهاء .

٢٦٥ - عَلَى أَنَّ فِي هَذَا أَمراً آخِرَ ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ : « أُنُومُنُ » اسْتَفْهَامٌ ، لَا يَعْطِفُ الْخَبْرَ عَلَى الاسْتَفْهَامِ .

فَإِنْ قُلْتُ : هَلْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) عَلَى « قَالُوا » مِنْ قَوْلِهِ : « قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ » لَا عَلَى مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ فِي « إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » ، وَ « إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » ، وَكَانَ يَكُونُ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ) (سورة الأنعام : ٨) وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : « وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا » (١٦٩) مَعْطُوفٌ ، مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ، عَلَى « قَالُوا » دُونَ مَا بَعْدَهُ ؟

قِيلَ : إِنْ حُكِمَ الْعُطْفُ عَلَى « قَالُوا » فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ، (١) مُخَالَفٌ لِحُكْمِهِ فِي الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ . وَذَلِكَ أَنَّ « قَالُوا » هَهُنَا جَوَابُ شَرْطٍ ، فَلَوْ عُطِفَ قَوْلُهُ : « اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » عَلَيْهِ ، لِلزَّمِ إِدْخَالَهُ فِي حُكْمِهِ مِنْ كَوْنِهِ جَوَاباً ، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ .

وَذَاكَ أَنَّهُ مَتَى عُطِفَ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ شَيْءٌ « بِالْوَاوِ » كَانَ ذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ شَيْئِينَ يُتَصَوَّرُ وَجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ « إِنْ تَأْتَنِي أُكْرِمُكَ أُعْطِكَ وَأُكْسِلُكَ » (٢) = وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « إِنْ حُكِمَ الْمَعْطُوفُ عَلَى قَالُوا » ، وَفِي « ج » : « إِنْ حُكِمَ » قَالُوا « فِيمَا نَحْنُ

فِيهِ » .

(٢) « أكرمك » ، لَيْسَتْ فِي « ج » .

المعطوف شيئاً لا يكون حتى يكون المعطوف عليه ، ويكون / الشرط لذلك سبباً 168
فيه بوساطة كونه سبباً للأول ، ^(١) ومثاله قولك : « إذا رجع الأمير إلى الدار
استأذنته وخرجت » ، فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان ، وقد صار
« الرجوع » / سبباً في الخروج ، من أجل كونه سبباً في الاستئذان ، فيكون ١٥١
المعنى في مثل هذا على كلامين ، نحو : « إذا رجع الأمير استأذنت » ، وإذا
استأذنت خرجت » .

وإذا قد عرفت ذلك ، فإنه لو عُطِفَ قوله تعالى (الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على
« قالوا » كما زعمت ، كان الذي يُتَصَوَّرُ فيه أن يكون من هذا الضرب الثاني ،
وأن يكون المعنى : « وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن
مُستهزؤون » ، فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومدَّهم في طغيانهم يعمهون .

وهذا وإن كان يُرى أنه يَسْتَقِيم ، فليس هو بمستقيم . وذلك أن الجزاء
إنما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إيَّاه في قولهم : « آمنا » ، لا على
أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزون = والعطف على « قالوا » يقتضى أن
يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء ، لا عليه نفسه .

وبيِّن ما ذكرناه من أن الجزاء ينبغي أن يكون على قصدهم الاستهزاء
وفعلهم له ، لا على حديثهم عن ^(٧٠) أنفسهم بأنهم مستهزون = ^(٢) أنهم لو
كانوا قالوا لكبرائهم : « إنما نحن مستهزون » وهم يريدون بذلك دفعهم عن
أنفسهم بهذا الكلام ، ^(٣) وأن يسلّموا من شرهم ، وأن يؤمّهم أنهم منهم وإن

(١) في المطبوعة وحدها : « بواسطة » .

(٢) السياق : « ويبيِّن ما ذكرناه أنهم لو كانوا » .

(٣) في « ج » : « دفعاً عن أنفسهم » .

لم يكونوا كذلك = (١) لكان لا يكون عليهم مؤاخذه فيما قالوه ، من حيث كانت المؤاخذه تكون على / اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان ، لا في قول : « إنا استهزأنا » من غير أن يقترب بذلك القول اعتقاداً ونيةً .

169

ما يوجب الاستئناف
وترك العطف وأمثله

هذا ، وههنا أمر سوى ما مضى يُوجب الاستئناف وترك العطف ، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم ، وأنزل بهم النعمة عاجلاً أم لا تنزل ويُمهّلون = (٢) وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك . وإذا كان كذلك ، كان هذا الكلام الذى هو قوله « الله يستهزئ بهم » ، فى معنى ما صدر جواباً / عن هذا المقدّر وقوعه فى أنفس السامعين . وإذا كان مصدره كذلك ، كان حقه أن يؤتى به مبتدأً غير معطوف ، ليكون فى صورته إذا قيل : « فإن سألتكم قيل لكم : » الله يستهزئ بهم ويمدّهم فى طغيانهم يعمهون .

١٥٢

...

٢٦٦ - وإذا استقرت وجدت هذا الذى ذكرت لك ، من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضى سؤالاً ، (٣) منزلة إذا صرح بذلك السؤال = (٤) كثيراً ، فمن لطيف ذلك قوله :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ ، صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمَرَتْنِي لَا تَنْجَلِي (٥)

(١) السياق : « أنهم لو كانوا قالوا لكبرائهم لكان لا يكون عليهم » .

(٢) السياق : « تحرك السامعين لأن يعلموا وتوقع في أنفسهم التمني » .

(٣) السياق : « من تنزيلهم الكلام منزلة » .

(٤) السياق : « وإذا استقرت وجدت هذا كثيراً » .

(٥) هو فى المغنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وفى شرح شواهد للسيوطى :

لَمَّا حَكَّى عَنِ الْعَوَازِلِ أَنَّهُمْ قَالُوا : « هُوَ فِي غَمْرَةٍ » ، وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْرُكُ السَّامِعَ لِأَن يَسْأَلَهُ فَيَقُولُ : « فَمَا قَوْلُكَ فِي ذَلِكَ » ، وَمَا جَوَابُكَ عَنْهُ ؟ » ، أَخْرَجَ الْكَلَامَ مُخْرَجَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدْ قِيلَ لَهُ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : « أَقُولُ : صَدَقُوا ، أَنَا كَمَا قَالُوا ، (٧١) وَلَكِنْ لَا مَطْمَعُ لَهُمْ فِي فَلَاحَى » ، وَلَوْ قَالَ : « زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ وَصَدَقُوا » ، لَكَانَ يَكُونُ لَمْ يَضَعْ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ / مُسْتَعْلٍ ، (١) وَأَنَّ كَلَامَهُ كَلَامٌ مُجِيبٌ .

170

٢٦٧ - ومثله قول الآخر في الحماسة :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدَبٍ بِجُنُوبِ خَبْتٍ عُرِيَتْ وَأُحْمِتِ
كَذَبَ الْعَوَازِلُ لَوْ رَأَيْنَا مَنَاخَنَا بِالقَادِسِيَّةِ قُلْنَ : لَيْجٌ وَذَلَّتْ (٢)

وقد زاد هذا أَمْرَ الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَتَقْدِيرَ الْجَوَابِ ، تَأْكِيداً بِأَنَّ وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ ، فَقَالَ : « كَذَبَ الْعَوَازِلُ » : وَلَمْ يَقُلْ « كَذَبْنِ » ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَعَادَ ذِكْرَ « الْعَوَازِلِ » ظَاهِراً ، كَانَ ذَلِكَ أَبْيَنَ وَأَقْوَى ، لَكُونِهِ كَلَاماً مُسْتَأْنِفاً مِنْ حَيْثُ وَضَعَهُ وَضَعاً لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، وَأَتَى بِهِ مَا تَأْتِي مَا لَيْسَ قَبْلَهُ كَلَامٌ .

٢٦٨ - ومما هو عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ ! لَهُمْ إلفٌ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّافٌ (٣)

(١) في المطبوعة وحدها : « لم يصح في نفسه » .

(٢) هو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٦٢ ، و « جُنْدَب » ، هو الشاعر ، ونسبه في معاهد التنصيص ١ : ٢٨١ ، وقال « جندب بن عمار » . و « خبت » ماءٌ لكلب . و « عُرِيَتْ » الناقة من رحلها . و « أُحْمِت » ، أُرِيحَتْ مِنَ الرُّكُوبِ وَالسَّيْرِ . و « لَيْجٌ » جندبٌ في السير والتباعد ، و « ذَلَّتْ » الناقة من طول السفر .

(٣) شعر مساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، يهجو بني أسد شرح الحماسة =

وذلك أن قوله : « لهم إلف » تكذيبٌ لدعواهم أنهم من قريش ، فهو إذن بمنزلة أن يقول : « كذبتُم ، لهم إلف ، وليس / لكم ذلك » : ولو قال : « زعمتم أن إخوتكم قريش ولهم إلف وليس لكم إلف » ، لصار بمنزلة أن يقول : « زعمتم أن إخوتكم قريش وكذبتُم » ، في أنه كان يخرج عن أن يكون موضوعاً على أنه جوابٌ سائل يقول له : « فماذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم ؟ » فأعرفه .
وأعلم أنه لو أظهر « كذبتُم » ، لكان يجوز له أن يعطف هذا الكلام الذى هو قوله : « لهم إلف » عليه بالفاء ، فيقول : « كذبتُم فلهم إلف ، وليس لكم ذلك » . فاما الآن فلا مَسَاغَ لدخول الفاء البتة ، لأنه يصير حينئذ معطوفاً بالفاء على قوله : « زعمتم أن إخوتكم قريش » ، وذلك يُخْرِجُ إلى المحال ، من حيث يصير كأنه (١٧٦) يستشهد بقوله : « لهم / إلف » ، على أن هذا الزعم كان منهم ، كما أنك إذا قلت : « كذبتُم فلهم إلف » ، كُنْتَ قد استشهدت بذلك على أنهم كذبوا ، فاعرف ذلك .

171

٢٦٩ - ومن اللطيف فى الاستئناف ، على معنى جعل الكلام جواباً فى

التقدير ، قولُ اليزيدى :

مَلِكُهُ حَبِيلِي ، وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِي
وَقَالَ إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ ، إِنْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ (١)

= للتبريزى ٤ : ١٢ ، وكان مساور يهاجى المزار بن سعيد الفقعسى الأسدى . « أسد » هو « أسد بن خزيمة ابن مدركة » ، وقريش من ولد أخيه كنانة بن خزيمة بن مدكة ، فمن هنا وغيره قالت بنو أسد : نحن إخوة قريش ، فكذبهم مساور بن هند ، وقال : لقريش رحلة الشتاء والصيف ، وهى « الإلاف » ، وليس لكم مثله ، وبعد البيت :

أُولَئِكَ أَوْمِنُوا جُوعاً وَخَوْفاً وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

(١) « اليزيدى » ، هو « أبو محمد » ، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى ، والبيتان غير

منسويين فى الأغاني ٢٢ : ١٦٨ (الهية) .

استأنف قوله : « انتقم الله من الكاذب » ، لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلاً قال له : « فما تقول فيما اتَّهَمَكَ به من أنك كاذب ؟ » فقال أقول : « انتقم الله من الكاذب » .

٢٧٠ - ومن النادر أيضاً في ذلك قول الآخر :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ ، سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)

لما كان في العادة إذا قيل للرجل : « كيف أنت ؟ » فقال : « عليل » ، أن يُسأل ثانياً فيقال : « ما بك ؟ وما علتك ؟ » ، قدّر كأنه قد قيل له ذلك ، فأتى بقوله : « سهر دائم » جواباً عن هذا السؤال المفهوم من فَحْوَى الحال ، فأعرفه :

٢٧١ - ومن الحسن البين في ذلك قول المتنبي :

وَمَا عَفَتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا ، عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا (٢)

لما نفى أن يكون الذي / يرى به من الدروس والعفاء من الرياح ، وأن تكون التي فعلت ذلك ، وكان في العادة إذا نفى الفعل الموجود الحاصل عن واحد ف قيل : « لم يفعله فلان » ، أن يقال : « فَمَنْ فعله ؟ » قدّر كأن قائله قال : « قد زعمت أن الرياح لم تَعْفُ له مَحَلًّا ، فما عفاه إذن ؟ » ، فقال مجيباً له : « عفاه مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا » .

٢٧٢ - ومثله قول الوليد بن يزيد :

/ عَرَفْتُ الْمَنْزِلَ الْحَالِي عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ

١٥٤

172

(١) مشهور غير منسوب .

(٢) في ديوانه .

عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ عَسُوفٍ الْوَيْلَ هَطَّالٍ (١)

(٧٣) لما قال : « عفا من بعد أحوال » ، قَدَّرَ كأنه قيل له : « فما عفاه ؟ » فقال : « عفاه كُلُّ حَنَّانٍ » .

...

٢٧٣ - وأعلم أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً في مثل هذا ، كان الأكثر أن لا يذكر الفعل في الجواب ، ويُقْتَصَر على الاسم وَحْدَهُ . فأما مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يُذَكَّر الفعل .

تفسير هذا : أنه يجوز لك إذا قيل : « إن كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ؟ » أن تقول : « من حَدَّابِهِمْ وَسَاقًا » ولا تقول : « عفاه من حدا » ، كما تقول في جواب من يقول : « من فعل هذا ؟ » : زيد ، ولا يجب أن تقول : « فعله زيد » . وأما إذا لم يكن السؤال مذكوراً كالذى عليه البيت ، فإنه لا يجوز أن يترك ذكرُ الفعل . فلو قلت مثلاً : « وما عفت الرياحُ له محلاً » ، من حَدَّابِهِمْ وَسَاقًا : تزعمُ أنك أردت « عفاه من حَدَّابِهِمْ » ، ثم تركت ذكر الفعل ، أَحَلَّتْ ، (٢) لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً ، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب ، فإذا لم يُؤْتِ بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيلٌ ، فاعرف ذلك .

...

(١) في شعره المجموع ، والأغاني ٧ : ٣٢ ، (الدار) ، و « الحنان » من صفة السحاب الذي يسمع رعده كحنين الإبل . و « عسوف » ، مطره شديد العسف ، و « الويل » المطر الشديد ، و « هطال » متتابع الذوق .

(٢) السياق : « فلو قلت مثلاً تزعمُ أنك أردت أَحَلَّتْ » ، أى جئت بالحوال .

ما جاء في التنزيل

« قال » غير معطوف وأمثلته

٢٧٤ - وأعلم أن الذى تراه في التنزيل من لفظ « قال » مفصلاً غير معطوف ، هذا هو التقدير فيه ، والله أعلم . أعنى مثل قوله تعالى : (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ . فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ . فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَحْزَنْ) [سورة الذاهبات : ٢٤ - ٢٨] ، جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين / من السؤال . فلما / كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم : « دخل قوم على فلان فقالوا كذا » ، أن يقولوا : « فما قال هو ؟ » ، ويقول الجيب : « قال كذا » ، أُخْرِجَ الكلامُ ذلك المُخْرَجُ ، ^(١) لأنَّ الناسَ حُوطَبُوا بما يتعارفونه ، وسَلِّكَ (٧٤) باللفظ معهم المسلك الذى يسلكونه .

173

١٥٥

وكذلك قوله : « قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ » ، وذلك أن قوله : « فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ » ، يقتضى أن يُتَّبَعَ هذا الفعل بقَوْلٍ ، فكأنه قيل والله أعلم : « فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم ؟ » ، فأتى قوله : « قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ » جواباً عن ذلك .

وكذا « قَالُوا لَا تَحْزَنْ » ، لأن قوله : « فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً » ، يقتضى أن يكون من الملائكة كلاماً في تأنيسه وتسكينه مما خامرته ، فكأنه قيل : « فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخلته الخيفة ؟ » فقيل : « قالوا لا تحزن » .

٢٧٥ - وذلك ، والله أعلم ، المعنى في جميع ما يجيء منه على كثرتة ، كالذى يجيء في قصة فرعون عليه اللعنة ، وفي رد موسى عليه السلام عليه كقوله : (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ

(١) السياق : « فلما كان في العرف والعادة أُخْرِجَ الكلام » .

كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ .
 قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا
 بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ . قَالَ لَئِنْ آتَخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ
 الْمَسْجُونِينَ . قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ . قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ
 الصَّادِقِينَ (سورة الشعراء : ٢٣ - ٣١) ، جاء ذلك كله ، والله اعلم ، على تقدير السؤال
 والجواب كالذى جرت به العادة فيما بين المخلوقين ، / فلما كان السامع مِنَّا إِذَا
 سمع الخبر عن فرعون بأنه قال : « وما رب العالمين ؟ » ، وقع في نفسه أن يقول :
 « فما قال موسى له ؟ » أتى قوله : « قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، مَأْتَى الجوابِ
 مُبْتَدَأً مفصلاً غير معطوف . وهكذا التقدير والتفسير أبداً في كل ما جاء فيه
 لفظ « قال » هذا المجيء ، وقد يكون الأمر في بعض ذلك أشدَّ وضوحاً .

٢٧٦ - فِيمَا هُوَ فِي / غَايَةِ الْوُضُوحِ قَوْلُهُ تَعَالَى (قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا
 الْمُرْسَلُونَ . قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ) [سورة الحجر : ٥٧ ، ٥٨] ، وذلك أَنَّهُ
 لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى (٧٥) مَعْنَى الْجَوَابِ ، وَعَلَى أَنْ تُزَلَّ السَّامِعُونَ
 كَأَنَّهُمْ قَالُوا : « فما قال له الملائكة ؟ » ، فَقِيلَ : « قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ
 مُّجْرِمِينَ » .

٢٧٧ - وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سُورَةِ يَس : (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا
 أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أُرْسِلْنَا إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا
 بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ
 شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا
 الْبَلَاغُ الْمُبِينُ . قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمُ

مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ . قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ . وَجَاءَ
 مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ
 لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ (سورة يس: ١٣-٢١) ، التقدير الذى قدّرناه من معنى
 السؤال والجواب يبيّن ظاهرًا فى ذلك كله ، ونسأل الله التوفيق للصواب ،
 والعصمة من الزلل .

فَصْلٌ

٢٧٨ - وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل

175

/ ووصلها ، فاعلم أننا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب :

جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف البتة ، لشبهه العطف فيها ، لو عطف ، بعطف الشيء على نفسه .

= وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلا أنه يشاركه في حكم ، ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فيكون حقها العطف .

= وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون (١٧٦) إيّاه ولا مشاركاً له في معنى ، بل هو شيء إن ذكر / لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً . وحق هذا ترك العطف البتة .

١٥٧

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه .

فصل

٢٧٩ - هذا فن من القول خاص دقيق . اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر « العطف » أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

بيان دقيق
في شأن عطف الجمل

تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبَنِي ، فَفَاجَأَنِي آغْتِيَالًا
فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِيهِمْ ذَمِيلًا ، وَسِيرُ الدَّمْعِ إِثْرُهُمْ أَتْهَمَالًا (١)

قوله : « فكان مسير عيسيهم » ، معطوف على « تولوا بغتة » ، دون ما يليه من / قوله : « ففاجأني » ، لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى ، من حيث أنه يدخل في معنى « كأن » ، وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسيهم حقيقة ، ويكون متوهمًا ، كما كان تهيّب البين كذلك .

176

٢٨٠ - وهذا أصل كبير . والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً ، وبين المعطوف عليها الأولى ، ترتبط في معناها بتلك الأولى ، كالذي ترى أن قوله : « فكأن بينا تهيّبني » ، مرتبط بقوله : « تولوا بغتة » ، وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب . ألا ترى أن المعنى : « تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيّبني ؟ » ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التوّلّى بغتة . وإذا كان كذلك ، كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجر (١٧٧) بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن إفراده عن الجملة ، (٢) وأن يُعتدّ كلاماً على حدّته .

(١) في ديوانه .

(٢) في المطبوعة و « ج » : « على الجملة » .

٢٨١ - وههنا شيء آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله :
 « فكان مَسِيرُ عَيْسِهِمْ ذَمِيلاً » ، وجدته لم يُعْطَف هو وحده على ما عُطِف
 عليه / ، ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله . ألا ترى
 أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة ، وعلى الوجه الذى توهم من
 أجله أن البين تبيته ، مستدعياً بكاءه ، ^(١) وموجباً أن ينهمل دمه ، فلم يعنه أن
 يذكر ذملان العيس إلا ليذكر هملان الدمع ، وأن يوفق بينهما .

١٥٨

وكذلك الحكم فى الأول ، فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على « تولوا
 بغتة » ، فإننا لا نعى أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده ، بل العطف
 / عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا « إن العطف عليه » ،
 أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة ، وأن تصرفك عن أن تطرحه ، وتجعل العطف
 على ما يلى هذا الذى تعطفه ، فتزعم أن قوله : « فكان مَسِيرُ عَيْسِهِمْ » معطوف
 على « فاجأنى » ، فتقع فى الخطأ كالذى أريناك .

177

فأمر العطف إذن ، موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة ،
 وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ، ثم تعطف مجموع
 هذى على مجموع تلك .

...

٢٨٢ - وينبغى أن يُجعل ما يُصنع فى الشرط والجزاء من هذا المعنى
 أصلاً يُعتبر به .

بيان فى العطف
 فى الشرط والجزاء

وذلك أنك ترى ، متى شئت ، جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى ،

(١) السياق : « أن يجعل توليهم بغتة ... مستدعياً بكاءه » .

ثم جعلنا مجموعهما شرطاً ، ^(١) ومثال ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) [سورة النساء : ١١٢] ، الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى ، لأننا (١٧٨) إن قلنا أنه في كل واحدة منهما على الانفراد ، جعلناهما شرطين ، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتاً جزأين ، وليس معنا إلا جزاء واحد . وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى ، ^(٢) لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط ، وذلك ما لا يخفى فساده .

ثم إنا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين ، أمر يتعلق بإجابه لمجموع ما حصل من الجملتين ، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد ، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق / ، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي ، وكذلك الحكم أبداً . فقوله تعالى (وَمَنْ / يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) [سورة النساء : ١٠٠] لم يعلق الحكم فيه بالهجرة على الانفراد ، بل بها مقروناً إليها أن يدركه الموت عليها .

١٥٩

178

٢٨٣ - وأعلم أن سبيل الجملتين في هذا ، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة ، سبيل الجزئين تُعقد منهما الجملة ، ثم يجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً ، كقولك : « زيد قام غلامه » و « زيد أبوه كريم » و « مررت برجل أبوه كريم » و « جاءني زيد يعدو به فرسه » . فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزئين لا في أحدهما ، كذلك يكون الشرط في

(١) في المطبوعة وحدها : « ثم جعلنا مجموعهما ... » ، وهو خطأ .

(٢) في المطبوعة : « وإن قلنا إن في واحدة » .

مجموع الجملتين لا في إحداها . وإذا علمت ذلك في الشرط ، فأخذه في العطف ، فإنك تجده مثله سواء .

٢٨٤ - وما لا يكون العطف فيه إلا على هذا الحدّ قوله تعالى : (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ . وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ) [سورة النمر : ٤١ ، ٤٢] ، لو جُرِّيت على الظاهر فجعلت كل جملة (١٧١) معطوفة على ما يليها ، منع منه المعنى . وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله : « وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » ، معطوفاً على قوله : « فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ » ، وذلك يقتضى دخوله في معنى « لكن » ، ويصير كأنه قيل : « ولكنك ما كنت ثاوياً » ، وذلك ما لا يخفى فسادُه .

وإذا كان كذلك ، بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع « وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » إلى « مُرْسِلِينَ » ، على مجموع قوله : « وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ / إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ » إلى قوله « الْعُمُرُ » .

179

...

٢٨٥ - فإن قلت : فهلاً قُدِّرَ أن يكون « وَمَا كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » معطوفاً على « وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ » ، دون أن تزعم أنه معطوف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى قوله « الْعُمُرُ » ؟

قيل : لأننا إن قَدَّرنا ذلك ، وجب أن يُنَوَّى به التقديم على قوله : « وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا » وأن يكون الترتيب « وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ » ، وما كنت ثاوياً في أهل مدين تَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا

ولكننا أنشأنا / قروناً فتطاوَل عليهم العُمُر ولكنَّا كنا مرسلين « وفي ذلك إزالة
 « لكن » عن موضعها الذى ينبغى أن تكون فيه . ذاك لأن سبيل « لكن » سبيل
 « إلا » ، فكما لا يجوز أن تقول : « جاءنى القوم وخرج أصحابك إلا زيدا »
 وإلا عمراً بجعل « إلا زيدا » استثناء « من جاءنى القوم » = و « إلا عمراً » من
 « خرج أصحابك » ، كذلك لا يجوز أن تصنع مثل ذلك « ولكن » فتقول :
 « ما جاءنى زيد ، وما خرج عمرو ولكن بكراً حاضراً ، ولكن أخاك خارج » ،
 فإذا لم يجز ذلك ، وكان تقديره الذى زعمت يؤدى إليه ، وجب أن تحكم
 بامتناعه . فاعرفه .

هذا ، وإنما تجوز نيّة التأخير فى شيء معناه يقتضى له ذلك التأخير ، مثل
 أن كَوّن الاسم مفعولاً ، يقتضى له أن يكون بعد الفاعل ، فإذا قُدّم على الفاعل
 (١٨٠) يُؤى به التأخير ، ومعنى « لكن » فى الآية ، يقتضى أن تكون فى موضعها
 الذى هى فيه ، فكيف يجوز أن يُنوى بها التأخير عنه إلى موضع آخر ؟

/ هذه فصولٌ شَتَّى في أمر « اللفظ » و « النظم »
 فيها فضلٌ شَحَذٌ للبصيرة ، وزيادةُ كَشْفٍ
 عَمَّا فيها من السريرة

فَصْلٌ

غَلَطَ منكر في شأن
 البلاغة ، والرد عليه

٢٨٦ - وَغَلَطَ النَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرٌ . فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ كَثِيرًا
 مِنْ يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ الْبَلَاغَةِ ، إِذَا ذَكَرَ أَنَّ لِلْعَرَبِ الْفَضْلَ وَالْمِزْيَةَ فِي حُسْنِ النِّظْمِ
 وَالتَّأْلِيفِ ، وَأَنَّ لَهَا فِي ذَلِكَ شَأْوًا لَا يَبْلُغُهُ الدُّخْلَاءُ فِي كَلَامِهِمْ وَالْمَوْلُودُونَ ، جَعَلَ
 يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَقُولُ : « لَا غَرَوَ ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَهَا بِالطَّبْعِ وَلَنَا بِالتَّكَلُّفِ ، وَلَنْ يَبْلُغَ
 الدَّخِيلُ فِي اللُّغَاتِ وَالْأَلْسِنَةِ مَبْلَغَ مَنْ نَشَأَ عَلَيْهَا ، وَيُدِيءَ مِنْ أَوَّلِ خَلْقِهِ بِهَا » ،
 وَأَشْبَاهَ هَذَا مِمَّا يُوهِمُ أَنَّ الْمِزْيَةَ أَتَتْهَا مِنْ جَانِبِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ . وَهُوَ خَطَأٌ عَظِيمٌ
 وَغَلَطٌ مِنْكَرٌ يَفْضِي بِقَائِلِهِ إِلَى رَفْعِ الْإِعْجَازِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ . ^(١) وَذَلِكَ أَنَّهُ
 لَا يَثْبُتُ إِعْجَازٌ / حَتَّى تَثْبُتَ مَزَايَا تَفُوقَ عِلْمِ الْبَشَرِ ، وَتَقْصُرَ قُوَى نَظَرِهِمْ
 عَنْهَا ، وَمَعْلُومَاتُ لَيْسَ فِي مُنَى أَفْكَارِهِمْ وَخَوَاطِرِهِمْ أَنَّ ثَفَضِيَّ بِهِمْ إِلَيْهَا ، وَأَنَّ
 تَطْلُعَهُمْ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِيمَا كَانَ عُلَمَاءُ بِاللُّغَةِ ، لِأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى أَنَّ يَحْدُثُ فِي
 دَلَائِلِ اللُّغَةِ مَا لَمْ يَتَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ . وَذَلِكَ مَا لَا يَخْفَى أَمْتِنَاعُهُ عَلَى عَاقِلٍ .

١٦١

٢٨٧ - وَاعْلَمْ أَنَّا لَمْ نَوْجِبِ الْمِزْيَةَ مِنْ أَجْلِ الْعِلْمِ بِأَنْفُسِ الْفُرُوقِ وَالْوُجُوهِ
 فَتَسْتَنِدَ إِلَى اللُّغَةِ ، وَلَكِنَّا أَوْجَبْنَاهَا لِلْعِلْمِ بِمَوَاضِعِهَا ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَنَعَ فِيهَا ،

(١) فِي « س » : « دَفْعُ الْإِعْجَازِ » ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ جَدًّا ، بِمَعْنَى : إِنْكَارِ الْإِعْجَازِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي

فليس الفضل للعلم بأن « الواو » للجمع ، و « الفاء » للتعقيب بغير تراخ ، و « ثم » له بشرط التراخي ، و « إن » لكذا و « إذا » لكذا ، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التخيير ، وأن تعرف / لكل من ذلك موضعه .

181

٢٨٨ - وأمر آخر إذا (٨١) تأمله الإنسان أنف من حكاية هذا القول ، (١) فضلاً عن اعتقاده ، وهو أن المزية لو كانت تجب من أجل اللغة والعلم بأوضاعها وما أراداه الواضع فيها ، لكان ينبغي أن لا تجب إلا بمثل الفرق بين « الفاء » و « ثم » و « إن » و « إذا » وما أشبه ذلك ، مما يعبر عنه وضع لغوي ، فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف ، وبالحذف والتكرار ، والتقديم والتأخير ، وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ، ويقتضيها الغرض الذي تؤم ، والمعنى الذي تقصده ، وكان ينبغي أن لا تجب المزية بما يتبدئه الشاعر والخطيب في كلامه من استعارة اللفظ للشيء لم يستعز له ، وأن لا تكون الفضيلة إلا في استعارة قد تُعورفت في كلام العرب . وكفى بذلك جهلاً .

٢٨٩ - ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الخلط إلا لأنه ليس في جملة الخفايا والمشكلات أغرب مذهباً في الغموض ، ولا أعجب شأن ، من هذه التي نحن بصددِها ، ولا أكثر تفلتاً من الفهم وأنسلاً منها = وأن الذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبار عنها ، رموز لا يفهمها إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومن هو مهياً لفهم تلك الإشارات ، حتى كأن تلك الطباع اللطيفة وتلك القرائح والأذهان ، قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها قوم فلا تعدوهم ، ولا يعرفها من ليس منهم .

١٦٢

(١) في المطبوعة وحدها : « إنسان » بلا تعريف .

٢٩٠ - وليت شعري من أين لمن لم يتعب في هذا الشأن ، ولم يمارسه ، كلام الجاحظ في شأن
ولم يُوفّر عنايته / عليه ، أن ينظر إلى قول الجاحظ وهو يذكر إعجاز القرآن :
« ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة
أو طويلة ، لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها ، أنه عاجز عن
مثليها ، ولو تُحدّث بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها » (١)

وقوله وهو يذكر رواية الأخبار :

« ورأيت عامتهم ، فقد طالت مُشاهدتي لهم ، وهم لا يَقِفون إلا على
الألفاظ المتخيرة ، والمعاني (١٨٧) المنتخبة ، والمخرج السهلة ، والديباجة الكريمة ،
وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورونق » .
= وقوله في بيت الحُطَيْيَّة :

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ

« وما كان ينبغي أن يُمدح بهذا البيت إلا من هو خير أهل الأرض ، على
أنى لم أُعجَب بمعناه أكثر من عُجبي بلفظه ، وطبعه ، ونحته ، وسبكه ، فيفهم
منه شيئاً أو يقف للطابع والنظام والنحت والسبك والمخرج السهلة ، على
معنى ، أو يحلّ منه شيء ، وكيف بأن يعرفه ؟ ولربما خفى على كثير من أهله » .

...

٢٩١ - وأعلم أن الداء الدوي ، والذي أعنى أمره في هذا الباب ، غلط
من قدّم الشعر بمعناه ، وأقل الاحتفال باللفظ ، وجعل لا يُعطيهِ من المزية إن هو

(١) هو في كتابه « حجج النبوة » ، انظر رسائل الجاحظ ٣ : ٢٢٩ ، وفيها : « وفي لفظه وطبعه » .

أعطى إلا ما فَضَّلَ عن المعنى يقول : « ما في اللفظ لَوَلَا المعنى ؟ وهل الكلام إلا بمعناه ؟ » . فأنت تراه لا يُقَدِّم شعراً حتى يكون قد أودِعَ حكمةً وأدباً ، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ، فإن مَال إلى اللفظ شيئاً ، ورأى أن يَنْحَلَهُ بعض الفضيلة ، / لم يعرف غير « الاستعارة » ، ثم لا ينظر في حال تلك « الاستعارة » أَحْسَنَتْ بمجرد كونها استعارة ، أم من أجل فَرْقٍ وَوَجْهِ أَمِّ للأمرين ؟ لا يَحْفَلُ بهذا وشبهه ، قد قَنِعَ بظواهر الأمور ، وبالجَمَل ، وبأن يكون كمن يَجْلِبُ المتاعَ للبيع ، إنَّما هَمُّهُ أن يروِّج عنه . يرى أنه إذا تكلم في الأُخذ والسَّرقَة ، وأحسن أن يقول : « أخذته من فلان ، وألَمَّ فيه بقول كذا » ، فقد استكمل الفضل ، وبلغ أقصى ما يُراد .

١٦٣

183

٢٩٢ - وأعلم أنا وإن كنا إذا اتَّبَعْنَا العرف والعادة وما يَهْجِسُ في الضمير وما عليه العامة ، أَرَأَاكَ ذلك أن الصَّوَابَ مَعَهُمْ ، وأنَّ التعويلَ ينبغي أن يكون على المعنى ، وأنه الذي لا يَسُوغُ القولُ بخلافه = (١) فَإِنَّ الأَمْرَ بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق ، وإلى ما عليه الْمُحَصِّلُونَ ، لأنَّا لا نرى متقدِّماً في علم البلاغة ، مبرِّراً (١٨٣) في شأوها ، إلا وهو يُنكر هذا الرأي وَيَعْيِيهِ ، ويُزري على القائل به وَيَغْضُ مِنْهُ .

٢٩٣ - ومن ذلك ما رَوَى عن البحترى . رَوَى أَنَّ عَبِيدَ اللَّهِ بن عبد الله ابن طاهر سَأَلَهُ عن مُسْلِمٍ وأبَى نُوَّاسٍ : أَيُّهُمَا أَشْعَرُ ؟ فَقَالَ : أَبُو نُوَّاسٍ . فَقَالَ : إِنْ أَبَا الْعَبَّاسِ ثَعْلَباً لَا يُوَافِقُكَ عَلَى هَذَا . فَقَالَ : لَيْسَ هَذَا مِنْ شَأْنِ ثَعْلَبٍ

معرفة الشعر وتمييزه ،
والأخبار في ذلك

(١) السياق : « وأعلم أنا وإن كنا إذا اتبعنا العرف أَرَأَاكَ ذلك أن الصوابَ معهم فَإِنَّ الأَمْرَ بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق » .

وَذَوِيهِ ، من الْمُتَعَاظِينَ لِعِلْمِ الشَّعْرِ دُونَ عَمَلِهِ ، إِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ دُفِعَ فِي مَسَلِّكَ طَرِيقِ الشَّعْرِ إِلَى مَضَائِقِهِ وَأَنْتَهَى إِلَى ضُرُورَاتِهِ . (١)

٢٩٤ - وعن بعضهم أنه قال : رَأَى الْبَحْتَرَى وَمَعَى دَفْتَرِ شَعْرِ فَقَالَ :
ما هذا ؟ فقلت : شِعْرُ الشَّنْفَرَى . فقال : وَإِلَى أَيْنَ تَمْضِي ؟ فقلت : إِلَى أُنَى
الْعَبَّاسِ أَقْرُوهُ عَلَيْهِ . فقال : قَدْ رَأَيْتُ أَبَا عَبَّاسِكُمْ هَذَا مُنْذُ أَيَّامٍ عِنْدَ ابْنِ ثَوَابَةِ
/ فما رأيته ناقدًا للشعر ولا مُمَيِّزًا لِلْأَلْفَاظِ ، وَرَأَيْتُهُ يَسْتَجِيدُ شَيْئًا وَيُنْشِدُهُ ،
وما هو بأفضل الشعر . فقلت له : أَمَّا نَقْدُهُ وَتَمْيِيزُهُ فَهَذِهِ صِنَاعَةٌ أُخْرَى ، وَلَكِنَّهُ
أَعْرَفُ النَّاسِ بِأَعْرَابِهِ وَغَرِيبِهِ ، فَمَا كَانَ يُنْشِدُ ؟ قَالَ قَوْلَ الْحَارِثِ بْنِ وَغَلَةَ :

184

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمَيْمَ ، أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي
/ فَلَيْتَ عَفْوْتُ لَأَعْفُونَ جَلًّا ، وَلَيْتَ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَ عَظْمِي (٢)

١٦٤

فقلت : وَاللَّهِ مَا أَنْشُدُ إِلَّا أَحْسَنَ شَعْرِ فِي أَحْسَنَ مَعْنَى وَلَفْظٍ . فقال :
أَيْنَ الشَّعْرُ الَّذِي فِيهِ عُرُوقُ الذَّهَبِ ؟ فقلت : مِثْلُ مَاذَا ؟ فقال : مِثْلُ قَوْلِ أُنَى
ذُؤَابِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلَتْ عُرُوشَهُمْ بَعْتِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ
بِأَشَدِّهِمْ كَلْبًا عَلَى أَعْدَائِهِ وَأَعَزَّهُمْ فَقْدًا عَلَى الْأَصْحَابِ (٣)

(١) ستأتي في الفقرة رقم : ٣١٤

(٢) الشعر للحارث بن وَغَلَةَ الذُّهْلِي ، شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٠٧ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٩٧ ، و « أميم » ، مناذى « يا أميم » ، مرخم ، و « أوهين » ، من الوهن ، وهو الضعف . و « جلاً » ، أى صفحت عن أمر جليل عظيم .

(٣) الشعر لأُنَى ذُؤَابِ رُبَيْعَةَ بْنِ عُبَيْدِ الْأَسَدِيِّ ، في المؤتلف والمختلف للآمدي : ١٢٦ ، والأُمالي ٢ : ٧٢ ، والسمط : ٧٠٦ ، وفي روايته اختلاف . وكان في المطبوعة وحدها « على أعدائهم » .

٢٩٥ - وفي مثل هذا قال الشاعر :

زَوَامِلُ لِلْأَشْعَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ
لَعَمْرُكَ مَا يَذَرِي الْبَعِيرُ إِذَا غَدَا بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغَرَائِرِ (١)

① وقال الآخر :

يَا أَبَا جَعْفَرٍ تَحَكُّمٌ فِي الشَّعْرِ رَ وَمَا فِيكَ آلَةُ الْحُكَامِ
إِنَّ نَقْدَ الدِّينَارِ إِلَّا عَلَى الصَّبِّ رَفِ صَعْبٌ ، فَكَيْفَ نَقْدُ الْكَلَامِ
قَدْ رَأَيْتَاكَ لَسْتَ تَفْرُقُ فِي الْأَشْءِ عَارَ بَيْنِ الزُّرُوحِ وَالْأَجْسَامِ

٢٩٦ - وأعلم أنهم لم يعيوا تقديم الكلام بمعناه من حيث جهلوا أن المعنى إذا كان أدباً وحكمةً وكان غريباً نادراً ، فهو أشرف مما ليس كذلك = بل عابوه من حيث كان من حُكْمٍ مَنْ قَضَى فِي جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ / بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ ، أن لا يَعتَبِرَ فِي قَضِيَّتِهِ تِلْكَ إِلَّا الْأَوْصَافَ الَّتِي تَخْصُ ذَلِكَ الْجِنْسَ وترجع إلى حقيقته ، وأن لا يَنْظُرَ فِيهَا إِلَى جِنْسٍ آخَرَ ، وإن كان من الأول بسبيل ، أو مُتَّصِلاً بِهِ اتِّصَالٌ مَا لَا يَنْفَلِكُ مِنْهُ .

185

٢٩٧ - ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه ، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار . فكما أن محالاً إذا أنت أردت النظر في

سبيل الكلام سبيل
التصوير والصياغة

(١) الشعر لمروان بن أبي حفصة . و « الزوامل » جمع « زاملة » ، وهو البعير يحمل عليه الرجل زاده ومتاعه . و « الأوساق » ، جمع « وسق » ، الحمل . و « الغرائر » جمع « غرارة » ، وهي الجوالق ، الكامل للمبرد ٢ : ٩٠ ، اللسان (زمل) .

صَوَّغَ الخاتَمَ ، وفي جَوْدَةِ العَمَلِ وِرداءَتِهِ ، أن تُنظَرُ إلى الفِضَّةِ الحاملةِ لتلك الصورة ، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة ^(١) = ^(٢) كذلك محال إذا أردت أن تُعرِّفَ / مكان الفضل والمزية في الكلام ، أن تنظر في مُجرَّد معناه = وكما أنا لو فضلنا خاتماً على خاتم ، بأن تكون فضة هذا أجود ، أو فضة أنفس ، لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم = كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه ، أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شعراً وكلاماً . وهذا قاطع ، فاعرفه .

...

مقالة الجاحظ في أن
المعاني مطروحة في
الطريق ، وبيان ذلك

٢٩٨ - وأعلم أنك لست تنظر في كتاب صُنِّفَ في شأن البلاغة ، وكلام جاء عن القدماء ، إلا وجدته يَدُلُّ على فساد هذا المذهب ، ورأيهم يَتَشَدَّدُونَ في (٨٥) إنكارِهِ وعَيْبِهِ والعَيْبِ بِهِ .

وإذا نظرت في كُتُبِ الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مَبْلَغٍ ، ويتشدد غاية التشدد ، وقد انتهى في ذلك إلى أن جَعَلَ العلم بالمعاني مُشْتَرَكاً ، وسَوَّى فيه بين الخاصَّة والعامة فقال : « ورأيت ناساً يُبْهَرُجُونَ أشعارَ المولدين ، ويستسقطون / من رَواها ، ولم أر ذلك قَطُّ إلا في رَاوِيَةٍ غير بصير بجوهر ما يَرَوِي ، ولو كان له بَصَرٌ لعرف موضع الجيِّد من كان ، وفي أي زمان كان . وأنا سمعت أبا عمرو الشَّيباني ، وقد بلغ من استجاداته لهذين البيتين ونحن في المسجد الجامع يوم الجمعة ، أن كَلَّفَ رجلاً حتَّى أَحْضَرَهُ قرطاساً ودواة حتى كتبهما . قال الجاحظ : وأنا أَرُغِمُ أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن

(١) « ذلك » ساقطة من المطبوعة .

(٢) السياق : « فكما أن محالاً كذلك محال » .

أُدْخِلَ في الحكومة بعض الغَيْبِ ، ^(١) لزعمت أن آبنه لا يقول الشعر أيضاً ، وهما قوله :

لَا تَحْسَبَنَّ الْمَوْتَ مَوْتَ الْبَلَى وَإِنَّمَا الْمَوْتُ سُؤْلُ الرَّجَالِ
كَأَلْهُمَا مَوْتُ ، وَلَكِنَّ ذَا أَشَدُّ مِنْ ذَاكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

ثم قال : « وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخثير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير » . ^(٢)

فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني ، / وأبى أن يجب لها فضل فقال :
« وهي مطروحة في الطريق » ، ثم قال : « وأنا أزعّم أن [ابن] صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً » ، فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه ، وأنه إذا عَدِمَ الحُسْنَ في لفظه ونظمه ، لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة . وأعاد طرفاً من هذا الحديث في « البيان » فقال :

١٦٦

« ولقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتتب أشعاراً من أفواه جلسائه
ليدخلها في باب التحفظ (١٨٦) / والتذكر ، ^(٣) وربما خيل إلي أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً ، لِمَكَانِ أعراقهم من أولئك

187

(١) « بعض الغيب » ، أي أن يقول رجماً بالغيب ، وفي الحيوان : « بعض الفتك » ، وفي « س » ، « بعض العيب » ، وأولاهما ما أثبت .

(٢) هذا الفصل كله في كتاب الحيوان ٣ : ١٣٠ - ١٣٢ ، وفيه : « فإنما الشعر صياغة ،

وضرب من النسخ ، وجنس من التصوير » ، والشعر فيه ، وفي البيان والتبيين ٢ : ١٧١

(٣) في المطبوعة والبيان : « يكتب » .

الآباء» = ثم قال : « ولولا أن أكون عيَّاباً ، ثم للعلماء خاصَّةً ، لصوَّرت لك بعضَ ما سمعت من أبي عبيدة ، ومن هو أبعدُ في وهَمِك من أبي عبيدة » . (١)

...

٢٩٩ - وأعلم أنهم لم يبلُغوا في إنكار هذا المذهب ما بلُغوه إلا لأنَّ الخطأ فيه عظيم ، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن يُنكَر الإعجاز ويُبطل التَّحدى من حيث لا يشعر . وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه ، من أن لا يَجِبَ فضلٌ ومزِيَّة إلا من جانب المعنى ، وحتى يكون قد قال حِكْمَةً أو أدباً ، واستخرج معنىً غريباً أو تشبيهاً نادراً ، (٢) فقد وجب اطِّراحُ جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة ، وفي شأن النظم والتأليف ، وبطل أن يَجِبَ بالنظم فَضْلٌ ، وأن تدخُلَه المزية ، وأن تتفاوت فيه المنازل . وإذا بطل ذلك ، فقد بطل أن يكون في الكلام مُعْجِزٌ ، وصار الأمر إلى ما يقوله اليهودُ ومن قال بمثل مقاهم في هذا الباب ، ودخل في مِثْل تلك الجهالات ، ونعوذ بالله من العَمَى بعد الإبصار .

...

(١) هذا الفصل في كتاب البيان والتبيين ٤ : ٢٤

(٢) في المطبوعة وحدها : « أو شبيهاً نادراً » .

فَصْلٌ

٣٠٠ - لا يَكُونُ لِإِخْدَى الْعِبَارَتَيْنِ مَرْيَّةٌ عَلَى الْأُخْرَى ، حَتَّى يَكُونَ لَهَا فِي الْمَعْنَى تَأْثِيرٌ لَا يَكُونُ لِصَاحِبَتِهَا .

إرادة معنى بعبارتين ،
ما معناه ؟

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا أَفَادَتْ هَذِهِ مَا لَا تَفِيدُ تِلْكَ ، فَلَيْسَتْا عِبَارَتَيْنِ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ ، بَلْ هُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ مَعْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

قِيلَ لَكَ : إِنْ قَوْلُنَا « الْمَعْنَى » فِي مِثْلِ هَذَا ، يَرَادُ / بِهِ الْغَرَضُ ، وَالَّذِي أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يُثَبِّتَهُ أَوْ يَنْفِيَهُ ، نَحْوُ أَنْ تَقْصِدَ تَشْبِيهَ الرَّجُلِ بِالْأَسَدِ فَتَقُولُ / « زَيْدٌ كَالْأَسَدِ » ، ثُمَّ تَرِيدُ هَذَا الْمَعْنَى بَعَيْنَهُ فَتَقُولُ : « كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدَ » ، فَتَفِيدُ تَشْبِيهَهُ أَيْضًا بِالْأَسَدِ ، إِلَّا أَنَّكَ (٨٧) تَزِيدُ فِي مَعْنَى تَشْبِيهِهِ بِهِ زِيَادَةً لَمْ تَكُنْ فِي الْأَوَّلِ ، وَهِيَ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ قَرُطِ شَجَاعَتِهِ وَقُوَّةِ قَلْبِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَرُوعُهُ شَيْءٌ ، بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْأَسَدِ ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ ، حَتَّى يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَسَدٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ .

١٦٧

188

وَإِذَا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ ، فَانْظُرْ هَلْ كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَهَذَا الْفَرْقُ إِلَّا بِمَا تُؤَخِّجِي فِي نَظْمِ اللَّفْظِ وَتَرْتِيبِهِ ، حَيْثُ قُدِّمَ « الْكَافُ » إِلَى صَدْرِ الْكَلَامِ وَرُكِّبَتْ مَعَ « أَنْ » ؟ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَى الشُّكِّ سَبِيلٌ أَنْ ذَلِكَ كَانَ بِالنَّظْمِ ، فَاجْعَلِ الْعِبْرَةَ فِي الْكَلَامِ كُلِّهِ ، وَرُضْ نَفْسَكَ عَلَى تَفْهَمِ ذَلِكَ وَتَتَبُّعِهِ ، وَاجْعَلْ فِيهَا أَنَّكَ تُزَاوِلُ مِنْهُ أَمْرًا عَظِيمًا لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وَتَدْخُلُ فِي بَحْرِ عَمِيقٍ لَا يُدْرَكُ قَعْرُهُ .

...

فَصْلٌ

هو فنٌ آخر يُرجعُ إلى هذا الكلام

تفصيل آخر ، في
المبارتين ترى أنهما
يؤديان غرضاً واحداً

٣٠١ - قد عُلِمَ أَنَّ الْمُعَارِضَ للكلام معارضٌ له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح وبلغ ، ومتخير اللفظ جَيِّد السَّبْك ، ونحو ذلك من الأوصاف التي نسبوها إلى اللفظ . وإذا كان هذا هكذا ، فَبِنَا أَن ننظر فيما إذا أُتِيَ به كان معارضاً ما هو ؟ أهو أن يجيء بلفظ فيضعه مكان لفظ آخر ، نحو أن يقول بدل « أسد » « ليث » ، وبدل « بَعْد » « نَأَى » ، ومكان « قَرَب » « دنا » ، أم ذلك ما لا يذهب إليه عاقل ولا يقوله من به طَرُق ؟ ^(١) كيف ؟ ولو كان ذلك معارضةً لكان الناس لا يَفْصِلُون بين الترجمة والمعارضة ، ولكان كل من فسّر كلاماً معارضاً له . وإذا بَطَّل أن يكون جِهَةً للمعارضة ، وأن يكون الواضعُ نَفْسَه في هذه المنزلة / معارضاً على وجه من الوجوه ، عَلِمْتَ أَنَّ 189 الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصافٌ راجعة إلى المعاني ، وإلى ما يُدْأَل عليه بالألفاظ ، دون الألفاظ أنفُسها / ، لأنه إذا لم يكن في القسمة إلا المعاني والألفاظ ، وكان لا يُعْقَل تَعَارُضٌ في الألفاظ المجردة ، ^(٢) إلا ما ذكرت ، ١٦٨ (١٨٨) لم يبق إلا أن تكون المعارضة معارضةً من جِهَةٍ ترجع إلى معاني الكلام المعقولة ، دون ألفاظه المسموعة . وإذا عادت المعارضة إلى جِهَةِ المعنى ، وكان الكلام يُعارض من حيث هو فصيحٌ وبلغٌ ومتخير اللفظ ، حصل من ذلك أَنَّ « الفصاحة » و « البلاغة » و « تخيير اللفظ » عبارة عن خصائص ووجوه تكون

(١) « طَرُق » ، بكسر الطاء ، قوة ، وأصله السمن والشحم .

(٢) في « س » : « معارض » ، وفي هامشها « تعارض » ، نسخة أخرى .

معاني الكلام عليها ، وعن زياداتٍ تَحْدُثُ في أصول المعاني ، كالذي أريتكَ فيما بين « زَيْدٌ كَالْأَسَدِ » و « كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ » ، وبأن لا نصيبَ للالفاظ من حيث هي ألفاظٌ فيها بوجه من الوجوه .

٣٠٢ - وأعلم أنك لا تَشْفِي الْعِلَّةَ ولا تَنْتَهِي إلى ثَلَجِ اليقين ، حتى تتجاوز حدَّ العلم بالشئ مجملاً ، إلى العلم به مفصلاً ، وحتى لا يقنّعك إِلَّا النَّظَرُ في زواياه ، والتغلُّلُ في مبكّامنه ، وحتى تكون كمن تتبّع الماء حتى عرف مَنَبَعَهُ ، وانتهى في البحث عن جَوْهر العُود الذي يُصنّع فيه إلى أن يعرف مَنَبَتَهُ ، ومَجْرَى عُروق الشَّجَر الذي هو منه . وإنا لنراهم يَقيسون الكلامَ في معنى المعارضة على الأعمال الصناعية ، كَنَسِجِ الدِّياجِجِ وصَوِّغِ الشَّنْفِ والنِّسْوَارِ وأنواع ما يصاغ ، ^(١) وكُلِّ ما هو صَنعة وعمل يد ، بعد أن يبلغ مبلغاً يقع التفاضل فيه ، ثم يعظم حتى يزيد فيه الصانع على / الصانع زيادةً يكون له بها صِيَتٌ ، ويدخل في حدٍّ ما يَفْجِرُ عنه الأكثرون .

190

وهذا القياسُ ، وإن كان قياساً ظاهراً معلوماً ، وكالشئ المركّوز في الطُّبَّاعِ ، حتى ترى العامة فيه كَالْخَاصَّةِ = فَإِنَّ فِيهِ أَمْرًا يَجِبُ الْعِلْمُ بِهِ : وهو أنه يُتَصَوَّرُ أن يبدأ هذا فيعمل دِياجِجاً وَيُنْدِعُ في نقشه وتصويره ، فيجىء آخر ويعمل دِياجِجاً آخر مثله في نقشه وهَيْئته وجملة صفته ، حتى لا يَفْصِلُ الرَّائِي بينهما ، ولا يَقَعُ لمن لم يعرف الْقِصَّةَ ولم يُخْبِرَ الْحَالُ إِلَّا أَنَّهُمَا صَنعة رَجُلٍ واحدٍ ، وخارجان من تحت يد واحدة . وهكذا الحكم في سائر المصنوعات ، ^(١٨٩) / كَالسَّوَارِ يَصُوِّغُهُ هذا ، ويجىء ذاك فيعمل سواراً مثله ، ويؤدّي صِفَتَهُ كما هي ، ^(٢) حتى لا يَفَادِرَ منها شيئاً البتّة .

١٦٩

(١) « الشَّنْفُ » ، القُرْطُ يلبس في أعلى الأذن ، أو القُرْطُ عامة ، والجمع « شَنُوفٌ وأَشْنافٌ » .

(٢) في المطبوعة : « صنعته » ، وعند رشيد رضا في نسخة أخرى كما هنا .

٣٠٣ - وليس يُتَصَوَّرُ مثلُ ذلك في الكلام ، لأنه لا سبيلَ إلى أن تجيء إلى معنى بيتٍ من الشعر ، أو فصلٍ من النثر ، فتُوَدِّيهِ بعينه وعلى خاصيته وصفته بعبارة أخرى ، ^(١) حتى يكون المفهومُ من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمرٍ من الأمور . ولا يُغَرِّثُكَ قولُ الناس : « قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأدّاه على وجهه » ، فإنه تسامحٌ منهم ، والمراد أنه أدّى العَرَضَ ، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول ، حتى لا تُعَقِّلَ ههنا إلا ما عَقَلْتَهُ هناك ، وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشبهتين في عينك كالسوارين والشنّفين ، ففي غاية الإحالة ، وطنٌ يُفَضَّى بصاحبه إلى جهالة عظيمة ، وهي أن تكون الألفاظ مختلفة المعاني إذا فُرِّقَتْ ، ومُتَّفَقَتَهَا / إذا جُمِعت وألّف منها كلام . وذلك أن لَيْسَ كلامنا فيما يُفْهَم من لفظتين مفردتين نحو « قعد » و « جلس » ، ولكن فيما فُهِمَ من مجموع كلامٍ ومجموع كلامٍ آخر ، نحو أن ننظر في قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، وقول الناس : « قَتْلُ الْبَعْضِ إِحْيَاءٌ لِلْجَمِيعِ » ، ^(٢) فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في مثل هذا : « إنهما عبارتان مُعَبِّرُهُمَا واحد » ، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ بظاهره ، أو يقع لعاقل شكٌ أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم من الآخر .

...

(١) في المطبوعة : « وصنّعه » ، وعند رشيد رضا في نسخة أخرى كما هنا .

(٢) انظر ما سيأتى رقم : ٤٦١

فَصْلٌ

٣٠٤ - الكلام على ضربين : ضَرَبْتُ أَنْتَ تصلِ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تُخْبِرَ عن « زيد » مثلاً بالخروج على الحقيقة ، فقلت : (١٠) « خرج زيد » ، وبالإطلاق عن « عمرو » فقلت : « عمرو منطلق » ، وعلى هذا القياس . = وضربتُ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يَدُلُّك اللفظ على معناه الذى يَقْتَضِيهِ / موضوعه فى اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دِلَالَةً ثانية تصل بها إلى الغرض . ١٧٠
ومَدَارُ هذا الأمر على « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » ، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحة مُسْتَقْصَاةً . (١) أو لا ترى أنك إذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، أو قلت : « طويل النجاد » ، أو قلت فى المرأة : « نُؤوم الضحى » ، فإنك فى جميع ذلك لا تُفِيدُ غَرَضَكَ الذى تعنى من مجرد اللفظ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذى يُوجِبُهُ ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى ، على سبيل الاستدلال ، معنىً ثانياً هو غَرَضُكَ ، كمعرفتك من « كثير رماد / القدر » 192
أنه مُضَيَّاف ، ومن « طويل النجاد » أنه طويل القامة ، ومن « نُؤوم الضحى » فى المرأة أنها مُتَرَفَةٌ مَخْدُومَةٌ ، لها من يكفها أمرها .

وكذا إذا قال : « رأيت أسداً » ، ودَلَّكَ الحال على أنه لم يُرِدِ السبع ، علمت أنه أراد التشبيه ، إلا أنه بالغ فجعل الذى رآه بحيث لا يَتَمَيَّزُ عن الأسد فى شجاعته .

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

وكذلك تعلم من قوله : « بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » ، أنه أراد التردد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه ، على ما مضى الشرح فيه .^(١)

٣٠٥ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول : « المعنى » ، و « معنى المعنى » ، تعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة = و « بمعنى المعنى » ، أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، كالذى فسرت لك .

بيان في شرح قوله :

« المعنى » ، و « معنى
المعنى » وهو فصل جيد

٣٠٦ - وإذا قد عرفت ذلك ، فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينة للمعاني وحلية^(١١) عليها = أو يجعلون المعاني كالجوارى ، والألفاظ كالمعارض لها ،^(٢) وكالوشى المحبّر واللباس الفاخر والكسوة الرائقة ، إلى أشباه ذلك مما يفخّمون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى يتبل به ويشرف^(٣) فاعلم أنهم يصفون كلاماً قد أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى ،^(٤) فكنتي وعرض ، ومثل واستعار ، ثم أحسن / في ذلك كله وأصاب ، ووضع كل شيء منه في موضعه ، وأصاب به شاكلته ، وعمد فيما كنى به وشبهه ومثل ، لما حسن مأخذه ، ودق مسلكه ، ولطفت إشارته ، وأن المعرض وما في معناه ، ليس هو اللفظ المنطوق به ، ولكن معنى اللفظ الذى دللت به على المعنى الثانى ، / كمعنى قوله :

١٧١

193

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

(٢) « المعارض » جمع « معرض » ، بكسر الميم ، وهو الثوب تُعرض فيه الجارية وتُجلى .

(٣) السياق : « فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ فاعلم » .

(٤) في المطبوعة : « فاعلم أنهم يضعون كلاماً قد يفخّمون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى

أعطاك المتكلم فيه أغراضه » . وليس هذا في « ج » ولا « س » ، فأثبت ما فيهما ، وهو الصواب .

* فَإِنِّي ، جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولِ الْفَصِيلِ * (١)

= الذى هو دليل على أنه مِضْيَافٌ ، فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هى المَعَارِضُ وَالْوَشْيُ وَالْحَلْيُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، والمعاني الثواني التى يُومَأُ إليها بتلك المعاني ، هى التى تُكْسَى تلك المَعَارِضُ ، وتُزَيَّنُ بذلك الوَشْيُ وَالْحَلْيُ . (٢)

(١) بيت شعر ، وسيأتى بتمامه فى رقم : ٣٦٤ ، وصدره :

* وما يكُ فِى من عَيْبٍ فَإِنِّي *

(٢) فى هامش « ج » حاشية هى من كلام عبد القاهر ، كما رجَّحت ، هذا نصها :

« ههنا نُكْتَةُ ، وهى أن الوشْيَ من الثياب يكون وشياً كان على اللابس ، أو كان قد نُحْلِعَ وتُرِكَ دُلُّوا بها على معاني ثوانٍ تكون وشياً وحلياً مادامت لباساً لتلك المعاني ، فإذا نُحْلِعَتْ عنها ونُظِرَ إليها منزوعةً منها ، لم تكن وشياً ولا حلياً . فلو قلت : « فَصْلَانِ فُلَانٍ [هَزَلٍ] » ، وأنت لا تكنى بذلك عن نُحْرِهِ أُمَّهَاتِهَا لِلضِّيَافَةِ ، لم يكن من معنى الوشْيِ والحليِّ فى شيء . وكذلك يتغيَّرُ الحال بأن تحوِّلَ الشيءَ من ذلك عمّا كُنْتُوا به عنه ، فلو جعلت قوله :

* وَلَا أُبْتَاعُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجَلِ *

فى صفة قَصَّابٍ ، لم يكن من الحُسْنِ الذى هو له الآن فى شيء ، فاعرفه .

يقول أبو فهر : مكان النقط مطموس فى التصوير ، وسيأتى البيت الذى أنشده بعد قليل ، برقم :

٣١١ ، وصدره :

* لَا أُمْتِيعُ الْعُودَ بِالْفَصَالِ *

وقوله آنفاً : « فَصْلَانِ فُلَانٍ [هَزَلٍ] » ، إشارة إلى البيت الذى سيأتى بعد قليل : « فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولِ الْفَصِيلِ » .

٣٠٧ - وكذلك إذا جعلوا المعنى يُتَصَوَّر من أجل اللفظ بصورة ، ويبدو في هيئة ، ويتشكّل بشكل يرجع المعنى في ذلك كلّ إلى الدلالات المعنوية ، ولا يصلح شيء منه حيثُ الكلام على ظاهره ، وحيث لا يكون كناية ولا تمثيل ولا استعارة ، ^(١) ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ ، فلو أن قائلًا قال : « رأيت الأسد » ، وقال آخر : « لقيت اللّيث » ، لم يُجز أن يقال في الثاني أنه صَوَّر المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزه في معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس .

وجُمْلَةُ الأمر ^(١٦) أن صُور المعاني لا تتغيّر بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز ، وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضِعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معاني آخر .

٣٠٨ - وأعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحداً ، فأما إذا تغير النظم فلا بُدَّ حينئذٍ من أن يتغير المعنى ، على ما مضى من البيان في « مسائل التقديم والتأخير » ، ^(٢) وعلى ما رأيت في المسئلة التي مضت الآن ، ^(٣) أعني قولك : « إن زيدا كالأسد » ، و « كأن زيدا الأسد » ، ذاك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وإنما تغيّر النظم فقط . وأما فتحك « إن » عند تقديم الكاف وكانت مكسورة / فلا اعتداد / بها ، لأن معنى الكسر باقٍ بحاله .

...

(١) في المطبوعة : « وحيث لا يكون كناية وتمثيل به ولا استعارة » ، وهو فاسد .

(٢) انظر ما سلف برقم : ٩٨ ، وما بعده .

(٣) انظر ما سلف قريباً رقم : .

٣٠٩ - وأعلم أنَّ السبب في أن أحوالوا في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك على اللفظ ، أنَّها ليست بأنفس المعاني ، بل هي زيادات فيها وخصائص . ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك : « كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ » على قولك « زَيْدٌ كَالْأَسَدِ » ، لشيء خارج عن التشبيه الذي هو أصل المعنى ، ^(١) وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكل ، نحو أن يُصاغ خاتَمٌ على وجهه ، وآخر على وجهٍ آخر ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصيةٍ وشيءٍ يُعَلَّم ، إلا أنه لا يُعَلَّم منفرداً .

ولما كان الأمر كذلك ، لم يمكنهم أن يطلقوا اسمَ المعاني على هذه الخصائص ، إذ كان لا يفترق الحال حينئذٍ بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه . فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يُعَلَّم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظٌ ، كنحو وصفهم له بأنه لفظ شريفٌ ، وأنه قد زان المعنى ، وأن له ديباجةً ، وأن عليه طلاوةً ، وأن المعنى منه في مثل الوشئ ، وأنه عليه كالحلبي ، إلى أشباه ذلك (١١٦) مما يُعَلَّم ضرورةً أنه لا يُعْنَى بمثله الصَوْتُ والحَرْفُ . ثم إنه لما جَرَتْ به العادة واستمرَّ عليه العُرفُ ، وصارَ الناس يقولون اللفظ واللفظ = لُزٌّ من ذلك بأنفس أقوامٍ بابٌ من الفساد ، ^(٢) وخامرهم منه شيءٌ لَسْتُ أُحْسِن وصفه .

...

(١) في المطبوعة : « شيئاً خارجاً » .

(٢) يقال : « لَزَّهْ يَلْزُهُ لُزًّا » ، شده وألصقه وقرَّنه به ، وأصله من « لَزَّازَ الْبَيْتَ » ، وهو الخشبة التي يُلْزَ بها الباب . وفي « ج » : « لَزَّ ذَلِكَ » ، وفي المطبوعة : « لَزَّ ذَلِكَ باباً » ، وكلاهما خطأ والصواب في « س » .

فَصْلٌ

٣١٠ - ومن الصفات التي تَجْدُهُمْ يُجْرُونَهَا عَلَى « اللفظ » ، ثم بيان في استعمال اللفظ ،
والمراد به دلالة المعنى على المعنى

195

لا تعترضك شبهة ولا يكون منك توقف / في أنها ليست له ، ولكن لمعناه ،
قولهم : « لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يُسَابِقَ معناه لفظه ، ولفظه
معناه ، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك » = وقولهم :
« يَدْخُلُ فِي الْأُذُنِ بِلَا إِذْنٍ » ، فهذا مما لا يَشْكُ الْعَاقِلُ فِي أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى دِلَالَةِ
المعنى عَلَى المعنى ، / وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُرَادَ بِهِ دِلَالَةُ الْلفظ عَلَى معناه الذى
وضع له فى اللغة .

١٧٣

ذاك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عاجلاً باللغة ومعاني الألفاظ التي
يسمعها ، أو يكون جاهلاً بذلك . فإن كان عالماً لم يُتَصَوَّرَ أَنْ يَتَفَاوَتْ حَالُ
الألفاظ معه ، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر = وإن كان
جاهلاً كان ذلك فى وصفه أبعد .

وجملة الأمر أنه إنما يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى أَسْرَعَ فَهْمًا مِنْهُ لِمَعْنَى آخَرَ ،
إذا كان ذلك مما يُدْرِكُ بِالْفِكْرِ ، وإذا كان مما يَتَجَدَّدُ لَهُ الْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ سَمْعِهِ
لِلْكَلَامِ . وذلك محالٌ فى دِلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ ، لِأَنَّ طَرِيقَ مَعْرِفَتِهَا التَّوْقِيفُ ،
والتَّعَدُّمُ بِالتَّعْرِيفِ .

٣١١ - وإذا كان ذلك كذلك ، عَلِمَ الْغَلَمُ الْضَّرُورَةَ أَنْ مَصْرِفَ ذَلِكَ
إِلَى دِلَالَاتِ الْمَعَانِي عَلَى الْمَعَانِي ، وَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْبَلَاغَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى
الْأَوَّلُ الَّذِى تَجْعَلُهُ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي وَوَسِيطًا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ، مَتَمَكِّنًا ①
فى دِلَالَتِهِ ، مُسْتَقِلًّا بِوَسَاطَتِهِ ، يَسْتَفِرُّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ أَحْسَنَ سِفَارَةٍ ، وَيَشِيرُ لَكَ إِلَيْهِ

أبين إشارة ، حتى يُخَيَّل إليك أنك فهمته من حَاقَ اللفظ ، وذلك لقلة الكلفة فيه عليك ، وسُرْعَة وصوله إليك ، فكان من « الكناية » مثل قوله :

/ لَا أُمْتِغِ الْعُودَ بِالْفَصَالِ ، وَلَا أَتْبَاعُ إِلَّا قَرِيْبَةً الْأَجَلِ (١)

196

ومن « الاستعارة » مثل قوله :

وَصَدْرٍ أَرَاخَ اللَّيْلِ عَازِبَ هَمِّهِ ، تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (٢)

ومن « التمثيل » مثل قوله :

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمُرَّ مِنْ ثَمَرِهِ (٣)

٣١٢ - وإن أردت أن تعرف ما حاله بالضد من هذا ، (٤) فكان منقوص القوة في تأدية ما أريد منه ، لأنه يعترضه ما يمنعه أن يقضى حق السفارة فيما بينك وبين معنك ، ويوضح تمام الإيضاح عن مفرك ، فأنظر إلى قول العباس بن الأحنف :

/ سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا (٥)

١٧٤

تصور « اللفظ » عن أداء المعنى ومثاله

(١) الشعر لإبراهيم بن هرمة في شعره المجموع : ١٨٥ . و « العود » جمع « عائد » ، وهي الناقة الحديثة النتاج ، إذا ولدت من عشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً ، ثم هي « مُطْفِل » ، تعوذ بولد وتقيم معه ، أو يعوذ بها ولدها ليرضعها . و « الفصال » جمع « فصيل » ، وهو ولد الناقة ، ويجمع على « فُصْلَان » أيضاً ، وسيأتي برقم : ٣٦٥ ، ثم رقم : ٣٦٩

(٢) هو للناطقة الذبياني ، في ديوانه .

(٣) هو لأبي نواس في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : « ما له بالضد » .

(٥) في ديوانه .

بدأ فَدَّلَ بسكب الدموع على ما يُوجبه الفراق من الحزن والكَمَد ،
فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أَمارة للحزن ، وأن يجعل
دلالةً عليه وكنايةً عنه ، كقولهم : « أبكاني وأضحكني » ، على معنى « ساءنى
وسرّنى » ، وكما قال :

أُبْكَانِي الدَّهْرُ ، وَيَا رُبَّمَا أَضْحَكْنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي (١)

ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه ، فاتمس أن يدل على ما يُوجبه دوامُ
التلاقى (١٩٥) من السرور بقوله : « لتجمدا » ، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة
المسرة والسلامة من الحزن ، ما بلغ سَكَبُ الدمع في الدلالة على الكتابة
والوقوع في الحزن = ونظر إلى أن الجمود يُخلو العين من البكاء وانتفاء الدموع
عنها ، وأنه إذا قال « لتجمدا » ، فكأنه قال : « أحزن اليوم لئلا أحزن غداً ،
وتبكي عيناي جُهدهما لئلا تبكيا أبداً » / ، وغلط فيما ظن . وذلك أن الجمود
هو أن لا تبكي العين ، مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العين يُراد منها أن
تبكي ، ويُستتراب في أن لا تبكي ، (٢) ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجمود
إلا وهو يشكوها ويذمها وينسبها إلى البخل ، ويُعدُّ امتناعها من البكاء تركاً لمعونة
صاحبها على ما به من الهم ، ألا ترى إلى قوله :

أَلَا إِنَّ عَيْنَا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ يَجَارِي دَمْعُهَا لَجَمُودُ (٣)

(١) هو لخطان بن المعل ، والشعر في الحماسة شرح التبريزي ١ : ١٥٢ ، والزهرة ٢ : ١٨٨

(٢) في المطبوعة : « ويشتكى من أن لا تبكي » ، وفي « ج » و « س » : « وتُسْتَرَادُ في أن لا
تبكي » ، ورجحت أن الصواب : « يُسْتَرَابُ » ، أى يَدْخُلُ على المرء فيها الريبة والشك .

(٣) الشعر لأبي عطاء السندی ، يقوله في ابن هبيرة ، وقتله المنصور بواسط بعد أن آمنه ، شرح

الحماسة للتبريزي ٢ : ١٥١

فَأَتَى بِالْجُمُودِ تَأْكِيداً لِنَفْيِ الْجُودِ ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَجْعَلَهَا لَا تَجُودُ بِالْبُكَاءِ
وليس هناك التماسُ بكاءً ، لأنَّ الجود والبخل يتقضيان مطلوباً يُبْذَلُ أو يُمْنَعُ ، ولو
كان الجمود يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصحُّ أن يُدَلَّ به على أن
الحال حال مسرة وجور ، لجاز أن يُدْعَى به للرجل فيقال : « لا زالت عينك
جامدة » ، كما يقال : « لا أبكى الله عينك » ، وذلك مما لا يُشَكُّ في بطلانه .
وعلى ذلك قول أهل اللغة : « عين / جَمُودٌ ، لا ماء فيها ، وسنةٌ جَمَادٌ ،
لا مَطَرٌ فيها ، وناقَةٌ جَمَادٌ ، لا لبن فيها » ، وكما لا تُجْعَلُ السَّنةُ والناقَةُ جماداً
إلا على معنى أنَّ السَّنةَ بخيلةٌ بالقَطَرِ ، والناقَةُ لا تسخو بالَدَّرِ ، كذلك حُكْمُ
العين لا تُجْعَلُ « جَمُوداً » إلاً وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا
بكت مُحْسِنَةً موصوفةً بأن قد جادت وسَخَتْ = وإذا لم تبك ، مسيئةً
موصوفةً بأن قد ضنَّت وبَخِلَتْ .

١٧٥

٣١٣ - فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : « إِنِّي الْيَوْمَ أَتَجَرَّعُ غُصَصَ الْفِرَاقِ ،
وَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى مَرَّةٍ ، وَأَحْتَمِلُ مَا يُؤَدِّينِي إِلَيْهِ مِنْ حُزْنٍ يُفِيضُ الدَّمْعَ مِنْ
عَيْنِي » (١) وَيُسَكِّهَا ، لَكِي أَتَسَبَّبَ بِذَلِكَ / إِلَى وَصْلِ يَدُومٍ ، وَمَسْرَةٍ تَتَّصِلُ ،
حَتَّى لَا أَعْرِفَ بَعْدَ ذَلِكَ الْحُزْنَ أَصْلاً ، وَلَا تَعْرِفَ عَيْنِي الْبُكَاءَ ، وَتَصِيرَ فِي أَنْ
لَا تُرَى بَاكِئَةً أَبَداً ، كَالْجُمُودِ الَّتِي لَا يَكُونُ لَهَا دَمْعٌ .

198

= (١) فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ وَلَا يَسْتَتِبُّ ، لِأَنَّهُ يُوقِعُهُ فِي التَّنَاقُضِ ، وَيَجْعَلُهُ
كَأَنَّهُ قَالَ : « أَحْتَمِلُ الْبُكَاءَ لِهَذَا الْفِرَاقِ عَاجِلاً ، لِأَصِيرَ فِي الْآجِلِ بِدَوَامِ الْوَصْلِ
وَإِتِّصَالِ السَّرُورِ فِي صُورَةٍ مِنْ يَرِيدُ مِنْ عَيْنِهِ أَنْ تَبْكِيَ ثُمَّ لَا تَبْكِيَ ، لِأَنَّهُ خَلَقَتْ
جَامِدةً لَا مَاءَ فِيهَا » ، وَذَلِكَ مِنَ التَّهَافُتِ وَالْاضْطِرَابِ بِحَيْثُ لَا تُنْجَعُ الْحِيلَةُ فِيهِ .

(١) هو جواب قوله في أول الفقرة : « فَإِنْ قِيلَ » .

وجملة الأمر أنا لا نعلم أحداً جعل جُمود العين دليل سرور وأمانة غبطة ،
وكنايةً عن أن الحال حال فرج .

فهذا مثال فيما هو بالضدّ مما شرطوا = من أن لا يكون لفظه أسبق إلى
سمعك ، من معناه إلى قلبك = لأنك ترى اللفظ يصل إلى سماعك ، وتحتاج إلى
أن تحبّ وتوضع في طلب المعنى .

ويجرب لك هذا الشرح والتفسير في « النظم » كما جرى في « اللفظ » ،
لأنه إذا كان النظم سوياً ، والتأليف مستقيماً ، كان وصول المعنى إلى قلبك ،
تلو وصول اللفظ إلى سماعك . وإذا كان على خلاف ما ينبغي ، وصل اللفظ إلى
السمع ، وبقيت في المعنى تطلبه وتثعب فيه ، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى
التعقيد الذي قالوا : « إِنَّهُ يَسْتَهْلِكُ / المعنى » .

١٧٦

...

٣١٤ - وأعلم أن لم تضيق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم يتعلّق الكلام في
هذا الباب ، (١) إلاّ لأنه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات ،
وأنت لا ترى أغرب مذهباً ، وأعجب طريقاً ، وأحرى بأن تضطرب فيه الآراء ، منه .
وما قولك في شيء قد بلغ من أمره أن يدعى على كبار العلماء / أنّهم لم يعلموه ولم
يفطنوا له ؟ فقد ترى أنّ البحترى قال حين سُئِلَ عن مسلم وأبي نواس : أيُّهما
أشعر ؟ فقال : أبو نواس . فقيل : فإنّ أبا العباس ثعلباً لا يُوافِقُك على هذا .
فقال : (١٧٧) ليس هذا من شأن ثعلب وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دون

199

(١) في « ج » : « يتعلّق » ، تحت العين (ع) ، تبييناً لإيهامها ، وليس بجيد .

عمله ، إنما يعلم ذلك من دفع في مَسَلِّكَ طَرِيق الشعر إلى مضايقه وأنهى إلى ضروراته . (١)

...

٣١٥ - ثُمَّ لَمْ يَنْفَكْ الْعَالَمُونَ بِهِ وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ أَهْلِهِ ، مِنْ دُخُولِ الشَّبْهَةِ فِيهِ عَلَيْهِمْ ، وَمِنْ اعْتِرَاضِ السَّهْوِ وَالْعَلَطِ لَهُمْ . رُويَ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَشْدُّهُ مِنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَخَلِيفِ الْأَحْمَرِ ، (٢) وَكَانَ يَأْتِيَانِ بِشَارًا فَيُسَلِّمَانِ عَلَيْهِ بِغَايَةِ الْإِعْظَامِ ، ثُمَّ يَقُولَانِ : يَا أَبَا مُعَاذٍ ، مَا أَحْدَثْتَ ؟ فَيُخْبِرُهُمَا وَيُنْشِدُهُمَا ، وَيَسْأَلَانِهِ وَيَكْتَبَانِ عَنْهُ مَتَوَاضِعِينَ لَهُ ، حَتَّى يَأْتِيَ وَقْتُ الزَّوَالِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفَانِ . وَأَتِيَاهُ يَوْمًا فَقَالَا : مَا هَذِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي أَحْدَثْتَهَا فِي سَلَمِ بْنِ قُتَيْبَةَ ؟ قَالَ : هِيَ الَّتِي بَلَّغْتَكُمْ . قَالُوا : بَلَّغْنَا أَنَّكَ أَكْثَرْتَ فِيهَا مِنَ الْغَرِيبِ . قَالَ : نَعَمْ ، بَلَّغْنِي أَنْ سَلَمِ بْنِ قُتَيْبَةَ يَتَبَاَصَرُ بِالْغَرِيبِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُورِدَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْرِفُ . قَالُوا : فَأَنْشِدِنَاهَا يَا أَبَا مُعَاذٍ . فَأَنْشَدَهُمَا :

مثال على غرض المسلك

إلى معاني اللفظ ،

واشتباهه على العلماء

بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

حتى قَرَّغَ منها ، فقال له خَلَفَ : لو قُلْتُ يَا أَبَا مُعَاذٍ مكان « إِنَّ ذَاكَ النجاح في التبكير » :

(١) انظر ما سلف رقم : ٢٩٣

(٢) في المخطوطة : « كنت أسير مع أبي عمرو بن العلاء » ، وفي الأغاني : « كنت أشهد مع خَلَفَ بْنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ » . وصاحب الأغاني ساق هذه القصة نفسها منسوبة إلى « خلف بن أبي عمرو بن العلاء » ، كما يدل عليه سياقه ، ولكن الذي هنا من نسبتها إلى أبيه « أبي عمرو بن العلاء » ، أرجح عندي . وهذا يحتاج إلى تفصيل ليس هذا مكانه . وفي هامش المخطوطة « ج » ما نصه : « الشاذي ، الذي يشدو شيقاً في الأدب ، أي يأخذ طرفاً منه كأنه ساقه وجمعه ، صحاح » ، وهو نقل من صحاح الجوهري لكاتب غير كاتب هذه النسخة . وقصيدة بشار في ديوانه .

* بَكَرًا فَالْتَجَّاحُ فِي التَّبْكِيرِ *

كان أحسن . فقال بشار : إنما بَنَيْتُهَا أَعْرَابِيَّةً وَحَشِيَّةً فَقُلْتُ : إِنَّ ذَاكَ
النجاح في التبكير ، كما يَقُولُ الأعراب البدويون ، ولو قلت : « بَكَرًا فَالْتَجَّاحُ » ،
كان هذا من / كلام المؤلدين ، ولا يشبه ذاك الكلام ، ولا يدخل في معنى
القصيدة . قال : فقام خَلَفَ فَقَبَّلَ بين عينيه ، ^(١) فهل كان هذا القول من خَلَفٍ
والتَّقْدُّ على بشار ، إلا لِلطُّفِّ المعنى في ذلك وخفائه ؟

...

« إِنَّ » ، تغنى غناء
« الفاء » ، في ربط
الجملة بما قبلها

٣١٦ - وأعلم أن من شأن « إِنَّ » إذا جاءت على هذا الوجه ، أن تُغْنِيَ
غِنَاءً ^(١٩٨) « الفاء » العاطفة مثلاً ، وأن تُفِيدَ من رُبَطِ الجملة بما قبلها أمراً
عجيباً . فأنت ترى الكلام بها مُسْتَأْنَفًا غير مُسْتَأْنَفٍ ، ومقطوعاً موصولاً معاً .
أفلا ترى أنك لو أسقطت « إِنَّ » من قوله : « إِنَّ ذَاكَ النجاح في التبكير » ، لم تر
الكلام يلتئم ، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ولا تكون منها بسبيل ،
حتى تحيىء بالفاء فتقول : « بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْمَجِيرِ » ، فذاك النجاح في
التبكير ، ومثله قول بعض العرب :

فَعَنُّهَا ، وَهَى لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ ^(٢)

فأنظر إلى قوله : « إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ » ، وإلى ملائمته الكلام قبله ،
وحُسْنِ تَشْبِيهِهِ به ، وإلى حُسْنِ تعطف الكلام الأوَّل عليه . ثم أنظر إذا تركت

(١) هذه القصة بهذا اللفظ في الأغاني ٣ : ١٩٠ ، وفيها الخلاف الذي أشرت إليه في التعليق

السابق . وستأتي الإشارة إليه في رقم : ٣٧٢

(٢) سيأتي أيضاً في رقم : ٣٧٢

« إن » فقلت : « فغَنِّها وهي لك الفداء ، غناء الإبل الحداء » ، كيف تكون الصورة ؟ وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر ؟ وكيف يُشْتَم هذا ويُعْرِق ذاك ؟ حتى لا تجد حيلة في ائتلافهما حتى تجتلب لهما « الفاء » فتقول : « فغَنِّها وهي لك الفداء ، فغَنِّاء الإبل الحداء » ، ثم تَعْلَمُ أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأن قد ذهبت الأنسة التي كُنت تَجِد ، والحُسْن الذي كنت ترى .

...

٣١٧ - وروى عن [عَنبَسَة] أنه قال : قَدِمَ ذُو الرُّمَةِ الكوفةَ فوقف

فصل في « كاد » ، وتفسير

قوله : « لم يكاد يفعل »

ينشد الناس بالكُنَاسَة قصيدته الحائية التي منها : (١)

201 / هِيَ الْبَرَّةُ ، وَالْأَسْقَامُ ، وَالْهَمُّ ، وَالْمُنَى ، وَمَوْتُ الْهَوَى فِي الْقَلْبِ مِثْلُ الْمُبْرَحِ

وَكَانَ الْهَوَى بِالنَّائِي يُمَحِّي فَيَمْحِي ، وَحُبُّكَ عِنْدِي يَسْتَجِدُّ وَيَبْرَحُ

178 / إِذَا غَيَّرَ النَّائِي الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِثَّةٍ يَبْرَحُ

(١٩) قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شُبْرَمَة : يا غِيلَان ، أَرَأَاهُ

قد بَرِح ! قال : فَشَنَقْ ناقته وجعل يتأخر بها ويُفَكِّر ، (٢) ثم قال :

إِذَا غَيَّرَ النَّائِي الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِثَّةٍ يَبْرَحُ

(١) هكذا هنا « عن عنبسة » ، وأرجح أنه خطأ ، ولذلك وضعته بين قوسين لأن راوى الخبر هو

« عبد الصمد بن المعلل » ، عن جدّه غيلان بن الحكم بن البختري بن المختار » ، كما في المراجع التالية ،

و « الكناسة » ، محلة بالكوفة ، كان الناس يجتمعون في سوقها . وشعر ذى الرمة في ديوانه ، ورواية البيت

الثاني : « وبعضُ الهوى بالهجر » ، وهي أجود . و « رسيس الهوى » ، ما ثبت منه في سرارة قلبه .

(٢) « شَنَقَ البعير » ، جذبه بزمامه حتى يرفع رأسه ، وفي « س » : « شَنَقَ ناقته » ، وفي المطبوعة

وحدها : « ويتفكر » .

قال : فلما انصرفت حَدَّثْتُ أُمِّي ، ^(١) قال : أخطأ ابن شُبْرُمَةَ حين أنكر على ذى الرِّمَّة ما أنكرَ ، ^(٢) وأخطأ ذو الرمة حين غيَّر شعره لقول ابن شُبْرُمَةَ ، إنما هذا كقول الله تعالى : (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا) [سورة النور : ٤٠] ، وإِنَّمَا هو : لَمْ يَرَهَا وَلَمْ يَكُنْ . ^(٣)

٣١٨ - وأَعْلَمُ أَنَّ سَبَبَ الشُّبْهَةِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَرَى فِي الْعُرْفِ أَنْ يُقَالَ : « مَا كَادَ يَفْعَلُ » و « لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ » فِي فِعْلٍ قَدْ فُعِلَ ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا بَعْدَ الْجُحْدِ ، وَبَعْدَ أَنْ كَانَ بَعِيداً فِي الظَّنِّ أَنْ يَفْعَلَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١] ، فَلَمَّا كَانَ مَجِيءُ النَفْيِ فِي « كَادَ » عَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، تَوَهَّمُ ابْنُ شُبْرُمَةَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : « لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مِيَّةٍ يَبْرُحُ » فَقَدْ زَعَمَ : أَنَّ الْهَوَى قَدْ بَرَحَ ، وَوَقَعَ لَذَى الرِّمَّةِ مِثْلُ هَذَا الظَّنِّ .

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَالَّذِي ظَنَّنَاهُ ، فَإِنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ إِذَا قِيلَ : « لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ » و « مَا كَادَ يَفْعَلُ » ، أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ ، وَلَا قَارِبَ أَنْ يَكُونَ ، وَلَا ظَنٌّْ أَنَّهُ يَكُونَ . وَكَيْفَ بِالشَّكِّ فِي ذَلِكَ ؟ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ « كَادَ » مَوْضُوعٌ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ قُرْبِ الْفِعْلِ مِنَ الْوُقُوعِ ، وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ شَارَفَ / الْوُجُودَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ مُحَالاً أَنْ يُوجِبَ نَفْيُهُ وَجُودَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُوجِبَ نَفْيُ مُقَارِبَةِ الْفِعْلِ الْوُجُودَ وَجُودَهُ ، ^(٤) وَأَنْ يَكُونَ قَوْلُكَ :

202

(١) « حَدَّثْتُ أُمِّي » قَائِلُهُ « غِيلَانُ بْنُ الْحَكَمِ » ، وَأَبُوهُ هُوَ « الْحَكَمُ بْنُ الْبَخْتَرِيِّ بْنِ الْخُتَارِ » ، وَ « ابْنُ شُبْرُمَةَ » ، هُوَ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ الضَّبِّي » ، كَانَ شَاعِراً فَقِيْهاً قَاضِياً جَوَاداً وَرِعاً ، مِنْ الرِّجَالِ الْكِبَارِ .

(٢) « مَا أَنْكَرَ » زِيَادَةُ مِنْ « س » ، وَفِي الْأَغَانِي : « مَا أَنْشَدَ » .

(٣) الْخَبَرُ بِتَأَمُّهِ فِي الْمَوْشَعِ : ١٧٩ ، ١٨٠ ، وَالْأَغَانِي ١٨ : ٣٤ ، (الْهَيْئَةُ) .

(٤) « وَجُودَهُ » مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ « يُوجِبُ » أَيْ يُوجِبُ هَذَا النَّفْيَ وَجُودَهُ .

« ما قارب أن يفعل » ، مقتضياً على البتّ أنه قد فعل . (١)

٣١٩ - وإذ قد ثبتَ ذلك ، فمن سبيلك أن تنظر . فمتى لم يكن
المعنى على أنه قد كانت هناك صورة تقتضى أن لا يكون الفعل ، وحال يبعد
معها (٢٠٠) أن يكون ، ثمّ تغير الأمر ، كالذى تراه في قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا
وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١] ، / فليس إلّا أن تلزم الظاهر ، وتجعل المعنى على
أنك تزعم أن الفعل لم يقارب أن يكون ، فضلاً عن أن يكون .

١٧٩

فالمعنى إذن في بيت ذى الرمة على أن الهوى من رؤسوخه في القلب ،
وثبوته فيه وغلبته على طباعه ، بحيث لا يتوهّم عليه البراح ، وأن ذلك لا يقارب
أن يكون ، فضلاً عن أن يكون ، كما تقول : « إذا سَلَ المحبّون وفترُوا في محبتهم ، لم
يقع لى في وَهْم ، ولم يجز منى على بال : أنه يجوز على ما يُشبه السَّلوة ، وما يعدّ
فترةً ، فضلاً عن أن يوجد ذلك منى وأصير إليه .

وينبغي أن تعلم أنهم إنما قالوا في التفسير : « لم يرها ولم يكد » ، فبدأوا
فنفوا الرؤية ، ثم عطفوا « لم يكد » عليه ، ليُعْلِموك أن ليس سبيل « لم يكد »
ههنا سبيل « ما كادوا » في قوله تعالى (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١]
في أنه نفى مُعَقَّب على إثبات ، وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن
كادت لا تكون ، ولكن / المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون ، فضلاً عن أن

203

(١) في هامش « ج » حاشية لعبد القاهر ، هذا نصها :

« إذا لم يقع في جواب « إذا » ، وجب أن يتقدّمه نفى كقولك :
« ما فعله ولا كاد يفعل ، فاعرفه » .

يقول أبو فهر : قوله « إذا لم يقع » ، يعنى نفى « كاد » .

تَكُون . ولو كان « لم يكد » يوجب وجود الفعل ، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول : « لم يرها ورآها » ، فاعرفه .

٣٢٠ - وههنا نكتة ، وهى أن « لم يكد » فى الآية والبيت واقع فى جواب « إذا » ، والمضى إذا وقع فى جواب الشرط على هذا السبيل ، كان مُستقبلاً فى المعنى فإذا قلت : « إذا خرجت لم أخرج » ، كنت قد نفيت خروجاً فيما يستقبل . وإذا كان الأمر كذلك ، استحال أن يكون المعنى فى البيت أو الآية على أن الفعل قد كان ، لأنه يؤدى إلى أن يجىء « بلم أفعل » ماضياً صريحاً فى جواب الشرط فتقول : « إذا خرجت لم أخرج أمس » ، وذلك محال . ومما يتضح فيه هذا المعنى قول الشاعر :

① ديارٌ لِحَهْمَةٍ بِالْمُنْحَنِ سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزٌ بَاكِرٌ
وَرَا حَ عَلَيَّهِنَّ ذُو هَيْدَبٍ ضَعِيفُ الْقُوَى ، مَاوُهُ زَاخِرٌ
إِذَا رَامَ نَهْضاً بِهَا لَمْ يَكْدْ كَذَى السَّاقِ أَخْطَأَهَا الْجَابِرُ^(١)

...

٣٢١ - / وأعود إلى الغرض . فإذا بلغ من دقة هذه المعانى أن يشتبه الأمر فيها على مثل خلف الأحمر وابن شبرمة ، وحتى يشتبه على ذى الرمة فى صواب قاله ، فيرى أنه غير صواب ، فما ظنك بغيرهم ؟ وما يُعْجِبُكَ من أن يكثر التخليط فيه ؟

(١) أذكر الشعر ، ولكن لا أدري أين هو . يصف سحابة ، وهو « المرتجز الباكِر » ، و « المرتجز » السحاب المتتابع الرعد ، يكون بطيء الحركة لكثرة مائه . و « الباكِر » ، السحاب الذى يأتى من آخر الليل عند السحر .

٣٢٢ - ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (١)

« كَلَّ » ، وتفصيل القول
فيها في النفي والإثبات ،
وأمثلة ذلك

قد حملة الجميع على أنه أدخل نفسه من رَفَعَ « كَلَّ » في شيء إنما يجوز عند الضرورة ، من غير أن كانت به إليه ضرورة . قالوا : لأنه ليس في نصب « كَلَّ » ما يكسر / له وزناً ، أو يمنعه من معنى أرادته . وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا الحاجة له إلى ذلك ، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد . وذاك أنه أراد أنها تَدْعِي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كُلاً . والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بَعْضُهُ .

204

وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في « كل » والفعل مَنْفِيٌّ ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن . تقول : « لم ألق كلَّ القوم » ، و « لم آخذ كلَّ الدراهم » ، فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع ، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي = ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم ، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم .

وتَعْرِفُ ذلك بأن تنظر إلى « كَلَّ » في الإثبات وتتعرف فائدته فيه .
(٢٠٢) وإذا نظرت وجدته قد آجُلِبَ لأن يُفِيدَ الشمولَ في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو تُوقعه بها .

تفسير ذلك ، أنك إنما قلت : « جاءني القوم كُلُّهُمْ » ، لأنك لو قلت : « جاءني القوم » وسكت ، لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلف عنك

(١) في المجموع من شعره ، وهو في سيبويه ١ : ٤٤ ، ٦٩ ، وسائر كتب النحاة وكتب ضرورة

الشعر .

بعضهم ، إلا أنك لم تُعْتَدَ بهم ، أو أنك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنما وقع من الجميع ، لكونهم في حكم الشخص الواحد ، كما يقال للقبيلة : « فعلتم وصنعتم » ، / يراد فعلٌ قد كان من بعضهم أو واحدٍ منهم . وهكذا الحكم أبداً .

فإذا قلت : « رأيت القوم كُلَّهُم » و « مررت بالقوم كُلَّهُم » ، كنت قد جئت « بكل » لئلا يتوهم أنه قد بقى عليك من لم تره ولم تمرر به .

وينبغي أن يُعْلَمَ أنا / لا نعنى بقولنا « يفيد الشمول » ، أن سبيله في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله ، وأنه لولا مكان « كل » لما عُقِلَ الشمول ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليلٌ عليه . كيف ؟ ولو كان كذلك لم يكن يسمى « تأكيداً » . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجاوزاً فيه .

...

٣٢٣ - وإذا قد عرفت ذلك ، فههنا أصلٌ ، وهو أنه من حُكْمِ النفي إذا دخل على كلامٍ ، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من الوجوه ، أن يتَّوَجَّه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصاً .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أتاني القوم مجتمعين » ، فقال قائل : « لم يأتك القوم مجتمعين » ، كان نُفْيُهُ ذلك متوجَّهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه ، حتّى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله ، كان من سبيله أن يقول : « إنهم لم يأتوك أصلاً » ، فما معنى قولك : مجتمعين . هذا مما لا يشكُّ فيه عاقلٌ .

وإذا كان هذا حُكْمُ النفي إذا دخل على كلام فيه تقييدٌ ، فإن التأكيد ضربٌ من التقييد . فمتى نفيت كلاماً (٢٠٣) فيه تأكيد ، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً وَيَقَعُ له . فإذا قلت : « لم أرَ القوم كلهم » أو « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كُلُّ القوم » أو « لم أرَ كُلَّ القوم » ، كُنْتَ عَمَدْتَ بنفيك إلى معنى « كل » خاصة ، وكان حكمه حكم « مجتمعين » في قولك : « لم يأتني القوم مجتمعين » . وإذا كان النفي يقع « لكُلِّ » خصوصاً ، فواجبٌ إذا قلت : « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كل القوم » ، أن يكون قد أتاك بعضهم = كما يجب إذا قلت : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً . وكما / يستحيل أن تقول : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً / لا مجتمعين ولا منفردين = كذلك محالٌ أن تقول : « لم يأتني القوم كلهم » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً ، فأعرفه .

206

١٨٢

٣٢٤ - وأعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك ، ووجدت النفي قد احتذاه فيه وتبعه . وذلك أنك إذا قلت : « جاءني القوم كلهم » ، كان « كُلُّ » فائدة خبرك هذا ، والذي يتوجه إليه إثباتك ، بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة ، وإنما وقع في شموله « الكل » ، وذلك الذي عناك أمره من كلامك .

٣٢٥ - وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمرٌ زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء ، إلا كان الغرض الخاص من الكلام ، والذي يُقصد إليه ويُرجى القول فيه . فإذا قلت : « جاءني زيد راكباً » ، و « ما جاءني زيد راكباً » كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك ، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً . هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه .

٣٢٦ - وأعلم أنه يلزم من شك في هذا فتوهم أنه يجوز أن تقول : « لم أر القوم كلهم » ، على معنى أنك لم تر واحداً منهم = (١) أن تُجرى التهي هذا المجرى فتقول : (٢٠٤) « لا تضرب القوم كلهم » ، على معنى لا تضرب واحداً منهم = وأن تقول : « لا تضرب الرجلين كليهما » ، على معنى لا تضرب واحداً منهما . فإذا قال ذلك لزمه أن يُحيل قول الناس : (٢) « لا تضربهما معاً » ، ولكن اضرب أحدهما » ، و « لا تأخذهما جميعاً » ، ولكن واحداً منهما » ، وكفى بذلك فساداً .

...

٢٠٧ ٣٢٧ - وإذا قد بان لك من حال النَّصَب أنه يقتضى / أن يكون المعنى عَلَى أنه قد صنع من الذنب بعضاً وترك بعضاً ، (٣) فأعلم أن الرفع على خلاف ذلك ، وأنه يقتضى نفى أن يكون قد صنع منه شيئاً ، وأتى منه قليلاً أو كثيراً ، وأنت إذا قلت : « كلهم لا يأتيك » ، و « كل ذلك لا يكون » ، و « كل هذا لا يحسن » ، كنت نفيت أن يأتيه واحد منهم ، وأبيت أن يكون أو يحسن شيء مما أشرت إليه .

١٨٣ ٣٢٨ - وما يشهد لك / بذلك من الشعر قوله :

فَكَيْفَ ؟ وَكُلٌّ لَيْسَ يَعْدُو حِمَامَهُ وَلَا لِامْرِئٍ عَمَّا قَضَى اللَّهُ مَرْحَلُ (٤)

(١) السياق : « وأعلم أنه يلزم من شك في هذا أن تُجرى التهي » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أن يختل قول الناس » ، ومعنى « يُحيل » ، أى يجعله محالاً .

(٣) رجع إلى القول في « على ذنبا كله لم أصنع » ، رقم : ٣٢٢ ، وما بعده .

(٤) هو شعر إبراهيم بن كُتَيْف التُّبَهَانِي ، شرح حماسة التبريزي ١ : ١٣٦ ، وأمالى القال ١ :

١٧٠ ، وهى عند المجرى في النوار والتعليقات منسوباً لبكر بن النطاح . و « مرحل » ، مصدر ميمي

من « رَحَلَ » ، إذا تباعد ، يعنى ليس منه مهرب .

المعنى على نفى أن يعدّو أحد من الناس حمامه ، بلا شبهة . ولو قلت :
« فكيف وليس يعدو كل حمامه » : فأخرت « كلاً » ، لأفسدت المعنى ، وصرت
كأنك تقول : « إن من الناس من يسلم من الحمام ويبقى خالداً لا يموت » .

٣٢٩ - ومثله قول دِعْبِل :

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي بِأَيِّ سِيْهَامِهَا رَمْتَنِي ، وَكُلَّ عِنْدَنَا نَيْسَ بِالْمُكْدِي
أَبَا الْجِيدِ ، أَمْ مَجْرَى الْوَسَّاحِ ، وَإِنِّي لَأُنْهَمُ عَيْنِيهَا مَعَ الْفَاحِمِ الْجَعْدِ (١)
المعنى على نفى أن يكون في سيهاهما مُكْدٍ على وجه من الوجوه .

٣٣٠ - ومن البين في ذلك ما جاء في حديث ذِي الْيَدَيْنِ حين قال
للنبي ﷺ : « أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » فقال ﷺ : كُلُّ ذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ . فقال ذُو الْيَدَيْنِ : بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ، (٢) المعنى لا محالة على نفى

(١) هو في المجموع من شعره . و « المكدي » الذي يخيب ، ولا يصيب هدفه . وقوله :
« لَأُنْهَمُ » ، أى أَنْهَمَ عَيْنَهَا ، واعلم أن التاء في « التهمة » مبدلة من الواو ، فقولهم « تَهْمَةٌ » أصلها
« وَهْمَةٌ » ، ولكنهم في هذا الفعل أجروا التاء المبدلة مجرى الأصل ، فقالوا « أَنهَمَ إتهاماً » ، ويقال أيضاً
« أَوْهَمَ » بمعنى اتهمه ، على الأصل .

(٢) حديث ذِي الْيَدَيْنِ فِي السُّهُو فِي الصَّلَاةِ ، مذكور في دواوين السنة من طريق « محمد بن
سبرين عن أبي هريرة » ، وليس فيه هذا اللفظ ، ولكنه جاء في صحيح مسلم ، في كتاب المساجد ،
« باب السُّهُو فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ » ، من حديث أبي سفيان مولى بن أبي أحمد قال : سمعت أبا هريرة ،
ولفظه : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ! فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ » ، وهو عند أحمد في المسند ٢ :
٤٦٠ (المطبوعة الأولى) وقال : « عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَفِيهِ :
« قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ » ، وهو عند أبي داود في سننه ،
في كتاب الصلاة ، « باب السُّهُو فِي السُّجُودَيْنِ » من حديث سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي
هريرة ، وفيه « قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ أَفْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ فَعَلْتَ » .

يقول أبو فهر : قوله هنا « بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ » ، وقولهم في حديث مسلم : « قَدْ كَانَ بَعْضُ =

٢٠٠) الأمرين جميعاً ، وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحداً منهما ، لا القصر ولا النسيان . ولو قيل : « لم يكن كل ذلك » ، لكان المعنى أنه قد كان بعضه .

...

٣٣١ - وأعلم أنه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفي في « كل » / نحو : « لم يأتني القوم كلهم » و « لم أر القوم كلهم » ، على أن الفعل قد كان من البعض ، ووقع على البعض ، قلت : « لم يأتني القوم كلهم » ، ولكن أتاني بعضهم » و « لم أر القوم كلهم » ، ولكن رأيت بعضهم » فثبت بعد ما نفيت ، = ولا يكون ذلك مع رفع « كل » بالابتداء . فلو قلت : « كلهم لم يأتني » ، ولكن أتاني بعضهم » و « كل ذلك لم يكن » ، ولكن كان بعض ذلك » ، لم يجز ، لأنه يؤدّي إلى التناقض ، وهو أن تقول : « لم يأتني واحد منهم » ، ولكن أتاني بعضهم » .

٣٣٢ - وأعلم أنه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله على الحقيقة ، وإنما / التأثير لأمر آخر ، وهو دخول « كل » في حيز النفي ، وأن لا يدخل فيه . وإنما علقنا الحكم في البيت وسائر ما مضى بإعمال الفعل وترك إعماله ، ^(١) من حيث كان إعماله فيه يقتضي دخوله في حيز النفي ، وترك إعماله يُوجب خروجه منه ، من حيث كان الحرف النافي في البيت حرفاً لا ينفصل عن الفعل ، وهو « لم » = لا أن كونه معمولاً للفعل وغير معمول ،

= ذلك » ، يعني أنه قد كان السهو . وكذلك ما جاء في حديث أحمد قول ذي اليمين : « قد كان ذلك يا رسول الله » ، وما جاء في حديث أبي داود : « فقال الناس : قد فعلت » ، يعنون به السهو بلا شك ، لا قصر الصلاة .

(١) « البيت » يعني بيت أبي النجم : « كله لم أصنع » .

يقتضى ما رأيت من الفرق . أفلا ترى أنَّك لو جئت بحرف نفى يُتصوّر انفصاله عن الفعل ، لرأيت المعنى في « كل » مع ترك إعمال الفعل ، مثله مع إعماله ، ومثال ذلك قوله :

* مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ * (١)

وقول الآخر :

* مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ * (٢)

« كُلُّ » كما ترى غير مُعْمَلٍ فيه الفعل ، ومرفوعٌ ، إمّا بالابتداء ، وإمّا بأنه (٢٠٦) اسم « ما » ، ثم إنَّ المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل فقلت : « ما يدرك المرء كلَّ ما يتمناه » ، و « ما يدعو كُلُّ رأى الفتى إلى رشد » ، وذلك أن التأثير لوقوعه في / حيز النفي ، وذلك حاصلٌ في الحالين . ولو قدمت « كلاً » في هذا فقلت : « كُلُّ ما يتمنى المرء لا يدركه » و « كل رأى الفتى لا يدعو إلى رشد » لتغير المعنى ، ولصار بمنزلة أن يقال : « إنَّ المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه » ، و « لا يكون في رأى الفتى ما يدعو إلى رشْدٍ بوجهٍ من الوجوه » .

209

٣٣٣ - وأعلم أنك إذا أدخلت « كلاً » في حيز النفي ، وذلك بأن تقدم النَّفى عليه لفظاً أو تقديراً ، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل

(١) هو شعر المتنبي في ديوانه ، وعجزه :

* تجرى الرياحُ بما لا تشتهي السفن *

(٢) ذكره ابن هشام في معنى اللبيب في « باب كل » ، وذكره غيره من النحاة ، وكأنهم أخذوه

من عبد القاهر ولا يعرف تمامه .

وَالْوَصْفُ نَفْسِهِ . وَإِذَا أُخْرِجَتْ « كَلًّا » مِنْ حَيْزِ النَّفْيِ وَلَمْ تَدْخُلْ فِيهِ ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ تَتَّبَعْتَ الْجُمْلَةَ ، فَنفيت الفعلَ وَالْوَصْفَ عنها واحداً واحداً . وَالْعِلَّةُ فِي أَنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، أَنَّكَ إِذَا بَدَأْتَ « بِكُلِّ » كُنْتَ قَدْ بَنَيْتَ النَّفْيَ عَلَيْهِ ، وَسَلَّطْتَ الْكُلِّيَّةَ عَلَى النَّفْيِ وَأَعْمَلْتَ فِيهِ ، وَإِعْمَالُ مَعْنَى الْكُلِّيَّةِ فِي النَّفْيِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَشِيدَ شَيْءٌ عَنِ النَّفْيِ / ، فاعرفه .

١٨٥

٣٣٤ - وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْوُجُوهِ وَالْفُرُوقِ أَنْ لَا يَزَالَ تَحْدُثُ بِسَبَبِهَا وَعَلَى حَسَبِ الْأَعْرَاضِ وَالْمَعَانِي الَّتِي تَقَعُ فِيهَا ، دَقَائِقُ وَخَفَايَا لَا إِلَى حِدٍّ وَنَهَايَةٍ = وَأَنَّهَا خَفَايَا تَكْتُمُ أَنْفُسَهَا جَهْدَهَا حَتَّى لَا يُتَنَبَّهَ لِأَكْثَرِهَا ، وَلَا يُعْلَمَ أَنَّهَا هِيَ ، وَحَتَّى لَا تَزَالَ تَرَى الْعَالِمَ يَعْزِضُ لَهُ السَّهْوُ فِيهِ ، وَحَتَّى إِنَّهُ لَيَقْصِدُ إِلَى الصُّوَابِ فَيَقَعُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ مَا يُؤْهِمُ الْخَطَأَ ، كُلُّ ذَلِكَ لِشِدَّةِ الْخَفَاءِ وَفَرْطِ الْغَمُوضِ .

...

② ٢٠٧ فصل

٣٣٥ - وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيِّنًا فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْوَجْهَ الَّذِي

القول في آية :

« وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ »

هو عليه حتى لا يُشكَل ، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حَقُّه وأنه الصواب ، إلى فكر وروية = (١) فلا مزية . وإنما تكون المزية ويجبُ الفضل إذا احتمل في ظاهر / الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر ، ثم رأيت النَّفْسَ تَنبُوْ عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيتُ للذي جاء عليه حُسناً وقبولاً تَعَدُّهُمَا إِذَا أَنْتَ تَرَكْتَهُ إِلَى الثَّانِي .

210

٣٣٦ - وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) [سورة الأنعام :

١٠٠] ، ليس بخاف أن لتقديم « الشركاء » حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب ، أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أحرّثَ فقلت : « وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله » ، وأنت ترى حالَك حالَ مَنْ ثَقُلَ عن الصورة المُبْهَجَةِ والمنظرَ الرَّائِقَ والحسنَ الباهر ، إلى الشيءِ الثَقُلِ الذي لا تَحُلِي منه بكثير طائل ، ولا تَصِيرُ النفسُ به إلى حاصل . والسببُ في أن كان ذلك كذلك ، هو أن للتقديم فائدةً شريفةً ومعنى جليلاً لا سبيلَ إليه مع التأخير .

٣٣٧ - بَيَانُهُ ، أَنَا وَإِنْ كُنَّا نَرَى جَمَلَةَ الْمَعْنَى وَمَحْصُولَهُ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْجِنَّ

شُرَكَاءَ وَعَبَدُوهُمْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى يَحْصُلُ مَعَ التَّأْخِيرِ حَصُولَهُ مَعَ التَّقْدِيمِ ، فَإِنْ تَقْدِيمُ « الشُّرَكَاءِ » يَفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى ، وَيَفِيدُ مَعَهُ مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ شَرِيكَ ، لَا مِنَ الْجِنِّ وَلَا غَيْرِ الْجِنِّ .

(١) السياق : « واعلم أنه إذا كان بَيِّنًا فلا مزية » .

وإذا أُخِرَ ففيل : « جعلوا / الجنَّ شركاءَ لله » ، لم يُفَدَ ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يُعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع تأخير « الشركاء » دليل عليه . وذلك أن التقدير يكون مع التقديم : أن « شركاء » مفعول أول لجعل ، و « لله » في موضع المفعول الثاني ، ويكون (٣٠٨) « الجن » على كلام ثانٍ ، وعلى تقدير أنه كأنه قيل : « فَمَنْ جَعَلُوا شركاءَ لله تعالى ؟ » ، ففيل : « الجن » . / وإذا كان التقدير في « شركاء » أنه مفعول أول ، و « لله » في موضع المفعول الثاني ، وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق ، من غير اختصاص شيء دون شيء . وحصل من ذلك أن اتخاذَ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار دخولَ اتخاذه من الجن ، لأنَّ الصفة إذا ذكرت مجردة غير مُجرأة على شيء ، كان الذي تعلَّق بها من النفي عاماً في كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة .

فإذا قلت : « ما في الدار كريم » ، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفةً له . وحكم الإنكار أبداً حكمُ النفي . وإذا أُخِرَ ففيل : « وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله » ، كان « الجن » مفعولاً أول ، و « الشركاء » مفعولاً ثانياً . وإذا كان كذلك ، كان « الشركاء » مخصوصاً غير مُطلق ، من حيث كان محالاً أن يُجرى خبراً على الجن ، ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم . وإذا كان كذلك ، احتمل أن يكون القصدُ بالإنكار إلى « الجن » خصوصاً ، أن يكونوا « شركاء » دون غيرهم ، جلَّ الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال .

٣٣٨ - فأنظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قُدِّم « الشركاء » ، واعتبره فإنه ينبهك لكثير من الأمور ، ويدلُّك على عظيم شأن

« النظم » ، وتعلّم به كيف يكون الإيجازُ به وما صورته ؟ ^(١) وكيف يُزاد في المعنى من غير أن يُزاد في اللفظ ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير ، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى / ، ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك ، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً ، نحو أن تقول : « وجعلوا الجن شركاء لله ، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم » ، ثم لا يكون / له = إذا عُقِل من كلامين = (٢٠٠) من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع في النفس ، ما تجده له الآن وقد عُقِل من هذا الكلام الواحد .

...

٣٣٩ - وما ينظر إلى مثل ذلك ، ^(٢) قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ) [سورة البقرة : ٩٦] ، إذا أنت راجعت نفسك وأذكيّت حسّك ، وجدت لهذا التنكير وأن قيل : « على حَيَاة » ، ولم يقل : « على الحياة » ، ^(٣) حسناً وروعةً ولُطْفَ موقع لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وتجذّك تَعَدَم ذلك مع التعريف ، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما . والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك أنه لا يحرصُ عليه إلا الحيّ ، فأما العادم للحياة فلا يصيحُ منه الحرصُ على الحياة ولا على غيرها . ^(٣) وإذا كان كذلك ، صار كأنه قيل : « ولتجدنهم أحرصَ الناس ، ولو عاشوا ما عاشوا ، على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضى الوقت وراهنه ، حياةً في الذي يَسْتَقْبِل » . ^(٤) فكما

القول في : « ولتجدنهم أحرصَ الناس على حياة » وتنكير « حياة »

(١) في « س » : « كيف يكون الإعجاز وما صورته » .

(٢) « وما ينظر إلى مثل ذلك » ، ليس في « ج » ولا « س » .

(٣) من أول قوله : « حسناً » إلى قوله هنا : « ... الحرص على الحياة » ، ساقط من « ج » .

(٤) في هامش المخطوطة « ج » ، بخط الناسخ ، وهو من تعليقات عبد القاهر على الأرجح ،

أَنَّكَ لَا تَقُولُ ههنا : « أَنْ يَزْدَادُوا إِلَى حَيَاتِهِمُ الْحَيَاةَ » بالتعريف ، وإنما تقول : « حَيَاةً » إذْ كَانَ التَّعْرِيفُ يَصْلُحُ حَيْثُ تُرَادُ الْحَيَاةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، كَقَوْلِنَا : « كُلُّ أَحَدٍ يَحِبُّ الْحَيَاةَ ، وَيَكْرَهُ الْمَوْتَ » ، كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْآيَةِ .

٣٤٠ - وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى : أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يُوصَفُ الْإِنْسَانُ بِالْحِرْصِ عَلَيْهِ ، إِذَا كَانَ مَوْجُوداً حَالاً وَصِفِكَ لَهُ بِالْحِرْصِ عَلَيْهِ ، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ تَجْعَلَهُ حَرِصاً عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ . كَيْفَ ؟ وَلَا يُحْرَصُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلَا الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْحِرْصُ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ بَعْدُ .

...

٣٤١ - وَشَبِهُهُ بِتَنْكِيرِ الْحَيَاةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَنْكِيرُهَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : تَنْكِيرُ « حَيَاةٍ » نِ : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ فِي حَسَنِ التَّنْكِيرِ ، وَأَنْ لَمْ يُحَسَّنِ التَّعْرِيفُ ، أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْحَيَاةِ نَفْسِهَا ، وَلَكِنْ عَلَى (٢١٠) أَنَّهُ لَمَّا / كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ قُتِلَ ، آرْتَدَعَ بِذَلِكَ عَنِ الْقَتْلِ ، فَسَلِمَ صَاحِبُهُ ، صَارَ حَيَاةُ هَذَا الْمَهْمُومِ بِقَتْلِهِ فِي مُسْتَأْنِفِ الْوَقْتِ ، مُسْتَفَادَةً بِالْقِصَاصِ ، (١) وَصَارَ كَأَنَّهُ قَدْ حَيَّيَ فِي بَاقِي عُمُرِهِ بِهِ . وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى حَيَاةٍ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِهِ ، وَجِبَ التَّنْكِيرُ وَامْتَنَعَ التَّعْرِيفُ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّعْرِيفُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ قَدْ / كَانَتْ بِالْقِصَاصِ مِنْ أَصْلِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْقِصَاصُ قَدْ كَانَ سَبَباً فِي كَوْنِهَا فِي كَافَّةِ الْأَوْقَاتِ . وَذَلِكَ خِلَافَ الْمَعْنَى وَغَيْرُ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ .

213

١٨٨

= « أَيْ : أَنْ يَزْدَادُوا إِلَى حَيَاتِهِمْ فِي رَاهِنِ الْحَيَاةِ ، بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : يَحْبُونَ أَنْ يَزْدَادُوا إِلَى حَيَاتِهِمْ فِي رَاهِنِ الْحَالِ مِثْلَ الْحَيَاةِ مِنْ أَصْلِهَا . وَكِلَاهُمَا غَايَةٌ فِي الْحَسَنِ » .

(١) أَيْ صَارَتْ حَيَاةُ الَّذِي هَمَّ بِقَتْلِهِ ، مُسْتَفَادَةً فِي مُسْتَأْنِفِ الْوَقْتِ بِالْقِصَاصِ

وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « لَكَ فِي هَذَا غَنَى » ، فَتُنْكِرُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ مَا يَسْتَغْنَى بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : « لَكَ فِيهِ الْغَنَى » ، كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّكَ جَعَلْتَ كُلَّ غِنَاهُ بِهِ .

٣٤٢ - وَأَمْرٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ارْتِدَاعٌ حَتَّى يَكُونَ هُمْ وَإِرَادَةٌ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانٌ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَلَهُ عَدُوٌّ يَهْمُ بِقَتْلِهِ ثُمَّ يَرُدُّعُهُ خَوْفُ الْقِصَاصِ . وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، فَمَنْ لَمْ يَهْمَ بِإِنْسَانٍ بِقَتْلِهِ ، فَكُفِيَ ذَلِكَ الْهَمَّ لَخَوْفِ الْقِصَاصِ ، فَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ حَتَّى بِالْقِصَاصِ . وَإِذَا دَخَلَ الْخُصُوصُ ، فَقَدْ وَجِبَ أَنْ يُقَالَ « حَيَاةٌ » وَلَا يُقَالَ « الْحَيَاةُ » ، كَمَا وَجِبَ أَنْ يُقَالَ « شِفَاءٌ » وَلَا يُقَالَ « الشِّفَاءُ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) [سُورَةُ النُّحُلِ : ٦٩] ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ شِفَاءً لِلْجَمِيعِ .

٣٤٣ - وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي هَمَّ بِالْقَتْلِ فَلَمْ يَقْتُلْ خَوْفُ الْقِصَاصِ دَاخِلًا فِي الْجُمْلَةِ ، ^(١) وَأَنْ يَكُونَ الْقِصَاصُ أَفَادَةً حَيَاةً كَمَا أَفَادَ الْمَقْصُودُ قَتْلَهُ . وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْحَيَاةَ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ كَانَ يُقْتَلُ لَوْلَا الْقِصَاصُ ، وَذَلِكَ / مُحَالٌ فِي صِفَةِ الْقَاصِدِ لِلْقَتْلِ ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ فِي وَصْفِهِ مَا هُوَ كَالضُّدِّ لِهَذَا ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ كَانَ لَا يُخَافُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ لَوْلَا الْقِصَاصُ . وَإِذَا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ ، كَانَ وَجْهًا ثَلَاثًا فِي وُجُوبِ التَّنْكِيرِ .

...

(١) فِي هَامِشٍ « ج » بِحِطِّ النَّاسِخِ ، وَهُوَ مِنْ تَعْلِيقَاتِ عَبْدِ الْقَاهِرِ ، مَا نَصَهُ :

« جُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ الْهَلَكَاءَ انْتَفَى عَلَى الْعُمُومِ بِقَتْلِهِ ، مِنْ أَجْلِ خَوْفِ الْقِصَاصِ . وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْهَلَكَاءَ انْتَفَى عَنْ الْهَامِّ بِقَتْلِ غَيْرِهِ مِنْ أَجْلِ خَوْفِ الْقِصَاصِ » .

٢١١ فصل

٣٤٤ - وآعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعاً من السامع ،
 ولا يجد لديه قبولاً ، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، وحتى يكون ممن تحدّثه
 نفسه بأن لما يؤمىء إليه من الحُسن واللطف أصلاً ، وحتى يختلف الحال عليه
 عند تأمل الكلام ، فيجد الأريحية تارة ، ويعرى منها أخرى ، وحتى إذا عجبته
 عجب ، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه .

الآفة العظمى في ترك
 البحث عن العلة التي
 توجب الميزة في الكلام

فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبداً على سواء ، وكان لا يتفقد من
 أمر « النظم » إلا الصّحة / المطلقة ، وإلا إعراباً ظاهراً ، فما أقل ما يجدى
 الكلام معه . فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس بوزن
 الشعر ، والذوق الذي يقيمه به ، والطبع الذي يميز صحيحه من مكسوره ،
 ومزاحفه من سالمه ، وما خرج من البحر ممّا لم يخرج منه ^(١) في أنك
 لا تتصدى له ، ولا تتكلف تعريفه ، لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها
 يعرف ، والحاسة التي بها يجد . فليكن قدحك في زئد وار ، والحك في عود
 أنت تطمع منه في نار .

١٨٩

٣٤٥ - وآعلم أن هؤلاء ، وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب ،
 فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية

(١) السياق : « فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس في أنك لا تتصدى

فيه وكثيره ، وأن ليس إلا أن تَعْلَمَ أن هذا التقديم وهذا التنكير ، أو هذا العطف أو هذا الفصل حَسَنٌ ، وأن له موقعاً من النفس وَحْطاً من / القَبُولِ ، فأما أن تَعْلَمَ لِمَ كان كذلك ؟ وما السببُ ؟ فَمِمَّا لا سبيلَ إليه ، ولا مَطْمَعٌ في الاطلاع عليه ، فهو بَتَوَانِيهِ والكسل فيه ، في حكم مَنْ قال ذلك .

٣٤٦ - وأَعْلَمَ أَنَّهُ ليس إذا لم تُمَكِّنْ معرفةَ الكل ، وَجَبَ تَرْكُ النَّظَرِ في الكلِّ . وأن تَعْرِفَ العِلَّةَ والسببَ فيما يُمَكِّنُكَ معرفةَ ذلك فيه وإن قَلَّ فتَجْعَلُهُ شاهداً فيما لم تَعْرِفْ ، ^(١) أخرى من أن تُسَدَّ بابَ المعرفة على نفسك ، وتأخُذَها عن (٣١٢) الفهم والتفهيم ، وتعوِّدَها الكسلَ والهَوِيَّتَا . قال الجاحظُ : « وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس ، وله مَضَرَّةٌ شديدة وثَمَرَةٌ مُرَّةٌ . فمن أَضَرَّ ذلك قولهم : « لم يَدْعَ الأوَّلُ لِلآخِرِ شيئاً » ، قال : فلو أن علماء كلِّ عصرٍ مُذْ جرت هذه الكلمة في أسماعهم ، تركوا الاستنباطَ لِمَا لم يَنْتَه إليهم عَمَّنْ قبلهم ، لرَأَيْتَ العلمَ مُخْتَلِلاً . وأَعْلَمَ أَنَّ العلمَ إنما هو مَعْدِنٌ ، ^(٢) فكما أَنَّهُ لا يَمْنَعُكَ أن تَرَى أُلُوفَ وَقُرٍ قد أَخْرَجْتَ مِنْ مَعْدِنٍ تَبِيرٍ ، ^(٣) أن تَطْلُبَ فيه ، وأن تأخُذَ ما تَجِدُ ولو كَقَدَرِ ثُومَةٍ ، ^(٤) كذلك ، يَنْبَغِي أن يَكُونَ رَأْيُكَ في طلب العلمِ » . ^(٥) ومن الله تعالى / نَسْأَلُ التَّوْفِيقَ .

...

(١) « وأن تعرف العلة » ، يعنى « معرفتك العلة أخرى من النار تُسَدُّ بابَ المعرفة » .

(٢) « المَعْدِنُ » هو الموضع الذى تستخرج منه جواهر الأرض كالذهب والفضة ، وهو الذى

نسميه اليوم « المنجم » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « ألف وقر » و « الورق » بكسر فسكون ، جُمِلَ ما يحمله البعير

أو البغل . و « التبر » ، الذهب .

(٤) « الثُّومَةُ » ، حَبَّةٌ تُعْمَلُ مِنَ الفضة كالدرة مستديرة .

(٥) نص الجاحظ هذا ، أعيانى أن أقف عليه فى كتبه التى بين يدي الآن .

فَصْلٌ

هَذَا فَنُّ مِنَ الْمَجَازِ لَمْ نَذْكُرْهُ فِيْمَا تَقَدَّمَ

٣٤٧ - أعلم أن طريق المَجَاز والاتساع في الذي ذكرناه قَبْلُ ، ^(١) أنك بيان في المجاز الحكمي ، وأمثلته وهو كثر من كنوز البلاغة ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ، ولكن تريد معنى ما هو رَدْفٌ له أو شَبِيهٌ ، فتَجَوَّزْتَ بذلك في ذاتِ الكلمة وفي اللفظ نفسه . وإذا قد عرفت ذلك فأعلم أن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل ، وهو أن يكون التجوُّز في حكم يُجْرَى على الكلمة فقط ، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ، ويكون معناها / مقصوداً 216 في نفسه ومُراداً من غير تورية ولا تعريض .

٣٤٨ - والمثال فيه قولهم : « نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ » و « نامَ ليلى وَتَجَلَّى هَمِّي » ، ^(٢) وقوله تعالى (فما رَیْحَتْ تَجَارَتْهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، وقول الفرزدق :

سَقَّتْهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِعِ ، لَمْ تَكُنْ عِلَاطاً ، وَلَا مَخْبُوطَةً فِي الْمَلَاغِمِ ^(٣)

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٢) « نام ليلى وتجلَّى همي » ، سيأتي برقم : ٣٤٩ ، فانظره .

(٣) ليس في ديوان الفرزدق ، وهو له في الكامل للمبرد ١ : ٤٥ ، وسيأتي رقم : ٤٦٧ وفي المطبوعة وحدها : « سقاها » هنا وفيما سيأتي . والضمير في « سقتها » للإبل . و « العِلاط » وسم يكون في عنق البعير عرضاً ، خطأً أو خطين أو خطوطاً في كل جانب . و « الخِياط » سمة فوق الحد ، والناقة . « مخبوبة » عليها هذه السمة . و « الملاغم » ، ما حول الفم مما يبلِّغه اللسان ويصل إليه ، من « اللُغام » ، وهو زبد أفواه الإبل . ويقول : لم تكن هذه سيمات إبله ، بل سماتها خروق في آذانها ، فلما رآها الذائدون عن الحوض سقوها ، وإنما يسقونها لعزة أصحابها . فكأن الخروق في المسامع هي التي أوردتها الماء وكفت الذائدين عنها .

(٢١٣) أنت ترى مجازاً في هذا كله ، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ، ولكن في أحكام أجريت عليها . أفلا ترى أنك لم تتجاوز في قولك : « نهارك صائم وليلك قائم » ، في نفس « صائم ، و « قائم » ، ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل . وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة « رحت » نفسها ، ولكن في إسنادها إلى التجارة . وهكذا الحكم في قوله : « سقتها خروق » ليس التجوز في نفس « سقتها » ، ولكن في أن أسندها إلى الخروق . أفلا ترى أنك لا ترى شيئاً منها إلا وقد أريد به معناه الذي وُضع له على وجهه وحقيقته ، فلم يرد بصائم غير الصوم ، ولا بقائم غير القيام ، ولا بريحت غير الريح ، ولا بسقت غير السقى ، كما أريد « بسالت » في قوله :

* وسالت بأعناق المطي الأباطح * (١)

= غير السيل .

٣٤٩ - وأعلم أن الذي ذكرت لك في المجاز هناك ، (٢) من أن من شأنه أن يفخم عليه المعنى وتحذث فيه النباهة ، قائم لك مثله ههنا ، فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه في قوله :

* فنام ليلي وتجلّى همّي * (٣)

/ كحالِه وموقعه إذا أنت تركت المجاز وقلت : « فنامت في ليلي وتجلّى

١٩١

(١) سلف في رقم : ٧٠ .

(٢) يعني فيما سلف رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٣) هو رجز رؤية في ديوانه ، يقوله للحارث بن سليم ، وقبله :

* حارثُ ، قد فرجت عني غمي *

همي » ، كما لم يكن الحال في قولك : « رأيت أسداً » ، كالحال في « رأيت رجلاً كالأسد » . ومن الذي يخفى عليه مكان العلو وموضع المزية وصورة الفرقان بين قوله تعالى / « فما ربحَتْ تجارتُهُمْ » ، وبين أن يُقال : « فما ربحوا في تجارتهم ؟ » .

217

٣٥٠ - وإن أردت أن تزداد للأمر تبييناً ، فأنظر إلى بيت الفرزدق :
يَحْمِي إِذَا اخْتَرِطَ السَّيْفُ نِسَاءَنَا ضَرَبَ تَطِيرَ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعُلُ (١)
(٣١١) وإلى رونقه ومائه ، وإلى ما عليه من الطلاوة . ثم أرجع إلى الذي هو الحقيقة وقل : « نحمي إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل » ، ثم أسبر حالك ؟ هل ترى مما كنت تراه شيئاً ؟

٣٥١ - وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة ، ومادة الشاعر المفلح والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان ، والاتساع في طرق البيان ، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً ، وأن يضعه بعيد المرام ، قريباً من الأنهام . ولا يفرّك من أمره أنك ترى الرجل يقول : « أتى بي الشوق إلى لقائك ، وسار بي الحنين إلى رؤيتك ، وأقدمني بلدك حقاً لي على إنسان » ، وأشبه ذلك مما تجده لسعته وشهرته يجرى مجرى الحقيقة التي لا يشكّل أمرها ، فليس هو كذلك أبداً ، بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلح ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبذعة لم تعرفها ، والنادرة تأتق لها .

...

(١) البيت في ديوانه ، و « اخترط السيف » سله ، و « أرعل » ، يريد ضرب أهوج لا يبال ما أصاب ، ومثله « أرعن » .

٣٥٢ - وجملة الأمر أن سبيله سبيل الضرب الأول الذي هو مجاز في نفس اللفظ وذات الكلمة ، فكما أن من الاستعارة والتمثيل عامياً مثل : « رأيت أسداً » و « وردت بحراً » ، و « شاهدت بدراً » ، و « سلّ من رأيه سيفاً ماضياً » ، ^(١) = وخصيصاً لا يكمل له كلُّ أحد ، مثل قوله :
 « وسالّت بأعناقِ المطيّ الأباطحُ » ^(٢)
 كذلك الأمر في هذا المجاز الحكمي .

٣٥٣ - وأعلم / أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير / إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ، مثل أنك تقول في :
 « رَبِحْتَ تِجَارَتَهُمْ » [سورة البقرة : ١٦] ، ^(٣) « ربّحوا في تجارتهم » ، وفي « يَحْمِي نِسَاءَنَا ضَرْبٌ » ، ^(٤) « نحمي نساءنا بضرب » فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء . ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك : « أقدمسى بلدك حقاً لي على ①١٥ إنسان » ، ^(٥) فاعلاً سوى الحق ، وكذلك لا تستطيع في قوله :
 وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِي لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ ^(٦)
 وقوله :

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا ^(٧)

(١) « ماضياً » ، من « ج » و « س » .

(٢) مضى برقم : ٣٤٨

(٣) انظر رقم : ٣٤٧ ، ٣٤٩

(٤) انظر رقم : ٣٤٩

(٥) انظر رقم : ٣٥١

(٦) انظر الشعر في الفقرة رقم : ٨٢ ، لابن البواب ، ولغيره .

(٧) لأبي نواس في ديوانه .

= أن تزعم أن « لصيرني » فاعلاً قد نُقِلَ عنه الفعل ، فجُعِلَ « للهوى » كما فُعِلَ ذلك في « رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ » و « يَحْمِي نِسَاءَنَا ضَرْبٌ » ، ولا تستطيع كذلك أن تقدر « ليزيد » في قوله : « يزيدك وجهه » فاعلاً غير « الوجه » ، فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذى يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته .

معنى ذلك أن « القدوم » في قولك : « أقدمنى بلدك حَقٌّ لى على إنسان » ، موجود على الحقيقة ، وكذلك « الصيرورة » في قوله : « وصيرنى هواك » ، و « الزيادة » في قوله : « يزيدك وجهه » موجودتان على الحقيقة ، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة ، لم يكن المجاز فيه نفسه ، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ ، كان لا محالة في الحُكْم . فأعرف هذه الجملة ، وأحسن ضبطها ، حتى تكون على بصيرة من الأمر .

٣٥٤ - ومن اللطيف في ذلك قول حاجر بن عوف :

أبَى عَبَرَ الْفَوَارِسَ يَوْمَ دَاچَ وَعَمَى مَالِكٌ وَضَعَ السَّهَامَا
فَلَوْ صَاحَبْتِنَا لَرَضِيَتْ مِنَّا إِذَا لَمْ تَغْبُقِ الْمِئَةُ الْعُلَامَا (١)

(١) حاجر بن عوف بن الحارث الأزدي ، جاهلي صعلوك عداء ، والشعر في الأغاني ١٣ : ٢١٠ ، ٢١١ ورواية صاحب الأغاني « أبى رَبَعَ الفوارس » ، أى أخذ ربع الغنائم . وأما « عَبَرَ الْفَوَارِسَ » ، كما هنا ، فهى بمعنى ، استدلَّ لهم حتى يعرف من أمرهم ما يعنيه ، وذلك لأن أباه قال لأصحابه : « انزلوا حتى أعتبر لكم » و « يوم داج » ، قال صاحب الأغاني « أغار عوف بن الحارث على بنى هلال بن عامر بن صعصعة في يوم داج مظلم » ، والذي يظهر أن « داج » اسم موضع ، والله أعلم . وقوله « وعمى مالك » ، فقال صاحب الأغاني هو « عم أبيه : مالك بن ذهل بن سلامان الأزدي » ثم فسر قوله : « وضع السهاما » ، في قصة طويلة . وقوله : « لم تغبُقِ المئة » ، هو من « القُبوق » ، وهو شرب اللبن آخر النهار . وشرحه الشيخ بعدد . وفي المطبوعة وحدها « لرضيت عنا » .

219

يريد إذا كان العام عامَ جَذِبَ وجَفَّتْ ضُرُوعُ الإِبِلِ ، وانقطع الدَّرُّ / ،
حتى إن حَلَبَ منها مئةً لم يحصل من لبنها ما يكون غُبُوقَ غَلايمٍ واحدٍ . فالفعل
الذي هو « غَبَقَ » (١١٦) مستعمل في نفسه على حقيقته ، غير مُخَرَّجٍ عن معناه
وأصله إلى معنى شيء آخر ، فيكون قد دخله مجازٌ في نفسه ، وإنما المَجَازُ في أن
أُسْنِدَ إلى الإِبِلِ وجُعِلَ فعلاً لها / ، وإسناد الفعل إلى الشيء حُكْمٌ في الفعل ،
وليس هو نفس معنى الفعل ، فأعرفه .

١٩٣

٣٥٥ - وأعلم أن من سَبَبَ اللُّطْفَ في ذلك أنه ليس كلُّ شيء يصلح
لأن يُتَعَاطَى فيه هذا المجاز الحكيمى بسهولة ، بل تجدك في كثير من الأمر ،
وأنت تحتاج إلى أن تُهَيِّئَ الشيء وتصلحه لذلك ، بشيء تتوخاه في النظم . وإن
أردت مثلاً في ذلك فأنظر إلى قوله :

ليس كلُّ شيء

يصلح للمجاز الحكيمى
بسهولة ، ومثال ذلك

تَنَاسَ طِلَابُ الْعَامِرِيَّةِ إِذْ نَأَتْ بِأَسْجَحَ مِرْقَالِ الضُّحَى قَلِقَ الضُّفْرِ
إِذَا مَا أَحْسَنَتِ الْأَفَاعَى تَحَيَّرَتْ شَوَاةُ الْأَفَاعَى مِنْ مُثَلِّمَةِ سَمْرِ
تُجُوبُ لَهُ الظُّلَمَاءُ عَيْنٌ كَأَنَّهَا زُجَاجَةٌ شَرِبَ غَيْرُ مَلَأَى وَلَا صِفْرِ (١)

يصف جملاً ، ويريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن
يَخْرِقَها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسُّدِّ والحاجز الذى لا يجدُ شيئاً

(١) « أسجح » ، يعنى خذّه ، قليل اللحم سهلٌ طويل ، يعنى بعيراً . و « مرقال الضحى » ،
كثيرة الإرقال ، وهو سرعة السير ، و « قلق الضفر » ، وهو ما شددت به البعير من الشعر المضفور ،
وقلق لضميره من طول السير . و « تحيَّرت الأفعى » ، وتحوّزت ، وانحازت ، تلوّت وتقبضت وتحوّرت .
و « شواة الأفعى » يعنى جلدّها . و « المثلمة » التى انكسر حرفها ، يعنى مناسم البعير .

يَفْرُجُهُ بِهِ ، وَيَجْعَلُ لِنَفْسِهِ فِيهِ سَبِيلًا . فَأَنْتَ الْآنَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّهُ قَالَ : « تَجُوبُ لَهُ » : فَعَلَّقَ « لَهُ » بِتَجُوبَ ، لَمَّا صَلَحَتْ « الْعَيْنُ » لِأَنَّهُ يُسْنَدُ « تَجُوبُ » إِلَيْهَا ، وَلَكِنْ لَا تَتَبَيَّنُ جِهَةُ التَّجَوُّزِ فِي جَعْلِ « تَجُوبُ » فَعَلًا لِلْعَيْنِ كَمَا يَنْبَغِي . وَكَذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مِثْلًا : « تَجُوبُ لَهُ الظُّلْمَاءُ عَيْنَهُ » ، لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْمَوْقِعُ ، وَلَا ضَرْبٌ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ ، وَانْقِطَعَ السُّلُوكُ مِنْ حَيْثُ / كَانَ يُعْيِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يَصِفَ الْعَيْنَ بِمَا وَصَفَهَا (١٧٧) بِهِ الْآنَ . (١) فَتَأْمَلُ هَذَا وَاعْتَبِرْهُ . فَهَذِهِ التَّيْبَةُ وَهَذَا الْإِسْتِعْدَادُ فِي هَذَا الْمَجَازِ الْحُكْمِيِّ ، نَظِيرُ أَنَّكَ تَرَكَ فِي الْإِسْتِعَارَةِ = الَّتِي هِيَ مَجَازٌ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ = وَأَنْتَ تَحْتَاجُ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ إِلَى أَنْ تُمَهِّدَ لَهَا وَتَقْدِّمَ أَوْ تُؤَخِّرَ مَا يُعْلَمُ بِهِ أَنَّكَ مُسْتَعِيرٌ وَمُشَبَّهٌ ، وَيَفْتَحُ طَرِيقَ الْمَجَازِ إِلَى الْكَلِمَةِ .

٣٥٦ - أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِهِ يَنْكَفِي بِهَا عَلَى أَرْوُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَابٍ (٢)

/ عَنِ الْخَمْسِ السَّحَابِ ، أَنَامَلَهُ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ / ، بِهَذِهِ الْإِسْتِعَارَةِ دَفْعَةً ، وَلَمْ يَرْمِهَا إِلَيْكَ بَغْتَةً ، بَلْ ذَكَرَ مَا يُنْبِئُ عَنْهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ صَاعِقَةً ، وَقَالَ : « مِنْ نَصْلِهِ » ، فَبَيَّنَّ أَنَّ تِلْكَ الصَّاعِقَةَ مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ ثُمَّ قَالَ : « أَرْوُسِ الْأَقْرَانِ » ، ثُمَّ قَالَ : « خَمْسُ » ، فَذَكَرَ « الْخَمْسَ » الَّتِي هِيَ عِدْدُ أَنَامَلِ الْيَدِ ، فَبَانَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأُمُورِ غَرَضُهُ .

٣٥٧ - وَأَنْشِدُوا لِبَعْضِ الْعَرَبِ :

فَإِنْ تَعَاَفُوا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانًا (٣)

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « يَعْيِيهِ » ، وَفِي « س » : « يَعْنِيهِ » .

(٢) هُوَ لِلْبَحْتَرِيِّ فِي دِيَوَانِهِ .

(٣) الرِّجْزُ فِي الْخَصَائِصِ ٣ : ١٧٦ ، وَمَعَاهِدُ التَّنْصِيبِ ٢ : ١٣١ غَيْرُ مَنْسُوبٍ .

يريد أن في أيماننا سيوفاً تُضْرِبُكُمْ بها ، ولولا قوله أولاً : « فَإِنْ تَعَاَفَوْا الْعَدْلَ وَالْإِيْمَانُ » ، وأن في ذلك دلالة على أن جوابه أنهم يُحَارِبُونَ وَيُقَسِّرُونَ على الطاعة بالسيف ، ثم قوله : « فَإِنْ فِي أَيْمَانِنَا » ، لَمَّا عُقِلَ مراده ، ولما جاز له أن يستعير النيران للسيوف ، لأنه كان لا يُعَقِّلُ الذي يريد ، لأنَّنا وَإِنْ كُنَّا نَقُولُ : « فِي أَيْدِيهِمْ سَيُوفٌ تَلْمَعُ كَأَنَّهَا شُعْلُ نَارٍ » ^(١) كما قال :

نَاهَضَتْهُمْ وَالْبَارِقَاتُ كَأَنَّهَا شُعْلٌ عَلَى أَيْدِيهِمْ تَتَلَهَّبُ ^(٢)

فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يُعْرَفُ مَعَ الإِطْلَاق ، كمعرفتنا إذا قال : / « رَأَيْتُ أَسَدًا » ، أنه يريد الشجاعة ، وإذا قال : « لَقِيتُ شَمْسًا وَبَدْرًا » ، أنه يريد الحسن = ولا يقوى تلك القوة ، فاعرفه . ^(٣)

221

٣٥٨ - ومما طريق المجاز فيه الْحُكْمُ ، قولُ الْخَنَسَاءِ :

③١٨ تَرْتَعُ مَا رَتَعْتُ ، حَتَّى إِذَا آذَكْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ ^(٤)

ضربت مما طريق المجاز
فيه ، هو « الحكم » ،
ومثال وبيانه

وذاك أنها لم تُرَدِّ بِالْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ غَيْرَ مَعْنَاهُمَا ، فَتَكُونُ قَدْ تَجَوَّزَتْ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَإِنَّمَا تَجَوَّزَتْ فِي أَنْ جَعَلَتْهَا لِكَثْرَةِ مَا تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ ، وَلِغَلْبَةِ ذَاكَ عَلَيْهَا وَاتِّصَالِهِ مِنْهَا ، ^(٥) وأنه لم يكن لها حالٌ غَيْرُهُمَا ، كَأَنَّهَا قَدْ تَجَسَّمَتْ مِنَ الْإِقْبَالِ

(١) في المطبوعة وحدها : « شعل النيران » .

(٢) هو للبحرئ في ديوانه .

(٣) السياق « فَإِنْ هَذَا التَّشْبِيهِ لَا يَبْلُغُ مَبْلَغَ مَا يَعْرِفُ وَلَا يَقْوَى تِلْكَ الْقُوَّةُ » .

(٤) هو في ديوانها ، تقوله في بقرة وحشية فقدت ولدها ، وأدوا إليها « بؤاً » ، فحنت ، وقبله :

فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوِّ تُطِيفُ بِهِ لَهَا حَنِينَان ، إِصْعَاغٌ وَإِكْبَارُ

(٥) في « المطبوعة » ، و « س » : « واتصاله بها » .

والإدبار . وإنَّما كان يكون المجازُ في نفس الكلمة ، لو أنها كانت قد استعارت « الإقبال والإدبار » لمعنى غير معناهما الذى وضعاه في اللغة . ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء .

...

٣٥٩ - وأعلم أن ليس بالوجه أن يُعدَّ هذا على الإطلاق معدَّ ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله عز وجل / : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)

١٩٥

تنبيه على فساد من جعل

هذا المجاز من باب

ما حذف منه المضاف ،

وأقيم المضاف إليه مقامه

[سورة يوسف : ٨٢] ، ومثل قول النابغة الجعدي :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ^(١)

وقول الأعرابي :

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَّا وَمَا هِيَ وَبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ^(٢)

= وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ،^(٣) ويقولون

(١) في مجموع شعره ، و « الخلالة » الصداقة ، و « أبو مرحب » ، كنية الذئب . ويقال : « أبو مَرْحَب » للرجل الحسن الوجه ، يلقاك ببشره ، وباطنه خلاف ما ترى ، كأنه الذى يقول لك : « مرحباً » ، بلسانه ، وقلبه غير مرحب . وكان في « ج » : « من أى مرحب » وذكر الأخرى في الهامش . (٢) الشعر لذي الخرق الطهوي ، يخاطب الذئب ، في نوادر أى زيد : ١١٦ ، ومجالس ثعلب : ٧٦ ، ١٨٥ ، وتفسير الطبرى ٣ : ١٠٣ ، يقولها الذئب تبعه في طريقه ، وقبل البيت :

أَلَمْ تَعْجَبْ لِذئْبٍ بَاتَ يَسْرِى لِيُوْذِنَ صَاحِباً لَهُ بِالْعَاقِ

و « البغام » ، صوت الظبية والناقة وحينئذ . و « العناق » : أنثى المعز . وفي هامش المطبوعة بخط

الناسخ ما نصه :

« يخاطب ذئباً ، أى حسبت ناقتى عناقاً ، وبغامها بُغَامَ عَنَاقٍ »

(٣) الضمير في « يذكرونه » لبيت الخنساء في الفقرة السالفة

إنه في تقدير : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين ، في سبيل ما يُحذف من اللفظ / ويراد في المعنى ، كمثّل أن يحذف خبرُ (٣١٩) المبتدأ والمبتدأ ، إذا دَلَّ الدليل عليه = إلى سائر ما إذا حُذف كان في حكم المنطوق به .

وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء ، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيء مَعْسُول ، وإلى كلام عاميّ مردول ، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي :

بَدَتْ قَمَرًا ، وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ ، وَفَاحَتْ عَنبرًا ، وَرَنْتَ غَزَالًا (١)

= أنه في تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : « بَدَتْ مثل قمر ، ومالت مثل خُوطِ بَانٍ ، وفاحت مثل عنبر ، ورنّت مثل غزال » ، في أننا نخرج إلى الغثاثة ، وإلى شيء يَعْرِلُ البلاغة عن سلطانها ، وَيُخَفِّضُ من شأنها ، وَيَصُدُّ أَوْجُهَهَا عن محاسنها ، وَيَسُدُّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا .

= فالوجه أن يكون تقديرُ المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره = ولم يُقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع ، وأن تُجعل الناقصة كأنها قد صارت بمجملتها إقبالاً وإدباراً ، حتى كأنها قد تجسّمت منهما ، = لكان حَقُّه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ « الذات » فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » . فأمّا أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك = وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتّى يكون الحال فيه كالحال في :

(١) هو في ديوانه .

* حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا *

- = حين كان المعنى / والقصد أن يقول : « حسبت بغام رحلتى بغام
 ١٩٦
 223 عناق » ، ^(١) فمما لا مساغ / له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة ،
 نَسَابَةً للمعاني .

.....

(١) السياق : « فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك فمما لا مساغ له » .

٣٢٠ فصل

٣٦٠ - هذه مسألة قد كنت عملتها قديماً ، وقد كتبها ههنا لأن لها اتصالاً بهذا الذى صار بنا القول إليه . قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) [سورة ق : ٣٧] ، أى لمن أَعْمَلَ قَلْبَهُ فيما خُلِقَ القلب له من التدبُّر والتفكُّر والنَّظَر فيما ينبغى أن يُنظَر فيه . فهذا على أن يُجْعَلَ الذى لا يعى ولا يسمع ولا ينظر ولا يتفكر ، كأنه قد عَدِم القلب من حيث عَدِم الانتفاع به ، وفاته الذى هو فائدة القلب والمطلوب منه ، كما يُجْعَل الذى لا ينتفع ببصره وسمعه ولا يفكر فيما يؤدِّيان إليه ، ولا يَحْصُل من رُؤية ما يرى وسماع ما يسمع على فائدة ، بمنزلة من لا سمع له ولا بصر .

مسألة فى تفسير : « إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، ومعنى « القلب »

فأما تفسير من يفسره على أنه بمعنى « من كان له عقل » ، فإنه إنما يَصِحُّ على أن يكون قد أراد الدلالة على الغرض على الجملة . فأما أن يُؤخذ به على هذا الظاهر حتى كأن « القلب » اسم « للعقل » ، كما يتوهمه الحشَو ومن لا يعرف مَخَارِج الكلام ، ^(١) فمُحَالٌّ باطلٌ ، لأنه يؤدى إلى إبطال الغرض من الآية ، وإلى تحريف الكلام عن صورته ، وإزالة المعنى عن جهته . وذلك أن المراد به الحثُّ على النَّظَر ، والتقريع على تركه ، وذمُّ من يُخل به ويغفل عنه . ولا يَحْصُل ذلك إلا بالطريق الذى قُدِّمته ، وإلا بأن يكون قد جُعِل من لَّا يَفْقَهُ بقلبه ولا ينظر ولا يتفكر ، كأنه ليس بذى قلبٍ ، كما يُجْعَل كأنه جماد ، وكأنه ميّت لا يَشْعُر ولا يُحِسُّ وليس سبيلُ من فسّر « القلب » ههنا على « العقل » ، إلا سبيلُ / من

224

(١) فى المطبوعة : « أهل الحشو » ، وهو فسادٌ . و « الحشر » من الكلام ، الفضل الذى لا يعتمد عليه . و « الحشو » من الناس صغارهم وأراذلهم .

فسر عليه « العين » و « السمع » في قول الناس : « هذا بين لمن كانت له عين ،
ولمن كان له سَمْعٌ » = وفسر « العمى » و « الصَّمَم » و « الموت » في صفة من
يُوصف بالجهالة ، على مُجَرَّد الجَهْل ، وأجرى جميع ذلك على الظَّاهر ،
فأعرفه .

٣٦١ - (٢٢١) ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم ، أن
يُوهِّمُوا / أبدأ في الألفاظ الموضوعية على المجاز والتمثيل ، أنها على ظواهرها ،
يفسدوا المعنى بذلك ، ويُعطلوا الغرض ، ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلمَ
بمَوْضِعِ البلاغة ، وبمكان الشَّرَف . وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذِكْرِ الوجوه ،
وجعلوا يُكثِّرون في غير طائل ، هناك ترى ما شئت من بابِ جَهْلٍ قد فتحوه ،
وزنَّد ضلالةً قد قَدَحُوا به ، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

فصل

٣٦٢ - هذا فنٌّ من القول دقيُّ المسلك ، لطيف المأخذ ، وهو أنَّا نراهم كما يصنعون في نفس الصِّفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض ، كذلك يذهبون في إثبات الصِّفة هذا المذهب . وإذا فعلوا ذلك ، بدت هناك محاسنُ تَمَلُّ الطَّرْف ، ودقائق تُعْجِز الوصف ، ورأيتُ هنالك شعراً شاعراً ، وسحراً ساحراً ، وبلاغةً لا يكْمُل لها إلا الشاعر المفلق ، والخطيب المصْقَع . وكأ أنَّ الصِّفة إذا لم تأتْ مصرحاً بذكرها ، مكشوفاً عن وجهها ، ولكن مدلولاً عليها بغيرها ، كان ذلك أَفْحَمَ لَشَأْنِهَا ، وألطف لمكانها ، كذلك إثباتك الصِّفةَ للشيء تثبتها له ، إذا لم تُلقِّه إلى السامع صريحاً ، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرَّمز والإشارة ، كان له من الفضل والمزية ، ومن الحسن والرواق ، ما لا يقلُّ قليله ، ولا يُجْهَل موضعُ الفضيحة / فيه .

فصل دفين في

الكناية ، وإثبات الصِّفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك

225

٣٦٣ - وتفسير هذه الجملة وشرحها : أنهم يرومون وَصْفَ الرجل ومدحه ، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له ، فَيَدْعُونَ التصريح بذلك ، وَيَكُونُونَ عن جَعْلِهَا فِيهِ بِجَعْلِهَا فِي شَيْءٍ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَيَتَلَبَّسُ بِهِ ، ويتوصلون في الجملة (٢١١) إلى ما أرادوا من الإثبات ، لا من الجهة الظاهرة المعروفة ، بل من طريق يَخْفَى ، وَمَسَلَّكَ يَدُقُّ ؟ ومثاله قول زياد الأعجم :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى آبَنِ الْحَشْرِجِ^(١)

(١) الشعر في الأغاني ١٥ : ٣٨٦ (الدار) ، وكان زياد الأعجم نزل على عبد الله بن الحشرج وهو بسبور ، فأنزله وألطفه . وفي هامش المخطوطة « ج » ما نصه : « وبعده »

/ أراد ، كما لا يخفى ، أن يُثبِت هذه المعاني والأوصاف خلافاً للممدوح
وضرائب فيه ، ^(١) فترك أن يصرح فيقول : « إن السباحة والمروءة والندى
لمجموعة في ابن الحشرج ، أو مقصورة عليه ، أو مُحْتَصَةٌ به » ، وما شاكل ذلك
مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها ، وعدل إلى ما ترى من الكناية
والتلويح ، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه ، عبارة عن كونها فيه ، وإشارة
إليه ، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر فيه ما أنت ترى
من الفخامة ، ولو أنه أسقط هذه الوسطة من البين ، لما كان إلا كلاماً غفلاً ،
وحديثاً ساذجاً .

٣٦٤ - فهذه الصنعة في طريق الإثبات ، هي نظير الصنعة في المعاني ،
إذا جاءت كنيات عن معاني أخر ، نحو قوله :

وَمَا يَكُ فَيِّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ ^(٢)

فكما أنه إنما كان من فاخر الشعر ، ومما يقع في الاختيار ، ^(٣) لأجل أنه
أراد أن يذكر نفسه بالقرى والضيافة ، فكنى عن ذلك بجبن الكلب وهزال
الفصيل ، وترك أن يصرح فيقول : « قد عُرِفَ أَنَّ جَنَائِي مَأْلُوفٌ / ، وكلبي

= مَلِكٌ أَغْرَ مُتَوَجِّحُ ذُو نَائِلٍ لِلْمُعْتَفِينَ ، يَمِينُهُ لَمْ تَسْنَجِ
يَاخِيرَ مَنْ صَعِدَ الْمَنَابِرَ بِالتَّقَى بَعْدَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُتَحَرِّجِ
لَمَّا أَتَيْتُكَ رَاجِئاً لِنَوَالِكُمْ الْفَيْتُ بَابَ نَوَالِكُمْ لَمْ يُرْتَجِ «

(١) « الضرائب » جمع « ضريبة » . وهي الخليفة والسجية والطبيعة .

(٢) غير منسوب ، في شرح الحماسة للتبريزي ٤ : ٩٣ ، والحيوان ١ : ٣٨٤ ، وهو بيت عاثر ،

الاثاني له ، وقد سلف شطره في رقم : ٣٠٦

(٣) يعني اختيار أى تمام له في الحماسة .

مؤدَّبٌ لَا يَهْرُ فِي وَجْهِهِ مِنْ يَعْشَانِي مِنَ الْأَضْيَافِ ، وَأَتَى أَنْحَرَ الْمَتَالِي مِنْ إِبِلٍ ،
وَأَدْعَ فَصَالَهَا هَزْلِي ^(١) = كذلك ، إِنَّمَا رَاقِلُ بَيْتِ زِيَادٍ ، لِأَنَّهُ كُنِيَ عَنْ إِثْبَاتِهِ
السَّمَاحَةِ وَالْمَرْوَةِ وَالنَّدَى كَائِنَةً فِي الْمَمْدُوحِ ، بِجَعْلِهَا كَائِنَةً فِي الْقُبَّةِ الْمَضْرُوبَةِ
عَلَيْهِ .

٣٦٥ - هذا ، وكما أن من شَأْنِ الْكِنَايَةِ الْوَاقِعَةِ فِي نَفْسِ الصِّفَةِ أَنْ تَجِيءَ
عَلَى صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ ، ^(٢) كذلك من شَأْنِهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِ الصِّفَةِ أَنْ
تَجِيءَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَا يَتَنَاسَبُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِنَايَةِ عَنْ
الصِّفَةِ نَفْسِهَا .

تفسير هذا : أَنْكَ تَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ يَمْدَحُ بِهِ يَزِيدَ بْنِ
الْمُهَلَّبِ ، وَهُوَ فِي حَبْسِ الْحِجَاجِ :

أَصْبَحَ فِي قَيْدِكَ السَّمَاحَةُ وَالْمَجْدُ لَدُ وَفَضْلُ الصَّلَاحِ وَالْحَسَبِ ^(٣)

فتراه نظيراً لبیت / « زياد » ، وتعلم أن مكان « القيد » ها هنا هو مكان
« القبة » هناك .

= كما أنك تنظر إلى قوله : « جبانُ الكلب » ، فتعلم أنه نظير لقوله :

* زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَ عَقُورُهَا * ^(٣)

(١) « المتالي » الأمهات من النوق تلوها أولادها وتبعها .

(٢) هو من شعره في الأغاني ١٢ : ٢٩١ ، (الدار) .

(٣) هو شعر شبيب بن البرصاء ، في الأغاني ١٢ : ٢٧٥ ، (الدار) وتماه :

وَمُسْتَنْبِحٌ يَدْعُو وَقَدْ حَالَ دُونَهُ مِنْ اللَّيْلِ سَجْفًا ظُلْمَةً وَسُتُورَهَا
رَفَعْتُ لَهُ نَارِي ، فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَ عَقُورَهَا

من حيث لم يكن ذلك « الجبن » إلا لأن دام منه الرَّجْرُ وآسَمَرٌ ، حتى أخرج الكلبَ بذلك عما هو عادته من الهَرِيرِ والنَّبَحِ في وجه من يدنو من دارٍ هو مُرْصَدٌ لأن يَعُسَّ دونها .

= وتنظر إلى قوله : « مهزول الفصيل » ، فتعلم أنه نظيرُ قولِ ابنِ هَرَمَةَ :

* لا أُمْتِعَ الْعُودَ بِالْفِصَالِ * (١)

وتنظر إلى قول نُصَيْبٍ :

لِعَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى قَوْمِهِ وَغَيْرِهِمْ مَنْنٌ ظَاهِرَةٌ
فَبَابُكَ أَسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ وَدَارُكَ مَأْهُولَةٌ عَامِرَةٌ
وَكَلْبُكَ آئِسٌ بِالزَّائِرِينَ مِنَ الْأُمِّ بِالْإِبْنَةِ الزَّائِرَةِ (٢)

227

= / فتعلم أنه من قول الآخر :

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ (٣)

= وأن بينهما قرابة شديدة ونسباً لاصقاً ، وأن صورتَهما في قَرطِ التناسب

صورة بيتي « زِيَادٍ » و « يَزِيد » .

...

٣٦٦ - ومما هو إثباتٌ للصِّفة على طريق الكناية والتعريض ، قولهم :

« المجد بين نُؤْيِهِ ، والكَرَمُ في بُرْدِيهِ » ، وذلك أن قائل هذا يَتَوَصَّلُ إلى إثبات المجد

(١) هو شعر إبراهيم بن هرمة ، وقد سلف برقم : ٣١١ ، وسيأتي بعد قليل برقم : ٣٦٩

(٢) هو في شعره المجموع ، والرواية الصحيحة : « أرأف بالزائرين » ، كما ستأتي برقم : ٣٦٨

(٣) هو لإبراهيم بن هرمة في شعره المجموع ، والبيان والتبيين ٣ : ٢٠٥

والكرم للممدوح ، بأن يجعلَهُمَا في ثوبه الذى يلبسه ، كما توصَّل « زياد » إلى (٢٢٤) إثبات السماحة والمروة والندى لابن الحشرج ، بأن جعلَهَا في القُبَّة التى هو جالس فيها . ومن ذلك قوله :

* وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنْ * (١)

وما جاء فى معناه من قوله :

يَصِيرُ أَبَانٌ قَرِينِ السَّمَا جَ وَالْمَكْرُمَاتِ مَعَا حَيْثُ صَارَا (٢)

وقول أبى نواس :

فَمَا جَارَهُ جُودٌ وَلَا حَلَّ دُونَهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ (٣)

كل ذلك توصَّل إلى إثبات الصفة فى الممدوح بإثباتها فى المكان الذى يكون فيه ، وإلى لزومها له بلزومها الموضع الذى يحله . وهكذا إن اعتبرت قول الشَّنْفَرَى يصف امرأة بالعفة :

/ بَيْتٌ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا يُبُوتُ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتْ (٤)

٢٠٠

= وجدته يَدْخُلُ فى معنى بيت « زياد » ، وذلك أنه توصَّل إلى نَفَى اللُّومِ

(١) هو شعر زهير بن أبى سلمى ، وكان فى المطبوعة والمخطوطة « تكن » بالتاء ، وهو خطأ .
والشعر يقوله هرم بن سنان ، وصدره :

* هَذَاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنِ *

(٢) هو للكُمَيْتِ فى شعره المجموع .

(٣) هو فى ديوانه .

(٤) هى من المفضلية رقم : ٢٠ ، وفى هامش المخطوطة بخط كاتبها فوق كلمة : « بمنجاة » ،
وكانه قول عبد القاهر ، ما نصه :

« الرواية الصحيحة : بِمَنْجَاةٍ ، بالحاء غير المعجمة »

عنها وإبعادها عنه ، بأن نفاهُ عن بيتها وباعد بينه وبينه ، وكان مذهبه في ذلك مذهب « زياد » في التوصل إلى جعل « السماحة والمروءة / والندى » في آبن الحشرج ، بأن جعلها في القبة المضروبة عليه . وإنّما الفرق أنّ هذا ينفي ، وذلك يُثبت . وذلك فرق لا في موضع الجمع ، فهو لا يمنع أن يكونا من نصّاب واحد .

٣٦٧ - ومما هو في حكم المناسب لبيت « زياد » وأمثاله التي ذكّرتُ ، وإن كان قد أُخرج في صورة أغرب وأبدع ، قول حسان رضى الله عنه :

بَنَى الْمَجْدُ بَيْتًا فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ عَلَيْنَا ، فَأَعْيَى النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا ^(١)

وقول البحتري :

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْفَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ ^(٢)

ذاك لأنّ مدار الأمر على أنه جعل المجد المدوح في مكان ، وجعله ^(٣١٥)

يكون حيث يكون .

٣٦٨ - وأعلم أنه ليس كل ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح أن يُحكم عليه بالتناسب .

معنى هذا : أن جعلهم الجود والكرم والمجد يمرض بمرض المدوح كما قال البحتري :

ظَلَّلْنَا نَعُودَ الْجُودِ مِنْ وَعْكِكَ الَّذِي وَجَدْتُ ، وَقُلْنَا أَعْتَلَّ عِضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ ^(٣)

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه .

= وإن كان يكون القصْدُ منه إثبات الجود والمجد للممدوح ، فإنه لا يصحُّ أن يقال إنه نظيرٌ لبَيْت « زياد » كما قلنا ذاك في بيت أُمى نواس :

* وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ *

وغيره مما ذكرنا أنه نظيرٌ له = كما أنه لا يجوز أن يُجْعَلَ قوله :

* وَكَلْبُكَ أَرَأُفُ بِالزَّائِرِينَ * (١)

مثلاً ، نظيراً لقوله :

* مَهْزُولُ الْفَصِيلِ * (٢)

وإن كان الغرضُ منهما جميعاً الوصفُ بالقرى والضيافة ، وكأنا جميعاً كنايةً عن معنى واحد ، لأن تعاقب / الكنايات على المعنى الواحد لا يُوجب تناسبها ، لأنه في عروضٍ أن تتفق الأشعار الكثيرة في كونها مدحاً بالشجاعة مثلاً أو بالجود أو ما أشبه ذلك .

229

٣٦٩ - وقد يجتمع في البيت الواحد / كنيتان ، المغزى منهما شيء

٢٠١

واحد ، ثم لا تكون إحداهما في حُكْمِ النظر للأخرى . مثال ذلك أنه لا يكون قوله : « جبان الكلب » نظيراً لقوله : « مهزول الفصيل » ، بل كل واحدة من هاتين الكنيتين أصلٌ بنفسه ، وجنس على حدة ، وكذلك قولُ ابن هرمة :

كيف تختلف الكنايات ،
فلا تكون إحداهما
نظيراً للأخرى

لَا أُمْتِيعُ الْعُودَ بِالْفِصَالِ وَلَا أَبْتَاعُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجَلِ (٣)

= ليس إحدى كنائتيه في حكم النظر للأخرى ، وإن كان المكنى بهما عنه واحداً ، فأعرفه .

(١) انظر رقم : ٣٦٥ ، والتعليق عليه هناك .

(٢) انظر رقم : ٣٦٤

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١١ ، ٣٦٥

٣٧٠ - وليس لِشُعْبِ هذا الأَصْل وفُروعه وأمثله وصُورهِ وطُرقهِ

وَمَسَالِكِهِ (٢٦٦) حَدٌّ ونهاية . ومن لطيف ذلك ونادِرهِ قول أبى تمام :

أَبَيْنَ فَمَا يُزْرَنَ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يُزْرَنَ أَبَا سَعِيدٍ (١)

ومثله ، وإن لم يبلغ مبلغه ، قول الآخر :

مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ وَمَسْلَمَةُ بْنُ عَمْرِو مِنْ تَمِيمٍ (٢)

وكذلك قول بعض العرب :

إِذَا اللَّهُ لَمْ يَسْقِ إِلَّا الْكَرَامَ فَسَقَى وَجُوهَ بَنِي حَنْبَلٍ
وَسَقَى دِيَارَهُمْ بَاكِراً مِنَ الْغَيْثِ فِي الزَّمَنِ الْمُمَجَّلِ (٣)

(١) في ديوانه ، وفي هامش « ج » بخط كاتبها ، وكأنه تعليق لعبد القاهر .

« أى : وحسبك في الدلالة على أنهم لا يزرن سواه ، أنهم يزرن

أبا سعيد ، والخطاب في مثل هذا لكل من سمع الشعر » .

(٢) لم أقف عليه بعد .

(٣) هذا الشعر في الأغاني ٢٢ : ٢٦٩ - ٣٧١ منسوباً لزهير بن غروة بن جُلُهْمَة بن حجر بن

خزاعى ، التميمي المازنى ولقبه « السَّكْب » وهو في الأزمنة والأمكنة ٢ : ٤٦ ، ٢٤٧ ، لبعض بنى مازن ،

ونسب المبرد بيتاً منه في الكامل ٢ : ٦٨ للمازنى مبهماً ، وذكر بعضه في اللسان (رب) ، وقال ابن

برى : « ورأيت من نسبه لعروة بن جُلُهْمَة المازنى » ، وذلك لأن صاحب اللسان نسبته لعبد الرحمن بن

حسان ، إذ روى عن الأصمعي ، أنه قال : « أحسن بيت قالته العرب في وصف الرِّباب (السحاب)

يعنى قوله :

كَأَنَّ الرَّبَابَ دَوَيْنَ السَّحَابِ نَعَامٌ تَعَلَّقَ بِالْأَرْجُلِ

ونسبه لعبد الرحمن أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام (معجم الأدباء ٦ : ١٦٥) ، ورواية البيت

الثانى في الأغاني :

فَنِعَمَ بَنُو الْعَمِّ وَالْأَقْرَبُونَ لَدَى حُطْمَةِ الزَّمَنِ الْمُمَجَّلِ

وأخشى أن يكون الشيخ جمع بين بيتين في بيت .

وفن منه غريب ، قول بعضهم في البرامكة :

سَأَلْتُ النَّدَى وَالْجُودَ : مَالِي أَرَاكُمَا تَبَدَّلْتُمَا ذُلًّا بِعِزِّ مُؤَيَّدٍ
/ وَمَا بَالُ رُكْنِ الْمَجْدِ أُمْسَى مُهْدَمًا ؟ فَقَالَا : أَصْبْنَا بِأَبْنِ يَحْيَى مُحَمَّدٍ
فَقُلْتُ : فَهَلَّا مِتُّمَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَدْ كُنْتُمَا عَبْدَيْهِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ ؟
فَقَالَا : أَقَمْنَا كَيْ نُعْزِّي بِفَقْدِهِ مَسَافَةً يَوْمَ ، ثُمَّ نَتَلُوهُ فِي غَدِ^(١)

230

...

(١) في البيت الأول « عز مؤيد » ، من « أيده » إذا قواه وعززه ، وكان في المطبوعة والمخطوطتين

« مؤيد » بالياء الموحدة ، وهو عندي ليس بشيء .

فَصْلٌ

٣٧١ - وأعلم أن ممَّا أغمَضَ الطريقَ إلى معرفة ما نحن بصدده ، أن
 ههنا فروقاً خفيةً تَجْهَلُهَا العامة وكثيرٌ من الخاصَّة ، ليس أنهم يجهلونها في موضع
 ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنَّها هي ، ولا يعلمونها في جُمْلَةٍ ولا تفصيل .

رُوي عن آبن / الأنباري أنه قال : رَكِبَ الكِنْدِيُّ الْمُتَفَلِّسُفُ إلى أبي
 العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال له أبو العباس : في أي
 موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : « عبد الله قائم » ، ثم يقولون
 (٢٢٧) « إنَّ عبد الله قائم » ، ثم يقولون : « إنَّ عبد الله لَقائم » ، فالألفاظ متكررة
 والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مُختلفة لاختلاف الألفاظ ،
 فقولهم : « عبد الله قائم » ، إخبار عن قيامه = وقولهم : « إنَّ عبد الله قائم » ،
 جوابٌ عن سؤال سائل = وقوله : « إنَّ عبد الله لَقائم » ، جوابٌ عن إنكارٍ مُنكِرٍ
 قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال فما أحرار المتفلسف جواباً . (١)

وإذا كان الكِنْدِيُّ يذهبُ هذا عليه حتى يركب فيه ركوبٌ مستفهم
 أو مُعْتَرِض ، فما ظنُّك بالعامة ، ومن هو في عِدَادِ العامة ، ممن لا يخطر شِبْهُ هذا
 بباله ؟

...

٣٧٢ - وأعلم أن ههنا دقائق لو أنَّ الكِنْدِيَّ استَقْرَى وتصفَّح وتبع
 مواقع « إنَّ » ، ثم ألطف النَّظَرَ وأكثر التدبُّر ، لعلم عِلْمٍ ضرورة أن ليس سواءً
 دُخولها / وأن لا تدخل .

دخول « إن »
 في الكلام ، وخصائصها

(١) ضلَّ عنى موضع هذا الخبر الآن .

فَأَوَّلُ ذَلِكَ وَأَعْجِبْهُ مَا قَدَّمْتُ لَكَ ذِكْرَهُ فِي بَيْتٍ بَشَّارٍ :

بَكْرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ (١)

= وما أنشدته معه من قول بعض العرب :

فَعَنَّا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْهُدَاءُ (٢)

= وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة ، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل ، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأنف معه وتتحد به ، حتى كأن الكلامين قد أفرغاً إفراغاً واحداً ، وكأن أحدهما قد سبق في الآخر ؟

هذه هي الصورة ، حتى إذا جئت إلى « إن » فأسقطتها ، رأيت الثاني منهما قد نبأ عن الأول ، وتجانى معناه عن معناه ، ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل / ، حتى تجيء « بالفاء » فتقول : « بَكْرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ ، فذاك النجاح في التبكير » ، و « غَنَّا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ ، فغناء الإبل الهداء » ، ثم لا ترى « الفاء » تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ، ولا ترد عليك الذي كنت تجد « بأن » من المعنى .

...

٣٧٣ - (٢٨) وهذا الضرب كثير في التنزيل جداً ، من ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) (سورة الحج : ١) ، وقوله عز اسمه (يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى

(١) مضى في رقم : ٣١٥

(٢) مضى في رقم : ٣١٦

مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (سورة لقمان : ١٧) ، وقوله سبحانه (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) (سورة التوبة : ١٠٣) ، ومن أبين ذلك قوله تعالى : (وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ) (سورة هود : ٣٧ / سورة المؤمنون : ٢٧) ، وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه : (وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي / إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ) (سورة يوسف : ٥٣) ، وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يُدرَكها الإحصاء .

...

٣٧٤ - ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحُسْنِ واللُّطْفِ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها ، وذلك في مثل قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) (سورة يوسف : ٩) ، وقوله : (إِنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) (سورة التوبة : ٦٣) ، وقوله : (إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ) (سورة الأنعام : ٥٤) ، وقوله : (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (سورة المؤمنون : ١١٧) ، ومن ذلك قوله : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) (سورة الحج : ١٦) ، وأجاز أبو الحسن فيها وجهاً آخر ، ^(١) وهو أن يكون الضمير في «إنها» للأبصار ، أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير . والحاجة في هذا الوجه أيضاً إلى «إن» قائمة ، كما كانت في الوجه الأول فإنه لا يقال : « هي لا تعمي الأبصار » كما لا يقال : « هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع » .

فإن قلت : أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأ به مُعْرًى من العوامل في قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ؟

(١) « أبو الحسن » ، هو الأخفش .

٢٠٤

قيل : هو وإن جَاءَ هُهْنَا ، فإنه (٢١) لا يكاد يوجد / مع الجملة من الشرط والجزاء ، بل تراه لا يجيء إلا « يان » = على أَنَّهُمْ قَدْ أَجَازُوا في « قل هو الله أحد » ، أن لا يكون الضمير للأمر .

...

٣٧٥ - ومن لطيف ما جاء في هذا الباب وناديه ، ما تجده في آخر هذه الأبيات ، أنشدّها الجاحظ لبعض الحجازيين :

إِذَا طَمَعَ يَوْمًا عَرَانِي قَرَيْتُهُ كَتَائِبَ يَأْسٍ ، كَرَّهَا وَطَرَادَهَا
أَكْدُ ثِمَادِي ، وَالْمِيَاهُ كَثِيرَةٌ أَعَالِجُ مِنْهَا حَفَرَهَا وَآكِنْدَادَهَا
وَأَرْضِي بِهَا مِنْ بَحْرِ آخَرَ ، إِنَّهُ هُوَ الرَّيُّ أَنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا (١)
/ المقصودُ قوله : « إِنَّهُ هُوَ الرَّيُّ » ، وذلك أن الهاء في « إِنَّهُ » تحتمل

233

أمرين :

أحدهما : أن تكون ضمير الأمر ، ويكون قوله : « هو » ضمير « أن تَرْضَى » ، وقد أضمره قبل الذكر على شريطة التفسير . الأصل : « إن الأمر ، أن تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا ، الرُّيُّ » ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت « الأبصار » في « فإنها لا تعمى الأبصار » على مذهب أبي الحسن ، ثم أتى بالمضمر مصرحاً به في آخر الكلام ، (٢) فعلم بذلك أن الضمير السابق له ، وأنه المراد به .

(١) هو في البيان والتبيين ٣ : ٣٣٨ ، والبيتان الأخيران في مجالس ثعلب : ٦٦٤ ، واللسان (كدد) . « عراني » ، غشيني ونزل على نزول الضيف . « كَدَ الشيء يَكُدُّه » ، و « أَكْدَهُ » ، نزع به يده ، يكون ذلك في السائل الجامد . و « الثَّادُ » ، الماء القليل ، يقول : أَرْضَى القليل وأقنع به . وفي هامش « ج » بخطه ، ما نصُّه :

« من بَحْرٍ آخَرَ ، أَى : بدلاً من بَحْرِ آخَرَ » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « ثم أتى بالمفسر » .

والثاني : أن تكون الهاء في «إنه» ضمير «أن ترضى» قبل الذكر ، ويكون «هو» فصلاً ، ويكون أصل الكلام : «إنَّ أن ترضى النفوسُ ثَمادها هو الرىُّ» ثم أضمر على شريطة التفسير .

وأى الأمرين كان ، فإنه لابدٌ فيه من «إن» ، ولا سبيل إلى إسقاطها ، لأنك إن أسقطتها أفضى ذلك بك إلى شيء شنيع ، وهو أن تقول : «وأرضى بها من بحر آخر هو هو الرىُّ أن ترضى النفوس ثمادها» .

٣٧٦- هذا ، وفي «إنَّ» هذه شيء آخر يُوجبُ الحاجةَ إليها ، وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحواً مما ذكرت لك في بيت بشار . (١) ألا ترى أنك (٢٠) لو أسقطت «إنَّ» والضميرين معاً ، وانتصرت على ذكر ما يبقى من الكلام ، لم تقله إلا «بالفاء» كقولك : «وأرضى بها من بحر آخر ، فالرىُّ أن ترضى النفوس ثمادها» .

فلو أن الفيلسوف قد / كان تتبع هذه المراسل ، (٢) لما ظنّ الذى ظن . ٢٠٥
هذا ، وإذا كان خلف الأحمر = وهو القدوة ، ومن يؤخذ عنه ، ومن هو بحيث يقول الشعر فينحله الفحول الجاهليين = فيخفى ذلك له ، ويجوز أن يشتبه ما نحن فيه عليه حتى يقع له أن ينتقد على بشار ، (٣) فلا غرو أن تدخل الشبهة / في ذلك على الكندي .

...

(١) انظر رقم : ٣٧٢

(٢) انظر الخبر في رقم : ٣٧١

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١٥

« إن » ، تهيء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ في الحديث عنها وتُصلِّحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ، أعني أن تكون محدثاً عنها بحديث من بعدها . ومثال ذلك قوله :

إِنَّ شِوَاءَ وَنَشَوَةَ وَحَبَّ الْبَازِلِ الْأُمُونِ^(١)

قد ترى حُسْنَهَا وصحة المعنى معها ، ثم إنك إن جئت بها من غير « إن » فقلت : « شِوَاءَ وَنَشَوَةَ وَحَبَّ الْبَازِلِ الْأُمُونِ » لم يكن كلاماً .

٣٧٨ - فإن كانت النكرة موصوفة ، وكانت لذلك تصلح أن يُبتدأ بها ، فإنك تراها مع « إن » أحسن ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن ، أفلا ترى إلى قوله :

إِنَّ دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِسُعْدَى لَزَمَانَ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ

ليس بخفي = وإن كان يستقيم أن تقول : « دهر يلف شملِي بِسُعْدَى دهر صالح » =^(٢) أن ليس الحالان على سواء ، وكذلك ليس بخفي أنك لو عمدت إلى قوله :

إِنَّ أُمْرًا فَادِحًا عَنْ جَوَابِي شَعْلَكَ^(٣)

(١) الشعر لسلمي بن ربيعة التيمي ، شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٨٣ ، وخبر « إن » في البيت الخامس ، وهو :

مِنْ لَذَّةِ الْعَيْشِ ، وَالْفَتَى لِلدَّهْرِ ، وَالْدَّهْرُ ذُو فُنُونٍ

و « البازل » من الإبل الذي تناهت قوته في السنة التاسعة ، و « الأمون » ، الناقة المؤثقة الخلق .

(٢) السياق : « ليس بخفي أن ليس الحالان على سواء » .

(٣) الشعر لأُم السُّلَيْكِ بن السُّلُكَةِ ، ترى ولدها . وشعرها الجيد في شرح الحماسة للتبريزي

= فأسقطت منه « إن » ، لَعِدِمَتْ منه الحُسْنُ والطلاوة والتمكُن الذي
أنت (٣١) واجدُه الآن ، ووجدتُ ضعفاً وفتوراً .

...

٣٧٩ - ومن تأثير « إن » في الجملة ، أنها تُغْنِي إذا كانت فيها عن الخبر ، « إن » ، أنْهَآ في الجملة ،
في بعض الكلام . (١) ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال : « هذا بابٌ
ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة ، لإضمارك ما يكون مُسْتَقَرّاً
لها وموضِعاً لو أظهرته . وليس هذا المُضْمَر بنفس المُظْهَر ، وذلك : « إنَّ مَالاً »
و « إنَّ ولداً » ، و « إنَّ عَدَدَا » ، أى : « إنَّ لهم مَالاً » فالذى أضمرت هو « لهم »
= ويقول الرجل للرجل : « هل لكم أحدٌ ؟ إنَّ الناس أَلْبَّ عليكم ؟ » ،
فتقول : « إنَّ زيدا وإنَّ عمراً » أى : « لنا » ، وقال [الأعشى] :

235 / إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلًا وإنَّ في السَّفَرِ إذْ مَضَوْا مَهَلًا (٢)
ويَقُول : « إنَّ غَيْرَهَا إبْلًا وشَاءَ » كأنه قال : « إنَّ لنا ، أو : عندنا ،
غَيْرَهَا » ، قال : وآتَنَصَب « الإبل » و « الشَّاء » كانتنصب « الفارس » إذا
قلت : « ما في الناس مِنْهُ فَارِسًا » ، و قال : ومثل ذلك قوله :
« يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا » (٣)

قال : فهذا كقولهم : « ألا ماءً بارداً » ، كأنه قال : « ألا ماءً لنا بارداً :
وكأنه قال : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَ » . (٤)

(١) في « س » : « ... أنها إذا كانت فيها حُذِفَ الخبر » ، ومثله في نسخة عند رشيد رضا .

(٢) الشعر في ديوان الأعشى ، وفي المطبوعة : « وإنَّ في النفس إن مَضَوْا » ، وهو خطأ ، وفي
« ج » « إن مَضَوْا » ، والذي في نص سيبويه « وإن في السَّفَرِ مَا مَضَى » .

(٣) البيت للعجاج عند ابن سلام في طبقات فحول الشعراء رقم : ١٠١ ، وهو في ملحقات
ديوانه طبع أوربة .

(٤) هذا النص كاملاً في كتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤

٣٨٠ - فقد أراك في هذا كله أنَّ الخبر محذوف ، وقد تَرَى حُسْنَ الكلام وصِحَّته مع حَذْفِهِ وَتَرِكَ النَّطْقَ بِهِ . ثم إنك إن عَمَدْتَ إلى « إنَّ » فأسقطتها ، وجدت الذي كان حَسَنَ من حَذْفِ الخبر ، لا يحسنُ أو لا يسُوغ . فلو قلت : « مأل » ، و « عدد » و « مَحَلَّ » و « مرتحل » و « غيرها إِبْلاً وشَاءً » لم يكن شيئاً . وذلك أنَّ « إنَّ » كانت السبب في أنَّ حَسَنَ حَذْفُ الذي حُذِفَ من الخبر ، وأنها حَاضِنَتُهُ ، (٣٢٢) والمُتَرَجِّمُ عنه ، والمتكفلُ بشأنه .

° ° °

٣٨١ - وأعلم أن الذي قلنا في « إن » = من أنها تدخل على الجملة ، (١) من شأنها إذا هي أُسْقِطَتْ منها أن يُحْتَاجَ فيها إلى « الفاء » = (٢) لا يطرَدُ في كلِّ شيء وكلِّ موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضى « الفاء » ، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ . فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) ، وذلك أنَّ قَبْلَهُ (إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ) (سورة الدخان : ٥٠ - ٥٢) . ومعلوم أنك لو قلت : « إنَّ هذا ما كنتم به تمترون ، فالمتقون في جنات وعيون » ، لم يكن كلاماً = وكذلك قوله : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ / أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) ، لأنك لو قلت : « لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ » (سورة الأنبياء : ١٠١ ، ١٠٢) فالذين سبقَتْ لهم منا الحسنَى » ، لم تجد لإدخالك « الفاء » فيه وجهاً = وكذا قوله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ / وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (سورة الحج : ١٧) ، « الذين آمنوا »

بيان في شأن « إنَّ » ،
و « الفاء » التي يُحْتَاجُ
إليها إذا أُسْقِطَتْ « إن »

236

٢٠٧

(١) في « ج » : « تدخل على المتبدل » ، والسياق يأباه .

(٢) السياق : و « اعلم أن الذي قلنا في « إن » لا يطرَد » .

اسم «إنّ» ، وما بعده معطوف عليه ، وقوله «إن الله يفصل بينهم يوم القيامة» ، ^(١) جملة في موضع الخبر ، ودخول «الفاء» فيها مُحَال ، لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ = ومثله سواء : (إنّ الذين آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) [سورة الكهف : ٣٠] .

٣٨٢ - = فَإِذْ ، إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء «الفاء» ، إذا كان مَصْدَرُهَا مَصْدَرُ الْكَلَامِ يُصَحِّحُ به ما قبله ، وَيَحْتَجُّ له ، وَيُبين وجه الفائدة فيه . ألا ترى أن العَرَض من قوله :
* إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبَكُّيرِ * ^(٢)

= جُلَّه أَنْ يُبين المعنى في قوله لصاحبيه : «بَكَّرَا» ، وأن يحتج لنفسه في الأمر بالتبكير ، ويُبين وجه الفائدة فيه ؟

وكذلك الحكم في الآي التي تلونها فقولها : «إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ» ، ^(٣) بيان للمعنى في قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم» ، ولم أمروا بأن يتقوا = وكذلك قوله «إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» ، ^(٣) ^(٣٣٣) بيان للمعنى في أمر النبي ﷺ بالصلاة ، أي بالدعاء لهم . وهذا سبيل كُلِّ ما أنت ترى فيه الجملة يُحْتَاج فيها إلى «الفاء» ، فأعرف ذلك .

٣٨٣ - فأما الذي ذُكِرَ عن أبي العباس ، ^(٤) من جعله لها جواب

(١) من أول قوله : «إنّ الذي آمنوا : اسم إنّ» ، إلى هنا من «س» وحدها .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٧٢

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣٧٣

(٤) انظر رقم : ٣٧١

سائل إذا كانت وحدها ، وجواب مُنكر إذا كان معها اللام ، فالذى يدل على أن لها أصلاً في الجواب ، أننا رأيناهم قد / ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم ، نحو : « والله إنَّ زَيْداً منطلق » ، وامتنعوا من أن يقولوا : « والله زيد منطلق » .

237

٣٨٤ - ثُمَّ إِنَّا إِذَا اسْتَقْرَيْنَا الْكَلَامَ وَجَدْنَا الْأَمْرَ بَيْنَا فِي الْكَثِيرِ مِنْ مَوَاقِعِهَا ، أَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا إِلَى الْجَوَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا . إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ) [سورة الكهف : ٨٣ ، ٨٤] ، وكقوله عز وجل في أول السورة : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ) [سورة الكهف : ١٣] ، وكقوله تعالى : (فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ) [سورة الشعراء : ٢١٦] ، وقوله تعالى (قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ / أُعْبَدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [سورة الأنعام : ٥٦ / سورة غافر : ٦٦] ، وقوله : (وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ) [سورة الحجر : ٨٩] ، وأشبهوا ذلك مما يُعَلِّمُ بِهِ أَنَّهُ كَلَامُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَجِيبَ بِهِ الْكُفَّارَ فِي بَعْضِ مَا جَادَلُوا وَنَاضَرُوا فِيهِ . وعلى ذلك قوله تعالى : (فَآتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [سورة الشعراء : ١٦] ، وذلك أَنَّهُ يُعَلِّمُ أَنَّ الْمَعْنَى : فَآتِيَاهُ ، فَإِذَا قَالَ لَكُمْ مَا شَأْنُكُمْ ؟ وما جاءَ بكم ؟ وما تَقُولان ؟ فقولا : إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وكذا قوله : (وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [سورة الأعراف : ١٠٤] ، هذا سبيله .

جاء « إن » في الجواب
عن سؤال سائل ، وأمثلة

٢٠٨

ومن البين في ذلك قوله تعالى في قِصَّةِ السَّحَرَةِ : (قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ) [سورة الأعراف : ١٢٥] ، وذلك لِأَنَّهُ عَيَّانٌ أَنَّهُ جَوَابُ فِرْعَوْنَ عَنْ قَوْلِهِ : (آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [سورة الأعراف : ١٢٣] ، فهذا هو وجه القول في نُصْرَةِ هذه الحكاية .

بيان في « إن » ،
ومعناها للتأكيد

238

٣٨٥ - ثم إنَّ الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء ، هو الذي دُوِّنَ في (٢٣٤) الكتب ، من أنَّها للتأكيد ، وإذا كان قد ثبت ذلك ، فإذا كان الخبر بأمرٍ ليس للمخاطبِ ظَنٌّ في خلافة البتَّة ، ولا يكونُ / قد عَقَدَ في نفسه أن الذي تزعم أنَّه كائنٌ غيرَ كائنٍ ، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائنٌ = فأنَّت لا تحتاج هناك إلى « إن » ، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظَنٌّ في الخلاف ، وعَقْدُ قَلْبٍ على نَفْيٍ ما تُثَبِّت أو إثبات ما تُنْفِي . ولذلك تراها تردَّدًا حُسْنًا إذا كان الخبر بأمرٍ يَبْعُدُ مثله في الظن ، ولشَيْءٍ قد جرت عادةُ الناس بخلافه ، كقول أبي نُؤاس :

عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ (١)
فقد ترى حُسْنَ موقعها ، وكيف قَبُولُ النفس لها ، وليس ذلك إلاَّ لأنَّ الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنْفُسَهُمْ على اليأس ، ولا يَدْعُونَ الرَّجَاءَ وَالطَّمَع ، ولا يَعْتَرِفُ كلُّ أَحَدٍ ولا يُسَلِّمُ أن الغنى في اليأس . فلما كان كذلك ، كان الموضع موضع فقرٍ إلى التأكيد ، فلذلك كان من حسنها ما ترى .

٢٠٩

= ومثله سواء / قول محمد بن وهيب :

أَجَارَتْنَا إِنَّ التَّعَفُّفَ بِالْيَأْسِ وَصَبْرًا عَلَى اسْتِدْرَارِ دُنْيَا بِإِبْسَاسِ
حَرِيَّانٍ أَنْ لَا يَقْدِفَا بِمَذَلَّةٍ كَرِيمًا ، وَأَنْ لَا يُحَوِّجَاهُ إِلَى النَّاسِ
أَجَارَتْنَا إِنَّ الْقَدَاحَ كَوَاذِبٌ وَأَكْثَرُ أَسْبَابِ النَّجَاحِ مَعَ الْيَأْسِ (٢)

(١) في ديوانه ، في باب العتاب ، وروايته هناك : « إن الغنى وَنَحْكُ في اليأس » .
(٢) هو في الأغاني ١٩ : ٧٥ ، (الهيفة) ، في خبر يدلُّ على أن عدة أبيات القصيدة اثنا عشر وسبعون بيتاً ، يقولها في الحسن بن رجاء حين تولى الجليل . و « الإبساس » أن يمسح ضَرْعُ الناقة ويصوت بها ، لتسكن له وتُدَّر ، يريد الترفق بالدنيا إذا ضُنَّت ، حتى يأتي ما شاء الله من الرزق . وخبر « إن » هو قوله : « حَرِيَّان » في البيت الثاني . فالسياق : إن التَّعَفُّفَ بِالْيَأْسِ = وإن صَبْرًا على استدرار دنيا بإبساس ... حَرِيَّان » .

= هو : كما لا يخفى ، كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال ، بل يُنكره ويعتقد خلافه . ومعلوم أنه لم يقله إلا والمرأة تحذوه وتبعثه على التعرض للناس ، وعلى الطلب .

...

٣٨٦ - ومن لطيف مواقعها أن يُدعى على المخاطب ظنٌ لم يظنه ، ولكن يُراد التهكم به ، وأن يقال : « إن حالك والذي صنعت يفتضي أن تكون قد ظننت ذلك » . ومثال ذلك قول الأول :

« إن » ، ويحيها في التهكم ، وشرطها إذا كانت في جواب سائل

(٢٣٥) / جاء شقيق عارضاً رُمحه ، إن بني عمك فيهم رماح (١)

يقول : إن مجيئه هكذا مُدلاً بنفسه وبشجاعته / قد وضع رُمحه عرضاً ، دليل على إعجاب شديد ، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد ، حتى كأن ليس مع أحد منّا رُمح يدفعه به ، وكأنا كلنا عُزّل .

239

وإذا كان كذلك ، وجب إذا قيل إنها جواب سائل ، أن يُشترط فيه أن يكون للسائل ظنٌ في المستول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به . فأمّا أن يُجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا ، لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرجل : « كيف زيد ؟ » أن تقول : « صالح » ، وإذا قال : « أين هو ؟ » أن تقول : « في الدار » = وأن لا يصح حتى تقول : « إنه صالح » ، « وإنه في الدار » ، وذلك ما لا يقوله أحد .

(١) الشعر لحجل بن نضلة ، أحد بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر ، في البيان والتبيين ٣ : ٣٤٠ ، والمؤتلف والمختلف : ٨٢

وَأَمَّا جَعْلُهَا = إذا جمع بينها وبين « اللام » نحو : « إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ » = للكلام مع المنكر ، فَجَيِّدٌ ، لأنه إذا كان الكلام مع المنكر ، كانت الحاجة إلى التأكيد أشد . وذلك أنك أخوَجُ ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك ، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صِحَّتَهُ ، إلا أنه ينبغي أن يُعْلَمَ أنه كما يكون للإنكار قد كان من السامع ، فإنه يكون للإنكار يُعْلَمُ أو يُرَى أنه يكون من السامعين .
وجملة الأمر أنك / لا تقول : « إنه لكذلك » ، حتى تريد أن تَضَعَ كلامَكَ ٢١٠
وَضَعَ من يَزَعُ فيه عن الإنكار . (١)

...

« إن » تدخل للدلالة
على أن ظنك الذي
ظننت مرودود

240

٣٨٧ - وأعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون . وذلك قولك للشيء هو بمرأى من المخاطب ومسمع : « إنه كان من الأمر ما ترى ، وكان مني إلى فلان إحسان ومعروف ، ثم إنه جعل جزائي / ما رأيت » ، فتجعلك كأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت ، وتبين الخطأ الذي توهمت . وعلى ذلك ، والله أعلم ، قوله تعالى حكاية عن أم مريم (٣٢) رضي الله عنها : (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) [سورة آل عمران : ٣٦] ، وكذلك قوله عز وجل حكاية عن نوح عليه السلام : (قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّابُونَ) [سورة الشعراء : ١١٧] . وليس الذي يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفية ، بالشيء يُدرك بالهويتنا . ونحن نقصر الآن على ما ذكرنا ، ونأخذ في القول عليها إذا اتصلت بها « ما » .

...

(١) « وزعه عن الأمر يزعه وزعاً » ، كفه وردّه ، ودفعه عنه .

فَصْلٌ فِي مَسَائِلِ «إِنَّمَا»

٣٨٨ - قال الشيخ أبو علي في «الشِّيرَازِيَّاتِ» : ^(١) « يقول ناسٌ من النحويين في نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطْنٌ) [سورة الأعراف : ٣٣] ، إن المعنى : مَا حَرَّمَ رَبِّي إِلَّا الْفَوَاحِشَ . قال : وَأُضْبِتُ مَا يُدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

أَنَا الذَّاكِدُ الْحَامِي الدُّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي ^(٢)

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون مُوجِباً أَوْ مُنْفِياً . فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : « يدافع أنا » و « لا يقاتل أنا » ، وإنما تقول : « أدافع » و « أقاتل » إلا أن المعنى لما كان : « ما يُدَافِعُ إِلَّا أَنَا » ، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه « إِلَّا » ، حَمَلًا عَلَى المعنى . وقال أبو إسحق الزجاج في قوله تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) [سورة البقرة : ١٧٣ / سورة النحل : ١١٠] ، النَّصْبُ فِي « الْمَيْتَةِ » هو القراءة ، ويجوز : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » . قال أبو إسحق : والذي أختاره أن تكون « ما » هي التي تمنع « إِنَّ » من العمل ، ويكون المعنى : « ما حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ » ، لأن « إِنَّمَا » تأتي إثباتاً لما يُذَكَّر بعدها ، ونفياً لما سِوَاهُ ، وقول / الشاعر / .

٢١١

241

* وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي *

= المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إِلَّا أَنَا أَوْ مِثْلِي . انتهى كلام أبي علي .

...

(١) هو الشيخ أبي علي الفارسي .

(٢) هو في ديوانه ، وانظر ما سيأتى في رقم : ٤٠٤

ليس كل كلام يصلح فيه «ما»، و«إلا» يصلح فيه «إنما»

٣٨٩ - (٣٧) أعلم أنَّهم ، وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كَتَبْتُهُ لك ، فإنهم لم يَعْنُوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد . وفرقٌ بَيْنَ أن يكون في الشئ معنى الشئ ، وبين أن يكون الشئ الشئ على الإطلاق .

يُبَيِّنُ لك أنهما لا يكونان سواءً ، أنه ليس كلُّ كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » ، يصلح فيه « إنما » . ألا ترى أنَّها لا تصلح في مثل قوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [سورة آل عمران : ٦٢] ، ولا في نحو قولنا : « ما أحدٌ إلا وهو يقول ذاك » ، إذ لو قلت : « إنما من إله الله » و « إنما أحدٌ وهو يقول ذاك » ، قلت ما لا يكون له معنى .

فإن قلت : إن سبب ذلك أن «أحدًا» لا يقع إلا في النَّفْيِ وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام ، وأن « مِنْ » الزائدة في « مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ » ، كذلك لا تكون إلا في النفي .

قيل : ففي هذا كفاية ، فإنه اعترافٌ بأن ليسا سواءً ، لأنهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في «إنما» من النَّفْيِ مثل ما يكون في « ما » و « إلا » = وكما وجدت «إنما» لا تصلح فيما ذكرنا ، كذلك تجد « ما » و « إلا » لا تصلح في ضرب من الكلام قد صَلَّحت فيه «إنما» ، وذلك في مثل قولك : «إنما هو درهمٌ لا دينارٌ» ، لو قلت : « ما هو إلا درهم لا دينار » ، لم يكن شيئاً . وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا «إنما» في معنى « ما » و « إلا » ، لم يعنوا أن المعنى فيهما واحدٌ على الإطلاق ، وأن يُسْقَطوا الفرق = (١) فإني أُبَيِّنُ لك أمرهما ، وما هو أصلٌ في كل واحدٍ / منهما ، بعون الله وتوفيقه .

...

(١) السياق : « وإذ قد بان بهذه الجملة فإني أُبَيِّنُ لك » .

٣٩٠ - أعلم أن موضوع «إنما» على أن تجيء الخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة . (١)

«إنما» ، تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ، وتفسير ذلك

تفسير ذلك أنك تقول للرجل : «إنما هو أخوك» و «إنما هو صاحبك القديم» : لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويُقر به ، إلا أنك تريد أن تُنبهه للذي يجب عليه من حق (٢٣٨) الأخ وحرمة الصاحب ، ومثله / قوله : (٢)

٢١٢

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ ، وَالْأَبُ الْقَا طُعُ أَخْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ (٣)
= لم يُرد أن يُعلم كافوراً أنه والد ، ولا ذاك مما يحتاج كافر فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم لينبئ عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد . (٤)

= ومثل ذلك قولهم : «إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَى الْفَوْتَ» ، وذلك أن من المعلوم الثابت في النفوس أن من لم يخش الفوت لم يعجل .

= ومثاله من التنزيل قوله تعالى : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ) [سورة الأنعام : ٣٦] ، وقوله عز وجل : (إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ) [سورة يس : ١١] ، وقوله تعالى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا) [سورة النازعات : ٤٥] ، كُلُّ ذَلِكَ تذكيرٌ بأمر ثابت معلوم . وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن

(١) انظر ما سيأتي أيضاً برقم : ٤١٨

(٢) في المطبوعة و «ج» «قول الآخر» ، كأنه سهو .

(٣) هو المتنبي ، في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : «لينبي» .

يَسْمَعُ وَيَعْقِلُ مَا يَقَالُ لَهُ وَيُدْعَى إِلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَلَمْ يَعْقِلْ لَمْ يَسْتَجِبْ .
وكذلك معلوم أن الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير ، إذا كان مع من يؤمن
بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة ، فأما الكافر الجاهل ، فالإنذار وترك
الإنذار معه واحد . فهذا مثال ما الخبر فيه خبرٌ بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره
بحال .

٣٩١ - وأما مثال ما يُنزل هذه المنزلة ، ^(١) فقولوه :

/ إِنَّمَا مُصْنَعُ شَيْهَابٍ مِنَ اللَّهِ هِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ ^(٢)

243

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة ، أنه أمرٌ ظاهر معلوم للجميع ،
على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين
أنها ^(٣) ثابتة لهم ، وأنهم قد شهروا بها ، وأنهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر
الذي لا يدفعه أحد ، كما قال :

وَتَعْدُلُنِي أَفْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمْ وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِالَّذِي عَلِمْتُ سَعْدُ ^(٤)

وكما قال البحتري :

لَا أَدْعِي لِإِبْنِي الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاؤُهُ ^(٥)

ومثله قولهم : «إنما / هو أسد» ، و «إنما هو نار» ، و «إنما هو سيف»

٢١٣

(١) انظر أول الفقرة رقم : ٣٩٨

(٢) هو لابن قيس الرقيات في ديوانه .

(٣) هو للحطيئة في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه .

صارم» ، إذا أدخلوا «إنما» جعلوا ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر ولا يُدفع ولا يخفى .

...

٣٩٢ - وأما الخبرُ بالنفي والإثبات نحو : « ما هذا إلا كذا » ، و « إن هو إلا كذا » ، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكُّ فيه . فإذا قلت : « ما هو إلا مصيب » أو : « ما هو إلا مخطيء » ، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت ، وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت : « ما هو إلا زيد » ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخر ، ويجد في الإنكار أن يكون « زيداً » .

وإذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضى ، لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرِّجَم ومن حُسن التحاب : ^(١) « ما هو إلا أخوك » = وكذلك لا يصلح في « إنما أنت والد » : « ما أنت إلا والد » ، فأما نحو : « إنما مُصعَّب شهاب » ، فيصلح فيه أن تقول : « ما مصعب إلا شهاب » ، لأنه ليس من المعلوم / على الصحة ، وإنما ادَّعى الشاعر فيه أنه كذلك . وإذا كان هذا هكذا ، جاز أن تقوله بالنفي والإثبات ، إلا أنك تُخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حدِّ المبالغة ، من حيث لا تكون قد ادَّعت فيه أنه معلوم ، وأنه بحيث لا ينكره منكر ، ولا يخالف فيه مخالف .

244

(١) في « ج » ، « حسن التحاف » بالحاء ، وفي « س » : « التجاف » بالجيم وهي ليست بشيء . أما « التحاف » ، كأنه من « الحفاوة » ، يقال : « تحفى به ، واحتفى » ، إذا بالغ في إكرامه . وهي حسنة إن شاء الله ، وقد تركت ما في المطبوعة كما هو لظهوره ، وإن كنت أخشى أن يكون رشيد رضا قد غيرها ، وأن الأصل « التحاف » ، كما في « ج » .

٣٩٣ - (٢٤٠) قوله تعالى : (إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا ،
 عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) [سورة إبراهيم : ١٠] ، «إِنَّمَا جَاء ، والله أعلم ، » «يَا نَ» و «إِلَّا» دون
 «إِنَّمَا» ، فلم يقل : «إِنَّمَا أَنْتُمْ بَشَرٌ مِثْلُنَا» ، لأنهم جَعَلُوا الرسل كأنهم
 بَادِعَاتِهِم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرًا مثلهم ، وادَّعَوْا أمرًا
 لا يجوز أن يكون لمن هو بَشَرٌ . ولما كان الأمر كذلك ، أُخْرِجَ اللَّفْظُ مُخْرِجَهُ
 حيث يراد إثبات أمرٍ يدفعه المخاطب ويدعى خلافه ، ثم جاء الجوابُ من الرُّسل
 الذي هو قوله تعالى : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [سورة إبراهيم :
 ١١] ، كذلك «يَا نَ» / و «إِلَّا» دون «إِنَّمَا» ، لأن من حُكِمَ من ادَّعى عليه
 خصمه الخلاف في أمرٍ هو لا يخالف فيه ، أن يُعَيَّدَ كَلَامَ الْخَصْمِ على وجهه ،
 وَيَجِيءَ به على هيئته ويحكيه كما هو . فإذا قلت للرجل : «أنت من شأنك كيت
 وكيت» ، قال : «نعم ، أنا من شأنى كيت وكيت» ، ولكن لا ضَيْرَ عَلَيَّ ،
 وَلَا يُلْزِمُنِي من أجل ذلك ما ظننت أنه يُلْزَمُ « = فالرسل صلوات الله عليهم
 كأنهم قالوا : «إِنَّ مَا قُلْتُمْ مِنْ أَنَّا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ كَمَا قُلْتُمْ ، لَسْنَا نُنْكِرُ ذَلِكَ وَلَا نَجْهَلُهُ ،
 ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكونَ اللهُ تعالى قد مَنَّ عَلَيْنَا وَأَكْرَمَنَا بِالرَّسَالَةِ .
 وأما قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [سورة الكهف : ١١٠ / سورة فصلت : ٦] ،
 فجاء «يَا نَمَا» ، لأنه ابتداءُ كلامٍ قد أمرُ النبي ﷺ بأن يُبَلِّغَهُ إِيَّاهُمْ ويقولهُ
 معهم ، / وليس هو جواباً لكلامٍ سابقٍ قد قيل فيه : «إِنْ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا» ،
 فيجب أن يُوْتَى به على وَفْقِ ذَلِكَ الْكَلَامِ ، وَيُرَاعَى فِيهِ حَذُوهُ ، كما كان ذلك في
 الآية الأولى .

...

٣٩٤ - وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذى لا يُشَكُّ

فيه قد جاء بالنفى ، فذلك لتقدير معنى صار به في حُكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ . إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ) [سورة طه : ٢٢، ٢٣] ، إنما جاء ، (٢٤) والله أعلم ، بالنفى والإثبات ، لأنه لما قال تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ) ، وكان المعنى في ذلك أن يُقال للنبي ﷺ : « إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء ، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم ، مع إصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم على جهلهم ، وصددهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم » = (١) كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظن أنه يملك ذلك ، ومن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن يُنذِر ويحذِر ، فأخرج اللفظ مُخرِجَه إذا كان الخطاب مع من يشكك ، فقول : « إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ » . ويبيّن ذلك أنك تقول للرجل يطيل مُناظرة / الجاهل ومُقاولته : « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت ، وأن تُفهم الجماد ، وأن تحول الأعمى بصيراً ، وليس بيدك إلا بُيِّن وتحتج ، ولست تملك أكثر من ذلك » = لا تقول ههنا : « فإِنَّمَا الَّذِي بِيَدِكَ أَنْ تُبَيِّنَ وَتَحْتَجَّ » ، ذلك لأنك لم تُقَلِّ له « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت » ، حتى جعلته بمثابة من يَظُنُّ أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئاً . وهذا واضح ، فأعرفه .

٢١٥

/ ومثل هذا في أن الذي تقدّم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه ، من كونه « يأن » و « إلا » ، قوله تعالى : (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [سورة الأنعام : ١٨٨] .

246

...

(١) السياق : « لأنه لما قال الله تعالى كان اللائق » .

فَصْلٌ

هذا بيان آخر في «إنما»

٣٩٥ - أَعْلَمَ أنها تُفِيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ، وَتَفِيهِ عَنْ غيره ، فإذا قُلْتُ : « إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ » ، عَقِلَ مِنْهُ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْجَائِي غَيْرَهُ . فَمَعْنَى الْكَلَامِ مَعَهَا شُبُهَةٌ بِالمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » (٢٤٦) لَا عَمْرُو ، إِلَّا أَنْ لَهَا مَزِيَّةٌ ، وَهِيَ أَنَّكَ تَعْقِلُ مَعَهَا إيجاب الفعل لشيء وَتَفِيهِ عَنْ غيره دَفْعَةً وَاحِدَةً فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، فَإِنَّكَ تَعْقِلُهُمَا فِي حَالَيْنِ = وَمَزِيَّةٌ ثَانِيَّةٌ ، وَهِيَ أَنَّهَا تَجْعَلُ الْأَمْرَ ظَاهِرًا فِي أَنَّ الْجَائِي « زَيْدٌ » ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الظُّهُورُ إِذَا جَعَلْتَ الْكَلَامَ « بَلَا » فَقُلْتُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » .

٣٩٦ - ثُمَّ أَعْلَمَ أَنْ قَوْلَنَا فِي « لَا » الْعَاطِفَةُ : « إِنَّهَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجِبَ لِلأَوَّلِ » ، لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الْأَوَّلَ فِي الْفِعْلِ ، بَلْ أَنَّهَا تَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي قُلْتُ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ ، قَدْ كَانَ مِنَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ . أَلَا تَرَى أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمْرُو مَجِيءَ إِلَيْكَ مِثْلَ مَا كَانَ مِنْ « زَيْدٌ » ، حَتَّى كَأَنَّهُ عَكْسُ قَوْلِكَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، بَلِ الْمَعْنَى / أَنَّ الْجَائِي هُوَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، فَهُوَ كَلَامٌ تَقُولُهُ مَعَ مَنْ يَغْلَطُ فِي الْفِعْلِ قَدْ كَانَ مِنْ هَذَا ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ ذَلِكَ .

تفسير أن « لا »
العاطفة ، تنفي عن الثاني
ما وجب للأول

والنُّكْتَةُ أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ / فِي أَنْ لَيْسَ هَهُنَا جَائِيَانِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا جَاءٍ
وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا الشُّبْهَةُ فِي أَنَّ ذَلِكَ الْجَائِي زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ، فَأَنْتَ تَحَقِّقُ عَلَى الْمُخَاطَبِ
بِقَوْلِكَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، أَنَّهُ « زَيْدٌ » وَلَيْسَ بِعَمْرُو .

ونكتة أخرى : وهى أنك لا تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، حتى يكون
قد بَلَغَ الْمُخَاطَبَ أَنَّهُ كَانَ مَجِيءٌ إِلَيْكَ مِنْ جَاءٍ ، إِلَّا أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ كَانَ مِنْ
« عَمْرُو » ، فَأَعْلَمْتَهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ « عَمْرُو » وَلَكِنْ مِنْ « زَيْدٌ » .

...

٣٩٧ - وَإِذْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي الْكَلَامِ « بَلَا » الْعَاطِفَةِ ، فَأَعْلَمَ أَنَّهَا
بِجُمْلَتِهَا قَائِمَةٌ لَكَ فِي الْكَلَامِ « بَأَيُّمَا » . فَإِذَا قُلْتَ : « إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ » ، لَمْ يَكُنْ
غَرَضُكَ أَنْ تَنْفَى أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ مَعَ « زَيْدٌ » غَيْرُهُ ، وَلَكِنْ أَنْ تَنْفَى أَنْ يَكُونَ
الْجَمْعُ الَّذِي قُلْتَ إِنَّهُ كَانَ مِنْهُ ، كَانَ مِنْ « عَمْرُو » . وَكَذَلِكَ تَكُونُ الشُّبْهَةُ
مَرْتَفَعَةً فِي أَنْ لَيْسَ ④٣ هَهُنَا جَائِيَانِ ، وَأَنْ لَيْسَ إِلَّا جَاءٍ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ
الشُّبْهَةُ فِي أَنَّ ذَلِكَ الْجَائِي « زَيْدٌ » أَمْ « عَمْرُو » . فَإِذَا قُلْتَ : « إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ » ،
حَقَّقْتَ الْأَمْرَ فِي أَنَّهُ « زَيْدٌ » . وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : « إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ » ، حَتَّى يَكُونَ
قَدْ بَلَغَ الْمُخَاطَبَ أَنْ قَدْ جَاءَكَ جَاءٍ ، وَلَكِنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ « عَمْرُو » مَثَلًا ، فَأَعْلَمْتَهُ أَنَّهُ
« زَيْدٌ » .

معاني « لا » العاطفة ،
قائمة في الكلام « بَأَيُّمَا »

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا جَاءَنِي مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ زَيْدٌ
وَحْدَهُ ، وَإِنَّمَا أَتَانِي مِنْ جَمْلَتِهِمْ عَمْرُو فَقَطْ » ، فَإِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَالْتَكْلِيفِ ،
وَالْكَلَامُ هُوَ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ الْإِعْتِبَارُ بِهِ إِذَا أُطْلِقَ فَلَمْ يَقَيَّدَ « بِوَحْدِهِ » وَمَا فِي مَعْنَاهُ .
وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ » ، وَلَمْ تَرِدْ عَلَى ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَا يَسْبِقُ إِلَى الْقَلْبِ
مِنَ الْمَعْنَى إِلَّا مَا قَدَّمْنَا شَرْحَهُ ، مِنْ أَنَّكَ أَرَدْتَ النَّصَّ عَلَى « زَيْدٌ » أَنَّهُ الْجَائِي ، وَأَنْ

تُبْطِلُ / ظَنَّ المخاطب أن المجيء لم يكن منه ، ولكن كان من « عمرو » حَسَبَ ما يكون إذا قلت : « جاءني زيد لا عمرو » ، فأعرفه .

...

٣٩٨ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فإننا نذكر جُمْلَةً من القول في « ما » و « إلا » وما يكون مِنْ حُكْمِهما .

أعلم أنك إذا قلت : « ما جاءني إلا زيد » / : آتَحمَلُ أمرين :

أحدهما : أن تُريدَ اختصاص « زيد » بالمجيء وأن تُنْفِيه عمن عداه ، وأن يكون كلاماً تقوله ، لا لِإَنَّ بالمخاطب حاجةً إلى أن يعلم أن « زيداً » قد جاءك ، ولكن لِأَنَّ به حاجةً إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره .

والثاني : أن تريد الذي ذكرناه في « إنما » ، ويكون كلاماً تقوله لِيُعْلَمَ أن الجائئ « زيد » لا غيره . فمن ذلك قولك للرجل يَدْعِي أنك قلت قولاً ثم قلت خِلَافَهُ : « ما قلتُ اليوم إلا ما قلته أمس بعينه » = ويقول : « لم ترَ زيداً ، وإنما رأيت فلاناً » ، فتقول : « بل لم أرَ إلا زيداً » . وعلى ذلك قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) [سورة المائدة : ١١٧] ، لأنه ليس المعنى : إني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً ، ولكن المعنى : (٢٤١) إني لم أَدْعُ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَقُولَهُ لَهُمْ وَقُلْتُ خِلَافَهُ .

ومثال ما جاء في الشعر من ذلك قوله :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا (١)

(١) هو لعمر بن معد يكرب ، في ديوانه ، وفي سيبويه ١ : ٣٧٩ ، وفي فرحة الأديب :

١٣٥ ، وقال الغندجاني : قال ابن السيرافي : « قَطَرَ الفارس » ألقاه على أحد قُطْرِيه ، وهما جانباه « ثم =

المعنى : أنا الذى قَطَّرَ الفارس ، وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفراد بأن قَطَّرَهُ ، وأنه لم يَشْرِكْهُ فيه غيره .

٣٩٩ - وههنا كلام ينبغى أن تَعْلَمَهُ ، إلا أنى أكتب لك من قبله مسألة ، لأن فيها عوناً عليه . قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [سورة فاطر : ٢٨] ، فى تقديم اسم الله عز وجل معنى خلاف ما يكون لو أخر . وإنما يَبِينُ لك ذلك إذا اعتبرت الحُكْم فى « ما » و « إلا » ، وحصلت / الفرق بين أن تقول : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، وبين قولك : « ما ضرب عمرو إلا زيداً » .

بيان فى قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ،
وتقديم اسمه سبحانه

249

والفرق بينهما أنك إذا قلت : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، فقدّمت المنصوب ، كان الغرض بيان الضارب مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه عمرو خاصّة دون غيره = وإذا قلت : « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، فقدّمت المرفوع ، كان الغرض بيان المضروب مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه « زيد » خاصّة دون غيره .

٤٠٠ - وإذا قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية ، وإذا اعتبرتْها به علمت أن تقديم اسم الله تعالى إنما كَانَ لأجل أن الغرض أن يُبَيِّنَ الخاشون / مَنْ هُم ، ويُخَبِّرَ بأنهم العلماء خاصّة دون غيرهم . ولو أخر ذكر اسم الله وقُدِّم

٢١٨

= قال : « قل غَنَاءٌ عَلَى المستفيد هذا القدر ، وذلك أنه لا يكاد يعرف حقيقة معناه إلا بمعرفة القصة المتعلقة بها ، وذلك أن عمرو بن معد يكرب حمل يوم القادسية على مَرْزُبَان ، وهو يرى أنه رستم ، فقتله ، فقال فى ذلك :

الْمِمَّ بِسَلَمَى قَبْلَ أَنْ تَظْلَعَنَا إِنَّ لَيْلِي عِنْدَنَا دَيْدَنَا
قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
شَكَّكْتُ بِالرُّمَحِ حَيَازِيمَهُ وَالْخَيْلُ تُعْدُو زَيْمًا بَيْنَنَا

« العلماء » فقيل : « إِنَّمَا يَخْشَى الْعُلَمَاءُ اللَّهَ » ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان الخشْي مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشْيَة من الله تعالى مقصورةً على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يَخْشَوْنَ اللَّهَ (٢٤٥) تعالى أيضاً ، إلا أنهم مع خَشْيَتِهِمُ اللَّهَ تعالى يَخْشَوْنَ معه غيره ، والعلماء لا يَخْشَوْنَ غيرَ اللَّهِ تعالى .

وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى : (وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ) [سورة الأحزاب : ٣٩] ، فليس هو الغرض في الآية ، ولا اللَّفْظُ بمحتمل له البتة . وَمَنْ أجاز حملها عليه ، كان قد أبطل فائدة التقديم ، وسوى بين قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ، وبين أن يقال : « إِنَّمَا يَخْشَى الْعُلَمَاءُ اللَّهَ » ، وإذا سوى بينهما ، لزمه أن يسوى بين قولنا : « مَا ضَرَبَ / زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » وبين : « مَا ضَرَبَ عَمْرُو إِلَّا زَيْدًا » ، وذلك ما لا شُبْهَةَ فِي أَمْتِنَا .

...

« ما » و « إلا » ، وتقديم
المفعول في الجملة وتأخيرها ،
وأن الاختصاص مع « إلا » ،
يقع في الذي يؤخره

٤٠١ - فهذه هي المسئلة ، وإذا قد عرفتها فالأمر فيها بَيِّن : أن الكلام « بما » و « إلا » قد يكون في معنى الكلام « بأنما » ، ألا ترى إلى وُضُوح الصورة في قولك : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » و « مَا ضَرَبَ عَمْرُو إِلَّا زَيْدًا » ، أنه في الأول لبيان مَنْ الضارب ، وفي الثاني لبيان من المضروب ، وإن كَانَ تَكْلُفًا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى نَفْيِ الشَّرْكَ ، فتريد « بما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » أنه لم يضره اثنان ، و « بما ضَرَبَ عَمْرُو إِلَّا زَيْدًا » ، أنه لم يضره اثنين .

٤٠٢ - ثم أعلم أن السبب في أن لم يكن تقديمُ المفعول في هذا

كتأخيره ، ولم يكن « ما ضرب زيداً إلا عمرو » و « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، سواءً في المعنى = أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول ، ولا يقع فيهما جميعاً . ثم إنه يقع في الذي يكون بعد « إلا » منهما دون الذي قبلها ، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف . / وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يفترق الحال بين أن تُقدّم المفعول على « إلا » فتقول : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، ويُنَّ أن تقدم الفاعل فتقول : « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، لأننا إن (٢٤١) زعمنا أن الحال لا يفترق ، جعلنا المتقدم كالتأخر في جواز حدوثه فيه . وذلك يقتضي الحال الذي هو أن يحدث معنى « إلا » في الاسم من قبل أن تجيء بها ، فأعرفه .

٢١٩

٤٠٣ - وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع « إنما » في المؤخر منهما دون المقدم . فإذا قلت : « إنما ضرب زيداً عمرو » ، كان الاختصاص في الضارب ، وإذا قلت : « إنما / ضرب عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في المضروب ، وكما لا يجوز أن يستوى الحال بين التقديم والتأخير مع « إلا » ، كذلك لا يجوز مع « إنما » .

٤٠٤ - وإذا استبنت هذه الجملة ، (١) عرفت منها أن الذي صَنَعه الفرزدق في قوله :

251

العود إلى القول في

« إنما » ، وما يقع فيه الاختصاص بعدما

* وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي * (٢)

(١) في « س » : « وإذا استبنت هذه الجملة » .

(٢) انظر رقم : ٣٨٨ ، ثم في هذا الموضع من « ج » حاشية بخط الكاتب هذا نصها :

« قوله : « إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي » ، إنما امتنع فيه إذا قال : « إِنَّمَا أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ » ، أن يكون المعنى مثله الآن ، من أجل أن =

= شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى . ذاك لأنَّ غرضه أن يَخْصَّ

= الاختصاص إنما انصرف في قوله : « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » إليه دون الأحساب ، من حيث أن المقصود بالاختصاص يكون لهذا الثاني دون الأول ، كما قد بينا من أنك إذا قلت : « إنما ضرب زيداً عمرو » ، كان المعنى على اختصاص الفاعل ، وإذا قلت : « إنما ضرب عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في المفعول = فإنما كان الاختصاص في بيت الفرزدق لقوله « أنا » بأن قدّم « الأحساب » عليه . وهو إذا قال : « أدافع » ، استكنَّ ضميره في الفعل فلم يُتصوّر تقديم « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق ، وإذا تأخر انصرف الاختصاص إليه لا محالة .

فإن قلت : إنه يمكنه أن يقول : « فإنما أدافع عن أحسابهم أنا » ، فتقدّم « الأحساب » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أدافع » كان الفاعل الضمير المُستكنّ في الفعل ، وكان « أنا » الظاهر تأكيداً له ، والحكم يتعلق بالمؤكد دون التأكيد . لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نفوذ الحكم ، فلا يكون تقديم الجار مع المجرور الذي هو قوله : « عن أحسابهم » على الضمير الذي هو تأكيد ، تقديماً على الفاعل .

وجُملة الأمر أن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا سبيل لك إذا قلت : « إنما أدافع عن أحسابهم » إلى أن تذكر المفعول قبل ذكر الفاعل ، لأن ذكر الفاعل ههنا هو ذكر الفعل ، من حيث أنه [استكنّ] مُستكنّ في الفعل ، فكيف يُتصوّر تقديم شيء عليه .

ثم قال كاتب النسخة فوق لفظ « حاشية » ، ما يأتي :

المدافع لا المدافع عنه . ولو قال : « إنما أدافع عن أحسابهم » ، لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه ، ^(١) وأنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، كما يكون إذا قال : « وما أدافع إلا عن أحسابهم » ، وليس ذلك معناه ، إنما معناه أن يزعم أن المدافع هو لا غيره ، فأعرف ذلك ، فإن الغلط كما أظن يدخل على كثير ممن سمعهم يقولون : « إنه فصل الضمير للحمل على المعنى » ، فيرى أنه لو لم يفصله ، لكان يكون معناه مثله الآن . هذا ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة ، فيجعل مثلاً نظير قول الآخر :

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا * ^(٢)

= لأنه ليس به ضرورة إلى ذلك ، من حيث أن « أدافع » و « يدافع » واحد في الوزن ، فأعرف هذا أيضاً .

...

= « هذه الحاشية مؤخره في أماليه المدونة » .

يقول أبو فهر : هذا نص يقطع ، كما قطعت آنفاً قبل أن أصل إلى هذا الموضع ، بأن جميع الحواشي التي كتبها كاتب النسخة ، هي من كلام عبد القاهر : والحمد لله أولاً وآخراً . هذا ، وقد أثبت هذه الحاشية هنا ، كما في المخطوطة ، لأن فيها بعض التوضيح لما قاله هنا ، ولأنى أظن أن الشيخ عبد القاهر هو الذي كتبها على نسخته في هذا الموضع = فوضعها الكاتب في موضعها من الحاشية مع أنها ستأتي في متن الكتاب بنصها في رقم : ٤٠٥ ، مع قليل من الاختلاف . ثم انظر التعليق على رقم : ٤٠٥ هناك ، ثم ما سيأتي رقم : ٤٥٦ .

(١) من أول قوله : « ولو قال : إنما أدافع » إلى هذا الموضع ساقط من المطبوعة ، ومن « ج » ، وبسقوطه فسد الكلام .

(٢) هو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧١ ، ٣٨٣ ، وهو في منسوب في (١ : ٣٨٣) لبعض اللصوص ، وكذلك في ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، وهو منسوب في الخصائص ٢ : ١٩٤ لأبي بجيلة (؟) ، وأما في أمالي ابن الشجرى ١ : ٣٩ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٠١ ، والخزانة ٢ : ٤٠٦ ، فهو منسوب لذى الإصبع العدواني ، وهي خمسة أبيات :

=

٤٠٥ - (٤٧) وجملَةُ الأمر أنَّ الواجبَ أن يكون اللَّفْظُ على وجهٍ يجعل

الاختصاصَ فيه للفرزدق . وذلك لا يكون إلا بأن يقدم « الأحساب » على ضميره ، وهو لو قال : « وإنما أدافع عن أحسابهم » ، استكن ضميره / في الفعل ، فلم يتصوّر تقديم « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق ، وإذا تأخّرت انصرف الاختصاصُ إليها لا محالة .

فإن قلت : إنه كان يُمكنه أن يقول : (١) : « وإنما أدافع عن أحسابهم أنا » ، فيقدم « الأحساب » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أدافع » كان الفاعل الضمير المستكن في الفعل ، وكان « أنا » الظاهر تأكيداً له ، أعني للمستكن ، والحُكم يتعلق بالموكّد دون التأكيد ، لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نفوذ الحُكم ، ولا يكون تقديم الجارّ مع الجرور ، الذي هو قوله « عن أحسابهم » على الضمير الذي هو تأكيد ، تقديماً له على الفاعل ، لأن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكّرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا يكون لك إذا قلت : « وإنما أدافع عن أحسابهم » ، سبيلٌ إلى أن تذكر المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، لأن ذكّر الفاعل

=

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعاً	فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كَانَا
كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِذْ	مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ	فَتَى أبيضَ حُسَّانَا
يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدِي	حِي مِنْ أُرَادِ نَجْرَانَا
إِذَا يَسْرَحُ ضَانَانَا	مَتَّ أَتْبَعَهَا ضَانَا

(١) في المطبوعة : « كان عليه » ، خطأ بلا ريب .

ههنا هو ذِكْرُ الفعل ، من حيث أن الفاعل مستكن في الفعل ، فكيف يُتَصَوَّرُ تقديم شئ عليه ، فأعرفه . (١)

...

٤٠٦ - وأعلم أنك إن عَمَدْتَ إلى الفاعل والمفعول فأخترتهما جميعاً إلى ما بعد « إلا » ، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي « إلا » منهما . فإذا قلت : « ما ضرب إلا عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى أنك قلت : « إن الضارب عمرو لا غيره » = وإن قلت : « ما ضرب إلا زيداً عمرو » ، كان الاختصاص في المفعول ، وكان المعنى أنك قلت : « إن المضروب زيد لا من سواه » . (٢)

الاختصاص يقع في الذي بعد « إلا » من فاعل أو مفعول ، أو جار ومجرور يكون بدل أحد المفعولين

252

وحكم المفعولين حكم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك . تقول : « لم يكس إلا زيداً جبة » ، (٣٤٨) فيكون المعنى أنه خص « زيداً » من بين الناس بكسوة الجبة = فإن قلت : « لم يكس إلا جبة زيداً » ، كان المعنى : أنه خص الجبة من أصناف الكسوة .

= وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جار ومجرور ، كقول السيد الحميري :

لَوْ خَيْرَ الْمَنْبَرِ فُرْسَانُهُ مَا آخَتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا (٣)

(١) هذه الفقرة : ٤٠٥ يتامها غير موجودة في « س » ، والكلام فيها متصل ، من آخر الفقرة :

٤٠٤ ، بأول الفقرة : ٤٠٦ ، وهذا يوضح بعض ما قلته في التعليق الطويل في رقم : ٤٠٤

(٢) انظر ما سيأتى في رقم : ٤١٦ ، ٤١٧

(٣) هو في شعره المجموع ، والأغاني ٧ : ٢٤٠ ، (الدار) قالها لأبي العباس السفاح ، لما استقر له

الأمر ، وقام إليه السيد الحميري حين نزل عن المنبر ، فأنشده أبياتاً منها هذا .

الاختصاص في « منكم » دون « فارساً » ولو قلت : « ما اختار إلا فارساً منكم » ، صار الاختصاص في « فارساً » . (١)

...

حكم المبتدأ والخبر إذا
جاء بعد « إنما »

٤٠٧ - وأعلم أن الأمر في المبتدأ والخبر ، إن كانا بعد « إنما » على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول ، إذا أنت قدّمت أحدهما على الآخر .
معنى ذلك : أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تُقدّمه على المبتدأ ، كان الاختصاص فيه = وإن قدّمته على المبتدأ ، صار الاختصاص / الذي كان فيه في المبتدأ .

تفسير هذا ، أنك تقول : « إنما هذا لك » ، فيكون الاختصاص في « لك » بدلالة أنك تقول : « إنما هذا لك لا لغيرك » = وتقول : « إنما لك هذا » ، فيكون الاختصاص في « هذا » ، بدلالة أنك تقول : « إنما لك هذا لا ذاك » ، والاختصاص يكون أبداً في الذي إذا جئت « بلا » العاطفة كان العطف عليه .

وإن أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحاً ، فانظر إلى قوله تعالى : (فإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) [سورة الرعد : ١٠] ، وقوله عزّ وعلاً : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ) [سورة النوبة : ٩٣] ، فإنك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي / هو « البلاغ » و « الحساب » ، دون الخبر الذي هو « عليك » و « علينا » = وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو « على الذين » ، دون المبتدأ الذي هو « السبيل » .

...

(١) من أول قوله هنا : « في فارساً » إلى آخر قوله بعد قليل : « وإن قدّمته على المبتدأ صار الاختصاص » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

عود إلى الاختصاص إذا
كان « بما » و « إلا »

٤٠٨ - وأعلم أنه إذا كان الكلام « بما » و « إلا » كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه ، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر = أوضح وأبين ، ^(١) تقول : (٤٠٩) « ما زيد إلا قائم » ، فيكون المعنى أنك اختصت « القيام » من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها يجعله صفة له . وتقول : « ما قائم إلا زيد » ، فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام . فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة .

٤٠٩ - وأعلم أن قولنا في الخبر إذا أخر نحو : « ما زيد إلا قائم » ، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه ، فإنما نعى أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام ، نحو أن يكون « جالسا » أو « مضطجعا » أو « متكئا » ، أو ما شاكل ذلك = ولم تزد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسننا نفى عنه بقولنا : « ما هو إلا قائم » أن يكون « أسود » أو « أبيض » أو « طويلا » أو « قصيرا » أو « عالما » أو « جاهلا » ، كما أننا قلنا : « ما قائم إلا زيد » ، لم نزيد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما نعى ما قائم حيث نحن ، وبخضرتنا ، وما أشبه ذلك .

٢٢٢

٤١٠ - وأعلم أن الأمر بين قولنا : « ما زيد إلا قائم » ، أن ليس المعنى على نفى الشركة ، ولكن على نفى أن لا يكون المذكور ، ويكون بدله شيء آخر . ألا ترى أن ليس المعنى أنه ليس له مع « القيام » صفة أخرى ، بل المعنى أن ليس له بدل القيام / صفة ليست بالقيام ، وأن ليس القيام ، منفيا عنه ، وكأننا مكّأه فيه « القعود » أو « الاضطجاع » أو نحوهما .

254

(١) السياق : « كان الذي ذكرته أوضح وأبين » .

فإن قلت : فَصُورَةُ المعنى إِذَنْ صُورَتُهُ إِذَا وَضَعْتَ الْكَلَامَ « إِنَّمَا »
 فقلت : « إِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ » ، ونحن نرى أنه يجوز في هذا أن تعطف « بلا » فتقول :
 « إِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ » ، ولا نرى ذلك جائزاً مع « ما » و « إلا » ، إذ ليس من
 كلام الناس أن يقولوا : ^(١) : « ما زيد إلا قائمٌ لا قَاعِدٌ » .

= ^(٢) فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ مِنْ حَيْثُ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : « ما زيدٌ » (٢٠٠) إلا
 قائمٌ ، فقد نفيت عنه كُلَّ صِفَةٍ تنافي « القيام » ، وصرت كأنك قلت : « ليس
 هو بقاعدٍ ولا مُضْطَجِعٍ ولا مُتَكَبِّئٍ » ، وهكذا حتَّى لا تدعَ صِفَةً يخرج بها من
 « القيام » . فإذا قلت من بعد ذلك « لا قاعد » ، كنت قد نفيت « بلا »
 العاطفة شيئاً قد بدأت فنفيته ، وهي موضوعةٌ لَأَنْ تُنْفِيَ بها ما بدأت فأوجبته ،
 لا لَأَنْ تُفِيدَ بها النَّفْيَ في شيءٍ قد نفيتَه . ومن ثَمَّ لَمْ يَجْزُ أَنْ تقول : « ما جَاءَنِي
 أَحَدٌ لَا زَيْدٌ » ، على أَنْ تَعْمِدَ إلى بعض ما دَخَلَ في النفي بعموم « أَحَدٍ » فتفنيه
 على الخصوص ، بل كان الواجب إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ أَنْ تقول : « مَا جَاءَنِي أَحَدٌ
 وَلَا زَيْدٌ » ، فتجيء « بالواو » من قَبْلِ « لا » ، حتى تخرج بذلك عن أَنْ تكون
 عاطفةً ، فاعرف ذلك .

...

٤١١ - وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ فَسَادَ أَنْ تقول : « ما زيد إلا قائمٌ لا قاعد » ،
 فَإِنَّكَ تَعْرِفُ بِذَلِكَ آمْتِنَاعَ / أَنْ تقول : « ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ لَا عَمْرُو »
 ٢٢٣ و « ما ضربت إِلَّا زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، وما شاكل ذلك . وذلك أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
 « ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ » ، فقد نفيتَ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَكَ أَحَدٌ غَيْرُهُ ، فَإِذَا قُلْتَ :

(١) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « في الكلام » .

(٢) « فَإِنَّ ذَلِكَ » هو جواب من قال : « فَصُورَةُ المعنى إِذَنْ » .

« لا عمرو » ، كنت قد طلبت أن تنفى « بلا » العاطفة شيئاً قد تقدمت
فنفيتها ، وذلك ، كما عرفتُك ، خروجُها / عن المعنى الذى وُضِعَتْ له إلى
خلافه .

255

٤١٢ - فإن قيل : فإنك إذا قلت : « إنَّما جاءنى زيد » ، فقد نفيت فيه
أيضاً أن يكون المجيءُ قد كان من غيره ، فكان ينبغى أن لا يجوز فيه أيضاً أن
تعطف بلا فتقول : « إنَّما جاءنى زيد لا عمرو » .

بيان آخر في معنى
« إنما » في الجملة ، في
« ما » و « إلا » ، وأن
حكم « غير » حكم « إلا »

قيل : إنَّ الذى قلته من أنك إذا قلت : « إنَّما جاءنى زيد » فقد نفيت
فيه أيضاً المجيء عن غيره = غيرُ مُسَلِّمٍ لك على حقيقته . وذلك أنه ليس معك
إلا قولك : « جاءنى زيد » ، وهو كلام كما تراه مُثَبِّتٌ ليس فيه نفى البتة ، كما كان
في قولك : « ما جاءنى إلا زيد » ، وإنَّما فيه أنك وضعت يدك على « زيد »
فجعلته « الجائى » ، وذلك وإن أُوجِبَ انتفاء المجيء عن غيره ، فليس يُوجِبُه من
أجل أن كان ذلك لإعمال نفى في شيء ، وإنَّما (٣٥) أوجبه من حيث كان
« المجيء » الذى أُخْبِرَتْ به مجيئاً مخصوصاً ، إذا كان لزيد لم يكن لغيره . والذى
أبيناه أن تنفى « بلا » العاطفة الفعل عن شيء وقد نفيت عنه لفظاً .

٤١٣ - ونظيرُ هذا أننا نعقل من قولنا : « زيد هو الجائى » ، أن هذا
المجيء لم يكن من غيره ، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه « بلا » العاطفة
فتقول : « زيد هو الجائى لا عمرو » ، لأننا لم نعقل ما عقَلْنَاهُ من انتفاء المجيء عن
غيره ، بنفى أوقعناه على شيء ، ولكنْ بأنه لما كان المَجِيءُ المقصودُ مجيئاً
واحداً ، كان النصُّ على « زيد » بأنه فاعله وإثباته له ، نفياً له عن غيره ، ولكن
من طريق المعقول ، لا من طريق أن كان في الكلام نفى ، كما كان ثم ، فاعرفه .

٤١٤ - فإن قيل : فإنك إذا قلت : « ما جاءني إلا زيد » ، ولم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء معه واحد آخر ، كان المجيء / أيضاً مجيئاً واحداً .

٢٢٤ قيل : إنه وإن كان واحداً ، فإنك إنما ثبت أن « زيداً » الفاعل له ، بأن / نفيت المجيء عن كل من سوى زيد ، ^(١) كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن يكون قد جاء معه جاء آخر . وإذا كان كذلك ، كان ما قلناه من أنك إن جئت « بلا » العاطفة فقلت : « ما جاءني إلا زيد لا عمرو » ، كنت قد نفيت الفعل عن شيء قد نفيت عنه مرةً صحيحاً ثابتاً ، كما قلناه ، فأعرفه .

...

٤١٥ - وأعلم أن حكم « غير » في جميع ما ذكرنا ، حكم « إلا » . فإذا قلت : « ما جاءني غير زيد » ، احتمل أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان آخر ، وأن تريد نفي أن لا يكون قد جاء ، وجاء مكانه واحد آخر ^(٢) = ولا يصح أن تقول : « ما جاءني غير زيد لا عمرو » ، كما لم يجز : « ما جاءني إلا زيد لا عمرو » .

...

(١) في المطبوعة : « فإنك إنما بينت » .

(٢) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « فني أن يكون قد جاء مكانه واحد آخر » .

③٠٢ فصل

في نُكْتَةٍ تَتَّصِلُ بالكلام الذي تَضَعُهُ « بما » و « إلا »

٤١٦ - أَعْلَمُ أَنَّ الذي ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّكَ تَقُولُ : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدًا » ، فَتَوَقُّعُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا بَعْدَ « إِلَّا » ، ^(١) لَيْسَ بِأَكْثَرَ الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ إِنْ تُقَدِّمَ الْمَفْعُولَ عَلَى « إِلَّا » ، نَحْوُ : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » ، حَتَّى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا فِيهِ = أَعْنَى فِي قَوْلِكَ : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدًا » = إِلَى أَنَّهُ عَلَى كَلَامَيْنِ ، وَأَنَّ « زَيْدًا » مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، حَتَّى كَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ أَبْهَمَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ فَقَالَ : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو » ثُمَّ قِيلَ لَهُ : « مِنْ ضَرَبَ ؟ » فَقَالَ : « ضَرَبَ زَيْدًا » .

بيان آخر في
« ما » و « إلا »

٤١٧ - وَهَهُنَا ، إِذَا تَأَمَّلْتَ ، مَعْنَى لَطِيفٌ يَوْجِبُ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » ، كَانَ غَرَضُكَ أَنْ تَخْتَصَّ « عَمْرًا » « بِضَرْبِ » « زَيْدٍ » ، لَا بِالضَرْبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَجِبَ أَنْ تُعَدِّيَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَفْعُولِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَ / « عَمْرًا » الذي هُوَ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّ السَّامِعَ لَا يَعْقِلُ عَنْكَ أَنَّكَ اخْتَصَصْتَهُ بِالْفِعْلِ مُعَدِّي حَتَّى تَكُونَ قَدْ بَدَأْتَ فَعْدَيْتَهُ = أَعْنَى لَا يَفْهَمُ عَنْكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَخْتَصَّ « عَمْرًا » بِضَرْبِ « زَيْدٍ » ، حَتَّى تَذْكُرَهُ لَهُ مُعَدِّي إِلَى « زَيْدٍ » ، فَأَمَّا إِذَا ذَكَرْتَهُ غَيْرَ مُعَدِّي فَقُلْتَ : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو » ، فَإِنَّ الذي يَقَعُ فِي نَفْسِهِ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَزْعِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَدٍ غَيْرِ « عَمْرُو » ضَرْبٍ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ / هَهُنَا مَضْرُوبٌ إِلَّا وَضَارِبُهُ عَمْرُو ، فَأَعْرَفَهُ أَصْلًا فِي شَأْنِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ .

257

٢٢٥

...

(١) انظر ما سلف رقم : ٤٠٦

فَصْلٌ

زيادة بيان في
«إنما» ، وهو فصل طويل
متشعب ، فيه غموض

٤١٨ - إن قيل : قد مضيت في كلامك كله على أن «إنما» للخبر لا يجهله المخاطب ، ولا يكون ذكرك له لأن تفيده إياه ، ^(١) وإنا لنراها في كثير من الكلام ، والقصد بالخبر بعدها أن تُعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة ، واحتاج إلى معرفته ، ^(٢) كمثلي ما ذكرت في أول الفصل الثاني من قولك : «إنما جاءني زيد لا عمرو» ، وراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معاني غير معلومة ، ودلالة المتعلم منها على ما لا يعلم .

قيل : أما ما يجيء في الكلام من نحو : «إنما جاء زيد لا عمرو» ، فإنه وإن كان يكون إعلماً لأمر لا يعلمه السامع ، فإنه لا بُدَّ مع ذلك من أن يُدعى هناك فَضْلُ انكشاف وظهور في أن الأمر كالذي ذكر . وقد قسّمت في أول ما افتتحت القول فيها فقلت : «إنما تجيء للخبر لا يجهله السامع ولا يُنكر صيغته ، أو لما يُنزّل هذه المنزلة» . ^(٣) وأما ما ذكرت من أنها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه ، فإنك إذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمر قد وَقَعَ العلم بِمُوجِبِهِ وبشيء يدل عليه .

«إِذَا قُلْتُ : كان زيد ، فقد آتت بما هو معروفٌ عنده مثله عندك ،

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٩٠ ، وما بعده .

(٢) «الفصل الثاني» ، يعني رقم : ٣٩٥ وما بعده .

(٣) هو ما جاء في صدر الفقرة رقم : ٣٩٠

وإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت : « حليماً » ، فقد أعلمته مثل ما علمت . وإذا قلت : « كان حليماً » ، فإنما ينتظر أن تُعرفه صاحب الصفة . (١)

= وذلك أنه إذا كان معلوماً أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ، ولا خبر من غير مبتدأ ، كان معلوماً أنك إذا قلت : « كان زيدٌ » فالمخاطب ينتظر الخبر ، وإذا قلت : « كان حليماً » ، أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذن بعد « إنما » إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه .

٤١٩ - ومما الأمر فيه بين ، قوله في باب « ظننت » : (٢)

« وإنما / تحكى بعد « قلت » ما كان كلاماً لا قولاً » . (٣)

٢٢٦

= وذلك أنه معلوم أنك لا تحكى بعد « قلت » ، إذا كنت تنحو نحو المعنى ، إلا ما كان جملة مفيدة ، فلا تقول : « قال فلان زيدٌ » وتسنكت ، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة ، كأنك تريد أنه (٣٥٤) ذكره مرفوعاً .

ومثل ذلك قولهم : « إنما يُخذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه » ، إلى أشباه ذلك مما لا يُحصى ، فإن رأيته قد دخلت على كلام هو ابتداء إعلام بشيء لم يعلمه السامع ، فلأن الدليل عليه حاضر معه ، والشيء بحيث

(١) هذا نص سيبويه في الكتاب ١ : ٢٢

(٢) « قوله » ، يعنى قول سيبويه .

(٣) هو في الكتاب ١ : ٦٢ ، ونص كلام سيبويه :

« واعلم أن « قلت » في كلام العرب إنما وقعت ليحكى بها . وإنما يحكى بعد « القول » ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلت زيدٌ مُنطلق » .

يَقَعُ الْعِلْمُ بِهِ عَنْ كَتَبٍ . وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَكَادُ يَنْتَهِي مَا يَعْرِضُ بِسَبَبِ هَذَا الْحَرْفِ مِنَ الدَّقَائِقِ . (١)

...

ما لا يحسن فيه
العطف بلا

٤٢٠ - وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِعْلاً لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْمَذْكُورِ وَلَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَالْتَذَكُّرِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَوَّلِ الْأَلْبَابِ = (٢) لَمْ يَحْسُنِ الْعَطْفُ « بَلَا » فِيهِ ، كَمَا يَحْسُنُ فِيهِمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْمَذْكُورِ وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِهِ .

تفسيرُ هذا : أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَوَّلُو الْأَلْبَابِ لَا الْجَهْلُ » ، كَمَا يَحْسُنُ / أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا يَجِيءُ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » .

259

ثُمَّ إِنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا نَحْنُ فِيهِ ، (٣) النَّفْيُ يَتَقَدَّمُ تَارَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى ، فَمِثَالُ التَّأَخِيرِ مَا تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ : « إِنَّمَا [جَاءَنِي] زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، (٤) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّطٍ) [سُورَةُ الْغَاشِيَةِ : ٢١ ، ٢٢] ، وَكَقَوْلِ لَبِيدٍ : * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ * (٥)

(١) « الحرف » يعنى « إنما » .

(٢) من أول قوله هنا « لم يحسن العطف » ، إلى آخر قوله بعد سطرين : « أولو الأبواب » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

(٣) في المطبوعة ، وفي « س » : « ثم إن النفي فيما يجيء فيه النفي » ، وهى سيقية ، والذي في « ج » هو الصواب المحض .

(٤) في النسخ جميعاً « إنما يجيء زيد لا عمرو » ، وليس صواباً ، بدليل السياق بعده ، فغيرته ووضحته بين القوسين .

(٥) هو في ديوانه ، في طويلته اللامية الساكنة ، وصدره :

* فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَأَجْزِهِ *

العرب تقول « الفتى » ، وتعنى به اللبيب الفطن ، ونقول : « الجمل » ، وتعنى به الجاهل . يقول : إنما يجزى اللبيب لا الجاهل .

ومثال التقديم قولك : « ما جاءني زيدٌ ، وإِنَّمَا جاءني عمرو » ، وهذا مِنَّمَا
أَنْتَ تَعْلَمُ به مكانَ الفائدةِ فيها ، وذلك أَنَّك تعلم ضرورةً أَنَّك لو لم تُدخلها
وقلت : « ما جاءني زيدٌ وجاءني عمرو » ، لكان الكلامُ مع مَنْ ظَنَّ أَنهما جاءاك
جميعاً ، وإنَّ المعنى الآن مع دخولها ، أَنَّ الكلام مع مَنْ غَلِطَ في عَيْنِ الجائِ ،
فظَنَّ أَنه كان زيدا لا عمراً .

...

٤٢١ - وأمر آخر ، وهو ليس ببعيدٍ : أَنْ يَظُنَّ الظَّانُّ أَنه ليس في
انضمام « ما » إلى « إِنَّ » فائدةً أكثرَ من أَنَّها تُبْطِلُ عملها ، حتى ترى النحويين
لا يَزِيدُونَ في (٢٠٠) أكثرَ كلامهم على أَنها « كَافَّةٌ » ، ومكانها ههنا يزيل هذا
الظَّنَّ وَيُبْطِلُهُ . وذلك أَنَّكَ ترى أَنَّك لو / قلت : « ما جاءني زيدٌ ، وإنَّ عمراً
جاءني » ، لم يُعْقَلْ منه أَنَّك أردتَ أَنْ الجائِ « عمرو » لا « زيد » ، بل يكون
دخولُ « إِنَّ » كالشيء الذي لا يُحْتَاجُ إليه ، ووجدت المعنى يَتَّبِعُ عنه .

...

٤٢٢ - ثم أعلم أَنَّك إِذَا اسْتَقْرَيْتَ وجدتها أقوى ما تكون وأَعْلَقَ ما تَرَى
بالقلب ، إِذَا كان لا يُرَادُ بالكلام بعدها نَفْسُ معناها ، ولكن التعريضُ بِأَمْرِ هو
مُقْتَضَاهُ ، نحو أَنَّا نعلم أَنَّ ليس الغرضُ من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا
الْأَلْبَابِ) [سورة الرعد : ١٩ / سورة الزمر : ٩] ، أَنَّ يعلم السامعون ظاهرَ معناها ، ولكن أَنَّ يُذَمَّ
الكفَّارُ ، وَأَنْ يُقَالَ إِنَّهم من فَرِطِ العنادِ ومن غَلَبَةِ الهوى عليهم ، في / حُكْمٍ من
ليس بذى عَقْلٍ ، وإنَّكم إِن طَمِعْتُمْ منهم في أَنْ يَنْظُرُوا ويتذكروا ، كنتم كمن
طَمِعَ في ذلك من غيرِ أُولَى الْأَلْبَابِ . وكذلك قوله : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ
يَخْشَاهَا) [سورة النازعات : ٤٥] ، وقوله عزَّ اسْمُهُ : (إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ

بيان في انضمام « ما »
إلى « إِنَّ » في « إِنَّمَا »
وقول النحاة هي « كائنة »

٢٢٧

« إِنَّمَا » إِذَا جَاءَتْ
للتعريضِ بِأَمْرِ هو مقتضى
الكلام ، ومثاله في الشعر

260

بِالْغَيْبِ (سورة طه: ١٨) ، المعنى على أَنَّ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ هَذِهِ الْحَشِيَّةُ ، فَهُوَ كَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أُذُنٌ تَسْمَعُ وَقَلْبٌ يَعْقِلُ ، فَإِلَّا نَذَارُ مَعَهُ كَلًّا إِنْذَار .

٤٢٣ - ومثال ذلك من الشعر قوله :

أَنَا لَمْ أُرْزَقْ مَحَبَّتَهَا ، إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مَا رُزِقَا ^(١)

الغرضُ أَنَّ يُفْهَمَكَ مِنْ طَرِيقِ التَّعْرِيزِ أَنَّهُ قَدْ صَارَ يَنْصَحُ نَفْسَهُ ، وَيُعَلِّمُ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْطَعَ الطَّمْعَ مِنْ وَصْلِهَا ، ^(٢) وَيَتَأَسَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا إِسْعَافٌ .

ومن ذلك قوله :

* وَإِنَّمَا يَعْذِرُ الْعُشَّاقُ مَنْ عَشَقَا *

يَقُولُ : إِنَّهُ لَيْسَ يَنْبَغِي لِلْعَاشِقِ أَنْ يَلُومَ مَنْ يَلُومُهُ فِي عَشْقِهِ ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْكَرَ ذَلِكَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كُنْهَ الْبَلَوَى فِي الْعَشْقِ ، وَلَوْ كَانَ أَتَّبَلَى بِهِ لَعَرَفَ مَا هُوَ فِيهِ فَعَذَرَهُ .

وقوله :

② مَا أَنتَ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ ، وَإِنَّمَا نُجْحُ الْأُمُورِ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ
فَالْيَوْمَ حَاجَتُنَا إِلَيْكَ ، وَإِنَّمَا يُدْعَى الطَّيِّبُ لِسَاعَةِ الْأَوْصَابِ ^(٣)
يقول في البيت الأول : إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ أَنْجَحَ فِي أَمْرِي حِينَ جَعَلْتَكَ السَّبَبَ

(١) هو للعباس بن الأحنف في ديوانه ، وروايته : « لَمْ أُرْزَقْ مَوَدَّتْكُمْ » .

(٢) « وَيُعَلِّمُ أَنَّهُ » ، هَكَذَا فِي النُّسخِ جَمِيعًا ، وَالْأَجُودُ أَنْ يَقُولَ : « وَيُعَلِّمُهَا » .

(٣) عِنْدَ رَشِيدِ رِضَا : « فِي نَسْخَةِ الْمَدِينَةِ : هَذَا الشَّعْرُ لِلْبَاحِرِزِيِّ » .

إليه . ويقول في الثاني : / إنا قد وضعنا الشيء في موضعه ، وطلبنا الأمر من جهته ، حين استعنا بك فيما عَرَض من الحاجة ، ^(١) وعوّلنا على فضلك ، كما أَنَّ مَنْ عَوَّل على الطبيب فيما يعرض له من / السُّقْم ، كان قد أصاب بالتعويل موضِعَه ، وطلب الشيء من مَعْدِنه .

٤٢٤ - ثم إنَّ العجب في أَنَّ هذا التعريض الذي ذكرتُ لك ، لَا يَحْصُل من دون «إنما» . فلو قلت : « يتذكر أولو الألباب » ، لم يدل ما دلَّ عليه في الآية ، وإن كان الكلام لم يتغيّر في نفسه ، وليس إلّا أنه ليس فيه «إنما» . ^(٢)

والسبب في ذلك أن هذا التعريض ، إنما وقع بأن كان من شأن «إنما» أن تُضَمِّن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات ، والتصريح بامتناع التذكّر ممن لا يَعْقِل . وإذا أُسْقِطَ من الكلام ففيل : « يتذكر أولو الألباب » ، كان مجرد

(١) في «ج» و «س» : « حتى استعنا » .

(٢) عند هذا الموضع في «ج» ، حاشية بخط الكاتب ، وهي بلا شك من كلام عبد القاهر ، كما أسلفت في التعليق على رقم : ٤٠٤ ، فيما سلف . ونص الحاشية هو :

« إذا قلت : « العاقل يتذكّر » ، فأنت في ذِكر من لا تنفى عنه العقل ، ولا تمنعه أن يفعل ما يفعله العقلاء = وإذا قلت : « إنما يتذكر العاقل » ، فأنت في ذكر من تنفى عنه العقل ، وتمنعه من أن يجيء منه ما يجيء من العقلاء . وبيّنه أنك إذا قلت : « الكريمُ يَغْفُو » ، فأنت في ذِكر مَنْ تَجْعَلُه أهلاً لأن يفعل ما يفعله الكريم = وإذا قلت : « إنما يغفو الكريم » ، فأنت في ذِكر مَنْ تُبَاعِده من ذلك » .

وصِفْ لأولى الأبواب بأنهم يتذكَّرون ، ولم يكن فيه معنى نفِي للتذكُّر عمَّن ليس منهم . ومُحال أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذِكْرٌ ، ^(١) ولا فيه دليل عليه . فالتعريض بمثل هذا = أعنى بأن تُقول : « يتذكَّرُ أُولُو الأبوابِ » بإسقاط « إنما » ، يَقَعُ إِذَنْ إِنْ وقع ، بمدح إنسانٍ بالتيقُّظ ، وبأنه فَعَلَ ما فَعَلَ ، وتنبَّه لما تنبَّه له ، لعقله ولحسن تمييزه ، كما يقال : « كذلك يفعلُ العاقلُ » ، و « هكذا يفعلُ الكريمُ » .

وهذا موضعٌ فيه دِقَّةٌ وغموضٌ ، وهو مما لا يكاد يَقَعُ في نفس أحدٍ أنه ينبغي أن يَعْرِفَ سَبَبُهُ ، وَيُحِثَّ عن حقيقة الأمر فيه .

...

٤٢٥ - (٢٥٧) وممَّا يجب لك أن تجعله على ذِكْرِ منك من معاني « إنما » ، ما عرفتكَ أَوَّلًا من أنها قد تدخل في الشيء على أن يُحَيَّلَ فيه المتكلم أنه معلوم ، ويدَّعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ، كقوله :
« إنمَّا مُصْنَعَبٌ شِهَابٌ من الله * » ^(٢)

ومن اللطيف في ذلك قول قَتَبِ بنِ حِصْنٍ : ^(٣)
أَلَا أَيُّهَا النَّاهِي فَرَارَةَ بَعْدَ مَا أَجَدَّتْ لِعَزْوٍ ، إِنَّمَّا أَنْتَ حَالِمٌ ^(٤)

(١) في « س » : « تعريضٌ بشيء » .

(٢) هو ابن قيس الرقيات ، ومضى الشعر في رقم : ٣٩١

(٣) في المطبوعة : « قس بن حصن » وهو خطأ ، وضبطته بفتحيتين ، وضبط في « س » : « قَتَب » يضم فسكون ، والله أعلم .

(٤) الشعر منسوبٌ في معجم الشعراء : ٣٣٩ ، ٣٤٠ في ترجمة « قَتَب بن حِصْن : من بني

شَمَخ بن فزارة » ، وقال : و « رُوِيَ لغيره » ، ورواها في الأمل : ١ : ٢٥٨ في خبر ، غير منسوبة ، وقال =

/ ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [سورة البقرة : ١١] ، دخلت « إِنَّمَا » لتدل على أنهم حين أدَّعَوْا لأنفسهم أنهم مصلحون ، أظهروا أنهم يدَّعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً ، ولذلك أُكِّد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم ، فجُمِعَ بين « أَلَا » الذي هو للتنبيه ، وبين « إِنَّ » الذي هو للتأكيد ، فقليل : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١٢] .

262

٢٢٩

...

= البكرى في اللآلئ : ٥٧٦ : « الشعر لبعض بنى فزارة » ، وغير منسوبة في مجموعة المعاني : ٤٠ ، ونسبها أبو الفرج في مقاتل الطالبين : ٣٧٦ لعويف القوافي ، وذكرها أيضاً في ترجمته في الأغاني : ١٩ : ١٩٢ ، ونسبها أبو تمام في الوحشيات رقم : ١٥٦ لأبي حَزَجة الفزارى ، وبعد البيت :

أَبَى كُلُّ حُرٍّ أَنْ يَبِيتَ بَوْتَرِهِ	وَيُمْنَعُ مِنْهُ النَّوْمُ ، إِذْ أَنْتَ نَائِمٌ
أَقُولُ لَفَتَيَانَ الْعَشَى : تَرَوْحُوا	عَلَى الْجُرْدِ فِي أَفْوَاهِهِنَّ الشَّكَاثِمُ
وَقُلْتُ لَفَتَيَانَ مَصَالِيَتٍ : إِنَّكُمْ	قُدَامَى ، وَإِنَّ الْعَيْشَ لَا هُوَ دَائِمٌ
قِفُوا وَقْفَةً ، مَنْ يَحْيَى لَا يَخْزَ بَعْدَهَا	وَمَنْ يُخْتَرَمَ لَا تَتَّبِعُهُ اللَّوَائِمُ
وَهَلْ أَنْتَ ، إِنْ بَاعَدْتَ نَفْسَكَ عَنْهُمْ	لَتَسَلَّمَ ، فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ سَالِمٌ

فَصْلٌ

إزالة شبهة في شأن
« النظم والترتيب »

٤٢٦ - أعلم أنه لا يصلح تقدير الحكاية في « النظم والترتيب » ، بل لن تعدو الحكاية الألفاظ وأجراس الحروف ، وذلك أن الحاكى هو من يأتي بمثل ما أتى به المحكى عنه ، ولا بد من أن تكون حكايته فعلاً له ، وأن يكون بها عاملاً عملاً مثل عمل المحكى عنه ، نحو أن يصوغ إنسان خاتماً فيبدع فيه صنعة ، ويأتي في صناعته بخاصة تستغرب ، فيعمد واحد آخر فيعمل خاتماً على تلك الصورة والهيئة ، ويحىء بمثل صنعته فيه ، ويؤدّيها كما هي ، فيقال عند ذلك : « إنه قد حكى عمل فلان ، وصنعة فلان » .

٤٢٧ - و « النظم والترتيب » في الكلام كما بيئنا ، عمل يعملهُ مؤلف الكلام في معانى الكلم لا في ألفاظها ، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب من النقش والوشى . وإذا كان الأمر كذلك ، فإننا إن تعدّينا بالحكاية (٥٨) الألفاظ إلى النظم والترتيب ، أدّى ذلك إلى المحال ، وهو أن يكون المنشيد شعر امرىء القيس ، قد عمل في المعانى وترتيبها واستخراج النتائج والفوائد ، مثل عمل امرىء القيس ، وأن يكون حاله إذا أنشد قوله :

/ فَقُلْتُ لَهُ ، لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْذَفَ أَعْجَازاً وَتَاءَ بِكُلْكَلٍ (١)

263

= حال الصائغ ينظر إلى صورة قد عملها صائغ من ذهب له أو فضة ، فيحىء بمثلها من ذهبه وفضته . وذلك يخرج بمرتكبي ، إن ارتكبه ، إلى أن يكون

(١) هو شعر امرىء القيس ، كما هو معروف .

٢٣٠ الرّأوى مستحقاً لأن يُوصف بأنه : « استعار » و « شبه » ، وأن / يُجعل كالشاعر في كلّ ما يكون به ناظماً ، فيقال : إنه جعل هذا فاعلاً ، وذاك مفعولاً ، وهذا مبتدأ ، وذاك خبراً ، وجعل هذا حالاً ، وذاك صفةً ، وأن يقال : « نفى كذا » و « أثبت كذا » ، و « أبدل كذا من كذا » . و « أضاف كذا إلى كذا » ، وعلى هذا السبيل ، كما يقال ذاك في الشاعر . وإذا قيل ذلك ، لزم منه أن يُقال فيه : « صدق ، وكذب » ، كما قال في المحكي عنه ، وكفى بهذا بُعداً وإحالة . ويجمع هذا كله ، أنه يلزم منه أن يقال : « إنه قال شعراً » ، كما يقال فيمن حكى صنعة الصائغ في خاتمٍ قد عمّله : « إنه قد صاغ خاتماً » .

٤٢٨ - وجُملةُ الحديث أنّا نعلم ضرورةً أنه لا يتأتّى لنا أن ننظم كلاماً من غير رويّةٍ وفكرٍ ، فإن كان راوى الشعر ومُنشِده يحكى نظمَ الشاعر على حقيقته ، فينبغي أن لا يتأتّى له رواية شعره إلا برويّة ، وإلاّ بأن ينظر في جميع ما نظر فيه الشاعر من أمر « النظم » . وهذا ما لا يبقى معه موضعٌ عُذرٍ للشاك .

إزالة شبهة في حكاية
ألفاظ الشعر

٤٢٩ - هذا ، وسبب دخول الشبهة على من دخلت عليه ، أنه لما رأى المعاني لا تتجلّى للسامع إلا من الألفاظ ، وكان لا يُوقف على الأمور التي يتوخّجها يكون « النظم » ، إلاّ بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبةً على الأنحاء التي (٢٥٩) يوجبها ترتيب المعاني في النفس = (١) وجرت العادة / بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فيقال : « قد نظم ألفاظاً فأحسن نظمها ، وألف كَلِماً فأجاد تأليفها » = (٢) جعل الألفاظ الأصل في « النظم » ، وجعله يتوخّى فيها أنفُسها ، وترك

264

(١) « وجرت العادة » ، معطوف على قوله في أول الكلام : « أنه لما رأى المعاني لا تتجلّى » .

(٢) السياق : « أنه لما رأى المعاني لا تتجلّى وَجَرَتْ العادة ... جعل الألفاظ » .

أن يفكر في الذي بيناه من أن « النظم » هو تَوَحُّي معاني النحو في معاني
الكلم ، وأن تَوَحُّيها في مُتُون الألفاظ محال . فلما جعل هذا في نفسه ، ونَسِبَ
هذا الاعتقاد به ، خرج له من ذلك أن الحاكى إذا أدَّى ألفاظ الشعير على النَّسَق
الذي سَمِعها عليه ، كان قد حَكَى نَظْمَ الشاعر كما حَكَى لفظه .

وهذه شُبْهَةٌ قد ملكت قلوب الناس ، وعشَّشَتْ في صُدُورهم ، وتَشَرَّبَتْها
نفوسهم ، حتى إنك لَتَرى كثيراً منهم وهو من حلولها عندهم محلُّ العليم
الضروري ، بحيث / إن أوْمَأَتْ له إلى شيء مما ذكرناه اشْمَأَزَّ لك ، وسَكَ سَمْعُهُ
دونك ، وأظهر التعجب منك . وتلك جريرة تَرْكِ النَّظَر ، وأخذ الشيء من غير
مَعْدِنه ، ومن الله التوفيق .

...

فَصْلٌ

٤٣٠ - أعلم أنا إذا أضفنا الشعر = أو غير الشعر من ضروب الكلام = إلى قائله ، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كَلِمٌ وأوضاعُ لُغَةٍ ، ولكن من حيث تَوَخَّى فيها « النظم » الذى بيَّنَّا أنه عبارة عن تَوَخَّى معانى النحو فى معانى الكلم . وذاك أن من شأنِ الإضافة الاختصاصُ ، فهى تتناول الشئ من الجهة التى تُخْتَصُّ منها بالمضاف إليه . فإذا قلت : « غلامٌ زيد » ، تناولتِ الإضافة « الغلامَ » من الجهة التى تُخْتَصُّ منها بزيد ، وهى كونه مملوكاً .

« النظم والترتيب » ،
وتوَّخَّى معانى النحو

٤٣١ - وإذا كان الأمرُ كذلك ، فينبغى لنا أن ننظر فى الجهة التى يُخْتَصُّ منها الشعرُ بقائله .

بيان الجهة التى يختص
منها الشعر بقائله

وإذا نظرنا وجدناه / يُخْتَصُّ به من جهة تَوَخَّيه فى معانى الكَلِمِ التى أَلْفَهُ منها ، مَا تَوَخَّاه من معانى النَّحو ، ورأينا أنْفُسَ الكَلِمِ بمعزلٍ عن الاختصاص ، ورأينا حَالَهَا معه حَالُ ⑤ الإبريسم مع الذى يَنْسِجُ منه الدِّيَاج ، وحَالُ الْفِضَّةِ والذهب مع مَنْ يَصُوغُ منهما الْحُلَى . فكما لا يَشْتَبِه الأمرُ فى أَنَّ الدِّيَاجَ لا يُخْتَصُّ بناسجه من حيث الإبريسم ، والحُلَى بصائغها من حيث الفِضَّة والذهب ، ولكن من جهة العمل والصَّنعة ، كذلك يَنْبَغِي أن لا يَشْتَبِه أَنَّ الشعرَ لا يُخْتَصُّ بقائله من جِهَةِ أَنْفُسِ الكَلِمِ وأوضاع اللغة .

265

٤٣٢ - وَتَرَدَّدُ تَبَيُّناً لذلك بأن تَنْظُرَ فى القائل إذا أَضَفْتَهُ إلى الشعر فقلت : « أَمْرُؤُ الْقَيْسِ قَائِلُ هَذَا الشَّعْرِ » ، من أين جعلته قَائِلاً له ؟ أم من حيث

نَظَقَ بِالْكَلِمِ وَسُمِعَتْ أَلْفَاظُهَا مِنْ فِيهِ ، أَمْ مِنْ حَيْثُ صَنَعَ فِي مَعَانِيهَا مَا صَنَعَ ،
وَتَوَخَّى فِيهَا مَا تَوَخَّى ؟ فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ جَعَلْتَهُ قَائِلًا لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ نَظَقَ
بِالْكَلِمِ وَسُمِعَتْ أَلْفَاظُهَا مِنْ فِيهِ عَلَى النَّسَقِ الْمَخْصُوصِ ، فَأَجْعَلِ الرَّاويَ الشَّعْرَ
قَائِلًا لَهُ ، فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ بِهَا وَيُخْرِجُهَا مِنْ فِيهِ / عَلَى الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي نَظَقَ بِهَا
الشَّاعِرُ . وَذَلِكَ مَا لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَيْهِ .

٤٣٣ - فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الرَّاويَ وَإِنْ كَانَ قَدْ نَظَقَ بِالْأَلْفَاظِ الشَّعْرَ عَلَى
الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي نَظَقَ بِهَا الشَّاعِرُ ، فَإِنَّهُ هُوَ لَمْ يَبْتَدِءْ فِيهَا النَّسَقَ وَالتَّرْتِيبَ ،
وَأَمَّا ذَلِكَ شَيْءٌ ابْتَدَأَهُ الشَّاعِرُ ، فَلِذَلِكَ جَعَلْتَهُ الْقَائِلَ لَهُ دُونَ الرَّاويِ .
قِيلَ لَكَ : خَبِّرْنَا عَنْكَ ، أَتَرَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَجِبَ لِأَلْفَاظِ الْكَلِمِ الَّتِي
تَرَاهَا فِي قَوْلِهِ :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِل * (١)

= هذا الترتيب ، من غير أن يتوَّخَّى في معانيها ما تعلمُ أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ
تَوَخَّاهُ / مِنْ كَوْنِ « نَبْكَ » جَوَابًا لِلأَمْرِ ، وَكَوْنِ « مِنْ » مُعَدِّيَّةً لَهُ إِلَى « ذِكْرِي » ،
وَكَوْنِ « ذِكْرِي » مِزَاجًا إِلَى « حَبِيب » ، وَكَوْنِ « مَنْزِل » مَعْطُوفًا عَلَى
« حَبِيب » ، أَمْ ذَلِكَ مُحَالٌ ؟

فَإِنْ شَكَكْتَ فِي أَسْتِحَالَتِهِ لَمْ تُكَلِّمْ . (٢)

وَإِنْ قُلْتَ : نَعَمْ ، هُوَ (٣٦١) مُحَالٌ .

(١) هُوَ شَعْرُ أَمْرِ الْقَيْسِ ، كَمَا تَعْلَمُ .

(٢) « لَمْ تُكَلِّمْ » ، لِأَنَّكَ فَقَدْتَ الْعَقْلَ وَالتَّمْيِيزَ . وَهَذَا كَثِيرٌ فِي زَمَانِنَا !!

قيل لك : فإذا كان مُحالاً أن يَجِبَ في الألفاظ ترتيبٌ من غير أن يُتَوَخَّى في معانيها معاني النحو ، كان قولك : « إنَّ الشاعر ابتداءً فيها ترتيباً » ، قولاً بما لا يَتَحَصَّلُ .

٤٣٤ - وجملته الأمر أنه لا يكون ترتيبٌ في شيء حتى يكون هناك قَصْدٌ إلى صورة وصفية إن لم يُقَدِّم فيه ما قُدِّم ، ولم يُؤَخَّر ما أُخِّر ، وبُدِئ بالذي تُنْتِى به ، أو تُنْتِى بالذي تُلْت به ، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة . وإذا كان كذلك ، فينبغي أن تُنْظَرَ إلى الذي يَقْصِدُ واضعُ الكلام أن يَحْصُلَ له من الصورة والصفة : أفي الألفاظ يَحْصُلُ له ذلك ، أم في معاني الألفاظ ؟ وليس في الإمكان أن يَشْكُ عاقلٌ إذا نَظَرَ ، أن ليس ذلك في الألفاظ ، وإنما الذي يُتَصَوَّر أن يكون مقصوداً في الألفاظ هو « الوَزن » ، وليس هو من كلامنا في شيء ، لأننا نحن فيما لا يكون الكلام كلاماً إلاَّ به ، وليس لِلوزن مَدْخَلٌ في ذلك .

لا يكون ترتيب
حتى يكون قصدٌ
إلى صورة وصفية

فَصْلٌ

٤٣٥ - وَأَعْلَمَ أَنِي عَلَى طُولِ مَا أَعَدْتُ وَأَبْدَأْتُ ، وَقَلْتُ وَشَرَحْتُ ، فِي

٢٣٣

عوداً إلى مسألة
« اللفظ » و « المعنى »
وما يعرض فيه من الفساد
267

هذا الذى قام فى أوْهام الناس من حَدِيثِ « اللفظ » ، لَرُبَّمَا / ظَنَنْتُ أَنِي لَمْ
أَصْنَعُ شَيْئاً ، وَذَاكَ أَنْكَ تَرَى النَّاسَ كَأَنَّهُ قَدْ قَضَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا فِي هَذَا الَّذِي
نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، عَلَى التَّقْلِيدِ الْبَحْثِ ، وَعَلَى التَّوَهُّمِ وَالتَّخْيِيلِ ، وَإِطْلَاقِ اللَّفْظِ مِنْ
غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِالمَعْنَى ، قَدْ صَارَ ذَاكَ الدَّأْبُ وَالدَّيْدُنُ ، وَاسْتَحْكَمَ الدَّاءُ / مِنْهُ
الاسْتِحْكَامُ الشَّدِيدُ . وَهَذَا الَّذِي بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ ، كَأَنَّكَ تَرَى أَبْدأً حِجَازاً
بَيْنَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَعْرِفُوهُ ، ^(١) وَكَأَنَّكَ تُسْمِعُهُمْ مِنْهُ شَيْئاً تَلْفِظُهُ أَسْمَاعُهُمْ ، وَتَتَكْرَهُهُ
نَفْسُهُمْ ، ^(٢) وَحَتَّى كَأَنَّهُ كُلَّمَا كَانَ الْأَمْرُ أَتَيْنَ ، كَانُوا عَنِ الْعِلْمِ بِهِ أَبْعَدَ ، وَفِي
تَوَهُّمٍ خِلَافَهُ أَقْعَدَ ، وَذَاكَ لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ الْأَوَّلَ قَدْ نَشِبَ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَتَأَسَّبَ فِيهَا ،
وَدَخَلَ بِغُرُوقِهِ فِي نَوَاجِيهَا ، وَصَارَ كَالنَّبَاتِ السَّوِّءِ الَّذِي كُلَّمَا قَلَعْتَهُ عَادَ
فَنَبَتَ . ^(٣)

٤٣٦ - وَالَّذِي ^(٢٦٢) لَهُ صَارُوا كَذَلِكَ ، أَنَّهُمْ حِينَ رَأَوْهُمْ يُفْرَدُونَ
« اللَّفْظَ » عَنْ « الْمَعْنَى » ، وَيَجْعَلُونَ لَهُ حُسْناً عَلَى حِدَةٍ ، وَرَأَوْهُمْ قَدْ قَسَمُوا
الشَّعْرَ فَقَالُوا : « إِنَّ مِنْهُ مَا حَسُنَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ، وَمِنْهُ مَا حَسُنَ لَفْظُهُ دُونَ مَعْنَاهُ ،
وَمِنْهُ مَا حَسُنَ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ » ، وَرَأَوْهُمْ يَصِفُونَ « اللَّفْظَ » بِأَوْصَافٍ
لَا يَصِفُونَ بِهَا « الْمَعْنَى » ، ظَنُّوا أَنَّ لِلْفِظِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ لَفْظٌ حَسَنٌ وَمَرْيَةٌ وَثَبَالاً

(١) فى المطبوعة وحدها : « حجاباً بينهم » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « وتكرهه » .

(٣) ماذا كان يقول عبد القاهر لو أدرك زماننا هذا ؟

وَشَرَفًا ، وَأَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي تَحُلُّوهَ إِيَّاهَا هِيَ أَوْصَافُهُ عَلَى الصَّحَّةِ ، وَذَهَبُوا عَمَّا قَدَّمْنَا شَرْحَهُ مِنْ أَنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ رَأْيًا وَتَدْبِيرًا ، وَهُوَ أَنَّ يَفْصِلُوا بَيْنَ الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ الْغَرَضُ ، وَبَيْنَ الصُّورَةِ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا ، فَتَسْبُؤُ مَا كَانَ مِنَ الْحُسْنِ وَالْمَزِيَّةِ فِي صُورَةِ الْمَعْنَى إِلَى « الْلَفْظِ » ، وَوَصَفُوهُ فِي ذَلِكَ بِأَوْصَافٍ هِيَ تُخْبِرُ عَنْ أَنْفُسِهَا أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ ، كَقَوْلِهِمْ : « إِنَّهُ حَلَّى الْمَعْنَى ، وَإِنَّهُ كَالْوَشْيِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّهُ قَدْ كَسَبَ الْمَعْنَى دَلًّا وَشِكْلًا ، ^(١) وَإِنَّهُ رَشِيقٌ أُنِيقٌ ، وَإِنَّهُ مُتَمَكِّنٌ ، وَإِنَّهُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْنَى لَا فَاضِلٌّ وَلَا مُقَصَّرٌ » ، إِلَى أَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُشْكُّ أَنَّه لَا يَكُونُ وَصْفًا لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَفْظٌ وَصَدَى صَوْتٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَانَهُمْ رَأَوْا / بَسَلًا حَرَامًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ / فِكْرٌ وَرَوِيَّةٌ ، ^(٢) وَأَنْ يُمَيِّزُوا فِيهِ قَبِيلًا مِنْ دَيْرٍ .

٢٣٤

268

...

٤٣٧ - وَمِمَّا الصِّفَةُ فِيهِ لِلْمَعْنَى ، وَإِنْ جَرَى فِي ظَاهِرِ الْمُعَامَلَةِ عَلَى « الْلَفْظِ » ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَّبَعُ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّ الْبُعْدِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهِ كَذَلِكَ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ صِفَةِ « الْلَفْظِ » بِالصَّحَّةِ وَالْحَقِيقَةِ = ^(٣) وَصَفْنَا الْلَفْظَ بِأَنَّهُ « مُجَازٌ » . وَذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ قَدْ جَرَتْ بِأَنْ يُقَالَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ « الْحَقِيقَةِ » وَ« الْمُجَازِ » : إِنَّ « الْحَقِيقَةَ » ، أَنْ يُقَرَّ الْلَفْظُ عَلَى أَصْلِهِ فِي اللُّغَةِ ، وَ« الْمُجَازَ » ، أَنْ يُزَالَ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَيُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ ، فَيُقَالُ : « أَسَدٌ » وَيُرَادُ « شُجَاعٌ » ، وَ« بَحْرٌ » وَيُرَادُ جَوَادٌ .

(١) « الشُّكْلُ » بِكسر الشين وسكون الكاف ، هُوَ غُنْجُ الْمَرْأَةِ ، وَغَرْهَا ، وَحُسْنُ دَلَّهَا .

(٢) « الْبَسَلُ » ، الْحَرَامُ الْكَرِيمُ ، وَفِي « س » ، كَتَبَ « بَسَلًا » ، بِالتَّاءِ وَضَبَطُهَا ، وَهُوَ خَطَأٌ ،

وَسَيَأْتِي فِي « س » مِثْلُهُ فِي رَقْمٍ : ٥٣٠

(٣) السِّيَاقُ : « وَمِمَّا الصِّفَةُ فِيهِ لِلْمَعْنَى وَصَفْنَا الْلَفْظَ » .

وهو وإن كان شيئاً قد أَسْتَحْكَم في النفوس حتى إنك تَرَى الخاصَّة فيه كالعامَّة ، فإنَّ الأمر بَعْدُ على خِلافه . وذاك أنَّنا إذا حَقَّقْنَا ، لم نجد لفظ « أُسَد » قد أَسْتُعْمِل على القَطْع والْبَتِّ (٢٦٣) في غير ما وُضِع له . ذاك لأنَّه لم يُجْعَل في معنى « شُجَاع » على الإطلاق ، ولكن جُعِل الرجل بشجاعته أُسَداً . فالتجَوُّز في أن ادَّعِيَت للرجل أنه في معنى الأسد ، (١) وأنه كأنه هو في قوَّة قلبه وشِدَّة بطشه ، وفي أن الخَوْف لا يُخَامره ، والدُّعْر لا يَعْْرِض له . وهذا إن أنت حَصَلْتَ ، تجوَّز منك في معنى اللفظ لا اللفظ ، وإنما يكون اللَّفْظ مُزَالاً بالحقيقة عن موضعه ، ومنقولاً عَمَّا وُضِع له ، أن لو كنت تجد عاقلاً يقول : « هو أُسَد » ، وهو لا يَضْمِر في نفسه تشبيهاً له بالأسد ، ولا يُريد إلّا ما يريده إذا قال : « هو شجاع » . وذلك ما لا يُشَكُّ في بطلانه .

التجوُّز في ذكر « اللفظ » .
وأنه المراد به « المعنى »

٤٣٨ - وليس العَجَبُ إلّا أنهم لا يذكرون شيئاً من « المجاز » إلّا قالوا : « إنه أبلغ من الحقيقة » . فليت شِعْرِي ، إن كان لَفْظُ « أُسَد » قد نقل عَمَّا وُضِع له في اللغة ، وأزِيل عنه ، وجُعِل يراد به « الشجاع » هكذا غُفلاً / سَاجِداً ، فمن أين يَجِب أن يكون قولنا : « أُسَد » ، أبلغ من قولنا « شجاع » ؟ وهكذا الحُكْمُ في « الاستعارة » ، هي ، وإن كانت في ظاهر المعاملة من صِفَةِ « اللفظ » ، وكنا نقول : « هذه لفظة مُسْتَعَارَةٌ » و « قد اسْتُعِير له اسم الأسد » = فإنَّ مآل الأمر إلى أن القَصْد بها إلى المعنى .

269

إزالة شبهة في شأن
« المجاز »

(١) في « ج » ، حاشية بخط كاتب النسخة هذا نصها :

« تَجَوَّزه أنه ادَّعى لما ليس بأُسَد أنه أُسَد » .

٢٣٥

٤٣٩ - / يدلُّك على ذلك أنا نقول : « جعله أسداً » و « جعله بدرأ »
 و « جعله بحراً » ، فلو لم يكن القصدُ بها إلى المعنى ، لم يكن لهذا الكلام وَجْهٌ ،
 لأن « جعل » لا تصلح إلا حيث يُراد إثبات صِفَةٍ للشيء ، كقولنا : « جعلته
 أميراً » و « جعلته واحدَ دهره » ، تريد أثبت له ذلك . وحكم « جعل » إذا
 تَعَدَّى إلى مفعولين حُكْمُ « صَيَّر » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على
 معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لا يصحُّ أن تقول : « جعلته أسداً » ،
 إلا على معنى أنك جعلته في معنى الأسد = ولا يقال : « جعلته زيداً » ، بمعنى
 « سمَّيته زيداً » ، ولا يقال للرجل : « اجعل آبنك زيداً » بمعنى : « سمَّه زيداً » و « وُلِدَ
 لفلان ابنٌ فجعله زيداً » ، وإنما يدخل الغلط في ذلك على من لا يُحَصِّل . (١)

بيان مهم في معنى
 « جعلته أسداً »
 ونحو ذلك

...

٤٤٠ - (٢٦١) فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
 الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) [سورة الزمر : ١٩] ، فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي وَصَفْتُهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ
 الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْمَلَائِكَةِ صِفَةَ « الْإِنَاثِ » ، وَاعْتَقَدُوا وَجُودَهَا فِيهِمْ . وَعَنْ
 هَذَا الْاِعْتِقَادِ صَدَرَ عَنْهُمْ مَا صَدَرَ مِنَ الْأَسْمِ ، أَعْنَى إِطْلَاقَ أَسْمِ « الْبَنَاتِ » ،
 وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ وَضَعُوا لَهَا لَفْظَ « الْإِنَاثِ » أَوْ لَفْظَ « الْبَنَاتِ » أَسْمَاءً مِنْ غَيْرِ
 اِعْتِقَادٍ مَعْنَى وَإِثْبَاتِ صِفَةٍ . هَذَا مُحَالٌ لَا يَقُولُهُ لَهُ عَاقِلٌ .. أَمَّا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ
 تَعَالَى : (أَشْهَدُوا وَاخْلُقْهُمْ سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ / وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزمر : ١٩] ؟ فَإِنْ
 كَانُوا لَمْ يَزِيدُوا عَلَى أَنْ أُجْرُوا الْأَسْمَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَلَمْ يَعْتَقِدُوا إِثْبَاتَ صِفَةٍ وَمَعْنَى
 بِإِجْرَائِهِ عَلَيْهِمْ ، فَأَيُّ مَعْنَى لَأَنْ يَقَالَ : « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ » ؟ هَذَا ، وَلَوْ كَانُوا

بيان في قوله :

« وجعلوا الملائكة الذين
 هم عباد الرحمن إِنَاثًا »

270

لم يَقْصِدُوا إثباتَ صِفَةٍ ، ولم يَزِيدُوا على أن وَضَعُوا اسْمًا ، ^(١) لَمَّا اسْتَحَقُّوا
إلا اليسير من الذمِّ ، وَلَمَّا كان هذا القولُ منهم كُفْرًا . والأمرُ في ذلك أَظْهَرُ من
أنَّ يَخْفَى . ^(٢)

...

٤٤١ - وَجُمْلَةُ الأَمْرِ أنه إن قيل : « إنه ليس في الدنيا عِلْمٌ قد عَرَضَ
للناس فيه من فُحْشِ الغَلَطِ ، ومن قبيح التَوَرُّطِ ، ومن الذهاب مع الظُّنُونِ
الفاسدة = ^(٣) مَا عَرَضَ لهم في هذا الشَّأْنِ » ، ^(٤) ظَنَنْتُ أن لا يُخَشَى على مَنْ
يَقُولُهُ الكَذِبُ . وهل عَجَبٌ أعجبُ من قومٍ عَقَلَاءَ يَتْلُونَ / قول الله تعالى : (قُلْ
لَئِنْ آجَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ
كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (سورة الإسراء : ٨٨) وَيُؤْمِنُونَ به ، وَيَدِينُونَ بِأنَّ الْقُرْآنَ
مُعْجِزٌ ، ثُمَّ يَصُدُّونَ بِأُوجْهِهِمْ عن بُرْهَانِ الإعْجَازِ ودَلِيلِهِ ، وَيَسْلُكُونَ غيرَ
سَبِيلِهِ ؟ ولقد جَنَوْا ، لَوْ دَرَوْا ذاك ، عَظِيمًا .

...

(١) في المطبوعة وحدها : « ووضعوه اسماً » ، وليس بشيء .

(٢) سيأتي مثل هذه الفقرة في رقم : ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٣) السياق : « علم قد عرض للناس فيه ما عرض لهم » .

(٤) والسياق : « أنه إن قيل : ظَنَنْتُ » .

فَصْلٌ

٤٤٢ - وأعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى (٢٦٥) للنظم غير توخى معاني النحو فيما بين الكلم ، قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه ، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة يرى أنه يعرض للمسلم نفسه عند اعتراض الشك .

تمام القول في
« النظم » ، وأنه
توخى معاني النحو

٤٤٣ - وإنا لترى أن في الناس من إذا رأى أنه يجري في القياس وضرب المثل أن تشبه الكلم في ضم بعضها / إلى بعض ، بضم غزل الإبريسم بعضه إلى بعض = ورأى أن الذي ينسج الدياج ويعمل النقش والوشى لا يصنع بالإبريسم الذي ينسج منه ، (١) شيئاً غير أن يضم بعضه إلى بعض ، ويتخير للأصباغ المختلفة المواقع التي يعلم أنه إذا أوقعها فيها حدث له في نسجه ما يريد من النقش والصورة = (٢) جرى في ظنه أن حال الكلم في ضم بعضها إلى بعض ، وفي تخير المواقع لها ، (٣) حال خيوط الإبريسم سواء ، ورأيت كلامه كلام من لا يعلم أنه لا يكون الضم فيها ضمّاً ، ولا الموقع موقعاً ، حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو = (٤) وأنت إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو ، لم تكن صنعت شيئاً تدعى به

271

(١) السياق : « ... لا يصنع بالإبريسم شيئاً غير أن يضم » .

(٢) السياق : « وإنا لترى في الناس من إذا رأى أنه يجري في القياس ورأى أن الذي ينسج

الدياج جرى في ظنه » .

(٣) السياق : « أن حال الكلم حال خيوط » .

(٤) السياق : « أنه لا يكون الضم ضمّاً وأنت إن عمدت » .

مُولَفًا ، وَشَبَّهَ مَعَهُ بِنَ عَمِلَ نَسْجًا أَوْ صَنَعَ عَلَى الْجُمْلَةِ صَنِيعًا ، وَلَمْ يَتَصَوَّرْ أَنْ تَكُونَ قَدْ تُخِيرَتْ لَهَا الْمَوَاقِعُ .

...

٤٤٤ - وفساد هذا وشبهه من الظن ، وإن كان معلوماً ظاهراً ، فإن استدلالاً على أن النظم هو نوع من معاني النحو ، وهو مهم ههنا استدلالاً لطيفاً تكثر بسببه الفائدة . وهو أنه يتصور أن يعيد عامداً إلى نظم كلام بعينه فيزيله / عن الصورة التي أرادها الناظم له ويُفسدُها عليه ، من غير أن يحول منه لفظاً عن موضعه ، أو يُبدله بغيره ، أو يُغيّر شيئاً من ظاهر أمره على حال .

مثال ذلك : أنك إن قدرت في بيت أبي تمام :

③٦٦ لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى أَشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلُ ^(١)

= أن « لُعَابُ الْأَفَاعِي » مبتدأ و « لُعَابُهُ » خبر ، كما يؤهمه الظاهر ، أفسدت عليه كلامه ، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه . وذلك أن الغرض / أن يُشَبَّهَ مِدَادَ قَلَمِهِ بِلُعَابِ الْأَفَاعِي ، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أثلف به النفوس ، وكذلك الغرض أن يُشَبَّهَ مِدَادُهُ بِأَرَى الْجَنَى ، ^(٢) على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلوات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وأدخل السرور واللذة عليها . وهذا المعنى إنما يكون إذا كان « لعابه » مبتدأ ، و « لعاب الأفاعي » خبراً . فأما تقديرُك أن يكون « لعابُ الأفاعي » مبتدأ

(١) في ديوانه ، وهو من جيد شعره في وصف القلم . و « الأرى » ، العسل ، و « اشتارته » ، جنته من الخلايا . و « العواسل » التي تطلب العسل .

(٢) من أول قوله : « مداد قلمه بلعاب الأفاعي » إلى أول قوله : « مداده بلعاب الأفاعي » ، ساقط في « ج » سهواً من الناسخ ، وكذلك سقط من المطبوعة سهواً عن صحة المعنى .

و « لعابه » ، خبراً فيُبيطِل ذلك ويمْنَع منه البتّة ، ويَحْجُز بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غَرَضٍ أَيْ تَمَام ، وهو أن يكون أراد أن يُشَبَّه « لعابه الأفاعي » بالمداد ، ويُشَبَّه كذلك « الأَرَى » به .

فلو كان حال الكَلِم في ضَمِّ بَعْضِهَا إلى بعض كحال غَزَل الإبريسم ، لكان ينبغي أن لا تَتَغَيَّر الصُّورَة الحاصلة من نَظْم كَلِم ، حتّى تزال عن مواقعها = كما لا تتغير الصُّورَة الحادثة عَن ضَمِّ غَزَل الإبريسم بعضه إلى بعض ، حتّى تزال الخيوط عن مواضعها .

٤٤٥ - وأعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيلُ قوله : « لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه » ، سبيلُ قولهم : « عِتَابُكَ السَّيْفُ » . وذلك أن المعنى في بيت أَيْ تمام على أنك مُشَبَّه شَيْئاً بشيء ، وجامعُ بينهما في وَصْف ، ^(١) وليس المعنى في : « عِتَابُكَ السَّيْفُ » ، على أنك تشبه عِتَابَهُ بالسيف ، ولكن على أن تزعم أنه يَجْعَلُ « السَّيْفَ » بدلاً من « العِتَابِ » . أفلا ترى أنه يصحّ أن تقول : « مداؤ قلمه قاتلُ كَسَمِّ الأفاعي » ، ولا يصحّ أن تقول : « عِتَابُكَ / كالسيف » ، اللهم إلّا أن تخرج إلى بابٍ آخر ، ^(٢٧) وشيء ليس هو غَرَضُهُمْ بهذا الكلام ، فتريد / أنه قد عَاتَبَ عِتَاباً خَشِناً مؤلماً . ثم إنك إن قلت : « السيفُ عِتَابُكَ » ، خرجت به إلى معنى ثالث ، وهو أن تزعم أن عِتَابَهُ قد بلغ في إيلاجه وشدة تأثيره مَبْلَغاً صار له السَّيْفُ كأنه ليس بسيف .

٢٣٨

273

...

٤٤٦ - وأعلم أنه إن نظَرَ ناظرٌ في شأن المعاني والألفاظ إلى حال

(١) في المطبوعة : تشبه شيئاً بشيء لجامع » .

السامع ، فإذا رأى المعاني تَقَع في نفسه من بَعْد وَقوع الألفاظ في سَمْعِهِ ، ظَنَّ لذلك أَنَّ المعاني تَبِعُ للألفاظ في ترتيبها . فَإِنَّ هذا الذي بَيَّنَّاهُ يُريهِ فسادَ هذا الظنِّ . وذلك أَنَّهُ لو كانت المعاني تكون تَبَعاً للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً أَنْ تتغيَّرَ المَعَانِي والألفاظُ بِحالِها لم تُزَلْ عن ترتيبها . فلما رأينا المعاني قد جَازَ فيها التغيُّرُ من غير أَن تتغيَّرَ الألفاظُ وتزولَ عن أماكنها ، علمنا أَن الألفاظَ هي التابعة ، والمعاني هي المتبوعة .

...

٤٤٧ - وأَعْلَم أَنَّهُ ليس من كلامٍ يَعْمَدُ واضِعُهُ فيه إلى مَعْرِفَتَيْنِ الإشكال في معرفتين ، هما مبتدأ وخبر ، وفصل الإشكال بالمعنى فيجعلهما مبتدأ وخبراً ، ثم يَقْدِّمُ الذي هو الخبر ، إلَّا أَشْكَلُ الأمرُ عليك فيه ، فلم تعلم أَن المَقْدَّمَ خبرٌ ، حتى ترجع إلى المعنى وتُحَسِّنَ التدبُّرَ .

أَنشد الشيخ أبو علي في « التذكرة » : (١)

* نَمَ وَإِنْ لَمْ أَنَمْ كَرَايَ كَرَاكَ * (٢)

ثم قال : « ينبغي أَن يكون « كَرَايَ » خبراً مقدِّماً ، ويكون الأصل : « كَرَاكَ كَرَايَ » ، أَي نَمَ ، وَإِنْ لَمْ أَنَمْ فَتَوَلَّكَ تَوَلَّى ، كما تقول : « قُمْ ، وَإِنْ

(١) « أبو علي » هو الفارسي .

(٢) في هامش المخطوطة هنا ما نصه :
« أَوَّلُهُ :

* شَاهِدِي الدَّمْعُ أَنَّ ذَاكَ كَذَاكَ *

لأبي تمام الطائي » .

وهي في ديوانه ، وروايته :

* شَاهِدٌ مِنْكَ أَنَّ ذَاكَ كَذَاكَ *

جلستُ ، فقيامُك قِيامي ، هذا هو عُرِفَ الاستعمال في نحوه » = ثم قال :
« وإذا كان كذلك ، فقد قُدِّم الخبر وهو مَعْرِفَةٌ ، وهو يَنْوِي به التأخير من حيث
كان خبراً » = قال : « فَهُوَ كَبَيَّتِ الحَمَاسَة :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١)

/ فقدَّم خبرَ المبتدأ وهو معرفة ، وإنَّما دَلَّ على أنه يَنْوِي التأخير
المعنى ، (٢) ولولا (٢٦٨) ذلك لكانت المعرفة ، إذا قُدِّمت ، هي المبتدأ
لتقدِّمها ، فافهم ذلك » . هذا كُلُّه لفظه .

274

...

٤٤٨ - وأعلم أن الفائدة تعظم في هذا / الضرب من الكلام ، إذا أنت
أحسنْتَ النظرَ فيما ذكرتُ لك ، من أنك تستطيع أن تثقل الكلام في معناه عن
صورة إلى صورة ، من غير أن تُغيِّر من لفظه شيئاً ، أو تحوِّل كلمة عن مكانها
إلى مكان آخر ، وهو الذى وَسَّعَ مَجَالَ التَّأْوِيلِ والتفسير ، حتى صاروا يتأوَّلون
في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ، ويفسِّرون البيت الواحد عدَّة تفاسير . وهو ،
على ذاك ، (٣) الطريقُ المَزَلَّةُ الَّذِي وَرَّطَ كثيرٌ من الناس في الهَلَكَةِ ، وهو مما
يَعْلَمُ به العاقلُ شِدَّةَ الحاجة إلى هذا العِلْمِ ، ويتكشَّفُ معه عَوَارُ الجاهل به ،
ويَقْتَضِيهِ عنده المُنْظَرُ الغِنَى عنه . ذاكُ لأنه قد يَدْفَعُ إلى الشيء لا يصحُّ

٢٣٩

بيان السبب في تعدُّد
أوجه تفسير الكلام

(١) هذا البيت في شرح التبريزي للحماسة ٢ : ٤١ ، في آخر شرح بيتي غسان بن ويلة ، وهو
في الحماسة ، طبعة عبد الله عسيلان في متن الحماسة برقم : ١٧٥ ، ويؤيد ذلك ما جاء ههنا . وذكر
صاحب الخزائنة ١ : ٢١٣ أنه ينسب للفرزدق .

(٢) في هامش « ج » ما نصه : « أى : دَلَّ المعنى على أنه » .

(٣) أى : وهو الطريق المزلَّة ، مع ذلك

إلا بتقدير غير ما يُريه الظاهر ، ثم لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم ، فيتسكع عند ذلك في العمى ، ويقع في الضلال .

مثال في تفسير قوله :
« قل ادعوا الله »
أو ادعوا الرحمن »

٤٤٩ - مثال ذلك أن مَنْ نظر إلى قوله تعالى (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [سورة الإسراء : ١١٠] ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَيْسَ المعنى في « ادعوا » الدُّعَاءَ ، ولكن الذِّكْرُ بالاسم ، كقولك : « هُوَ يُدْعَى زَيْدًا » و « يُدْعَى الْأَمِيرَ » ، وَأَنَّ في الكلام محذوفاً ، وأن التقدير : قُلِ ادْعُوهُ اللَّهُ ، أَوْ ادْعُوهُ الرَّحْمَنَ ، أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى = (١) كان بَعَرَضٍ أَنْ يَقَعَ في الشُّرْكُ ، من حيث أنه إن جَرَى في خاطره أن الكلام على ظاهره ، خرج ذلك به ، والعياذُ بالله تعالى ، إلى إثبات مَدْعُوَيْنِ ، تعالى الله عن أن يكون / له شريكٌ . وذلك من حيث كان محالاً أَنْ تَعْمِدَ إلى اسمين كلاهما آسَمُ شَيْءٍ واحدٍ ، فتعطف أحدهما على الآخر ، فتقول مثلاً : « ادْعُ لِي زَيْدًا أَوْ الْأَمِيرَ » ، و « الْأَمِيرُ » هو زيد . (٢) وكذلك محالٌ أَنْ تَقُولَ : « أَيًّا مَا تَدْعُوا » وليس هناك إلا مَدْعُوٌّ واحدٌ ، لأنَّ من شأن « أَيْ » أَنْ تكون أبداً واحداً من اثنين أو جماعة ، ومن ثَمَّ لم يكن لَهُ بَدٌّ من الإضافة ، إمَّا لفظاً وإمَّا تقديراً .

275

مثال في قوله : « وقالت

للهود عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ » ،
بغير تنوين « عزير »

٢٤٠

٤٥٠ - وهذا باب واسع . (٢) ومن المشكِيل فيه قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : (٣) (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) [سورة النوبة : ٣٠] ، بغير / تنوين . وذلك أنهم قد حَمَلُوهَا عَلَى وَجْهَيْنِ :

(١) السياق « أَنْ مَنْ نظر ثم لَمْ يَعْلَمْ كان بَعَرَضٍ » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « وهناك باب » .

(٣) قرأه بتنوين « عزير » بعض المكيين والكوفيين ، عاصم والكسائي ويعقوب ، وقرأه الباقون

بغير تنوين ، ضمة واحدة .

أحدهما : أن يكون القارئ له أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يحركه ، كقراءة من قرأ : ^(١) (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ٢، ١] ، بترك التنوين من « أَحَدٌ » ، وكما حكى عن عُمارة بن عَقِيل أنه قرأ : ^(٢) (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [سورة يس : ٤٠] ، بالنصب ، فقيل له : ما تريد ؟ فقال : أريد سابق النَّهَارِ . قيل : فهَلَّا قُلْتَهُ ؟ فقال : فلو قُلْتَهُ لكان أَوْزَنَ = وكما جاء في الشعر من قوله :

فَالْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً ^(٣)

= إلى نظائر ذلك ، فيكون المعنى في هذه القراءة مثله في القراءة الأخرى ، سواءً .

والوجه الثاني : أن يكون الابنُ صفةً ، ويكون التنوين قد سقط على حدِّ سُقُوطه في قولنا : « جاءني زَيْدُ بْنُ عمرو » ، ويكون في الكلام محذوف . ثم اختلفوا في المحذوف ، فمنهم من جعله مبتدأً فَقَدَّرَ : « وقالت اليهود هُوَ عَزِيزُ بْنُ الله » ومنهم من جعله خبراً فَقَدَّرَ ؟ « وقالت اليهودُ عَزِيزُ بْنُ الله معبودنا » .

وفي هذا أمرٌ عظيم ، وذلك أنك إذا حكيتَ عن قائل كلاماً أنت تُريد أن تكذِّبه فيه ، فإنَّ التكذيبَ / ينصرفُ إلى ما كان فيه خبراً ، دون ما كان صفةً .

276

تفسيرُ هذا : أنك إذا حكيتَ عن إنسان أنه قال : « زَيْدُ بْنُ عمرو

(١) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨ : ٥٢٨ ، من قرأ بهذه القراءة .

(٢) انظر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٢٥

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ، والأغاني ١١ : ١٧ ، والبيت في سيبويه ١ : ٨٥ ،

وتفسير الطبري ٣ : ٣٠٦

سَيِّد « ، ثم كَذَّبته فيه ، لم تكن قد أنكرت بذلك أن يكون زيدَ ابنِ عمرو ،
ولكن أن (٢٧٠) يكون سَيِّدًا = وكذلك إذا قال : « زيدُ الفَقِيه قد قَدِم » ، فقلتُ
له : « كذبت » أو « غَلِطت » . لم تكن قد أنكرت أن يكون زيدُ فقيهاً ، ولكن أن
يكون قَدْ قَدِم . (١) هذا ما لا شُبْهة فيه ، وذلك أنك إذا كَذَّبْتَ قائلاً في كلام
أو صَدَّقْتَهُ ، فإنما ينصرفُ التكذيبُ منك والتصديقُ إلى إثباته ونفيه ، والإثباتُ
والنفيُ يتناولان الخبرَ دون الصِّفة . يَدُلُّك على ذلك أنك تجد الصِّفةَ ثابتةً في حال
النفي ، ككُتُوبِها في حال الإثبات . فإذا قلتُ : « ما جاءني زيدُ الظَّرِيفُ » ، كان
« الظرف » ثابتاً لزيد ككُتُوبِهِ إذا قلتُ : « جاءني زيدُ الظَّرِيفُ » / وذلك أن ليس
٢٤١ ثبوتُ الصِّفةِ للذي هي صفة له ، بالمتكلم وبإثباته لها فتنتفى بنفيه ، وإنما ثبوتُها
بنفسيها ، ويتقررُ الوجودُ فيها عند المُخاطَب ، مثله عند المتكلم ، لأنه إذا وقعت
الحاجةُ في العلم إلى الصِّفة ، كان الاحتياجُ إليها من أجل خِيفَةِ اللبس على
المُخاطَب .

تفسير ذلك : أنك إذا قلتُ : « جاءني زيدُ الظَّرِيفُ » ، فإنك إنما تحتاج
إلى أن تصفه بالظَّرِيف ، إذا كان فيمن يجيء إليك واحد آخر يسمى « زيدا » ،
فأنت تخشى إن قلتُ : « جاءني زيد » ولم تقل : « الظَّرِيف » ، أن يلتبس على
المُخاطَب فلا يدرى أهذا عنيت أم ذاك ؟ وإذا كان الغرضُ من ذكر الصِّفة
إزالةَ اللبس والتبيين ، كان محالاً أن تكون غير معلومة عند المُخاطَب ، وغير
ثابتة ، لأنه / يؤدي إلى أن تُرومَ تبينَ الشيء للمُخاطَب بوصفٍ هو لا يعلمه في
277 ذلك الشيء . وذلك ما لا غاية وراءه في الفساد .

(١) من أول قوله : « فقلت له : كذبت » إلى هنا ، ساقط من كاتب « ج » سهواً .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان جعل « الابن » صفة في الآية ، مؤدياً إلى الأمر العظيم ، وهو إخراجُه عَنْ موضع النفي والإنكار ، إلى موضع الثبوت والاستقرار ، جلَّ الله وتعالى عن شَبِّه المخلوقين ، وعن جميع ما يقول الظالمون ، علواً كبيراً .

...

٤٥١ - (٣٧١) فإن قيل : إنَّ هذه قراءة معروفة ، والقول بجواز الوصفية في « الابن » كذلك معروف ومُمدَّون في الكتب ، وذلك يقتضي أن يكونوا قد عَرَفُوا في الآية تأويلاً يدخل به « الابن » في الإنكار مع تقدير الوصفية فيه .
 قيل : إن القراءة كما ذكرت معروفة ، والقول بجواز أن يكون « الابن » صفةً مُثَبَّتٌ مسطور في الكتب كما قلت ، ولكن الأصل الذي قدمناه من أن الإنكار إذا لَحِقَ لِحَقِّ الخبر دون الصفة = (١) ليس بالشئ الذي يَعْتَرِضُ فيه شكٌ أو تَنَسَّلُطُ عليه شبهة . فليس يَتَجِهْ أن يكون « الابن » صِفةً تُمَّ يَلْحَقُه الإنكار مع ذلك ، إلا على تأويل غامض ، وهو أن يقال : إن الغرض الدلالة / على أن اليهود قد كان يَلْعَنُ من جهلهم ورُسُوخهم في هذا الشُّرْك ، أنهم كانوا يذكرون « عُزيراً » هذا الذكر ، كما تقول في قوم تريد أن تصِفَهم بأنهم قد استَهْلَكُوا في أمر صاحبهم وعلوا في تعظيمه : « إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً ، فهم يقولون أبداً : زيد الأمير » ، تريد أنه كذلك يكون ذِكْرُهم إذا ذكروه ، إلا أنه إنما يستقيم هذا التأويل فيه ، إذا أنت لم تقدِّر له خبراً مُعَيَّناً ، ولكن / تريد أنهم كانوا لا يُخْبِرُونَ عنه بخبرٍ إلا كان ذِكْرُهم لَهُ هَكَذَا .

٢٤٢

278

...

(١) السياق : « ولكن الأصل الذي قدمناه ليس بالشئ » .

مثال آخر في بيان
قوله : « ولا تقولوا ثلاثة »
انتهوا خيراً لكم .

٤٥٢ - ومما هو من هذا الذي نحن فيه قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً
انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وذلك أنهم قد ذهبوا في رفع « ثلاثة » إلى أنها
خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ ، وقالوا : إن التقدير : « ولا تقولوا آلَهُنَا ثَلَاثَةً » . وليس ذلك
بمستقيم . وذلك أنا إذا قلنا : « ولا تقولوا آلَهُنَا ثَلَاثَةً » ، كان ذلك ، والعياذُ
بالله ، شبهةً لإثبات أن ههنا آلهة ، من حيث أنك إذا نفيت ، فإنما تنفى المعنى
المستفاد من الخبر عن المبتدأ ، ولا تنفى معنى المبتدأ . فإذا قلت : « ما زيدٌ
مُنْطَلِقاً » ، (٢٧٢) كنت نفيت الانطلاق الذى هو معنى الخبر عن زيد ، ولم تنف
معنى زيد ولم تُوجِبْ عَدَمَهُ . وإذا كان ذلك كذلك ، فإذا قلنا : « ولا تقولوا
آلَهُنَا ثَلَاثَةً » ، كنا قد نفينا أن تكون عِدَّةُ الْآلِهَةِ ثَلَاثَةً ، ولم نُنْفِ أن تكون آلهةً ،
جل الله تعالى عن الشريك والتظير = كما أنك إذا قلت : « ليس أمراؤنا ثَلَاثَةً » ،
كنت قد نفيت أن تكون عِدَّةُ الْأَمْرَاءِ ثَلَاثَةً ، ولم نُنْفِ أن يكون لكم أمراء . هذا
ما لا شبهة فيه . وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد ، وجب أن يُعَدَلَ عنه
إلى غيره .

وَالْوَجْهُ ، والله أعلم ، أن تكون « ثلاثة » صفةً مبتدأ لا خبرٌ مبتدأ ،
ويكون التقدير : « ولا تقولوا لنا آلهةً ثَلَاثَةً = أو : في الوجود آلهة ثَلَاثَةً » ، ثم
حُذِفَ / الخبر الذى هو « لنا » أو « في الوجود » كما حذف من : « لا إله إلا
الله » و (مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [سورة آل عمران : ٦٢] ، فبقى « ولا تقولوا آلهة ثَلَاثَةً » ، ثم
حُذِفَ الموصوف الذى هو « آلهة » ، فبقى : « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً » . وليس / في
حذف ما قَدَرْنَا حَذْفَهُ ما يُتَوَقَّفُ في صحته . أما حذف الخبر الذى قلنا أنه
« لنا » أو « في الوجود » ، فمُطَرَّدٌ في كُلِّ ما معناه التَّوْحِيدُ ، ونفى أن يكون مع
الله ، تعالى عن ذلك ، إلهة .

حذف الموصوف
بالعدد شائع

٤٥٣ - وأما حذف الموصوف بالعدد ، فكذلك شائع ، وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ » ، وأنت تريد « ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ » ، ثم تحذف ، لعلمك أن السامع يعلم ما تريد ، كذلك يسوغ أن تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ » ، وأنت تريد « أَثْوَابٌ ثَلَاثَةٌ » ، لأنه لا فَصْلَ بين أن تجعل المقصود بالعدد مُمَيَّزاً ، وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد ، في أنه يحسن حَذْفُهُ إذا عَلِمَ المراد .

يُبَيِّنُ ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد تُرِكَ ذِكْرُهُ ، ثم لا تستطيع أن تقدِّره إلا موصوفاً ، وذلك في قولك : « عِنْدِي اثْنَانِ » ، و « عِنْدِي وَاحِدٌ » ، يكون (٧٢) المحذوف ههنا موصوفاً لا محالة ، نحو : « عِنْدِي رَجُلَانِ اثْنَانِ » و « عِنْدِي دِرْهَمٌ وَاحِدٌ » ، (١) ولا يكون مُمَيَّزاً البتَّة ، (٢) من حيث كانوا قد رَفَضُوا إضافة « الواحد » و « الاثنین » إلى الجنس ، فتركوا أن يقولوا : « واحدٌ رَجَالٍ » و « اثنا رَجَالٍ » على حدِّ « ثلاثة رَجَالٍ » ، ولذلك كان قول الشاعر :

* ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثُنْتَا حَنْظَلٍ * (٣)

شاذاً .

(١) من أول قوله : « يكون المحذوف » إلى هذا الموضع ، ساقط من كاتب « ج » ، سهواً .

(٢) في هامش « ج » ، ما نصه :

« أى : ولا يكون المحذوف مُمَيَّزاً » .

(٣) الرجز لخطام الريح المجاشعي ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ٤ : ١٦٦ غير منسوب ، وقيله :

* كَأَنَّ حُصَيْنِيَّهٖ مِنَ التَّدْلِيلِ *

ولكن أورده أبو تمام برواية :

* سَحَقُ جِرَابٍ فِيهِ ثُنْتَا حَنْظَلٍ *

وذكر أبو محمد الفندجاني الرجز كله لخطام في « إصلاح ما غلط فيه الحمري » .

هذا ، ولا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجْعَلَ المحذوف من الآية في موضع التمييز دون موضع الموصوف ، فَيُجْعَلُ التَّقْدِيرُ : « ولا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ آلهَةٍ » ، ثم يكون الحكم في الخبر على ما مَضَى ، ويكون المعنى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، « ولا تَقُولُوا لَنَا / ثَلَاثَةَ آلهَةٍ ، أَوْ فِي الْوُجُودِ ثَلَاثَةَ آلهَةٍ » . (١)

280

٤٥٤ - فَإِنْ قُلْتُ : فَلَمْ صَارَ لَا يَلِزُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا لَزِمَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَدَرٍ : « ولا تَقُولُوا آلهَتُنَا ثَلَاثَةَ » ؟

= (٢) فِذَاكَ لِأَنَّا إِذَا جَعَلْنَا التَّقْدِيرَ : (٣) « ولا تَقُولُوا لَنَا ، أَوْ : فِي الْوُجُودِ ، آلهَةٌ ثَلَاثَةٌ ، أَوْ ثَلَاثَةَ آلهَةٍ » ، كُنَّا قَدْ نَفَيْنا الْوُجُودَ عَنِ الْآلهَةِ ، كَمَا نَفَيْناه فِي « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، وَ « مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ » [سورة آل عمران : ٦٢] .

وإِذَا زَعَمُوا أَنَّ التَّقْدِيرَ « ولا تَقُولُوا آلهَتُنَا ثَلَاثَةَ » ، كَانُوا قَدْ نَفَوْا أَنْ تَكُونَ عِدَّةُ الْآلهَةِ ثَلَاثَةَ ، وَلَمْ يَنْفَوْا وُجُودَ الْآلهَةِ .

٢٤٤ / فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ يَلِزُ عَلَى تَقْدِيرِكَ الْفَسَادُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَذَاكَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا قُلْتُ : « لَيْسَ لَنَا أَمْرًا ثَلَاثَةً » ، أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَيْسَ لَنَا أَمْرًا ثَلَاثَةً ، (٤) وَلَكِنْ لَنَا أَمِيرَانِ اثْنَانِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : كَانَ تَقْدِيرُكَ وَتَقْدِيرُهُمْ جَمِيعًا خَطَأً .

(١) فِي « ج » ، مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ : « ثُمَّ يَكُونُ الْحُكْمُ إِلَى أَوَّلِ قَوْلِهِ : « ثَلَاثَةَ آلهَةٍ » ، سَقَطَ سَهْوًا مِنْ كَاتِبِهَا .

(٢) « فِذَاكَ » جَوَابُ السُّؤَالِ .

(٣) أَسْقَطَ كَاتِبُ « ج » فَكُتِبَ : « لَزِمَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَدَرٍ ، وَلا تَقُولُوا آلهَتُنَا ثَلَاثَةَ ، فِذَاكَ لَنَا » سَهْوًا أَدْخَلَ بِالْكَلامِ .

(٤) « أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَيْسَ لَنَا أَمْرًا ثَلَاثَةً » ، سَقَطَ مِنْ كَاتِبِ « ج » سَهْوًا .

قيل : إن ههنا أمراً قد أغفلته ، وهو أن قولهم « آلهتنا » ، يوجب ثبوت آلهة ، جلَّ الله وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . وقولنا : « ليس لنا آلهة ثلاثة » ، لا يوجب ثبوت اثنين البتة .

فإن (٢٧١) قلت : إن كان لا يُوجبه ، فإنه لا يَنْفِيه .

قيل : يَنْفِيه ما بعده من قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [سورة النساء : ١٧١] .

فإن قيل : فإنه كما ينفي الإلهين ، كذلك ينفي الآلهة . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون تقديرهم صحيحاً كتقدير ك .

قيل : هو كما قلت ينفي الآلهة ، ولكنهم إذا زعموا أن التقدير : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، وكان ذلك = والعيادُ بالله من الشرك = يقتضي إثبات آلهة ، كانوا قد دفعوا هذا النَّفْيَ وخالفوه وأخرجوه إلى المناقضة . فإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن / يكون للصَّحَّة سبيل إلى ما قالوه . وليس كذلك الحال فيما قدَّرناه ، لأننا لم نُقدِّر شيئاً يقتضي إثبات إلهين ، تعالى الله ، حتى يكون حالنا حال من يدفع ما يوجبه هذا الكلام من نفيهما .

281

يُبين لك ذلك : أنه يصحُّ لنا أن نُنْبِيع ما قدَّرناه نفى الاثنين ، ولا يصحُّ

لهم .

تفسير ذلك : أنه يصح أن تقول : « ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، لأن ذلك يجري مجرى أن تقول : « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، وهذا صحيح = ولا يصحُّ لهم أن يقولوا : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا إلهان » ، ^(١) لأن ذلك يجري

(١) كتب كاتب « ج » : « ليس لنا آلهة ولا إلهان ، لأن ذلك يجري مجرى » ، فأسقط

وأفسد الكلام .

مَجْرَى أَنْ يَقُولُوا : « لَا تَقُولُوا آلِهَتَنَا إِلَهَان » . وذلك فاسدٌ ، فأعرفه وأحسِّنْ تأمله .

...

٤٥٥ - ثم إن ههنا طريقاً آخر ، وهو أن تقدِّر : « لَا تَقُولُوا اللَّهُ وَالْمَسِيحُ وَآمُهُ ثَلَاثَةٌ » ، أى نعبدهما كما نعبُد الله .

يبيِّن ذلك قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) [سورة المائدة : ٧٣] ، / وقد استقرَّ في العُرف أنهم إذا أرادوا إلحاق اثنين بواحد في وصِف من الأوصاف ، وأن يجعلوهما شبيهِين له ، قالوا : « هم ثلاثة » ، كما يقولون إذا أرادوا إلحاق واحدٍ بآخر وجعله في معناه : « هما اثنان » ، وعلى هذا السبيل كأنهم يقولون : « هُم يُعْبَدُونَ مَعْدًا وَاحِدًا » ، ويُوجب لهم التساوي والتشارك في الصفة والرتبة ، وما شاكل ذلك .

...

٤٥٦ - (٢٧٥) وأعلم أنه لا معنى لأن يقال : إن القول حكاية ، وأنه إذا كان حكاية لم يلزم منه إثبات الآلهة ، لأنه يَجْرَى مَجْرَى أَنْ تَقُول : « إن من دين الكُفَّار أن يقولوا : الآلهة ثلاثة » ، (١) وذلك لأن الخطاب في الآية للنصارى أنفسهم . ألا ترى إلى قوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أُلْقِيَهَا إِلَى

(١) في هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« هذا تعليل لقولي : لم يلزم من إثبات الآلهة » .

وهذا نص قاطع على أن جميع حواشي « ج » ، من كلام عبد القاهر ، كما استظهرت قبل أن أقرأ هذا ، وانظر التعليق السالف على رقم : ٤٠٤

مَرِّمَ وَرُوحٍ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ (سورة النساء : ١٧١) . وإذا كان الخطاب للنصارى ، كان تقدير الحكاية محالاً ، فـ « سَلَا تَقُولُوا » إذَنْ فى معنى : « لا تعتقدوا » ، وإذا كان فى معنى الاعتقاد ، لزم إذا قدر « وَلَا تَقُولُوا إِلَهَتُنَا ثَلَاثَةٌ » ، ما قلنا إِنَّهُ يلزم من إثبات الآلهة . وذلك لأن الاعتقاد يتعلق بالخبر لا بالمُخْبِر عنه . فإذا قلت : « لا تعتقد أن الأمراء ثلاثة » ، كنت نَهَيْتَهُ عن أن يعتقد كَوْنُ الأمراء على هذه العِدَّة ، لا عن أن يعتقد أن ههنا أمراء . هذا ما لَا يَشْكُ فيه عاقلٌ . وإنما يكون النَّهْيُ عَنْ ذلك إذا قلت : « لا تعتقد أن ههنا أمراء » ، لأنك حينئذ تصيرُ كأنك قلت : لا تعتقد وجود أمراء .

هذا ، ولو كان الخطاب مع المؤمنين ، لكان تقدير الحكاية لا يصح أيضاً . ذاك لأنه لا يجوز أن يقال : « إن المؤمنين تُهْوَى عَنْ أَنْ يَحْكُوا عن النصارى مَقَالَاتَهُمْ ، ويخبروا عنهم بأنهم يقولون كيت وكيت » ، كيف ؟ وقد قال / الله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّىرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ) [سورة التوبة : ٣٠] ؟ ومن أين يصحُّ النهى عن حكاية قول المُبْطَل ، وفى ترك حكايته تركٌ له وكُفْرُهُ ، وامتناعٌ من النَّعْيِ عليه ، والإنكار لقوله ، والاحتجاج عليه ، وإقامة الدليل على بُطْلَانِهِ ، لأنه لا سبيل إلى شىء من ذلك إلّا من بعد حكاية القول والإفصاح به ، فأعرفه .

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٥٧ - قد أردنا أن نستأنف تقريراً نزيد به الناس تبصيراً أنهم في عَمِيَاء

283

من أمرهم حَتَّى يسلكوا / المسلك الذى سلكناه ، ويُفْرِغُوا خواطرهم لتأمل ما استخرجناه ، وأنَّهم = ما لم يأخذوا أنفسهم بذلك ، ولم يجردوا عناياتهم له = (١) فى غرور ، كمن يَعُدُّ نفسه الرُّى من السَّراب اللامع ، ويُخَادِعُهَا بِأكاذيب المطامع .

٤٥٨ - يقال لهم : إنكم تَتْلُونَ قولَ الله تعالى : (قُلْ لِّعَنِ اجْتَمَعَتْ

بيان فى معنى « التحدى » ،
وَأَيُّ شَيْءٍ طَوَّلُوا أَنْ
يَأْتُوا بِهِ ؟ وهو مهم

الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) [سورة الإسراء : ٨٨] ، وقوله عز وجل : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ) [سورة مدد : ١٣] ، وقوله : (بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) [سورة البقرة : ٢٣] ، فقولوا الآن : أيجوز أن يكون تعالى قد أمرَ نبيه ﷺ بأن يَتَحَدَّى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمِثْلِهِ ، من غير أن يكونوا قد عَرَفُوا الوَصْفَ الذى إذا أَتَوْا بكلام على ذلك الوصف ، كانوا قد أَتَوْا بمِثْلِهِ ؟

ولابدُّ من « لا » ، لأنهم إن قالوا : « يَجُوز » ، أبطلوا التحدى ، من حيث أن التَّحَدَّى ، كما لا يخفى ، مطالبةٌ بأن يأتوا بكلام على وَصْفٍ ، ولا تصحُّ المطالبة بالإتيان به على وَصْفٍ من غَيْرِ أن يكون ذلك الوصفُ معلوماً للمُطَالِبِ = (٢) وَيُطَلَّ بذلك دَعْوَى الإعجاز أيضاً . وذلك لأنه لا يُتَصَوَّرُ أن

(١) السياق : « وأنهم فى غرور » .

(٢) السياق : « إن قالوا : يجوز ، أبطلوا التحدى ويطل بذلك » .

٢٤٧

يقال : / إنَّه كان عَجَزٌ ، حتى يَثْبُتَ مَعْجُوزٌ عنه مَعْلُومٌ . فلا يقوم في عقل عاقل أن يقول لخصم له : « قد أَعْجَزَكَ أن تَفْعَلَ مثل فعلى » ، وهو لا يشير له إلى وصف يَعْلَمُه في فِعْلِه ، ويراه قد وقع عليه . أَفَلَا تَرَى أنه لو قال رجل لآخر : « إِنِّي قد أَحدَثْتُ في خَاتَمِ عَمِلْتُهُ صَنْعَةً أنت لا تَسْتَطِيعُ مثلها » ، لم تَتَّجِهْ لَهُ عليه حُجَّةٌ ، ولم يَثْبُتْ به أَنَّهُ قد أَتى بما يُعْجِزُه ، إلا من بعد أن يُرِيَهُ الخاتَمَ ، ويشير له إلى ما زَعَمَ أَنَّهُ (٢٧٧) أَبْدَعَهُ فيه من الصَّنْعَةِ ، لأنه لا يَصِحُّ وصف الإنسان / بأنَّه قد عَجَزَ عن شيء ، حتى يُرِيدَ ذلك الشيء وَيَقْصِدَ إليه ، ثم لا يَتَأَتَّى له . وليس يُتَصَوَّرُ أن يَقْصِدَ إلى شيء لا يَعْلَمُه ، وأن تكون منه إرادة لأمر لم يَعْلَمُه في جملة ولا تفصيل .

284

...

٤٥٩ - ثم إن هذا الوصف ينبغي أن يكون وصفاً قد تَجَدَّدَ بالقرآن ، وأمرأ لم يُوجَدَ في غيره ، ولم يُعَرَفَ قبل نزوله . وإذا كان كذلك ، فقد وجب أن يُعْلَمَ أَنَّهُ لا يجوز أن يكون في « الكَلِمِ الْمُفْرَدَةِ » ، لأن تقدير كونه فيها يُوَدِّى إلى المُحَال ، وهو أن تكون الألفاظ المُفْرَدَةُ التى هى أَوْضَاعُ اللغة ، قد حَدَثَ في مَدَاقَةِ حُرُوفِهَا وَأَصْدَائِهَا أَوْصَافٌ لم تكن ، (١) لتكون تلك الأوصاف فيها قبل نزول القرآن ، وتكون قد آخِضَتْ في أَنْفُسِهَا بِهِيَّاتٍ وَصِفَاتٍ يَسْمَعُهَا السَّامِعُونَ عليها إذا كانت مَثْلُوءَةً في القرآن ، لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن .

= (٢) ولا يجوز أن تكون في « معانى الكلم المفردة » ، التى هى لها بَوَضع

(١) في المطبوعة وحدها : « حذاقة حروفها » ، خطأً صرف .

(٢) معطوف على قوله في أول الفقرة : « لا يجوز أن يكون في الكلم المفردة » .

اللغة ، لأنه يُؤدى إلى أن يكون قد تجدد في معنى « الحمد » و « الرب » ، ومعنى « العالمين » و « الملك » و « اليوم » و « الدين » ، وهكذا ، وصنف لم يكن قبل نزول القرآن . وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشنع لكان إياه .

= (١) ولا يجوز أن يكون هذا الوصف في « ترتيب الحركات والسكنات » ، حتى كأنهم تُحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليه في زنة كلمات القرآن ، وحتى كأن الذى بان به / القرآن من الوصف في سبيل بينونة بحور الشعر بعضها من بعض ، لأنه يخرج إلى ما تعاطاه مُسيلم من الحماقة في : « إنا أعطيناك الجواهر ، فصل لربك وجاهر » ، « والطاحنات طحناً » .

٢٤٨

285

(٢٧٨) / وكذلك الحكم إن زعم زاعم « أن الوصف الذى تُحدوا إليه هو أن يأتوا بكلام يجعلون له مقاطع ، وفواصل ، كالذى تراه في القرآن » ، لأنه أيضاً ليس بأكثر من التعويل على مراعاة وزن . وإتما الفواصل في الآى كالقوافي في الشعر ، وقد علمنا اقتدارهم على القوافي كيف هو ، فلو لم يكن التحدى إلا إلى فصول من الكلام يكون لها أواخر أشباه القوافي ، لم يُعوزهم ذلك ، ولم يتعذر عليهم . وقد خيل إلى بعضهم = إن كان الحكاية صحيحة = شيء من هذا ، حتى وضع على ما زعموا فصول كلام أواخرها كأواخر الآى ، (٢) مثل « يعلمون » و « يؤمنون » وأشبه ذلك .

(١) أيضاً ، معطوف آخر على أول الفقرة .

(٢) في المطبوعة وحدها : « فصول الكلام » ، خطأ .

= (١) ولا يجوز أن يكون الإعجاز بأن لم يَلْتَقِ في حروفه ما يثقل على

اللسان .

...

٤٦٠ - وجملته الأمر أنه لن يعرض هذا وشبهه من الظنون لمن يعرض له إلا من سوء المعرفة بهذا الشأن ، أو للخذلان ، أو لشهوة الإغراب في القول . ومن هذا الذي يرضى من نفسه أن يزعم أن البرهان الذي بان لهم ، والأمر الذي بهرهم ، والهيئة التي ملأت صدورهم ، (٢) والروعة التي دخلت عليهم فأزعجتهم حتى قالوا : « إنَّ له لحلاوة ، وإنَّ عليه لطلاوة ، وإنَّ أسفلهُ لمُعَذِّق ، وإنَّ أعلاه لمُثِير » ، (٣) إنَّما كان لشيء راعهم من مواقع حركاته ، ومن ترتيب بينها وبين سكناته ؟ أم لفواصل في أواخر آياته ؟ من أين تليق هذه الصفة وهذا التشبيه بذلك ؟

أى شيء نهر العقول من القرآن ، وكلام الوليد بن المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ

= أم تُرى أن ابن مسعود (٧٩) حين قال في صفة القرآن : « لا يثقله ولا يتشأن » ، (٤) وقال : « إذا وقعت في آل حم ، وقعت في روضات دُمَاطٍ

(١) معطوف على ما أشرت إليه في الفقرة السالفة . وهذه العبارة الآتية كلها ليست في « س » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « والهيئة » ، خطأ .

(٣) هذه رواية مشهورة ، والذي في كتب السير (سيرة ابن هشام) وأن الوليد بن المغيرة قال : « إنَّ لقوله حلاوة ، وإنَّ أصله لعَذْق ، وإنَّ فرعه لجَنَاة » ، هذه رواية ابن إسحق ، وروى ابن هشام « إنَّ أصله لعِدْق » . و « لعَذْق » ، النخلة التي ثبت أصلها ، وطاب فرعها إذا جنى . و « العِدْق » ، الروى المخصب . وكذلك تفسير « المُعَذِّق » الذي ثبت أصوله ، و « المُعَذِّق » ، المُخصب . وكان في المطبوعة « لمُعَذِّق » بالغين المعجمة والذال المهملة ، والذي في « ج » و « س » : « لمُعَذِّق » بالعين المهملة والذال المعجمة .

(٤) الخبر بهذا اللفظ في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣ : ١٥٣ / ٤ : ٥٥ ، بغير =

أَتَأْتِقُ فِيهِنَّ ، (١) أى أَتَتَّبِعُ محاسنهن = قال ذلك من أجل أوزان الكلمات ،
ومن / أجل الفواصل في / أواخر الآيات ؟

= أم تُرى أنهم لذلك قالوا : « لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ » . (٢)

= أم ترى الجاحظ حين قال في كتاب النبوة : « وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عَلَى
رَجُلٍ مِنْ حُطَبَائِهِمْ وَبُلَغَائِهِمْ سُورَةَ وَاحِدَةً ، لَتَبَيَّنَ لَهُ فِي نِظَامِهَا وَمَخْرَجِهَا ، مِنْ
لَفْظِهَا وَطَابَعِهَا أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ مِثْلِهَا ، لَوْ تُحْدِى بِهَا أَبْلَغُ الْعَرَبِ لِأَظْهَرِ عَجْزِهِ
عَنْهَا » = (٣) لَعَا وَلَعَطَ . (٤)

= (٥) فليس كلامه هذا مما ذهبوا إليه في شيء .

...

٤٦١ - وينبغي أن تكون مُوَازَنَتُهُمْ بين بعض الآي وبين ما قاله الناسُ في

= إسناده ، وهو في مسند أحمد بن حنبل رقم : ٣٨٤٥ من حديث طويل : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَخْتَلِفُ ،
وَلَا يَسْتَشِينُ ، وَلَا يَتَفَقَّهُ لِكثرةِ الرَّدِّ » ، و « يَتَشَانُ » لَا يَخْلُقُ ، وهو مأخوذ من « الشَّنَّ » وهو الجلدُ الخَلْقُ
البالي . و « يَسْتَشِينُ » ، يصير شيئاً بَالِيًا . و « يَتَفَقَّهُ » ، من الشيء « التافه » ، أى لَا يُتَبَذَّلُ حَتَّى يَلْحَقَ
بِالْحَسَنِ .

(١) خبر عبد الله بن مسعود هذا في تفسير ابن كثير في أول سورة غافر (٧ : ٢٧٥) غير
مسند . و « دُمِثَاتٍ » ، جمع « دِمَّةٌ » ، وهى الخصلة اللينة السهلة المعشبة .

(٢) انظر ما سلف في التعليق رقم : ٣ ، ص : ٣٨٨ وهو في خبر على رضى الله عنه في صحيح
الترمذى ، كتاب « ثواب القرآن » ، « باب ما جاء في فضل القرآن » ، بإسناده فيه كلام .

(٣) مضى كلام الجاحظ هذا آنفاً برقم : ٢٩٠

(٤) « لَعَا يَلْعَوُ » أُنِيَ بِاللُّغُو مِنَ الْكَلَامِ ، وهو ما لَا يُعْتَدُ بِهِ ، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع .
و « لَعَطَ يَلْعَطُ لَعَطًا » ، أُنِيَ بِأَصْوَاتٍ مَبْهَمَةٍ وَأَلْفَاظٍ ذَاتِ جَلْبَةٍ لَا يَفْهَمُ لَهَا مَعْنَى . وكان في المطبوعة
وحدها : « لَعَا وَلَفَطًا » ، وهو سئء جداً ، لأن السياق : « أم ترى الجاحظ حين قال لَعَا وَلَفَطَ » .

(٥) الضمر في « كلامه » مرود إلى الجاحظ .

مَعْنَاهَا ، كَمَوَازِنَتِهِمْ بَيْنَ : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) (سورة البقرة : ١٧٩) ، وَبَيْنَ : « قَتْلُ الْبَعْضِ إِحْيَاءٌ لِلْجَمِيعِ » ^(١) = خَطَأٌ مِنْهُمْ ، ^(٢) لَأَنَّا لَا نَعْلَمُ لِحَدِيثِ التَّحْرِيكِ وَالتَّسْكِينِ وَحَدِيثِ الْفَاصِلَةِ مَذْهَباً فِي هَذِهِ الْمَوَازِنَةِ ، وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَرَادُوا غَيْرَ مَا يُرِيدُهُ النَّاسُ إِذَا وَازَنُوا بَيْنَ كَلَامٍ وَكَلَامٍ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ وَدِقَّةِ النَّظْمِ وَزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ . وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ اسْتَتَحَوَذَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الشَّأْنِ ، وَأَنَّهُمْ بَتَرَكِ النَّظَرِ ، وَإِهْمَالِ التَّدَبُّرِ وَضَعْفِ النَّيَّةِ ، وَقَصَرِ الْهِمَّةِ = قَدْ طَرَّقُوا لَهُ حَتَّى جَعَلَ يُلْقَى فِي نَفْسِهِمْ كُلِّ مُحَالٍ وَكُلِّ بَاطِلٍ ، ^(٣) وَجَعَلُوا هُمْ يُعْطُونَ الَّذِي يُلْقِيهِ خَطَأً مِنْ قَبُولِهِمْ ، وَيُؤَوِّدُونَهُ مَكَاناً مِنْ قُلُوبِهِمْ ، لَمَّا بَلَغَ مِنْ قَدَرِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ تَدَخُّلَ فِي تَصْنِيفِ ، وَيُعَادَ وَيُبْدَأُ فِي تَبْيِينِ لَوْجَةِ الْفَسَادِ فِيهَا وَتَعْرِيفِ .

...

٤٦٢ - (٢٨٠) ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الشَّنَاعَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، تَلَزَمُ أَصْحَابَ « الصَّرْفَةِ » أَيْضاً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَجْزُهُمْ عَنْ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ وَعَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، لَأَنَّهُ مُعْجِزٌ فِي نَفْسِهِ ، لَكِنْ لَأَنَّ أَذْخَلَ عَلَيْهِمُ الْعَجْزَ عَنْهُ ، وَصُرِفَتْ هِمَمُهُمْ وَخَوَاطِرُهُمْ عَنْ / تَأْلِيفِ كَلَامٍ مِثْلِهِ ، وَكَانَ حَالُهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ حَالٌ مِنْ أَعْدَمِ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُهُ ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرِ قَدْ كَانَ يَتَسَّعُ لَهُ ، = ^(٤) لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَعَاطَمَهُمْ ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُمْ مَا يُدَلُّ عَلَى إِكْبَارِهِمْ أَمْرُهُ ،

الحجة على إبطال « الصرفة »
وهي مقالة المعتزلة

287

(١) مضى ذلك في رقم : ٣٠٣

(٢) السياق : « وينبغي أن تكون موازناتهم خطأً منهم » .

(٣) « طرَّقوا له » ، جعلوا له طريقاً يسلكه إلى ما يسوِّله لهم من الفساد .

(٤) السياق : « وذلك أنه لو لم يكن عجزهم لكان ينبغي » .

٢٥٠

وَتَعْجِبُهُمْ مِنْهُ ، وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ بَهَرَهُمْ ، / وَعَظَّمْ كُلَّ الْعَظَمِ عِنْدَهُمْ ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَكُونَ الْإِكْبَارُ مِنْهُمْ وَالتَّعْجِبُ لِلَّذِي دَخَلَ مِنَ الْعَجْزِ عَلَيْهِمْ ، ^(١) وَرَأَوْهُ مِنْ
 تَغْيِيرِ حَالِهِمْ ، وَمِنْ أَنْ حِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شَيْءٍ قَدْ كَانَ عَلَيْهِمْ سَهْلًا ، وَأَنْ سُدَّ دُونَهُ
 بَابٌ كَانَ لَهُمْ مَفْتُوحًا ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَبِيًّا قَالَ لِقَوْمِهِ : « إِنْ آتَيْتُ أَنْ أَضَعَّ يَدِي
 عَلَى رَأْسِي هَذِهِ السَّاعَةِ ، وَتُثْمِنُونَ كُلَّكُمْ مِنْ أَنْ تَسْتَطِيعُوا وَضَعَ أَيْدِيكُمْ عَلَى
 رُؤُوسِكُمْ » ، وَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ ، مِمَّ يَكُونُ تَعْجِبُ الْقَوْمِ ، أَمِنْ وَضَعِهِ يَدَهُ عَلَى
 رَأْسِهِ ، أَمْ مِنْ عَجْزِهِمْ أَنْ يَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ ؟

...

« النظم » ، و « الاستعارة »
 هما موضع الإعجاز

٤٦٣ - ونعوذُ إلى النَّسَقِ فنقول : فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي
 أَعْجَزَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَّدْنَاهُ ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي « النَّظْمِ » ، لِأَنَّهُ
 لَيْسَ = مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ = إِلَّا « النَّظْمُ » وَ « الْإِعْجَازُ » . وَلَا يُمَكِّنُ
 أَنْ تُجْعَلَ « الْإِعْجَازُ » الْأَصْلُ فِي الْإِعْجَازِ وَأَنْ يُقْصَرَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّى إِلَى
 أَنْ يَكُونَ الْإِعْجَازُ فِي آيٍ مَعْدُودَةٍ فِي مَوَاضِعَ مِنَ السُّورِ الطُّوَالِ مَخْصُوصَةٍ ، وَإِذَا
 امْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا ، ثَبَّتَ أَنَّ « النَّظْمَ » مَكَائِهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ . وَإِذَا ثَبَّتَ
 أَنَّهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « التَّأْلِيفِ » ، ^(٢) وَكُنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئًا غَيْرَ

(١) فِي « ج » : « وَعَظَّمْ كُلَّ الْعَظَمِ عِنْدَهُمْ ، وَرَأَوْهُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِهِمْ » ، أَسْقَطَ فَأَفْسَدَ الْكَلَامَ .
 وَفِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَعَظَّمْ كُلَّ الْعَظَمِ عِنْدَهُمْ ، وَالتَّعْجِبُ لِلَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَجْزِ ، وَلَمَّا رَأَوْهُ » ،
 وَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا .

(٢) كَانَ مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ مُخْتَلَفًا ، وَغَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَا فِي « س » ، وَهُوَ الَّذِي أُثْبِتْنَاهُ هُنَا ، أَمَّا كَاتِبُ
 « ج » ، فَقَدْ سَهَا فَأَسْقَطَ جَمَلًا كَثِيرًا ، وَهَذَا نَصُّ سِيَاقِ « ج » : « فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي
 أَعْجَزَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَّدْنَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي النَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ
 يَكُونَ فِيهِ إِلَّا النَّظْمُ . وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ فِي النَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ » .

تَوَحَّى معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، وأَنَا إِن بَقِينَا الدهر نُجْهِدُ أَفْكَارَنَا
حتى نَعْلَمَ ②٨١) للكلم المفردة سِلْكَاً يَنْظُمُهَا ، وجامعاً يَجْمَعُ شَمْلُهَا وَيُؤَلِّفُهَا ،
ويجعل بعضها بسبب / من بعض ، غير توحي معاني النحو وأحكامه فيها ، ^(١)
طلبنا ما كُلُّ مُحَالٍ دونه = ^(٢) فقد بَانَ وَظَهَرَ أَنَّ الْمُتَعَاطَى الْقَوْلَ فِي « النظم » ،
والزاعم أَنَّهُ يحاول بيان المزية فيه ، وهو لا يَعْْرِضُ فيما يُعْبِدُهُ وَيُؤَدِّيهِ للقوانين
والأصول التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا ، ولا يسلك إلیه المسالك التي نَهَجْنَاهَا ، ^(٣) في
عمياء من أمره ، وفي غُرُورٍ من نفسه ، وفي خِدَاعٍ من الأمانِي والأضاليل . ^(٤)
ذاك لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَكُونُ « النَّظْمُ » شيئاً غَيْرَ تَوَحَّى معاني النحو وأحكامه فيما
بين الكلم ، كان من أَعْجَبِ الْعَجَبِ أَنْ يَزْعِمَ زَاعِماً أَنَّهُ يطلب المزية في

= وأما المطبوعة ، فكان كما طي ، مفرقاً على مواضعه : (١) : « لم يبق إلَّا أن تكون في الاستعارة
ولا يمكن الاستعارة » ، فأسقط ما بين الكلامين عند موضع العلامة ، ثم أتى به بعد قوله : « من السور
الطوال مخصوصة ، على هذا السياق : « وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلَّا أن يكون في النظم والتأليف ، لأنه
ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلَّا النظم » . ولم يرد في المطبوعة ما ههنا : « وإذا امتنع ذلك فيها ثبت
أن النظم مكائده » . وأيضاً كتب مكان « يُقْصَرُ عليها » « يُقْصَدُ إليها » ، فكان ما في المطبوعة كلاماً
ملفّقاً سيئاً .

(١) السياق هنا : « وَأَنَا إِن بَقِينَا الدهر ، نُجْهِدُ أَفْكَارَنَا طلبنا ما كُلُّ مُحَالٍ دونه » .

(٢) والسياق هنا : « وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ فِي النظم ، وكنا قد علمنا فقد بَانَ وَظَهَرَ » ، وهو
جواب « إِذَا » في صدر الجملة .

(٣) السياق : « بَانَ وَظَهَرَ أَنَّ الْمُتَعَاطَى في عمياء من أمره » .

(٤) يعني بقوله « المتعاطى القول في النظم » و« الزاعم أَنَّهُ يحاول بيان المزية وهو لا يعرض
فيما يعيده ويبيده للقوانين والأصول التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا في عمياء من أمره ، ومن غُرُورٍ في نفسه » ،
يعنى بهذا كله المعتزلي الكبير القاضي عبد الجبار ، وما كتبه في « المغنى » ١٦ : ١٩٧ ، وما بعده ، لِأَنَّهُ
هو الذي استخدم لفظ « النظم » فأكثر ، ولم يخرج بطائل ، وقد أشرت إلى ذلك فيما سلف في رقم :

« النظم » ، ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي « النَّظْمُ » عبارة عن تَوْحِيها فيما بين الكلم .

...

٤٦٤ - فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُكَ « إِلَّا النظم » ، ^(١) يقتضى إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو به مُعْجَز ، وذلك ما لا مَسَاغَ له .

« الاستعارة » و « الكناية »
و « التمثيل » من
مقتضيات « النظم »

قيل : ليس الأمر كما ظننت ، بل ذلك يَقْتَضِي دخول الاستعارة ونظائرها / فيما هو به مُعْجَزٌ . وذلك لِأَنَّ هذه المعاني = التي هي « الاستعارة » ، و « الكناية » و « التمثيل » ، وسائر ضروب « المجاز » من بعدها = من مُقْتَضِيَّاتِ « النظم » ، وعنه يحدث وبه يكون ، ^(٢) لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَدْخُلَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي الْكَلِمِ وَهِيَ أَفْرَادٌ لَمْ يُتَوَخَّحْ فِيهَا بَيْنَهَا حَكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ النُّحُو . فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ هُنَا « فَعْلٌ » أَوْ « اسْمٌ » قَدْ دَخَلَتْهُ الِاسْتِعَارَةُ ، مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُلْفَ مَعَ غَيْرِهِ . أَفَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنْ قُدِّرَ فِي « اشْتَغَلَ » مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ١٠] ، أَنْ لَا يَكُونَ « الرَّأْسُ » ، فاعلاً له ، وَيَكُونَ « شَيْبًا » منصوباً عنه على التمييز ، لَمْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاراً ؟ وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي نِظَائِرِ « الِاسْتِعَارَةِ » ، فَأَعْرِفْ ذَلِكَ . ^(٣)

...

٤٦٥ - (٢٨٢) وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّبَبَ فِي أَنْ لَمْ يَقَعْ النَّظَرُ مِنْهُمْ مَوْقَعُهُ ، أَنَّهُمْ

عطأوا المعزلة في ظنهم
أن المزية في « اللفظ » ،
واضطرابهم في ذلك

(١) يعنى قوله في أول الفقرة السالفة : « لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِلَّا النِّظْمُ وَالِاسْتِعَارَةُ » .

(٢) في المطبوعة : « وَعَنْهَا يَحْدُثُ ، وَبِهَا يَكُونُ » .

(٣) هذه الفقرة (٤٦٤) كُلُّهَا ساقطة من « س » .

حين قالوا : « نَطْلُبُ المِزِيَّة » ، ^(١) ظنوا أن موضعها « اللفظ » بناءً على أن « النظم » نَظْمُ الألفاظ ، وأنه يلحقها دون المعاني = وحين ظنوا أن مَوْضِعَهَا ذلك واعتقدوه ، وقفوا على « اللفظ » ، وجعلوا لا يَرْمُون بأوهامهم إلى شيء سِوَاهُ . إلا أَنَّهُمْ ، على ذلك ، لم يستطيعوا أن يَنْطِقُوا في تصحيح هذا الذي ظنَّوه بحرف ، بل لم يتكلموا بشيء إلاَّ كان ذلك نَقْضاً وإبطالاً لأن يكون « اللفظ » ، من حيث هو لفظٌ ، موضعاً للمِزِيَّة = وإلا رأيتهم قد اعترفوا ، من حيث لم يَدْرُوا ، بأن ليس للمِزِيَّة التي طلبوها موضعٌ ومكانٌ تكون فيه ، إلاَّ معاني النحو وأحكامه .

وذلك أنهم قالوا : « إِنَّهُ الفَصَاحَةُ لَا تَظْهَرُ في أفراد الكلمات ، وإِثْمًا تَظْهَرُ بالضَّمِّ على طَرِيقَةٍ مَخْصُوصَةٍ » ، ^(٢) فقولهم « بالضَّمِّ » ، لا يصح أن يُرَاد به التَّنْقِطُ باللفظة بعد اللفظة ، من غير اتِّصَالٍ يكون بين / معنييهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمَجْرَدِ ضَمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثيرٌ في الفصاحة ، لكان يَنْبَغِي إِذَا قِيلَ : « ضَحِكٌ ، خَرَجَ » أن يحدث في ضم « خَرَجَ » إلى « ضَحِكٌ » فصاحة ! وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلاَّ أن يكون المعنى في ضَمِّ الكلمة إلى الكلمة تَوَخُّجِي معنًى من معاني النحو فيما بينهما .

289

= وقولهم : « على طَرِيقَةٍ مَخْصُوصَةٍ » ، يُوجِبُ ذلك أيضاً ، وذلك أنه لا / يكون للطريقة = إِذَا أَنْتِ أَرَدْتَ مُجْرَدَ اللَّفْظِ = معنًى .

٢٥٢

(١) إنما يعني بهذا كله القاضي عبد الجبار المعتزلي ، كما أشرت إليه في ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤

(٢) هذا لفظ القاضي عبد الجبار بنصه في المعنى ١٦ : ١٩٩ ، « فصل في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام » .

وهذا سبيلُ كلِّ ما قالوه ، إذا أنت تأملتَ تراهم في الجميع قد دُفعوا إلى جعلِ المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا ، ذلك لأنه أمرٌ ضروريٌّ لا يمكن الخروج منه .

...

٤٦٦ - وما تجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم : « إنَّ المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، ^(١) وهذا كلامٌ إذا تأملتَ لم تجد له معنى يصحُّ عليه ، غير أن تجعل « تتزايد الألفاظ » عبارةً عن المزايا التي تحدث من توخى معاني (٢٨٣) النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ وتُطوَّق لسانٍ ، مُحالٌ .

...

٤٦٧ - ثم إننا نعلم أن المزية المطلوبة في هذا الباب ، مزيةٌ فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة . ومُحالٌ أن يكون اللفظ له صفة تُستنبط بالفكر ، ويُستعانُ عليها بالروية ، اللهم إلا أن تريد تأليف النعم . وليس ذلك مما نحن فيه بسبيل .

ومن ههنا لم يَجْزُ ، إذا عُدَّ الوجوه التي تظهر بها المزية ، أن يُعَدَّ فيها الإعراب . وذلك أن العلم بالإعراب مشتركٌ بين العرب كلهم ، وليس هو مما يُستنبط بالفكر ، ويُستعانُ عليه بالروية . فليس أحدُهم ، بأن أعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب ، والمضاف إليه الجرُّ ، بأعلم من / غيره ، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حِدَّةِ ذهن وقُوَّةِ خاطر ، ^(٢) إنما الذي تَقَعُ الحاجة فيه إلى ذلك ،

290

(١) هذا أيضاً قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في المغنى : ١٦ : ١٩٩ ، وقد مضى آنفاً رقم :

٥٥ ، تعليق : ٢ ، و ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤ ، و ص : ٣٩٤ ، تعليق : ٢

(٢) في المطبوعة : « ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه » ، زيادة لإفساد الكلام لا غير .

العلم بما يُوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى :
(فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، وكقول الفرزدق :

* سَقَتْنَهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِعِ * (١)

وأشباه ذلك ، ممّا يُجعل الشيء فيه فاعلاً على تأويل يَدُقْ ، ومن طريق
تَلْطُفْ ، وليس يكون هذا علماً بالإعراب ، ولكن بالوصف الموجب
للإعراب .

ومن ثمّ لا يجوز لنا أن نعتدّ في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل
من اللغتين في الشيء ما يُقال « إنه أفصحهما » ، أو بأن يكون قد تحفّظ مما
تُخطئ فيه العامة ، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب ، / لأن العلم بجميع ذلك
لا يعدو أن يكون علماً باللغة ، وبأنفس الكلم المفردة ، وبما طريقه طريق
الحفظ ، دون ما يُستعان عليه بالنظر ، ويوصل إليه بإعمال الفكر . ولئن كانت
العامة وأشباه العامة لا يكدّون يعرفون الفصاحة غير ذلك ، فإن من ضعف
التحيزة إخطار مثله في الفكر ، (٢) وإجراؤه (٣) في الذكر ، وأنت تزعم أنك
ناظر في دلائل الإعجاز . أترى أن العرب تحدّوا أن يختاروا الفتح في الميم من
« الشّمع » ، والهاء من « النَّهْر » على الإسكان = وأن يتحفظوا من تخليط
العامة في مثل : « هَذَا يَسَوَى أَلْفًا » (٣) أو إلى أن يأتوا بالغريب الوحشي في
كلام يُعارضون به القرآن ؟ (٤) كيف ؟ وأنت تقرأ السورة من السور الطوال فلا

٢٥٣

(١) مضى في الفقرة رقم : ٣٤٧ ، بتمامه .

(٢) « التحيزة » ، الطبيعة المفروزة في الإنسان .

(٣) لأن صوابه « هذا يساوي ألفاً » .

(٤) في « ج » والمطبوعة : « في الكلام » بالتعريف .

291

تجد فيها من الغريب شيئاً ، وتأمل ما جمعه العلماء في غريب القرآن ، فترى الغريب منه إلا في القليل ، إنما كان غريباً من أجل استعارة هي فيه ، / كمثّل (وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [سورة البقرة: ٩٣] ، ومثّل : (خَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف: ٨٠] ، ومثّل (فَأَصْدَغَ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، دون أن تكون اللفظة غريبة في نفسها ، إنما ترى ذلك في كلمات معدودة كمثّل : (عَجِّلْ لَنَا قِطَّنًا) [سورة مر : ١٦] ، و (ذَاتَ الْوَاجِ وَدُسِّرَ) [سورة النمر : ١٣] ، و (جَعَلَ رَبُّكَ تَحَنُّكَ سِرِيًّا) [سورة

مهم : ٢٤] .

...

غريب اللغة ، ليس له مكان في الإعجاز

٤٦٨ - ثم إنّه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريباً ، لكان مُحالاً أن يدخل ذلك في الإعجاز ، وأن يصحّ التحدّي به . ذاك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدّي به من أن يتحدّى مَنْ له علمٌ بأمثاله من الغريب ، أو من لا علم له بذلك . = فلو تُحدّى به من يعلم أمثاله ، لم يتعذّر عليه أن يعارضه بمثله . ألا ترى أنه لا يتعذّر عليك إذا أنت عرفت ما جاء من الغريب في معنى « الطويل » أن تعارض من يقول : « الشَّوْقُبُ » ، بأن تقول أنت « الشَّوْذَبُ » ، وإذا قال « الأَمْقُ » أن تقول « الأَشَقُّ » ؟ (١) وعلى هذا السبيل .

= ولو تحدّى به مَنْ لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب ، كان ذلك بمنزلة أن يتحدّى العرب إلى أن يتكلموا بلسان التُّرك .

٤٦٩ - هذا ، وكيف بأن يدخل الغريب في باب الفضيلة ، وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يروّون الفضيلة / في ترك استعماله وتجنّبه ؟ أفلا ترى إلى قول عُمر

٢٥٤

(١) هذه الألفاظ بمعنى الطويل مع فروق فيها .

رضى الله (٢٨٥) عنه في زهير : « إنه كان لا يُعَاظِلُ بين القول ، ولا يَتَّبِعُ حُوشَى الكلام » ؟ فَقَرَنَ تَتَّبِعَ « الحُوشَى » = وهو الغريب من غير شُبْهَةٍ = إلى « المعَاظِلَةِ » التي هي التعقيد . (١)

وقال الجاحظ في « كتاب البيان والتبيين » : (٢) « ورأيتُ النَّاسَ يتداولون رِسَالَةَ يَحْيَى بن يَعْمُرَ على لسان يَزِيدَ بن المهلب إلى الْحَجَّاج : (٣) « إِنَّا لَقَيْنَا العدوَّ فقتلنا طائفة [وأسرنا طائفة ، ولحقت طائفة [بَعْرَاعِ الأودية وأهضام الغيطان ، وبتنا بَعْرَعَةَ الجبل ، وبات / العدوَّ بِحَضِيضِهِ ». فقال الحجاج : ما يزيد بأنى عُذْرٍ هذا الكلام ! [فقليل له : إن يحيى بن يعمر معه ! فأمر بأن يُجْمَلَ إليه ، فلما أتاها [قال : أين ولدت ؟ فقال : بالأهواز . فقال : فأتى لك هذه الفصاحة ؟ قال : أخذتها عن أبى . (٤)

292

قال : « ورأيتهم يُدِيرُونَ في كتبهم : أن امرأة خاصمت زوجها إلى يحيى ابن يعمر ، فانتهرها مراراً ، فقال له يحيى : أن سألتك ثمن شكرها وشبرك ، أنشأت تطلها وتضهلها » . (٥)

(١) انظر طبقات فحول الشعراء رقم : ٧٩ ، ص : ٦٣

(٢) في هذا الموضع كتب « كتاب البيان والتبيين » ، مضبوطة في « ج » و « س » معاً . وهو خلاف مشهور ، ومع ذلك سيأتى في النسختين أيضاً « البيان والتبيين » كما سأشير إليه في التعليق . (٣) في المطبوعة : « عن لسان » .

(٤) هو في البيان والتبيين ١ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، وشرح الجاحظ ألفاظه فقال : « عراعر الأودية » أسافلها . و « عراعر الجبال » أعاليها . و « أهضام الغيطان » ، مداخلها . و « الغيطان » جمع « غائط » ، وهو الحائط ذو الشجر . وقوله : « ما يزيد بأنى عُذْرٍ هذا الكلام » ، أى ليس هو قائله ، والمبتدئ به .

(٥) هو في كتاب البيان ١ : ٣٧٨ ، وفسره الجاحظ فقال : « قالوا : « الضَّهْل » ، التقليل و « الشُّكْرُ » ، الفرج ، و « الشُّبْر » ، النكاح . و « تطلها » ، تذهب بحمقها يقال : دم مطلول . ويقال : بمر ضهول » ، أى قليلة الماء .

ثم قال : « وإن كانوا إنما قد رَوَوْا هذا الكلام لكي يدل على فصاحة وبلاغة ، فقد باعده الله من صفة البلاغة والفصاحة . » (١)

...

٤٧٠ - وأعلم أنك كلما نظرت وجدت سبب الفساد واحداً ، وهو ظنهم الذي ظنوه في « اللفظ » ، وجعلهم الأوصاف التي تجرى عليه كلها أوصافاً له في نفسه ، ومن حيث هو لفظ ، وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له في نفسه ، وبين ما كانوا قد كسبوه إياه من أجل أمرٍ عَرَضَ في معناه . (٢) ولما كان هذا دأبهم ، ثم رأوا الناس وأظهر شيء عندهم في معنى « الفصاحة » ، تقويم الإعراب ، والتحفظ من اللحن ، لم يشكوا أنه ينبغي أن يعتد به في جملة المزايا التي يُفاضل بها بين كلام وكلام في الفصاحة ، وذهب عنهم أن ليس هو من « الفصاحة » التي يعينها أمرها في شيء ، وأن كلامنا في فصاحة تجب لللفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق ، ولكن من أجل لطائف تُدرك بالفهم ، وأنا نعتبر في شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر ، من بعد أن يكونا قد برّئا من اللحن ، وسَلِمَا في ألفاظهما / من الخطأ .

٢٥٥

٤٧١ - ومن العجب أننا إذا نظرنا في الإعراب ، وجدنا التفاضل فيه محالاً ، لأنه لا يُتصوّر / أن يكون للرفع والنصب في كلام ، مزية عليهما في كلام آخر ، وإنما الذي يُتصوّر أن يكون هُنا : كلامان قد وقع في إعرابهما خلل ، ثم كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر ، وكلامان قد استمر أحدهما على

293

(١) هو في البيان ١ : ٣٧٨ ، وفي نسخ الدلائل زيادة « وبلاغة » ، وقوله : « والفصاحة » ، زيادة ألحقها من البيان .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أكسبوه إياه » .

الصَّوَابُ ولم يستمرَّ الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب ، ولكن تركاً له في شيء ، واستعمالاً له في آخر ، فأعرف ذلك .

٤٧٢ - وجملة الأمر أنك لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه عن أن يصيح له كلامٌ ، أو يستمر له نظام ، أو تثبت له قدم ، أو ينطق منه إلاً بالمحال فم ، (١) من (٢٨٧) ظنهم هذا الذي حام بهم حول « اللفظ » ، وجعلهم لا يعدونه ، ولا يرون للمزية مكاناً دونه .

...

٤٧٣ - وأعلم أنه قد يجري في العبارة منأى شيء ، هو يُعيد الشبهة جذعة عليهم ، وهو أنه يقع في كلامنا أن « الفصاحة » تكون في المعنى دون اللفظ ، فإذا سمعوا ذلك قالوا : كيف يكون هذا ، ونحن نراها لا تصلح صفة إلا للفظ ، ونراها لا تدخل في صفة المعنى البتة ، لأننا نرى الناس قاطبة يقولون : « هذا لفظ فصيح ، وهذه ألفاظ فصيحة » ، ولا نرى عاقلاً يقول : « هذا معنى فصيح ، وهذه معانٍ فصاح » . ولو كانت « الفصاحة » تكون في المعنى ، لكان ينبغي أن يقال ذاك ، كما أننا لما كان الحسنُ يكون فيه قيل : « هذا معنى حسنٌ ، وهذه معانٍ حسنة » .

قوله : « إن الفصاحة تكون

في المعنى » ورثه شبهة المعتزلة وغيرهم في فهم ذلك

وهذا شيء يأخذ من الغر مأخذاً : والجواب عنه أن يُقال : إن غرضنا من قولنا : « إن الفصاحة تكون في المعنى » ، أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه « فصيح » ، هي في المعنى / دون اللفظ ، لأنه لو كانت بها المزية التي

(١) السياق « لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه ... من ظنهم هذا » .

من أجلها يَسْتَحَقُّ اللَّفْظُ الوصفَ بأنه فصيح ، تكون فيه دُون معناه ، ^(١) لَكَانَ ينبغي إذا قلنا في اللَّفْظَةِ : « إنها فَصِيحَةٌ » ، أن تكون تلك الفصاحة واجبة لها بكل حال . ومعلوم أنَّ الأمر بخلاف ذلك ، فإنَّا نرى / اللَّفْظَةُ تَكُونُ في غاية الفصاحة في موضع ، ونراها بعينها فيما لا يُخَصِّي من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير . ^(٢) وإنما كان كذلك ، لأن المزية التي من أجلها نَصِفُ اللَّفْظَ في شأننا هذا بأنه فصيحٌ ، مزية تَحْدُثُ من بعد أن لا تكون ، وتظهرُ في الكَلِمِ من بعد أن ^(٢٨٨) يَدْخُلُهَا النظم . وهذا شيءٌ إن أنت طلبتَه فيها وقد جئت بها أفراداً لم تُرْمَ فيها نَظْماً ، ولم تحدث لها تَأْلِيفاً ، طلبتَ مُحالاً . وإذا كان كذلك ، وجب أن يُعْلَمَ قطعاً وضرورةً أن تلك المزية في المعنى دون اللَّفْظِ .

...

٤٧٤ - وعبارة أخرى في هذا بعينه ، وهي أن يقال : قد عَلِمْنَا علماً لا تَعْتَرِضُ معه شُبْهَةٌ : أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك ، فينبغي لنا أن نَنْظُرَ إلى المتكلم ، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللَّفْظِ شيئاً ليس هو له في اللُّغَةِ ، حتى يُجْعَلَ ذلك من صَنِيعِهِ مَزِيَّةً يُعْبَرُ عَنْهَا بِالفصاحة ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً ، ولا أن يحدث فيه وصفاً . كيف ؟ وهو إن فعل

(١) الذي كان في المطبوعة : « التي من أجلها استحق اللفظ بأنه فصيح ، عائدة في الحقيقة إلى معناه ، ولوقيل إنها تكون فيه دون معناه ، لكان ينبغي » ، أسقط ما بين الكلايين كما ترى ، والذي أثبتناه هو الصواب المحض ، كما هو في « ج » و « س » وفي نسخة بغداد التي أشار إليها رشيد رضا ، ونقل نصّها مطابقاً لما في مخطوطتنا .

(٢) سها كاتب « ج » فأسقط بعض اللفظ فساق الكلام هكذا : « تكون في غاية الفصاحة قليل ولا كثير » .

ذلك أفسد على نفسه ، وأبطل أن يكون متكلماً ، لأنه لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاعاً لُفَّةً على ما وضعت عليه . (١)

295

وإذا ثبت من حاله / أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها في اللغة ، وكذا قد اجتمعنا على أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتة = وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا « الفصاحة » في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه ، ومن حيث هو صدق صوت ونطق لسان ، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى ، لأنه إذا كان اتفاقاً أنها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولم نره أفاد في اللفظ شيئاً ، لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية أفادها في المعنى . (٢)

...

٤٧٥ - جملة الأمر أننا لا نوجب « الفصاحة » للفظية مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقة معناها (٢٨٩) بمعنى ما يليها . فإذا قلنا في لفظة « اشتعل » من قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤٤] ، أنها في أعلى رتبة من الفصاحة ، (٣) لم نوجب تلك

« فصاحة اللفظ » ،
لا تكون مقطوعة بل
موصولة بغيرها مما يليها

(١) في المطبوعة : « على ما وضعت هي عليه » ، زيادة بلا طائل .

(٢) في « ج » ، أسقط الكاتب سهواً ما ترى هنا فاختل المعنى . كتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها في المعنى . جملة الأمر » . وأما في المطبوعة فقد أسقط أيضاً وكتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولما لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى » ، وهذا لا شيء .

(٣) في المطبوعة وحدها « أعلى المرتبة » .

« الفصاحة » لها وحدها ، ولكن موصولاً بها « الرأس » / معروفاً بالألف واللام ، ٢٥٧
ومقروناً إليهما « الشيب » مُنكَرًا منصوباً .

...

٤٧٦ - هذا ، وإنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له = أعنى أن يوجب
الفصاحة للفظية وحدها = ^(١) فيما كان « استعارة » ، فأما ما خلا من الاستعارة
من الكلام الفصيح البليغ ، فلا يعرض توهم ذلك فيه لعاقِل أصلاً .

أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شيء ، إذا هو نظر إلى قوله
عز وجل : (يَخْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ الْعُدُو فَاَحْذَرُهُمْ) [سورة المنافقون : ٤] ،
وإلى إكبار الناس شأن هذه / الآية في الفصاحة ، أن يضع يده على كلمة كلمة
منها فيقول : « إنها فصيحة ؟ » كيف ؟ وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك
فيها معنوية :

الاولى : كانت « على » فيها متعلقةً بمحذوف في موضع المفعول الثاني .
الثانية : أن كانت الجملة التي هي « هُمُ الْعُدُو » بعدها عارية من حرف
عطف .

والثالث : التعريف في « العُدُو » وأن لم يقل : « هم عُدُو » .

= ولو أنك علّقت « على » بظاهر ، وأدخلت على الجملة التي هي « هُمُ
العُدُو » حرف عطف ، وأسقطت « الألف واللام » من « العُدُو » فقلت :
« يَخْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ واقعة عليهم ، وهُم عُدُو » ، لرأيت الفصاحة قد ذهبت

(١) السياق : « إنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له فيما كان استعارة » .

عنها بأسرها . ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون « عليهم » متعلقاً بنفس « الصيحة » ، ويكون حاله معها كحالها إذا قلت : « صيحتُ عليه » ، لأخرجته عن أن يكون كلاماً ، فضلاً عن أن يكون فصيحاً . وهذا هو الفيصل لمن عَقَلَ .

...

٤٧٧ - ومن العجيب في هذا ، ما رُوِيَ عن أمير المؤمنين عليّ رضوان الله (٢٩٠) عليه أنه قال : « ما سمعت كلمةً عربيةً من العرب إلا وسمعتها من رسول الله ﷺ ، وسمعتة يقول : « مات حَتَفٌ أنفه » ، وما سمعتها من عَرَبِيٍّ قَبْلَهُ » (١) = لا شُبْهة في أن وصف اللفظ « بالعربي » في مثل هذا يكون في

القول في « مات حَتَفٌ أنفه »

(١) هذا خبر مشهورة نسبتة إلى عليّ رضي الله عنه ، ولكني لم أقف عليه منسوباً إلى عليّ في غير كتب الأدب ، وإنما هو من حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه ، وهو في مسند أحمد ٤ : ٣٦ من زيادات ابنه عبد الله قال :

« حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا يزيد بن هرون قال ، أنبأنا محمد بن إسحق ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن محمد بن عبد الله بن عتيك ، أحد بني سلمة ، عن أبيه عبد الله بن عتيك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خرج من بيته مجاهداً في سبيل الله عز وجل = ثم قال بأصابعه هؤلاء الثلاث ، الوسطى والسبابة والإبهام ، فجمعهن ، وقال : وأين المجاهدون = فخر عن دابته ومات ، فقد وقع أجره على الله ، أو لدغته دابة فمات ، فقد وقع أجره على الله = أو مات حَتَفٌ أنفه ، فقد وقع أجره على الله عز وجل = والله إنها لكلمة ما سمعتها من أحد من العرب قبل رسول الله ﷺ = فمات فقد وقع أجره على الله ، ومن مات قَعَصاً فقد استوجب المآب . وانظر أيضاً ترجمة « عبد الله بن عتيك » رضي الله عنه في أسد الغابة ، وانظر أيضاً غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢ : ٦٧ ، ٦٨

معنى الوصف بأنه فصيح . وإذا كان الأمر كذلك ، فأنظر هل يقع في وهم مُتَوَهِّم أن يكون رضى الله عنه قد جعلها « عربية » من أجل ألفاظها ؟ وإذا نظرت لم / تشك في ذلك .

٢٥٨

...

بيان آخر في
النظم « وتوحي
معاني النحو

٤٧٨ - وأعلم أنك تجد هؤلاء الذين يشكون فيما قلناه ، تجرى على ألسنتهم ألفاظ وعبارات لا يصح لها معنى سوى توحي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، ثم تراهم لا يعلمون ذلك .

297

فمن / ذلك ما يقوله الناس قاطبة من أن العاقل يُرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به . وإذا رجعنا إلى أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك « ضرب » فيجعله خبراً عن « زيد » ، ويجعل « الضرب » الذى أخبر بوقوعه منه واقعاً على « عمرو » ويجعل « يوم الجمعة » زمانه الذى وقع فيه ، ويجعل « التأديب » غرضه الذى فعل « الضرب » من أجله ، فيقول : « ضرب زيد عمراً يوم الجمعة تأديباً له » . وهذا كما ترى هو توحي معاني النحو فيما بين معاني هذه الكلم .

ولو أنك فرضت أن لا تتوحي في « ضرب » أن تجعله خبراً عن « زيد » وفي « عمرو » أن تجعله مفعولاً به الضرب ، وفي « يوم الجمعة » أن تجعله زماناً لهذا الضرب ، وفي « التأديب » ، أن تجعله غرض زيد من فعل الضرب = ما تصوّر في عقل ، ولا وقع في وهم ، أن تكون مرتباً لهذه الكلم . وإذا قد عرفت ذلك ، فهو العبرة في الكلام كله ، فمن ظن ظناً يؤدى إلى خلافه ، ظن ما يخرج به عن المعقول .

ومن ذلك إثباتهم التعلق والاتصال فيما بين الكلم وصوابها تارة ،

③١١ ونفِيهِمَ لهما أخرى . ومعلوم علمُ الضرورة أن لَنْ يُتَصَوَّرَ أن يكون لللفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يُعْتَبَر حالُ معنى هذه مع معنى تلك ، ويُراعى هناك أمرٌ يَصِل إحداهما بالأخرى ، كمرعاة كون : « نبك » ، جَوَاباً للأمر في قوله : « قفانبك » ، وكيف بالشك في ذلك ؟ ولو كانت الألفاظ يتعلّق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ ، ومع أطراح النظر في معانيها ، لأدّى ذلك إلى أن يكون الناسُ حين ضَحِكُوا مما يَصْنَعُهُ الْمُجَانُّ من قِرَاءَةِ أنصاف / الكتُب ، ضَحِكُوا عن جهالةٍ ، وأن يكون أبو تمام قد أخطأ / حين قال :

298

٢٥٩

عَدَلًا شَبِيهاً بِالْجُنُونِ كَأَنَّمَا قَرَأَتْ بِهِ الْوَرَهَاءُ شَطْرَ كِتَابِ (١)

لأنهم لم يضحكوا إلا من عَدَم التعلّق ، ولم يجعله أبو تمام جُنُوناً إلا لذلك . فأنظر إلى ما يَلْزَم هؤلاء القوم من طرائف الأمور .

...

فَصْلٌ

٤٧٩ - وهذا فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ عَلَى بُطْلَانِ أَنْ تكون
« الفصاحة » صفةً للفظ من حيث هو لفظ .

دليل آخر على بطلان أن
تكون « الفصاحة » صفة
للفظ من حيث هو لفظ

لا تخلو « الفصاحة » من أن تكون صفةً في اللفظ محسوسةً تدرك
بالسمع ، أو تكون صفةً فيه معقولة تعرف بالقلب . فمُحَالٌّ أَنْ تكون صفةً في
اللفظ محسوسةً ، لأنها لو كانت كذلك ، لكان ينبغي أن يَسْتَوِيَ السامعون
للفظ الفَصِيح في العلم بكونه فصيحاً . وإذا بطل أن تكون محسوسةً ، وجب
الحكم ضرورة بأنها صفةٌ معقولةٌ . وإذا وجبَ الحُكْمُ بكونها صفةً معقولةً ، فإنَّما
لا نعرف للفظ صفةً يكون طريقُ معرفتها العقل دون الحس ، إِلَّا دَلَالَتُهُ عَلَى
مَعْنَى . (١) وإذا كان كذلك ، لَزِمَ منه العلمُ بأنَّ وَصَفْنَا اللفظَ بالفصاحة ،
وصفٌ له من جهة معناه ، لا من جهة نفسه ، وهذا ما لا يَتَقَيَّ لعاقل معه عُذْرٌ
في الشك ، والله الموفق للصواب .

...

٤٨٠ - (٩٢) وبيان آخر ، وهو أنَّ القارىء إذا قرأ قوله تعالى : (وَاسْتَعْلَ
الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤١] ، فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلّا من بعد أن ينتهي
الكلام إلى آخره . فلو كانت « الفصاحة » صفةً للفظ « استعل » ، لكان ينبغي أن
يُحِسَّهَا القارىء فيه حال نُطْقِهِ بِهِ . فمُحَالٌّ أَنْ تكون للشئ صفةً ، ثم لا يصحُّ
العلم / بتلك الصفة إلّا من بعد عَدَمِهِ . وَمَنْ ذَا رَأَى صفةً يقرى موصوفها عنها

بيان آخر في بطلان
أن تكون الفصاحة للفظ
من حيث هو لفظ

(١) في المطبوعة : « على معناه » .

في حال وجوده ، حتى إذا عُدِم صارت موجودةً فيه ؟ وهل سَمِع السامعون ، في قديم الدهر وحديثه ، بصفةٍ شَرَطُ حصولِها لموصوفِها أن يُعَدَم الموصوف ؟ فإن قالوا : إنَّ الفصاحة التي ادَّعيناها لللفظ « اشتعل » تكون فيه في حال نطقنا به ، إلا أننا لا نعلم في تلك / الحال أنها فيه ، فإذا بلغنا آخرَ الكلام علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين نطقنا به .

٢٦٠

قيل : هذا فنُّ آخرُ من العَجَب ، وهو أن تكون هُنا صفة مَوْجُودة في شيء ، ثم لا يكون في الإمكان ولا يَسَع في الجواز ، أن يُعَلَم وجود تلك الصفة في ذلك الشيء إلا من بعد أن يُعَدَم ، ويكون العلمُ بها ويكونها فيه محجوباً عنا حتى يُعَدَم ، فإذا عُدِم علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين كان .

٤٨١ - ثم إنه لا شبهة في أن هذه الفصاحة التي يدَّعونها للفظ هي مُدَّعاةٌ لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها ، إذ ليس يبلغ بهم تهافتُ الرأى إلى أن يدَّعوا لكلِّ واحدٍ من حروف « اشتعل » فصاحةً ، فيجعلوا « الشين » على حَدِّته فصيحاً ، وكذلك « التاء » ، و « العين » و « اللام » . وإذا كانت الفصاحة مُدَّعاةً لمجموع الكلمة ، لم يُتَصَوَّر حصولُها لها إلا من بعد أن تُعَدَم كُلُّها وينقضي أمرُ النطق بها . ذاك لأنه لا يُتَصَوَّر أن تَدْخُل الحروفُ بجملتها في النطق (٢١٣) دَفْعَةً واحدةً ، حتى تجعل « الفصاحة » موجودةً فيها في حال وجودها . وما بَعْدَ هذا إلا أن نسأل الله تعالى العصمةَ والتوفيقَ ، فقد بلغ الأمرُ في الشَّناعة إلى حَدٍّ ، إذا تنبَّه العاقل لَفِّ رأسه حياءً من العقل ، (١) حين يراه قد قال / قولاً هذا مؤداه ، وسلك مسلكاً إلى هذا مُفضاه .

300

(١) في المطبوعة : « انتبه » ، وفي « س » : « تبيَّنه » .

وما مَثَلٌ من يَزْعُمُ أن « الفصاحة » صفةٌ لِلْفَظ من حيث هو لَفْظٌ ونُطْقٌ لسانٍ ، ثم يَزْعُمُ أنه يدَّعيها لمجموع حروفه دون آحادها ، إلا مَثَلٌ من يزعم أن ههنا غَزْلاً إذا نُسِجَ منه ثوبٌ كان أَحْمَرَ ، وإذا فُرِّقَ ونُظِرَ إليه خَيْطاً خَيْطاً ، لم تكن فيه حُمْرَة أصلاً !

...

٤٨٢ - ومن طريف أمرهم ، أنك ترى كَافَّتَهُم لا ينكرون أن اللَّفْظَ المستعارَ إذا كان فصيحاً ، كانت فصاحته تلك من أجل استعارته ، ومن أجل لُطْفٍ وِغْرَابَةٍ كانا فيها ، وتراهم مع ذلك لا يشكُّون في أن الاستعارة لا تُحْدِثُ في حروف اللَّفْظِ صِفَةً ولا / تغير أجزاسها عما تكون عليه إذا لم يكن مستعاراً ، وكان متروكاً على حقيقته ، وأن التأثير من الاستعارة إنما يكون في المعنى . كيف ؟ وهم يعتقدون أن اللفظ إذا استُعْبِرَ لشيءٍ ، نُقِلَ عن معناه الذي وُضِعَ له بالكلية . وإذا كان الأمر كذلك ، فلولا إهمالهم أنفُسَهُم وتركُهم النَّظَرَ ، لقد كان يكون في هذا ما يُوقِظُهُم من غفلتهم ، ويكشف الغطاء عن أعينهم .

...

فصل

٤٨٣ - وما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكرٍ ، أنه لا يتصور أن يتعلّق الفكرُ بمعاني الكلم أفراداً ومُجرّدة من معاني النّحو ، فلا يقومُ في وهيم ولا يصحّ في عقل ، أن يتفكّر متفكّر في معنى « فِعْلٍ » من غير أن يريد إعماله في « آسم » ، ولا أن يتفكّر في معنى « اسم » من غير أن يريد إعمال « فعلٍ » فيه ، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد فيه حكماً سيوى ذلك / من الأحكام ، ^(١) (٢٩٤) مثل أن يريد جعله مبتدأ ، أو خبراً ، أو صفةً أو حالاً ، أو ما شاكل ذلك .

بيان أن الفكر لا يتعلّق
بمعاني الكلم مجرّدة
من معاني النّحو

301

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فأعتمد إلى أيّ كلام شئت ، وأزل أجزاءه عن مواضعها ، وضّعها وضِعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النّحو فيها ، فقل في :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِل *

« من نبك قفا حبيب ذكري منزل » ، ثم انظر هل يتعلّق منك فكرٌ بمعنى

كلمة منها ؟

...

٤٨٤ - واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المُفردة أصلاً ، ولكني أقول إنه لا يتعلّق بها مُجرّدة من معاني النّحو ، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النّحو وتوجيهها فيها ، كالذى أريتك ، وإلا فإفانك

(١) في المطبوعة : « ويريد منه » .

إذا فُكِّرَتْ في الفعلين أو الاسمين ، تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه وأشبهه بغرضك ، مثل أن تنظر : أيهما أمدح وأذم ، أو فُكِّرَتْ في الشيئين تريد أن تُشَبِّه الشيء بأحدهما أيهما أشبه به = ^(١) كنت قد فُكِّرَتْ في معاني أنفُسِ الكلم ، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن تَوَحَّيْتُ فيها معنى من معاني النحو ، وهو أن أردتَ جَعَلَ الاسم الذي فُكِّرْتَ / فيه خبراً عن شيء أرَدْتَ فيه مذحاً أو ذمّاً أو تشبيهاً ، أو غير ذلك من الأغراض = ^(٢) ولم تَجِءْ إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فرداً ، ومن غير أن كان لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبر . فأعرف ذلك :

٢٦٢

٤٨٥ - وإن أردتَ مثلاً فخذ بيتَ بشار :

شرح مثال على مقالته الآتية

في بيت بشار ، وأدلة ذلك

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ ^(٣)

302

وأنظر هل يُتَصَوَّرُ أن يكونَ بشارٌ قد أخطَرَ معاني هذه الكلم / بباله أفراداً عاريةً من معاني النحو التي تراها فيها = وأن يكون قد وقع « كأن » في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء = وأن يكون فكرٌ في « مُثَارِ النَّقْعِ » ، من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني = وفكرٌ في « فوق رؤوسنا » ، من غير أن يكون قد أراد أن يُضَيِّفَ « فوق » إلى « الرؤوس » = وفي « الأسياف » من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على « مثار » = وفي « الواو »

(١) السياق : « فإنك إذا فكرت في الفعلين كنت قد فكرت في معاني أنفُسِ الكلم » .

(٢) السياق : « كنت قد فكرت في معاني أنفُسِ الكلم ولم تجيء إلى فعل أو اسم ففكرت » .

(٣) سلف البيت برقم : ٨٤ ، ص : ٩٦

من دون أن يكون أراد العطف بها = وأن يكون كذلك فكّر في « الليل » ، من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً « لكأن » = وفي « تهاوى كواكبه » ، من دون أن يكون أراد أن يجعل « تهاوى » فعلاً للكواكب ، ^(١) ثم يجعل الجملة صفةً لليل ، ليتّم الذي أراد من التشبيه ؟ ^(٢) أم لم يُخطِر هذه الأشياء بباله إلاّ مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟

٤٨٦ - وليت شعري ، كيف يُتصوّر وقوع قصْدٍ منك إلى معنى كلمةٍ من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ومعنى « القصْد إلى معاني الكلم » ، أن تُعلّم السامع بها شيئاً لا يَعْلَمُه . ومعلوم أنك ، أيّها المتكلم ، لست تُقصِد أن تُعلّم السامع معاني الكلم المفردة التي تُكلمه بها ، فلا تقول : « خرج زيد » ، لتعلمه معنى « خرج » في اللغة ، ومعنى « زيد » . كيف ؟ ومُحال أن تكلمه بالفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف . ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل ، / كلاماً . وكنت لو قلتُ « خَرَج » ، ولم تأت بأسم ، ولا قدّرت فيه ضمير الشيء ، أو قلت : « زيد » ، ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تُضمّره في / نفسك ، كان ذلك وصوّتاً تُصوّته سواءً ، فاعرفه .

٢٦٣

303

...

٤٨٧ - واعلم أن مثّل واضح الكلام مثّل من يأخذ قطعاً من الذهب

• نظم الكلام • ، وتوضي
النحو بسبك الكلام
سبكاً واحداً

(١) أسقط كاتب « ج » كلاماً ، فكتب : « فكر في الليل من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « هل يُتصوّر أن يكون بشار قد أخطر معاني في هذه الكلم بباله أم لم يُخطِر هذه الأشياء بباله » .

أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة . وذلك أنك إذا قلت : « ضَرَبَ زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ ضَرْباً شديداً تأديباً له » ، فإنك تَحْصُلُ من مجموع هذه الكَلِمِ كُلِّها على مفهوم ، هو معنى واحد لا عِدَّةُ معانٍ ، كما (٢٩٦) يتوهَّمُ الناس . وذلك لأنك لم تأت بهذه الكَلِمِ لِتُفِيدَهُ أَنْفُسَ معانيها ، وإنما جئت بها لِتُفِيدَهُ وَجُوهَ التعلُّقِ التي بين الفعل الذي هو « ضرب » ، وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محصُولُ التعلُّق .

وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من « عمرو » ، وكون « يوم الجمعة » زماناً للضرب ، وكون « الضرب » ضرباً شديداً ، وكون « التأديب » علةً للضرب ، أَيْتَصَوَّرَ فيها أن تُفَرَّدَ عن المعنى الأول الذي هو أصلُ الفائدة ، وهو إسناد « ضرب » إلى « زيد » ، وإثبات « الضرب » به له ، حتى يُعَقَّلَ كون « عمرو » مفعولاً به ، وكون « يوم الجمعة » مفعولاً فيه ، وكون « ضرباً شديداً » مصدرًا ، وكون « التأديب مفعولاً له = (١) من غير أن يخطر ببالك كون « زيد » فاعلاً للضرب ؟

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يُتَصَوَّرُ ، لأن « عمراً » مفعول لَضَرْبٍ وقع من « زيد » عليه ، و « يوم الجمعة » زمان لَضَرْبٍ وقع من زيد ، و « ضرباً شديداً » بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفتة ، و « التأديب » علة له وبيان أنه كان الغرض منه . وإذا كان ذلك كذلك ، بَانَ منه وَبَيَّتْ ، أَنَّ المفهوم من مَجْمُوعِ الكلام معنى واحد لا عِدَّةُ معانٍ ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو / في وقت

304

(١) السياق من وسط الفقرة : « أَيْتَصَوَّرَ فيها أن تفرَّدَ عن المعنى الأول من غير أن

يخطر ببالك » .

كذا ، وعلى صِفة كذا ، ولَعَرَضِي كذا . ولهذا المعنى تقول إنه كلامٌ واحدٌ .

...

٤٨٨ - وإذ قد / عَرَفْتَ هذا ، فهو العِبْرَةُ أَبَدًا . فبيت بَشَّار إذا تأملته

٢٦٤

وَجَدْتُهُ كالحلقة المَفْرَغَةِ التي لا تقبل التقسيم ، ورأيتَه قَدْ صَنَعَ في الكَلِمِ التي فيه ما يصنعه الصَّانِع حين يأخذ كِسْرًا من الذهب فيُذِيها ثم يصبُّها في قَالِبٍ ، ويخرجها لك سِوَارًا أو خَلْخَالًا . وإن أنْتَ حاولتَ قَطَعَ بعض ألفاظ البيت عن بعض ، كنت كمن يَكْسِر الحلقة وَيَقْصِمُ السَّوَار . ^(١) وذلك أنه لم يُرِدْ ②٩٧ أن يُشَبِّه « النَّقْع » بالليل على حِدَةٍ ، و « الأسياف » بالكواكب على حِدَةٍ ، ولكنه أراد أن يُشَبِّه النَّقْعَ والأسيافُ تجول فيه بالليل في حال ما تَنَكِّدُ الكواكب وتَنهاوِي فيه . ^(٢) فالمفهوم من الجميع مَفْهُوم واحدٌ ، والبيت من أوَّلِهِ إلى آخره كلام واحد .

عودٌ إلى بيان

ما في بيت بشار
وأنه سبيكة واحدة

فانظر الآن ما تقول في اتِّحاد هذه الكلم التي هي أجزاء البيت ؟ أتقول : إنَّ ألفاظها اتَّحدت فصارت لَفْظَةً واحدة ؟ أم تقول : إنَّ معانيها اتَّحدت فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنَّها لَفْظَةٌ واحدة ؟ فإن كنت لا تُشكُّ أن الاتحاد الذي تراه هو في المعاني ، إذ كان من فَساد العَقْلِ ، ومن الذَّهاب في الحَبْلِ ، أن يَتَوَهَّم مُتَوَهَّم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لَفْظَةً واحدة .

(١) « فَصَم السَّوَارَ وَغَيْرَهُ » ، أن يكسره أو يصدعه من غير أن يُبين بعضه من بعض . وانظر

بيت بشار فيما سلف رقم : ٤٨٥

(٢) « انكدرت النجوم » ، انقضت وتناثرت .

فقد أراك ذلك ، إن لم تُكَايِرْ عقلَكَ ، أن « النظم » يكون في معانى
الكلم دون ألفاظها ، وأن نُظْمُهَا هُوَ تَوَحَّى معانى النحو فيها . وذلك أنه إذا ثَبَتَ
الاتِّحاد ، وثبت أنه في المعانى ، فينبغى أن تنظر إلى الذى به اتَّحدت المعانى / في
بيت بشارٍ . وإذا نظرنا لم نجد لها اتَّحدت إلَّا بأنَّ جعل « مُثَارَ النقع » اسم
« كَأَن » ، وجعل الظَّرْف الذى هو « فوق رءوسنا » معمولاً « لمُثَارٍ » ومعلّقاً به ،
وأشْرَكَ « الأسياف » فى « كَأَن » بعطفه لها على « مُثَار » ، ثم بأنَّ قال : « لَيْلِ
تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ » ، فأتى بالليل نكرةً ، وجعل جملة قوله : « تهاوى كواكبه » له
صفةً ، ثم جعل مجموع : « ليل تهاوى كواكبه » ، خبراً « لِكَأَنَّ » .

فانظر هل ترى شيئاً كان الاتِّحادُ به غيرَ ما عدَدناه ؟ وهل تعرف له
موجباً سواه ؟ فلولاً الإحلاذُ إلى الهُوَيْنَا ، وتركُ النَّظَرِ وَغِطَاءُ أُلْقَى على عيون
أقوامٍ ، لكان يَنْبَغى أن يكون فى هذا / وَحَدَهُ الكفاية وما فوق الكفاية . ونسأل
الله تعالى التوفيق .

...

آفة الذين هجؤا بأمر
« اللفظ » من المعزلة
وبيان فساد أقوالهم

٤٨٩ - (٢٩٨) وأعلم أن الذى هو آفة هؤلاء الذين لهجؤوا بالأباطيل فى
أمر « اللفظ » أنهم قومٌ قد أسلموا أنفُسَهُمْ إلى التَّخِيلِ ، وألقوا مَقَادَتَهُمْ إلى
الأوهام ، حتى عدلت بهم عن الصوابِ كُلِّ مَعْدِلٍ ، ودخلت بهم من فُحْشِ
الْقَلَطِ فى كُلِّ مَدْخَلٍ ، وتَعَسَّفت بهم فى كُلِّ مَجْهَلٍ ، وجعلتهم يَرْتَكِبُونَ فى
نُصْرَةِ رأيهم الفاسدِ القولَ بِكُلِّ مُحَالٍ ، ويقتحمون فى كُلِّ جَهَالَةٍ ، حتى أنك
لو قلت لهم : إنه لا يَتَأَتَّى للنظامِ نُظْمُهُ إلَّا بالفكرِ والرويةِ ، فإذا جعلتم « النظم »
فى الألفاظ ، لزمكم من ذلك أن تجعلوا فِكْرَ الإنسان إذا هو فَكَّرَ فى نظم
الكلام ، فِكْرًا فى الألفاظ التى يريد أن ينطق بها دُونِ المعانى = (١) لم يُبَالُوا أن

(١) السياق : « حتى إنك لو قلت لهم : إنه لا يتأتى للنظام لم يباليوا » .

يرتكبوا ذلك ، وأن يتعلّقوا فيه بما في العادة ومجرى الجبلة من أن الإنسان يُخيّل إليه إذا هو فُكّر ، أنه كأنه ينطق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في معانيها ، حتى / يرى أنه يسمعها سماعه لها حين يُخرجها من فيه ، وحين يجري بها اللسان .

306

وهذا تجاهل ، لأنّ سبيل ذلك سبيل إنسان يتخيّل دائماً في الشيء قد رآه وشاهده أنه كأنه يراه وينظر إليه ، وأنّ مثاله نُصّبَ عينيه . فكما لا يُوجب هذا أن يكون رأيّاً له ، وأن يكون الشيء موجوداً في نفسه ، كذلك لا يكون تخيُّله أنه كأنه ينطق بالألفاظ ، مُوجباً أن يكون ناطقاً بها ، وأن تكون موجودة في نفسه ، حتّى يُجعل ذلك سبباً إلى جعل الفكر فيها .

٤٩٠ - ثمّ إنّنا نعمل على أنه ينطق بالألفاظ في نفسه ، وأنه يجدها فيها على الحقيقة ، فمن أين لنا أنه إذا فكر كان الفكر منه فيها ؟ أم ماذا يُروم ، ليت شعري ، بذلك الفكر ؟ ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يُخبر عن شيء بشيء ، أو يصف شيئاً بشيء ، أو يضيف شيئاً إلى شيء ، أو يُشرك شيئاً في حكم شيء ، أو يخرج شيئاً من حكمٍ قد سبق منه لشيء ، أو يجعل وجود شيء (٢٩٩) شرطاً في وجود شيء ، وعلى هذا السبيل ؟ وهذا كلّهُ / فُكّر في أمور معقولة زائدة على اللفظ . (١)

فكر الإنسان ، هل هو
فكر في الألفاظ وحدها ؟
أم هو فكر في
الألفاظ والمعاني معا ؟

٢٦٦

٤٩١ - وإذا كان هذا كذلك ، لم يحُل هذا الذي يجعل في الألفاظ فكراً من أحد أمرين : إمّا أن يُخرج هذه المعاني من أن يكون لواضع الكلام فيها فُكّر ويجعل الفكر كلّهُ في الألفاظ = وإمّا أن يجعل له فكراً في اللفظ مفرداً عن الفكرة في هذه المعاني . فإن ذهب إلى الأوّل لم يُكلّم ، وإن ذهب إلى الثاني لزمه

(١) في المطبوعة : « أمور معلومة معقولة » ، زاد ما لا خير فيه .

أَنْ يُجَوِّزَ وَقُوعَ فِكْرٍ مِنَ الْأَعْجَمَى الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعَانِيَ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ أَصْلًا ، (١) فِي الْأَلْفَاظِ . وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى مَكَانَ الشُّتْعَةِ وَالْفَضِيحَةِ فِيهِ .

...

307

كشف ونهم في مسألة ترتب
الألفاظ في النفس ، والسمع

٤٩٢ - / وَشَبِيهَةٌ بِهَذَا التَّوَهُّمِ مِنْهُمْ ، أَنَّكَ قَدْ تَرَى أَحَدَهُمْ يَعْتَبِرُ حَالَ السَّمَاعِ ، فَإِذَا رَأَى الْمَعَانِيَ لَا تَتَرْتَّبُ فِي نَفْسِهِ إِلَّا بِتَرْتُّبِ الْأَلْفَاظِ فِي سَمْعِهِ ، ظَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعَانِيَ تَبْعٌ لِلْأَلْفَاظِ ، وَأَنَّ التَّرْتُّبَ فِيهَا مَكْتَسَبٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَمِنْ تَرْتُّبِهَا فِي نُطْقِ الْمُتَكَلِّمِ .

وهذا ظن فاسدٌ ممن يظنونه ، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له ، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع ، وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنه مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ التَّرْتُّبُ فِيهَا تَبْعًا لِتَرْتُّبِ الْأَلْفَاظِ وَمُكْتَسَبًا عَنْهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ سَابِقَةً لِلْمَعَانِي ، وَأَنْ تَقَعَ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ أَوَّلًا ، ثُمَّ تَقَعَ الْمَعَانِي مِنْ بَعْدِهَا وَتَالِيَةً لَهَا ، بِالْعَكْسِ مِمَّا يَعْلَمُهُ كُلُّ عَاقِلٍ إِذَا هُوَ لَمْ يُؤْخَذْ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يُضْرَبْ حِجَابٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَقْلِهِ . وَلَيْتَ شِعْرِي ، هَلْ كَانَتْ الْأَلْفَاظُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْمَعَانِي ؟ وَهَلْ هِيَ إِلَّا خَدَمٌ لَهَا ، وَمُصَرِّفَةٌ عَلَى حَكْمِهَا ؟ أَوْ لَيْسَتْ هِيَ سَمَاتٍ لَهَا ، وَأَوْضَاعًا قَدْ وُضِعَتْ لَتُدَلَّ عَلَيْهَا ؟ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ تَسْبِقَ الْمَعَانِيَ ① وَأَنْ تَتَقَدَّمَهَا فِي تَصَوُّرِ النَّفْسِ ؟ إِنْ جَازَ ذَلِكَ ، جَازَ أَنْ تَكُونَ أَسَامِي الْأَشْيَاءِ قَدْ وُضِعَتْ قَبْلَ أَنْ تُعْرِفَ الْأَشْيَاءُ ، وَقَبْلَ أَنْ كَانَتْ . وَمَا أَدْرَى مَا أَقُولُ فِي شَيْءٍ يَجْرُ الذَّاهِبِينَ إِلَيْهِ إِلَى أَشْبَاهِ هَذَا مِنْ فُنُونِ الْمُحَالِ ، وَرَدَى الْأَقْوَالِ . (٢)

...

(١) السياق : « أَنْ يَجَوِّزَ وَقُوعَ فِكْرٍ مِنَ الْأَعْجَمَى فِي الْأَلْفَاظِ » .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَرَوَى الْأَحْوَالِ » ، وَهُوَ لَا شَيْءَ .

٤٩٣ - وهذا سؤال لهم من جنس آخر في « النظم » . قالوا : لو كان / « النظم » يكون في معاني النحو ، لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ والخبر شيئاً مما يذكرونه ، لا / يتأتى له نظم كلام . وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يُحسِنه المتقدم في علم النحو .

٢٦٧

308

قيل : هذه شبهة من جنس ما عَرَضَ للذين عابوا المتكلمين فقالوا : « إنا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم والعلماء في الصدر الأول ، لم يكونوا يعرفون « الجوهر » و « العرض » ، و « صفة النفس » و « صفة المعنى » وسائر العبارات التي وضعتموها ، فإن كان لا تتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحداية الله ، ^(١) إلا بمعرفة هذه الأشياء التي ابتدأتموها ، فينبغي لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه ، وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم » .

رد شبهة للمعتزلة في

« النظم » ، وأن البدوي ، لم يسمع بالنحو قط ، والصحابة لا يعرفون ألفاظ المتكلمين

وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين ، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات ، لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول : « جاءني زيد ركباً » ، وبين قوله : « جاءني زيد الراكب » ، لم يضُرَّه أن لا يعرف أنه إذا قال : « ركباً » ، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في « ركب » : « إنه حال » ، وإذا قال : « الراكب » ، أنه صفة جارية على « زيد » - وإذا عرف في قوله : « زيد مُنْطَلِقٌ » أن « زيدا » مُخْبَرٌ عنه ، و « منطلق » خبر ، لم يضُرَّه أن لا يعلم أننا نسمي « زيدا » مبتدأ = وإذا عرف في قولنا : « ضربته تأديباً له » ، أن المعنى في التأديب أنه غَرَضُهُ من الضرب ، وأنه ضربه ليتأدب ، لم يضُرَّه أن لا يعلم أننا نسمي « التأديب » مفعولاً له .

(١) في « س » و « ج » : « حَدَّثَ العالم » ، مضبوطة في المخطوطتين ، وهو مصدر غريب ، والله أعلم .

ولو كان عَدْمُهُ الْعِلْمُ بهذه العبارات ، ^(١) (٣٠١) يَمْنَعُهُ الْعِلْمُ بما وضعناها له وَأَرَدْنَاهُ بها = لكان يَنْبَغِي أَنْ لا يكون له سَبِيلٌ إلى بيان أغراضِهِ ، وَأَنْ لا يَفْصِلَ فيما يتكَلَّمُ به بين نَفْيٍ وإثبات ، وبين « ما » / إذا كان استفهاماً ، وبينه إذا كان بمعنى « الذى » ، وإذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يَسْمَعْ عباراتنا فى الفرق بين هذه المعانى .

٢٦٨ أَتَرَى الْأَعْرَابِيَّ حِينَ / سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ يَقُولُ : « أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ » بالنصب ، فَأَنْكَرَ وَقَالَ : صَنَعَ مَاذَا ؟ = أَنْكَرَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَنَّ النصب يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يكون خبراً ويجعله والأوَّلُ فى حكم اسم واحد ، وأنه إذا صار والأوَّلُ فى حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسم آخر أو فِعْلٍ ، حتى يكون كلاماً ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة ؟ إن كان لم يعلم ذلك ، فلماذا قال : « صَنَعَ مَاذَا ؟ » ، فطلب ما يجعله خبراً ؟

٤٩٤ - ويكفيك أنه يَلْزَمُ على ما قالوه أن يكون أَمْرُ الْقَيْسِ حين قال :
* قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

بيان فى ردِّ
شبهة المعتزلة

قاله وهو لا يعلم ما نعينه بقولنا : أَنْ « قِفَا » أَمْرٌ ، و « نَبْكَ » جواب الأمر ، و « ذِكْرِي » مُضَافٌ إلى « حَبِيبٍ » ، و « مَنْزِلِ » معطوف على الحبيب = وَأَنْ تكون هذه الألفاظ قد تَرْتَبَتْ له من غير قَصْدٍ منه إلى هذه المعانى . ^(٢) وذلك يوجب أن يكون قال : « نَبْكَ » بالجزم من غير أن يَكُونَ عَرَفَ معنى يوجب الجزم ، وأتى به مؤخراً عن « قِفَا » ، من غير أن عرف لتأخيره مُوجِباً سوى طلب الوزن .

(١) فى المطبوعة ، وفى نسخة عند « س » : « عَدْمُ الْعِلْمِ » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « قد رتبت له » .

وَمَنْ أَفْضَتْ بِهِ الْحَالُ إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الشَّنَاعَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَدِّعْ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ عَلَى خَطِئٍ ، فَلَيْسَ إِلَّا تَرَكَّهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ .

٤٩٥ - وَلَوْلَا أَنَّا نُحِبُّ أَنْ لَا يَنْبَسَ أَحَدٌ فِي مَعْنَى السُّؤَالِ وَالْإِعْرَاضِ بِحَرْفٍ إِلَّا أَرَيْنَاهُ الَّذِي اسْتَهَوَاهُ ، لَكَانَ تَرَكُّ الشَّاعِلِ بِإِيرَادِ هَذَا وَشِبْهِهِ أَوْلَى . ذَاكَ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا عِلْمَ ضَرُورَةٍ أَنَّا لَوْ بَقِينَا الدَّهْرَ الْأَطْوَلَ نُصْعِدُ وَنُصَوِّبُ ، (١) (٣٠٧) وَنَبْحُثُ / وَنُنْقَبُ ، نَبْتَغِي كَلِمَةً قَدْ اتَّصَلَتْ بِصَاحِبَةٍ لَهَا ، وَلَفْظَةٌ قَدْ انْتَضَمَتْ مَعَ أُخْتَيْهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤَخَّيَ فِيمَا بَيْنَهُمَا مَعْنَى مِنْ مَعَانِي النُّحُو ، (٢) طَلَبْنَا مَمْتَنًا ، وَثَنَيْنَا مَطَايَا الْفِكْرِ ظُلْمًا . فَإِنْ كَانَ هَهُنَا مِنْ يَشْكُ فِي ذَلِكَ ، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ لَا تَصَالُ الْكَلِمِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَانْتِظَامُ الْأَلْفَاظِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ ، مَعَانِي غَيْرَ مَعَانِي النُّحُو ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ : هَاتِ ، فَيَبِينُ لَنَا تِلْكَ الْمَعَانِي ، وَأَرِنَا مَكَانَهَا ، وَآهِنَا لَهَا ، فَلَعَلَّكَ قَدْ أُوتِيتَ عِلْمًا قَدْ حُجِبَ عَنَّْا ، وَفُتِحَ لَكَ / بَابٌ قَدْ أَغْلَقَ دُونَنَا :

310

٢٦٩

وَذَاكَ لَهُ إِذَا الْعَنْقَاءُ صَارَتْ مُرَبَّةً وَشَبَّ ابْنُ الْخَصِيِّ (٣)

...

(١) « الدهر » في المطبوعة و « س » ، أَمَا « ج » فكتب كلمة لم أحسن قراءتها .

(٢) في المطبوعة وحدها : « نتوخي » .

(٣) الشعر لأبي تمام في ديوانه « العنقاء » طائر ضخم لا يكاد يرى إلا في الدهور ، هكنا زعموا . ويعنى بقوله : « مُرَبَّة » ، أن يربّيها الناس كما يربّي الحمام ، وهذا محال . وكذلك الخصي لا ولد له ، فأنى يكون له ولد يشب !

فَصْلٌ

آفة وشبهة في مسألة التعبير
عن المعنى بلفظين أحدهما
نصيح ، والآخر غير نصيح

٤٩٦ - قد أردتُ أن أعيد القول في شيء هو أصل الفساد ومُعْظَم الآفة ، والذي صار حِجَازاً بين القوم وبين التأمل ، وأخذ بهم عن طريق النَّظَر ، وحال بينهم وبين أن يُصْغَوْا إلى ما يقال لهم ، وأن يفتحوا للذي تَبَيَّنَ أَعْيُنُهُمْ ، وذلك قولهم : « إِنَّ الْعُقَلَاءَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُعَبَّرَ عَنِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِلَفْظَيْنِ ، ثُمَّ يَكُونُ أَحَدُهُمَا فَصِيحاً ، وَالْآخَرُ غَيْرَ فَصِيحٍ . وَذَلِكَ ، قَالُوا ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِلْفَظِ نَصِيبٌ فِي الْمَرْيَةِ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَى الْمَعْنَى ، لَكَانَ مُحَالاً أَنْ يُجْعَلَ لِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ ، مَعَ أَنَّ الْمَعْبَّرَ عَنْهُ وَاحِدٌ » .

وهذا شيءٌ تَرَاهُمْ يُعْجَبُونَ بِهِ وَيَكْثُرُونَ تَرَدَّادَهُ ، مَعَ أَنَّهُمْ يُوَكِّدُونَهُ فَيَقُولُونَ : « لَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لِلْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ فَضْلٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَفْسَّرِ لَهُ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ إِنَّمَا يَشْرَفُ / مِنْ أَجْلِ مَعْنَاهُ ، فَإِنَّ لَفْظَ الْمَفْسَّرِ يَأْتِي عَلَى الْمَعْنَى وَيُؤَدِّيهِ لَا مُحَالَةً ، إِذْ لَوْ كَانَ لَا يُؤَدِّيهِ ، لَكَانَ لَا يَكُونُ تَفْسِيرًا لَهُ » .

ثم يقولون : « وَإِذَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ ، لَزِمَ مِثْلُهُ ٥٠٣ فِي الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ » = وهم إذا انتهوا في الْحِجَاجِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ أَتَوْا بِمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ عَلَيْهِمْ مَعَهُ كَلَامٌ ، ^(١) وَأَنَّهُ تَقْضَى لَيْسَ بَعْدَهُ إِبْرَامٌ ، وَرَبَّمَا

(١) « معه » ليست في « ج » ، وفي هامش « س » كتب : « معه » ، وكتب فوقها : « لَعَلَّهُ » ،

يريد أن يقول : إن العبارة أجود استقامة إذا زاد « معه » ، فكتبها رشيد رضا : « أن يسمع معه لعله كلام » ، فأتى بشيء غريب طريف جداً .

أخرجهم الإعجاب به إلى الضحك والتعجب ممن يرى أن إلى الكلام عليه سبيلاً ، وأنه يستطيع أن يقيم على بطلان ما قالوه دليلاً .

٤٩٧ - والجواب ، وبالله التوفيق ، أن يقال للمحتج بذلك : قولك إنه يصح أن يُعبّر عن المعنى الواحد بلفظين ، يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللغة ، مثل « الليث » و « الأسد » ، ومثل « شَحَط » و « بُعَد » ، وأشبه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى .

والثاني : أن تريد كَلَامَيْن .

فإن أردت الأول خرجت من المسألة ، / لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف ، دون الفصاحة التي تُوصَفُ بها اللفظة مفردة ، ومن غير أن يُعتَبَر حالها مع غيرها .

٢٧٠

وإن أردت الثاني ، ولا بُدَّ لك من أن تريده ، فإن ههنا أصلاً ، مَنْ عرفه عرف سُقُوط هذا الاعتراض . وهو أن يَعْلَم أن سبيل المعاني سبيل أشكال العُلَيّ ، كالحائِم والسِّنْف والسَّوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غُفلاً ساذجاً ، لم يعمل صانعه فيه شيئاً أكثر من أن أتى بما يقع عليه اسم الحائِم إن كان خائِماً ، ^(١) والسِّنْف إن كان شَنَفاً ، وأن يكون مَصْنوعاً / بديعاً قد أغرب صانعه فيه . كذلك سبيل المعاني ، أن ترى الواحد منها غُفلاً ساذجاً عامياً موجوداً في كلام الناس كلهم ، ثم تراه نفسه وقد عمَد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصُّور في المعاني ، فيصنع فيه ما يصنع الصنَّع الحاذق ،

312

(١) في المطبوعة وحدها : « أن يأتي بما يقع » .

حتى يُغْرِبَ في الصَّنْعَةِ ، ويُدَقِّ في العمل ، ويُبدِع في الصِّيَاغَةِ . وشواهد ذلك حاضرة لك كيف شئت ، وأمثله نُصَب عَيْنِكَ من أين نظرت .

تَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ النَّاسِ : « الطَّبَعُ لَا يَتَغَيَّرُ » ، و « لَسْتَ تَسْتَطِيعُ » (٣٠٤) أَنْ تَخْرُجَ الْإِنْسَانَ عَمَّا جُبِلَ عَلَيْهِ ، فَتَرَى مَعْنَى غُفْلًا عَامِيًّا مَعْرُوفًا فِي كُلِّ جِيلٍ وَأُمَّةٍ ، ثُمَّ تَنْظُرُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ :

يُرَادُّ مِنَ الْقَلْبِ نِسْيَانُكُمْ وَتَأْبَى الطَّبَاغُ عَلَى النَّاقِلِ (١)

فتجده قد خرج في أحسن صورة ، وتراه قد تحوّل جوهرةً بعد أن كان خَرَزَةً ، وصار أعجب شيء بعد أن لم يكن شيئاً .

...

رَدَّ شبهة المعتزلة

هذه وفساد قولهم ،
وهو فصل جيد

٤٩٨ - وإذا قد عرفت ذلك ، فإن العقلاء إلى هذا قصدوا حين قالوا : « إنه يصح أن يُعَبَّرَ عن المعنى الواحد بلفظين ، ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح » ، كأنهم قالوا : إنه يصح أن تكون ههنا عبارتان أصلُ المعنى فيهما واحدٌ ، ثم يكون لإحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه ، وإحداث خصوصية فيه = تأثير لا يكون للأخرى .

٢٧١

٤٩٩ - وأعلم أن المخالف لا يخلو من أن ينكر / أن يكون للمعنى في إحدى العبارتين حُسْنٌ ومزية لا يكونان له في الأخرى ، وأن تحدث فيه على الجملة صورة لم تكن = (٢) أو يعرف ذلك .

فإن أنكر لم يُكَلِّمْ ، لأنه يؤدّيه إلى أن لا يجعل للمعنى في قوله :

(١) هو في ديوانه .

(٢) السياق : « أن المخالف لا يخلو من أن ينكر أو يعرف » .

* وتأتى / الطباع على الناقل *

مزية على الذى يعقل من قولهم : « الطبع لا يتغير » ، و « لا يستطيع أن يخرج الإنسان عما جُبِلَ عليه » = وأن لا يرى لقول أئى نواس :

وَلَيْسَ لِلَّهِ بِمُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ ^(١)

= مزية على أن يقال : « غير بديع في قدرة الله تعالى أن يجمع فضائل الخلق كلهم في رجل واحد » . ومن أداه قول يقوله إلى مثل هذا ، كان الكلام معه مُحالاً ، وكنت إذا كلفته أن يعرف ، كمن يكلف أن يميز ببحور الشعر بعضها من بعض ، فيعرف المديد من الطويل ، والبسيط من السريع = (٢) .
من ليس له ذوق يقيم به الشعر من أصله .

وإن اعترف بأن ذلك يكون ، قلنا له : أخبرنا عنك ، أتقول في قوله :

* وتأتى الطباع على الناقل *

= أنه غاية في الفصاحة ؟ = فإذا قال : نَعَمْ . قيل له : أفكان كذلك عندك من أجل حروفه ، أم من أجل حُسن ومزية حصلاً في المعنى ؟ = فإن قال : من أجل حروفه : دخل في الهذيان = وإن قال : من أجل حُسن ومزية حصلاً في المعنى ، قيل له : فذاك ما أَرَدْنَاكَ عليه حين قلنا : إن اللفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه ، لآ من أجل جرسه وصداه .

...

٥٠٠ - وأعلم أنه ليس شيء أبين وأوضح وأحرى أن يكشف الشبهة

« التشبيه » ، يكشف
شبهة المعتزلة

(١) هو في ديوانه ، وكتبه في المطبوعة هنا وفيما بعد : « ليس على الله بمستنكر » .

(٢) السياق : « كمن يكلف من ليس له ذوق » .

عن متأمله في صحة ما قلناه، ^(١) من « التشبيه ». فإنك تقول : « زيد كالأسد »
أو « مثل الأسد » أو « شبيه بالأسد » ، فتجد ذلك كله تشبيهاً غفلاً ساذجاً =
ثم تقول : « كأن زيدا الأسد » ، فيكون تشبيهاً أيضاً ، إلا أنك ترى بينه وبين
الأول بوناً بعيداً ، لأنك ترى له صورة خاصة ، وتجذك / قد فحمت المعنى
وزدت فيه ، بأن أفذت أنه من الشجاعة وشدة البطش ، وأن / قلبه قلب
لا يخامره الذعر ولا يدخله الروع ، بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه = ثم تقول :
« لئن لقيته ليلقينك منه الأسد » ، فتجده قد أفاد هذه المبالغة ، لكن في صورة
أحسن ، وصفة أخص ، وذلك أنك تجعله في « كأن » ، يتوهم أنه الأسد ،
وتجعله ههنا يرى منه الأسد على القطع ، فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد
اليقين = ثم إن نظرت إلى قوله :

أَنَّ أُرْعِشْتَ كَمَا أَيْبِكَ وَأَصْبَحْتَ يَدَاكَ يَدَيَّ لَيْثٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ ^(٢)

= وجدته قد بدا لك في صورة آتق وأحسن = ثم إن نظرت إلى قول أوطاة

ابن سُهَيْتَةَ :

إِنْ تَلْقَيْنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ تَنْسُ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ الْأَسَدِ ^(٣)

= وجدته قد فضّل الجميع ، ورأيت أنه قد أخرج في صورة غير تلك الصور

كلها .

...

(١) السياق : « ليس شيء أبين وأوضح من التشبيه » .

(٢) الشعر للفرزدق في ديوانه ، وفي الأغاني ٢١ : ٣٢٧ ، (الهيئة) ، وروايته : « فإنك جاذبه » .

(٣) مطلع شعر له في الأغاني ، وقد مضى برقم : ٢٣٥

٥٠١ - وأعلم أن من الباطل والمُحَالِ ما يعلم الإنسان بُطلانه واستحالته بالرجوع إلى النفس حتى لا يَشْكُ . ثم إنّه إذا أراد بَيَان ما يجد في نفسه والدِّلالَة عليه ، رأى المَسْئَلَك إليه يَغْمُضُ وَيَدُقُّ . وهذه الشبهة أعنى قولهم : « إنه لو كان يَجُوز أن يكون الأمرُ على خلاف ما قالوه من أن الفصاحة وصِفُ اللَّفْظ من حيث هو لفظ ، لكان يَنْبَغِي أن لا يكون للبيت من الشَّعر فضْلٌ على تَفْسِيرِ المفسِّر » ، ^(١) إلى آخره = ^(٢) من ذاك . وقد عُلِّقْتُ لذلك بالتُّفُوسِ وَقَوِيَّتِ فيها ، حتى إنك لا تُلْقِي إلى أَحَدٍ من المتعلقين بأمر « اللفظ » كلمةً مما نحن فيه ، إلا كان هذا أوَّلَ كلامه ، وإِلَّا عَجَبَ وقال : « إنَّ التفسير بيانٌ للمُفسِّر ، فلا يجوز أن يبقى من معنى المُفسِّر شيء لا يؤدِّيه التفسير ، ولا يَأْتِي عليه ، لأن في تجويز ذلك القول بالمُحال ، وهو أن لا يزال يبقى من / معنى المفسِّر شيء لا يكون إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ، ثَبَّتْ أن الصحيح ما قلناه ، من أنه لا يجوز أن يكون لِلْفَظِ المُفسِّرُ فضْلٌ من حيث المعنى على لفظ التفسير . وإذ / لم يَجْز أن يكون الفضل من حيث المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه » .

شبهة المعتزلة في قولهم :
« اللفظ » واستدلوا بأن
تفسير الشعر يجب أن
يكون كالمفسِّر . وردة الشبهة

315

٢٧٣

فهذا جملة ما يمكنهم أن يقولوه في نُصْرَةِ هذه الشبهة ، قد استقصيته لك . وإذ قد عرفته فأسمع الجواب ، وإلى الله تعالى الرَّغْبَةُ في التوفيق للصواب .

...

٥٠٢ - أعلم أن قولهم : « إنَّ التفسير يجب أن يكون كالمُفسِّر » ، دَعَوَى لا تصحُّ لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بَيَّنَّاهُ ، من أن من شأن المعاني أن تختلف

(١) انظر قولهم فيما سلف رقم : ٤٩٦

(٢) السياق : « وهذه الشبهة من ذاك » .

بها الصُّور ، وَيَذْفَعُوهُ أَصْلًا ، وَحَتَّى يَدْعُوا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ « الكناية » و « التصريح » ، وَأَنَّ حَالِ الْمَعْنَى مَعَ « الاستعارة » كحاله مع ترك الاستعارة ، وَحَتَّى يُبْطِلُوا (٣٠٧) مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ مِنْ أَنَّ « المجازَ » يَكُونُ أَبَدًا أَبْلَغَ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، فَيَزْعُمُوا أَنَّ قَوْلَنَا : « طَوِيلُ النِّجَادِ » وَ « طَوِيلُ الْقَامَةِ » وَاحِدٌ ، وَأَنَّ حَالَ الْمَعْنَى فِي بَيْتِ ابْنِ هَرْمَةَ .

* وَلَا أَتَّبَعُ إِلَّا قَرِيبَةَ الْأَجَلِ * (١)

= كحاله في قولك : أَنَا مِضْيَافٌ = وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ،
لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ أَقْوَى مِنْ أَنْ تَقُولَ : « رَأَيْتَ رَجُلًا هُوَ مِنَ الشَّجَاعَةِ بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْأَسَدِ » ، وَلَمْ تَكُنْ قَدْ زِدْتَ فِي الْمَعْنَى بِأَنْ أَدَّعَيْتَ لَهُ أَنَّهُ أَسَدٌ بِالْحَقِيقَةِ وَلَا بِالْغَتِّ فِيهِ (٢) = وَحَتَّى يَزْعُمُوا أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مَزِيَّةَ لِقَوْلِهِمْ :
« أَلْقَيْتُ حَبْلَهُ عَلَى غَارِيهِ » ، عَلَى قَوْلِكَ فِي تَفْسِيرِهِ : « خَلَّيْتُهُ وَمَا يَرِيدُ ، وَتَرَكْتُهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » = وَحَتَّى لَا يَجْعَلُوا لِلْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْعِجْلَ) (سورة البقرة : ٩٣) ، / مَزِيَّةً عَلَى أَنْ يَقَالَ : « اشْتَدَّتْ مَحَبَّتُهُمُ لِلْعِجْلِ وَغَلَبَتْ عَلَى قُلُوبِهِمْ » = وَأَنْ تَكُونَ صُورَةُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » (سورة مريم : ١٠) ، صُورَتُهُ فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ : « وَشَابَ رَأْسِي كُلَّهُ » وَ « آبَيْضَ رَأْسِي كُلَّهُ » = وَحَتَّى لَا يَرَوُا فَرْقًا بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَمَا رَیَحَتْ تِجَارَتُهُمْ) (سورة البقرة : ١٦) ، وَبَيْنَ : « فَمَا رَیَحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ » = وَحَتَّى يَرْتَكِبُوا جَمِيعَ مَا أَرَيْنَاكَ الشَّنَاعَةَ فِيهِ ، مِنْ أَنْ لَا يَكُونُ فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ :

(١) سلف بيت ابن هرمة برقم : ٣١١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩

(٢) في « ج » والمطبوعة : « ولم تكن قدرت في المعنى » ، وهو سقي .

* وتَأَيَّى الطَّبَاع على النَّاقِل * (١)

وبين قولهم : « إِنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُغَيِّرَ طَبَاعَ الْإِنْسَانِ » = ويجعلوا حال المعنى في قول أبي نواس :

/ وليس لله بِمُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ (٢)

٢٧٤

= كحاله في قولنا : « إنه ليس ببيديع في قدرة الله أن يجمع فضائل الخلق كلهم في واحد » = ويرتكبوا ذلك في الكلام كُلِّهِ ، حتَّى يزعموا أَنَّا إِذَا قلنا في قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) أن المعنى فيها : « أنه لما كان الإنسان إِذَا هُمْ يَقْتُلُ آخَرَ لشيء غاظه منه ، فذكر أَنَّهُ إِن قَتَلَهُ قُتِلَ ارْتَدَعَ ، (٣٠٨) صَارَ المهموم بقتله كأنه قد استفاد حياة فيما يُسْتَقْبَلُ بالقصاص » = (٣) كنا قد أَدِينَا المعنى في تفسيرنا هذا على صُورَتِهِ التي هو عليها في الآية ، حتَّى لا نعرف فضلاً ، وحتى يكون حال الآية والتفسير حال اللَّفْظَتَيْنِ إحداها غريبةٌ والأخرى مشهورة ، فُتَفَسِّرُ الغريبةَ بالمشهورة ، مثل أن تقول مثلاً في « الشَّرَجَب » إنه الطويل ، (٤) وفي « الْقِطَّ » إنه الكتاب ، وفي « الدُّسُر » إنه المسامير . وَمَنْ صَارَ الأمرُ به إلى هذا ، كان الكلام مَعَهُ مُحَالاً .

...

٥٠٣ - وأعلم أنه ليس عَجَبٌ أَعْجَبَ مِنْ حَالِ مَنْ يَرَى كَلَامَيْنِ / ، (٥)

317

(١) سلف برقم : ٤٩٧

(٢) سلف برقم : ٤٩٩

(٣) السياق : « حتَّى يزعموا أَنَّا إِذَا قلنا في قوله تعالى كنا قد أَدِينَا » .

(٤) في المطبوعة وحدها : « الشوقب » .

(٥) في المطبوعة وحدها : « ليس عجيب » .

أجزاء أحدهما مخالفة في معانيها لأجزاء الآخر ، ثم يرى أنه يسع في العقل أن يكون معنى أحد الكلامين مثل معنى الآخر سواء ، حتى يقعد فيقول ^(١) : « إنه لو كان يكون الكلام فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن توجد تلك المزية في تفسيره » . ومثله في العجب أنه ينظر إلى قوله تعالى : (فَمَا رَیَحْتُ تِجَارَتَهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، فيرى إعراب الاسم الذي هو « التجارة » ، قد تغير فصار مرفوعاً بعد أن كان مجروراً ، ويرى أنه قد حُذِفَ من اللفظ بعض ما كان فيه ، وهو « الواو » في « ريحوا » ، و « في » من قولنا : « في تجارتهم » ، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضي أن يكون المعنى قد تغير كما تغير اللفظ !!

...

الكلام الفصيح فسان :
مزية اللفظ ومزجة النظم

٥٠٤ - وأعلم أنه ليس للحُجَج والدلائل في صحة ما نحن عليه حدٌّ ونهايةٌ ، وكلما انتهى منه باب انفتح فيه باب آخر . وقد أردت أن آخذ في نوع آخر من الحجاج ، ومن البسط والشرح ، فتأمل ما أكتبه لك .

...

٥٠٥ - أعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين : قسمٌ / تُعزَى المزية ٢٧٥ والحسن (٢٠٩) فيه إلى اللفظ = وقسمٌ يُعزَى ذلك فيه إلى النظم . (٢)

(١) في المطبوعة وحدها : « حتى يتصدى فيقول » ، وفي هامش « س » عن نسخة : « يقصد » .

(٢) يستمر الإمام عبد القاهر في كلامه ، عن القسم الأول حتى ينتهي إلى رقم : ٥٣٢ ، ثم يبدأ الكلام عن القسم الثاني .

القسم الأول :

« الكناية » و « الاستعارة »
و « التمثيل على حد الاستعارة »

فالقسم الأول : « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل الكائن على حَدِّ الاستعارة » ، وكلُّ ما كَانَ فيه ، على الجملة ، مجازاً وأُتْسَاعَ وَعُدُولَ باللفظ عن الظاهر ، فما من ضَرْبٍ من هذه الضُّرُوبِ إلَّا وهو إذا وقع على الصَّوابِ وعلى ما ينبغي ، أوجبَ الفضلَ والمزيةَ .

فإذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، كان له موقع وحظٌّ من القَبُولِ لا يكون إذا قلت : « هو كثير القرى والضيافة » .

= وكذا إذا قلت : « هو طويل النجاد » ، كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت : « هو طويل القامة » .

= وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان له مزيةٌ لا تكون / إذا قلت : « رأيت رجلاً يشبه الأسد ويساويه في الشجاعة » .

318

= وكذلك إذا قلت : « أراك تُقَدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرى » ، كان له موقع لا يكون إذا قلت : « أراك تتردد في الذى دَعَوْتُكَ إليه ، كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيقدِّم رجلاً ويؤخِّر أخرى » .

= وكذلك إذا قلت : « ألقى حبله على غاريه » ، كان له مأخذٌ من القلب لا يكون إذا قلت : « هو كالبعير الذى يُلقَى حبله على غاريه حتى يرعى كيف يشاء ويذهب حيث يريد » .

= لا يجهل المزية فيه إلا عديمُ الحِسِّ ميُّتُ النفس ، وإلَّا من لا يكلم ، لأنه من مبادئ المعرفة التى مَنْ عَدِمَهَا لم يكن للكلام معه معنى .

٥٠٦ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فينبغي أن ننظر إلى هذه المعاني
واحدًا واحدًا ، وتعرف محصولها وحقائقها ، وأن ننظر أولاً إلى « الكناية » ، وإذا
نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى ، أنت تعرف ذلك
المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم :
« هو كثير رماد القدر » ، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القري والضيافة ، لم
تعرف ذلك من اللفظ ، ولكنك عرفت به أن رجعت إلى نفسك (١) فقلت : إنه
كلام قد جاء عنهم في المَدح ، ولا معنى / للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم
أرادوا أن يدلُّوا بكثرة الرماد على أنه تُنصَّب له القدر الكثير ، ويُطبخ فيها
للقرى والضيافة . وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدر كثر إحراق الحطب
تحتها ، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة . وهكذا السبيل في كل
ما كان « كناية » . / فليس من لفظ الشعر عرفت أن ابن هرمة أراد بقوله :
* ولا أبتاع إلا قريّة الأجل * (١)

٢٧٦

319

= التمدُّح بأنه مضياف ، ولكنك عرفت بالنظر اللطيف ، وبأن علمت
أنه لا معنى للتمدُّح بظاهر ما يدلُّ عليه اللفظ من قرب أجل ما يشتريه ،
فطلبت له تأويلاً ، فعلمت أنه أراد أنه يشتري ما يشتريه للأضياف ، فإذا اشتري
شاة أو بعيراً ، كان قد اشتري ما قد دنا أجله ، لأنه يُذبح ويُنحر عن قريب .

النظر في « الاستعارة »

٥٠٧ - وإذا قد عرفت هذا في « الكناية » ، « فالاستعارة » في هذه
القضية . (٢) وذلك أن موضوعها على أنك تُثبت بها معنى لا يعرف السامع
ذلك المعنى من اللفظ ، ولكنه يعرفه من معنى اللفظ .

(١) مضى الشعر برقم : ٥٠٢ ، ص : ٤٢٦ ، تعليق : ١

(٢) « في هذه القضية » ، يعني أنه القول في « الاستعارة » مشابه للقول في « الكناية » .

بيانُ هذا ، أنا نعلم أنك لا تقول : « رأيت أسداً » ، إلا و غرضُك أن تثبت للرجل أنه مُساوٍ للأسد في شجاعته وجُرأته ، وشِدَّة بطْشه وإقْدامه ، وفي أن الدُّعْر لا يُخَامره ، والخوف لا يَعْرضُ له . ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى ، لم يعقله من لفظ « أسد » ، ولكنه يعقله من معناه ، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله « أسداً » ، مع العلم بأنه « رجل » ، إلا أنك أردت أنه بلغ من شِدَّة مُشابهته للأسد ومُساوَايته إيَّاه ، مَبْلَغاً يَتَوَهَّم معه أنه أسد بالحقيقة . فأعرِف هذه الجملة وأحسِن تأملها .

٥٠٨ - وأعلم أنك ترى الناس وكأنهم يَرَوْنَ أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، وأنت تريد التشبيه ، كنتَ نقلتَ لفظ « أسد » عما وُضِعَ له في اللغة ، واستعملته (٣١١) في معنى غير معناه ، حتَّى كأن ليس « الاستعارة » إلا أن تعيّد إلى آسم الشيء فتجعله اسماً / لشبيهه ، / وحتى كأن لا فصل بين « الاستعارة » ، وبين تسمية المطر « سماءً » ، والتَّنبُّت « غيثاً » ، والمَزَادَة « راويةً » ، وأشباه ذلك مما يُوقَع فيه آسم الشيء على ما هو منه بسبب ، ويذهَبُونَ عَمَّا هو مركزُ في الطَّبَاع من أن المعنى فيه المبالغة ، (١) وأن يدعى في الرجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسدٌ بالحقيقة ، وأنه إنما يُعارُ اللفظ من بعد أن يُعارَ المعنى ، وأنه لا يَشْرِك في اسم « الأسد » ، إلا مِنْ بَعْدِ أن يدخل في جنس الأسد . لا تَرَى أحداً يَعْقِل إلا وهو يعرف ذلك إذا رجع إلى نفسه أدنى رجوع .

الاستعارة ، يراد بها
المبالغة لا نقل اللفظ
عما وُضِعَ له في اللغة

٢٧٧
320

ومن أجل أن كان الأمر كذلك ، رأيت العقلاء كُلَّهُم يُشَبِّتُونَ القول بأن من شأن « الاستعارة » أن تكون أبداً أبلغ من الحقيقة ، وإلا فإن كان لَيْسَ

(١) في المطبوعة وحدها : « المعنى فيها » .

ههنا إلا نُقْلُ اسم من شيء إلى شيء ، فمن أين يجبُ ، ليت شعري ، أن تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ويكون لقولنا : « رأيت أسداً » ، مزية على قولنا : « رأيت شبيهاً بالأسد » ؟ وقد علمنا أنه مُحال أن يتغير الشيء في نفسه ، بأن يُنقل إليه اسم قد وُضِعَ لغيره ، ^(١) من بعد أن لا يُراد من معنى ذلك الاسم فيه شيء بوجه من الوجوه ، ^(٢) بل يُجعل كأنه لم يُوضع لذلك المعنى الأصلي أصلاً . وفي أي عقل يُتصوّر أن يتغير معنى « شبيهاً بالأسد » ، بأن يوضع لفظ « أسد » عليه ، وينقل إليه ؟

٥٠٩ - وأعلم أن العقلاء بنوا كلامهم ، إذا قاسوا وشبهوا ، على أن الأشياء تستحق الأسماء لخواص معانٍ هي فيها دون ما عداها ، فإذا أثبتوا خاصّة شيء لشيء ، أثبتوا له اسمه ، فإذا جعلوا « الرجل » بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يقدّم منها شيئاً ، قالوا : « هو أسد » = وإذا وصفوه بالتناهي (٢١٠) في الخير والخصال الشريفة ، أو بالحسن الذي يتهرر قالوا : « هو ملك » = وإذا وصفوا الشيء بقاية الطيب قالوا : « هو مسك » . وكذلك الحكم أبداً .

ثم إنهم إذا استقصوا في ذلك نفوا عن المُشَبَّه اسم جنسه فقالوا : « ليس هو بإنسان ، وإنما هو أسد » ، و « ليس هو آدمياً ، وإنما هو ملك / » ، كما قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) (سورة يوسف : ٣١) .

(١) « من بعد أن يُراد » فبعد « يراد » أسقط كاتب « س » كلاماً كثيراً جداً حتى انتهى إلى أواخر رقم : ٥٣٠ ، فكتب : « من بعد أن يراد إذا جئت به صريحاً فقلت » ، كلاماً متصلاً كما ترى .

(٢) أسقط كاتب « ج » لفظ « شيء » .

ثُمَّ إِنَّ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يُخْرِجُوهُ عَنْ جَنْسِهِ جَمَلَةً قَالُوا : « هُوَ أَسَدٌ فِي صُورَةِ
إِنْسَانٍ » وَ « هُوَ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ » . وَقَدْ خَرَجَ هَذَا لِلْمُتَنَبِّىِّ فِي أَحْسَنِ
عِبَارَةٍ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ :

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ^(١)
٥١٠ - ففى هذه الجملة بيان لمن عَقَلَ أَنْ لَيْسَتْ « الاستعارة » نُقْلٌ
أَسْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَكِنهَا ادِّعَاءٌ مَعْنَى الْأَسْمِ لِشَيْءٍ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ نُقْلٌ
أَسْمَ وَكَانَ قَوْلُنَا : « رَأَيْتُ أَسَدًا » ، بِمَعْنَى : رَأَيْتُ شَبِيهًا بِالْأَسَدِ ، وَلَمْ يَكُنْ ادِّعَاءً
أَنَّهُ أَسَدٌ بِالْحَقِيقَةِ = لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يَقَالَ : « لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ ، وَلَكِنَّهُ أَسَدٌ »
أَوْ « هُوَ أَسَدٌ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ » ، كَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَقَالَ : « لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ ،
وَلَكِنَّهُ شَبِيهٌ بِأَسَدٍ » أَوْ يَقَالَ : « هُوَ شَبِيهٌ بِأَسَدٍ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ » .

٥١١ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِ النَّاسِ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ « النُّقْلِ » فِي
« الاستعارة » ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « إِنََّّ الِاسْتِعَارَةَ تَعْلِيلُ الْعِبَارَةِ عَلَى غَيْرِ
مَا وَضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَلَى سَبِيلِ النُّقْلِ » : ^(٢) وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو
الْحَسَنِ : ^(٣) « الِاسْتِعَارَةُ مَا اكْتُفِيَ فِيهِ بِالْأَسْمِ الْمُسْتَعَارِ عَنِ الْأَصْلَى ، وَنُقِلَتْ
الْعِبَارَةُ فَجُعِلَتْ فِي مَكَانٍ غَيْرِهَا » . ^(٤)

(١) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ : « مِلْجِنٌ » ، الْأَجُودُ أَنْ تَكْتُبَ « مِ الْجِنِّ » ، أَيْ « مِنْ الْجِنِّ » ، وَهُوَ حَذْفٌ
فِي الْحَرْفِ مَشْهُورٌ .

(٢) هَذَا هُوَ نَصُّ لَفْظِ الرَّمَانِيِّ فِي كِتَابِهِ « التُّكْتُكُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ » ، ثَلَاثُ رِسَائِلَ فِي إِعْجَازِ
الْقُرْآنِ : ٧٩ .

(٣) هُوَ الْقَاضِي الْجَرَجَانِيُّ ، « أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ » ، صَاحِبُ « كِتَابِ الْوَسَاطَةِ بَيْنَ
الْمُتَنَبِّىِّ وَخَصْمِهِ » .

(٤) هُوَ نَصُّ كَلَامِ الْقَاضِي الْجَرَجَانِيِّ فِي الْوَسَاطَةِ : ٤٠ (طَبْعَةُ صَيْدَا) ، وَتَمَامُ كَلَامِهِ هُوَ : =

ومن شأن ما غَمَضَ من المعاني وَلَطُفَ ، أن يَصْنَعَبَ تصوُّره على الوجه الذى هو عليه لِعَامَّةِ الناس ، فيقع لذلك فى العبارات التى يُعَبِّرُ بها عنه ، ما يُوهِمُ الخطأ ، (٣١٣) وإِطْلَاقُهُمْ فى « الاستعارة » أنها « نَقْلٌ للعبارة عَمَّا وُضِعَتْ له » ، من ذلك ، (١) فلا يَصِحُّ الاَتَّخِذُ به . وذلك أَنَّك إذا كُنْتَ لا تطلق اسم « الأسد » على « الرجل » ، إلا من بعد أن تدخله فى جنس الأسود من الجهة التى بَيَّنَّا ، لم تكن نَقَلْتَ الاسم عما وُضِعَ له بالحقيقة ، لأنك إِمَّا تكون ناقلًا ، إذا أنت أخرجت معناه الأَصْلِيَّ من أن يكون مقصودك ، ونَفَضْتَ به يَدَكَ . فإمَّا أن تكون ناقلًا له عن معناه ، مع إرادة معناه ، فمحال / مُتَنَاقِضٌ .

٢٧٩

...

٥١٢ - وأعلم أن فى « الاستعارة » ما لا يُتَصَوَّرُ تقديرُ النقل فيه البتَّة ، وذلك مثل قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَرِقَّةً إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (٢)

لا خلاف فى أن « اليد » استعارة ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ

= « وَمِلَاكُهَا : تقريبُ الشَّبه ، ومُنَاسِبَةُ المُسْتَعَارِ لَهُ للمستعار منه ، وامتزاجُ اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما مُنَافَرَةٌ ، ولا يَتَبَيَّنُ فى أحدهما إِعْرَاضٌ عن الآخر » .

وانظر ما سَيَأْتِي رقم : ٥١٤

(١) السياق : « وإِطْلَاقُهُمْ فى الاستعارة من ذلك » .

(٢) هو فى ديوانه ، وقد سلف برقم : ٦٠

أمثلة على أن « النقل » ،
لا يُتَصَوَّرُ فى بعض
« الاستعارة »

« اليد » قد نُقِلَ عن شيء إلى شيء . وذلك أنه ليس المعنى على أنه شَبَّ شيئاً باليد ، فَيُمْكِنُكَ أن تزعم أنه نقل لفظ « اليد » إليه ، وإنما المعنى على أنه أراد أن يُثَبِّتَ للشَّمَالِ في تصرُّيفها « الغداة » على طبيعتها ، شَبَّهَ الإنسانَ قَدْ أَخَذَ الشيءَ بيده يقلبه ويصرفه كيف يريد . فلما أثبت لها مثل فعل الإنسان باليد ، استعار لها « اليد » . وكلاهما يمكنك تقدير « النقل » في لفظ « اليد » ، كذلك لا يمكنك أن تجعل الاستعارة فيه من صِفَةِ اللفظ . ألا ترى أنه مُحَالٌ أن تقول : إنه استعار لفظ « اليد » للشَّمَالِ ؟ وكذلك سبيل نظائره ، مما تجدُهم قد أثبتوا فيه للشيء عُضْوًا من أعضاء الإنسان ، من أجل إثباتهم له المعنى الذي يكون في ذلك العُضْو من الإنسان = كبيت الحماسة :

(٣١٤) إِذَا هَزَّهٗ فِي عَظِيمٍ قَرْنٍ تَهَلَّلَتْ نَوَاجِذُ الْمَنَآيَا الضُّوَاجِلِ (١)

فإنه لما جعل « المنايا » تضحك ، جعل لها « الأفواه والنواجذ » التي يكون الضحك فيها = وكبيت المتنبي :

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الْأَرْضِ وَالْعَرَبِ رَحْفُهُ وَفِي أُذُنِ الْجَوَازِ مِنْهُ زَمَانُ (٢)

لما جعل « الجوزاء » تسمع = على عادتهم في جعل النجوم تعقل ، ووصفهم لها بما يوصف به الأناسي = أثبت لها « الأذن » التي بها يكون السمع من الأناسي .

(١) الشعر لتأبط شراً ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ٤٩ ، والضمير في « هزه » للسيف

في البيت قبله .

(٢) هو في ديوانه .

٥١٣ - فأنت الآن لا تستطيع أن تزعم في بيت الحماسة أنه استعار لفظ « النواجذ » ولفظ « الأفواه » ، لأن ذلك يُوجب المُحال ، وهو أن يكون في المَنَايا شيء قد شَبَّهه بالنواجذ ، وشيء قد شَبَّهه بالأفواه ، فليس إلا أن تقول : إنه لما ادَّعى أن المنايا تُسرُّ وتُسْتَبْشِرُ إذا هو هزَّ السيف ، وجعلها لسرورها بذلك تَضْحَكُ = ^(١) أراد أن يبالغ في الأمر ، فجعلها في / صورة من يَضْحَكُ حتى تَبْدُو نواجذه من شدة السرور .

٢٨٠

وكذلك لا تستطيع أن تزعم أن المتنبي قد استعار لفظ « الأذن » ، لأنه يوجب أن يكون في « الجوزاء » شيء قد أراد تشبيهه بالأذن . وذلك من شنيع المُحال .

تحقيق في معنى
« الاستعارة »

٥١٤ - فقد تبين من غير وجه أن « الاستعارة » إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء ، لا نقل الاسم عن الشيء . وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشيء ، علمت أن الذي قالوه من « أنها تعليق للعبارة على غير ما وُضعت له في اللغة ، ونقل لها عما وضعت له » ^(٢) كلام قد تسامحوا فيه ، لأنه إذا كانت « الاستعارة » ادعاء معنى الاسم ، لم يكن الاسم مُزَالاً عما وُضِعَ له ، بل مُقَرَّراً عليه .

تفسير معنى « جعل »
في الكلام وفي القرآن

٥١٥ - وأعلم أنك تراهم لا يمتنعون إذا تكلموا في « الاستعارة » من أن يقولوا : « إنه أراد المبالغة فجعله أسداً » ، بل هم يَلْجَأُون إلى القول به . وذلك صريح في (٣١٥) أن الأصل فيها المعنى ، وأنه المُسْتَعَارُ في الحقيقة ، وأن قولنا : « استعير له اسم الأسد » ، إشارة إلى أنه استُعير له معناه ، وأنه جُعِلَ إياه .

(١) السياق : « إنه لما ادَّعى أراد أن يبالغ » .

(٢) انظر الفقرة السالفة رقم : ٥١١

وذلك أننا لو لم نُقل ذلك ، لم يكن « لجعل » ههنا معنى ، لأن « جعل » لا يصلح إلا حيث يراد إثبات صفةٍ للشيء ، كقولنا : « جعلته أميراً » و « جعلته لصاً » ، تريد أنك أثبت له الإمارة ، ونسبته إلى اللصوصية وأدعيتها عليه ورميته بها .

وحكم « جعل » ، ^(١) إذا تعدى إلى مفعولين ، حكم « صير » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لا يصح أن تقول : « جعلته أسداً » ، إلا على معنى أنك أثبت له معاني الأسد . ^(٢) وأما ما تجده في بعض كلامهم من أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَّى » ، فمما تسامحوا فيه أيضاً ، لأن المعنى معلوم ، وهو مثل أن تجد الرجل يقول : « أنا لا أسميه إنساناً » ، وغرضه أن يقول : إني لا أثبت له المعاني التي بها كان الإنسان إنساناً . فأما أن يكون « جعل » في معنى « سَمَّى » ، هكذا غفلاً ، فمما لا يخفى فسادُهُ . ألا ترى أنك لا تجد عاقلاً يقول : « جعلته زيداً » ، بمعنى : سميته زيداً = ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيداً » ، بمعنى : سمّه زيداً = و « وُلِدَ لفلان ابن فجعله / عبد الله » ، أى : سمّاه عبد الله . ^(٣) هذا ما لا يشك فيه ذو عقل إذا نظر .

٢٨١

٥١٦ - وأكثر ما يكون منهم هذا التسامح ، أعنى قولهم إن « جعل » يكون بمعنى « سَمَّى » في قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ

(١) قد سلف كلامه في « جعل » في رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠

(٢) أسقط كاتب « ج » من أول « صفة الإمارة » إلى قوله هنا : « أثبت له » سهواً ، ففسد الكلام .

(٣) قد مضى الكلام في معاني « جعل » ، فيما سلف رقم : ٤٣٨ - ٤٤٠

إِنَاءً (سورة الزمر: ١٩) ، فقد ترى في التفسير أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَّى » ، وعلى ذاك فلا شبهة في أن ليس المعنى على مُجَرَّد التسمية ، ولكن على الحقيقة التي وَصَفْتُهَا لَكَ . وذلك أَنَّهُم أثبتوا للملائكة صفة الإناء ، واعتقدوا وجودها فيهم ، وعن هذا الاعتقاد صَدَرَ عنهم ما صَدَرَ مِنَ الاسم = أعنى إطلاق اسم « البنات » = وليسَ المعنى أَنَّهُم وضعوا لها (٣١٦) لفظ « الإناء » ولفظ « البنات » ، من غير اعتقادٍ معنًى وإثبات صفةٍ . هذا محالٌ .

٥١٧ - أو لا ترى إلى قوله تعالى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزمر: ١٩] ، فلو كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ، ولم يعتقدوا إثبات صفةٍ لَمَا قال الله تعالى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ) . هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صفةٍ ، ولم يكن غير أن وضعوا اسماً لا يريدون به معنًى ، لما استحَقُّوا إلاَّ اليسيرَ من الذمِّ ، ولما كان هذا القول منهم كفراً . والتفسير الصحيح والعبارة المستقيمة ، ما قاله أبو إسحق الزجاج رحمه الله ، فإنه قال : إنَّ « الجعل » هُنا في معنى القول والحكم على الشيء ، تقول : « قد جَعَلْتُ زيدا أعلم الناس » ، أى وَصَفْتُهُ بذلك وَحَكَمْتُ بِهِ . (١)

...

٥١٨ - ونرجع إلى الغرض فنقول : فإذا ثبت أن ليست « الاستعارة » نَقَلَ الاسم ، ولكن ادَّعَاءَ معنى الاسم = وَكُنَّا إِذَا عَقَلْنَا مِنْ قول الرجل : « رأيت أسداً » ، أنه أرادَ به المبالغة في وصفه بالشجاعة ، وأن يقول : إنه من قوة القلب ، ومن قَرَطِ البسالة وشِدَّةِ البطش ، وفي أن الخوف لا يُخَامِرُهُ ، والدَّعْرُ لا يعرض

تعرف « الاستعارة » من طريق المعقول دون اللفظ ، وكذلك « الكناية »

(١) انظر الفقرة السالفة : ٤٤٠ ، وما قبلها .

له ، بحيث لا يَنْقُصُ عن الأسد = ^(١) لم تَعْقِلْ ذلك من لفظ « أسد » ، ولكن من ادّعائه مَعْنَى الأسد الذى رآه = ^(٢) ثَبَّتْ بذلك أن / « الاستعارة » كالكناية ، فى أنك تَعْرِفُ المعنى فيها من طريق المَعْقُول دُونَ طريق اللَّفْظ . ^(٣)

...

٥١٩ - وإذا قَدْ عرفت أَنَّ طريقَ العلم بالمعنى فى « الاستعارة » و « الكناية » معاً ، المعقول ، ^(٤) فأعلم أن حُكْمَ « التَّمثِيل » فى ذلك حُكْمُهُما ، بل الأمر فى « التَّمثِيل » أظهر .

وذلك أنه ليس من عاقل يَشْكُ إِذَا نَظَرَ فى كتاب يَزِيدُ بن الوليد إلى مروان بن محمد ، حين بَلَغَهُ أنه يتلَكَّأُ فى بَيْعَتِهِ :

« أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّى أَرَاكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُوَخِّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِى هَذَا فَاعْتَمِدْ عَلَى أُتَيْهِمَا شَيْئاً ، وَالسَّلَامُ » .

= ^(٥) يَعْلَمُ أَنَّ (٣١٧) المعنى أنه يقول له : بَلَغْنِى أَنَّكَ فى أَمْرِ الْبَيْعَةِ بين رأيين مختلفين ، ترى تَارَةً أن تُبَايِعَ ، وأُخْرَى أن تَمْتَنَعَ من الْبَيْعَةِ ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِى هذا فاعمل على أى الرأين شَيْئاً = وَأَنَّهُ لم يَعْرِفْ ذلك من لفظ « التقديم والتأخير » ، أو من لفظ « الرَّجُل » ، ولكن بَأَنَّ عِلْمَ أنه لا معنى لتَقْدِيمِ الرَّجُلِ

(١) السياق : « وكنا إذا عقلنا لم نَعْقِلْ » .

(٢) السياق من عند أول الفقرة : « فإذا ثبت أن ليست الاستعارة ثبت بذلك أن الاستعارة »

(٣) انظر ما قاله فى الكناية من الفقرة رقم : ٥٠٦ إلى آخر الفقرة : ٥١١

(٤) « المعقول » خبر « أَنَّ طريقَ العلم » .

(٥) السياق : « إذا نظر يعلم » ، وهذا الخبر سلف فى رقم : ٦٣

وتأخيرها في رَجُلٍ يُدْعَى إلى البَيْعَةِ ، وأنَّ المعنى على أنه أراد أن يقول : إِنَّ مَثْلَكَ في تردُّدِكَ بين أن تباع ، وبين أن تَمْتَنع ، مَثَلُ رَجُلٍ قَائِمٍ ليذهب في أمر ، فجعلت نفسه تُريه تارة أن الصواب في أن يذهب ، وأخرى أنه في أن لا يذهب ، فجعلَ يُقدِّم رجلاً تارة ، ويُؤخِّرُ أخرى .

...

٥٢٠ - وهكذا كُلُّ كَلَامٍ كان ضَرْبُ مَثَلٍ ، لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تُعرَف من الألفاظ ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مَجْمُوع الكلام أدلَّة على الأغراض والمقاصد . ولو كان الذى يكون غرض المتكلم يُعلَّم من اللفظ ، ما كان لقولهم : « ضرب كذا مثلاً لكذا » ، معنى ، فما اللفظ « يُضْرَبُ مثلاً » ولكن المعنى . فإذا قلنا في قول النبي ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ » ، ^(١) إنه ضَرَبَ عليه السلام « خَضِرَاءَ الدِّمَنِ » مثلاً للمرأة الحسناء في مُنَبِّهِ السَّوِّءِ ، لم يكن المعنى أنه ﷺ ضَرَبَ لفظ « خَضِرَاءَ الدِّمَنِ » مثلاً لها . هذا ما لا يَظُنُّه من به / مَسْ ، فضلاً عن العاقل .

٥٢١ - فقد زال الشكُّ وارتفع في أن طريق العلم بما يُراد إثباته والخبر به في هذه الأجناس الثلاثة ، التي هي « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » = المعقول دون اللَّفْظِ ، ^(٢) من حيث يَكُون القَصْدُ بالإثبات فيها إلى معنى ليس

(١) هذا خبر مشهور ، ولم يرد في شيء من دواوين السنة ، ورواه الراهب مزى بإسناده في « كتاب أمثال الحديث » ١٢٦ ، من طريق : « أبى وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ الشاعر (يزيد بن عبيد) ، عن عطاء ابن يزيد اللبثي ، عن أبى سعيد الخدري » .

(٢) « المعقول » خير قوله : « أن طريق العلم » .

هو معنى اللفظ ، ولكنه معنى يُستدلُّ بمعنى اللفظ عليه ، ويُستنبطُ منه ، كنعو ما ترى من أن القصد في قولهم : « هو كثير رَمَادٍ (٣١٨) القَدْرِ » ، إلى كثرة القَرَى ، وأنت لا تعرفُ ذلك من هذا اللفظ الذي تسمعه ، ولكنك تعرفه بأن تُستدلَّ عليه بمعناه ، على ما مضى الشرح فيه . (١)

...

٥٢٢ - وإذا قد عرفت ذلك ، فينبغي أن يقال هؤلاء الذين اعترضوا علينا في قولنا : « إنَّ الفصاحة وَصْفٌ يجب للكلام من أجل مزية تكون في معناه ، وأنها لا تكون وصفاً له من حيث اللفظ مجرداً عن المعنى » ، واحتجوا بأن قالوا : « إنه لو كان الكلام إذا وُصِفَ بأنه فصيح ، كان ذلك من أجل مزية تكون في معناه ، لوجب أن يكون تفسيره فصيحاً مثله » (٢) = أخبرونا عنكم ، (٣) أَتَرَوْنَ أَنَّ من شأن هذه الأجناس ، إذا كانت في الكلام ، أن تكون له بها مزية تُوجبُ له الفصاحة ، أم لا تَرَوْنَ ذلك ؟

فإن قالوا : لا نرى ذلك = لم يُكَلِّمُوا .

وإن قالوا : نرى للكلام ، إذا كانت فيه ، مزية تُوجبُ له الفصاحة .

قيل لهم : فأخبرونا عن تلك المزية ، أ تكون في اللفظ أم في المعنى ؟

= فإن قالوا : في اللفظ = دخلوا في الجَهالة ، من حيث يلزمُ من ذلك أن

تكون « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » أوصافاً للفظ ، لأنه لا يُتَصَوَّرُ أن

الفصاحة وصف للكلام
بمعناه لا بلفظه مجرداً

(١) انظر رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ وغيرها .

(٣) السياق : « فينبغي أن يقال هؤلاء أخبرونا عنكم » .

تكون مَزِيَّتُهَا في اللفظ حتى تكون أوصافاً له . وذلك مُحَالٌ ، من حيث يعلم
كُلُّ عاقل أنه لا يُكْنَى باللفظ عن اللفظ ، وأنه إِنَّمَا يُكْنَى بالمَعْنَى عن المعنى .
وكذلك / يُعْلَمُ أنه لا يُسْتَعَار اللفظ مجرداً عن المعنى ، ولكن يُسْتَعَار المعنى ، ثم
اللفظ يكون تبع المعنى ، على ما قَدَّمْنَا الشرح فيه . ^(١) وَيُعْلَمُ كذلك أنه مُحَالٌ
أن يُضْرَب « المَثَل » باللفظ ، وأن يكون قد ضُرِبَ لفظ : « أَرَأَيْكَ تُقَدِّمُ رجلاً
وَتُوَخِّرُ أخرى » مثلاً لتردِّده في أمر البيعة .

وإن قالوا : هي في المعنى .

قيل ^(٣١٩) لهم : فهو ما أَرَدْنَاكم عليه ، فدَعُوا الشكَّ عنكم ، وانتبهوا من
رَقَدْتِكم ، فإنه علم ضروريٌّ قد أَدَّى التقسيمُ إليه ، وكُلُّ علمٍ كان كذلك ، فإنه
يُجِبُّ القَطْعَ على كُلِّ سَوَالٍ يُسْأَلُ فيه بأنه سَطْوٌ ، وأنَّ السَّائِلَ ملبوسٌ عليه .

٥٢٣ - ثم إن الذي يُعْرَفُ به وجهُ دخولِ العَلَطِ عليهم في قولهم : « إِنَّه
لو كان الكلامُ يكون فصيحاً من أجل مَزِيَّةٍ تكون في معناه ، لوجب أن يكون
تفسيرُهُ فصيحاً مثله » ، هو أنك إذا نظرتَ إلى كلامهم هذا وجدتهم كأنهم
قالوا : « إنه لو كان الكلامُ إذا كان فيه كِنَايَةً أو استعارةً أو تمثيلاً ، كان لذلك
فصيحاً ، لوجب أن يكون إذا لم تُوجد فيه هذه المعاني فصيحاً أيضاً » . ذاك لأن
تفسيرَ « الكناية » أن تُترَكها وتُصَرِّحَ بالمَكْنِيِّ عنه فنقول : إن المعنى في قولهم :
« هو كثير رماد القدر » ، أنه كثير القرى = وكذلك الحُكْمُ في « الاستعارة » ،
فإن تفسيرها أن تُترَكها ، وتُصَرِّحَ بالتشبيه فنقول في « رأيت أسداً » : إن المعنى :
رأيت رجلاً يُساوِي الأسد في الشجاعة = وكذلك الأمر في « التمثيل » ، لأنَّ

كشف الغلط
في فصاحة الكلام

(١) انظر ما سلف رقم : ٥١٩ وما بعده .

تفسيره أن نذكر الْمُتَمَثِّلَ له فنقول في قوله : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى » :
 إن المعنى أنه قال : أراك تتردّد في أمر البيعة فتقول تارة أفعل ، وتارة لا أفعل ،
 كمن يريد الذهاب في وجه ، فثريه نفسه تارة أن الصواب في أن يذهب ، وأخرى
 أنه في أن لا يذهب ، فهو يُقدّم رجلاً ويؤخر أخرى . (١) وهذا خروج عن
 المعقول ، لأنه بمنزلة أن تقول لرجل قد نَصَبَ لوصفِ عِلَّةٍ : « إن كان هذا
 الوصف يجب لهذه العلة ، فينبغي أن يجب مع عدمها » .

...

٥٢٤ - ثم إن الذي استهواهم ، / هو أنهم نظروا إلى تفسير ألفاظ اللغة
 بعضها ببعض ، فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ بلفظ ، مثل أن يقال في « الشرجب »
 إنه الطويل ، (٢٠) لم يَجُزْ أن يكون في المفسر من حيث المعنى ، مَزِيَّةٌ لا تكون
 في التفسير = (٢) ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل . وذلك غلطٌ منهم ،
 لأنه إنما كان للمفسر ، فيما نحن فيه ، الفضل والمزِيَّةُ على التفسير ، من حيث
 كانت الدلالة في المُفسر دِلالةً معني على معني ، وفي التفسير دِلالةً لَفْظٍ على
 معني . وكان من المركز في الطباع ، والراسخ في غرائز العقول ، أنه متى أريد
 الدلالة على معني ، فترك أن يُصرَّحَ به ويُذكرَ باللفظ الذي هو له في اللغة ،
 وعُمِدَ إلى معني آخر فأشير به إليه ، وجُعِلَ دليلاً عليه = (٣) كان للكلام بذلك
 حُسْنٌ ومَزِيَّةٌ لا يكونان إذا لم يُصنَّعْ ذلك ، ودُكِرَ بلفظه صريحاً .

٢٨٥

(١) في المطبوعة : « فيقدم رجلاً » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ ظنوا » .

(٣) السياق : « متى أريد الدلالة على معني فترك أن يصرَّحَ به ... كان للكلام » .

ولا يكون هذا الذي ذكرتُ أنه سببُ فضل المُفسِّرِ على التفسير ، من كون الدلالة في المُفسِّرِ دلالة معنًى على معنًى ، وفي التفسير دلالة لفظ على معنى ، ^(١) حتى يكون للفظ المُفسِّرِ معنًى معلوم يعرفه السامع ، وهو غير معنى لفظ التفسير في نفسه وحقيقته ، كما ترى من أنَّ الذي هو معنى اللفظ في قوله : « هو كثير رمادِ القدر » ، غير الذي هو معنى اللفظ في قوله : « هو كثير القري » ، ولو لم يكن كذلك ، لم يتصور أن يكون ههنا دلالة معنًى على معنًى .

٥٢٥ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فقد حصل لنا منها أن المُفسِّرَ يكون له دالتان : دلالة اللفظ على المعنى ، ودلالة المعنى الذي دلَّ اللفظ عليه على معنى لفظ آخر = ولا يكون للتفسير إلا دلالة واحدة ، وهي دلالة اللفظ . وهذا الفرق هو سبب أن كان للمفسِّرِ الفضل والمزية على التفسير .

ومحال أن يكون هذا قضية المُفسِّرِ والتفسير في ألفاظ اللغة ، ذاك لأن معنى المُفسِّرِ يكون دالاً مجهولاً عند السامع ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة .

٥٢٦ - ثم إن معنى المُفسِّرِ يكون هو معنى التفسير بعينه ، ومحال إذا كان المعنى / واحداً أن يكون ③٢١ للمفسِّرِ فضل على التفسير ، لأن الفضل ٢٨٦ كان في مسألتنا بأن دلَّ لفظ المُفسِّرِ على معنًى ، ثم دلَّ معناه على معنى آخر . وذلك لا يكون مع كَوْنِ المعنى واحداً ولا يتصور .

بيان هذا : أنه محال أن يقال إن معنى « الشَّرَجِب » الذي هو المُفسِّرُ ، يكون دليلاً على معنى تفسيره الذي هو « الطويل » = على وزان قولنا

(١) السياق : « لا يكون هذا الذي ذكرتُ حتى يكون » .

إن معنى : « كثير رماذ القدر » ، يدل على معنى تفسيره الذى هو « كثير القرى » ، لأمرين :

أحدهما : أنك لا تُفسّر « الشرجب » حتى يكون معناه مجهولاً عند السامع ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة .

والثانى : أن المعنى فى تفسيرنا « الشرجب » بالطويل ، أن نُعلم السامع أن معناه هو معنى الطويل بعينه . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يقال : إن معناه يدل على معنى الطويل ، بل الذى يُعقل أن يقال : إن معناه هو معنى الطويل . فأعرف ذلك .

٥٢٧ - وأنظر إلى لعب العقلة بالقوم ، وإلى ما رأوا فى منامهم من الأحلام الكاذبة ! ولو أنهم تركوا الاستنامة إلى التقليد ، والأخذ بالهويّنا ، وترك النظر ، وأشعروا قلوبهم أن ههنا كلاماً ينبغى أن يُصغى إليه ^(١) لعلموا ، ولعاد إعجابهم بأنفسهم فى سؤاها هذا وفى سائر أقوالهم ، عجباً منها ومن تطويج الظنون بها .

...

٥٢٨ - وإذا قد بان سُقوط ما اعترض به القوم وفُحشُ غلطهم ، فنبغى أن تعلم أن ليست المزايا التى تجدها هذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغة التى تُحسّها ^(٢) فى أنفُس المعانى التى يقصد المتكلم بحجبه إليها ، ولكنها فى طريق إثباتها لها ، وتقديره إيّاها ، وأنت إذا سمعتهم يقولون : « إن من

الوجه الذى تكون
للكلام مزنة

(١) السياق : « ولو أنهم تركوا الاستنامة لعلموا » .

(٢) السياق : « فنبغى أن تعلم أن ليست المزايا فى أنفُس المعانى » .

شأن هذه الأجناس أن تُكسِبَ المعاني مزيةً وفضلاً ، وتُوجب (٣١) لها شرفاً وتبلاً ، وأن تُفَحِّمَها في نفوس السامعين » = (١) فإنهم لا يَعْنُونَ أنفسَ المعاني ، كالتي يَقْصِدُ المتكلم بحبره إليها ، كالقِرَى والشجاعة والتردد في الرأي ، وإنما يَعْنُونَ إثباتها لما تثبت / له ويُخبر بها عنه . فإذا جعلوا للكناية مزيةً على التصريح ، لم يجعلوا تلك المزية في المعنى المكين عنه ، ولكن في إثباته للذي يُثبت له ، وذلك أنا نعلم أن المعاني التي يُقْصَدُ الخبرُ بها لا تتغير في أنفسها بأن يُكنى عنها بمعانٍ سواها ، ويترك أن تذكر بالألفاظ التي هي لها في اللغة . ومن هذا الذي يشك أن معنى طول القامة وكثرة القرى لا يتغيران بأن يكنى عنهما بطول النجاد وكثرة رَمادِ القدر ، وتقديرُ التغيير فيهما يُؤدِّي إلى أن لا تكون الكناية عنهما ، ولكن عن غيرهما ؟ (٢)

٥٢٩ - وقد ذكرتُ هذا في صدر الكتاب ، (٣) وذكرتُ أن السبب في أن كان يكون للإثبات = إذا كان من طريق « الكناية » = مزيةً لا تكون إذا كان من طريق التصريح ، (٤) أنك إذا كُنيت عن كثرة القرى بكثرة رَمادِ القدر ، كنت قد أثبت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليلها ، وما هو عَلمٌ على وجودها ، وذلك

(١) السياق : « وأنت إذا سمعتهم يقولون فإنهم لا يعنون » .

(٢) في هامش « ج » ، بخطه كاتبها ما سأحاول أن أقرأه ، لجور التصوير على الهامش ، وهذا نصه :

« إنما يكون الكلام كناية ، إذا كان [دليلاً على] معنى له لفظ في اللغة موضوع [فلا يدل بهذا] اللفظ عليه ، ولكن يدل بمعنى لفظ آخر عليه » .

هكذا قرأته على الجور الذي أذكره ، فإن أحسنت فيحمد الله ، وإلا فإني أستغفره وأتوب إليه .

(٣) مضى في أول الكتاب من الفقرات رقم : ٦٣ - ٦٦

(٤) السياق : « أن السبب في أن يكون للإثبات ... مزيةً أنك إذا كُنيت » .

لا محالة يكونُ أبلغَ من إثباتها بنفسها ، وذلك لأنه يكون سبيلُها حينئذٍ سبيلَ الدعوى تكون مع شاهد .

وذكرتُ أن السَّببَ في أن كانت « الاستعارة » أبلغَ من الحقيقة ، (١) أنك إذا ادَّعيت للرجل أنه أسدٌ بالحقيقة ، كان ذلك أبلغَ وأشدَّ في تَسْوِيتِهِ بالأسد في الشَّجَاعَةِ . ذاك لأنه مُحالٌ أن يكون من الأسود ، ثم لا تكون له شَجَاعَةُ الأسود . وكذلك الحكم في « التمثيل » ، فإذا قلت : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » ، كان أبلغ في إثبات التردّد له من أن تقول : « أنت كَمَن يُقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى » .

...

٥٣٠ - وأعلم أنه قد يَهْجِسُ في نفس الإنسان شيءٌ يَظُنُّ من أجله أنه ينبغي (٢٣) أن يكون الحكم في المزية التي تحدث بالاستعارة ، أنها تحدث في المُثَبَّتِ دون الإثبات . وذلك أن تقول : إنّا إذا نظرنا إلى « الاستعارة » وجدناها إنما كانت أبلغ من أجل أنها تدل على قُوَّةِ الشبه ، وأنه قد تَنَاهَى إلى أن صار المُشَبَّه لا يَتَمَيَّزُ عن المُشَبَّهِ به في / المعنى الذي من أجله شُبَّه به . وإذا كان كذلك ، كانت المزية الحادثة بها حادثة في الشَّبه . وإذا كانت حادثة في الشَّبه ، كانت في المُثَبَّتِ دون الإثبات .

٢٨٨

والجواب عن ذلك أن يقال : إن الاستعارة ، لَعَمْرِي ، تقتضى قُوَّةَ الشَّبه ، وكونه بحيث لا يَتَمَيَّزُ المُشَبَّه عن المُشَبَّهِ به ، ولكن لَيْسَ ذاك سَبَبَ المزية . وذلك لأنه لو كَانَ ذاك سَبَبَ المزية ، لكان ينبغي إذا جئت به صريحاً

(١) هي في أول الكتاب رقم : ٥٧ - ٧٠ .

فقلت : (١) « رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة ، وبحيث لولا صورته لظننت أنك رأيت أسداً » ، وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة ، أن تجد لكلامك المزية التي تجدها لقولك : « رأيت أسداً » . وليس يخفى على عاقل أن ذلك لا يكون .

...

٥٣١ - فإن قال قائل : إن المزية من أجل أن المساواة تُعلم في « رأيت أسداً » من طريق المعنى ، وفي « رأيت رجلاً مساوياً للأسد » من طريق اللفظ .

321

قيل : قد قلنا فيما تقدم ، (٢) إنه مُحال / أن يتغير حال المعنى في نفسه ، بأن يُكنى عنه بمعنى آخر ، وأنه لا يُتصور أن يتغير معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطول النجاد ، ومعنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرّماذ . وكما أن ذلك لا يُتصور ، فكذلك لا يُتصور أن يتغير معنى مُساواة الرجل الأسد في الشجاعة ، بأن يكنى عن ذلك ويُدلّ عليه بأن يجعله « أسداً » . فأنت الآن إذا نظرت إلى قوله :

فَأَسْبَلْتُ لَوْلَا مِنْ تَرْجِسٍ ، وَسَقَتْ وَرْدًا ، وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ (٣)

⊙ = فرأيت قد أفادك أن « الدمع » كان لا يخرم من شبه اللؤلؤ ،

(١) عند أول قوله : « إذا جئت به صريحاً » ينتهي ما أسقط كاتب « س » ، حيث وصل الكلام في أواخر الفقرة رقم : ٥٠٨ ، فكتب : « من بعد أن لا يُراد إذا جئت به صريحاً » ، وانظر التعليق هناك .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٥٢٨

(٣) هو للوأاء الدمشقي ، في ديوانه .

و « العَيْن » من شبه النرجس = (١) شيئاً ، فلا تَحَسِّنُ أن سبب الحُسْن الذي تراه فيه ، والأريحية التي تجدها عنده ، أنه أفادك ذلك فَحَسَبُ . وذاك أنك تَسْتَطِيعُ أن تجيء به صريحاً فتقول : « فَأَسْبَلْتُ دَمْعاً كَأَنَّهُ اللُّؤْلُؤُ بعينه ، من عين كأنها التَّرْجِسُ حقيقةً » ، ثم لا ترى من ذلك الحسن شيئاً . ولكن أعلم أن سبب أن راقك ، وأدخل / الأريحية عليك ، أنه أفادك في إثبات شدة الشبه مزيةً ، وأوجدك فيه خاصيةً قد غُرِرَ في طبع الانسان أن يَرْتاح لها ، (٢) ويجد في نفسه هزةً عندها ، وهكذا حكم نظائره كقول أبي نواس :

٢٨٩

تَبْكِي فَتَذَرِي الدَّرَّ عَنْ تَرْجِسٍ ، وَتَلْطِمُ الْوَرْدَ بِعُنَابٍ (٣)

وقول المتنبي :

بَدَتْ قَمَرًا ، وَمَالَتْ لُحُوطَ بَابٍ ، وَفَاحَتْ عَثْبَرًا ، وَرَثَتْ غَزَالًا (٤)

...

٥٣٢ - وأعلم أن من شأن « الاستعارة » أنك كلما زِدْتَ إرادتك التشبيهية إخفاءً ، ازدادت الاستعارة حسناً ، حتى إنك تَرَاهَا أغرب ما تكون إذا كان الكلام قد أُلِّفَ تأليفاً إن أردت أن تُفصِّح فيه بالتشبيه ، خرجت إلى شيء تَعَافَهُ النفسُ / وَيَلْفِظُهُ السَّمْعُ ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

إذا ظهر التشبيه في
الاستعارة ، قُبِحت

322

(١) السياق : « أفادك أن الدمع كان لا يَحْرِمُ شيئاً » ، وكان في المطبوعة وحدها « يحرم » ، وقوله « لا يَحْرِمُ » أى لا يُسْقِطُ ولا يَنْقُصُ منه شيئاً .

(٢) في « س » : « قد عُرف » .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه ، وقد مضى برقم : ٣٥٩

أَثْمَرْتُ أَغْصَانُ رَاحَتِهِ لِحُجْنَةِ الْحُسْنِ عُنَابًا (١)

ألا ترى أنك لو حملت نفسك على أن تُظهر التشبيه وتُفصِّح به ، احتججت إلى أن تقول : « أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي الحُسن ، شبيهة العُنب من أطرافها المخضوبة » ، وهذا ما لا تخفى غثائته . من أجل ذلك كان موقع « العنب » في هذا البيت أحسن منه في قوله :
* وعَضَّتْ على العُنب بالبرد *

(٣٢٥) وذاك لأن إظهار التشبيه فيه لا يَقْبَحُ هذا القبح المُفْرِط ، لأنك لو قلت : « وعَضَّتْ على أطراف أصابع كالعُنب بثر كالبرد » ، كان شيئاً يُتَكَلَّمُ بمثله وإن كان مردولاً . وهذا موضع لا يَتَبَيَّنُ سرُّه إلا من كان مُلْهَبَ الطبع حادَّ القرينة . (٢) وفي الاستعارة علمٌ كثيرٌ ، ولطائفٌ معاني ، ودقائقٌ فروق ، وسنقول فيها إن شاء الله في موضع آخر .

...

القسم الثاني :
وهو الذي تكون
فصاحته في النظم

٥٣٣ - وأعلم أننا حين أخذنا في الجواب عن قولهم : « إنه لو كان الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن يكون تفسيره فصيحاً مثله » ، (٣) قلنا : « إن الكلام الفصيح ينقسم قسمين ، قسم تُعزى المزية فيه إلى اللفظ ، وقسم تُعزى فيه إلى النظم » ، (٤) وقد ذكرنا في

(١) في ديوانه ، في باب الفخر ، وفي المطبوعة : « بجنان الحسن » ، خطأ ، وفي « ج » : « لجناة الحب » ، وهو لا شيء .

(٢) في « س » والمطبوعة : « ملتهب » .

(٣) انظر رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢

(٤) انظر ما سلف رقم ٥٠٨ ، وهذا موضع القسم الثاني .

٢٩٠ / القسم الأول من الحُجَج ما لا يبقى معه لعاقِل ، إذا هو تأمَّلَها ، شَكَّ في بطلان ما تعلَّقوا به ، من أنه يلزمننا في قولنا : « إِنَّ الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه » ، ^(١) أن يكون تفسيرُ الكلام الفصيح فصيحاً مثله ، وأنه تهوُّسٌ منهم ، وتقحُّمٌ / في المُحَالَات . ^(٢)

323

وأما القسم الذي تُعزَى فيه المزية إلى « النِّظْم » ، فإنهم إن ظنُّوا أن سؤالهم الذي اغترُّوا به يَتَّجه لهم فيه ، كان أمرهم أَعْجَبَ ، وكان جَهْلُهُم في ذلك أغْرَبَ . وذلك أن « النظم » ، كما يَبَيَّنُ ، / إِنَّمَا هو تَوَخُّي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه ، والعملُ بقوانينه وأصوله ، وليست معاني النحو معاني ألفاظٍ ، ^(٣) فَيَتَصَوَّرُ أن يكون لها تفسير .

٥٣٤ - وجملة الأمر ، أن « النظم » إنما هو أن « الحمد » من قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) مبتدأ ، و « الله » خبره ، و « ربِّ » صفةٌ لاسم الله تعالى ومضاف إلى « العالمين » و « العالمين » مضاف إليه ، و « الرحمن الرحيم » صفتان كالرب ، و « مالك » من قوله : « مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ » صِفةٌ أيضاً ، ومضافٌ إلى يوم . و « يوم » ^(٢٢٦) مضافٌ إلى « الدين » ، و « إِيَّاكَ » ضمير اسم الله تعالى ، وهو ضميرٌ يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً ، معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت : « الله نَعْبُدُ » ، ثم إنَّ « نعبد » هو المقتضى معنى النصب فيه ، وكذلك حُكْمُ « إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . ثم إن جملة « إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » معطوف بالواو على جملة « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » ، و « الصِّرَاطَ »

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٠٦

(٢) في المطبوعة وحدها : « في المجادلات » .

(٣) في « س » : « معاني لفظ » ، وفي المطبوعة : « معاني الألفاظ » .

مفعول ، و « المستقيم » صفة للصِّراط ، و « صِرَاطَ الَّذِينَ » بدل من « الصراط المستقيم » ، « وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » صِلَةَ الَّذِينَ ، « وَغَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » صفة « الذين » ، و « الضَّالِّينَ » معطوف على « المغضوب عليهم » .

فانظر الآن هل يُتَصَوَّرُ في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللفظ ؟ وهل يكون كون « الحمد » مبتدأ معنى لفظ « الحمد » ؟ أم يكون كون « رب » صفة وكونه مضافاً إلى « العالمين » معنى لفظ « الرب » ؟

- ٢٩١ ٥٣٥ - / فإن قيل : إنه إن لم تكن هذه المعاني معاني أنفس الألفاظ ،
فإنها / تُعَلَّم على كل حال من ترتيب الألفاظ ، ومن الإعراب ، فبالرفعة في
324 « الدال » من « الحمد » يُعَلَّم أنه مبتدأ ، وبالجر في « الباء » من « رب » يُعَلَّم أنه صفة ، وبالياء في « العالمين » يُعَلَّم أنه مضاف إليه ، وعلى هذا قياس الكل .
- قيل : ترتيب اللفظ لا يكون لفظاً ، والإعراب وإن كان يكون لفظاً ، فإنه لا يُتَصَوَّر أن يكون ههنا لفظان كلاهما علامة إعراب ، ثم يكون أحدهما تفسيراً للآخر . وزيادة القول في هذا من حُطَلِ الرأي ، فإنه مما يعلمه العاقل ببديهة النظر ، ومن لم يتنبه له في أول ما يسمع ، لم يكن أهلاً لأن يُكَلِّم . ونعوذ إلى رأس الحديث فنقول .

...

- ٥٣٦ - قد بطل الآن من كل وجه وكل طريق ، أن تكون « الفصاحة » وصفاً للفظ من حيث هو لفظ وتُنطق لسان . وإذا كان هذا صورة الحال وجُمْلَةُ
(٣٢٧) الأمر ، ثم لم تَرَ القوم تفكروا في شيء مما شرحناه بحال ، ولا أخطروه لهم ببالي ، بأن وظهر أنهم لم يأتوا الأمر من بابهِ ، ولم يطلبوه من معدنه ، ولم يسلكوا إليه طريقه ، وأنهم لم يزيدوا على أن أوهموا أنفسهم وهماً كاذباً أنهم قد أبانوا

الوجه الذي به كان القرآن معجزاً ، والوصف الذي به بَانَ من كلام المخلوقين ، من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قولاً يَشْفِي من شاكٍ غليلاً ، ويكون على علم دليلاً ، وإلى معرفة ما قَصَدُوا إليه سبيلاً .^(١)

...

الرد على المعتزلة
في مسألة : اللفظ ،

325

٥٣٧ - وأعلم أنه إذا نظر العاقل إلى هذه الأدلة فرأى ظهورها ، استبعد أن يكون قد ظنَّ ظاناً / في « الفصاحة » أنها من صفة اللفظ صريحاً . ولَعَمْرِي إنه لذلك ينبغي ، إلا أننا إنما نَنْظُر إلى جِدِّهم وتشدُّدهم وبتَّهم الحكم « بأن المعاني لا تَتَزَايِد وإنما تَتَزَايِدُ الألفاظ » ،^(٢) فلئن كانوا قد قالوا « الألفاظ » وهم لا يريدونها أَنْفُسَهَا ، وإنما يريدون لطائف معاني تُفهم منها ، لقد كان ينبغي أن يَتَّبِعُوا ذلك من قولهم ما يُتَّبَع عن غرضهم ، وأن يذكروا أنهم عَتَوْا بالألفاظ ضرباً من المعنى ، وأن غَرَضَهُمْ مَفْهُومٌ خاصٌّ .

...

٥٣٨ - هذا ، وأمر « النظم » / في أنه ليس شيئاً غيرَ تَوْحُّي معاني النحو فيما بين الكلم ، وأنتك تُرتَّب المعاني ، أولاً في نفسك ، ثم تَحْدُو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، وأنا لو فَرَضْنَا أن تَحْلُو الألفاظ من المعاني ، لم يَتَصَوَّر أن يجب فيها نَظْمٌ وترتيب =^(٣) في غاية القوة والظهور ، ثم ترى الذين لَهَجُوا بأمر « اللفظ » قد أبوا إلا أن يجعلوا « النَّظْم » في الألفاظ . ترى الرَّجُل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبةً إلا من بعد أن يفكر في

٢٩٢

(١) يعني بهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي وما كتبه في كتابه « المعنى » .

(٢) هذا نص مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد مضى برقم : ٥٥ ، ورقم : ٤٦٦

(٣) السياق : « هذا ، وأمر النظم في غاية القوة » .

المعاني ويُربِّها في نفسه على مَا أَعْلَمْنَاكَ ، ثم تُفْتَشِه فتراه لا يعرف الأمر (٣٢٨) بحقيقته ، وتراه ينظر إلى حال السامع ، فإذا رأى المعاني لا تَقَعُ مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه ، نسي حال نفسه ، واعتبر حال من يسمع منه . (١) وسبب ذلك قِصَرُ الهِمَّةِ ، وَضَعْفُ العناية ، وَتَرْكُ النَّظَرِ ، وَالْأُنْسُ بالتقليد . وما يُعْنَى وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها ، وَإِنَّ الصَّبِيحَ ليملاً الأفق ، ثم لا يراه النائم ومن قَدْ أَطْبَقَ جَفْنُهُ ؟

٥٣٩ - وأعلم أنك لا ترى في الدنيا علماً قد جرى الأمر فيه يديماً وأخيراً على ما جرى / عليه في « علم الفصاحة والبيان » .

326

● أما البديء ، فهو أنك لا ترى نوعاً من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علّموا الناس ، وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة ، والتصريح أغلب من التلويح . والأمر في « علم الفصاحة » بالضد من هذا . فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه ، وجدت جُلَّهُ أو كُلَّهُ زمزماً ووخياً ، وكنايةً وتعريضاً ، وإيماءً إلى الغرض من وجه لا يَفْطِنُ له إلا من غَلَقَ الْفِكْرَ وأدقَّ النَّظَرَ ، وَمَنْ يَرِجِعْ مِنْ طَبْعِهِ إِلَى الْمَعِيَّةِ يَقْوَى معها على الغامض ، ويصلُّ بها إلى الخفي ، حتى كَانَ بَسْلاً حراماً أَنْ تَتَجَلَّى معانيهم سافرة الأوجه لا يَنَقَابُ لها ، (٢) وبادية الصّفحة لا حِجَابَ دونها ، وحتى كَانَ الإفصاح بها حراماً ، وذِكْرُهَا إلا على سبيل الكناية والتعريض / غير سائغ .

٢٩٣

(١) انظر ما سلف رقم : ٤٩٢

(٢) في « س » : « بَسْلاً حراماً » بالناء ، وقد مضى مثل ذلك في آخر رقم : ٤٤١

● وأما الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ، ويكلم به بعضهم بعضاً ، من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان له وتفسير^(١) إلا « علم الفصاحة » ، فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء وعبارات ، من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً ، أو يستطيعوا = إن يسألوا عنها = أن يذكروا لها تفسيراً يصح .

٥٤٠ - (٢٩) فمن أقرب ذلك ، أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ »^(٢) وإذا تكلموا في زيادة نظم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة وعلى وجه دون وجه » ،^(٣) ثم لا تجدهم يفسرون الجزالة / بشيء ، ويقولون في المراد « بالطريقة » و « الوجه » ما يخلو منه السامع بطائلي . ويقرأون في كتب البلغاء ضرب كلام قد وصفوا « اللفظ » فيها بأوصاف يعلم ضرورة أنها لا ترجع إليه من حيث هو لفظ وتطلق لسان وصدى حريف ، كقولهم : « لفظ متمكن غير قلق ولا ناي به موضعه ، وإنه جيد السبك صحيح الطابع ، وأنه ليس فيه فضل عن معناه » = وكقولهم : « إن من حق اللفظ أن يكون طبقاً للمعنى ، لا يزيد عليه ولا ينقص عنه » = وكقول بعض من وصف رجلاً من البلغاء : « كانت ألفاظه قوالب لمعانيه » ، هذا إذا مدحوه = وقولهم إذا ذمّوه : « هو لفظ معقد ، وإنه بتعقيده قد استهلك المعنى » ، وأشباه هذا ،^(٤) ثم لا يخطر ببالهم أنه يجب أن

بيان معاني وصف
« اللفظ » ، كقولهم
« لفظ متمكن غير قلق »

327

(١) السياق : « لم نر العقلاء رضوا عن أنفسهم في شيء من العلوم إلا علم الفصاحة » .

(٢) هذا قول القاضي عبد الجبار المعتزل في المعنى ١٦ : ١٩٨

(٣) هذا أيضاً من كلام القاضي عبد الجبار .

(٤) السياق : « ويقرأون في كتب البلغاء ثم لا يخطر » .

يُطَلَّب لما قالوه معنىً ، وتُعَلَّم له فائدةٌ ، ويُجَسَّم فيه فكر ، وأن يُعْتَقَد على الجملة أقلُّ ما في الباب ، أنه كلامٌ لا يصحَّ حَمْلُهُ على ظاهره ، وأن يكون المراد « باللفظ » فيه نُطْقُ اللسان .

فالوصف بالتَمَكُّن والقَلْق في « اللفظ » مُحَالٌ ، فإنما يتمكن الشيء ويَقْلَقُ إذا كان شيئاً يَثْبُت في مكانٍ ، / و « الألفاظ » حروف لا يُوجد منها حرفٌ حتى يُعَدَم الذي كان قبلَهُ . وقولهم : « متمكن » أو « قَلَقَ » وصف للكلمة بأسرها ، لا حرفٍ حَرَفٍ منها . (١)

ثم إنه لو كان يصحُّ في حروف الكلمة أن تكون باقيةً بمجموعها ، لكان ذلك فيها مُحَالاً أيضاً ، من حيث أن الشيء إنما يتمكن وَيَقْلَقُ في مكانه الذي يوجد فيه ، ومكان الحروف إنما هو الحَلْقُ وَالْفَمُ (٢٠) واللسان والشفَتان ، فلو كان يصحُّ عليها أن توصف بأنها تَتَمَكَّن وتَقْلَقُ ، / لكان يكون ذلك التَمَكُّن وذلك القَلْقُ منها في أماكنها من الحَلْقِ وَالْفَمِ واللسان والشفَتين .

وكذلك قولهم : « لفظ ليس فيه فَضْلٌ عن معناه » ، مُحَالٌ أن يكون المراد به « اللفظ » ، لأنه ليس ههنا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ يزيد على معناه أو ينقص عنه . كيف ؟ وليس بالذَّرْعِ وَضَعَتِ الألفاظ على المعاني . (٢)

وإن اعتبرنا المعاني المستفادة من الجُمْل ، فكذلك . وذلك أنه ليس ههنا جُمْلَةٌ من مبتدئٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ ، يَحْصُلُ بها الإثباتُ أو النَّفْيُ ، أَمَّ أو أنْقَصَ مما يَحْصُلُ بأخرى . وإنما فَضْلُ اللفظ عن المعنى : أن تزيد الدلالة بمعنى على معنى ، فتُدْخَلُ في أثناء ذلك شيئاً لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إليه .

(١) في المطبوعة : « لا حرف منها » .

(٢) « الذَّرْع » يعني به القياس بالذراع .

وكذلك السبيل في « السَّبْك والطَّابِع » وأشباههما ، لا يُحْتَمَلُ شَيْءٌ من ذلك أن يكون المراد به « اللَّفْظُ » من حيث هو لفظ .

...

٥٤١ - فإن أردت الصدق ، فإنك لا ترى في الدنيا شأناً أعجب من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فساد رأيي مازج النفوس وخامرها واستحكم فيها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم في « اللفظ » . فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم ، أن تركهم وكأنهم إذا نوظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغُيِّبُوا عن عقولهم ، وحِيلَ بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونَه نَظَرٌ ، ويُرى لهم إيرادٌ في الإصغاءِ وصَدْرٌ ، فلست ترى إلا نفوساً قد جَعَلَتْ تَرَكَ النَّظَرِ دَأْبَهَا ، ووصلت بالهَوْنِ أسبابها ، فهي تَغْتَرُّ بالأضاليل / وتتباعَد عن التحصيل ، وتُلْقَى بأيديها إلى الشُّبْهِ ، وتسرع إلى القول المُمَوِّه .

مسألة « اللفظ » وغلبتها
عل المتزلة وغيرهم

٢٩٥

٥٤٢ - ولقد بلغ من قلة نظرهم / أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن تُوصَف الألفاظ المُفْرَدَة بالفصاحة ، ورأوا أبا العباس (٣٢١) ثعلباً قد سَمَّى كتابه « الفَصِيح » ، مع أنه لم يذكر فيه إلا اللغة والألفاظ المفردة ، وكان مُحالاً إذا قيل : إن « السَّمْع » بفتح الميم ، أفصحُ من « السَّمْع » الذي سُمِّي به = (١) سبق إلى قلوبهم أن حُكْم الوَصْفِ بالفصاحة أينما كان وفي أي شيء كان ، أن لا يكون له مرجع إلى المعنى البتة ، وأن يكون وصفاً لِلْفِظ في نفسه ، ومن حيث هو لفظٌ ونُطْقٌ لسان = ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ، أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر ،

329

(١) السياق : « أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة ... سبق إلى قلوبهم » .

أو أنها أجزى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها ، وأن الذي هو معنى « الفصاحة » في أصل اللغة ، هو الإبانة عن المعنى ، بدلالة قولهم : « فصيح » و « أعجم » ، وقولهم : « أفصح الأعجمي » ، و « فصح اللحن » و « أفصح الرجل بكذا » ، إذا صرح به = وأنه لو كان وصفهم الكلمات المفردة بالفصاحة من أجل وصف هو لها من حيث هي ألفاظ ونطق لسان ، لوجب إذا وجدت كلمة يقال إنها كلمة فصيحة على صفة في اللفظ ، أن لا توجد كلمة على تلك الصفة ، إلا وجب لها أن تكون فصيحة ، ^(١) وحتى يجب إذا كانت « فقهِت الحديث » بالكسر أفصح منه بالفتح ، أن يكون سبيل كل فعل مثله في الزنة أن يكون الكسر فيه أفصح من الفتح .

330

ثم إن فيما أودعه ثعلب كتابه ، ما هو أفصح ، / من أجل أن لم يكن فيه حرف كان فيما جعله أفصح منه ، ^(٢) مثل أن « وقفت » أفصح من « أوقفت » ، أفترى أنه حدث في « الواو » و « القاف » و « الفاء » بأن لم يكن معها الهمزة ، فضيلة وجب لها أن تكون أفصح ؟ وكفى برأى هذا مؤذاه تهافتاً وخطلاً !

⊙ وجملة الأمر أنه لا بد لقولنا « الفصاحة » من معنى يُعرف ، فإن

٢٩٦

كان ذلك المعنى وصفاً في ألفاظ الكلمات المفردة / ، فينبغي أن يشار لنا إليه ، وتوضّع اليد عليه .

...

(١) أسقط كاتب « ج » من أول قوله : « على صفة في اللفظ » ، إلى هنا .

(٢) عبارة الشيخ هنا كزّة جداً . يعني أن ثعلباً أورد كلمات في كتابه ، فقال : هذه أفصح من هذه ، وفي أفصح الكلمتين ، حرف ليس في الأخرى

« الاستعارة » ، تكون
في معنى « اللفظ »

٥٤٣ - ومن أُبين ما يدلُّ على قلة نظَّرهَم ، أنه لا شبهة على مَنْ نَظَرَ في كتاب تُذَكَّر فيه « الفصاحة » ، أن « الاستعارة » عنوان ما يُجعل به « اللفظ » فصيحاً ، وأن « المجاز » جُمَلته ، و « الإيجاز » من مُعْظَم ما يُوجِب للفظ الفصاحة . وأنت تراهم يذكرون ذلك وَيُعْتَمِدُونَه ، ثم يَذْهَبُ عنهم أن إيجابهم « الفَصَاحَة » للفظ بهذه المعاني ، اعترافٌ بِصِحَّة ما نحن ندعوهم إلى القول به ، مِنْ أَنَّهُ يكون فصيحاً لمعناه .

أما « الاستعارة » ، فإنهم إن أغفلوا فيها الذي قلناه ، من أن المستعار بالحقيقة يكون معنى « اللفظ » ، واللفظ تَبَعَ ، من حيث أنا لا نقول : « رأيت أسداً » ، ونحن نعني رجلاً ، إلّا على أَنّا ندّعي أَنّا رأينا أسداً بالحقيقة ، من حيث نجعله لا يتميز عن الأسد في بأسه وبطشه وجُرْأَة قلبه = فإنهم على كل حال لا يستطيعون أن يجعلوا « الاستعارة » وصفاً للفظ من حيث هو لفظٌ ، مع أن اعتقادهم أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كنت تَقُلْتُ اسم « الأسد » إلى « الرجل » ، أو جعلته هكذا غُفْلاً ساذجاً في معنى شجاع . أفترى أن لفظ « الأسد » لما نقل عن السبع إلى « الرجل » المشبه به ، أحدث هذا النقل في أجراس حُرُوفه / ومَذَاقِهَا وَصْفاً صار بذلك الوصف فصيحاً ؟

331

٥٤٤ - ثم إن من « الاستعارة » قبيلاً لا يصحُّ أن يكون المستعار فيه « اللفظ » البتّة ، ولا يصحُّ أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى . وذلك ما كان مثل « اليد » في قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَرَقَةً ، إِذْ أَصْبَحَتْ يَبِيدَ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (١)

(٣٣) ذاك أنه ليس ههنا شيء يُزعم أنه شبه باليد ، حتى يكون لفظ « اليد » مستعاراً له ، وكذلك ليس فيه شيء يُتوهم أن يكون قد شَبَّهه بالزمام ، وإنما المعنى على أنه شبه « الشَّمَال » في تصريفها « الغداة » على طبيعتها ، بالإنسان يكون زمامُ البعير في يده ، فهو يصرفه على إرادته ، ولما أراد / ذلك جعل للشَّمَال يداً ، وعلى الغداة زماماً . وقد شَرَحْتُ هذا قَبْلُ شرحاً شافياً . (١)

...

٥٤٥ - وليس هذا الضَرْبُ من الاستعارة بدون الضرب الأول في إيجاب وصف « الفصاحة » للكلام ، لا بل هو أقوى منه في اقتضاها . والحاسنُ التي تَظْهَرُ به ، والصُّورُ التي تحدث للمعاني بسببه ، آثَقُ وأعجبُ . وإن أردت أن تزداد علماً بالذي ذكرت لك من أمره ، فانظر إلى قوله :

* سَقَتُهُ كَفُّ اللَّيْلِ أَكْوَاسَ الْكَرَى * (٢)

وذلك أنه ليس يخفى على عاقل أنه لم يرد أن يشبّه شيئاً بالكف ، ولا آزاد ذلك في « الأكواس » ، ولكن لما كان يقال : « سُكْرُ الْكَرَى » ، و « سُكْرُ النوم » ، استعار للكرى « الأكواس » ، كما استعار الآخر « الكاس » في قوله :

* وَقَدْ سَقَى الْقَوْمَ كَأْسَ النَّعْسَةِ السَّهْرِ * (٣)

ثم إنه لما كان الكرّى يكون في الليل ، جعل الليل ساقياً ، ولما جعله ساقياً جعل له كفاً ، إذ كان / السَّاقِ يناول الكأس بالكف .

332

(١) انظر ما سلف ، الفقرة رقم : ٥١٢

(٢) لم أعرف قائله . وهكذا هو « ج » و « س » ، والمطبوعة هنا ، وفيما سياتي ، وهو بلا شك جمع « كأس » ، وكأنه سهل الهمزة ثم جمع « كاساً » على « أكواس » .

(٣) الشعر لأبي ذؤيب الجمحي ، وهو في ديوانه ، وروايته : « كَأْسُ النَّشْوَةِ » ، وصدر البيت :

* أَقُولُ وَالرَّكْبُ قَدْ مَالَتْ عَمَائِمُهُمْ *

٥٤٦ - ومن اللطيف النادر في ذلك ، ما تراه في آخر هذه الآيات ، وهي للحكم بن قنبر :

وَلَوْلَا أَعْتَصَامِي بِالْمُنَى كُلَّمَا بَدَا لِي الْيَأْسُ مِنْهَا ، لَمْ يَقُمْ بِالْهَوَى صَبْرِي
وَلَوْلَا أُنْتَظَارِي كُلَّ يَوْمٍ جَدَى غَدٍ ، لَرَاحَ بِنَعَشِي الدَّافِنُونَ إِلَى قَبْرِي
وَقَدْ رَأَيْتِي وَهْنُ الْمُنَى وَأَنْقَبَاضُهَا وَبَسَطُ جَدِيدِ الْيَأْسِ كَفِّهِ فِي صَدْرِي

ليس المعنى على أنه استعار لفظ « الكفين » لشيء ، ولكن على أنه أراد أن
(٣٢) يصف اليأس بأنه قد غلب على نفسه ، وتمكّن في صدره . ولما أراد ذلك
وصّفه بما يصفون فيه الرجل بفضل القدرة على الشيء ، (١) وبأنه ممكّن منه ،
وأن يفعل فيه كلّ ما يريد ، (٢) كقولهم : « قد بسط يده في المال ينفقه ويصنع
فيه ما يشاء » ، و « قد بسط العامل يده في الناحية وفي ظلم الناس » ، فليس
لك إلا أن تقول : إنه لما أراد ذلك ، جعل لليأس « كفين » ، واستعارهما له ، فأمّا
أن تُوقع الاستعارة فيه على « اللفظ » ، فمّا لا تخفى / استحالتة على عاقل . (٣)

٢٩٨

...

٥٤٧ - والقول في « المجاز » هو القول في « الاستعارة » ، لأنه ليس هو
بشيءٍ غيرها ، وإنما الفرق أن « المجاز » أعمُّ ، من حيث أن كلّ استعارة مجازٌ ،
وليس كلّ مجازٍ استعارة .

« المجاز » ، كـ الاستعارة ،
إلا أنه أعم

وإذا نظرنا من « المجاز » فيما لا يُطلق عليه أنه « استعارة » ، ازداد خطأ القوم

(١) في المطبوعة « يصفون به » ، وفي نسخة عند رشيد رضا « فيه » أيضاً .

(٢) في المطبوعة : « متمكن عنه وأنه يفعل » ، وفي « س » : « ومن أن يفعل » .

(٣) في المطبوعة : « فمّا » .

قبحاً وشناعة . وذلك أنه يلزم على قياس قولهم أن يَكُونَ إنما كان قوله تعالى :
 (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا) (سورة يونس: ٦٧) ، أفصح
 من أصله الذي هو قولنا : « والنهار لتُبصروا أنتم فيه ، أو مبصراً أنتم فيه » ، من
 أجل أنه حَدَثَ / في حروف « مُبْصِر » = بأن جُعِلَ الفعل للنهار على سعة
 الكلام = (١) وصِفَ لم يَكُنْ . وكذلك يَلْزَمُ أن يكون السببُ في أن كان قول
 الشاعر :

* فَتَأَمَّ لَيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي * (٢)

أفصح من قولنا : فَنَمْتُ في ليلي = (٣) أن كَسَبَ هذا المجاز لَفْظَ « نام »
 ولفظ « الليل » مذاقةً لم تكن لهما . وهذا مما ينبغي للعاقل أن يَسْتَحِجَّ منه ، وأن
 يَأْتَفَ من أن يُهْمِلَ النَّظَرَ إهمالاً يُؤَدِّيهِ إلى مثله ، ونسأل الله تعالى العِصْمَةَ
 والتوفيق .

...

٥٤٨ - وإذا قد عرفت ما لزمهم في « الاستعارة » و « المجاز » ، فالذى
 يلزمهم في « الإيجاز » (٣٥) أعجب . وذلك أنه يلزمهم = إن كان « اللَّفْظُ »
 فصيحاً لأمر يَرْجِعُ إليه نَفْسُهُ دون معناه = أن يكون كذلك مُوجِزاً لأمر يرجع
 إلى نفسه . وذلك من المُحَالِ الذى يُضْحَكُ منه ، لأنه لا معنى للإيجاز إلا أن
 يُدَلَّ بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى ، وإذا لم تجعله وصفاً لِلْفَظِ من
 أجل معناه ، أَبْطَلْتَ معناه ، أُغْنِي أَبْطَلْتَ معنى الإيجاز .

...

(١) السياق : « أنه حدث في حروف مبصر وصف ... » .

(٢) الرجز لرؤبة ، وقد سلف برقم : ٣٤٨

(٣) السياق : « يلزم أن يكون السبب ... أن كَسَبَ » ، وموقعها خبر « يكون » .

٥٤٩ - ثم إن ههنا معنى شريفاً قد كان ينبغي أن نكون قد ذكرناه في أثناء ما مضى من كلامنا ، وهو أن العاقل إذا نظَّر عِلْمَ ضرورة أنه لا سبيل له إلى أن يكثر معاني الألفاظ أو يقللها ، لأن المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغير على الجملة عما أرادته واضع اللغة ، وإذا ثبت ذلك ، ظهر منه أنه لا معنى لقولنا : « كثرة المعنى مع قلة اللفظ » ، غير أن / المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد ، لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير .

٢٩٩

٥٥٠ - وأعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة / وصيحت وعلو منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ، ^(١) ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرت ، وفشا وظهر ، وكثر الناقلون له والمشييدون بذكره = ^(٢) صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ، ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم وخاصته والممارسون له ، والذين هم خلقاء أن يعرفوا وجه الغلط والخطأ فيه = لو أنهم نظروا فيه = ^(٣) كالأجانب الذين ليسوا من أهله ، في قبوله والعمل به والركون إليه ، ووجدتهم قد أعطوه مقاديرهم ، وألأنوا له جانبيهم ، وأوهمهم النظر إلى منتهاه ومُنْتَسَبِه ، ثم اشتهاره وانتشاره وإطباق الجمع بعد الجمع عليه = ^(٤) أن الضنَّ به أصوب ، والحاماة (٣٢٦) عليه أولى . ولربما = بل كلما = ظنوا أنه لم يشيع ولم يتسبع ، ولم يروِه خلف عن

334

الرأي الفاسد وخطره
إذا قاله عالم له
صحت ومنزلة

(١) في المطبوعة وحدها : « إذا كان صدره عن قوم » .

(٢) السياق : « إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة ... صار ترك النظر » .

(٣) السياق : « ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم كالأجانب ... » .

(٤) السياق : « وأوهمهم النظر إلى منتهاه أن الضنَّ به ... » .

سَلَفٍ ، وَآخِرٍ عَنْ أَوَّلٍ ، إِلَّا لِأَنَّهُ لَهُ أَصْلًا صَحِيحًا ، وَأَنَّهُ أُخِذَ مِنْ مَعْدِنٍ صِدْقٍ ، وَاشْتَقَّ مِنْ تَبَعَةٍ كَرِيمَةٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَدْخُولًا لَظَهَرَ الدَّخْلُ الَّذِي فِيهِ عَلَى تَقَادُمِ الزَّمَانِ وَكُرُورِ الْأَيَّامِ . وَكَمْ مِنْ خَطِئًا ظَاهِرٍ وَرَأَى فَاسِدٍ حَظِيٍّ بِهَذَا السَّبَبِ عِنْدَ النَّاسِ ، حَتَّى بَوَّأَهُ فِي أَحْصَى مَوْضِعٍ مِنْ قُلُوبِهِمْ ، وَمَنْحُوهُ الْحُبَّةَ الصَّادِقَةَ مِنْ نَفْسِهِمْ ، وَعَظَفُوا عَلَيْهِ عَظْفَ الْأُمِّ عَلَى وَاحِدِهَا . وَكَمْ مِنْ دَائٍ دَوِيٍّ قَدْ اسْتَحْكَمَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، حَتَّى أَعْيَا عِلَاجُهُ ، وَحَتَّى بَعَلَ بِهِ الطَّبِيبُ . ^(١)

وَلَوْلَا سُلْطَانُ هَذَا الَّذِي وَصَفْتُ عَلَى النَّاسِ ، وَأَنَّ لَهُ أُخْذَةً تَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنِ التَّدْبِيرِ ، ^(٢) وَتَقْطَعُ عَنْهَا دَوَاعِيَ التَّفَكُّرِ = لَمَّا كَانَ لِهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ / الْقَوْمُ فِي أَمْرِ « اللَّفْظِ » هَذَا التَّمَكُّنُ وَهَذِهِ الْقُوَّةُ ، وَلَا كَانَ يَرْسُخُ فِي النَّفُوسِ هَذَا الرُّسُوخُ ، وَتَنْشَعِبُ عُروقه هَذَا الشَّعْبُ ، ^(٣) مَعَ الَّذِي / بَانَ مِنْ تَهَافُتِهِ وَسُقُوطِهِ ^(٤) وَفَحْشِ الْعَلَلِ فِيهِ ، وَأَنَّكَ لَا تَرَى فِي أُدِيمِهِ = مِنْ أَيْنَ نَظَرْتَ ، وَكَيْفَ صَرَفَتْ وَقَلَّبْتَ = مَصْحَاً ، ^(٥) وَلَا تَرَاهُ بَاطِلًا فِيهِ شَوْبٌ مِنَ الْحَقِّ ، وَزَيْفًا فِيهِ

(١) في هامش « ج » : « بَعَلَ ، أَيْ تَحَيَّرَ » ، وَأَزِيدَ : وَبَرِمَ بِهِ وَلَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ .

(٢) « الْأُخْذَةُ » أَصْلُهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّهَامِ ، تُؤْخَذُ الْمَرْأَةُ بِهِ زَوْجَهَا عَنِ النَّسَاءِ غَيْرِهَا ، وَهُوَ مِنَ السَّحَرِ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَتَنْشَعِبُ عُروقه هَذَا الشَّعْبُ » ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ . وَ « الشَّعْبُ » ، وَ « التَّشَعُّبُ » ، التَّفَرُّقُ .

(٤) أَسْقَطَ كَاتِبُ « س » كَلَامًا ، فَكُتِبَ : « لَمَّا كَانَ هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَوْمُ فِي أَمْرِ اللَّفْظِ عَلَى تَهَافُتِهِ وَسُقُوطِهِ » ثُمَّ كُتِبَ مَا أَسْقَطَهُ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ فِيهِمَا سَيَأْتِي بَعْدَ أُسْطَرٍ ، أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَالْغَيْظُ صَرَفًا » ، وَهُوَ سَهْوٌ شَدِيدٌ .

(٥) السِّيَاقُ : « لَا تَرَى فِي أُدِيمِهِ ... مَصْحَاً » ، وَ « الْأَدِيمُ » بَشَرَةُ الْجِلْدِ وَظَاهِرُهُ ، يَرِيدُ لَا تَرَى فِيهِ مَوْضِعًا صَحِيحًا لَمْ يَتَخَرَّقْ .

شيء من الفضّة ، ولكن ترى الغشّ بحثاً والغيط صِرْفاً ، ونسأل الله التوفيق .

...

٥٥١ - وكيف لا يكون في إسار الأخذة ، ^(١) ومحولاً بينه وبين الفكرة من يُسَلِّم أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات ، وأنها إنَّما تكون فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض ، ^(٢) ثم لا يَعْلَمُ أنَّ ذلك يقتضي أن تكون وصفاً لها ، من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسها ، ومن حيث هي ألفاظ وتُنطق لسان ؟

الرد على المبتدئة في
مسألة « اللفظ »
وبيان تقصيرهم

ذاك لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه ، إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في « ضَمَّ بعضها » ^(٣٧) إلى بعض ، ، تعلّق بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، لا أن يُنطق بعضها في أثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها تعلّق ^(٣) = ويعلم كذلك ضرورة إذا فكّر ، أن التعلّق يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بينها أنفسها . ألا ترى أننا لو جَهِدنا كُلَّ الجَهِد أن نتصوّر تعلّقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتها ، لم نتصوّر ؟ ومن أجل ذلك أنقسمت الكلمُ قسمين : « مؤتلف » وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم = و « غير مؤتلف » وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف . ولو كان التعلّق يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغي أن لا يَخْتَلِفَ حالها في الائتلاف ، وأن لا يكون في الدنيا / كلمتان إلا ويصحّ أن يأتلفا ، لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ .

336

(١) سلف تفسيرها في التعليق قريباً : ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٢) هذا نص القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد سلف برقم : ٤٦٥ ، وسيأتي في آخر هذه الفقرة أيضاً ، وانظر ما سيأتي أيضاً في رقم : ٥٥٤ وما بعدها ، بيانه عن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر ، وهو فصل مهم في الرد على القاضي المعتزلي .

(٣) في المطبوعة : « فيما بينهما » .

وإذا كان كُلُّ واحدٍ منهم قد أعطى يَدَهُ بأن الفصاحة لا تكون في الكلِّم
أفراداً ، وأنها إنما تكون إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض ، وكان يكون المرادُ بضمِّ بعضها
إلى بعض ، تعلُّقُ معانيها ببعضها ببعض ، لا كَوْنُ بعضها في النطق على إثرِ
بعض = (١) كان واجباً ، إذا عُلِمَ ذلك ، أن يعلم أن الفصاحة تَجِبُ لها من
أجلِ معانيها ، لا مِنْ أَجْلِ أَنْفُسِهَا ، لأنه مُحَالٌ أن يكون سَبَبُ ظُهورِ الفصاحة
فيها ، تَعَلُّقُ معانيها / بعضها ببعض ، ثم تكون الفصاحةُ وصفاً يَجِبُ لها
لأنفسِها لا لمعانيها . وإذا كان العلمُ بهذا ضرورةً ، ثم رأيتهم لا يَعلمونه ، فليس
إلا أن اعتزامهم على التقليد قد حال بينهم وبين الفِكرَةِ ، وعَرَضَ لهم مِنْهُ شِبْهُ
الأخذَةِ . (٢)

٣٠١

...

تعويل المعتزلة على
نسق الألفاظ
في شأن الفصاحة

٥٥٢ - وأعلم أنَّك إذا نظَّرت وجدت مَثَلَهُمْ مَثَلٌ من يرى خيالَ الشيءِ
فيخسبُه الشيءَ . وذاك أنهم قد اعتمدوا في كُلِّ أمرهم على النَّسَقِ الذي يَرَوْنَهُ في
الألفاظ ، وجعلوا لا يحفلون بغيره ، ولا يعولون في الفصاحة والبلاغة على شيءٍ
سواه ، حتى انتهوا إلى أن زَعَمُوا أن من عَمَدَ إلى شعر فصيح فقرأه ونطقَ بألفاظه
(٣٢٨) على النَّسَقِ الذي وضَعَهَا الشاعرُ عليه ، كان قد أتى بِمِثْلِ ما أتى به
الشاعرُ في فصاحته وبلاغته ، إلا أنهم زعموا أنه يكون في إتيانه به مُحْتَذِياً
لا مُبْتَدِئاً . (٣)

(١) في المخطوطتين والمطبوعة : « وكان واجباً » ، وهو خطأ ظاهر ، والصواب إسقاط الواو ،
لأن السياق : « وإذا كان كل واحد قد أعطى بيده كان واجباً » .

(٢) « الأخذَة » ، سلف منذ قليل تفسرها ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٣) هذا صريح مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي ، ونجدها في المعنى ١٦ : ٢٢٢

٥٥٣ - ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء ، إنما يقع في النفس أنه « نَسَقٌ » ، إذا اعتبرنا ما تُؤَخَّى من معاني النحو في معانيها ، فأما مع ترك اعتبار ذلك ، فلا يقع ولا يُتَصَوَّر بحال . أفلا ترى أنك / لو فرضت في قوله :

337

* قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

أن لا يكون « نبك » جواباً للأمر ، ولا يكون مُعَدَّى « بمن » إلى « ذكرى » ، ولا يكون « ذكرى » مضافةً إلى « حبيب » ، ولا يكون « منزل » معطوفاً بالواو على « حبيب » = ^(١) لَخَرَجَ ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون « نَسَقاً » ؟ ذاك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نَسَقاً وترتيباً ، إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك ، فأما أن يكون مع عدم الموجب نَسَقاً ، فمُحَالٌ ، لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب « نَسَقاً » ، لكان ينبغي أن يكون تَوَالِي الألفاظ في التُّطْق على أي وجه كان « نَسَقاً » ، حتى إنك لو قلت : « نَبْلِكَ قَفَا حَبِيبٍ ذِكْرِي مِنْ » ، لم تكن قد أعدمته النسق والنظم ، وإنما أعدمته الوزن فَقَطْ . / وقد تقدّم هذا فيما مضى ، ^(٢) ولكننا أعدناه ههنا ، لأن الذي أخذنا فيه من إسلام القوم أنفسهم إلى التقليد ، اقتضى إعادته .

٣٠٢

٥٥٤ - وأعلم أن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه ، ^(٣) أن يبتدىء الشاعر في معنًى له وغرض أسلوباً = و « الأسلوب »

« الاحتذاء »
و « الأسلوب »

(١) السياق : « أفلا ترى لو فرضت في قوله ... لخرج ما ترى » .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٣

(٣) انظر التعليق السالف على آخر الفقرة رقم : ٥٥٢

الضَرْبُ من النِّظْم والطَّرِيقَةُ فيه = فَيَعْمِدُ شَاعِرٌ آخر إلى ذلك « الأسلوب »
 فيجىء به في شعره ، فَيُشَبَّهُ بمن يَقْطَعُ من أَدِيمِهِ نَعْلًا على مِثَالِ نَعْلٍ قد قَطَعَهَا
 صاحبها ، فيقال : « قد (٣٢٩) آخَذَ على مِثَالِهِ » ، وذلك مِثْلُ أَنْ الفرزدق
 قال :

أَتَرْجُو رَبِيعَ أَنْ تَجِيءَ صِغَارُهَا بِخَيْرٍ ، وَقَدْ أَعْيَا رَبِيعًا كِبَارُهَا (١)
 وَآخَذَاهُ الْبَيْعِثَ فَقَالَ :

338 / أَتَرْجُو كَلْبِيبَ أَنْ يَجِيءَ حَدِيثُهَا بِخَيْرٍ ، وَقَدْ أَعْيَا كَلْبِيبًا قَدِيمُهَا (٢)
 وَقَالُوا : إِنَّ الْفَرَزْدَقَ لما سمع هذا البيت قال :
 إِذَا مَا قُلْتُ قَافِيَةً شُرُودًا تَنَحَّلَهَا ابْنُ حَمْرَاءِ الْعَجَّانِ (٣)

...

ومثل ذلك أَنَّ الْبَيْعِثَ قال في هذه القصيدة :

كَلْبِيبٌ لِقَامِ النَّاسِ قَدْ تَعْلَمُونَهُ وَأَنْتَ إِذَا عُدْتَ كَلْبِيبَ لَيْمُهَا (٤)
 وَقَالَ الْبُحْتَرِيُّ :

بنو هَاشِمٍ في كل شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ كِرَامُ بَنِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ كَرِيمُهَا (٥)

...

(١) هو في ديوانه ، يهجو بني ربيع بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة ، وانظر

لهذا وما بعده النقائض : ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) هو في قصيدة البيعث في النقائض : ١٠٩ ، ١٢٥

(٣) هو في ديوانه ، والنقائض : ١٢٥ ، وقال : « تَنَحَّلَهَا » ، أى أخذ خيارها . و « تَنَحَّلَهَا »

(يعنى بالمهمله) ، « انتحلها » ، و « ابن حمراء العجان » ، يعنى البيعث ، لأن أمه أعجمية غير عربية .

(٤) هو في قصيدته في النقائض : ١٠٩

(٥) هو في ديوانه .

وحكى العسكري في « صنعة الشعر » ^(١) أن ابن الرومي قال : قال لي
البحتری : قول أبي نواس :

وَلَمْ أَذِرْ مَنْ هُمْ غَيْرَ مَا شَهِدْتُ لَهُمْ بِشَرْقِيَّ سَابَاطِ الدِّيَارِ الْبَسَابِسُ ^(٢)
مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي خِرَاشِ الْهُذَلِيِّ :

وَلَمْ أَذِرْ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِذَاءَهُ ؟ سِيَوَى أَنَّهُ قَدْ سُلِّ مِنْ مَاجِدٍ مَخْضٍ ^(٣)
قال فقلت : قد اختلف المعنى ! فقال : أما ترى حَدَّوْ الكلام حَدَّوْ
واحداً ؟

...

وهذا الذي كتبت من جليّ الأخذ في « الحدو » ، ^(٤) ومما هو في حدّ
الخفيّ قولُ البحتری :

وَلَنْ يَنْقُلَ الْحُسَّادُ مَجْدَكَ بَعْدَمَا تَمَكَّنَ رَضْوَى وَأَطْمَأَنَّ مُتَالِغٌ ^(٥)
③١ / وقول أبي تمام :

وَلَقَدْ جَهَدْتُمْ أَنْ تُزِيلُوا عِزَّهُ فَإِذَا أَبَانَ قَدْ رَسَا وَيَلْمَلَمٌ ^(٦)

(١) كأنه كتاب آخر غير « ديوان المعاني » ، لأبي هلال العسكري .

(٢) هو في ديوانه ، و « ساباط » هو ساباط كسرى بالمداخن ، و « البسابس » ، القفار .

(٣) في شرح أشعار الهذليين : ١٢٣٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ : ١٤٥

(٤) في المطبوعة : « حل الأخذ » ، وشرحه بما لا يحسن أن يقال .

(٥) هو في ديوانه ، و « رضوى » و « متالع » جبلان .

(٦) هو في ديوانه ، و « أبان » و « يللم » جبلان ، وفي « س » : « ولقد أرادوا أن يُزيلوا » ، على

غير رواية الديوان .

قد آتَدَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :
فَأَذْفَعُ بِكَفِّكَ ، إِنْ أَرَدْتَ بِنَاءَنَا ، نَهْلَانِ ذَا الْهَضْبَاتِ ، هَلْ يَتَحَلَّلُ؟^(١)

...

٥٥٥ - وجملة الأمر أنهم لا يجعلون الشاعر « مُحْتَدِيًا » إلا بما يجعلونه به
آخِذًا / وَمُسْتَرْقًا ، قال ذو الرمة :

وَشِعْرٌ قَدْ أَرَقْتُ لَهُ غَرِيبٌ أَجْنَبُهُ الْمُسَانِدَ وَالْمُحَالَ
فَبِتُّ أَقِيمُهُ وَأَقْدُ مِنْهُ قَوَافِي لَا أُرِيدُ لَهَا مِثَالًا^(٢)
قال يقول : لا أَخْذُوهَا عَلَى شَيْءٍ سَمِعْتَهُ .

فَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ إِنْشَادُ الشَّعْرِ وَقِرَاءَتُهُ « احْتِذَاءً » ، فما لا يَعْلَمُونَهُ كَيْفَ ؟
وَإِذَا عَمِدَ عَامِدٌ إِلَى بَيْتِ شِعْرِ فَوْضَعَ مَكَانَ كُلِّ لَفْظَةٍ لَفْظًا فِي مَعْنَاهُ ، كَمِثْلِ
أَنْ يَقُولَ فِي قَوْلِهِ :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعْثَتِهَا ، وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي^(٣)
ذَرِ الْمَائِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ، وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّائِسُ^(٤)
= لم يجعلوا ذلك « احْتِذَاءً » ولم يُوهَّلُوا صاحبه لأن يسموه « مُحْتَدِيًا » ،
ولكن يُسَمُّونَ هَذَا الصَّنِيعَ « سَلْخًا » ، وَيَزْدُلُونَهُ وَيُسَخِّفُونَ الْمُتَعَاطِيَّ لَهُ . فَمَنْ
أَيْنَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقُولَ فِي صَبِيٍّ يَقْرَأُ قَصِيدَةَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : إِنَّهُ آتَدَاهُ فِي قَوْلِهِ :

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو شعر الخطيئة في ديوانه .

(٤) كتب في « س » : « الْآكِلُ الشَّارِبُ » ، وهو ليس بشيء ، وسيأتي البيتان في رقم : ٥٦٧

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أَعْجَازاً وَتَاءً بِكُلِّكِلٍ (١)

والعجب من أنهم لم ينظروا فيعلموا أنه لو كان مُنْشِدُ الشَّعْرِ « مُحْتَذِياً » ، (٢) لكان يكون قائلَ شِعْرٍ ، كما أن الذي يحذو النعل النعل بالنعل يكون قاطعَ نعلٍ .

...

وهذا تقريرٌ يصلح لأن يُحَفَظَ للمناظرة

٥٥٦ - ينبغي أن يُقالَ لِمَنْ يزعمُ أن المُنْشِدَ (٣١١) إذا أنشدَ شِعْرَ
أمرئ القيس ، كان قد أتى بمثله على سبيل « الاحتذاء » : أخبرنا عنك ؟ لماذا
زعمت أن المنشد قد أتى . بمثل / ما قاله امرؤ القيس ؟ ألا أنه نطق بأنفس
الألفاظ التي نطق بها ، أم لأنه راعى « النَّسَقَ » الذي راعاه في النطق بها ؟

مناقشة « الاحتذاء »
و « النسق » في
إعجاز القرآن

٣٠٤

فإن / قلت : « إن ذلك لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها » ،
أحلت ، لأنه إنما يصحُّ أن يقال في الثاني أنه أتى بمثل ما أتى به الأول ، إذا كان
الأول قد سبق إلى شيء فأحدثه ابتداءً ، وذلك في الألفاظ مُحَالٌ ، إذ ليس يمكن
أن يُقال : إنه لم ينطق بهذه الألفاظ التي هي في قوله :

340

* قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

= قبل امرئ القيس أحد .

(١) امرؤ القيس في معلقته .

(٢) في « س » : « يكون محتذياً » .

وإن قلت : إن ذلك لأنه قد راعى في نُطقه بهذه الألفاظ « النَّسَق »
الذى راعاه امرؤ القيس .

قيل : إن كنت لهذا قَضَيْتَ في المُنشِد أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِمَثَلٍ شِعْرِهِ ، فَأَخْبِرْنَا
عَنكَ ؟ إِذَا قُلْتَ : « إِنْ التَّحْدَى وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى بِمَثَلِهِ عَلَى جِهَةِ
الابتداء » ، ^(١) ما تعنى به ؟ أتعنى أَنَّهُ يَأْتِي فِي أَلْفَاظٍ غَيْرِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ ، بِمَثَلِ
الترتيب والنسق الذى تراه في أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ ؟
فإن قال : ذلك أعنى .

قيل له : أَعْلَمْتَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِالْأَشْيَاءِ بَعْضُهَا فِي أَثَرِ بَعْضٍ عَلَى
التَّوَالِي نَسْقًا وَتَرْتِيبًا ، حَتَّى تَكُونَ الْأَشْيَاءُ مُخْتَلِفَةً فِي أَنْفُسِهَا ، ثُمَّ يَكُونُ لِلَّذِي
يَجِيءُ بِهَا مَضْمُومًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، غَرَضٌ فِيهَا وَمَقْصُودٌ ، لَا يَتِمُّ ذَلِكَ الْغَرَضُ
وَذَاكَ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِأَنْ يَتَخَيَّرَ لَهَا مَوَاضِعَ ، فَيَجْعَلُ هَذَا أَوَّلًا ، وَذَاكَ ثَانِيًا ؟ فَإِنَّ
هَذَا مَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ عَلَى عَاقِلٍ . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لَزِمَكَ أَنْ تُبَيِّنَ الْغَرَضَ
الَّذِي أَقْتَضَى أَنْ تُكَوِّنَ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ مَنَسُوقَةً النَّسَقِ الَّذِي تَرَاهُ .

وَلَا مَخْلَصَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَطَالِبَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا أُبَيِّنَ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى
وَالْمُوجِبَ لِلَّذِي تَرَاهُ مِنَ النَّسَقِ ، الْمَعْنَى = ^(٢) وَجَعَلَهُ قَدْ وَجَبَ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ

(١) هذا كلام القاضي عبد الجبار المعتزلى في المغنى ١٦ : ٢٢٢ ، يقول بعد كلام : «
فيجب في القرآن أن يكون التحدى واقعاً بهم على المعتاد ، فيكون ما يورده المتحدى في حكم المبتدأ ،
ويكون مشاركاً للمتحدى في أن يكون ما يورده مبتدئاً ، وخارجاً عن أن يكون محندياً ، لأن الاحتذاء
أو الحكاية ، لا مُغْتَبَرٌ لهما في هذا الباب » .

(٢) « المعانى » اسم « يكون » .

341

إلى اللَّفْظ ، لم تجد شيئاً يُجِيلُ في وُجُوبه ﴿٣١٦﴾ / عليه البتَّة ، ^(١) اللهمَّ إلا أن يجعل الإعجازَ في الوزن ، ويزعم أنَّ « النسق » الذي تراه في ألفاظ القرآن إنما كَانَ مُعْجِزاً ، من أجل أن كان قد حدث عنه ضربٌ من الوزن يعجزُ الخلقُ عن أن يأتوا بمثله .

٣٠٥

وإذا قال ذلك ، لم يمكنه أن يقول : « إن / التحدى ، وقع إلى أن يأتوا بمثله في فصاحته وبلاغته » ، لأنَّ الوزن ليس هو من الفصاحة والبلاغة في شيء ، إذ لو كان له مدخلٌ فيهما ، لكان يجب في كلِّ قصيدتين اتَّفَقَتَا في الوزن أن تتَّفِقا في الفصاحة والبلاغة .

فإن دعا بعضَ الناسِ طولَ الإلف لما سمِع من أن الإعجاز في اللفظ = إلى أن يجعله في مُجرَّد الوزن ، كان قد دخل في أمرٍ شنيع ، وهو أنه يكون قد جعل القرآن معجزاً ، لا من حيث هو كلام ، ولا بما به كان لكلام فضَّل على كلام ! فليس بالوزن ما كان الكلامُ كلاماً ، ولا به كان كلامٌ خيراً من كلام .

...

٥٥٧ - وهكذا السبيل إن زعم زاعم أن الوصف المُعْجِز هو « الجريان والسهولة » ، ثم يعنى بذلك سلامته من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان ، لأنه ليس بذلك كان الكلامُ كلاماً ، ولا هو بالذي يتناهى أمره إن عُدَّ في الفضيلة إلى أن يكون الأصل ، وإلى أن يكون المعوَّل عليه في المفاضلة بين كلام وكلام ، فما به كان الشاعر مُفْلِقاً ، والخطيبُ مصنوعاً ، والكاتب بليغاً .

...

سهولة اللفظ ،
وخفته في شأن
إعجاز القرآن

(١) في المطبوعة وحدها ، كتب « يحيل الإعجاز في وجوبه » ، زاد ما أفسد الكلام .

٥٥٨ - ورأينا العقلاء ، ^(١) حيث ذكروا عَجَزَ العرب عن مُعارضة القرآن ، قالوا : إن النبي ﷺ تحدّاهم وفيهم الشعراء والخطباء والذين يُدُلُّون بفصاحة اللسان ، والبراعة والبيان ، / وقوّة القرائح والأذهان ، والذين أُوتُوا الحكمة وفُصِّلَ الخطاب = ^(٢) ولم نَرَهُم قالوا : إن النبي ﷺ تحدّاهم وهم العارفون بما يَنْبَغِي أن يُصَنِّع ، ^(٣) حَتَّى يَسْلَمَ الكلامُ من أن تَلْتَقِيَ فيه حُرُوفٌ تُثْقِلُ على اللِّسان .

342

ولما ذكروا مُعْجَزَات الأنبياء عليهم السلام وقالوا : إنّ الله تعالى قد جعل مُعْجَزَةً كُلِّ نبي فيما كان أَغْلَبَ على الذين بُعِثَ فيهم ، وفيما كانوا يَتَبَاهَوْنَ به ، وكانت عَوَائِمُهُم تُعْظَمُ به خَوَاصُّهُمْ = ^(٤) قالوا : إنّهُ لما كان السَّحَرُ الغالبَ على قومِ فِرْعَوْنَ ، ولم يكن قد استحكم في زَمَانٍ استحكامه في زمانه ، جعل تعالى مُعْجَزَةً موسى عليه السلام في إبطالِهِ وتوهِينِهِ = ولَمَّا كان الغالبَ على زمانٍ عيسى عليه السلام الطُّبُّ ، جعل الله تعالى مُعْجَزَتَهُ في إبراءِ الأَكْمَةِ / والأبرصِ وإحياءِ الموتى = ولما انتهوا إلى ذكر نبيِّنا محمد ﷺ وَذَكَرَ ما كان الغالبَ على زمانه ، لم يذكروا إلا البلاغة والبيان والتصرُّف في ضروب النظم .

وقد ذكرْتُ في الذي تقدَّم غَيْرَ ما ذكرته ههنا ، ^(٥) مما يدلُّ على سُقُوط

٣٠٦

(١) في « ج » ، و « رأيتُ العقلاء » ، والسياق يأبأها .

(٢) في العبارة تقصير .

(٣) العبارة غير جيدة ، وسياقها : « أن النبي ﷺ تحدّاهم حتى يسلم الكلام » .

(٤) السياق : « ولما ذكروا معجزات الأنبياء قالوا » .

(٥) في « س » « غير ما ذكرته ههنا » وهو الصواب بلا ريب ، وفي « ج » والطبوعة : « عين ما ذكرته » ، وهذا ليس صحيحاً ، لم يذكر ما قاله ههنا بعينه فيما مضى من الكتاب ، والذي أشار إليه هو في ردّ القول بالحروف تثقل على اللسان ، وقد مضى ذلك برقم : ٤٩ - ٥٢

هذا القول ، وما دعاني إلى إعادة ذكره إلا أنه ليس لتهالك الناس في حديث « اللَّفْظ » ، والمحاماة على الاعتقاد الذي اعتقدوه فيه وضين أنفسهم به = (١) حَدٌّ ، فأحببت لذلك أن لا أدع شيئاً مما يجوز أن يتعلق به متعلق ، ويلجأ إليه لاجيء ، ويقع منه في نفس سامع شك ، إلا استقصيت في الكشف عن بطلانه .

...

٥٥٩ - وههنا أمر عجيب ، وهو أنه معلوم لكل من نظر ، أن الألفاظ من حيث هي ألفاظ وكلم ونطق لسان ، لا تختص بواحد دون آخر ، وأنها إنما تختص / إذا توخى فيها النظم . (٢) وإذا كان كذلك ، كان من رفع « النظم » من البين ، (٣) وجعل الإعجاز بجملته في سهولة الحروف وجريانها ، (٤) جاعلاً له فيما لا يصح إضافته إلى الله تعالى . وكفى بهذا دليلاً على عدم التوفيق ، وشدة الضلال عن الطريق .

...

(١) سياق العبارة : « ليس لتهالك القوم في حديث اللفظ حَدٌّ » ، وهو إشارة لتهالك المعتزلة وشيخهم القاضي عبد الجبار المعتزلي في « حديث اللفظ » ، والمحاماة دونه ، وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك مراراً قبل ذلك . وكانت هذه العبارة في المطبوعة ، وفي « س » و « ج » هكذا : « وما دعاني إلى إعادة ذكره ، إلا أنه ليس (تهالك) الناس في حديث اللفظ ، والمحاماة على الاعتقاد الذي اعتقدته فيه ، (وطن) أنفسهم به (إلى حَدٍّ) » ، وفي « ج » ، وحدهما « إلى أحد » . وهذا الذي وضعته بين الأقواس هو الذي غيرته ، لأن هذا نص فاسد جداً لا معنى له ، ولا يستقيم . والذي غيرته هو الصواب إن شاء الله ، وهو الذي دلّ عليه كل كلام عبد القاهر في شأن اللفظ فيما مضى . وقوله « الناس » ، هنا ، يعني المعتزلة ، كما سيكون جلياً في رقم : ٥٦٢

(٢) في « س » : « وأنها لا تختص إذا توخى فيها النظم » ، وهو فساد محض . وفي نسخة عند رشيد رضا : « أنها لا تختص إلا إذا توخى فيها النظم » ، وهو الصواب أيضاً .

(٣) « من البين » ، يعني من بين ما يجعلها تختص بقائل . وقد سلفت قبل هذه العبارة مراراً ، وسأذكر مواضعها في الفهارس .

(٤) السياق : « كان من رفع النظم جاعلاً له » .

ختم كتاب
دلائل الإعجاز

٥٦٠ - (٣٤٤) (١) قد بلغنا في مُداواة النَّاس من دائهم ، وعلاج الفساد الذى عَرَض فى آرائهم كُلَّ مَبْلَغ ، وأنتهينا إلى كُلِّ غاية ، وأخذنا بهم عن المَجَاهل التى كانوا يتعسفون فيها إلى السَّنَنِ اللَّاحِبِ ، (٢) ونقلناهم عن الآجِنِ المطروق إلى التَّمِيرِ الذى يَشْفَى غَلِيلَ الشَّارِبِ ، (٣) ولم نَدْعُ لباطلهم عِرْقاً يَنْبُض إلا كَوْنَاه ، ولا للخلاف لساناً ينطق إلا أَخْرَسْنَاه ، ولم نترك غطاءً كان على بَصِيرِ ذى عقلٍ إلا حَسَرْنَاه ، فيا أيها السامعُ لما قُلْنَا ، والناظرُ فيما كَتَبْنَاه ، والمتصفحُ لما دَوَّنَاه ، إن كنتَ سَمِعتَ سَمَاعَ صادقِ الرَّغْبَةِ فى أن تكونَ فى أَمْرِكَ على بَصِيرَةٍ ، ونَظَرْتَ نَظَرَ تَامٍ العناية فى أن يُورِدَ وَيُصْدَرَ عن معرفة ، وتَصَفَّحْتَ تَصَفُّحَ من إذا مارس باباً من العلم لم يُقْنِعْهُ إلا أن يكونَ على ذِرْوَةِ السَّنَامِ ، ويضربَ بالمُعَلَّى / من السَّهَامِ ، فقد هُدِيتَ لَصَالَتِكَ ، وفتَحَ لك الطريقُ إلى بُعَيْتِكَ ، وهُيِّئَ لك الأداة التى بها تَبْلُغُ ، وأوتيت الآلة التى معها تَصِلُ . فخذ لنفسك بالتى هى أَمْلأُ ليديك ، وأَعْوَدُ بالحِظِّ عليك ، ووَازِنْ بين حَالِكَ الآن وقد تنهت من رَفَدَتِكَ ، وأفَقَّتْ من غَفَلَتِكَ ، وصِرْتَ تَعْلَمُ = إذا أنت خُضِصْتَ فى أمر « اللَّفْظِ » و « النَّظْمِ » = معنى ما تَذْكُرُ ، وتَعْلَمُ كيف تُورِدُ

٣٠٧

(١) فى المطبوعة عنوان لهذا ، وكتب فى وسط السطر : « فصل » ، وهذا ليس فى المخطوطتين .

(٢) « السَّنَنِ » الطريق المسلول ، و « اللاحِبِ » الواضح الواسع المنقاد .

(٣) « الآجِنِ » ، الماء المتغير الطعم . « المطروق » ، الذى تطرقه الأنعام والوحش ، و « التمر » ،

الماء الزاكي الناجع فى الرِّى .

وَتُصَدِّرُ ، ^(١) وبينها وأنت من أمرها / في عمياء ، وَخَابِطٌ خَبِطَ عَشَوَاءٌ ، قُصَارَاكَ
 أَنْ تَكَرَّرَ أَلْفَاظًا لَا تَعْرِفُ لَشَيْءٍ مِنْهَا تَفْسِيرًا ، وَضُرُوبَ كَلَامٍ لِلْبُلْغَاءِ إِنْ سُئِلْتَ
 عَنْ أَغْرَاضِهِمْ فِيهَا لَمْ تَسْتَطِعْ لَهَا تَبْيِينًا ، فَإِنَّكَ تَرَاكَ تُطِيلُ التَّعَجُّبَ مِنْ غَفْلَتِكَ ،
 وَتُكَثِّرُ الْاعْتِذَارَ إِلَى عَقْلِكَ مِنَ الَّذِي كُنْتَ عَلَيْهِ طَوَّلَ مُدَّتِكَ . وَنَسَأَلُ اللَّهَ (٣٤٥)
 تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مَا نَأْتِيهِ ، وَنَقْصِدُهُ وَنَتَّبِعِيهِ ، لِرُؤُوسِهِ خَالِصًا ، وَإِلَى رِضَاؤِهِ عَزْ
 وَجَلٌ مُوَدِّيًّا ، وَلِثَوَابِهِ مُقْتَضِيًّا ، وَلِلزُّلْفَى عِنْدَهُ مُوجِبًا ، بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ . (٢)

...

(١) السياق : « ووازن بين حالك وبينها وأنت من أمرها في عمياء » .

(٢) هذه الفقرة الأخيرة رقم : ٥٦٠ ، صريحة الدلالة على أن هذا هو آخر كتاب « دلائل
 الإعجاز » ، ولكنه في المطبوعة لم يذكر شيئاً ، ولكنه كتب بعدها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، دون
 فاصل واضح . أما في المخطوطة « ج » فإنه ترك بياضاً كبيراً بين الكلامين ، ثم بدأ بالبسملة ، فكان دلالة
 على انقضاء كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأما « س » فهي التي جاءت بالأمر صريحاً فقد كتب :

« تَمَّ الْكِتَابُ »

والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلامه ، وهو حسبنا ونعم الوكيل »

وبهذا انتهت نسخة « س » ، وليس فيها شيء مما سيأتي بعد هذا في « ج » ، وفي المطبوعة .
 فمن أجل ذلك ، فصلت ما بعد هذا عن « كتاب دلائل الإعجاز » ، ووضعت له عنوان :

« رَسَائِلُ وَتَعْلِيلَاتُ »

كَتَبَهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ

وهذه الرسائل متصلة الأواصر بكتاب « دلائل الإعجاز » اتصالاً واضحاً ، كتبها عبد القاهر
 بعد الفراغ من كتابة الدلائل . سترى ذلك واضحاً ... وقد رتبته متسلسلة كما هي في المخطوطة « ج »

« رسائل وتعليقات »

كتبها عبد القاهر الجرجاني

- ٩ -

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٦١ - أعلم أنه لما كان العَلَطُ الذي دَخَلَ على الناس في حديث بيان مهم لى مسألة

« اللفظ » و « المعنى »

« اللفظ » كالداء الذي يَسْرِي في العروق ، ويُفْسِدُ مِزَاجَ الْبَدَنِ ، وَجَبَ أَنْ يُتَوَخَّى
دَائِباً فِيهِمْ مَا يَتَوَخَّاهُ الطَّبِيبُ فِي النَّاقَةِ ، مِنْ تَعَهُدِهِ بِمَا يَزِيدُ فِي مُنْتَهَى ، ^(١) وَيَقْبِيهِ عَلَى
صِحَّتِهِ ، وَيُؤْمِنُهُ التُّكْسُ فِي عِلَّتِهِ . ^(٢)

وقد علمنا أن أَصْلَ الفساد وَسَبَبَ الآفة ، هو ذهابهم عن أن من شأن
المعاني أن تَحْتَلِفَ عليها الصُّوَرُ ، وَتَحْدُثَ فِيهَا خَوَاصُّ وَمَزَايَا مِنْ بَعْدِ أَنْ لَا تَكُونَ .
وإِنَّكَ تَرَى الشَّاعِرَ قَدْ عَمِدَ إِلَى مَعْنَى مُبْتَدِلٍ ، فَصَنَعَ فِيهِ مَا يَصْنَعُ الصَّانِعُ الْحَاذِقُ
إِذَا هُوَ أَغْرَبَ فِي صَنْعَةِ خَائِمٍ وَعَمَلٍ / شَنَّفَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَصْنَافِ الْحُلِيِّ . فَإِنَّ ٣٠٨
جَهْلَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهَا ، هُوَ الَّذِي أَغْوَاهُمْ وَاسْتَهْوَاهُمْ ، وَوَرَّطَهُمْ فِيهَا تَوَرَّطُوا فِيهِ
مِنَ الْجَهَالَاتِ ، وَأَذَاهُمْ إِلَى التَّعَلُّقِ بِالْمُحَالَاتِ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا جَهِلُوا شَأْنَ الصُّوَرَةِ ،
وَضَعُوا لِأَنْفُسِهِمْ أُسَاساً ، وَبَنَوْا عَلَى قَاعِدَةٍ فَقَالُوا : إِنَّهُ لَيْسَ إِلَّا الْمَعْنَى وَالْلفظ ،
وَلَا ثَالِثٌ = وَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْكَلَامِينَ فَضِيلَةٌ لَا تَكُونُ
لِلْآخَرِ ، ثُمَّ كَانَ الْغَرَضُ مِنْ أَحَدِهِمَا هُوَ الْغَرَضُ مِنْ صَاحِبِهِ = ^(٣) أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ

(١) « المنة » بضم الميم ، القوة .

(٢) « التُّكْسُ » بضم النون وفتحها ، العود في المرض بعد قرب الشفاء .

(٣) السياق : « وَجَبَ أَنْ يَكُونَ » .

تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة ، وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى ، من حيث أن ذلك ، زعموا ، يُؤدّي إلى التناقض ، وأن يكون معناها متغايراً وغير متغايّر معاً .

ولمّا أقرّوا هذا في نفوسهم ، حملوا كلام العلماء في كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى « اللفظ » على ظاهره ، وأبوا أن يتنظروا في الأوصاف التي أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى « اللفظ » ، مثل (٢٦) قولهم : « لفظ متمكّن غير قلبي ولا تاب به موضعه » ، إلى سائر ما ذكرناه قبل ، (١) فيعلموا أنّهم لم يوجبوا لللفظ ما أوجبوه من الفضيلة ، وهم يعنون تُطَقُّ اللسان وأجراس الحروف ، ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا « اللفظ » ، وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى ، والخاصة التي حدثت فيه ، ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال .

« وذَهَبَ الشَّيْخُ إِلَى اسْتِحْسَانِ الْمَعَانِي ، وَالْمَعَانِي مَطْرُوحَةٌ وَسَطَ الطَّرِيقِ ، يَعْرِفُهَا الْعَرَبِيُّ وَالْعَجَمِيُّ ، وَالْحَضَرِيُّ وَالْبَدَوِيُّ ، وَإِنَّمَا الشَّعْرُ صَيَاغَةٌ وَضُرِبَتْ مِنَ التَّصْوِيرِ » . (٢)

= وما يعنونه إذا قالوا : « إنه يأخذ الحديث فيُشَنِّفه ويُقرِّطه ، يأخذ المعنى حرّرة فيردّه جوهرة ، وعباءة فيجعله ديباجة ، يأخذه عاطلاً فيردّه حالياً » . وليس كَوْنُ هذا مرادهم ، بحيث كان ينبغي أن يخفى هذا الخفاء ويشتباه هذا الاشتباه ، ولكن إذا تعاطى الشيء غير أهله ، وتولّى الأمر غير البصير به ، أغضل الداء ، واشتدّ البلاء . ولو لم يكن من الدليل / على أنهم لم يتحلّوا « اللفظ » الفضيلة وهم يريدونه نفسه وعلى الحقيقة إلّا واحد ، وهو وصفهم له بأنه يزين المعنى ، وأنّه حلّى

٣٠٩

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٤٠ ، وهذا دليل على أن عبد القاهر هذه الرسائل والتقييدات ، تعقياً على كتابه الذي فرغ منه ، وهو « دلائل الإعجاز » .

(٢) مضى قول الجاحظ ونخريجه فيما سلف الفقرة رقم : ٢٩٨ ، ورقم : ٥٧٧

له = (١) لكان فيه الكفاية . وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ أَدِلَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ لِلدَّلِيلِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَكَ الشَّيْءَ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا أَنْ يَصِيرَ الشَّيْءُ بِالدَّلِيلِ ، عَلَى صِفَةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا ، (٢) فَمَا لَا يَقُومُ فِي عَقْلٍ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي وَهْمٍ .

...

٥٦٢ - وَمِمَّا إِذَا تَفَكَّرَ فِيهِ الْعَاقِلُ أَطَالَ التَّعَجُّبُ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ ، (٣) وَمِنْ شِدَّةِ غَفْلَتِهِمْ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ حَيْثُ ذَكَرُوا « الْأَخْذَ » وَ « السَّرْقَةَ » : « إِنَّ مَنْ أَخَذَ مَعْنَى عَارِيًّا ، فَكَسَاهُ لَفْظًا مِنْ عِنْدِهِ كَانَ أَحَقَّ بِهِ » ، (٤) وَهُوَ كَلَامٌ مَشْهُورٌ مُتَدَاوِلٌ يَقْرَأُهُ الصَّبِيَّانُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ « عَبْدِ الرَّحْمَنِ » ، ثُمَّ لَا تَرَى أَحَدًا مِنْ (٥٧، ٣) هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لِهَجْوِهَا بِجَعْلِ الْفَضِيلَةِ فِي « اللَّفْظِ » ، يَفَكِّرُ فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ : مِنْ أَيْنَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا مَعْنَى عَارٍ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؟ ثُمَّ مِنْ أَيْنَ يُعَقَّلُ أَنْ يَحْيَى الْوَاحِدَ مَنَّا لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ مِنْ عِنْدِهِ ، إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظِ نَطْقُ اللِّسَانِ ؟

ثُمَّ هَبْ أَنَّهُ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ إِذَا وَضَعَ لَفْظًا عَلَى مَعْنَى ، أَنْ يَصِيرَ أَحَقَّ بِهِ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ هُوَ لَا يَصْنَعُ بِالْمَعْنَى شَيْئًا ، وَلَا يُحْدِثُ فِيهِ صِفَةً ، وَلَا يَكْسِبُهُ فَضِيلَةً ؟ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَهَلْ يَكُونُ

(١) السياق : « ولو لم يكن من الدليل إلا واحد ، وهو وصفهم ... لكان فيه الكفاية » .

(٢) السياق : « أن يصير الشيء ... على صفة لم يكن عليها » ، يعني أن يصير المعنى بوساطة اللفظ على صفة لم يكن عليها .

(٣) قوله « الناس » هنا ، يعني المعتزلة وأصحابهم ، وانظر ما سلف في آخر رقم : ٥٢٨ ، والتعليق عليه .

(٤) هو في مقدمة كتاب « الألفاظ الكتابية » لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني ، وتوفي سنة ٣٢٤

لكلامهم هذا وجهٌ سِوَى أن يكون « اللفظُ » في قوْطهم : « فكستاه لفظاً من عنده » ، ^(١) عبارةً عن صُورَةٍ يُحَدِّثُهَا الشاعِرُ أو غيرُ الشاعِر للمعنى ؟
فإن قالوا : بَلَى يَكُونُ ، وهو أن يستعير للمعنى لفظاً .

قيل : الشأن في أنَّهم قالوا : « إذا أخذ معنى عارياً فكستاه لفظاً من عنده ، كان أحق به » ، ^(١) و « الاستعارة » عندكم مقصورة على مُجَرَّد اللفظ ، ولا تَرَوْنَ المُستعيرَ يصنعُ بالمعنى شيئاً ، وتَرَوْنَ أنه لا يُحَدِّثُ فيه مزية على وجه من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فمن أين ، ليت شعري ، يكون أحقُّ به ؟ فأعرفه .

...

٥٦٣ - ثم إن أردتَ مثلاً في ذلك ، فإن من أحسن شيء فيه ، ما صنع أبو تمام في بيت أبي نُحَيْلَةَ ، وذلك أن أبا نُحَيْلَةَ قال في مَسْلَمَةَ بن عبد الملك :
أُنْثَلَةُ عَلِ مَا تَفْعَلُهُ
صَنَعَةُ الشَّاعِرِ فِي
الصُّورَةِ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ

٣١٠ / أَمْسَلَمَ ، إِنِّي يَا أَبْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ، وَيَا جَبَلَ الدُّنْيَا ، وَيَا وَاحِدَ الْأَرْضِ
شَكَرْتُكَ ، إِنَّ الشُّكْرَ حَبْلٌ مِنَ الثَّقَى ، وَمَا كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتُهُ صَالِحاً يَقْضِي
وَأَنْتَبَهْتَ لِي ذِكْرِي ، وَمَا كَانَ خَامِلاً ، وَلَكِنَّ بَعْضَ الذِّكْرِ أُتْبِعُهُ مِنْ بَعْضِ ^(٢)
فَعَمَدُ أَبُو تَمَامٍ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ الْأَخِيرِ فَقَالَ :

③١٨ لَقَدْ زِدْتُ أَوْضَاحِي آمْتِدَاداً ، وَلَمْ أَكُنْ بِهِيماً ، وَلَا أَرْضِي مِنَ الْأَرْضِ مَجْهَلاً
وَلَكِنْ أَبَادٍ صَادَقْتَنِي جِسَامُهَا أَغَرَّ ، فَأَوْفَتْ بِي أَغَرَّ مُحَجَّلاً ^(٣)

(١) هو في كلام عبد الرحمن في كتابه « الألفاظ الكتابية » ، والذي نقله عنه آنفاً في أول هذه الفقرة .

(٢) هو لأبي نَحِيلَةَ الرَّاجِزِ ، وشعره في الأملال ١ : ٣٠ .

(٣) في ديوانه ، و « الأوضاح » جمع « وَضَحَ » بياض محمود في الفرس ، و « البهيم » من الخيل ، ما ليس به وضوح ، و « أرضى » ، يعني دياره وديارة قومه ، ليست بمجهول من الأرض ، يعني شهرتهم . ومن ضبط « أرضى » فعلاً مضارعاً فقد أخطأ المعنى .

٥٦٤ - وفي « كتاب الشعر والشعراء » للمرزباني فصل في هذا المعنى حسن. قال : ومن الأمثال القديمة قولهم : « حراً أخاف على جاني كماؤة لأقراً » ،^(١) يضرب مثلاً للذي يخاف من شيء فيسلم منه ويصيبه غيره مما لم يخفه ، فأخذ هذا المعنى بعض الشعراء فقال :

وَحَذَرْتُ مِنْ أَمْرِ فَمَرَّ بِجَانِبِي لَمْ يَنْكِني ، وَلَقِيتُ مَا لَمْ أُحَذِرِ^(٢)
وقال ليبيد :

أُخْشَى عَلَى أُرْبَدِ الْحُتُوفِ ، وَلَا أُرْهَبُ نَوْءَ السَّمَاكِ وَالْأَسَدِ^(٣)
قال : وأخذه البحتري فأحسن وطعنى اقتداراً على العبارة ، واتساعاً في المعنى ، فقال :

لَوْ أَنَّنِي أُوفِي التَّجَارِبَ حَقَّهَا فِيمَا أَرْتُ ، لَرَجَوْتُ مَا أُخْشَاهُ^(٤)

(١) هو في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١ : ٣٧٣ ، وليس فيه « لاقرأ » ، و « القر » البرد ، يضرب مثلاً للرجل يخاف أمراً وغيره أخوف منه . ومن هذا الموضع في مخطوطة « ج » المصورة عندي ، مطموس في التصوير أكثره من أول ص : ٣١٠ إلى ص : ٣٢٠ ، فأنا أقرأ منها ما استطعت أن أقرأ .
(٢) هو سهم بن حنظلة بن حلوان ، أحد بني غنى بن أعصر ، والشعر في المؤلف والمختلف للآمدى : ١٣٦ ، وقبله :

كَمْ مِنْ عَدُوٍّ قَدْ رَمَانِي كَاشِحٍ وَنَجَوْتُ مِنْ أَمْرِ أَعْرَ مُشْهَرٍ

يقال « نكيت في العدو أنكى نكابة ، ونكيت العدو أنكى » ، إذا كثرت فيه الجراح والقتل ، فومن أمره . وقال الآمدى : « وقوله في البيت الأخير : « ما لم أحذر » أخذه البحتري فقال :

يَنَالُ الْفَتَى مَا لَمْ يُؤْمَلْ وَرُبَّمَا أَتَا حَتَّ لَهُ الْأَقْدَارُ مَا لَمْ يُحَاذِرِ

(٣) الشعر في ديوان ليبيد .

(٤) هو في ديوانه .

٥٦٥ - وشبيه بهذا الفصل فصل آخر من هذا الكتاب أيضاً ، ^(١) أنشد

لإبراهيم بن المهدي :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ صَيِّعٍ مِنْ صَخْرَةٍ فِي جَسَدٍ مِنْ لَوْلُوءٍ رَطْبٍ
جَرَحْتُ نَحْدِيهِ بِلَحْظِي ، فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى أَقْتَصَّ مِنْ قَلْبِي ^(٢)

ثم قال : قال علي بن هارون : أخذه أحمد بن أبي فتن معنى ولفظاً فقال :

③ / أَذْمَيْتُ بِاللَّحْظَاتِ وَجَنَّتُهُ فَأَقْتَصَّ نَاطِرُهُ مِنَ الْقَلْبِ ^(٣)

٣١١

قال : ولكنه ببقاء عبارته وحسن مأخذه ، قد صار أولى به .

٥٦٦ - ففي هذا دليل لمن عقل أنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرّد

اللفظ ، ولكن صورة وصفة وخصوصية تحدث في المعنى ، وشيئاً طريق معرفته
على الجملة العقل دون السمع ، فإنه على كل حال لم يقل في البحترى أنه « أحسن
فطغى اقتداراً على العبارة » ، ^(٤) من أجل حُرُوف

* لَوْ أَنَّنِي أُوفِي التَّجَارِبَ حَقَّهَا *

وكذلك لم يصف آبن أبي فتن ببقاء العبارة ، من أجل حُرُوف .

* أَذْمَيْتُ بِاللَّحْظَاتِ وَجَنَّتُهُ *

٥٦٧ - وأعلم أنك إذا سبرت أحوال هؤلاء الذين زعموا أنه إذا كان المُعَبَّرُ

عنه واحداً ، والعبارة اثنتين ، ثم كانت إحدى العبارتين أفصح من الأخرى وأحسن ،

(١) يعني « كتاب الشعر والشعراء » للمرزباني ، المذكور آنفاً .

(٢) لم أقف بعد على هذا الشعر .

(٣) البيت في ديوان المعاني ١ : ٢٨٤

(٤) يعني قول المرزباني .

فإنه ينبغي أن يكون السبب في كونها أفصح وأحسن ، اللَّفْظَ نَفْسَهُ = (١) وجدتهم قد قالوا ذلك من حيث قاسوا الكلامين على الكلمتين ، فلما رأوا أنه إذا قيل في « الكلمتين » إن معناهما واحد ، لم يكن بينهما تفاوت ، ولم يكن للمعنى في إحداها حال لا يكون له في الأخرى = (٢) ظنوا أن سبيل الكلامين هذا السبيل . ولقد غلطوا فأفحشوا ، لأنه لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين أو البيتين ، مثل صورته في الآخر البتة ، اللهم إلا أن يعمد عامداً إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منه لفظة في معناها ، ولا يعرض لنظمه وتأليفه ، كمثله أن يقول في بيت حُطَيْئَةَ : (٣)

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

⑤٠٠ ذَرِ الْمَفَاخِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْإِكِلُ اللَّائِسُ

وما كان هذا سبيله ، كان بمنزلة من أن يكون به اعتداد ، وأن يدخل في قبيل ما يفاضل فيه بين عبارتين ، بل لا يصح أن يجعل ذلك عبارة ثانية ، ولا أن يجعل الذى يتعاطاه بمحل / مَنْ يُوصَفُ بأنه أخذ معنى . ذلك لأنه لا يكون بذلك صناعاً شيئاً يستحق أن يدعى من أجله واضح كلام ، ومستأنف عبارة وقائل شعر . ذاك لأنَّ بَيَّتَ حُطَيْئَةَ لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معانى الألفاظ المفردة التى تراها فيه ، مجردة مُعْرَاة من معانى النظم والتأليف ، بل مِنْهَا مُتَوَخَّئٌ فيها ما ترى من كون « المكارم » مفعولاً « لِدَعِ » ، وكون قوله « لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا » جملة أكدت

(١) السياق : « واعلم أنك إذا سبرت أحوال هؤلاء وجدتهم » .

(٢) السياق : « فلما رأوا أنه إذا قيل في الكلمتين ظنوا » .

(٣) كتبه بنهر لام التعريف ، هنا وفيما بعد ، والبيت والذى بعده قد مضى في رقم : ٥٢٥

الجملة قبلها ، وكون « أَقْعُدْ » معطوفاً بالواو على مجموع ما مضى ، وكون جملة « أنت الطاعم الكاسي » ، معطوفة بالفاء على « أقعد » ، فالذى يجيء فلا يُغَيَّر شيئاً من هذا الذى به كان كلاماً وشِعْراً ، لا يكون قد أتى بكلام ثانٍ وعبارة ثانية ، بل لا يكون قد قَالَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ شيئاً البتَّة .

...

٥٦٨ - وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ كَمَا لَا تَكُونُ الْفِضَّةُ أَوْ الذَّهَبُ خَائِماً أَوْ سِوَاراً أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَصْنَافِ الْحَلِيِّ بِأَنْفُسِهِمَا ، وَلَكِنْ بِمَا يَحْدُثُ فِيهِمَا مِنَ الصُّورَةِ ، كَذَلِكَ لَا تَكُونُ الْكَلِمُ الْمُفْرَدَةُ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ ، كَلَاماً وَشِعْراً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا النِّظْمُ الَّذِي حَقِيقَتُهُ تَوْخِي مَعَانِي النِّحْوِ وَأَحْكَامِهِ .

فإذن ليس لمن يَتَصَدَّى لما ذكرنا ، من أن يَعْمِدَ إِلَى بَيْتٍ فَيَضَعُ مَكَانَ كُلِّ لَفْظَةٍ مِنْهَا لَفْظَةً فِي مَعْنَاهَا ، إِلَّا أَنْ يُسْتَرَكَّ عَقْلُهُ ، ^(١) وَيُسْتَحَفَّ ، وَيُعَدَّ مَعَدُّ الَّذِي حُكِيَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي قُلْتُ بَيْتاً هُوَ أَشْعَرُ مِنْ بَيْتِ حَسَّانَ ، قَالَ حَسَّانَ : يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كِلَابُهُمْ ، لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ ^(٢) وَقُلْتُ :

③٠١ يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كِلَابُهُمْ أَبَدًا وَلَا يَسْأَلُونَ مَنْ ذَا الْمُقْبِلِ ^(٣) فَقِيلَ : هُوَ بَيْتُ حَسَّانَ ، وَلَكِنَّكَ قَدْ أَفْسَدْتَهُ .

...

(١) « يُسْتَرَكَّ » ، أَيْ يُعَدَّ رَكِيباً مِنْهَا كَأَنَّ .

(٢) هُوَ فِي دِيَوَانِهِ ، وَ « السَّوَادِ » ، الشَّخْصُ الَّذِي يَرَى كَأَنَّهُ سَوَادٌ مِنْ بَعِيدٍ ، لَا تَبَيَّنَ الْعَيْنُ مَعَارِفَهُ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَلَا يَسْأَلُونَ » ، وَاخْتَلَفَ وَزْنُ الْكَلَامِ .

٥٦٩ - وأعلم أنه إنما أتى القوم من قلة نظريهم في الكتب التي وضعها العلماء في اختلاف العبارتين على المعنى الواحد ، وفي كلامهم في أخذ / الشاعر من ٣١٣ الشاعر ، وفي أن يقول الشاعران على الجملة في معنى واحد ، وفي الأشعار التي دوّنها في هذا المعنى . ولو أنهم كانوا أخذوا أنفسهم بالنظر في تلك الكتب ، وتدبروا ما فيها حق التدبر ، لكان يكون ذلك قد أيقظهم من غفلتهم ، وكشف الغطاء عن أعينهم .

...

٥٧٠ - وقد أردت أن أكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشاعرين فيه الشاعران يقولان في معنى واحد وهو قسمان :

قسم أنت ترى أحد الشاعرين فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً ، وترى الآخر قد أخرجه في صورة تروق وتُعجب .

وقسم أنت ترى كل واحد من الشاعرين قد صنع في المعنى وصوراً .

٥٧١ - وأبدأ بالقسم الأول الذي يكون المعنى في أحد البيتين غفلاً ، وفي القسم الأول : الآخر مصوراً مصنوعاً ، ويكون ذلك إما لأن متأخراً قصر عن متقدم ، وإما لأن أحدهما غفل ، والآخر مُصَوِّر هُدي متأخر لشيء لم يهتد إليه المتقدم .

● ومثال ذلك قول المتنبي : (١)

بِئْسَ اللَّيَالِي سَهْدَتْ مِنْ طَرَبِي شَوْقاً إِلَى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُودُهَا (٢)

(١) أكثر اختيار عبد القاهر هنا عن أبي تمام والبحري والمنتبي وغيرهم من أصحاب الدواوين المطبوعة ، فسأترك الإشارة إلى دواوينهم في التعليق إلا عند وجود اختلاف .

(٢) هو في ديوانه ، وكان في المطبوعة : « سَهَرَتْ » .

مع قول البحتري :

لَيْلٌ يُصَادِفُنِي وَمُرْهَفَةٌ الْحَشَا ضَيْدَيْنِ أَسْهَرُهُ لَهَا وَتَنَامُهُ (١)

• وقول البحتري :

وَلَوْ مَلَكَتْ زَمَاعًا ظَلَّ يَجِدُنِي قَوْذَا لَكَانَ نَدَى كَفَيْكَ مِنْ عُقْلِي (٢)

③٥٢ مع قول المتنبي :

وَقِيدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقْيِيدًا

• وقول المتنبي :

إِذَا أَعْتَلَّ سَيْفُ الدَّوْلَةِ أَعْتَلَّتِ الْأَرْضُ وَمَنْ فَوْقَهَا وَالْبَاسُ وَالْكَرْمُ الْمَحْضُ

مع قول البحتري :

ظَلَّلْنَا نَعُودَ الْجُودِ مَنْ وَعَكَكَ الَّذِي وَجَدْتُ وَقُلْنَا أَعْتَلَّ عُضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ

• وقول المتنبي :

يُعْطِيكَ مُبْتَدِرًا فَإِنْ أَعْجَلْتُهُ أَعْطَاكَ مُعْتَذِرًا كَمَنْ قَدْ أَجْرَمَا (٣)

مع قول أبي تمام :

أَخُو عَزَمَاتٍ فَعَلُهُ فِعْلُ مُحْسِنٍ إِلَيْنَا وَلَكِنْ عُذْرُهُ عُذْرُ مُذْنِبٍ (٤)

(١) هو في مطبوعة الصيرفي (المعارف) ، وليس في غيرها .

(٢) « الزماع » ، العزم على الرحيل ، و « المُقْل » جمع « عِقال » ، وهو ما يعقل به البعير ليحبسه .

(٣) في المطبوعة : « يعطيك مبتدئا » .

(٤) هذه رواية أشير إليها ، ورواية الديوان ، وهي أجود :

* أَخُو أَرْمَاتٍ بَدَّلُهُ بِذُلِّ مُحْسِنٍ *

● وقول المتنبي :

كَرِيمٌ مَتَى اسْتَوْهَبْتَ مَا أَنْتَ رَاكِبٌ وَقَدْ لَقَحْتَ حَرْبٌ فَإِنَّكَ نَازِلٌ

/ مع قول البحتري :

مَاضٍ عَلَى عَزْمِهِ فِي الْجُودِ لَوْ وَهَبَ الشَّ سَابَ يَوْمَ لِقَاءِ الْبَيْضِ مَا نَدِمَا

● وقول المتنبي :

وَالَّذِي يَشْهَدُ الْوَعَى سَاكِنَ الْقَدِّ سِبَ كَأَنَّ الْقِتَالَ فِيهَا ذِمَامٌ

مع قول البحتري :

لَقَدْ كَانَ ذَاكَ الْجَاشُ جَاشٌ مُسَالِمٌ عَلَى أَنَّ ذَاكَ الْزَيَّ زَيٌّ مُحَارِبٌ

● (٣٠٦) وقول أبي تمام :

الصُّبْحُ مَشْهُورٌ بِغَيْرِ دَلَائِلٍ مِنْ غَيْرِهِ ابْتِغَيْتُ وَلَا أَعْلَامُ

مع قول المتنبي :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا أَحْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

● وقول أبي تمام :

وَفِي شَرَفِ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ صِدْقٍ لِمُخْتَبِرٍ عَلَى الشَّرَفِ الْقَدِيمِ (١)

مع قول المتنبي :

أَفْعَالُهُ نَسَبٌ لَوْ لَمْ يَقُلْ مَعَهَا جَدَى الْخَصِيبُ عَرَفْنَا الْعِرْقَ بِالْغُصْنِ

● وقول البحتري :

وَأَحَبُّ أَفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمُ الْمُطْلَبِ (٢)

(١) كان في المطبوعة : « على شرف » .

(٢) في المطبوعة : « إل فتى » .

مع قول المتنبي :

وَكُلُّ أَمْرٍ يُؤَلِّى الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ

• وقول المتنبي :

يُفَرُّ لَهُ بِالْفَضْلِ مَنْ لَا يُوَدُّهُ وَيَقْضِي لَهُ بِالسَّعْدِ مَنْ لَا يُنْجِمُ

مع قول البحتري :

لَا أَدْعِي لِأَيِّ الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاةُ

• وقول خالد الكاتب :

رَقَدَتْ وَلَمْ تَرُثِ لِلْسَّاهِرِ وَلَيْلُ الْمُحِبِّ بِلَا آخِرِ (١)

مع قول بشار :

لِحَدِّكَ مِنْ كَفِّكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى أَنْ تَرَى ضَوْءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ
تَبَيُّتُ تُرَاعَى اللَّيْلُ تُرْجُو نَفَادُهُ وَلَيْسَ لِلَّيْلِ الْعَاشِقِينَ نَفَادُ (٢)

• وقول أبي تمام :

نَوَى بِالْمَشْرِقِينَ لَهَا ضِجَاجُ أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ الْمَغْرِبِينَ (٣)

• وقول البحتري :

تَنَادَرُ أَهْلُ الشَّرْقِ مِنْهُ وَقَائِعًا أَطَاعَ لَهَا الْعَاصُونَ فِي بَلَدِ الْعَرَبِ

(١) أمالي القالي ١ : ١٠٠ ، ومعه بيت آخر :

وَلَمْ تَذَرِ بَعْدَ ذَهَابِ الرُّقَا دِ مَا صَنَعَ الدَّمْعُ مِنْ نَاطِرِي

ولما سمعها دعل بن علي الشاعر قال : « لَقَدْ أَذْمَنَ الرُّمِيَّةُ ، حَتَّى أَصَابَ الثُّغْرَةَ » .

(٢) في ديوانه ، وكان في المطبوعة : « لِحَدِّكَ » ، وهو خطأ ، وفي الديوان : « تَرَى وجه الصباح »

(٣) في المطبوعة : « لهم ضجاج » ، و « لها » ضمير « الوقائع » مما في البيت الذي قبله .

مع قول مسلم :

لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى أَذْنَى دِيَارِهِمْ أَلْقَى إِلَيْكَ الْأَقَاصِي بِالْمَقَالِيدِ (١)

٣١٥

/ • وقول محمد بن بشير :

أَفْرُغْ لِحَاجَتِنَا مَا دُمْتَ مَشْغُولًا فَلَوْ فَرَّغْتَ لَكُنْتَ أَلْذَهَرَ مَبْدُولًا (٢)

مع قول أبي على البصير :

فَقُلْ لِسَعِيدٍ أَسْعَدَ اللَّهُ جَدَّهُ لَقَدْ رَثَ حَتَّى كَادَ يَنْصَرِمُ الْحَبْلُ
فَلَا تَعْتَذِرْ بِالشُّغْلِ عَنَّا فَإِنَّمَا تُنَاطِ بِكَ الْآمَالُ مَا اتَّصَلَ الشُّغْلُ (٣)

• وقول البحتري :

مِنْ غَاذَةِ مُنِعَتْ ، وَتَمْنَعُ وَصَلَهَا فَلَوْ أَنَّهَا بُدِلَتْ لَنَا لَمْ تَبْدُلِ (٤)

مع قول ابن الرومي :

وَمِنْ الْبَلِيَّةِ أَنْبَى عُلِقْتُ مَمْنُوعًا مَمْنُوعًا (٥)

• وقول أبي تمام :

لَئِنْ كَانَ ذَنْبِي أَنْ أَحْسَنَ مَطْلَبِي أَسَاءَ فَنِي سُوءِ الْقَضَاءِ لِي الْعُذْرُ

(١) في ديوانه .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) أبو على البصير ، الفضل بن جعفر بن الفضل بن يونس النخعي الكاتب ، وبين البيتين بيت متصل معناه بالثاني ، وهو في معجم الشعراء للمرزباني ، ٣١٤ :

فَكُنْ عِنْدَ مَا أَمَلْتُ فِيكَ فَإِنَّا جَمِيعًا لَمَّا أَوْلَيْتَ مِنْ حَسَنِ أَهْلِ

(٤) في الديوان : « وتمنع نيلها » .

(٥) ديوانه : ١٤٦٢

③٠٠ مع قول البحتري :

إذا محاسنِي أَلَلَّتْني أَدُلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِي قُلُّ لِي كَيْفَ أَعْتَدُرُ

• وقول أبي تمام :

« قَدْ يُقَدِّمُ الْعَيْرُ مِنْ دُعْرِ عَلَى الْأَسَدِ » (١)

مع قول البحتري :

فَجَاءَ مَجِيءَ الْعَيْرِ قَادَتْهُ حَيْرَةٌ إِلَى أَهْرَبِ الشَّدَقَيْنِ تَذْمِي أَظَافِرُهُ

• وقول مَعْن بن أُوس :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُذْ إِلَيْهِ يَوْجُهُ آخِرِ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

مع قول العباس بن الأحنف :

تَقُلُّ الْجِبَالُ الرَّوَاسِي مِنْ أَمَاكِينِهَا أَخْفُ مِنْ رَدِّ قَلْبٍ حِينَ يَنْصَرِفُ (٢)

• وقول أمية بن أبي الصلت :

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لِإِمْرِيءٍ إِنْ أَصَبْتَهُ بِخَيْرٍ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ (٣)

مع قول أبي تمام :

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَقَرَأَتْهُنَّ إِنْ شُهِرَتْ كَانَتْ فَخَارًا لِمَنْ يَغْفُوهُ مُوتَنَفَا

مَا زِلْتُ مُنْتَظَرًا أَعْجُوبَةً عَنَّا حَتَّى رَأَيْتُ سُؤْلًا يَجْتَنِي شَرَفَا

(١) صدر البيت في ديوانه :

« أَطَلْتُ رَدْعَكَ حَتَّى صِرْتَ لِي غَرَضًا »

(٢) في ديوانه ، وفيه : « أَخْفُ مِنْ نَقْلِ قَلْبٍ » ، وهذه أجود .

(٣) في ديوانه ، وفيه : « إِنْ حَبَوْتُهُ بِخَيْرٍ » ، وهي أجود .

● وقول جرير :

بَعَثَنَ الْهَوَىٰ ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَسْهُمِ أَعْدَائِهِ وَهَنَّ صَدِيقُ^(١)

مع قول أبي نواس :

إِذَا امْتَحَنَ الدُّنْيَا لَيْبٌ تَكْشَفَتْ لَهُ عَنْ عَدُوٍّ فِي ثِيَابِ صَدِيقِ

● وقول كثير :

③٥٦ إِذَا مَا أَرَادَتْ حُلَّةٌ أَنْ تُزِيلَنَا أَيْنَمَا وَقَلْنَا الْحَاجِيَّةُ أَوَّلُ^(٢)

/ مع قول أبي تمام :

نَقَّلَ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَىٰ مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ

● وقول المتنبي :

وَعِنْدَ مَنْ الْيَوْمَ الْوَفَاءُ لِصَاحِبِ شَيْبٍ وَأَوْفَىٰ مَنْ تَرَىٰ أَخَوَانِ

مع قول أبي تمام :

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا أَلْعَدُّ وَحْدَهَا سَجِيَّةَ نَفْسٍ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

● وقول البحتري :

فَلَمْ أَرْ فِي رَنْقِ الصَّرَىٰ لِي مَوْرِدًا فَحَاوَلْتُ وَرْدَ الْكَيْلِ عِنْدَ احْتِفَالِهِ^(٣)

(١) في ديوانه ، وفيه : « دَعْوَنَ الْهَوَىٰ » .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه ، وروايته : « ولم أرض في رَنْقِ الصَّرَى » ، و « الرَنْقُ » ، الماء القليل الكدر ، و « الصَّرَى » ، الماء الذي طال استنقاؤه فتغير . و « النيل » نهر من أنهار الرقة ، حفره الرشيد ، وسمي باسم نيل مصر .

مع قول المتنبي :

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارَكَ غَيْرُهُ وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقْلَّ السَّوَابِيَا

• وقول المتنبي :

كَأَنَّمَا يُولَدُ النَّدَى مَعَهُمْ لَا صِغَرٌ عَاذِرٌ وَلَا هَرَمٌ

مع قول البحترى :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُؤْتِنُفُ النَّدَى لِنَاشِيئِهِمْ مَنْ حَيْثُ يُؤْتِنُفُ الْعُمَرُ

• وقول البحترى :

فَلَا تُغْلِبَنَّ بِالسَّيْفِ كُلَّ غَلَائِيهِ لِيَمْضِيَ فَإِنَّ الْكَفَّ لَا السَّيْفَ تَقْطَعُ

مع قول المتنبي :

إِذَا أَلْهِنْدُ سَوَتْ بَيْنَ سَيْفِي كَرِيهَةٍ فَسَيْفُكَ فِي كَفِّ تَرْيَلِ التَّسَاوِيَا

• (٣٥٧) وقول البحترى :

سَامُوكَ مِنْ حَسَدٍ فَأَفْضَلَ مِنْهُمْ غَيْرُ الْجَوَادِ وَجَادَ غَيْرُ الْمُفْضِلِ
فَبَذَلْتُ فِينَا مَا بَذَلْتَ سَمَاحَةً وَتَكَرَّمَا وَبَذَلْتَ مَا لَمْ تَبْذُلْ

مع قول أبي تمام :

أُرَى النَّاسَ مِنْهَاجَ النَّدَى بَعْدَ مَا عَفَتْ مَهَائِعُهُ أَلْمُنْلَى وَمَحَتْ لَوَاجِبُهُ (١)
فَفِي كُلِّ نَجْدٍ فِي أَلْبِلَادِ وَغَائِرِ مَوَاهِبُ لَيْسَتْ مِنْهُ وَهَى مَوَاهِبُهُ

• وقول المتنبي :

بَيْضَاءُ تُطْمِعُ فِيمَا نَحَتْ حُلَّتِهَا وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُوبًا إِذَا طُلِبَا

(١) «المهايع» ، جمع «مهيعة» ، وهو الطريق الواسع المنبسط . و «اللواحب» جمع «لاحب» ، وهو الطريق المستوى الواضح . و «مَحَتْ» ، بليت ودرست .

مع قول البحتري :

تَبْدُو بِعَظْفَةٍ مُطْمِئِحٍ حَتَّى إِذَا شُغِلَ الْحَلِيُّ ثَنَتْ بِصَدْفَةٍ مُؤَيَّسٍ

• وقول المتنبي :

إِذَا كَارُ مِثْلِكَ تَرَكْتُ إِذْكَارِي لَهُ إِذْ لَا تُرِيدُ لِمَا أُرِيدُ مُتَرَجِّمًا

مع قول أبي تمام :

وَإِذَا الْمَجْدُ كَانَ عَوْنِي عَلَى الْمَرْءِ تَقَاضَيْتُهُ بِتَرْكِ التَّقَاضِي

• / وقول أبي تمام :

فَنَعِمْتُ مِنْ شَمْسٍ إِذَا حُجِبَتْ بَدَتْ مِنْ خَدْرِهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْجَبِ

مع قول قيس بن الخطيم :

قَضَى لَهَا اللَّهُ حِينَ صَوَّرَهَا أَلْ سَخَالِقُ أَنْ لَا يُكِنِّهَا سَدَفٌ (٢)

• (٣٥٨) وقول المتنبي :

رَامِيَاتٍ بِأَسْنَمٍ رِيَشُهَا الْهُدُ بُ تَشْقُ الْقُلُوبَ قَبْلَ الْجُلُودِ

مع قول كثير :

رَمَتْنِي بِسَهْمٍ رِيَشُهُ الْكُحْلُ لَمْ يَجْزِ ظَوَاهِرَ جِلْدِي وَهُوَ فِي الْقَلْبِ جَارِحٌ (٢)

• وقول بعض شعراء الجاهلية ، ويُعزى إلى لبيد :

(١) رواية ديوانه : « حين يخلقها الخالق » ، و « السَدَف » ، ظلمة الليل ، يريد أن وجهها يضيء في

ظلمة الليل .

(٢) هو في ديوانه (إحسان عباس) ، وفيه : « لم يُصِبْ ظواهر جلدي » .

وَدَعَوْتُ رَبِّي بِالسَّلَامَةِ جَاهِدًا لِيُصِحِّحَنِي فَإِذَا السَّلَامَةُ دَاءٌ (١)

مع قول أبى العتاهية :

أُسْرَعُ فِي نَقْصِ أَمْرِي تَمَامُهُ تُذِيرُ فِي إِقْبَالِهَا أَيَّامُهُ (٢)

• وقوله :

أَقْلَبُ زِيَارَتِكَ الْحَبِيبِ بَ تَكُونُ كَالثَّوْبِ اسْتَجَدَّهُ
إِنَّ الصَّدِيقَ يُمِلُّهُ أَنْ لَا يَزَالَ يَرَاكَ عِنْدَهُ

مع قول أبى تمام :

وَطُولُ مُقَامِ الْمَرْءِ فِي الْحَيِّ مُخْلِقٌ لِدِيَابَجَتَيْهِ فَاعْتَرِبَ تَتَجَدَّدِ

• وقول الخُرَيْمِيِّ :

زَادَ مَعْرُوفَكَ عِنْدِي عِظْمًا أَنَّهُ عِنْدَكَ مَحْقُورٌ صَغِيرٌ
تَتَنَاسَاهُ كَأَنَّ لَمْ تَأْتِهِ وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ مَشْهُورٌ كَبِيرٌ (٣)

مع قول المتنبي :

تُظَنُّ مِنْ فَقْدِكَ اعْتَدَادُهُمْ أَنَّهُمْ أَنْعَمُوا وَمَا عَلِمُوا

(١) في الكامل للمبرد ١ : ١٢٨ ، ولم يذكر فيما نسب إلى لبيد ، في ديوانه (إحسان عباس) ،

وقبله متصلاً به :

كَأَنَّ قَتَاتِي لَا تَلِينُ لَغَايِزٍ فَالْأَنَّهُا الإِصْبَاحُ وَالْإِمْسَاءُ

(٢) في تكملة الديوان ، وكأنه من أرجوزته « ذات الأمثال » .

(٣) الخُرَيْمِيُّ هو « أبو يعقوب : إسحق بن حسان بن قوهى الأعور » ، والبيتان في الشعر والشعراء

لابن قتيبة : ٨٣٣ ، وشرح ديوان المتنبي للواحدي : ١٥٢ ، مع خلاف في الرواية .

● وقول البحتري :

أَلَمْ تَرَ لِلنَّوَائِبِ كَيْفَ تَسْمُو إِلَى أَهْلِ النَّوَائِلِ وَالْفَضُولِ

مع قول المتنبي :

③ أفاضل الناس أغراضٌ لهذا الزمان يخلو من ألهم أخلاهم من ألفطن

● وقول المتنبي :

تَذَلُّ لَهَا وَآخِضَعُ عَلَى الْقُرْبِ وَالنَّوَى فَمَا عَاشِقٌ مَنْ لَا يَذُلُّ وَيَخْضَعُ

مع قول بعض المحدثين :

كُنْ إِذَا أَحْبَبْتَ عَبْدًا لِلَّذِي تَهْوَى مُطِيعًا
لَنْ تَنَالَ الْوَصْلَ حَتَّى تُلْزِمَ النَّفْسَ الْخُضُوعَا

● / وقول مضر بن ربيعي :

لَعَمْرُكَ إِنِّي بِالْخَلِيلِ الَّذِي لَهُ عَلَى ذَلَالٍ وَاجِبٌ لِمَفَجَّعٍ
وَإِنِّي بِالْمَوْلَى الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَلَا ضَائِرِي فَقْدَانُهُ لِمَمْتَعٍ (١)

مع قول المتنبي :

أَمَا تَغْلُطُ الْأَيَّامُ فِيَّ بَأَنٍ أَرَى بَغِيضًا تُنَائِي أَوْ حَبِيبًا تُقَرِّبُ

● وقول المتنبي :

مَظْلُومَةُ الْقَدِّ فِي تَشْبِيهِهِ غُصْنًا مَظْلُومَةُ الْيَرِيقِ فِي تَشْبِيهِهِ ضَرْبًا (٢)

(١) هكذا نسب الشعر لمضر بن ربيعي ، وهو خطأ وسهو فيما أرجح ، إنما هو للبراء بن ربيعي الفقعسي ، يرى أخاه سليماً ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، وفي مقطعات مراث لابن الأعرابي رقم : ٤٣

(٢) أمام هذا البيت حاشية بخط كاتبها ، وهي كما سلف ، من كلام عبد القاهر هذا نصها : =

مع قوله :

إِذَا نَحْنُ شَبَّهْنَاكَ بِالْبَدْرِ طَالِعاً بَحْسَنَّاكَ حَظّاً أَنْتَ أَبْهَى وَأَجْمَلُ
وَنَظْلِمُ إِنْ قَسْنَاكَ بِاللَّيْلِ فِي الْوَعَى لِأَنَّكَ أَحْمَى لِلْحَرِيمِ وَأَبْسَلُ

٥٧٢ - ذَكَرَ مَا أَنْتَ تَرَى فِيهِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيْتَيْنِ صَنْعَةً وَتَصْوِيرًا

القسم الثاني :

في البيتين صَنْعَةً وَتَصْوِيرًا

وَأَسْتَازِيَّةً عَلَى الْجُمْلَةِ • فَمِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ مِنَ النَّادِرِ ، قَوْلُ لَبِيدٍ :

وَأَكْذِبُ النَّفْسَ إِذَا حَدَّثَتْهَا إِنْ صِدَقَ النَّفْسُ يُزِرِي بِالْأَمَلِ (١)

مع قول نافع بن لَقِيْطٍ : (٢)

③٦٠ وَإِذَا صَدَقَتِ النَّفْسَ لَمْ تَتْرُكْ لَهَا أَمَلًا وَيَأْمُلُ مَا آسَتْهَى الْمَكْذُوبُ (٣)

• وقول رجل من الخوارج أُتِيَ بِهِ الْحَجَّاجُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ قَطْرِى فَقَتَلَهُمْ ، وَمَنْ عَلَيْهِ لَيْدٌ كَانَتْ عِنْدَهُ ، وَعَادَ إِلَى قَطْرِى ، فَقَالَ لَهُ قَطْرِى : عَاوِذُ قِتَالٍ
عَدُوَّ اللَّهِ الْحَجَّاجُ . فَأَبَى وَقَالَ :

= « سَبُّ مَا تَرَى فِيهِ مِنَ الْقُصُورِ : أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تُجْعَلَ هِيَ نَفْسُهَا
مَظْلُومَةٌ مِنْ أَجْلِ تَشْبِيهِ قَدَّهَا بِالْغُصْنِ ، وَرَيْقُهَا بِالضَّرْبِ ، لَا أَنْ يَجْعَلَ الْقَدُّ
وَالرَيْقُ مَظْلُومَيْنِ . أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّائِقَ أَنْ يَقُولَ : إِنْ شَبَّهْتَ قَدَّهَا بِالْغُصْنِ
ظَلَمْتَهَا ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ شَبَّهْتَ قَدَّهَا بِالْغُصْنِ ظَلَمْتَهُ . »

= و « الضَّرْبُ » ، الْعَسَلُ .

(١) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ .

(٢) نَاعِفُ بْنُ لَقِيْطِ الْفَقْعَسِيِّ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا « نُؤَيْفَعُ » ، وَيُقَالُ : « نَاعِفُ بْنُ نَفِيعِ الْفَقْعَسِيِّ » ، طَبَقَاتُ

فُحُولِ الشُّعْرَاءِ : ٦٣٧

(٣) هُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ نَاعِفِ الطُّوَيْلَةِ ، رَوَاهَا الزُّجَاجِيُّ فِي أَمَالِيهِ : ١٢٦ - ١٢٨ ، عَنِ الْأَخْفَشِ ، عَنْ

تُغْلِبَ ، وَهِيَ أَيْضًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ بِتَامِهَا (مَرَط) ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَيْسَ فِيهَا ، وَلَكِنَّهُ مِنْهَا بِلَا رَيْبٍ .

أَقَاتِلِ الْحَجَّاجَ عَنْ سُلْطَانِهِ يَدِ ثَقْرٍ بَأْتَهَا مَوْلَاتُهُ
مَاذَا أَقُولُ إِذَا وَقَفْتُ إِزَاءَهُ فِي الصَّفِّ وَآخَتَجَّتْ لَهُ فَعَلَاتُهُ
وَتَحَدَّثَ الْأَقْوَامُ أَنَّ صَنَائِعاً غُرِسَتْ لَدَيَّ فَحَنَظَلَتْ نَحْلَاتُهُ (١)
مع قول أبي تمام :

أُسْرِبِلْ هُجْرَ الْقَوْلِ مَنْ لَوْ هَجَوْتُهُ إِذَنْ لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي
● وقول النابغة :

إِذَا مَا غَزَا بِالْحَبِيشِ حَلَقَى فَوْقَهُ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ
جَوَانِحُ قَدْ أُيْقِنَ أَنَّ قَبِيلَهُ إِذَا مَا أَلْتَقَى الْأَصْفَانِ أَوَّلُ غَالِبِ (٢)
/ مع قول أبي نواس :

وَإِذَا مَجَّ أَلْقَنَا عَلَقاً وَتَرَأَى أَلَمُوتُ فِي صُورِهِ
رَاحَ فِي ثُنْيَى مُفَاضَتِهِ أَسَدٌ يَدْمَى شَبَا ظُفْرِهِ
تَتَأَيَّى الطَّيْرُ غَدَوَتَهُ ثِقَةً بِالشَّبْعِ مِنْ جَزَرِهِ (٣)
المقصود البيت الأخير .

...

(١) هذه الأبيات وقصتها لعامر بن حِطَّانَ الخارجي ، وهو أخو عمران بن حطان ، وخرجها إحسان عباس في « ديوان شعر الخوارج » : ٢١٧ ، وفاته أنها في الموازنة للآمدى ، وفي « إعتاب الكتاب » : ٦١ ، ٦٢ ، وفي كتاب « العفو والاعتذار » لرقام البصري : ٥٥٩ ، وهي عنده ثلاثة عشر بيتاً ، وعند الآخرين ستة أبيات ، وقبل البيت الثاني ، بيت متصل به :

إِنِّي إِذَنْ لَأَخُو الدَّنَاءَةِ ، وَالَّذِي عَفَّتْ عَلَى عِرْفَانِهِ جَهْلَاتُهُ

(٢) كان في المطبوعة : « إذا ما غدا » ، وكأنه تصحيف ، ويروى : « أبصرت فوقهم عصائب

طير » ، كما في ديوانه ، وفيه أيضاً : « إذا ما التقى الجمعان » .

(٣) في ديوانه . « العلق » ، الدم . و « المفاضة » الدرع ، و « تتأىي » تتحرى وتتوتى وتتعمد .

« جَزَرِهِ » ، يعنى القتلى الذين جزرهم سيوفه ، وانظر الفقرة التالية . وفي الديوان : « تتأىي الطير غزوته » .

٥٧٣- وَحَكَى الْمَرْزُبَانِي قَالَ : « حَدَّثَنِي عَمْرُو الْوَرَّاقُ قَالَ : (٣٦١) رَأَيْتُ
أَبَا نُؤَاسٍ يَنْشُدُ قَصِيدَتَهُ الَّتِي أَوْلَاهَا :
* أَيُّهَا الْمُتَنَابُ عَنْ عُفْرَةٍ * (١)

فحسدته ، فلما بلغ إلى قوله :

تَتَأَيَّى الطَّيْرُ غَدَوَتَهُ ثِقَةً بِالشَّبَعِ مِنْ جَزَرِهِ

قلت له : ما تركت للنابغة شيئاً حيث يقول : « إذا ما غدا بالجيش » ،
البيتين ، فقال : آسكت ، فلئن كان سبق فما أسأت الاتباع .

وهذا الكلام من أبي نؤاسٍ دليلٌ بينٌ في أن المعنى يُنقل من صورة إلى صورة .
ذاك لأنه لو كان لا يكون قد صنع بالمعنى شيئاً ، لكان قوله : « فما أسأت الاتباع »
مُحالاً ، لأنه على كل حال لم يتبعه في اللفظ . ثم إن الأمر ظاهرٌ لمن نَظَرَ في أنه قد
نقل المعنى عن صورته التي هو عليها في شعر النابغة إلى صورة أخرى . وذلك أن
ههنا معنيين :

أحدهما : أصلٌ ، وهو : علمُ الطَّيْرِ بأن الممدوح إذا غزا عدواً كان الظفرُ
لَهُ ، وكان هو الغالب .

والآخرُ قَرَعٌ ، وهو : طَمَعَ الطَّيْرِ في أن تَتَسَبَّحَ عليها المطاعم من لُحُومِ
القتلى .

(١) في هامش المخطوطة ، بخط كاتبها ، مانصه :

« يقال : لَقِيْتُهُ عَنْ عُفْرٍ : أى بعد شهرٍ ونحوه »

وكان في المطبوعة : « من عفر » ، وهو في الديوان على الصواب .

وقد عَمَدَ النابغةُ إلى « الأَصْل » ، الذى هو علم الطير بأن الممدوح يكون الغالب ، فذكره صريحاً ، وكشف عن وجهه ، واعتمد في « الفرع » الذى هو طمعها في لحوم القتلى ، وأنها لذلك تحلَّق فوقه = على دِلالة الفَحْوَى .
وعكس أبو نواس القِصَّة ، فذكر « الفرع » الذى هو طمعها في لحوم القتلى صريحاً ، فقال كما ترى :

* ثِقَّةٌ بالشَّيْبِ من جَزَرِهِ *

وعَوَّلَ في « الأَصْل » ، الذى هو علمها بأن الظفر يكون للممدوح ، على الفَحْوَى . ودِلالة الفَحْوَى على عِلْمها أَنَّ الظفر يكون للممدوح ، هى في أَنَّ قال : « مِنْ جَزَرِهِ » ، وهى لا تثق / بأن شَيْعها يكون من جَزَرِ الممدوح ، حتى ٢٠ تعلم أَنَّ الظفر يكون له .

أف يكون شيءٌ أظهرَ من هذا في النَّقْل عن صورة إلى صورة ؟

...

٥٧٤ - أَرَجِعْ إِلَى النَّسَقِ • ومن ذلك قول أبى العتاهية :

③ شَيْمٌ فَتَحَتْ مِنْ أَلْمَدَجِ مَا قَدْ كَانَ مُسْتَعْلِقاً عَلَى أَلْمَدَاجِ (١)

مع قول أبى تمام :

نَظَمْتُ لَهُ خَرَزَ أَلْمَدِيحِ مَوَاهِبُ يَنْفُثْنَ فِي عُقَدِ أَللِّسَانِ أَلْمُفْحِمِ

• وقول أبى وَجْزَةَ :

أَتَاكَ أَلْمَجْدُ مِنْ هُنَا وَهَنَا وَكُنْتَ لَهُ بِمُجْتَمَعِ السُّيُولِ (٢)

(١) في ملحقات ديوانه : ٥١٥ ، عن « الصبح المنبى » ، و « الإبانة » للعبيدى ، وهو عند الواحدى

في شرح ديوان المتنبي ص : ١٠٠

(٢) هو لأبى وَجْزَةَ السعدى ، يزيد بن عبید ، في ديوان المعانى للعسكري ١ : ٥٩ ، وكان في

المطبوعة : « كمجتمع » ، وهو خطأ .

مع قول منصور النمرى :

(١) إِنَّ الْمَكَارِمَ وَالْمَعْرُوفَ أَوْدِيَّةٌ أَحَلَّكَ اللَّهُ مِنْهَا حَيْثُ تَجْتَمِعُ

● وقول بشار :

(٢) الشَّيْبُ كُرَّةٌ وَكُرَّةٌ أَنْ يُفَارِقَنِي أَعْجَبُ بِشَيْءٍ عَلَى الْبَعْضَاءِ مَوْدُودِ

مع قول البحتري :

تَعِيبُ الْغَائِيَاتِ عَلَى شَيْبِي وَمَنْ لِي أَنْ أُمْتَعَ بِالْمَعِيبِ

● وقول أبي تمام :

يَشْتَاقُهُ مِنْ كَمَالِهِ غَدُهُ وَيُكْثِرُ الْوَجْدَ نَحْوَهُ الْأَمْسُ

مع قول ابن الرومي :

(٣) إِمَامٌ يَظَلُّ الْأَمْسُ يُعْمِلُ نَحْوَهُ تَلَفَتْ مَلْهُوْفٍ وَيَشْتَاقُهُ الْغَدُ

لا تنظر إلى أنه قال : « يشتاقه الغد » ، فأعاد لفظ أبي تمام ، ولكن انظر إلى قوله :

* يُعْمِلُ نَحْوَهُ تَلَفَتْ مَلْهُوْفٍ *

● وقول أبي تمام :

(١) هو من قصيدته المشهورة في الرشيد ، الأغاني ١٣ : ١٤٥ (الدار) ، والقصيدة منشورة في

أحد أعداد مجلة المجمع بدمشق .

(٢) هذا البيت ينسب لبشار ، ولمسلم بن الوليد ، وليس في ديوانيهما ، وهو لبشار في أمالي المرتضى

١ : ٦٠٧ ، وفي مجموعة المعاني : ١٢٤ ، وهو لمسلم في ديوان المعاني ٢ : ١٥٨ ، وسمط اللآلئ : ٣٣٤ ،

وهو له في تاريخ بغداد ١٣ : ٩٧ ، ٩٨ ثلاثة أبيات أولها ، عن أبي تمام :

نَامَ الْعَوَازِلُ وَاسْتَكْفَيْنَ لَائِمَتِي وَقَدْ كَفَاهُنَّ نَهْضُ الْبَيْضِ وَالسُّودِ
أَمَّا الشَّبَابُ فَمَفْقُودٌ لَهُ خَلْفٌ وَالشَّيْبُ يَذْهَبُ مَفْقُودًا بِمَفْقُودِ

(٣) هو في ديوانه : ٧٨٧ ، وفيه : « كريم يظل الأمس » .

لَيْنَ ذَمَّتِ الْأَعْدَاءُ سُوءَ صَبَاحِهَا فَلَيْسَ يُودَّى شُكْرُهَا الذُّبُّ وَالنَّسْرُ

مع قول المتنبي :

وَأُبَيَّتَ مِنْهُمْ رَبِيعَ السَّبَّاحِ فَأَنْتَ بِإِحْسَانِكَ الشَّامِلِ

● (٣٦٣) وقول أبي تمام :

وَرُبَّ نَائِي الْمَعَانِي رُوحُهُ أَبَدًا لَصِيقُ رُوحِي وَدَانٍ لَيْسَ بِالذَّانِي

مع قول المتنبي :

لَنَا وَلِأَهْلِهِ أَبَدًا قُلُوبٌ تَلَاقَى فِي جُسُومٍ مَا تَلَاقَى

● وقول أبي هفان :

أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُسِيئًا كُلَّهُ مَا لَهُ إِلَّا آتِنَ يَحْيَى حَسَنَهُ

مع قول المتنبي :

أَزَالَتْ بِكَ الْأَيَّامُ عَنِّي كَأَنَّمَا بَنُوها لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُذْرٌ

● / وقول علي بن جبلة :

وَأَرَى اللَّيَالِي مَا طَوَتْ مِنْ قُوْتِي رَدَّتْهُ فِي عِظَتِي وَفِي إِفْهَامِي (١)

مع قول ابن المعتز :

وَمَا يُنْتَقَصُ مِنْ شَبَابِ الرِّجَالِ يَزِدُّ فِي نُهَاهَا وَالْبَابِهَا (٢)

(١) هو في مجموع شعره مخرجاً ، وبعده :

وَعَلِمْتُ أَنَّ الْمَرْءَ مِنْ سَتَنِ الرَّدَى حَيْثُ الرُّمِيَّةُ مِنْ سِيْهَامِ الرَّامِي

(٢) هو في ديوانه ، في باب الفخر .

• وقول بكر بن النطاح :

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيَتَّقِيَ اللَّهَ سَائِلُهُ ^(١)

مع قول المتنبي :

إِنَّكَ مِنْ مَعْشَرٍ إِذَا وَهَبُوا مَا دُونَ أَعْمَارِهِمْ فَقَدْ بَخِلُوا

• وقول البحتري :

وَمَنْ ذَا يُلُومُ الْبَحْرَ إِنْ بَاتَ زَاخِرًا يَفِيضُ وَصَوَّبَ الْمُرْنُ إِنْ رَاحَ يَهْطِلُ

مع قول المتنبي :

وَمَا ثَنَّاكَ كَلَامُ النَّاسِ عَنْ كَرَمٍ وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ الْغَارِضِ الْهَمَلُ

• وقول الكندي :

عَزَوْا وَعَزَّ بِعِزِّهِمْ مَنْ جَاوَرُوا فَهُمْ الذُّرَى وَجَمَاجِمُ الْهَامَاتِ
إِنْ يَطْلُبُوا بِيَرَاتِهِمْ يُعْطُوا بِهَا أَوْ يُطْلَبُوا لَا يُدْرِكُوا بِيَرَاتِ ^(٢)

مع قول المتنبي :

تُفَيْتُ اللَّيَالِي كُلَّ شَيْءٍ أَخَذْتُهُ وَهَنْ لِمَا يَأْخُذُنْ مِنْكَ غَوَارِمُ

• وقول أبي تمام :

إِذَا سَيْفُهُ أَضْحَى عَلَى الْهَامِ حَاكِمًا غَدَا الْغَفْوُ مِنْهُ وَهُوَ فِي السَّيْفِ حَاكِمُ

مع قول المتنبي :

لَهُ مِنْ كَرِيمِ الطَّبَعِ فِي الْحَرْبِ مُنْتَضِ وَمِنْ عَادَةِ الْإِحْسَانِ وَالصَّفْحِ غَايِدُ

...

(١) هذا بيت يقحم في شعر أبي تمام ، وهو في ديوانه .

(٢) أعيان أن أجدهما ، وهما موجودان .

٥٧٥ - فانظر الآن نَظَرَ من نَفَى الغفلة عن نفسه ، فإنك ترى عِيَاناً أنَّ تعقب على النفسين

للمعنى في كل واحد من البيتين من جميع ذلك ، صُورَةً وصفةً غير صورته وصفته في البيت الآخر = وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا : « إن المعنى في هذا هو المعنى في ذاك » ، أن الذى يُعقل من هذا لا يخالف الذى يُعقل من ذاك = وأن المعنى عائد عليك في البيت الثانى على هَيْئته وصفته التى كان عليها في البيت الأول = وأن لا فَرْق ولا فَصْل ولا تَبَايُن بوجه من الوجوه = وأن حُكْم البيتين مثلاً حُكْم الاسمين قد وُضِعَا في اللغة لشيء واحد ، كالليث والأسد = (١) ولكن قالوا ذلك على حَسَب ما يقوله العقلاء / في الشَّيْئَيْنِ يجمعهما جنس واحد ، ثم يفترقان بِخَوَاصٍّ ومزايَا ٣٢٢ وصفاتٍ ، كالحائِم والحائِم ، والشَّنِف والشَّنِف ، والسَّوَار والسَّوَار ، وسائر أصناف الحَلَى التى يجمعها جنس واحد ، ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد في الصنعة والعمل .

٥٧٦ - وَمَنْ هذا الذى يَنْظُر إلى بيت الخارجى وبيت أبى تمام ، (٢)

فلا يعلم أن صُورَةَ المعنى في ذلك غير صورته في هذا ؟ كيف ، والخارجى يقول :

« وَاحْتَجَّجْتُ لَهُ فَعَلَاتُهُ »

ويقول أبو تمام :

« إِذَنْ ③ لَهْجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي »

ومتى كان « آحْتَجَّجْ » و « هَجَا » واحداً في المعنى ؟

(١) السياق : « وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا ولكن قالوا ذلك » .

(٢) هو فيما سلف قريباً ص : ٥٠١

وكذلك الحُكْمُ في جميع ما ذكرناه ، فليس يُتَصَوَّرُ في نفس عاقل أن يكون قول البحتري :

وَأَحَبُّ آفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ

وقول المتنبي :

* وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ * (١)

سواءً

...

٥٧٧ - وأعلم أن قولنا « الصُّورَة » ، إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذى نراه بأبصارنا ، فلَمَّا رأينا البَيِّنُوتَة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصُّورَة ، فكان تَبَيَّنَ إنسانٍ من إنسان وفرس من فرس ، (٢) بخصوصيَّة تكون في صُورَة هذا لا تكون في صُورَة ذاك ، وكذلك كان الأمر في المصنوعات ، فكان تَبَيَّنَ خاتِمٍ من خاتِمٍ وسوَارٍ من سوَارٍ بذلك ، ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بَيِّنُوتَة في عقولنا وفرقاً ، = (٣) عَبَّرْنَا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا : « للمعنى في هذا صُورَة غير صورته في ذلك » . وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحنُ ابتدأناه فَيُنْكَرُهُ مُنْكَرٌ ، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ، ويكفيك قول الجاحظ : « وإنما الشعر صِيَاغَةٌ وضربٌ من التَّصْوِيرِ » . (٤)

القول في معنى
« الصورة »

...

(١) هو فيما سلف قريباً ص : ٤٩١

(٢) في المطبوعة : « بَيَّنَ إنسان » ، وبعده بقليل « بين خاتم » .

(٣) السياق : « فلَمَّا رأينا البينونة ... عَبَّرْنَا عن ذلك الفرق وتلك البينونة » .

(٤) سلف فيما مضى في الفقرة رقم : ٢٩٨ ، وفي المطبوعة : « صناعة » .

٥٧٨ - وأعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصيفته في البيت الآخر ، وكان التالى من الشاعرين يحيثك به مُعاداً على وجهه لم يُحْدِث فيه شيئاً ، ولم يغيّر له صفةً ، لكان قول العلماء في شاعرٍ : « إنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد » ، وفي آخر : « إنه أساء وقصّر » ، لَعَوْا / من القول ، من حيث ٣٣٣ كان مُحالاً أن يُحسِن أو يُسَيء في شيء لا يصنَع به شيئاً .

وكذلك كان يكون جعلهم البيت نظيراً للبيت ومناسباً له ، خطأً منهم ، لأنه مُحال أن يُناسب الشيء نفسه ، وأن يكون نظيراً لنفسه .

وأمرٌ ثالث ، وهو أنهم يقولون في واحد : (٣١١) « إنه أخذ المعنى فظَهَرَ أَخْذُهُ » ، وفي آخر : « إنه أخذه فأخفى أخْذَهُ » ، ولو كان المعنى يكون معاداً على صورته وهيئته ، وكان الآخذ له من صاحبه لا يصنَع شيئاً غير أن يبدّل لفظاً مكان لفظ ، لكان الإخفاء فيه مُحالاً ، لأن اللفظ لا يُخفى المعنى ، وإنما يخفيه إخراجُه في صورةٍ غير التي كان عليها .

٥٧٩ - مثال ذلك أن القاضى أبا الحسن ، (١) ذكر فيما ذكر فيه « تناسب المعاني » ، بيّن أبى نواس :

خُلِيتُ وَالْحُسْنَ تَأْخُذُهُ تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ (٢)

وبيّن عبد الله بن مُصعب :

كَأَنَّكَ جِئْتَ مُحْتَكِماً عَلَيْهِمْ تَعْخِرُ فِي الْأُبُوَّةِ مَا تَشَاءُ

(١) يعنى القاضى الجرجاني أبا الحسن على بن عبد العزيز في كتابه « الوساطة بين المتنبي وخصومه » ، وهذه كلها في « الوساطة » : ١٦٠ ، وشعر أبى نواس وبشار وأبى تمام في دواوينهم .

(٢) هو في ديوانه ، وذكر القاضى بعده :

فَاكْتَسَبَتْ مِنْهُ طَرَائِفُهُ وَاسْتَرَادَتْ فَضْلَ مَا تَهَبُ

وذكر أنَّهما معاً من بيت بشار :

خُلِقْتُ عَلَى مَا فِي غَيْرِ مُحَيَّرٍ هَوَايَ ، وَلَوْ خُيِّرْتُ كُنْتُ الْمُهْدَبَا
والأمر في تناسُب هذه الثلاثة ظاهر . ثم إنه ذكر أن أبا تمام قد تناوله فأخفاه
وقال :

فَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَرِدْهَا عَلَى مَا فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَاعِ

...

٥٨٠ - ومن العجب في ذلك ما تراه إذا أنت تأملت قول أبي العتاهية :

جُزِيَ الْبَخِيلُ عَلَى صَالِحَةٍ عَنِّي بِخَفِّهِ عَلَى ظَهْرِي
أُغْلِي وَأُكْرِمُ عَنْ يَدَيْهِ يَدِي فَعَلْتُ ، وَنَزَّ قَدْرُهُ قَدْرِي
وَرَزَقْتُ مِنْ جَدْوَاهُ عَافِيَةً أَنْ لَا يَضِيقَ بِشُكْرِهِ صَدْرِي
وَعَنَيْتُ خَلَوْاً مِنْ تَفْضِيلِهِ أَحْنُو عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ الْعُدْرِ
مَا فَاتَنِي خَيْرُ أَمْرٍ وَضَعْتُ عَنِّي يَدَاهُ مُوَوَّاةَ الشُّكْرِ (١)

/ ثم نظرت إلى قول الذي يقول :

⊙ أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرُّقِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كِبْدِي
فَصِيرْتُ عَبْدًا لِلْسُّوءِ مِنْكَ وَمَا أَحْسَنَ سُوءَ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ (٢)

...

(١) الشعر في ديوانه (بيروت) : ٣٤٥ ، وأسرار البلاغة : ١٤٣

(٢) الشعر في أسرار البلاغة : ١٤٣ ، وحامسة ابن الشجري ١ : ٢٩١ (الملوحي) وفيها التخريج ،
غير معزو إلى أحد ، وكان في الأسرار والمطبوعة : « للوء فيك » . وبعد هذا في المخطوطة سقط ورتين ، من
ص : ٣٢٤ ، إلى ص : ٣٢٧ ، وسأشير إلى ذلك بعد قليل .

٥٨١ - ومما هو في غاية التُدرة من هذا الباب ، ما صنعه الجاحظ بقول

نُصَيْب :

* وَلَوْ سَكَّتُوا أَثْنْتُ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ *

= حين نكّره فقال ، وكتب به إلى ابن الزيات :

« نَحْنُ ، أعزك الله ، نَسَحَرُ بالبيان ، وَثُمَّوْهُ بالقول ، والناس ينظرون إلى الحال ، وَيَقْضُونَ بالعيان ، فَأَثَرٌ في أَمْرِنَا أَثَرًا يَنْطِقُ إِذَا سَكَّتْنَا ، فَإِنِ الْمُدْعَى بغير بَيِّنَةٍ مُتَعَرِّضٌ للتكذيب » .

...

قول الشعراء
في وصف الشعر

٥٨٢ - وهذه جُمْلَةٌ مِنْ وَصْفِهِمُ الشَّعْرَ وَعَمَلِهِ ، وَإِذْلَالِهِمْ بِهِ .

(١) أَبُو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ :

إِنَّ الْقَصَائِدَ قَدْ عَلِمْنَ بِأَنِّي صَنَعُ اللِّسَانِ بِهِنَّ ، لَا أَتَنَحَّلُ
وَإِذَا ابْتَدَأْتُ غُرُوضَ نَسِيجِ رِيضٍ جَعَلْتُ تَذُلُّ لِمَا أُرِيدُ وَتُسَهِّلُ

(١) من حُرِّ الشعر ونفيسه ما قاله أبو يعقوب الخُرَيْمِيُّ في صفة شعره ، رواه الخالديان في الأشباه

والنظائر ١ : ٢٢٦

مِنْ كُلِّ غَائِرَةٍ إِذَا وَجَّهْتُهَا طَلَعَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ كُلُّ نِجَادٍ
طَوْرًا تَمَثَّلُهَا الْمُلُوكُ ، وَتَارَةً بَيْنَ الثَّدْيِ تُرَاضُ وَالْأَكْبَادُ

يعنى بالغائرة ، قصيدة يقولها في الغُور ، ثم يوجهها ، فتسير بها الركبان مُصْعِدَةً في كُلِّ نَجْدٍ ، ويتناشدها ملوك الناس وملوك البيان ، ويتمثلون بها ، ويُفَتَّنُ بها أهل الغناء ، فيروضونها بالتلحين ، فهي تُلَحَّنُ على العيdan المُحْتَضَنَةِ بين الثدي والأكباد ، شغفاً بها . وهذا شعر فخر كان يقال مثله يوم كان ملوك الناس ملوكاً ، ويوم كان شعر الناس شعراً ، وكان غناء الناس غناءً !

حَتَّى تُطَاوِعَنِي ، وَلَوْ يَرْتَاضُهَا غَيْرِي لَحَاوَلَ صَعْبَةً لَا تَقْبَلُ (١)
٥٨٣ - تميم بن مُقْبِل :

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى لَهَا قَائِلًا بَعْدِي أَطَبَّ وَأَشْعَرًا
وَأَكْثَرَ بَيْتًا سَائِرًا ضُرِبَتْ لَهُ حُزُونُ جِبَالِ الشَّعْرِ حَتَّى تَيْسَرَ
أَغْرَ غَرِيبًا يَمْسَحُ النَّاسُ وَجْهَهُ كَمَا تَمْسَحُ الْأَيْدَى الْأَغْرَ الْمُشْهَرًا (٢)
٥٨٤ - عِدَى بن الرَّقَاع :

وَقَصِيدَةٍ قَدْ بَتَّ أَجْمَعُ بَيْنَهَا حَتَّى أُقَوِّمَ مِيلَهَا وَسِنَادَهَا
(٣) نَظَرَ الْمُتَّقِفِ فِي كُعُوبِ قَنَاتِهِ حَتَّى يُقِيمَ ثِقَافَهُ مُنَادَهَا (٣)
٥٨٥ - كَعْبُ بن زُهَيْر

فَمَنْ لِلْقَوَافِي ، شَانَهَا مَنْ يَحْكُوهَا ، إِذَا مَا تَوَى كَعْبٌ وَفَوَزَ جَرُولُ
يُقَوِّمُهَا حَتَّى تَلِينَ مُتَوْنَهَا فَيَقْصُرُ عَنْهَا كُلُّ مَا يُتَمَثَّلُ (٤)
٥٨٦ - بَشَّار

عَمِيْتُ جَنِينًا ، وَالذِّكَاءُ مِنَ الْعَمَى ، فَجِئْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ مَوْثِلًا

(١) في شعره المجموع ، عن دلائل الإعجاز : وقوله : « أَتَنْحَلُّ » ، أى لا أغير على شعر غيري ، فأسترق معانيه وأدعيها لنفسى ، و « العروض » ناقة صعبة لم تذلل ، ولم تقبل الرياضة بعد . وأراد بالنسج ، نسج الشعر ، و « الريض » من الدواب وغيرها ، الذى لم يقبل الرياضة ، ولم تذلل لراكبها بعد . و « تذلل » ، تلين وتسهل بعد صعوبة .

(٢) الشعر في ديوانه ، وهو فيه « لها تالياً بعدى » ، و « بيتاً مardاً » ، وهى أجود وأدق . و « الأغرُّ المشهر » ، الفرس ، يعنى جاء سابقاً فمسح الناس وجهه إكراماً له ، وجباً له .

(٣) في قصيدته ، نشرها الأستاذ الميمنى في الطرائف الأدبية ، « الثقاف » آلة تُسوَّى بها قنات الرمح . و « المناد » الذى فيه عوج .

(٤) في ديوانه . و « جرول » هو الخطيئة . و « توى » و « فوز » هلك .

وَعَاَصَ ضِيَاءَ الْعَيْنِ لِلْعِلْمِ رَافِداً لِقَلْبٍ إِذَا مَا ضَيَّعَ النَّاسُ حَصَلاً
وَشِعْرِ كَنْوَرِ الرُّوضِ لَأَعْمَتْ بَيْنَهُ بِقَوْلٍ إِذَا مَا أَحْزَنَ الشَّعْرُ أَسْهَلاً (١)

٥٨٧ - وله

زَوْرُ مُلُوكٍ عَلَيْهِ أَبْهَةٌ يَغْرِفُ مِنْ شِعْرِهِ وَمِنْ خُطْبِهِ
لِلَّهِ مَا رَاحَ فِي جَوَانِحِهِ مِنْ لُؤْلُؤٍ لَا يَتَأَمُّ عَنْ طَلْبِهِ
يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ لِلنَّدَى ، كَمَا يَخْرُجُ ضَوْءُ السَّرَاجِ مِنْ لَهَبِهِ (٢)

٥٨٨ - أبو شَرِيحَ العُمَيْرِ

فَإِنْ أَهْلَكَ فَقَدْ أَتَيْتُ بَعْدِي قَوَافِي تَعْجِبُ الْمُتَمَثِّلِينَ
لِذِيذَاتِ الْمَقَاطِعِ مُحْكَمَاتٍ لَوْ أَنَّ الشَّعْرَ يُلْبَسُ لَأَرْتَدِينَا (٣)

٥٨٩ - الْفَرَزْدَقُ

بَلَعْنَا الشَّمْسَ حِينَ نَكُونُ شَرْقاً وَمَسَقَطَ قَرْنِهَا مِنْ حَيْثُ غَابَا

(١) في زيادات ديوانه .

(٢) في ديوانه . و « الزور » ، الزائر ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع .

(٣) لم أعرف « أبا شريح العمير » ، وهو مجموعة المعاني : ١٧٨ لشاعر جاهلي ، وفي البيان والتبيين ٢٢٢ : ١ ، وديوان المعاني ١ : ٨ غير منسوب ، وانفرد صاحب حماسة الشجري بنسبته إلى ابن ميادة ، وهذا خطأ أو سهو ، لأنه فيما أرجح أخذه من البيان والتبيين ، لأن الجاحظ عقد باباً فقال : « ووصفوا كلامهم في أشعارهم ، فجعلوها كبرود العصب ، وكالحلل والمعاطف ، والدياج والوشى ، وأشباه ذلك . وأنشدني أبو الجماهر جندب بن مدرك الهلالي » وذكر أبياتاً ثم قال : « وأنشدني لابن ميادة :

نَعَمْ إِنَّنِي مُهَيِّدٌ ثَنَاءً وَمِدْحَةً كَبُرْدُ الْيَمَانِي يُرْبِجُ الْبَيْعَ تَاجِرُهُ

وأنشد « ثم ذكر البيتين ، فاختلط الأمر على الشجري في نقله إلى حماسه ، فنسبه لابن ميادة .

وهذا شعر فاعل .

بِكُلِّ ثَيِّبَةٍ وَبِكُلِّ ثَغْرِ عَرَائِيهِنَّ تَنْتَسِبُ أَنْتَسَابًا (١)

٥٩٠ - ابن ميادة

فَجَرْنَا يَنْابِيعَ الْكَلَامِ وَبَحْرَهُ فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَمَا الشَّعْرُ إِلَّا شِعْرُ قَيْسٍ وَخَنْدِفٍ وَشِعْرُ سِوَاهُمْ كُفْلَةٌ وَتَمْلُحُ (٢)

٥٩١ - وقال عقال بن هشام القينى يرد عليه :

أَلَا أُبْلِغُ الرَّمَّاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا خَطِلَ الرَّمَّاحُ أَوْ كَانَ يَمْزُحُ
[لَيْنَ كَانَ فِي قَيْسٍ وَخَنْدِفَ أَلْسُنٍ طَوَّالٍ ، وَشِعْرَ سَائِرِ لَيْسَ يُقْدَحُ]
لَقَدْ خَرَقَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ قَبْلَهُمْ بُحُورَ الْكَلَامِ تُسْتَقَى وَهِيَ طُفَحُ
وَهُمْ عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهُمْ أَعْرَبُوا هَذَا الْكَلَامَ وَأَوْضَحُوا
فَلِلْسَابِقِينَ الْفَضْلُ لَا يُجْحَدُونَهُ وَلَيْسَ لِمُسْبُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ (٣)

٥٩٢ - أبو تمام

كَشَفْتُ قِنَاعَ الشَّعْرِ عَنْ حُرِّ وَجْهِهِ وَطَيْرْتُهُ عَنْ وَكْرِهِ وَهُوَ وَاقِعُ
يُعْرِ يَرَاهَا مَنْ يَرَاهَا بِسَمْعِهِ وَيَذْنُو إِلَيْهَا ذُو الْحِجَى وَهُوَ شَاسِعُ

(١) في ديوانه ، يقوله لجرير ، وقبله ، يعنى شعره وقصائده :

وَعُرِّيَّ قَدْ نَسَقْتُ مُشْهَرَاتٍ طَوَّالِعَ ، لَا تُطِيقُ لَهَا جَوَابًا

«عُرِّيَّ» ، كالفرس الأغر يعرف من بين الخيل ، «مشهرات» مشهورات ، يردن كل بلد فيقطع على أهله فيتناشدونها ، ونسجها يذلل على نسبها ، يعنى أنه يقال : هذا الفرزدق يقول . و «الثنية» الطريق في الجبل يسلكه الناس ، و «الثغر» فُرْجَة في بطن وادٍ أو في جبل ، أو في طريق مسلول .

(٢) هو في الأغاني ٢ : ٣٠٩ (الدار) .

(٣) هو في الأغاني ٢ : ٣٠٩ (الدار) ، وسماه «عقال بن هاشم» ، و «الرمّاح» هو «ابن ميادة» .

يَوَدُّ وَدَادًا أَنَّ أَعْضَاءَ جِسْمِهِ إِذَا أَنْشِدَتْ ، شَوْقًا إِلَيْهَا ، مَسَامِعُ (١)

٥٩٣ - وله

حَذَاءُ تَمْلَأُ كُلَّ أُذُنٍ حِكْمَةً وَبِلَاغَةً ، وَتُدِرُّ كُلَّ وَرِيدٍ
كَالدُّرِّ وَالْمَرْجَانِ أَلْفَ نَظْمَةٍ بِالشَّدْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ
(٣٧٠) كَشَقِيقَةِ الْبُرْدِ الْمُنْمَمِ وَشَيْئِهِ فِي أَرْضِ مَهْرَةٍ أَوْ بِلَادِ تَزِيدٍ
يُعْطَى بِهَا الْبُشْرَى الْكَرِيمُ وَيَرْتَدِي بِرِدَائِهَا فِي الْمَحْفِلِ الْمَشْهُودِ
بُشْرَى الْعَنَى أَبِي الْبَنَاتِ تَتَابَعَتْ بُشْرَاؤُهُ بِالْفَارِسِ الْمَوْلُودِ (٢)

٥٩٤ - وله

جَاءَتْكَ مِنْ نَظْمِ اللِّسَانِ قِلَادَةٌ سِمْطَانِ ، فِيهَا اللُّوْلُؤُ الْمَكْنُونُ
أَخَذَاكَهَا صَنَعُ الضَّمِيرِ يَمُدُّهُ جَفَرٌ إِذَا نَضَبَ الْكَلَامَ مَعِينُ (٣)

٥٩٥ - أخذ لفظ « الصَّنْع » من قول أبي حَيَّة : [رقم : ٥٨٢]

بَأَنِّي « صَنَعُ اللِّسَانِ بِهِنَّ ، لَا أَتَنَحَّلُ *

ونقله إلى الضمير . وقد جعل حَسَّانَ أيضاً اللسان « صَنَعًا » ، وذلك في قوله :

أَهْدَى لَهُمْ مِدْحًا قَلْبٌ مُوَازِرُهُ فِيمَا أَحَبَّ لِسَانٌ حَائِكٌ صَنَعُ (٤)

(١) شعر أفي تمام هذا ، والآتي بعده في ديوانه . و « شاسع » ، هو البعيد .

(٢) « حذاء » خفيفة السير في البلاد ، و « تُدِرُّ كُلَّ وَرِيدٍ » ، تدبغ من يحسده أو يحاول ما حواره .
و « الشدر » ، ما يصاغ من ذهب أو فضة على هيئة اللؤلؤة . و « الفتاة الرود » ، الناعمة المتأيلة دلاً .
و « الشقيقة » ، ما يشق من البرود ، و « المنمم » المنقوش نقشاً دقيقاً . و « مهرة » من بلاد اليمن ، و « بنو
تزيد » من قضاعة ، تنسب إليها البرود النفيسة .

(٣) يقال : « أحذاه من الغنيمة » ، أي أعطاه . و « الجفر » ، البئر الواسعة المستديرة التي لم تُطَوَّ

بعد . و « مَعِينٌ » يجرى على وجه الأرض ماؤها .

(٤) هو في ديوانه .

٥٩٦ - ولأى تمام :

إِلَيْكَ أَرْحَنًا غَارِبَ الشَّعْرِ بَعْدَ مَا تَمَهَّلَ فِي رَوْضِ الْمَعَانِي الْعَجَائِبِ
 غَرَائِبُ لَأَقْتُ فِي فَنَائِكَ أَنْسَهَا مِنْ الْمَجْدِ فَهِيَ الْآنَ غَيْرُ غَرَائِبِ
 وَلَوْ كَانَ يَفْنَى الشَّعْرُ أَفْنَاءُ مَا قَرَّتْ حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي السِّنِينَ الذَّوَاهِبِ
 وَلَكِنَّهُ صَوَّبَ الْعُقُولَ ، إِذَا أَنْجَلَتْ سَحَائِبُ مِنْهُ أُعْقِبَتْ بِسَحَائِبِ (١)

٥٩٧ - البحترى

أَلَسْتُ الْمُوَالَى فِيكَ نَظْمَ قَصَائِدِ هِيَ الْأَنْجُمُ أَفْتَادَتْ مَعَ اللَّيْلِ أَنْجُمًا
 ثَنَاءً كَانَ الرُّوضُ مِنْهُ مُنَوَّرًا ضُحًى ، وَكَانَ الْوَشْيُ مِنْهُ مُنَمَّمًا (٢)

٥٩٨ - وله

أَحْسِنَ أَبَا حَسَنِ بِالشَّعْرِ ، إِذْ جَعَلْتَ عَلَيْكَ أَنْجُمُهُ بِالْمَدْحِ تَنْتَشِرُ
 فَقَدْ أَتَتْكَ الْقَوَافِي غِبَّ فَائِدَةٍ كَمَا تَفْتَحُ غِبَّ الْوَابِلِ الزَّهْرُ (٣)

٥٩٩ - (٣٧١) وله

إِلَيْكَ الْقَوَافِي نَارِعَاتٍ قَوَاصِدًا يُسِيرُ ضَاغِي وَشَيْهًا وَيُنَمَّمُ
 وَمُشْرِقَةٍ فِي النَّظْمِ غُرٌّ يَزِينُهَا بِهِاءٌ وَحُسْنًا أَنَّهَا فِيكَ تُنْظَمُ (٤)

(١) «المازب» من الإبل ، التي خرج يرعى بها راعيها كلاً بعيداً عن ديار الحي . و «أراح الإبل» ، إذا ردها إلى مراحها بعد غروب الشمس ، حيث تأوى إلى مراحها ليلاً لتبيت فيه . و «قرت حياضك» ، «قرى الماء في الخوض» جمعه ، ورواية الديوان «في العصور الذواهب» ، و «الصوب» ، المطر .

(٢) في ديوانه ، «فيه مُسَهَّمَا» ، أى منقوشاً على هيئة السهام .

(٣) في المطبوعة : «تنتشر» ، وهو خطأ .

(٤) «يُسِيرُ» ، أى يُنْسَج على هيئة الحلة السَّيراء ، ذات الخطوط . وفي المطبوعة : «أما لك» .

٦٠٠ - وله

بِمَنْقُوشَةٍ نَقَشَ الدَّنَائِرِ يُنْتَقَى لَهَا اللَّفْظُ مُحْتَارًا كَمَا يُنْتَقَى التَّبَرُّ

٦٠١ - وله

أَيَذْهَبُ هَذَا الدَّهْرُ لَمْ يَرِ مَوْضِعِي وَلَمْ يَدْرِ مَا مِقْدَارُ حَلْيٍ وَلَا عَقْدِي
وَيَكْسُدُ مِثْلِي وَهُوَ تَاجِرٌ سُودِدٍ يَبِيعُ ثَمِينَاتِ الْمَكَارِمِ وَالْمَجْدِ
سَوَائِرُ شِعْرِ جَامِعٍ بَدَذَ الْعُلَى تَعَلَّقْنَ مَنْ قَبْلِي وَأَنْعَبْنَ مَنْ بَعْدِي
يُقَدِّرُ فِيهَا صَانِعٌ مُتَعَمِّلٌ لِأَحْكَامِهَا تَقْدِيرَ دَاوُدَ فِي السَّرْدِ (١)

٦٠٢ - وله

تَاللَّهِ يَسْهَرُ فِي مَدِيحِكَ لَيْلُهُ مُتَمَلِّمًا وَتَنَامُ دُونَ ثَوَابِهِ
يَقْطُظَانِ يَنْتَخِلُ الْكَلَامَ كَأَنَّهُ جَيْشٌ لَدَيْهِ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى بِهِ
فَأَتَى بِهِ كَالسَّيْفِ رَقْرَقَ صَبَقُلْ مَا بَيْنَ قَائِمِ سِنْخِهِ وَذُبَابِهِ (٢)

٦٠٣ - ومن نادرِ وَصْفِهِ للبلاغة قوله :

فِي نِظَامٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَا شَكَ أَمْرُو أَلَّهُ نِظَامُ فَرِيدٍ
وَبَدِيعِ كَأَنَّهُ الزَّهْرُ الضَّاحِكُ فِي رَوْنِقِ الرَّيِّعِ الْجَدِيدِ

(١) « الْبَدْدُ » ، المتفرق . و « تَعَلَّقْنَ » ، يعنى أنها فتنت الشعراء قبلهم ، فعملقنها حبَّ غِلَاقَةٍ .
و « السَّرْدُ » حلق الدروع ، وإلى داود عليه السلام تنسب صنعة الدروع . لقوله تعالى له : (أَنْ أَعْمَلَ
سَائِقَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ) [سورة سبأ : ١١] .

(٢) في المطبوعة : « لَلَّهِ » ، وهو خطأ لا شك فيه . وفي الديوان « يَنْتَخِبُ الْكَلَامَ » ، وكان في
المطبوعة : « يَنْتَحِلُ الْكَلَامَ » ، بالحاء المهملة وهو تصحيف وفساد و « نَحَلَ الشَّيْءُ » وَتَنَحَّلَهُ وَآتَنَحَّلَهُ ،
بالحاء المعجمة ، صَفَاهُ واختاره ، وعزل عنه ما يكدره أو يفسده . و « الصَّيْقِلُ » الذى يجلو السيوف حتى
يتفرق ماؤها من حداثها . و « السِنْخُ » مغرز السيف فى مقبضه ، و « الذُّبَابُ » طرف السيف .

مُشْرِقٌ فِي جَوَانِبِ السَّمْعِ مَا يُخْذُ لِقَهُ عَوْدُهُ عَلَى الْمُسْتَعِيدِ
/ حُجَجٌ تُخْرِسُ الْأَلَدَ بِالْفَا ظُ فُرَادَى كَالْجَوْهَرِ الْمَعْدُودِ ٣٢٨
(٣٧٧) وَمَعَانٍ لَوْ فَصَّلَتْهَا الْقَوَافِي هَجَنْتُ شِعْرَ جَرُولٍ وَلَبِيدِ
جُزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ آخِثَاراً وَتَجَنَّبَنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ
وَرَكِبْنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ فَأَذْرَكَ مِنْ بِهِ غَايَةَ الْمُرَادِ الْبَعِيدِ
كَالْعَذَارَى عَدَوْنَ فِي الْحُلْلِ الصُّفِّ سِرِّ إِذَا رُحْنَ فِي الْخُطُوطِ السُّودِ (١)

...

٦٠٤ - الْغَرَضُ مِنْ كَتَبِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ ، الِاسْتِظْهَارُ ، حَتَّى إِنْ حَمَلَ
حَامِلٌ نَفْسَهُ عَلَى الْقَرَرِ وَالتَّقَحُّمِ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ ، فَرَعِمَ أَنْ الْإِعْجَازَ فِي مَذَاقَةِ
الْحُرُوفِ ، وَفِي سَلَامَتِهَا مِمَّا يَثْقُلُ عَلَى اللِّسَانِ = عَلِمَ بِالنَّظَرِ فِيهَا فُسَادَ ظَنِّهِ وَقُبْحَ
غَلَطِهِ ، مِنْ حَيْثُ يَرَى عِيَاناً أَنْ لَيْسَ كَلَامُهُمْ كَلَامَ مَنْ خَطَرَ ذَلِكَ مِنْهَ بِيَالٍ ،
وَلَا صِفَاتُهُمْ صِفَاتٍ تَصْلُحُ لَهُ عَلَى حَالٍ . إِذْ لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ أَنْ لَمْ يَكُنْ ضَرْبٌ

غرضه من ذكر وصف
الشعراء الشعر ، وأنه
يدرك بالعقل ،
لا بمذاقة الحروف

(١) فِي دِيْوَانِهِ ، يَقُولُهُ فِي بَلَاغَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الزِّيَاتِ الْكَاتِبِ الْوَزِيرِ ، وَذَكَرَ قَبْلَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ
« عَبْدِ الْحَمِيدِ الْكَاتِبِ » ، فَقَالَ لَابْنُ الزِّيَاتِ :

لَتَفَنَّنْتَ فِي الْكِتَابَةِ حَتَّى عَطَّلَ النَّاسُ فَنَّ عَبْدِ الْحَمِيدِ

و « الْفَرِيدِ » ، اللَّوْزُ . وَ « جَرُولُ » ، الْخَطِيئَةُ ، وَ « لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ » الْفَحْلُ ، وَفِي الدِّيْوَانِ
وَالْمَطْبُوعَةِ قَوْلُهُ : « جُزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ » ، بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهَكَذَا يَجْرِي فِي الْكُتُبِ ، وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ
لَا شَكَّ فِيهِ ، وَتَصْحِيفُ مَفْسَدٍ لِلْكَلَامِ وَالشَّعْرِ مَعاً ، وَإِنَّمَا هُوَ « جُزْنَ » بِالْجِيمِ الْمَعْجَمَةِ ، مِنْ « جَازَ الْمَكَانَ »
إِذَا تَعَدَّاهُ وَتَرَكَهُ خَلْفَهُ . يَقُولُ : إِنْ مَعَانِيهِ تَعَدَّيْنِ مَبْتَذِلَ اللَّفْظِ وَالْكَلَامِ وَتَرَكَتُهُ ، « وَتَجَنَّبَنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ » ،
وَرَكِبْنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ » ، وَهُوَ اللَّفْظُ الْمُخْتَارُ الْحَيِّدُ الَّذِي لَا ابْتِذَالَ فِيهِ وَلَا تَعْقِيدَ . وَهُوَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الدِّيْوَانِ
« جُزْنَ » بِالْجِيمِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَحْضُ ، وَأَمَّا « حُزْنَ » فَهُوَ تَصْحِيفُ يُقْنَى ، وَكَلَامٌ يُرْغَبُ عَنْ مِثْلِهِ . وَفِي
بَعْضِ نَسَخِ الدِّيْوَانِ : « كَالْعَذَارَى عَدَوْنَ فِي الْحُلْلِ الْبَيْضِ » ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ .

« تميم » لحزون جبال الشعر ، لأنَّ تَسَلَّمَ ألفاظه من حروفٍ تثقل على اللسان = ولا كان تقويمُ « عِدَى » لشعره وتشبيهه نَظَرَه فيه بنَظَرِ المثقَّفِ في كعوب قناته لذلك = وأَنَّهُ مُحَالٌ أن يكون لَهُ جَعَلَ « بَشَّارٌ » نُورَ العين قد غَاصَ فصار إلى قلبه ، ^(١) وأن يكون اللُّؤلؤُ الذى كان لا ينام عن طلبه = وأن ليس هو صَوْبُ العُقُولِ الذى إذا آنَجَلت سَحَابٌ منه أُعْقِبَتْ بسحائب = وأن ليس هو الذُّرُّ والمرجان مؤلفاً بالشَّذر في العِقْدِ = ولا الذى له كان « البحترى » مقدِّراً « تقدير داود في السَّرْدِ » . كيف ؟ وهذه كُلُّها عباراتٌ عَمَّا يُدْرِك بالعقل وَيُسْتَنْبَط بالفكر ، وليس الفِكْرُ الطريقُ إلى تمييز ما يثقل على اللسان مما لا يثقل ، إنما الطريقُ إلى ذلك الحِسُّ .

...

٦٠٥ - ولولا أنَّ البَلَوَى قد عَظُمَت بهذا الرأى الفاسد ، وأنَّ الذين قد استَهْلَكُوا فيه قد صاروا من فَرَطِ شَعْفِهِمْ به يُصْغَوْنَ إلى كل شىء يسمعون ، / حتى لو أن إنساناً قال : « باقِلَى حَارٌّ » ، يريد أنه يريد نُصْرَةَ مذهبهم ، لأَقْبَلُوا بأَوْجُهُمْ عليه وَأَلْقَوْا أَسْمَاعَهُمْ إليه ^(٢) = لكان اطِّراحُه وَتَرْكُ الاشتغال به أَصَوْبٌ ، لأنه قول لا يتصل مِنْهُ جانبٌ بالصواب البَتَّةَ . ذاك لأنه أول شىء يُودَّى إلى أن يكون القرآن معجزاً ، لا بما به كان قرآناً وكلامَ الله عز وجل ، لأنه على كل حال إنما كان قرآناً وكلامَ الله عز وجل بالنَّظْمِ الذى هو عليه . ومعلومٌ أن لَيْسَ « النَّظْمُ » من مذاقَةِ الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان فى شىء .

(١) فى المطبوعة : « قد غاص » ، وهو تصحيف .

(٢) فى المطبوعة : « فآلقوا » .

ثم إنه اتفاق من العقلاء أن الوصف الذى به تنأهى القرآن إلى حدٍ عجز عنه المخلوقون ، هو الفصاحة والبلاغة . وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً ، بأن لا يكون فى حروفه ما يُثقل على اللسان ، لأنه لو كان يصح ذلك ، لكان يجب أن يكون السوقي الساقط من الكلام ، والسفساف الردى من الشعر ، فصيحاً إذا خفت حروفه .

٦٠٦ - وأعجب من هذا ، أنه يلزم منه أن لو عمَدَ عامدٌ إلى حركات الإعراب فجعل مكان كل ضمة وكسرة فتحةً فقال : « الحمد لله » ، بفتح الدال واللام والهاء ، وجرى على هذا فى القرآن كله ، أن لا يسلبه ذلك الوصف الذى هو مُعجز به ، بل كان ينبغي أن يزيد فيه ، لأن الفتحة كما لا يخفى أخف من كل واحدة من الضمة والكسرة .

فإن قال : إن ذلك يُحيل المعنى .

قيل له : إذا كان المعنى والعلّة فى كونه معجزاً خفة اللفظ وسهولته ، فينبغى أن يكون مع إحالة المعنى مُعجزاً ، لأنه إذا كان معجزاً لوصف يخص لفظه دون معناه ، كان محالاً أن يخرج عن كونه معجزاً ، مع قيام ذلك الوصف فيه .

...

٦٠٧ - ودع هذا ، وهب أنه لا يلزم شيء منه ، فإنه يكفى فى الدلالة على

بيان أن قولهم فى اللفظ ،

يسقط الكتابة ،

والاستعارة ، والتمثيل ،

والمجاز ، والإيجاز .

سقوطه وقلة تمييز القائل به ، أنه يقتضى إسقاط « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » و « المجاز » و « الإيجاز » جملة ، واطراح جميعها رأساً ، مع أنها الأقطاب التى تدور البلاغة عليها ، والأعضاء التى تستند الفصاحة إليها ، والطبقة التى يتنازعها المحسنون ، (٣٧٤) / والرّهان الذى تُجرّب فيه الجياد ، والنضال الذى تُعرف به الأيدى الشداد ، وهى التى نوه بذكرها البلغاء ، ورفع من أقدارها العلماء ،

وصنّفوا فيها الكتب ، ووكلّوا بها الهمم ، وصرفوا إليها الخواطر ، حتّى صار الكلام فيها نوعاً من العلم مُفَرِّداً ، ، وصناعة على حدة ، ولم يتعاطأ أحد من الناس القول في الإعجاز إلا ذكرها وجعلها العمدة والأركان فيما يُوجب الفضل والمزية ، وخصوصاً « الاستعارة » و « الإيجاز » ، ^(١) فإنّك تراهم يجعلونهما عنوان ما يذكرون ، وأوّل ما يوردون .

= وتراهم يذكرون من « الاستعارة » قوله عز وجل : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤٤] ، وقوله : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [سورة البقرة : ١٣] ، وقوله عز وجل : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [سورة يس : ٣٧] ، وقوله عز وجل : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، وقوله : (فَلَمَّا آسَتِ رُسُلُهَا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيّاً) [سورة يوسف : ٨٠] ، وقوله تعالى : (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [سورة محمد : ٤] ، وقوله : (فَمَا رِيحَتْ تَجَارِثُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] .

= ومن « الإيجاز » قوله تعالى : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ) [سورة الأنفال : ٥٨] ، وقوله تعالى : (وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) [سورة فاطر : ١٤] ، وقوله : (فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ) [سورة الأنفال : ٥٧] ، وتراهم على لسان واحد في أن « المجاز » و « الإيجاز » من الأركان في أمر الإعجاز .

٦٠٨ - وإذا كان الأمر كذلك عند كافّة العلماء الذين تكلموا في المزايا التي للقرآن ، فينبغي أن يُنظَر في أمر الذي يُسَلِّم نفسه إلى الغرور ، فيزعم أن الوصف الذي كان له القرآن معجزاً ، هو سلامة حروفه مما يُثقل على اللسان ،

(١) في المطبوعة : « والمجاز » ، ومثل الذي هنا في نسخة عند رشيد رضا . وهو الصواب ، يدل عليه ما يأتي .

أَيُصِحُّ لَهُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَدَّعَى الْعَلَطَ عَلَى الْعُقَلَاءِ قَاطِبَةً فِيمَا قَالُوهُ ،
وَالْخَطَأَ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؟ وَإِذَا نَظَرْنَا وَجَدْنَاهُ لَا يَصِحُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَفْتَحِمَ هَذِهِ
الْجَهَالَةَ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَخْرَجَ إِلَى الضُّحْكَ فَيَزْعِمَ مِثْلًا (٢٧٥) أَنْ مِنْ شَأْنِ
« الْاِسْتِعَارَةِ » وَ « الْإِيْجَازِ » إِذَا دَخَلَ الْكَلَامَ ، أَنْ يَحْدُثَ بِهِمَا فِي حُرُوفِهِ خِفَةٌ ،
وَتَجَدُّدٌ فِيهَا سَهُولَةٌ ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

...

٦٠٩ - وَاعْلَمْ أَنَّا لَا نَأْبَى أَنْ تَكُونَ مَذَاقَةُ الْحُرُوفِ وَسَلَامَتُهَا مِمَّا يَثْقُلُ عَلَى
اللسان / داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وَأَنْ تَكُونَ مِمَّا يُؤَكِّدُ أَمْرَ الْإِعْجَازِ ، وَإِنَّمَا
الَّذِي نَنْكَرُهُ وَنُقِلُّ رَأْيَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ، (١) أَنْ يَجْعَلَهُ مُعْجِزاً بِهِ وَحْدَهُ ، وَيَجْعَلَهُ
الْأَصْلَ وَالْعُمْدَةَ ، فَيَخْرُجَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّنَاعَاتِ .

...

٦١٠ - ثُمَّ إِنَّ الْعَجَبَ كُلَّ الْعَجَبِ مَنْ يَجْعَلُ كُلَّ الْفَضِيلَةِ فِي شَيْءٍ هُوَ إِذَا
انْفَرَدَ لَمْ يَجِبْ بِهِ فَضْلُ الْبَيِّنَةِ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي اعْتِدَادٍ بِحَالٍ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى
عَاقِلٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِسَهُولَةِ الْأَلْفَاظِ وَسَلَامَتِهَا مِمَّا يَثْقُلُ عَلَى اللِّسَانِ ، اعْتِدَادٌ ، حَتَّى
يَكُونَ قَدْ أُلْفَ مِنْهَا كَلَامٌ ، ثُمَّ كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ صَحِيحاً فِي نَظْمِهِ وَالْغَرَضُ الَّذِي
أُرِيدَ بِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَمِدَ عَامِداً إِلَى أَلْفَاظٍ فَجَمَعَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَاعِيَ فِيهَا مَعْنًى ، وَيُؤَلِّفَ
مِنْهَا كَلَاماً ، لَمْ تَرَ عَاقِلًا يَعْتَدُّ السَّهُولَةَ فِيهَا فَضِيلَةً ، لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ لَا تُرَادُّ لِأَنْفُسِهَا ،
وَإِنَّمَا تُرَادُّ لِتُجْعَلَ أَدَلَّةً عَلَى الْمَعْنَى . فَإِذَا عَدِمَتِ الَّتِي لَهُ تُرَادُّ ، أَوْ آخَتَلَتْ أَمْرُهَا فِيهِ ،
لَمْ يُعْتَدَّ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي تَكُونُ فِي أَنْفُسِهَا عَلَيْهَا ، وَكَانَتِ السَّهُولَةُ وَغَيْرُ السَّهُولَةِ فِيهَا
وَاحِداً .

بيان آخر في
شأن اللفظ ،
وفساد القول به

(١) « قِيلَ رَأَيْتَ ، قَبِيحُهُ وَخَطَاؤُهُ لِفْسَادِهِ .

ومن ههنا رأيت العلماء يذمون من يحمله تطلب السجع والتجنيس على أن يضيّم لهما المعنى ، ^(١) ويُدخل الخلل عليه من أجلهما ، وعلى أن يتعسف في الاستعارة بسببهما ، ويركب الوعورة ، ويسلك المسالك المجهولة ، كالذى صنع أبو تمام في قوله :

سَيْفُ الْإِمَامِ الَّذِي سَمَّيْتُهُ هَيْئَتُهُ لَمَّا تَحَرَّمَ أَهْلُ الْأَرْضِ مُحَرَّمًا
قَرَّتْ بِقُرْآنِ عَيْنِ الدِّينِ وَانْشَرَّتْ بِالْأَشْرَتَيْنِ عَيْنُ الشَّرِكِ فَاصْطَلَمَا ^(٢)

⊙ وقوله (٣٧١) :

ذَهَبَتْ بِمَذْهَبِهِ السَّمَاحَةُ وَآلَتَوَتْ فِيهِ الظُّنُونُ ، أَمْذَهَبُ أَمْ مُذْهَبُ ^(٣)
= وَيَصْنَعُهُ الْمُتَكَلِّفُونَ فِي الْأَسْجَاعِ . وذلك أنه لا يتصور أن يجب بهما ، ومن حيث هما ، فضل ، ويقع بهما مع الخلو من المعنى اعتداد . وإذا نظرت إلى تجنيس أى تمام : « أمذهب أم مذهب » ، فاستضعفته ، وإلى تجنيس القائل :

* حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا * ^(٤)

= وقول المحدث :

/ نَاطِرَاهُ فِيمَا جَنَى نَاطِرَاهُ ، أَوْ دَعَانِي أُمْتُ بِمَا أَوْدَعَانِي ^(٥)

(١) في المطبوعة : « يضم » ، وفسرها تفسيرا من لا ينظر . و « يضم » ، يظلمه ويخسسه .

(٢) في ديوانه . و « تحرم » ، استأصل .

(٣) في ديوانه .

(٤) البيت في أسرار البلاغة : ٧٠ ، وهو في البيان والتبيين ١ : ١٥٠ / ٣ : ٧٢ ، والحيوان ٣ : ٧٥ ، وروى : « من شخصه » و « من جوفه » وقال : « ومن الإيجاز المحذوف قول الراجز ، ووصف سهمه حين رمى غيراً ، كيف نفذ سهمه ، وكيف صرعه » ، وهكذا الكلام عندي من أوهام الجاحظ ، وإنما الصواب : « من خوفه » بالخاء المعجمة من فوق ، و « نجا » الأولى من « النجو » وهو ما يخرج من البطن من الغائط ، يريد أنه من خوفه أخذت ، ثم لم ينبع . أما الذى قاله الجاحظ ، فهو لا شئ .

(٥) خرجته في أسرار البلاغة ، وهو لشمسويه البصرى ، وينسب لغيره فراجعه هناك .

= فَاسْتَحْسَنَتْهُ ، لم تشكَّ بحالٍ أن ذلك لم يكن لأمر يرجعُ إلى اللفظ ، ولكن لأنك رأيت الفائدة ضُعُفَتْ في الأوَّل ، وقويت في الثاني . وذلك أنك رأيت أبا تمام لم يزدك بمذهبٍ ومذهب ، على أن أسمعك حروفاً مكررة لا تجد لها فائدة إن وُجِدَتْ ، إلا متكلِّفة مُتَمَحِّلَةٌ ، ورأيت الآخر قد أعادَ عليك اللفظة كأنه يخذلك عن الفائدة وقد أعطاهَا ، ويُوهِمُكَ أنه لم يزدك وقد أحسنَ الزيادة ووفَّاهَا . وهذه التَّنَكُّتَةُ كان التجنيس ، وخصوصاً المُسْتَوْفَى منه ، مثل « نجا » و « نجا » ، من حُلِيِّ الشُّعْر . والقول فيما يحسُنُ وفيما لا يحسُنُ من التجنيس والسجع يطول ، ولم يكنْ غَرَضُنَا من ذكرهما شَرْحَ أمرهما ، ^(١) ولكن توكيدَ ما انتهى بنا القول إليه من استحالة أن يكون الإعجاز في مُجَرَّد السَّهولة وسلامة الألفاظ مما يثقل على اللسان .

...

٦١١ - وجملته الأمر ، أنا ما رأينا في الدنيا عاقلاً أطرح النظم والمحاسن التي (٣٧٧) هو السبب فيها من « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » ، وضروب « المجاز » و « الإيجاز » ، وصدَّ بوجهه عن جميعها ، وجعل الفضل كله والمزية أجمعها في سلامة الحروف مما يثقل . كيف ؟ وهو يؤدي إلى السخف والخروج من العقل كما بينا .

٦١٢ - وأعلم أنه قد آن لنا نعود إلى ما هو الأمر الأعظم والغرض الأهم ، والذي كأنه هو الطَّلِبَةُ ، وكل ما عداه ذرائع إليه . وهو المَرَامُ ، وما سواه أسباب للتسلُّق عليه ، وهو بيان العلل التي لها وَجَبَ أن يكون لنظم مزية على نظم ، وأن يعظم أمر التفاضل فيه ويتناهى إلى الغايات البعيدة . ^(٢) ونحن نسأل الله تعالى العون على ذلك ، والتوفيق له والهداية إليه .

...

(١) في « ج » « ولكن غرضنا » ، وهو لا يستقيم .

(٢) في المطبوعة : « وأن يعم أمر التفاضل » ، وهو خطأ .

٦١٣ - ما أظنُّ بك أيها القارئ لكتابنا ، إن كنتَ وَفَيْتَهُ حَقَّهُ مِنَ النَّظَرِ ، « النظم » ، هو تَوْحَى وتدبَّرته حَقَّ التدبُّر ، إِلَّا أَتَكَ قد علمتَ علماً أُنْبَى أن يكونَ للشكِّ فيه نصيبٌ ، معاني النحو ، وهو وللتوقُّفِ نَحْوَك مذهبٌ ، أن ليس « النَّظْم » شيئاً إِلَّا تَوْحَى معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم = (١) وأنتَ قد تبيَّنتَ أنه إذا رُفِعَ معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتَّى لا تُرَادَ فيها في جملةٍ ولا تفصيل ، خَرَجْتَ الكلم المنطوق ببعضها في إثْرِ بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر ، (٢) عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضِعَتْ فيها مُوجِبٌ ومُقْتَضٍ ، (٣) وعن أن يُتَصَوَّر أن يقال في كلمة منها إنَّها مرتبطةٌ بصاحبةٍ لها ، ومُتَعَلِّقةٌ بها ، وكائنةٌ بسببٍ منها = (٤) وأنَّ حُسْنَ تصوُّركَ لذلك ، قد ثُبَّتَ فيه قَدَمُكَ ، وملاً من الثِّقَةِ نفسك ، وباعدك من أن تَحِنَّ إلى الذي كنتَ عليه ، وأن يَجُرَّكَ الإلف والاعتیاد إليه = وَأَنْتَ جعلتَ ما قلناه نُقْشاً في (٣٧٨) صدرك ، وأثبتته في سُوْدَاءِ قَلْبِكَ ، وصادَقْتَ بينه وبين نفسك . فإن كان الأمرُ كما ظنَّاه ، رَجَوْنَا أن يُصادِفَ الذي نريد أن نستأنِفَهُ بعون الله تعالى منك نيةٌ حسنةٌ تَقِيكُ الملل ، (٥) ورغبةٌ صادقةٌ تَدْفَعُ

(١) معطوف على قوله : « إِلَّا أَتَكَ قد علمتَ علماً » .

(٢) السياق : « خرجت الكلم ... عن أن يكون » .

(٣) السياق : يعنى : وخرجت عن أَيْتَصَوَّر

(٤) السياق : « إِلَّا أَتَكَ قد علمتَ علماً وَأَنْتَ قد بَيَّنتَ وأن حسن تصوُّرك ، قد ثُبَّت » .

(٥) السياق : « أن يصادف نية حسنة » .

عنك السَّأَمُ ، وَأَرْجِيَّةٌ يَخْفُ مَعَهَا عَلَيْكَ تَعَبُ الْفِكْرِ وَكَثْرَةُ النَّظَرِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ تَوْفِيقِكَ وَتَوْفِيقُنَا بَيْنَهُ وَفَضْلُهُ . وَنَبْدَأُ فَتَقُولُ :

٦١٤ - فَإِذَا ثَبَتَ الْآنَ أَنَّ لَا شَكَّ وَلَا مِرْيَةَ فِي أَنَّ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئاً غَيْرَ تَوْحِيٍّ مَعَانِي النُّحُوِّ وَأَحْكَامِهِ فِيمَا بَيْنَ مَعَانِي الْكَلِمِ ، ثَبَتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ طَالِبَ دَلِيلِ الْإِعْجَازِ مِنْ نَظْمِ الْقُرْآنِ ، إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُبْهُ فِي مَعَانِي النُّحُوِّ وَأَحْكَامِهِ وَوُجُوهِهِ وَفُرُوقِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَعْدِنُهُ وَمَعَانِيهِ ، ^(١) وَمَوْضِعُهُ وَمَكَانُهُ ، وَأَنَّهُ لَا مُسْتَنْبَطَ لَهُ سِوَاهَا ، وَأَنَّ لَا وَجْهَ لَطْلُبِهِ فِيمَا عَدَاهَا ، ^(٢) غَارَتْ نَفْسُهُ بِالْكَاذِبِ مِنَ الطَّمَعِ ، / وَمُسْلِمٌ لَهَا إِلَى الْخُدْعِ ، وَأَنَّهُ إِنْ أَبَى أَنْ يَكُونَ فِيهَا ، كَانَ قَدْ أَبَى أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ ٣٣٤
مُعْجِزاً بِنَظْمِهِ ، وَلِزُومِهِ أَنَّ يُثَبِّتَ شَيْئاً آخَرَ يَكُونُ مُعْجِزاً بِهِ ، وَأَنْ يَلْحَقَ بِأَصْحَابِ « الصَّرْفَةِ » فَيَدْفَعِ الْإِعْجَازَ مِنْ أَصْلِهِ ، ^(٣) وَهَذَا تَقْرِيرٌ لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُعَانِدٌ يَعُدُّ الرُّجُوعَ عَنْ بَاطِلٍ قَدْ اعْتَقَدَهُ عَجْزاً ، وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ لُزُومِ الْحُجَّةِ جَلْدًا ، ^(٤) وَمِنْ وَضَعَ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْمُنْزَلَةِ ، كَانَ قَدْ بَاعَدَهَا مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ . وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

...

٦١٥ - وَهَذِهِ أَصُولٌ يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا قَبْلَ الَّذِي عَمَدْنَا لَهُ .
أَعْلَمُ أَنَّ مَعَانِيَ الْكَلَامِ كُلِّهَا مَعَانٍ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَالْأَصْلُ

« الخبر » ، أَصْلٌ
فِي مَعَانِي الْكَلَامِ ،
فِي النَفْسِ وَالْإِنْبَاتِ

(١) « الْمَعَانُ » الْمُبَادَةُ وَالْمُنْزَلُ ، وَيَعُدُّ بَعْضُهُمْ مِثْلَهُ أَصْلِيَّةً ، وَبَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ « مَفْعَلٌ » .

(٢) السِّيَاقُ : « أَنَّ طَالِبَ دَلِيلِ الْإِعْجَازِ إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَعْدِنُهُ غَارَتْ نَفْسُهُ » ، فَهَرِ خَيْرٌ « أَنَّ » .

(٣) « أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ » ، هُمُ الْمُعْتَزِلَةُ .

(٤) « جِلْدًا » ، سَاقِطَةٌ مِنْ « ج » ، وَ « الْجِلْدُ » ، الْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ .

والأول هو « الخبر ». وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه ، عرفته في الجميع . ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس ، أنه لا يكون خبر حتى يكون مُحْبَرٌ به ومُحْبَرٌ عنه ، لأنه (٣٧٩) ينقسم إلى « إثبات » و « نفي » . و « الإثبات » ، يقتضى مُثَبِّتاً ومُثَبَّتاً له ، و « النفي » يقتضى مَنفِيّاً ومَنفِيّاً عنه . فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مُثَبِّتٌ له ومَنفِيٌّ عنه ، حاولت ما لا يصحُّ في عقل ، ولا يقع في وهم . ومن أجل ذلك أمتنع أن يكون لك قَصْدٌ إلى فِعْلٍ من غير أن تُريدَ إسنادَه إلى شيءٍ مُظْهِرٍ أو مُقَدِّرٍ ، (١) وكان لفظُك به ، إذا أنت لم تُرِدْ ذلك ، وصوّتاً تُصوّته سواءً . (٢)

...

٦١٦ - وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك ، فأنظر إليك إذا قيل لك : « ما فعل زيد ؟ » فقلت : « خرج » ، هل يُتصوّر أن يقع في خلدك من « خرج » معنى من دُون أن يُنَوَى فيه ضمير « زيد » ؟ وهل تكون ، إن أنت زعمت أنك لم تنوِ ذلك ، إلّا مُخْرِجاً نَفْسَكَ إلى الهديان ؟

وكذلك فأنظر إذا قيل لك : « كيف زيد ؟ » ، فقلت : « صالح » ، هل يكون لقولك « صالح » أثر في نفسك ، من دون أن تريد « هو صالح » ؟ أم هل يَعْقِلُ السَّامِعُ منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك ؟ فإنه / ممّا لا يبقى معه لعقل شكٌّ ٣٣٥ أن « الخبر » معنى لا يُتصوّر إلّا بين شيئين ، يكون أحدهما مُثَبِّتاً ، والآخر مُثَبَّتاً له ، أو يكون أحدهما مَنفِيّاً ، والآخر مَنفِيّاً عنه = وأنه لا يُتصوّر مُثَبِّتٌ من غير مُثَبِّتٍ له ، ومَنفِيٌّ من دون مَنفِيٍّ عنه .

(١) في المطبوعة : « أو مُقَدِّرٍ مضمر » .

(٢) في هامش « ج » بخطه ما نصه : « أى مع صَوْتٍ » . ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٦ مكررة .

ولما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يُعَقَّل إلا من مجموع جُمْلَةٍ فعلٍ وأسمٍ كقولنا : « خرج زيد » ، أو أسمٍ وأسمٍ ، كقولنا : « زيد منطلق » ، فليس في الدنيا خبرٌ يُعرَف من غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل . وهو شيء يَعْرِفه العقلاء في كل جيلٍ وأمةٍ ، وحُكْمٌ يجري عليه الأمر في كل لسانٍ ولُغةٍ .

٦١٧ - وإذا قد عرفت أنه لا يُتَصَوَّر الخبر إلا فيما بين شيئين : مُخْبِرٍ به ومُخْبَرٍ عنه ، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالثٍ . وذلك أنه كما لا يُتَصَوَّر (٢٨٠) أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه ، كذلك لا يُتَصَوَّر أن يكون خَبَرٌ حتى يكون له « مُخْبِرٌ » يَصُدِّر عنه وَيَحْصُل من جهته ، ويكون له نسبةٌ إليه ، وتعودُ التَّبَعَةُ فيه عليه ، فيكون هو الموصوفُ بالصدق إن كان صادقاً ، وبالكذب إن كان كذاباً . أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثباتٌ ونَقْيٌ حتى يكون مُثَبِّتٌ ونَافٍ يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المُزَجِّى لهما ، والمُبَرِّمُ والناقِضُ فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومُخالفاً ، ومُصيباً ومُخْطِئاً ، ومُحسناً ومُسيئاً . (١)

٦١٨ - وجملَةُ الأمر ، أن « الخبرَ » وجميعَ الكلام ، معانٍ يُنشِئها الإنسان في نفسه ، ويَصْرِفُها في فكره ، ويُناجِي بها قلبه ، ويُراجع فيها عقله ، ويُوصَف بأنها مقاصدٌ وأغراضٌ ، وأعظمها شأنًا « الخبرُ » ، فهو الذي يُتَصَوَّر بالصُّور الكثيرة ، وتقع فيه الصَّناعات العجيبة ، وفيه يكون ، في الأمر الأعم ، المزايا التي بها يقع التفاضلُ في الفصاحة ، كما شرحنا فيما تقدَّم ، ونشرُحه فيما نقول من بعد إن شاء الله تعالى . (٢)

...

(١) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٨

(٢) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٩ ، والفقرة : ٦٤١ .

٦١٩ - وأعلم أنك إذا فتشت أصحاب « اللفظ » عما في نفوسهم ، وجدتهم قد توهموا في « الخبر » أنه صفة للفظ ، وأن المعنى في كونه إثباتاً ، أنه لفظ يدل على وجود / المعنى من الشيء أو فيه = وفي كونه نفيًا ، أنه لفظ يدل على عدمه وانتفائه عن الشيء . وهو شيء قد لزمهم ، وسرى في عروقهم ، وامتزج بطباعهم ، حتى صار الظن بأكثرهم أن القول لا ينجع فيهم .

بطلان دعوى أصحاب
« اللفظ » في تزويهم أن
« الخبر » صفة للفظ .

٦٢٠ - والدليل على بطلان ما اعتقدوه ، أنه مُحال أن يكون « اللفظ » قد نُصِبَ دليلاً على شيء ، ثم لا يحصل منه العلم بذلك الشيء ، إذ لا معنى لكون الشيء دليلاً إلا لإفادته (٣٨١) إتيك العلم بما هو دليل عليه . وإذا كان هذا كذلك ، عُلم منه أن ليس الأمر على ما قالوه ، من أن المعنى في وصفنا « اللفظ » بأنه خبر ، أنه قد وُضِعَ لأن يدل على وجود المعنى أو عدمه ، لأنه لو كان كذلك ، لكان ينبغي أن لا يقع من سامع شك في خبر يسمعه ، وأن لا تسمع الرجل يُنْبِت وينفي إلا علمت وجود ما أثبت وانتفاء ما نفى ، وذلك مما لا يشك في بطلانه . فإذا لم يكن ذلك مما يشك في بطلانه ، وجب أن يُعلم أن مدلول « اللفظ » ليس هو وجود المعنى أو عدمه ، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، وأن ذلك ، أى الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، حقيقة الخبر ، إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يُسمى « إثباتاً » ، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى « نفيًا » . ومن الدليل على فساد ما زعموه ، أنه لو كان معنى « الإثبات » ، الدلالة على وجود المعنى وإعلامه السامع أيضاً ، وكان معنى « النفي » الدلالة على عدمه وإعلامه السامع أيضاً ، لكان ينبغي إذا قال واحد : « زيد عالم » ، وقال آخر : « زيد ليس بعالم » ، أن يكون قد دلّ هذا على وجود العلم وهذا على عدمه ، وإذا قال الموحّد : « العالم مُحدث » وقال الملحّد : « هو قديم » ، أن يكون قد دلّ الموحّد على حدوثه ، والملاحّد على قدمه ، وذلك ما لا يقوله عاقل .

٦٢١ - تقرير لذلك بعبارة أخرى :

لا يُتَصَوَّرُ أن تُفْتَقِرَ المعاني المدلول عليها بالجُمْلَةِ المؤلَّفةِ إلى دليل يدل عليها زائد على اللفظ . كيف ؟ وقد أجمع العقلاء على أن العِلْمَ بمقاصد النَّاسِ في محاوراتهم عِلْمٌ ضرورةً ، ومن ذهبَ مذهباً يقتضي أن لا يكون / « الخبر » معنى في نفس المتكلم ، ولكن يكون وصفاً للفظ من أجل دلالته على وجود المعنى من الشيء أو فيه ، أو انتفاء وجوده عنه ، كان قد نَقَضَ منه الأصل الذي قَدَّمناه ، من حيث يكون قد جعل المَعْنَى (٢٨٢) المدلول عيه باللفظ ، لا يُعرَفُ إلا بدليل سوى اللفظ . ذاك لأننا لا نعرف وجود المعنى المُثَبَّتِ وانتفاء المنفى باللفظ ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ . وما مِنْ عاقلٍ إلَّا وهو يعلم ببديهة النَّظَرِ أنَّ المعلوم بغير اللفظ ، لا يكون مدلول اللفظ .

٦٢٢ - طريقة أخرى : الدَّلالةُ على الشيء هي لا مَحَالَةُ إعلامك السامعَ إيَّاه ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه . وإذا كان كذلك ، وكان ممَّا يُعَلِّمُ ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامعُ غرضَ المتكلم ومقصودَه ، فينبغي أن يُنظَرُ إلى مقصود المُخْبِرِ من خبره ، ما هو ؟ أهو أن يُعَلِّمَ السامعَ المُخْبِرَ به والمُخْبِرَ عنه ، أم أن يُعَلِّمَهُ إثبات المعنى المُخْبِرِ به للمُخْبِرِ عنه ؟

فإن قيل : إن المقصودَ إعلامه السامعَ وجودَ المعنى من المُخْبِرِ عنه ، فإذا قال : « ضرب زيد » كان مقصودُه أن يعلم السامعُ وجودَ الضرب من زيد ، وليس الإثباتُ إلَّا إعلامه السامعَ وجودَ المعنى .

قيل له : فالكاfer إذا أثبتَّ مع الله ، تعالى عمَّا يقول الظالمون ، إلهاً آخرَ ،

يكون قاصداً أن يُعْلِمَ ، نعوذ بالله تعالى ، أن مَعَ الله تعالى إِلَهَا آخَرَ ؟ تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا ، ^(١) وكفى بهذا فضيحة .

...

٦٢٣ - وجملة الأمر ، أنه ينبغي أن يقال لهم : أَتَشْكُونُ في أَنَّهُ لا بُدَّ من أن يكون لَخَبِرِ الْمُخْبِرِ مَعْنَى يعلمه السامع علماً لا يكونُ معه شَكٌّ ، ويكون ذلك معنى اللفظ وحقيقته ؟

فإذا قالوا : لا نَشْكُ .

قيل لهم : فما ذلك المعنى ؟

فإن قالوا : هو وجود المَعْنَى الْمُخْبِرِ به مِنَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ أو فيه ، إذا كان الخبرُ إثباتاً ، وانتفاؤه عنه إذا كان نَفْياً = لم يمكنهم أن يقولوا ذلك إلا من بعد أن يُكَابِرُوا فيَدَّعُوا أَنَّهُمْ إذا سمعوا الرجل يقول : « خرج زيد » ، علموا علماً لا شَكَّ معه ، وجوداً ^(٣٨٣) الخروج من زيد . وكيف / يَدَّعون ذلك ، وهو يقتضى أن يكون الخبر على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه أبداً ، وأن لا يجوزَ فيه أن يقع على خلاف المُخْبِرِ عنه ، وأن يكون العقلاء قد غلطوا حين جعلوا من خاصٍّ وَصَفِهِ أَنَّهُ يحتمل الصدق والكذب ، وأن يكون الذى قالوه في أخبار الآحاد وأخبار التواتر ^(٢) = من أن العلم يقع بالتواتر دون الآحاد = سهواً منهم ، ويقتضى الغنى عن المعجزة ، لأنه إنما احتيج إليها ليحصل العلم بكون الخبر على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه ، فإذا كان لا يكون إلا على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه ، لم تقع الحاجة إلى دليل يدل على كونه كذلك ، فأعرفه .

(١) قوله : « آخر ، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا » ، ليس في « ج » .

(٢) هذا إشارة إلى مقالة المعتزلة في شأن أخبار الآحاد .

٦٢٤ - وأعلم أنه إنما لزمهم ما قلناه ، من أن يكون الخبر على وفق المُخْبَر عنه أبداً ، من حيث أنه إذا كان معنى الخبر عندهم ، إذا كان إثباتاً ، أنه لفظ موضوعٌ ليدل على وجود المعنى المُخْبَر به من المُخْبَر عنه أو فيه ، وجب أن يكون كذلك أبداً ، وأن لا يصح أن يقال « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضرب قد وُجِدَ من زيد . وكذلك يجب في النفي أن لا يصح أن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضرب لم يوجد منه ، لأن تجويز أن يقال : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، من غير أن يكون قد كان منه ضربٌ ، وأن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، وقد كان منه ضربٌ ، يُوجب على أصلهم إخلاء اللفظ من معناه الذي وُضِعَ ليدل عليه . وذلك ما لا يُشكُّ في فسادِه .

ولا يلزمنا ذلك على أصلنا ، لأن معنى « اللفظ » عندنا هو الحُكْم بوجود المُخْبَر به من المُخْبَر عنه أو فيه ، إذا كان الخبر إثباتاً ، والحكم بَعْدَمه إذا كان نفيًا ، واللفظ عندنا لا ينفك من ذلك ولا يخلو منه . وذلك لأن قولنا : « ضرب » و « ما ضرب » ، يدل من قول الكاذب على نفس ما يدل عليه من قول الصادق ، لأننا إن لم نقل ذلك ، لم يخل من أن يزعم أن الكاذب يُخْلِى اللفظ من المعنى ، أو يزعم أنه يجعل لللفظ معنى غير ما وُضِعَ له ، وكلاهما باطل .

٦٢٥ - ومعلوم أنه لا يزال يدور في كلام العقلاء في وَصَف (٣٨٤)

الكاذب : « أنه يُثَبَّت ما ليس بثابت ، وينفى ما ليس بمُنْتَفٍ » ، والقول بما / قالوه ٣٣٩
يؤدّي إلى أن يكون العقلاء قد قالوا المُحَال ، من حيث يَجِب على أصلهم أن يكونوا قد قالوا : إن الكاذب يَدُلُّ على وجود ما ليس بموجودٍ ، وعلى عدم ما ليس بمعدوم . وكفى بهذا تَهافتاً وَحَطَلاً ، ودخولاً في اللغو من القول .

وإذا اعتبرنا أصلنا كان تفسيره : أن الكاذب يحكم بالوجود فيما ليس
بموجود ، وبالعدم فيما ليس بمعدوم ، وهو أسد كلام وأحسنه .
٦٢٦ - والدليل على أن اللفظ من قول الكاذب يدل على نفس ما يدل
عليه من قول الصادق ، أنهم جعلوا خاصاً وصِفَ الخبر أنه يحتمل الصدق
والكذب ، فلولا أن حقيقته فيهما حقيقة واحدة ، لَمَا كان لحدّهم هذا معنى .
ولا يجوز أن يقال : إن الكاذب يأتي بالعبارة على خلاف المُعَبَّر عنه ، لأن ذلك إنما
يقال فيمن أراد شيئاً ، ثم أتى بلفظ لا يصلح للذى أراد ، ولا يمكننا أن نزعم في
الكاذب أنه أراد أمراً ، ثم أتى بعبارة لا تصلح لما أراد .

...

٦٢٧ - وما ينبغي أن يُحصّل في هذا الباب ، أنهم قد أصلوا في « المفعول »
نومهم أن « المفعول »
زيادة في الفائدة
والاحتجاج لبطانته
وكل ما زاد على جزئ الجملة ، أنه يكون زيادة في الفائدة . وقد يتخيّل إلى من ينظر
إلى ظاهر هذا من كلامهم ، أنهم أرادوا بذلك أنك تضمّ بما تزيده على جزئ الجملة
فائدة أخرى ، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة ، حتى يتصوّر أن يكون فائدة على
حدة ، وهو ما لا يُعقل ، إذ لا يتصوّر في « زيد » من قولك : « ضربت زيداً » ، أن
يكون شيئاً برأسه ، حتى تكون بتعديتك « ضربت » إليه قد ضمنت فائدة إلى
أخرى . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يُعلم أن الحقيقة في هذا : أن الكلام
يخرج بذكر « المفعول » إلى معنى غير الذى كان ، وأن وزان الفعل قد عُدّي إلى
مفعول معه ، وقد أُطلق فلم يُقصّد به إلى مفعول دون مفعول ، وزان الاسم (٣٨٥)
المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياؤه ، كقولك : « جاءنى رجلٌ ظريف » ،
مع قولك : « جاءنى رجل » ، في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى
وفائدة إلى فائدة ، ولكن كمن يريد ههنا شيئاً وهناك شيئاً آخر . فإذا قلت :
« ضربت زيداً » ، كان المعنى غيرهُ إذا قلت : / « ضربت » ولم ترد « زيداً » . ٣٤٠

وهكذا يكون الأمر أبداً ، كلما زدت شيئاً ، وجدت المعنى قد صار غير الذى كان . ومن أجل ذلك صلح المجازة بالفعل الواحد ، إذا أتى به مطلقاً فى الشرط ، ومُعَدَّى إلى شىء فى الجزاء ، كقوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) [سورة الإسراء : ٧] ، وقوله عز وجل : (وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) [سورة الشعراء : ١٣٠] ، مع العلم بأن الشرط ينبغى أن يكون غير الجزاء ، من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مُسَبَّباً ، وأنه مُحَالٌ أن يكون الشىء سبباً لنفسه . فلولا أن المعنى فى « أحسنتم » الثانية ، غير المعنى فى الأولى ، وأنها فى حُكم فعل ثانٍ ، لما ساغ ذلك ، كما لا يسوغ أن تقول : « إِنْ قُمْتَ قُمْتَ ، وَإِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ » ، ومثله من الكلام قوله : « المرء بأصغريه ، إِنْ قَالَ قَالَ بَيَّانٍ ، وَإِنْ صَالَ صَالَ بِجَنَانٍ » ، ^(١) ويجرى ذلك فى الفعلين قد عُدِّيَا جميعاً ، إلّا أن الثانى منهما قد تَعَدَّى إلى شىء زائد على ما تَعَدَّى إليه الأول ، ومثاله قولك : « إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ أَتَاكَ لِحَاجَةٍ » ، وهو أصلٌ كبير . والأدلة على ذلك كثيرة ، ومن أولاهها بأن يُحْفَظَ : أنك ترى البيت قد استحسنته الناس وقَضَوْا لِقَائِهِ بالفضل فيه ، وبأنه الذى غاص على معناه بِفِكْرِهِ ، وأنه أبو عُذْرِهِ ، ثم لا ترى ذلك الحُسْنَ وتلك العَرَابَةَ كانا ، إلّا لما بَنَاهُ على الجُمْلَةِ دُونَ نَفْسِ الجُمْلَةِ . ومثال ذلك قول الفرزدق :

③ وَمَا حَمَلْتُ أُمَّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هِجَابِيَا ^(٢)

فلولا أن معنى الجملة يصيرُ بالبِنَاءِ عليها شيئاً غير الذى كان ، ويتغير فى ذاته ، لكان مُحَالاً أن يكون البيتُ بحيثُ تراه من الحسن والمزينة ، وأن يكون معناه

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة ، لما دخل على النعمان بن المنذر ، البيان والتبيين ١ : ١٧١

(٢) فى ديوانه ، ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٤٠ ، ولها البيت ، ولما قبله من هذه الفقرة ، ورقم :

٦٣٢ ، أيضاً .

خاصاً بالفَرزدق ، وأن يُقضى له بالسَّبق إليه ، إذ ليس في الجملة التي بنى عليها ما يُوجب شيئاً من ذلك ، فأعرفه .

٦٢٨ - والنُّكْثَةُ التي يجب أن تُراعَى في هذا ، أنه لا تَتَبَيَّن لك صُورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق ، إلا عند آخر حرفٍ من البيت / ، حتى إن قطعت عنه قوله « هِجَاثِيَا » بل « الياء » التي هي ضميرُ الفرزدق ، لم يكن الذي تَعْقِلُهُ مِنْهُ ممَّا أرادَه الفرزدق بسبيل ، لأنَّ غَرَضَهُ تهويلُ أمر هجائه ، والتحذيرُ منه ، وأنَّ من عَرَّضَ أمه له ، كان قد عَرَّضَهَا لأعظم ما يكون من الشرِّ .

٦٢٩ - وكذلك حُكِمَ نظائره من الشعر ، فإذا نظرتَ إلى قول القطامي :
فَهِنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصَيِّنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعُلَّةِ الصَّادِي (١)
وجدتكَ لا تحصلُ على معنى يصحُّ أن يقال إنه غرض الشاعر ومعناه ، إلاَّ عند قوله « ذِي الْعُلَّةِ » .

٦٣٠ - ويزيدك استبصاراً فيما قلناه ، أن تنظر فيما كان من الشعر جُمَلاً
قد عَطِيفَ بَعْضُهَا على بعض بالواو ، كقوله :

النَّشْرُ مِسْكٌ ، وَالْوُجُوهُ دَنَا نَيْرٌ ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ (٢)

وذلك أنك ترى الذي تعقله من قوله : « النشر مسك » ، لا يصير بانضمام قوله : « والوجوه دنانير » ، إليه شيئاً غيرَ الذي كان ، بل تراه باقياً على حاله . كذلك ترى ما تعقل من قوله : « والوجوه دنانير » ، لا يلحقه تغيير بانضمام قوله : و « أطراف الأكف عَنَم » ، إليه .

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو للمرقش من قصيدته الجليلة ، في المفضليات .

٦٣١ - وإذ قد عرفت ما قرّناه من أنّ من شأن الجملة أن يصير معناها
 (٣٨٧) بالبناء عليها شيئاً غير الذى كان ، وأنه يتغير في ذاته ، فأعلم أنّ ما كان من
 الشعر مثل بيت بشار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ (١)

وقول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالَى (٢)

وقول زياد :

وإِنَّا وَمَا تُلْقَى لَنَا إِنْ هَجَوْنَنَا لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرَقُ (٣)

كان له مزية على قول الفرزدق فيما ذكرنا ، لأنك تجد في صدر بيت الفرزدق
 جملة تؤدّي معنى ، وإن لم يكن معنى يصحّ أن يُقال إنه معنى فلان ، ولا تجد في صدر
 هذه الأبيات ما يصحّ أن يعد جملة تؤدّي معنى ، فضلاً عن أن تؤدّي معنى يقال إنه
 معنى فلان . ذاك لأن قوله : « كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ » إلى : « وَأَسْيَافُنَا » ، جزء واحد و « لَيْلٌ
 تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ » بمجملته الجزء الذى ما لم تأت به لم تكن قد أتيت / بكلام . ٣٤٢

وهكذا سبيل البيتين الآخرين . فقوله : « كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى
 وَكْرِهَا » ، جزء وقوله : « الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالَى » الجزء الثانى = وقوله : « وَإِنَّا وَمَا
 تُلْقَى لَنَا إِنْ هَجَوْنَنَا » جزء ، وقوله : « لَكَالْبَحْرِ » الجزء الثانى ، وقوله : « مَهْمَا يُلْقَى فِي
 الْبَحْرِ يَغْرَقُ » ، وإن كان جملة مُسْتَأَنَفَةٌ ليس لها في الظاهر تعلّق بقوله : « لَكَالْبَحْرِ » ،
 فإنها لَمَّا كانت مُبَيِّنَةٌ لحال هذا التشبيه ، صارت كأنها متعلّقة بهذا التشبيه ، وجرى
 مجرى أن تقول : « لَكَالْبَحْرِ فِي أَنَّهُ لَا يُلْقَى فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا غَرِقَ » .

...

(١) سلف في رقم : ٨٤ ، ٤٨٥

(٢) سلف في رقم : ٨٤

(٣) سلف في رقم : ٨٤

٣٨٨ فصل

٦٣٢ - وإذا ثبت أن الجملة إذا بُنى عليها حصل منها ومن الذي بُنى عليها ، الإتيان ، معنى في الكثير ، معنى يجب فيه أن ينسب إلى واحد مخصوص ، فإن ذلك يقتضى تكون به المزية في الكلام لا محالة أن يكون « الخبر » في نفسه معنى هو غير المُخبر به والمُخبر عنه . ذاك لِعِلْمِنَا باستحالة أن يكون للمعنى المُخبر به نسبة إلى المُخبر ، وأن يكون المُستنبط والمُستخرج والمُستعان على تصويره بالفكر .

فليس يشك عاقل أنه مُحال أن يكون للحمل في قوله : « وما حملت أم امرئ في ضلوعها » ، نسبة إلى الفرزدق ، وأن يكون الفكر منه كان فيه نفسه ، وأن يكون معناه الذى قيل إنه استنبطه واستخرجه وغاص عليه . وهكذا السبيل أبداً ، لا يتصور أن يكون للمعنى المُخبر به نسبة إلى الشاعر ، وأن يبلغ من أمره أن يصير خاصاً به ، فاعرفه .

٦٣٣ - ومن الدليل القاطع فيه ، ما بيناه في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل » وشرحناه ، من أن من شأن هذه الأجناس أن تُوجب الحُسن والمزية ، وأن المعاني تتصور من أجلها بالصُّور المُختلفة ، وأن العلم بإيجابها ذلك ثابت في العقول ، ومركوز في غرائز النفوس . ^(١) وبيننا كذلك أنه مُحال أن تكون المزايا التى تحدث بها ، حادثة في المعنى المُخبر به ، المُثبت أو المنفى ، لِعِلْمِنَا باستحالة أن تكون المزية التى تجدها لقولنا : « هو طويل النجاد » على قولنا « طويل القامة » فى الطول ، والتى تجدها / لقولنا : « هو كثير رَمَادِ القدر » على قولنا : « هو كثير القرى ٣٤٣

(١) انظر رقم : ٥٠ ، ٥٢٤ ، وآخر : ٥٣١

والضيافة « في كثرة القرى . (١) وإذا كان ذلك مُحالاً ، ثبت أن المزية والحسن يكونان في إثبات ما يُراد أن يوصف به المذكور ، والإخبار به عنه . وإذا ثبت ذلك ، ثبت أن « الإثبات » معنى ، لأن حصول المزية والحسن فيما ليس بمعنى ، مُحال . (٢)

...

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦

(٢) الفصل التالى ليس فى المخطوطة وص : ٣٤٣ من « ج » تتضمن آخر هذا الفصل ، عند قوله : « محال » ، ثم يبدأ بعدها ما سيأتى برقم : ٦٤٢ ، موصولاً به . وقرأ التعليق التالى .

٣٨٩ هذا مِمَّا نُقِلَ مِنْ مُسَوِّدَتِهِ بِخَطِّهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي وعليه اعتمادى (١)

٦٣٤ - أَعْلَمُ أَنَّ هَهُنَا أَصْلًا أَنْتَ تَرَى النَّاسَ فِيهِ فِي صُورَةٍ مِنْ يَعْرِفُ مِنْ
جَانِبٍ وَيُنْكِرُ مِنْ آخَرٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمَفْرَدَةَ الَّتِي هِيَ أَوْضَاعُ اللُّغَةِ ، لَمْ تَوْضَعْ
لِتُعَرَّفَ مَعَانِيهَا فِي أَنْفُسِهَا ، وَلَكِنْ لِأَنْ يُضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَيَعْرِفَ فِيمَا بَيْنَهُمَا
فَوَائِدُ . وَهَذَا عِلْمٌ شَرِيفٌ ، وَأَصْلٌ عَظِيمٌ .

« أَلْفَاظُ اللُّغَةِ » لَمْ
تَوْضَعْ إِلَّا لَعَمْرُ بَعْضِهَا
إِلَى بَعْضٍ ، وَبَعْضُهَا
تَكُونُ الْغَالِدةُ . وَهَذَا
مَوْضِعُ « الْخَبَرِ »
و « الْإِسْنَادِ »

والدليل على ذلك ، أَنَّا إِنْ زَعَمْنَا أَنَّ الْأَلْفَاظَ ، الَّتِي هِيَ أَوْضَاعُ اللُّغَةِ ، إِنَّمَا
وُضِعَتْ لِیُعَرَّفَ بِهَا مَعَانِيهَا فِي أَنْفُسِهَا ، لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يَشْكُ عَاقِلٌ فِي
اسْتِحَالَتِهِ ، (٢) وَهُوَ أَنَّ يَكُونُوا قَدْ وَضَعُوا لِلْأَجْنَاسِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي وَضَعُوهَا لَهَا لِتُعَرَّفَ
بِهَا ، حَتَّى كَانَهُمْ لَوْ لَمْ يَكُونُوا قَالُوا : « رَجُلٌ » وَ « فَرَسٌ » وَ « دَارٌ » ، لَمَا كَانَ يَكُونُ

(١) هذا الفصل من رقم : ٦٣٤ ، إِلَى رَقْمِ : ٦٤١ هُوَ فِي الْمَخْطُوطَةِ « ج » ، يَأْتِي بَعْدَ رَقْمِ : ٦٥٢ ،
وَيَبْدَأُ فِي الْمَخْطُوطَةِ مِنْ ص : ٣٥٢ ، إِلَى أَوْسَطِ ص : ٣٥٦ ، وَقَدْ أَبْقَيْتُهُ فِي مَوْضِعِهِ هَذَا مِنْ مَطْبُوعَةِ رَشِيدِ
رَضَا ، وَأَثْبَتَهُ كَمَا هُوَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْهَا ، إِذْ لَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا فُصُولٌ مُلْحَقَةٌ بِأَصْلِ كِتَابِ « دَلَائِلُ
الْإِعْجَازِ » ، وَأَكْثَرُ هَذَا الْفَصْلِ مَكْرَرٌ بَعْضُهُ مَا مَضَى ، كَمَا سَأَشِيرُ إِلَيْهِ فِي تَعْلِيقَاتِي . وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ
رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَكْتُبُ هَذِهِ الْفُصُولَ فِي أَوْرَاقٍ مُنْفَصِلَةٍ ، لِيَلْحَقَهَا فِي مَوَاضِعِهَا مِنْ كِتَابِهِ « دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ » .
فَلَمَّا تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَجَعُوا أَوْرَاقَهُ ، نَقَلُهَا النَّاظِلُونَ كَمَا هِيَ ، دُونَ نَظَرٍ إِلَى التَّكَرَّارِ الَّذِي فِيهَا . وَمَعَ ذَلِكَ فَفِي
إِثْبَاتِهِ كَمَا هُوَ فَائِدَةٌ ، نَعْرِفُ مِنْهَا طَرِيقَةَ شَيْخِنَا عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي عَمَلِهِ وَتَأْلِيفِهِ . وَمِثْلُ هَذَا نَادِرٌ فِي شَأْنِ الْمُؤَلِّفِينَ .
وَأَيْضًا فَرُبَّمَا كَانَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ « دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ » ، كَانَ آخِرَ مَا أَلْفَهُ عَبْدِ الْقَاهِرِ ، وَأَنَّهُ لَوْ طَالَ بِهِ الْعُمُرُ ،
لَنَفَى وَأَثْبَتَ ، وَأَنْزَلَ كُلَّ فَصْلٍ مِنْهَا فِي مَنْزِلِهِ مِنْ كِتَابِهِ .

(٢) فِي « ج » : « أَدَّى ذَلِكَ » بِغَيْرِ لَامٍ .

لنا علمٌ بهذه الأجناس = ولو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها (١)
 = حتى لو لم يكونوا قالوا : « فَعَلَ » و « يَفْعَل » ، لما كُنَّا نَعْرِفُ الخبرَ في نفسه ومن
 أصله = ولو لم يكونوا قد قالوا : « أَفْعَلْ » ، لما كُنَّا نَعْرِفُ الأمرَ من أصله ، ولا نَجِدُهُ في
 نفوسنا = وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحُرُوفَ ، لكننا نَجْهَلُ معانيها ، فلا نَعْقِلُ
 نَفْيًا وَلَا نَهْيًا وَلَا آسْتَفْهَامًا وَلَا اسْتِثْنَاءً . كَيْفَ ؟ وَالْمُوَاضَعَةُ لَا تَكُونُ وَلَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا
 عَلَى مَعْلُومٍ ، فَمَحَالٌ أَنْ يُوضَعَ اسْمٌ أَوْ غَيْرُ اسْمٍ لَغَيْرِ مَعْلُومٍ ، لِأَنَّ الْمُوَاضَعَةَ
 كَالْإِشَارَةِ ، فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « خُذْ ذَاكَ » ، لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْإِشَارَةَ لَتَعْرِفَ
 السَّامِعَ الْمَشَارَإِلِيهِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَكِنْ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي
 تَرَاهَا وَتُبْصِرُهَا . كَذَلِكَ حُكْمُ « اللَّفْظِ » مَعَ مَا وَضِعَ لَهُ . وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ أَنَا
 لَمْ نَعْرِفْ « الرَّجُلَ » وَ « الْفَرَسَ » وَ « الضَّرْبَ » وَ « الْقَتْلَ » إِلَّا / مِنْ أَسْمَائِهِمَا ؟ (٢)
 لو كان لذلك مَسَاقٌ فِي الْعَقْلِ ، لَكَانَ يَنْبَغِي إِذَا قِيلَ : « زَيْدٌ » أَنْ تَعْرِفَ الْمُسَمَّى
 بِهَذَا الْاسْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ قَدْ شَاهَدْتَهُ أَوْ ذَكَرَ لَكَ بِصِفَةٍ .

٣٥٣

٦٣٥ - وإذا قلنا في العلم باللغات من مُبْتَدَأِ الأمر أنه كان إلهاماً ، (٣) فإن
 الإلهام (٤) لا يرجعُ إلى معاني اللغات ، (٤) ولكن إلى كونِ أَلْفَاظِ اللُّغَاتِ سِمَاتٍ

(١) في المطبوعة : « لما كان يكون لنا علم بمعانيها ، وحتى لو لم يكونوا قالوا » .

(٢) في « ج » « من أساميا » بحذف « إلّا » .

(٣) في المطبوعة : « في العلم واللغات » ، وهو خطأ .

(٤) كان في المطبوعة هنا ما يأتي : « فَإِنَّ الْإِلْهَامَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ شَيْعَيْنِ ، يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتًا
 وَالْآخَرُ مُثَبَّتًا لَهُ ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَنْفِيًا ، وَالْآخَرُ مَنْفِيًا عَنْهُ ، وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ مُثَبَّتٌ مِنْ غَيْرِ مُثَبَّتٍ لَهُ ، وَمَنْفِيٌّ
 مِنْ غَيْرِ مَنْفَى عَنْهُ . فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، أَوْجَبَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَعْقِلَ إِلَّا مِنْ مَجْمُوعِ جَمَلَةٍ فَعِلٍ وَاسْمٍ ،
 كَقَوْلِنَا : « خَرَجَ زَيْدٌ » ، فَمَا عَقَلْنَاهُ مِنْهُ ، وَهُوَ نِسْبَةُ الْخُرُوجِ إِلَى « زَيْدٍ » لَا يَرْجِعُ إِلَى مَعَانِي اللُّغَاتِ » ، وَهُوَ
 إِقْحَامٌ مُفْسَدٌ لِلْكَلامِ بِلَا رَيْبٍ . فَإِنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ فِي « الْإِلْهَامِ » ، وَالَّذِي بَعْدَهُ كَلَامٌ فِي « الْخَبَرِ » وَالَّذِي أَثْبَتَهُ هُوَ
 مَا فِي « ج » عَلَى الصَّوَابِ وَالِاسْتِقَامَةِ . وَسَأَشِيرُ بَعْدَ إِلَى مَوْقِعِ هَذَا الْكَلَامِ فِي « ج » ، فِي الْفَقْرَةِ : ٦٣٧

لتلك المعاني ، ^(١) وكونها مُرادَةً بها . أفلا ترى إلى قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [سورة البقرة : ٣١] ، أفترى أنه قيل لهم : « أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ » ، وهم لا يعرفون المشار إليهم بهؤلاء ؟

...

٦٣٦ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فأعلم أن معاني الكلام كُلِّها معاني لا تُتصَوَّر إلا فيما بين شيئين ، والأصل والأوَّل هو « الخبر » ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع . ومن الثَّابِت في العقول والقائم في النفوس ، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخْبِر به ومُخْبَر عنه ، لأنه ينقسم إلى « إثبات » و« نفي » ، و « الإثبات » يقتضي مُثَبِّتاً ومُثَبَّتاً له ، و « النفي » يَقْتَضِي مَنفِيّاً وَمَنفِيّاً عنه . فلو حاولت أن تُتصَوَّر إثبات مَعْنَى أو نفيه ، من غير أن يكون هناك مُثَبِّت له وَمَنفِيٌّ عنه ، حاولت ما لا يصحُّ في عقل ، ولا يَقَع في وَهْم . مِنْ أَجْلِ ذلك أمتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فِعْلٍ من غير أن تُريد إسناده إلى شَيْءٍ ، ^(٢) وكنت إذا قلت : « ضرب » ، لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك ، من غير أن تُريد الخبر به عن شيء مُظْهِرٍ أو مُقَدِّرٍ ، وكان لفظك به ، إذا أنت لم تُرِدْ ذلك ، وصَوْتاً تُصَوِّتُهُ ، سواءً . ^(٣)

٦٣٧ - وإن أردت أن يَسْتَحْكَم مَعْرِفَةُ ذلك في نفسك ، فأنظر إليك إذا قيل لك : « ما فعل زيد » ؟ فقلت : « خرج » ، هل يُتصَوَّر أن يَقَع في خَلْدِكَ من

(١) في المطبوعة : « لذلك المعنى » ، وهو كلام فاسد .

(٢) في المطبوعة : « ومن ذلك أمتنع » ، وهو لا شيء .

(٣) الفقرة : ٦٣٦ ، هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٥

« خرج » معني من (٤٩) دون أن تنوي فيه ضمير « زيد » ؟ (١) وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تنو / ذلك إلا مُحَرِّجاً نفسك إلى الهذيان ؟ (٢) وكذلك فأنظر إذا قيل لك : « كيف زيد » ؟ ، فقلت : « صالح » : هل يكون لقولك : « صالح » أثر في نفسك من دون أن تريد « هو صالح » (٣) ؟ أم هل يعقل السامع شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك ؟ (٤)

إذا ثبت ذلك ، (٥) فإنه مالا يبقى معه لعاقل شك ، (٦) أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً ، والآخر مثبتاً له ، أو يكون أحدهما منفيّاً ، والآخر منفيّاً عنه = وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ، ومنفي من دون منفي عنه . فلما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يُعَقَّل إلا من مجموع جملة فعل واسم ، (٧) كقولنا : « خرج زيد » ، أو اسم واسم ، كقولنا : « زيد منطلق » . فليس في الدنيا خبر يُعرف من غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل ، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة ، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة . (٨)

(١) في المطبوعة : « أن يقع في خللك معنى من دون » ، وأسقط فاختل الكلام .

(٢) في المطبوعة : « وهل تكون وأنت زعمت أنك » ، وهو كلام فاسد .

(٣) في المطبوعة : « أثر فيك » ، وهو كلام سقيم .

(٤) في المطبوعة : « وهو لم يعتقد ذلك » ، سىء .

(٥) « إذا ثبت ذلك » ، سقطت من كاتب « ج » سهواً .

(٦) في المطبوعة : « فإنه لا ينبغي لعاقل » ، كلام سقيم .

(٧) كان في المطبوعة هنا : « أن الخبر لا يتصور إلا من فعل واسم ، كقولنا « زيد خارج » ، فليس في

الدنيا خبر » ، أسقط هنا ما أثبتته في أول الفقرة : ٦٣٥ ، فأفسد بالإثبات والإسقاط الكلامين جميعاً .

(٨) الفقرة : ٦٣٧ ، هي مكرّر الفقرة السالفة : ٦١٦ .

٦٣٨ - وإذ قد عَرَفْتَ أنه لا يُتَصَوَّرُ الخبرُ إلا فيما بين شيئين : مُخْبِرٍ به ومُخْبَرٍ عنه ، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالثٍ ، وذلك أنه كما لا يُتَصَوَّرُ أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخْبِرٌ به ومُخْبَرٌ عنه ، كذلك لا يُتَصَوَّرُ حتى يكون له مُخْبِرٌ يَصْنُدُ عنه وَيَحْصُلُ من جهته ، وتعود التَّبَعَةُ فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كَانَ صِدْقًا ، وبالكذب إن كَانَ كَذِبًا . أفلا ترى أن من المعلوم ضرورةً أنه لا يكون إثباتٌ ونَقْيٌ ، حتى يكون مُثَبِّتٌ ونَافٍ يكون مصدرُهما من جهته ، ويكون هو المرجى لهما ، والمُبرم والناقض فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً ، ومُصِيباً ومُخْطِئاً ، ومُسيئاً ومُحْسِناً . (١)

٦٣٩ - وَجُمْلَةُ الأمر أن الخبرَ وَجْمَعُ معاني الكلامِ مَعَانٍ ينشئها الإنسان ، الخبرُ : وجميع معاني الكلامِ ، معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ، وَيُصَرِّفُهَا في فكره ، (٢) وَيُنَاجِي بها قَلْبَهُ ، ويراجع فيها عَقْلَهُ ، وتوصف بأنها مقاصدٌ وأغراضٌ . وأعظمُها شأنًا الخبرُ ، فهو الذي يَتَصَوَّرُ بالصُّورِ الكثيرة ، وتقع فيه الصناعات العجيبة ، / وفيه تكون المَزَايا التي بها يَقَعُ التفاضلُ في (٣١٠) ٣٥٥ الفصاحة على ما شرحنا . (٣)

٦٤٠ - ثم إِنَّا نظرنا في المعاني التي يَصِفُهَا العقلاء بأنها معانٍ مُسْتَنْبَطَةٌ ، وَلَطَائِفٌ مستخرجة ، وَيَجْعَلُونَ لها اختصاصاً بقائلٍ دون قائلٍ ، كمثل قولهم في معاني أبياتٍ من الشعر : (٤) « إنه مَعْنَى لم يُسَبِّقْ إليه فلانٌ ، وأنه الذي فَطَنَ له

(١) الفقرة : ٦٣٨ هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٧

(٢) في المطبوعة : « وجميع معاني الكلام ينشئها » ، وهو لا شيء .

(٣) الفقرة : ٦٣٩ ، هي الفقرة فيما سلف رقم : ٦١٨ ، ولم يكن في المطبوعة هنا قوله : « على

ما شرحنا » .

(٤) في المطبوعة : « في معانٍ من الشعر » ، وهو لا شيء .

واستخرجَه ، وأنه الذى غاص عليه بفكره ، وأنه أبو عُذْرِهِ ، لم تجد تلك المعانى فى الأمر الأعم شيئا غير الخبر الذى هو إثبات المعنى للشيء ونفيه عنه . يدلُّك على ذلك أنك لا تنظر إلى شيء من المعانى الغريبة التى تَحْتَصُّ بقائل دون قائل ، (١) إلّا وجدت الأصل فيه والأساس للإثبات والنفي . وإن أردت فى ذلك مثالا فأنظر إلى بيت الفرزدق :

وَمَا حَمَلْتُ أُمَّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هَجَائِيَا

فإنك إذا نظرت لم تشك فى أن الأصل والأساس هو قوله : « وما حملت أم امرئ » ، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت ، مُسْتَنْدٌ إليه ومبنى عليه ، (٢) وأنك إن رفعتَه لم تجد لشيء منها بيانا ، ولا رأيت لذكرها معنى ، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هديانا . والسبب الذى من أجله كان كذلك ، أن من حكم كل ما عدا جُزئى الجملة « الفعل والفاعل » و « المبتدأ والخبر » ، أن يكون تخصيصاً للمعنى المُثَبَّت أو المنفى ، (٣) فقله : « فى ضُلُوعِهَا » ، يفيد أولاً أنه لم يُرد نفى الحمل على الإطلاق ، ولكن الحمل فى الضُلُوع ، وقوله : « أَعَقَّ » ، يفيد أنه لم يرد هذا الحمل الذى هو حمل فى الضُلُوع أيضاً على الإطلاق ، ولكن حملاً فى الضُلُوع مَحْمُولُهُ أَعَقَّ من الجانى عليها هجاءه . وإذا كان ذلك كله تخصيصاً للحمل ، لم يتصور أن يُعَقَّل من دون أن يُعَقَّل نفى الحمل ، لأنه لا يتصور

(١) فى المطبوعة : « أنا لا ننظر » .

(٢) فى المطبوعة : « مستند ومبنى عليه » أسقط « إليه » .

(٣) فى المطبوعة : « تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفى » وهو خطأ يتضح صوابه مما لى ، وهو على الصواب فى « ج » .

تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ، ولا ما / كان في سبيلهما من الأمر به ، ٣٥٦
والنهي عنه ، والاستخبار عنه . (١)

٦٤١ - (٢٩٣) وإذا قد ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام ، معانٍ يُنشئها
الإنسان في نفسه ، ويُصَرِّفُها في فكره ، ويُتَاجى بها قلبه ، ويُراجع فيها لُبُّه ، (٢)
فَاعْلَمْ أن الفائدة في العلم بها واقعة من المُنشئ لها ، وصادرة عن القاصد إليها .
وإذا قلنا في الفعل : « إنه موضوع للخبر » ، (٣) لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن
يُعْلَم به الخبر في نفسه وجنسهِ ، ومن أصله ، وما هو ؟ ولكن المعنى أنه موضوع ،
حتى إذا ضُمَّتْهُ إلى اسمٍ ، عُقِلَ به ومن ذلك الاسم ، الخبر ، (٤) بالمعنى الذي
أشتق ذلك الفعل منه من مُسمًى ذلك الاسم ، (٥) واقعاً منك أيها المتكلم ،
فَاعْرِفْهُ . (٦)

...

(١) هذه الفقرة : ٦٤٠ ، ليست مكررة يتفاصلها ، ولكنها إعادة كتابة لما تضمنته أواخر الفقرة
السابقة رقم : ٦٢٧ ، قبيل ذكره بيت الفرزدق ، ثم الفقرة : ٦٣٢ ، وهذا الاختلاف موضع نظر مهم ، في
طريقه عبد القاهر في تأليفه ، وفي مراجعته لما كتب ، وفي شأن ما يجيء بعد انتهاء « كتاب دلائل الإعجاز » ،
كما كتبه ، أو سَوَّده ، والذي انتهى عند آخر الفقرة رقم : ٥٦٠ ، كما أشرت إليه هناك .

(٢) في المطبوعة : « ويرجع فيها إليه » ، تصحيف لا ريب فيه .

(٣) في المطبوعة : « وإذا قلت » ، لا شيء .

(٤) السياق : « عُقِلَ به الخبر » ، « الخبر » نائب فاعل .

(٥) كان في المطبوعة هكذا : « عقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه
على مسمى ذلك الاسم واقع منك » وهو كلام لا يستقيم ، وفيه تغيير ظاهر . و « واقعاً » حال .

(٦) الفقرة : ٦٤١ ، انظر لهذه الفقرة ما سلف رقم : ٦١٨ ، ورقم : ٦٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٤٢ - (١) أعلم أنك لن ترى عجباً أعجب من الذى عليه الناس فى أمر النظم ، وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن ههنا نظماً أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت أن تبصرهم ذلك تسدّر أعينهم ، (٢) وتضلل عنهم أفهامهم . وسبب ذلك أنهم أول شئ عِدُّوا العلم به نفسه ، من حيث حسبه شيئاً غير تَوَحَّى معانى النحو ، وجعلوه يكون فى الألفاظ دون المعانى . فأنت تلقى الجَهْدَ حتى تُمِيلَهُم عن رأيهم ، لأنك تعالج مرضاً مُزِماً ، وداء متمكناً . ثم إذا أنت قُدَّتْهم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير تَوَحَّى معانى النحو ، (٣) عَرَضَ لهم من بَعْدُ خاطرٌ يذهشهم ، حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم . وذلك أنهم يرونا ندعى المزية والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معانى النحو شئ يُتَصَوَّرُ أن يتفاضل الناس فى العلم به ، ويرونا لا نستطيع أن نضع اليد من معانى النحو ووجوهه على شئ نزع من شأن هذا أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه ، بل يرونا ندعى (٣١) المزية لكل ما ندعياها له من معانى النحو ووجوهه وفروقه فى موضع دون موضع ، وفى كلام دون كلام ، وفى الأقل دون الأكثر ، وفى الواحد من الألف . فإذا رأوا الأمر كذلك ، دخلتهم الشبهة وقالوا : كيف يصيرُ المعروف مجهولاً ؟ ومن أين يُتَصَوَّرُ أن يكون للشئ فى كلام مزية عليه فى كلام آخر ، بعد أن تكون حقيقته فيهما حقيقة واحدة ؟

بيان فى النظم .
ودخول الشبهة فى أمره ،
وأن مرده إلى الذوق .

٣٤٤

(١) هذا الفصل يأتى فى ج ، فى ص : ٣٤٣ منها ، بعد آخر الفقرة : ٦٣٣ مباشرة ، وما بينهما زيادة فى المطبوعة ليست فى ج .

(٢) « سِدَرَ بصره يَسْدُرُ سَدْرًا » ، تحير فلم يكدر يصير .

(٣) « الخزائم » جمع « خزيمة » ، وهى حلقة من شعر تُجعل فى وَترة أنف البعير ، يشدُّ بها الزمام .

فإذا رأوا التنكير يكون فيما لا يخصى من المواضع ثم لا يقتضى فضلاً ، ولا يوجب مزية ، أنهمونا في دعوانا ما آدعينا لتكثير الحياة في قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، من أن له حسناً ومزية ، وأن فيه بلاغة عجيبة ، وظنوه وهماً مناً وتخيلاً .

ولسنا نستطيع في كشف الشبهة في هذا عنهم ، وتصوير الذى هو الحق عندهم ، ما استطعناه في نفس النظم ، لأننا ملكنا في ذلك أن نضطرهم إلى أن يعلموا صيحة ما نقول . وليس الأمر في هذا كذلك ، فليس الداء فيه بالهين ، ولا هو بحيث إذا رُمّت العلاج منه وجدت الإمكان فيه مع كل أحد مُسِعِفاً ، والسعى مُنْجِحاً ، لأن المزايا التى تحتاج أن تُعْلِمَهم مكانها وتُصوِّرَ لهم شأنها ، أمورٌ خفيةٌ ، ومعانٍ روحانيةٌ ، أنت لا تستطيع أن تُتَبَّه السامع لها ، وتحدث له علماً بها ، حتى يكون مُهَيَّأً لإدراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تُعْرِضَ فيها المزية على الجملة = وَمَنْ إِذَا تَصَفَّحَ الْكَلَامَ وَتَدَبَّرَ الشَّعْرَ ، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْقِعِ شَيْءٍ مِنْهَا وَشَيْءٍ ، وَمَنْ إِذَا أَنْشَدَتْهُ قَوْلُهُ :

لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ (١)

(١) لشمروخ ، وهو « أبو عمارة » محمد بن أحمد بن أبي مرة المكي ، وهى أبيات في معجم الشعراء : ٤٣٨ ، والزهرة : ١٠ ، ومصارع العشاق ص : ١٧٤ ، غير منسوب . وأبياته هى :

يَا مَنْ بَدَأْتُ حُسْنَ صُورَتِهِ تَثْنِي إِلَيْهِ أَعْنَةَ الْحَدَقِ
لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ
لَكُنْهُمْ سَعِدُوا بِأَمْنِهِمْ وَشَقِيتُ حِينَ أَرَاكَ بِالْفَرَقِ
سَلِمُوا مِنَ الْبَلَوَى ، وَلِي كِبَدٌ حَرَى ، وَدَمْعَةٌ هَائِمٌ مِلَقِ

وقول البحتري :

وَسَأَسْتَقِيلُ لَكَ الدُّمُوعَ صَبَابَةً وَلَوْ أَنَّ دِجْلَةَ لِي عَلَيْكَ دُمُوعٌ ^(١)

وقوله ٣٩٥

رَأَتْ فَلَتَاتِ الشَّيْبِ فَأَبْتَسَمَتْ لَهَا وَقَالَتْ : نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعَدِ ^(٢)

وقول أبي نواس :

٣٤٥ / رَكِبْتُ تَسَاقَوْا عَلَى الْأَكْوَارِ بَيْنَهُمْ كَأَسَ الْكَرَى ، فَأَتَتْشَى الْمَسْقَى وَالسَّاقَى
كَأَنَّ أَغْنَاهُمْ ، وَالنُّومُ وَاضِعُهَا عَلَى الْمَنَاقِبِ ، لَمْ تُعَمَدْ بِأَغْنَاكِ ^(٣)

وقوله

يَا صَاحِبِي عَصَيْتُ مُصْطَبَحًا وَغَدَوْتُ لِلذَّاتِ مُطْرَحًا
فَتَزَوَّدُوا مِنِّي مُحَادَثَةً ، حَذَرُ الْعَصَا لَمْ يُبْقِ لِي مَرَحًا ^(٤)

وقول إسماعيل بن يسار :

حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ بَدَا ضَوْؤُهُ وَغَابَتِ الْجَوَازُءُ وَالْمِرْزَمُ
خَرَجْتُ وَالْوَطْءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الْأَرْقَمُ ^(٥)

(١) في ديوانه ، في وداع إبراهيم بن الحسن بن سهل .

(٢) في ديوانه ، وفي المطبوعة : « مكناات الشيب » وشرحها شرحاً غير لائق . و « فلتات الشيب » أول ما أسرع إليه من الشيب فلتة .

(٣) في ديوانه ، آخر باب المدائح ، وانظر التشبيهات لابن أبي عون : ١٨٩ ، والحيوان ٧ : ٢٥٨ ، والبرصان : ٥٣١ ، وفي رواية البيت الثاني « لم تعمد » . في هامش المخطوطة : « لم تغدل » ، وفي الديوان : « لم تُدعم » ، وكلّ جيد في معنى واحد .

(٤) في ديوانه ، في الحمريات .

(٥) شعره في الأغاني ٤ : ٤١٧ ، (الدار) ، و « الجوزاء » يعني نظم الجوزاء ، وهو أحد المِرْزَمين ، وهما من النجوم التي تغيب عند دنو الصبح . و « الأرقم » ، الحية .

= أُنِيقَ لها ، وأخذته الأُريحِيَّةُ عندها ، وعَرَفَ لُطْفَ موقع « الحذف »

و « التنكير » في قوله :

* نَظَرْتُ وَتَسْلِيْمٌ عَلَى الطَّرْقِ *

وما في قول البحترى : « لِي عَلَيَّكَ دُمُوعٌ » من شِبْهِ السَّحَرِ ، وأنَّ ذلك من

أجل تقديم « لِي » على « عليك » ، ثم تنكير « الدُّموع » = وعرف كذلك شَرَفَ قوله :

* وَقَالَتْ : نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعَدِ *

= وغلَوُ طَبَقَتِهِ ، وَدِقَّةُ صَنَعَتِهِ .

٦٤٣ - والبلاءُ ، ^(١) والدَّاءُ العِبَاءُ ، أن هذا الإحساسَ قَلِيْلٌ في الناس ،

حتى إنَّه لَيَكُونُ أن يَقَعَ للرجلِ الشَّيْءُ من هذه الفروق والوجوه في شعْرِه يَقُولُهُ ،

أو رسالةً يَكْتُبُهَا ، الموقِعَ الحسن . ثم لا يَعْلَمُ أَنَّهُ قد أَحْسَنَ . فَأَمَّا (٢١٦) الْجَهْلُ

بِمَكَانِ الإِسَاءَةِ فَلَا تَعْدُمُهُ ، فَلَسْتَ تَمْلِكُ إِذَا مِنْ أَمْرِكَ شَيْئاً حَتَّى تَظْفَرَ بِمَنْ لَهُ طَبْعٌ إِذَا

قَدَحْتَهُ وَرَى ، وَقَلْبٌ إِذَا أَرَيْتَهُ رَأَى ، فَأَمَّا وَصَاحِبُكَ مِنْ لَا يَرَى مَا تُرِيهِ ، وَلَا يَهْتَدِي

لِلَّذِي تَهْدِيهِ ، فَأَنْتَ رَامٍ فِي غَيْرِ مَرْمَى ، وَمُعَنَّ نَفْسَكَ فِي غَيْرِ جَدْوَى ، وَكَأَنَّ لَا تُقِيمُ

الشَّعْرَ فِي نَفْسٍ مِنْ لَا ذَوْقَ لَهُ ، كَذَلِكَ لَا تُفْهَمُ هَذَا الشَّأْنُ مِنْ لَمْ يُؤْتِ / الآلة

التي بها يفهم ، إلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْبَلَاءُ إِذَا ظَنَّ الْعَادِمَ لَهَا أَنَّهُ ٣٤٦

أَوْتِيَهَا ، وَأَنَّهُ مِمَّنْ يَكْمُلُ لِلْحَكَمِ ، وَيَصْحُ مِنْهُ الْقَضَاءُ ، فَجَعَلَ يَقُولُ الْقَوْلَ لَوْ عَلِمَ

غَيْبَهُ لَاسْتَحْيَى مِنْهُ . فَأَمَّا الَّذِي يُحْسُ بِالنَّقْصِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ عَدِمَ عِلْمًا

قَدْ أَوْتِيَهُ مَنْ سِوَاهُ ، فَأَنْتَ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ قَدْ حَمَاهُ عَقْلُهُ أَنْ يَعْدُوَ

طَوْرَهُ ، وَأَنْ يَتَكَلَّفَ مَا لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهُ .

(١) هذه الفقرة كلها : ٦٤٣ ، هي ختام الرسالة الشافية رقم : ٥٠ كما سيأتي ورحم الله الشيخ

الكبير عبد القاهر ، فكأنه يتكلم في هذا كُله عن زماننا نحنُ ، لا عن زمانه .

وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة ، وقوانين مضبوطة قد اشترك الناس في العلم بها ، واتَّفَقُوا على أن البناء عليها ، إذا أخطأ فيها المخطئ ، ثم أعجب برأيه ، لم تستطع رده عن هواه ، وصرفه عن الرأي الذي رآه ، إلا بعد الجُهد ، وإلا بعد أن يكون حصيفاً عاقلاً ثبتاً إذا ثبته انتبه ، وإذا قيل : إن عليك بقیة من النظر ، وقف وأصغى ، وخشى أن يكون قد غر ، فاحتاط باستماع ما يقال له ، وأنف من أن يلج من غير بيّنة ، ويستطيل بغير حجة ، وكان من هذا وصفه يعز ويقل^(١) فكيف بأن تردّ الناس عن رأيهم في هذا الشأن ، وأصلك الذي تردّهم إليه ، وتعوّل في حاجتهم عليه ، استشهاد القرائح ، وسبر النفوس وفليها ، وما يفرض فيها من الأريحية عندما تسمع ، وكان ذلك الذي يفتح لك سمعهم ، ويكشف الغطاء عن أعينهم ، ويصرف إليك أوجههم ، وهم لا يضعون أنفسهم موضع من يرى الرأي ويُفتى ويقضى ، إلا وعندهم أنهم ممن صفت قريحته ، وصحّ (٣٩٧) ذوقه ، وتمت أداته . فإذا قلت لهم : « إنكم قد أثبتم من أنفسكم » ، ردّوا عليك مثله وقالوا : « لا ، بل قرائحنا أصح ، ونظرنا أصدق ، وحسنا أذكى ، وإنما الآفة فيكم لأنكم خيّلتم إلى أنفسكم أموراً لا حاصل لها ، وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلاً على الآخر ، من غير أن يكون ذلك الفضل معقولاً » = فتبقى في أيديهم حسيراً لا تملك غير / التعجب . فليس الكلام إذن بمُعزٍ عنك ، ولا القول بنافع ، ولا الحجة مسموعة ، حتى تجد من فيه عون لك على نفسه ، ومن إذا أبى عليك ، أبى ذاك طبعه فردّه إليك ، وفتح سمعه لك ، ورَقع الحجاب بينك

٣٤٧

(١) السياق آت من أول الفقرة : « وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة فكيف بأن تردّ . »

وبينه ، وأخذ به إلى حيث أنت ، وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أوامات ،
فاستبدل بالتفان أنسا ، وأراك من بعد الإباء قبولاً .

...

٦٤٤ - ولم يكن الأمر على هذه الجملة إلا لأنه ليس في أصناف العلوم
الخفية ، والأمور الغامضة الدقيقة ، أعجب طريقاً في الخفاء من هذا . وإنك لتتعب
في الشيء نفسك ، وتكد فيه فكرك ، وتجهد فيه كل جهدك ، حتى إذا قلت قد
قتلته علماً ، وأحكمته فهماً ، كنت بالذي لا يزال يتراءى لك فيه من شبهة ،
ويعرض فيه من شك ، ^(١) كما قال أبو نواس :

ألا لا أرى مثل أمترائي في رسمٍ تغصُّ به عيني ويلفظُهُ وهمي
أنت صُور الأشياءِ بيني وبينه فظنني كلاً ظنٍّ ، وعلمي كلاً علمٍ ^(٢)

...

٦٤٥ - وإنك لتتظر في البيت دهرًا طويلاً وتفسره ، ولا ترى أن فيه شيئاً لم
تعلمه ، ثم يبدو لك فيه أمرٌ خفي لم تكن قد علمته ، مثال ذلك بيت المتنبي :
عجبا له ! حفظ العنان بأتمل ما حفظها الأشياء من عاداتها ^(٣)

خطأ عفر
ل النظم :

مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئاً ، ولا يقع لنا (٣٩٨) أن فيه
خطأ ، ثم بان بأخرة أنه قد أخطأ . وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : « ما حفظ الأشياء
من عاداتها » ، فيضيف المصدر إلى المفعول ، فلا يذكر الفاعل ، ذاك لأن المعنى على

(١) يقول : كنت بهذا الذي يتراءى لك ، كما قال أبو نواس .

(٢) في ديوانه ، « في باب الحمريات » ، وفيه : « فجهل كلاً جهل » .

(٣) في ديوانه ، وفي « ج » ، « حفظ البنان » ، خطأ صرف .

٣٤٨ أَنَّهُ يَنْفِي الْحِفْظَ عَنْ أَنَامِلِهِ جُمْلَةً ، وَأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهَا أَصْلًا ، وَإِضَافَتُهُ
 الْحِفْظَ إِلَى ضَمِيرِهَا فِي قَوْلِهِ : / « مَا حِفْظُهَا الْأَشْيَاءَ » ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدْ أَثْبَتَ
 لَهَا حِفْظًا . ^(١) وَنَظِيرُ هَذَا أَنْكَ تَقُولُ : « لَيْسَ الْخُرُوجُ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ مِنْ
 عَادَتِي » ، وَلَا تَقُولُ : « لَيْسَ خُرُوجِي فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ مِنْ عَادَتِي » ، وَكَذَلِكَ
 تَقُولُ : « لَيْسَ ذَمُّ النَّاسِ مِنْ شَأْنِي » ، وَلَا تَقُولُ : « لَيْسَ ذَمُّ النَّاسِ مِنْ شَأْنِي » ،
 لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ إِثْبَاتَ الذَّمِّ وَوُجُودَهُ مِنْكَ . وَلَا يَصَحُّ قِيَاسُ الْمَصْدَرِ فِي هَذَا عَلَى
 الْفِعْلِ ، أَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : « مَا مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَحْفَظَ
 الْأَشْيَاءَ » ، كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ : « مَا مِنْ عَادَتِهَا حِفْظُهَا الْأَشْيَاءَ » ، ذَاكَ أَنْ
 إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ يَقْتَضِي وَجُودَهُ ، وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْهُ ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنْكَ تَقُولُ :
 « أَمَرْتُ زَيْدًا بِأَنْ يَخْرُجَ غَدًا » ، وَلَا تَقُولُ : « أَمَرْتَهُ بِخُرُوجِهِ غَدًا » .

...

٦٤٦ - وَمَا فِيهِ خَطَأٌ هُوَ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ قَوْلُهُ :

خطأ غفيل آخر
 في « النظم »

وَلَا تَشْكُ إِلَى خَلْقِي فَتَشْمِتَهُ شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِمِ ^(٢)

وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « لَا تَضْحَجْ ضَحَجَ زَيْدٍ » ، كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ زَيْدًا
 يَضْحَجُ ضَرْبًا مِنَ الضَّحَجِ ، مِثْلَ أَنْ تَجْعَلَهُ يُفْرِطُ فِيهِ أَوْ يُسْرِعُ إِلَيْهِ . هَذَا هُوَ مُوجِبُ
 الْعُرْفِ . ثُمَّ إِنْ لَمْ تَعْتَبِرْ خُصُوصَ وَصْفٍ ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الضَّحَجَ عَلَى الْجُمْلَةِ
 مِنْ عَادَتِهِ ، وَأَنْ تَجْعَلَهُ قَدْ كَانَ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، اقْتَضَى قَوْلُهُ :

(١) فِي هَامِشٍ « ج » بِحِطِّ كَاتِبِهَا مَا نَصَحَ :

« فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ حِفْظَ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ عَادَةً لَهُ ، فَالْمَنْفِيُّ
 حِينَئِذٍ كَوْنُ الْحِفْظِ عَادَةً لَهُ ، وَالْمُرَادُ عَدَمُ ثُبُوتِ الْحِفْظِ لَهُ أَبَدًا » .

(٢) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ .

* شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِمِ *

أن يكون ههنا « جريح » ، قد عُرِفَ من حاله أنه يكون له « شَكْوَى إلى الغربان والرحم » ، وذلك محال . وإنما العبارة (١٩٩) الصحيحة في هذا أن يُقال : « لا تَشْكُ إِلَى خَلْقٍ ، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ كَانَ مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ أَنْ تُصَوِّرَ فِي وَهْمِكَ أَنَّ بَعِيرًا ذَبْرًا كَشَفَّ عَنْ جُرْحِهِ ، (١) ثُمَّ شَكَاهُ إِلَى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِمِ » .

...

٦٤٧ - ومن ذلك أنك ترى من العلماء من قد تأوَّل في الشيء تأويلاً خطأ آخر في آتباع

تأويل لبعض العلماء

وَقَضَى فِيهِ بِأَمْرٍ ، فَتَعْتَقِدُهُ أَتْبَاعاً لَهُ ، وَلَا تَرْتَابُ أَنَّهُ عَلَى مَا قَضَى وَتَأَوَّلَ ، وَتَبْقَى عَلَى ذَلِكَ الْاِعْتِقَادِ الزَّمَانَ الطَّوِيلَ ، / ثُمَّ يَلُوحُ لَكَ مَا تَعْلَمُ بِهِ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ ٣٤٩ مَا قَدَّرَ . وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الْأَمْدِيَّ ، ذَكَرَ بَيْتَ الْبَحْتَرِيِّ :

فَصَاغَ مَا صَاغَ مِنْ تَبَرٍّ وَمِنْ وَرَقٍ وَحَاكَ مَا حَاكَ مِنْ وَشْيٍ وَدِيَّاجٍ (٢)

ثم قال : « صَوَّغَ الْغَيْثَ وَحَوَّكُهُ لِلنَّبَاتِ لَيْسَ بِاسْتِعَارَةٍ ، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ : « هُوَ صَائِغٌ » وَلَا « كَأَنَّهُ صَائِغٌ » ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : « هُوَ حَائِكٌ » وَ « كَأَنَّهُ حَائِكٌ » ، قَالَ : « عَلَى أَنْ لَفْظُ « حَائِكٌ » فِي غَايَةِ الرِّكَازَةِ إِذَا أُخْرِجَ عَلَى مَا أُخْرِجَهُ أَبُو تَمَامٍ فِي قَوْلِهِ :

إِذَا الْغَيْثُ غَادَى نَسَجَهُ حَلَّتْ أَنَّهُ تَحَلَّتْ حَقَبٌ حَرَسٌ لَهُ وَهُوَ حَائِكٌ (٣)

قال : وهذا قبيح جداً . (٤)

(١) « ذَبَرَ الْبَعِيرُ » ، إِذَا تَفَرَّحَ ظَهْرُهُ مِنَ الْحَمْلِ أَوْ الْقَتَبِ ، فَهُوَ « ذَبْرٌ » .

(٢) هُوَ فِي دِيَوَانِهِ ، وَ « الْوَرَقُ » ، الْفَضَّةُ .

(٣) هُوَ فِي دِيَوَانِهِ ، وَ « الْحَرَسُ » ، الدَّهْرُ الطَّوِيلُ .

(٤) هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْأَمْدِيِّ هُوَ فِي الْمَوَازِينَةِ ١ : ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، (دَارُ الْمَعَارِفِ) .

والذى قاله البحتري : « فحاك ما حاك » ، حَسَنٌ مُسْتَعْمَلٌ ، والسببُ في هذا الذى قاله أنه ذهب إلى أَنَّ غَرَضَ أَى تَمَامِ أَنَّ (١) يَقْصِدُ « بِخَلَّتْ » إلى « الحَوَك » ، وأنه أراد أن يقول : « خلت الغيث حائكاً » ، وذلك سَهْوٌ منه ، لأنه لم يقصد « بِخَلَّتْ » إلى ذلك ، وإنما قصد أن يقول : إِنَّهُ يظهر في غداةِ يَوْمٍ من حَوَكِ الْغَيْثِ وَنَسْجِهِ بالذى ترى العيون من بدائع الأنوارِ وَغَرَائِبِ الأزهار ، ما يُتَوَهَّمُ معه أن الغيث كان في فِعْلٍ ذلك وفي نَسْجِهِ وَحَوَكِهِ ، حَقَباً من الدهر . فالحَيَلُولَةُ واقعة على كَوْنِ زَمَانِ الحَوَكِ حَقَباً ، (١) لا على كون ما فعله الغيث حَوَكاً ، فأعرفه .

...

٦٤٨ - وممَّا يدخل في ذلك ما حُكِيَ عن الصَّاحِبِ من أنه قال « كان الأستاذ أبو الفضل يختار من شعر آبن الرومى وَيُنْقِطُ عليه ، (٢) قال فدفع إلى القصيدة التى أَوَّلَهَا :

* أَنَحْتَ ضُلُوعِي جَمْرَةً تَتَوَقَّدُ *

وقال : تَأَمَّلْهَا فتَأَمَّلْتُهَا ، فكان قد ترك خَيْرَ بيت فيها ، وهو :

بِجَهْلٍ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُنْتَضِي وَجِلْمٍ كَجِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُعَمَّدُ (٣)

(١) في المطبوعة : « الحيلولة » ، تصحيف ، هو بالخاء المعجمة ، يقال : « خال الشيء بخالهِ خَيْلاً وَخَيْلَةً وَمَخَالَةً وَمَخِيلَةً وَخَيْلُولَةً » ، ظَنَّهُ .

(٢) « أبو الفضل » يعنى ابن العميد ، و « ينقط عليه » ، يضع نقطة علامة على اختياره .
و « الصاحب » هو الصاحب بن عباد .

(٣) هو في ديوانه ، القصيدة في : ٥٨٤ ، والبيت في : ٥٩٠

/ فقلت : لم ترك الأستاذ هذا البيت ؟ فقال : لعل القلم تَجَاوَزَهُ ؟ « قال : ٣٥٠
 « ثم رآني من بعد فاعتذر بعذرٍ كان شرًّا من تركه . قال : إنما تركته لأنه أعاد السيف
 أربع مرات . قال الصاحب : لو لم يُعْده أربع مرَّات فقال : « بجهل كجهل السيف
 وهو مُنْتَضِي ، حِلْم كحِلْم السيف وهو مغمَد » ، لفسد البيت » .

والأمر كما قال الصاحب ، والسبب في ذلك أنك إذا حَدَّثت عن اسم
 مُضَاف ، ثم أردت أن تذكر المضاف إليه ، فإن البلاغة تقتضي أن تذكره بِاسْمِهِ
 الظاهر ولا تُضْمِرُهُ .

٦٤٩ - تفسير هذا أنَّ الذي هو الحَسَن الجميل أن تقول : « جاءني غلامٌ
 زيدٌ وزيدٌ » ، وَيَقْبَحُ أن تقول : « جاءني غلامٌ زيد وهو » ، ومن الشاهد في ذلك قول
 دُعَيْل :

أَضْيَافُ عِمْرَانَ فِي خِصْبٍ وَفِي سَعَةٍ وَفِي جِبَاءٍ وَخَيْرٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ
 (١) وَضَيْفٌ عَمْرٍو وَعَمْرٌو يَسْهَرَانِ مَعًا ، عَمْرٌو لِبَطْنَتِهِ وَالضَيْفُ لِلْجُوعِ^(١)

وقول الآخر

وَلِإِنْ طُرَّةٌ رَاقَتْكَ فَانْظُرْ ، قَرِيبًا أَمَّ مَذَاقُ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ^(٢)

(١) هو في مجموع ديوانه ، وفي الكامل للمبرد ٢ : ١٠٤ ، وروايته :

أَضْيَافُ سَالِمٍ فِي خَفْضٍ وَفِي دَعَا وَفِي شَرَابٍ وَلَحْمٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ

(٢) هو في أسرار البلاغة : ١٠٤ ، و « الطرة » في الأصل حاشية الثوب وموضع هُذْبِهِ . و « طرة

الجارية » ، أن يُقَطَّعَ لها في مقدِّم ناصيتها كالعلم أو كالطرة تحت الناج ، تتجمل بذلك .

وقول المتنبي

بِمَنْ نَضْرِبُ الْأَمْثَالَ أَمْ مَنْ نَقِيسُهُ إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالِدَّهْرُ (١)
 ليس بمخفى على مَنْ له ذَوْقٌ أَنَّهُ لَوْ أَتَى مَوْضِعَ الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ
 بالضمير فقيلاً : « وَضَيْفٌ عَمَرُوهُ وَهُوَ يَسْتَهْرَانُ مَعًا » ، و « رَبَّمَا أَمْرٌ مَذَاقُ الْعُودِ وَهُوَ
 أَخْضَرَ » ، و « أَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَهُوَ » ، لَعْدِمَ حُسْنٍ وَمِزْيَةٍ لَا خَفَاءَ بِأَمْرِهِمَا ، لَيْسَ
 لِأَنَّ الشَّعْرَ يَنْكَسِرُ ، وَلَكِنْ تَنْكَرُهُ النَّفْسُ .

٦٥٠ - وَقَدْ يُرَى فِي بَادِيءِ الرَّأْيِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اللَّبْسِ ، وَأَنْكَ إِذَا
 قُلْتَ : « جَاءَنِي غِلَامٌ زَيْدٌ وَهُوَ » ، كَانَ الَّذِي يَقَعُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ أَنَّ الضَّمِيرَ
 لِلْغِلَامِ ، وَأَنْكَ عَلَى أَنَّ تَجِيءَ لَهُ بِخَبَرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَمِرُّ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّا نَقُولُ :
 « جَاءَنِي غِلْمَانُ زَيْدٌ وَهُوَ » ، فَتَجِدُ الِاسْتِنْكَارَ وَتُبُو النَّفْسِ ، / مَعَ أَنَّ لَا لَبْسَ مِثْلَ
 الَّذِي وَجَدْنَاهُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ غَيْرَ ذَلِكَ . ٣٥١

٦٥١ - وَالَّذِي يُوجِبُهُ التَّأَمُّلُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَاهِظُ : مِنْ
 أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ عَنْ قَوْلِ قَيْسِ بْنِ خَارِجَةَ : « عِنْدِي قِرَى كُلُّ نَازِلٍ ، وَرِضَى كُلُّ
 سَاخِطٍ ، وَخُطْبَةٌ مِنْ لَدُنْ تَطْلُعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ ، أَمْرٌ فِيهَا بِالتَّوَاصُلِ ، وَأَنْهَى
 فِيهَا عَنِ التَّقَاطُعِ » ، فَقَالَ : أَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ هُوَ النَّهْيُ عَنِ التَّقَاطُعِ ؟ قَالَ فَقَالَ
 أَبُو يَعْقُوبَ : أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِنَايَةَ وَالتَّعْرِيطَ لَا يَعْمَلَانِ فِي الْعُقُولِ عَمَلُ الْإِفْصَاحِ
 وَالتَّكْشِيفِ ، (٢) وَذَكَرْتُ هُنَا أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ ، مِنْ أَنَّ لِلتَّصْرِيحِ عَمَلًا لَا يَكُونُ

(١) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ .

(٢) هُوَ فِيْمَا سَلَفَ رَقْمَ ١٧٤ ، وَفِيهِ فِي الْبَيَانِ : « فَقِيلَ لِأَبِي يَعْقُوبَ : هَلَّا اكْتَفَى بِالْأَمْرِ بِالتَّوَاصُلِ
 وَالنَّهْيِ عَنِ التَّقَاطُعِ ، أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ هُوَ النَّهْيُ عَنِ التَّقَاطُعِ ؟ قَالَ : أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِنَايَةَ » .

مثل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ) [سورة الإسراء : ١٠٥] ، وقوله : (قُلْ هُوَ ① اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ٢، ١] ، عَمَلٌ لولها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً ، فهو حُكْمٌ مسئلتنا .

٦٥٢ - ومن البين الجلي في هذا المعنى = وهو كَيْت ابن الرومي سواء ،
لأنه تشبيهٌ مثله = بيتُ الحماسة :

شَدَدْنَا شَدَّةَ اللَّيْثِ عَدَا وَاللَّيْثُ غَضَبَانُ ①

ومن الباب قول النابغة :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَدَتْ عِصَامًا وَعَلَّمَتْهُ الْكَرَّ وَالْإِقْدَامَا ②

= لا يخفى على من له ذَوْقٌ حُسْنُ هذا الإظهار ، وأن له موقعاً في النفس ،
وباعثاً للأريحية ، لا يكون إذا قيل : « نفس عِصَامٍ سودته » ، شَيْءٌ منه الْبَتَّةُ .

« تم الكتاب »

« في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين »

وخمسة . غفر الله لكاتبه ولوالديه ولجميع

المؤمنين والمؤمنات برحمته إنه أرحم

الراحمين وخيرُ الغافرين »

(١) الشعر للفند الزماني ، شرح حماسة أبي تمام للتبريزي ١ : ١٣ ، وروايته : « مَشْنِينَا مِشْنِيَةَ اللَّيْثِ » ،

رواية أخرى .

(٢) للنابغة ، يقول لبواب النعمان بن المنذر : « عِصَامُ بْنُ شَهْرَةَ الْجَرْمِيِّ » ، الفاخر للمفضل بن

سلمة : ١٤٥ وغيره .

بعد هذا ، يأتي في المخطوطة « ج »

الفصل الذي تقدم ، من أول

رقم : ٦٣٤ ، إلى آخر رقم : ٦٤١

وهو يقع فيها من ص : ٣٥٢ من المخطوطة

إلى أوسط ص : ٣٥٦ منها قبل رقم : ٦٥٣

. - ٩ -

مَسْئَلَةٌ يَرْجَعُ فِيهَا الْكَلَامُ إِلَى « الْإِثْبَاتِ »

٦٥٣ - العلم بالإثبات والنفي وسائر معاني الكلام في غرائز النفوس ، ولم يُوضع أمثلة الأفعال لِتُعَلِّمَ هذه المعاني في أنفُسِها ، بل لِتُعَلِّمَ ، واقعةً من المتكلم وكائنةً في نفسه . ^(١) فواضع اللغة لما [قال] : « ضرب » ، كأنه قال إنه موضوعٌ [للضرب] ، ^(٢) حتّى إذا أردت إثبات « الضرب » لشيء ، ضممتَه إلى اسم ذلك الشيء فَعَلِمَ بذلك [أن] إثبات الضرب له واقعاً منك وكائناً في نفسك ، محصوّل قولنا في « ضرب » ، إنّه خبر ، وأنه موضوعٌ يُعْرَفُ به . وإذا ضُمَّ إلى اسم إثبات « الضرب » لمسمّى ذلك الاسم ، فهو موضوعٌ ليدلّ على وقوع إثبات منك ووجوده في نفسك ، وليس في أن « الإثبات » لا يقع إلّا متعلّقاً بشئيين ، ما يمنع أن يكون « الإثبات » معنى مُسْتَقِيلاً بنفسه معلوماً = ومثله أنه لا يصحّ وجود صِفةٍ من غير موصوف ، ثم لا يمنع ذلك أن تكون « الصفة » في نفسها معلومة .

تفسير ذلك : أنه لا يصحّ وجود سَوَادٍ وَحَرَكةٍ في غير محلّ ، ثم لم يمنع ذلك أن يكونا معلومين في أنفُسِهِما .

وَجُمْلَةٌ / الأمر أن حاجة الشئ في وجوده إلى شيء آخر ، لا يمنع أن يكون شيئاً مُسْتَقِيلاً بنفسه معلوماً ، وليس ههنا شيء أكثر من أن هذا يقتضى ذاك ،

(١) انظر ما سلف في أوائل الفقرة رقم : ٦٣٤

(٢) ما بين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام إلّا بها ، وكذلك ما سيأتى بعده .

و « الاقتضاء » وصف في المُقتضى لآ في المُقتضى ، فاقتضاء « العلم » معلوماً ، وصف في « العلم » وكائن في حقيقته ، وليس بوصف في المعلوم . وإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن يُظنَّ أنه لا يصحُّ أن يكون « العلم » في نفسه وعلى الانفراد معلوماً .

فإن قيل : لو جاز أن يكون « العلم » على الانفراد معلوماً ، جاز أن يكون على الانفراد موجوداً .

قيل : إنا [لا] نعى بقولنا : « إته يصحُّ أن يكون « العلم » على الانفراد معلوماً ، « العلم » مُطلقاً من غير نصٍّ على مَعلوم . ووجود « العلم » مُطلقاً مُبهماً ومن غير معلوم منصوب عليه ، مُحال .

...

- ٢ -

فصل

٦٥٤ - يَصِحُّ توهُّم وجود « السّواد » في محلّ هو في حال التوهّم أبيض =
وتكون حقيقة هذا أنّه يُتَوَهَّم في هذا المحلّ الأبيض ، وجود مثل اللون الذي يراه في
المحلّ الأسود ، ولو فرضنا أن لا يكون رأى محلاً أسوداً قط ، لم يتصوّر منه هذا
التوهّم . وإذا ثبت هذا ، فإنه ما من فاعل إلا وهو يجد في نفسه إثبات معنى
لشيء ، فنحن إذا قلنا في « ضرب » أنه موضوع لإثبات المعنى للشيء ، كنّا أشرنا
له إلى هذا المعنى الذي عرّفه في نفسه ، كما أنّنا إذا قلنا إنّ لفظ « رجل » موضوع
للآدميّ الذّكر ، كنّا أشرنا له إلى ما عرّفه بعينه ، إلّا أن الشّأن أنّا نُشير له في الاسم
إلى شيء قد عرّفه موجوداً . فيجب أن يُنظر إذا قلنا : « إن الفعل موضوع لإثبات
المعنى للشيء » ، أنكون أشرنا إلى معنى قد علمه موجوداً ، أم إلى شيء يُعلم صحّة
وجوده . (١)

...

(١) هنا حاشية في هامش « ج » بخط كاتبها : « أول ما يولد المعنى يُعلم الشيء ، وإنّما [يكون قد]
علمه من قبل موجوداً » ، هكذا قرأته ، مع تأكل في الهامش .

- ٣ -

فصل

٦٥٥ - إن كان أبو الفتح بن جني قال ما قال في قول المتنبي :

* وَفِيهَا قَيْتُ يَوْمَ الْقُرَادِ *^(١)

حتى تكون فضيلة يكون بيت المتنبي بها أشعر من بيت الخطيئة ،^(٢)
فمحال أن يكون البيت = بزيادة تقع في مجرد الإغراق من دون صنعة تكون في تلك
/ الزيادة =^(٣) أشعر من البيت ذي الصنعة ، ولا سيما مثل صنعة الخطيئة ، التي
لا يبلغ التأمل لها غاية في الاستحسان ، إلا رأى أن يزيد . ومن سلك في الموازنة ٣٥٨

(١) هو في ديوانه ، وصدر البيت ، في صفة ناقته :

* فَلَمْ تَلْقَ أَبْنَ إِبرْهِيمَ عَنَسِي *

ورواية الديوان : « قوت يوم » ، وهما سواء ، و « القوت » و « القيت » ما يمسك الرمق .

(٢) كأنه يعني بيت الخطيئة ، والله أعلم ، قوله :

قَرُوا جَارَكَ الْعِيْمَانَ ، لَمَّا تَرَكْتَهُ وَقَلَصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
سَنَاماً وَمَحْضاً ، أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَآكْتَسَتْ عِظَامُ آمْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

« قروا » ، أضافوه وأطعموه . و « العيمان » . الشديد الشهوة إلى شرب اللبن . و « قلص عن برد الشراب مشافره » ، أي لم يزل في زمن الشتاء والجذب يشرب الماء البارد حتى قلصت شفتاه . و « المحض » اللبن الذي لم يخالطه ماء . والشاهد فيه قوله : « ما كان يشبع طائر » ، يعني أنه قد بلغ من هزاله ما لو وقع عليه طائر ، لما شبع ، لأنه لا يجد مما يأكله منه إلا القليل النافه . وهذا موضع المقارنة بينه وبين قول المتنبي في هزال ناقته ، حيث يقول : إنه لم يبلغ أرض ممدوحه ، وفي ناقته ما يقوت القراد على ضالته يوماً واحداً .

(٣) السياق : « فمحال أن يكون البيت من غير صنعة أشعر من البيت ذي الصنعة » .

بَيِّنَ الشَّعْرِينَ هَذَا الْمَسْلَكَ ، أَدَاهُ ذَلِكَ إِلَى مَا سَخُفَ مِنَ الرَّأْيِ ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَنَبِّئِي فِي قَوْلِهِ :

وَصَدْرُكَ فِي الدُّنْيَا وَلَوْ دَخَلْتَ بِنَا وَبِالْجَنِّ فِيهِ ، مَا دَرْتُ كَيْفَ تَرْجِعُ ^(١)

أشعر من البحتري في قوله :

مَفَازَةُ صَدْرٍ لَوْ تُطَرَّقُ لَمْ يَكُنْ لَيْسَلُكَهَا فَرْدًا سَلَيْكُ الْمَقَانِبِ ^(٢)

...

(١) هو في ديوانه ، وروايته : « وَقَلْبِكَ فِي الدُّنْيَا » ، وهذا هو الصواب ، لأنه متعلق . بيت قبله ذكر فيه « الصدر » في الثوب ، ثم جعل هنا « القلب » في الصدر .

(٢) هو في ديوانه ، « سَلَيْكُ الْمَقَانِبِ » هو سَلَيْكُ بْنُ السَّلَكَةِ الصُّعْلُوكِ الْعَدَاءِ ، و « الْمَقَانِبِ » ، وهي جمع « مَقْنَب » ، وهي جماعة الخيل عليها فرسانها و « تُطَرَّقُ » ، أى يُصِيرُ فِيهَا طَرَقَ تَسْلُك .

- ٤ -

فَصْلٌ

٦٥٦ - إذا قلت : « هَذَا يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ ، وَذَاكَ يَعْرِفُ مِنْ بَحْرِ » ، لم تكن شَبَّهْتَ قِيلَ الشَّعْرِ بِالنَّحْتِ وَالْعَرَفِ ، ولكن تكون قد شَبَّهْتَ هَذَا فِي صُعُوبَةِ قَوْلِ الشَّعْرِ عَلَيْهِ ، وَفِي آحْتِيَاجِهِ إِلَى أَنْ يَكُذَّ نَفْسَهُ بَمَنْ يَنْحِتُ مِنَ الصَّخْرِ = وَشَبَّهْتَ الْآخَرَ فِي سُهُولَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ ، وَفِي أَنَّهُ يَنَالُهُ عَفْوًا ، بِمَنْ يَعْرِفُ مِنْ بَحْرٍ .

بيِّنْ ذلك : أَنْ لَيْسَ الشَّبُّهُ بِوَصْفٍ يَرْجِعُ إِلَى « النَّحْتِ » وَ « الْعَرَفِ » مِنْ حَيْثُ هُمَا نَحَتٌ وَغَرَفٌ ، وَلَكِنْ الشَّبُّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَشْتُقُّ عَلَى هَذَا وَيَسْهَلُ عَلَى ذَاكَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُذَّ النَّفْسَ بِالَّذِي يَنْحِتُ الصَّخْرَ ، وَالَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ وَيَأْتِيهِ عَفْوًا بِالَّذِي يَعْرِفُ مِنْ بَحْرٍ ، لَا عَلَى تَشْبِيهِ قَوْلِ الشَّعْرِ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَوْلٌ شَعْرٌ وَتَأْلِيفٌ كَلَامٌ وَإِقَامَةٌ وَزَنٌ وَقَافِيَةٌ ، بِالنَّحْتِ وَالْعَرَفِ ، هَذَا مُحَالٌ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَزِيَّةَ الَّتِي تَجِدُهَا لِتَرْكِ التَّصْرِيحِ بِالتَّشْبِيهِ ، وَأَنْتَ لَمْ تَقُلْ : « هُوَ كَمَنْ يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ » ، لَيْسَتْ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : « هُوَ يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ » جَعَلْتَهُ أَشْبَهَ بِالنَّاحِتِ مِنَ الصَّخْرِ ، وَلَكِنْ بِأَنَّكَ جَعَلْتَ شَبَّهُ النَّاحِتِ مِنَ الصَّخْرِ لَهُ أَثْبَتَ ، فَأَعْرَفَهُ .

...

- ٥ -

/ « مسألة »

٣٥٩

٦٥٧ - قال النَّمَرِيُّ في قوله في الحماسة : (١)

لَنَا إِبِلٌ لَمْ تُهِنْ رَبَّهَا كَرَامَتُهَا ، وَالْفَتَى ذَاهِبٌ

« يقول : لم يُكْرَمِهَا فَتُهِنْهُ كَرَامَتُهَا ، قال : وهذا كقولك : « لم تُبَذِّلْنِي صِيَانَتَهُ مَالِي » ، أى لم أَصْنَعْهُ فَأَبْتَذِلْ ، لا أنه أَكْرَمَهَا فلم يهِنْه ذاك . قال ومثله قول النابغة :
* مِثْلُ الرُّجَاجَةِ ، لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ * (٢)

أى : لم تَرْمَدْ فَتُكْحَلْ مِنْهُ . (٣)

قال الشيخ الإمام : الأوَّلَى أن يكون المعنى : لم تَمْنَعْنَا كَرَامَتُهَا أن نُنَحْرَهَا للأضياف ونُسَخِّوْهَا . ونظر هو إلى ما جرت به العادة من أن يقال في وَصْفِ الجَوَادِ : إنه لا خَطَرَ للمال عنده . وذلك وإن كان معروفاً من كلام النَّاسِ ، فإنهم يقولونه على معنى أنه كَأَنَّهُ من حيثُ الحَمْدُ والذِّكْرُ الجميلُ ، لا يكون النَّفِيسُ من المال عنده نَفِيساً ، وأنه يَبْذُلُهُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ الذى لا يكون له قيمة . وإنيهم ليُخْرِجُونَ

(١) من شعر حزاز بن عمرو ، في الحماسة .

(٢) في ديوانه ، في ذكر ابنة الحُسَيْن ، أو غُزِّيَةِ الجَمَامَةِ ، وهى زرقاءُ الجَمَامَةِ ، ويذكر حُدَّةَ بصرها ،

وصدره :

* يَحُفُّهُ جَانِبًا نَبِيْقٌ وَتُتْبِعُهُ *

(٣) هذا هو نص كلام أئى عبد الله النمرى في كتابه « معاني أبيات الحماسة » ، الذى نشره أخيراً

ولدنا الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم العسيلان ، وهو فيه التعليق على الحماسة : ٧٤١ ، ص : ٢٢٥

لِطَلْبِ الْمَالِغَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَزْعُمُوا أَنَّهُ يَبْغِضُ الْمَالَ وَيُرِيدُ هَلَاكَهُ ، وَأَنَّهُ يَطْلُبُهُ بِتَرَةٍ ، وَأَنَّهُ حَنِقَ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ :

* حَنِقَ عَلَى بَدْرِ اللَّجَيْنِ * (١)

وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ « كَأَنَّ » . وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الظَّاهِرِ ، لَكَانَ ذَلِكَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى أَنْ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى بَذْلِهِ الْحَمْدَ ، وَلَكَانَ يَكُونُ ذَلِكَ لِلْجَهَالَةِ بِنَفَاسَةِ النَّفِيسِ . وَمَنْ كَانَ إِعْطَاؤُهُ الْمَالَ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، كَانَ مُؤَوِّفًا . وَلِهَذَا قَالَ الْفَضْلُ بْنُ يَحْيَى : « أَيُظَنُّ النَّاسُ أَنَّا لَا نَجِدُ بِأَمْوَالِنَا مَا يَجِدُ الْبَخْلَاءُ ؟ » . وَلَوْ كَانَ لَا يَكُونُ النَّفِيسُ مِنَ الْمَالِ نَفِيسًا عِنْدَ جَوَادٍ ، لَكَانَ قَوْلُهُمْ : « إِنَّهُ يَشْتَرِي الْحَمْدَ بِالْغَلَاءِ » ، مُحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَشْتَرَى الشَّيْءَ غَالِيًا حَتَّى يَبْذُلَ فِيهِ مِنَ الْمَالِ مَا يَكُونُ لَهُ خَطَرٌ عَظِيمٌ عِنْدَهُ . هَذَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : « كَرَامَتُهَا » ، تَفَاسَتُهَا فِي أَنْفُسِهَا ، وَأَنْ لَا تَقْدَّرَ فِيهِ التَّعْدِيَةُ ، وَأَنْ يَقَالَ : « كَرَامَتُهَا عَلَيْنَا / أَوْ عَلَيْهِ ، أَيْ عَلَى رَهْا » كَمَا يَقُولُونَ : يَهْنُوتُ كَرَامُ أَمْوَالِهِمْ لِأَضْيَافِهِمْ ، وَلَا تُهَيِّمُ بِأَنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الضَّيْنِ بِهَا ، فَتُورِثُهُمُ الْهُونَ وَالسَّقُوطَ فِي أَقْدَارِهِمْ ، فَأَعْرِفَهُ .

هَذَا آخِرُ مَا وَجَدَ عَلَى سَوَادِ الشَّيْخِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

كُتِبَ فِي شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِئَةٍ

...

(١) هُوَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ فِي دِيْوَانِهِ :

حَنِقَ عَلَى بَدْرِ اللَّجَيْنِ ، وَمَا أَتَتْ بِإِسَاءَةٍ ، وَعَنِ الْمُسَيِّءِ صَفُوحُ

- ٦ -

« مسألة »

٦٥٨- إذا قلنا في الفعل : « إنَّه يدلُّ على الزَّمان » ، لم يكن المعنى أنه يدلُّ على الزَّمان في نفسه ، ولكن أنه يدلُّ على كَوْنِ الزَّمانِ الماضي زماناً للمعنى الذى أَخْبَرَتْ به عن « زيد » . وإذا كان ذلك كذلك في الحقيقى من الأفعال ، فهو كذلك في « كان » . فإذا قلنا : إنه عبارة عن الزمان فقط ، كان الغرض فيه أننا نستفيد من « كان » أنَّ زمانَ وقوع الانطلاقِ من « زيد » هو الزمانُ الماضى ، فأعرفه .

...

بعد هذا فى المخطوطة « ج »
الفصل الذى وضعناه فى أول الكتاب وهو
« المدخل فى دلائل الإعجاز ، من إملائه »

الرَّسَالَةُ الشَّافِئِيَّةُ فِي الْإِعْجَازِ

تأليف

عَبْدُ الْقَاهِرِ الْمُحَرِّجَانِي

توفي سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ هجرية

[عن نسخة حسين جلبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية]

هذه الرسالة خارجة من كتابه

المرسوم بدلائل الإعجاز

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن رضي الله عنه : الحمد لله رب العالمين
حَمْدُ الشَّاكِرِينَ ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ .

...

١ - أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْنَى نَوْعًا مِنَ اللَّفْظِ هُوَ بِهِ أَخْصٌ وَأَوْلَى ،
وَضُرُوبًا مِنَ الْعِبَارَةِ هُوَ بِتَأْدِيَتِهِ أَقْوَمُ ، وَهُوَ فِيهِ أَجَلَى ، وَمَأْخِذًا إِذَا أُخِذَ مِنْهُ كَانَ إِلَى
الْفَهْمِ أَقْرَبَ ، وَبِالْقَبُولِ أَخْلَقَ ، وَكَانَ السَّمْعُ لَهُ أَوْعَى ، وَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ . وَإِذَا كَانَ
الشَّيْءُ مُتَعَلِّقًا بِغَيْرِهِ ، وَمَقِيسًا عَلَى مَا سِوَاهُ ، كَانَ مِنْ خَيْرٍ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى تَقْرِيبِهِ
مِنَ الْأَفْهَامِ ، وَتَقْرِيبِهِ فِي النُّفُوسِ ، أَنْ يَوْضَعَ لَهُ مِثَالٌ يَكْشِفُ عَنْ وَجْهِهِ وَيُؤْنِسُ بِهِ ،
وَيَكُونُ زِمَامًا عَلَيْهِ يُمَسِّكُهُ عَلَى الْمُتَفَهِّمِ لَهُ وَالطَّالِبِ عِلْمَهُ .

...

٢ - وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مِنَ الْقَوْلِ فِي بَيَانِ عَجْزِ الْعَرَبِ حِينَ تُحَدِّثُوا إِلَى مَعَارِضَةِ
الْقُرْآنِ ، وَإِذْعَانِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّ الَّذِي سَمِعُوهُ فَائِثٌ لِلْقُوَى الْبَشَرِيَّةِ ، وَمُتَجَاوِزٌ لِلَّذِي
يَتَّسِعُ لَهُ ذَرْعُ الْمَخْلُوقِينَ = وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِمَّا لَهُ اخْتِصَاصٌ بِعِلْمِ أَحْوَالِ الشُّعْرَاءِ
وَالْبُلَغَاءِ وَمِرَاتِبِهِمْ ، وَيَعْلَمُ الْأَدَبُ جُمْلَةً = قَدْ تَحَرَّيْتُ فِيهَا الْإِيضَاحَ وَالتَّبْيِينَ ،
وَحَدَّثْتُ الْكَلَامَ حَدًّا هُوَ بِعُرْفِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ أَشْبَهُ ، وَفِي طَرِيقِهِمْ أَذْهَبُ ، وَإِلَى
الْأَفْهَامِ جُمْلَةً أَقْرَبُ . وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ وَالْعَوْنَ عَلَيْهِ ، وَالْإِرْشَادَ إِلَى كُلِّ
مَا يُزِيلُ لَدَيْهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

...

٣ - مَعْلُومٌ أَنَّ سَبِيلَ الْكَلَامِ سَبِيلٌ مَا يَدْخُلُهُ التَّفَاضُلُ ، وَأَنَّ لِلتَّفَاضُلِ فِيهِ
غَايَاتٌ يَنَاقِشُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، وَمَنَازِلُ يَغْلُو بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ عِلْمٌ
يَخْصُ أَهْلَهُ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ وَالْقُدْوَةَ فِيهِ الْعَرَبُ ، وَمِنْ عَدَاهُمْ تَبَعَ لَهُمْ ، وَقَاصَرُ فِيهِ عَنْهُمْ ،

٣٧٠ وأنه / لا يجوز أن يُدعى للمتأخرين من الخطباء والبلغاء عن زمان النبي ﷺ الذي نزل فيه الوحي ، وكان فيه التحدى ، ^(١) أنهم زادوا على أولئك الأولين ، أو كملوا في علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يكملوا له . كيف ؟ ونحن نراهم يُحمّلون عنهم أنفسهم ، ^(٢) ويرأون من دعوى المداناة معهم ، فضلاً عن الزيادة عليهم .

هذا خالد بن صفوان يقول : « كيف نُجاريهم وإنما نحكيهم ؟ أم كيف نسابقهم ، وإنما نجري على ما سبق إلينا من أعراقهم ؟ » .

وترى الجاحظ يدعى للعرب الفضل على الأمم كلها في الخطابة والبلاغة ، ويتأخر في ذلك الشعوبية ، ويُجهّلهم ويُسفّه أحلامهم في إنكارهم ذلك ، ويقضى عليهم بالشقوة وبالتهالك في العصبية ، ويُطيل ويطنّب ، ثم يقول :

« ونحن أبقاك الله إذا ادّعينا للعرب الفضل على الأمم كلها في أصناف البلاغة ، من القصيد والأرجاز ، ومن المشور والأسجاع ، ومن المزدوج وما لا يزدوج ، فمعنا = على أن ذلك لهم = ^(٣) شاهد صادق ، من الديباجة الكريمة ، والرواق العجيب ، والسبك والنحت الذي لا يستطيع أشعر الناس اليوم ولا أرفعهم في البيان أن يقول مثل ذلك ، إلا في اليسير والشئ القليل » . انتهى كلامه . ^(٤)

(١) السياق : « وأنه لا يجوز أن يُدعى للمتأخرين أنهم زادوا » .

(٢) في المخطوطة « ج » : « يجعلون عنهم » ، وصححها ناشر هذه الرسالة : « يجعلون عنهم » ، وكلاهما مقال فاسد . وقوله : « يحملون عنهم أنفسهم » ، أن يضعون من أنفسهم ويخفّضونها توقيراً لهم ، ومعرفة بفضلهم .

(٣) في البيان والتبيين : « فمعنا العلم أن ذلك لهم » ، وحذف لفظ « العلم » وهنا أجود . والسياق : « فمعنا شاهد صادق » .

(٤) البيان والتبيين ٣ : ٢٩

والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، أو أن يُنكره إلا جاهل أو معاند .

...

٤ - وإذا ثبت أنهم الأصل والقُدوة ، فإنَّ عِلْمَهُم العلم . فَبِنَا أن ننظر في دلائل أحوالهم وأقوالهم حين ثلَّى عليهم القرآن وتحدَّوا إليه ، ومِلَّثْ مَسَامِعَهُم من الْمُطَالَبَةِ بأن يأتوا بمثله ، ومن التَّفْرِيع بالعجز عنه ، وَبِتَّ الْحُكْمُ بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرُونَ عليه .

وإذا نظرنا وجدناها تُفَصِّحُ بأنهم لم يشكُّوا في عَجْزِهِم عن معارضته والإتيانِ بمثله ، ولم تُحَدِّثْهُمْ أَنْفُسُهُم بأنَّ لَهُم إلى ذلك سبيلاً على وجهٍ من الوجوه .

...

٥ - (١) أمَّا « الأحوال » فدلَّت من حيثُ كان المتعارفُ من عاداتِ الناس / التي لا تختلف ، وطبائعهم التي لا تتبدَّل ، أنَّ لا يسلموا لخصومهم الفضيلةَ وهم يجدون سبيلاً إلى دفعها ، ولا يَتَنَحَّلُونَ العجزَ وهم يستطيعون قَهْرَهُم والظهورَ عليهم . كيف ؟ وإن الشاعِرَ أو الخطيبَ أو الكاتبَ يبلغه أنَّ بأقصى الإقليم الذي هو فيه من يَبْأَى بنفسه ، (٢) ويُدَلُّ بشِعْرِ يقوله ، أو خُطْبَةٍ يقوم بها ، أو رسالةٍ يعملها ، فيُدْخِلُه من الأنفةِ والحميةِ ما يدعوه إلى معارضته ، وإلى أن يُظْهِرَ ما عنده من الفضلِ ، ويبدُلُ ما لديه من المُنَّةِ ، حتى إنه ليتوصَّلَ إلى أن يَكْتُبَ إليه ، وأن يَعرِضَ كلامه عليه ، (٣) ببعض العِلَلِ وبنوع من التَّمَحُّلِ . هذا ، وهو لم يَرِ

(١) هذا أول الكلام في « الأحوال » ، وسيأتى القول في « الأقوال » ، من عند رقم : ٧

(٢) « بَأَى عليه يَبْأَى بَأَوْا » ، فخر عليه وأظهر الكبر .

(٣) السياق : « ليتوصَّلَ ببعض العِللِ » .

ذلك الإنسانَ قطُّ ، ولم يكن منه إليه ما يَهْزُ وَيَحْرُكُ وَيَهْجُجُ على تلك المعارضة ، ويدعو إلى ذلك التَّعَرُّضُ .

وإن كان المَدَّعِي ذلك بمرأى منه ومَسْمُوعٍ ، كان ذلك ادَّعَى له إلى مُبَارَاتِهِ ، وإلى إظهار ما عنده ، وإلى أن يعرف الناس أنه لا يُقَصِّرُ عنه ، أو أنه منه أفضل .
فإن أنضاف إلى ذلك أن يَدْعُوهُ الرجلُ إلى مُمَاتَّتَيْهِ ، وَيُحَرِّكُهُ لِمُقَاوَلَتِهِ ، ^(١) فذلك الذى يُسهر ليلَهُ وَيَسْلُبُهُ القرارَ ، حتى يَسْتَفْرِغَ مجهودَهُ فى جوابه ، ويبلغ أَقْصَى الحَدِّ فى مُناقضته .

وقد عرفتَ قِصَّةَ جرير والفرزدق ، وكُلَّ شاعرين جمعَهما عصرٌ ، ثم عَرَضَ بينهما ما يَهْجِجُ على المُقاوَلَةِ ، ويدعو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جَدَّ كُلُّ واحدٍ منهما فى مغالبة الآخر ، وكيف جعل ذلك هَمَّهُ وَوُكْدَهُ ، ^(٢) وَقَصَّرَ عليه دهره ؟ هذا ، وليس به ، ولا يَخْشَى ، إلا أن يُقْضَى لصاحبه بأنه أشعرُ منه ، وأنَّ خاطرَهُ أَحَدٌ ، وقوافيه أَشْرَدُ ، لا يُنَارِعُهُ مُلْكاً ، ولا يفتاتُ عليه بَعْلَبَتُهُ له حَقّاً ، ولا يُلْزِمُهُ به إتاوَةٌ ، ولا يضرب عليه ضَرْبِيَّةٌ ؟

٦ - وإذا كان هذا واجباً بين نفسين لا يروم أحدهما من مُباهاة صاحبه إلا ما يَجْرِي على الألسن من ذِكْرِهِ بِالْفَضْلِ فقط ، فكيف يجوز أن يظهر فى صَمِيمِ العرب ، وفى مثل قُرَيْشِ ذوى الأنفس الأبيَّة والهِمَمِ / العليَّة ، والأثفة والحميَّة = مَنْ يَدَّعَى النبوةَ ، ويخبر أنه مبعوثٌ من الله تعالى إلى الخلق كافَّةً ، وأنه بشيرٌ بالجنة

٣٧٢

(١) « ماتن الرجل » ، فعل به مثل ما يفعل به . و « ماتن فلان فلاناً » ، إذا عارضه فى شعرٍ أو جدل أو خصومة ، ليرى أيهما أمتن وأقوى . و « قاوله مقاوله » ، فاورضه القول أى قولى كان .

(٢) « وكده » ، مراده وهمه ومقصده .

ونذيرٌ بالنار ، وأنه قد نَسَخَ به كلَّ شريعةٍ تقدّمته ، ودينٍ دان به الناس شَرْقاً وغرباً ، وأنه خاتَمُ النبيّين ، وأنه لا نَبِيَّ بعده ، إلى سائر ما صدع به ﷺ ، ^(١) ثم يقول : « وَحُجَّتِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ عَلَيَّ كِتَاباً عَرَبِيّاً مُبِيناً ، تَعْرِفُونَ الْفَاطِلَةَ ، وَتَفْهَمُونَ مَعَانِيَهُ ، إِلَّا أَنْكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وَلَا بَعَثَرِ سُورٍ مِنْهُ ، وَلَا بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ جَهِدْتُمْ جَهْدَكُمْ ، وَاجْتَمَعَ مَعَكُمْ الْجِنَّ وَالْإِنْسُ » = ثم لا تَدْعُوهُمْ نُفُوسُهُمْ إِلَى أَنْ يَعَارِضُوهُ ، وَيَبَيِّنُوا سَرَفَهُ فِي دَعْوَاهُ ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا إِلَّا مَا عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ ؟

هذا ، وقد بلغ بهم الغَيْظُ من مقالته ، ومن الذى ادّعاه ، حَدّاً تَرَكُوا مَعَهُ أَخْلَامَهُمُ الرَّاجِحَةَ ، وَخَرَجُوا لَهُ عَنْ طَاعَةِ عُقُولِهِمُ الْفَاضِلَةَ ، حَتَّى وَاجْهَوْهُ بِكُلِّ قَبِيحٍ ، وَلَقَوْهُ بِكُلِّ أَذَى وَمَكْرُوهٍ ، وَوَقَّفُوا لَهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ ، وَكَادُوهُ وَكُلُّ مَنْ تَبِعَهُ بِضُرُوبِ الْمَكَائِدَةِ ، وَأَرَادُوهُمْ بِأَنْوَاعِ الشَّرِّ .

وَهَلْ سُمِعَ قَطُّ بِذَى عَقْلٍ وَمُسْكَةٍ آسِطَاعٍ أَنْ يُخْرِسَ خَصِمًا لَهُ قَدْ أَشْتَطَّ فِي دَعْوَاهُ بِكَلِمَةٍ يُجِيبُهَا ، فَتَرَكَ ذَلِكَ إِلَى أُمُورٍ يُسَفِّهُ فِيهَا ، وَيُنْسَبُ مَعَهَا إِلَى ضَيْقِ الذَّرْعِ وَالْعَجْزِ ، وَإِلَى أَنَّهُ مَغْلُوبٌ قَدْ أَعْوَزَتْهُ الْحِيلَةُ ، وَعَسَرَ عَلَيْهِ الْمَخْلَصُ ؟ ^(٢)

= أَمْ هَلْ عُرِفَ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ ، وَفِي دَوَاعِي النُّفُوسِ وَمَبْنَى الطَّبَائِعِ ، أَنْ يَدَعَ الرَّجُلُ ذُو اللَّبِّ حُجَّتَهُ عَلَى خَصِمِهِ ، فَلَا يَذْكُرُهَا ، وَلَا يُفْصَحُ بِهَا ، وَلَا يُجَلِّى عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَا يُرِيهِ الْغُلْطَ فِيمَا قَالَ ، وَالْكَذِبَ فِيمَا آدَعَى ، لَا ، وَلَا يَدَّعَى أَنَّ ذَلِكَ

(١) في المطبوعة وحدها : « إلى آخره » ، بلا فائدة في التغيير .

(٢) في المطبوعة : « وعزَّ عليه المخلص » ، تغيير بلا داع .

عنده ، ^(١) وأنه مستطيع له ، بَلْ يَجْعَلُ أَوَّلَ جَوَابِهِ لَهُ ومعارضته إِيَّاهُ ، التَّسَرُّعُ إِلَيْهِ والسَّفَافَةُ عَلَيْهِ ، والإِقْدَامُ عَلَى قَطْعِ رَجِيمِهِ ، وعلى الإِفْرَاطِ فِي أَذَاهِ ؟

= أَمْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ خَارِجًا مِنَ النَّاسِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ رِيَاسَةٌ ، وَلَهُمْ دِينٌ / وَنَحْلَةٌ ، فَيُؤَلِّبَ عَلَيْهِمُ النَّاسَ ، وَيُدَبِّرَ فِي إِخْرَاجِهِمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَفِي قَتْلِ صَنَادِيدِهِمْ وَكِبَارِهِمْ ، وَسَبْيِ ذُرَارِيهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ ، وَعُمْدَتِهِ الَّتِي يَجِدُ بِهَا السَّبِيلَ إِلَى تَأْلِيفٍ مِنْ يَتَأَلَّفُهُ ، ^(٢) وَدُعَاءٍ مِنْ يَدْعُوهُ ، دَعْوَى لَهُ ، إِذَا هِيَ أُبْطِلَتْ بَطْلُ أَمْرِهِ كُلِّهِ ، وَانْتَقَضَ عَلَيْهِ تَدْبِيرُهُ = ثُمَّ لَا يُعْرَضُ لَهُ فِي تِلْكَ الدَّعْوَى ، وَلَا يُشْتَعَلُ بِإِبْطَالِهَا ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ ، وَمَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَتَعَدِّرٍ وَلَا مَمْتَنِعٍ ؟

وَهَلْ مَثَلُ هَذَا إِلَّا مَثَلُ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ خَصْمٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبْهُ ، فَادَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى إِنَّ هِيَ سُمِعَتْ كَانَ مِنْهَا عَلَى خَطَرٍ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ ، فَأَحْضَرَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ تِلْكَ ، وَعِنْدَ هَذَا الْمَدَّعَى عَلَيْهِ مَا يُبْطِلُ تِلْكَ الْبَيِّنَةَ أَوْ يَعَارِضُهَا ، وَمَا يَحُولُ عَلَى الْجُمْلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَنْفِيزِ دَعْوَاهُ ، فَيَدْعُو إِظْهَارَ ذَلِكَ وَالاحتِجَاجَ بِهِ ، وَيُضْرِبُ عَنْهُ جُمْلَةً ، وَيَدَّعُوهُ وَمَا يُرِيدُ مِنْ إِحْكَامِ أَمْرِهِ وَإِتْمَامِهِ ، ثُمَّ يَصِيرُ الْحَالُ بَيْنَهُمَا إِلَى الْمُحَارَبَةِ ، وَإِلَى الإِخْطَارِ بِالْمُهْجِ وَالنُّفُوسِ ، فَيُطَاوِلُهُ الْحَرْبَ ، وَيُقْتَلُ فِيهَا أَوْلَادُهُ وَأَعِزَّتُهُ ، وَتُنْهَكُ عَشِيرَتُهُ ، وَتُغْنَمُ أَمْوَالُهُ ، وَلَا يَقَعُ لَهُ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْحَالِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي قَضَى لِحَصْمِهِ بَدِيًّا ، ^(٣) وَلَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ وَتَصَوَّرُوهُ بِصُورَةِ الْحَقِّ فَيَقُولُ : « لَقَدْ كَانَتْ عِنْدِي = حِينَ ادَّعَى مَا ادَّعَى = بَيِّنَةٌ عَلَى فُسَادِ دَعْوَاهُ وَعَلَى كَذِبِ شَهْوَدِهِ ، قَدْ تَرَكْتُهَا تَهَاوُنًا بِأَمْرِهِ ، أَوْ أَنْسَيْتُهَا ، أَوْ مَنَعَ مَانِعٌ دُونَ

(١) أَسْقَطَ النَّاشرَانِ : « لَا » الْأَوَّلَى اقْتِحَامًا .

(٢) غَيْرِ النَّاشِرَانِ فَكْتُبَا : « وَعُدَّتْهُ الَّتِي يَجِدُ بِهَا السَّبِيلَ » .

(٣) « بَدِيًّا » وَ « بَدِيًّا » أَيْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ .

عَرَضُهَا ، وها هي هذه قد جِئْتَكُمْ بها ، فانظروا فيها لتَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قد غَرِرتُمْ ؟ » .
ومعلوم بالضرورة أَنَّ هذا الرجل لو كان من المجانين ، لما صَحَّ أَنْ يفعل ذلك ،
فكيف يقوم هم أَرْجَحُ أهل زمانهم عقولاً ، وأَكْمَلُهُمْ معرفةً ، وأَجْزَلُهُمْ رأياً ، وأَثَقَهُمْ
بَصِيرَةً ؟ فهذه دلالة « الأحوال » .

...

٧ - (١) وأما « الأقوال » فكثيرة :

منها حديث ابن المغيرة ، (٢) رَوَى أَنَّهُ جَاءَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا فَقَالَ : إِنْ
النَّاسُ يَجْتَمِعُونَ غَدًا بِالمَوْسَمِ ، وَقَدْ فَتَنَّا أَمْرَ هَذَا الرَّجُلِ فِي النَّاسِ ، فَهُمْ سَائِلُوكُمْ عَنْهُ
فَمَاذَا تَرُدُّونَ عَلَيْهِمْ ؟ (٣) / فَقَالُوا : مَجْنُونٌ يُخَنَّقُ . فَقَالَ : يَأْتُونَهُ فَيَكْلُمُونَهُ فَيَجِدُونَهُ
صَحِيحًا فَصِيحًا عَاقِلًا ، (٤) فَيَكْذِبُونَكُمْ ! قالوا نقول : هو شاعر . قال : هم
العربُ ، وَقَدْ رَوَوْا الشعرَ ، وَفِيهِمُ الشعراءُ ، وَقِرْلُهُ لَيْسَ يُشْبِهُ الشعرَ ، فَيَكْذِبُونَكُمْ !
قالوا نقول : هو كاهنٌ . قال : إِنَّهُمْ لَقَوُوا الْكُهَّانَ ، فَإِذَا سَمِعُوا قَوْلَهُ لَمْ يَجِدُوهُ يُشْبِهُ
الْكُهْنَةَ ، فَيَكْذِبُونَكُمْ !

ثم انصرف إلى منزله فقالوا : صَبَّأُ الوليد = يعنون : أسلم = ، ولئن صَبَّأً
لا يبقى أَحَدٌ إِلَّا صَبَّأً . فقال لهم ابن أخيه أَبُو جَهْلٍ بن هشام بن المغيرة : أَنَا

(١) مضت دلالة « الأحوال » التي بدأت في رقم : ٥ ، وتبدأ دلالة « الأقوال » . وزاد الناشر هنا
لفظ « دلالة » قبل الأقوال ، ولا حاجة إليها ، لأنه قال في رقم : ٥ « وأما الأحوال » ، فكذلك فعل هنا .

(٢) هو أَبُو المغيرة ، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان ذا سِنَّ ومهابة في قريش ،
وحديثه في سيرة ابن هشام ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ بغير هذا اللفظ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ بعد .

(٣) في المخطوطة : « تردون عليه » ، والصواب ما أثبتته الناشران « عليهم » .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « عادلاً » ، وهو لا معنى له .

أَكْفِيكُمْوه . قال : فأتاه محزوناً فقال : ما لك يا ابن أخ ؟ قال : هذه قريشٌ تجمعُ لك صدقةً يتصدقون بها عليك ، تستعين بها على كبرك وحاجتك . قال : أولست أكثر قريش مالا ؟ قال : بلى ، ولكنهم يزعمون أنك صبأت لتصيب من فضل طعام محمد وأصحابه . قال : والله ما يشبعون من الطعام ، فكيف يكون لهم فضول ؟ ثم أتى قريشاً فقال : أتزعمون أني صبأت ؟ ولعمري ما صبأت ، إنكم قلتم : محمد مجنون ، وقد وُلِدَ بين أظهركم لم يغب عنكم ليلة ولا يوماً ، فهل رأيتموه يُخنق قط ؟ فكيف يكون مجنوناً ولم يُخنق قط ؟ وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شعراء ، فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ وقلتم : كاهن ، فهل حدثكم محمد في شيء يكون في غد إلا أن يقول إن شاء الله ! قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقول هو ساحر . فقالوا : وأى شيء السحر ؟ قال : شيء يكون ببابل ، من حذقه فرق بين الرجل وامراته ، والرجل وأخيه ، إنا لله ، أفما تعلمون أن محمداً فرق بين فلان وفلانة زوجته ، ^(١) وبين فلان وابنه ، وبين فلان وأخيه ، وبين فلان ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفت إليهم ولا يأتيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رأيهم على أن يقولوا إنه ساحر ، وأن يردوا الناس عنه بهذا القول .

٣٧٥

وانصرف ، فمر بأصحاب النبي ﷺ / مُنْطَلِقاً إلى رَحْلِهِ ، وهم جلوس في المسجد ، فقالوا : هل لك يا أبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ما ذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلا سحراً ، وما هو إلا قول البشر يزويه عن غيره . وعَبَسَ في وجوههم وبَسَرَ ، ثم أدبر إلى أهله مكذباً ، وأستكبر عن حديثهم الذي قالوا له وعن الإيمان ، فأنزل الله تعالى : (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ) [سورة المدثر : ١٨ ، ١٩] ، الآية .

(١) في المخطوطة « ج » : « إنا لله مما تعلمون » ، وغيرها في المطبوعة : « أليس مما تعلمون » ، ولا حاجة إليه ، إنما سها الكاتب فأسقط الألف .

٨ - ومنه ما رواه محمد بن كعب القرظي قال : ^(١) حَدَّثْتُ أَنَّ عُبَيْةَ بْنِ رَيْعَةَ = وَكَانَ سَيِّدًا حَلِيمًا = قَالَ يَوْمًا : أَلَا أَقُومُ إِلَى مُحَمَّدٍ فَأُكَلِّمُهُ فَأَعْرُضُ عَلَيْهِ أُمُورًا لَعَلَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا ، فَنُعْطِيهِ أَيُّهَا شَاءَ ؟ = وَذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ حَمْرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَأَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَكْثُرُونَ = قَالُوا : بَلَى يَا أَبَا الْوَلِيدِ ! فَقَامَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَحَدَّه ، فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! إِنَّكَ مِنَّا حَيْثُ عَلِمْتَ مِنَ السُّطَّةِ فِي الْعَشِيرَةِ ، ^(٢) وَالْمَكَانِ فِي النَّسَبِ ، وَإِنَّكَ أَتَيْتَ قَوْمَكَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، فَرَقَّتْ بَيْنَ جَمَاعَتِهِمْ ، وَسَفَهَتْ أَحْلَامَهُمْ ، وَغَيَّبَتْ أَهْلَهُمْ ، وَكَفَرَتْ مِنْ مَضَى مِنْ آبَائِهِمْ ، فَاسْمَعْ مِنِّي أَعْرِضْ عَلَيْكَ أُمُورًا تُنْظَرُ فِيهَا ، لَعَلَّكَ أَنْ تَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قُلْ . قَالَ : إِنْ كُنْتُ إِنَّمَا تَرِيدُ الْمَالَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ ، جَمَعْنَا لَكَ مِنْ أَمْوَالِنَا حَتَّى تَكُونَ أَكْثَرَنَا مَالًا ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ شَرَفًا سَوْدَنَّاكَ حَتَّى لَا نَقْطَعَ أَمْرًا دُونَكَ ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ بِهِ مُلْكًا مَلَكْنَاكَ عَلَيْنَا ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي بَكَ رَأْيًا لَا تَسْتَطِيعُ رَدَّهُ عَنْ نَفْسِكَ ، ^(٣) طَلَبْنَا لَكَ الطِّبَّ ، وَبَدَلْنَا فِيهِ أَمْوَالَنَا حَتَّى نُبْرِئَكَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا غَلَبَ التَّابِعَ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُدَاوِيَ مِنْهُ ، أَوْ لَعَلَّ هَذَا شِعْرٌ جَاشَ بِهِ صَدْرُكَ ، فَإِنَّكُمْ لِعَمْرَى بَنَى عَبْدَ الْمَطْلَبِ تَقْدِرُونَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ . ^(٤) حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْقَدْ فَرَعْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاسْمَعْ مِنِّي ، قَالَ : / قُلْ . قَالَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَمْ تَنْزِيلٍ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) [سورة: نُفُثٌ : ١ - ١٤] ، ثُمَّ

٣٧٦

(١) حديث محمد بن كعب القرظي ، هو في سيرة ابن هشام ١ : ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) « السُّطَّةُ » فِي الْحَسَبِ ، هِيَ الشَّرَفُ وَالرَّفْعَةُ .

(٣) « الرَّئِيُّ » ، التَّابِعُ مِنَ الْجَنِّ ، يَلَازِمُ الْمَرْءَ وَيَحْدُثُهُ وَيَتَحَدَّثُ عَنْهُ .

(٤) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ : « أَوْ لَعَلَّ هَذَا شِعْرٌ » ، إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ .

مضى فيها يقرؤها ، فلما سَمِعَهَا عُتْبَةُ أَنْصَتَ لَهُ ، وَأَلْقَى يَدَيْهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا يَسْتَمِعُ مِنْهُ ، حَتَّى انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّجْدَةِ مِنْهَا فَسَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : قَدْ سَمِعْتَ مَا سَمِعْتَ فَأَنْتَ وَذَاكَ !

فَقَامَ عُتْبَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : لَقَدْ جَاءَكُمْ أَبُو الْوَلِيدِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ . فَلَمَّا جَلَسَ قَالُوا : مَا وَرَاءَكَ ؟ قَالَ : وَرَأَيْتُ أَنِّي سَمِعْتُ قَوْلًا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ قَطُّ ، وَمَا هُوَ بِالشَّعْرِ وَلَا السَّحَرِ وَلَا الْكَهَانَةِ ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَطِيعُونِي ، خَلُّوا بَيْنَ هَذَا الرَّجُلِ وَبَيْنَ مَا هُوَ فِيهِ وَاعْتَزِلُوهُ ، فَوَاللَّهِ لِيَكُونَنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي سَمِعْتُ نَبَأًا ، فَإِنْ تُصِيبَهُ الْعَرَبُ فَقَدْ كُفِّتُمُوهُ بِغَيْرِكُمْ ، وَإِنْ يُظْهِرُهُ عَلَى الْعَرَبِ بِهِ ، فَمَلِكُهُ مَلِكُكُمْ ، وَكُنْتُمْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِهِ . قَالُوا : سَحَرَكُ بِلِسَانِهِ ! قَالَ : هَذَا رَأَيْي فَأَصْنَعُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ .

٩ - ومنه ما جاء في حديث أبي ذرٍّ في سبب إسلامه : (١) رُوي أنه قال : قال لي أخى أنيس : إن لي حاجة إلى مكة ، فانطلق فرأيت ، فقلت : ما حبسك ؟ قال : لقيت رجلاً [يقول] إن الله تعالى أرسله . فقلت : فما يقول الناس ؟ قال : يقولون شاعرٌ ، ساحرٌ ، كاهنٌ . قال أبو ذرٍّ : وكان أنيسٌ أحد الشعراء ، قال : والله لقد وضعت قوله على أقراء الشعر فلم يلتئم على لسان أحدٍ ، ولقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم ، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون .

(١) حديث إسلام أبي ذرٍّ ، روى من طرق ، وبألفاظ مختلفة ، وبهذا اللفظ في صحيح مسلم ، في كتاب فضائل الصحابة ، « باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه » ، من طريق « حميد بن هلال ، عن عبد الله ابن الصامت ، عن أبي ذر » ، وهو أيضاً في طبقات ابن سعد ١/١٦١ . و « راث علي » ، أبطأ . وروايتهما : « فلا يلتئم على لسان أحدٍ بعدى » ، و « أقراء الشعر » ، يعني بحوره وطرائقه وأنواعه ، جمع « قرى » .

١٠ - ومن ذلك ما رُوِيَ أنَّ الوليد [بن عُقْبَةَ] ^(١) أتى النبي ﷺ فقال :
 اقرأ . فقرأ عليه : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [سورة النحل : ٩٠] ، فقال : أَعِذُّ .
 فأعاد ، فقال : والله إنَّ له لَحَلَاوَةً ، وإنَّ عليه لَطَلَاوَةً ، / وإنَّ أسفله لمُعْرِقٌ ، وإنَّ
 أعلاه لمُثِيرٌ ، وما يَقُولُ هذا بَشَرٌ .

...

١١ - وأعلم أنه لا يجوز أن يقال في هذا وشبهه إنه لا يكون دليلاً حتى
 يكون من قول المشركين بعضهم لبعض ، حين خَلَوْا بأنفسهم فتفاوَضُوا وتحاوَرُوا
 وأفضى بعضهم بذات نفسه إلى بعض = وإن كان منه من كلام المؤمنين ، أو ممن
 قاله ثم آمن ، فإنه لا يصحُّ الاحتجاجُ به في حكم الجدَل ، من حيث يصير كأنَّك
 تحتجُّ على الخصم برأى تراه أنت ، ويقول أنت تقوله ، وذلك أنه إنَّما يمتنع أن يدلَّ
 إذا صدَّر القول مَصْدَرُ الدعوى والشئ يَدْفَعُهُ الخصم ويُنْكِرُهُ ، فأما ما كان مخرجه
 مَخْرَجُ التنبيه على أمر يعرفه ذوو الخبرة ، وأطلقه قائله إطلاقاً واثق بأنه معلومٌ
 للجميع ، وأنه ليس من بصير يعرف مقادير الفضل والنقص إلا وهو يُخَوِّجُ إلى
 تسليمه والاعتراف به شاء أم أبى = فهو دليلٌ بكل حال ، ومن قول كلِّ قائل ،
 وحُجَّةٌ من غير مَثْنَوِيَّةٍ ، ^(٢) ومن غير أن يُنظَرُ إلى قائله أموافق أم مخالف ، ذاك لأنَّ

(١) هكذا في المخطوطة ، وهو خطأ لا شك فيه ، كأنه اختلط عليه اسم « الوليد بن عُقْبَةَ بن ربيعة » ،
 وهذا الخبر إنما يروى في تحمير الوليد بن المغيرة ، انظر ما سلف رقم : ٧ ، والسيرة الشامية ٢ : ٤٧٢ وغيرها ،
 وسيأتي في رقم : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) « مثنوية » ، استثناء .

الدلالة ليست من نفس القول وذات الصفة ، بل في مَصْدَرِهِما ، وفي أَنَّ أُخْرِجَا مُخْرَجَ الإِخْبَارِ عَنْ أَمْرٍ هُوَ كَالشَّيْءِ الْبَادِي لِلْعَيُونِ ، لَا يُعْمَلُ أَحَدٌ بِصَرِّهِ إِلَّا رَأَاهُ .

...

١٢ - وإذا رأينا « الأحوال » و « الأقوال » منهم قد شهدت ، ^(١) كالذى بَانَ ، باستسلامهم للعَجْزِ وَعِلْمِهِم بِالْعَظِيمِ مِنَ الْفَضْلِ وَالْبَائِنِ مِنَ الْمَزِيَّةِ ، الذى إذا قِيسَ إلى ما يستطيعونه وَيَقْدِرُونَ عليه فى ضُرُوبِ النَّظْمِ وَأَنْوَاعِ التَّصْرِيفِ ، فأنَّهُ الْفَوْتُ الذى لَا يُنَالُ ، ^(٢) وارتقى إلى حيث لَا تَطْمَعُ إليه الآمالُ ، فقد وَجَبَ الْقَطْعُ بَأَنَّهُ مُعْجَزٌ .

ذلك لأنه ليس إِلَّا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ : ^(٣) فإمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ عِلِمُوا الْمَزِيَّةَ التى ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ عِلِمُوهَا عَلَى الصَّحَّةِ = وإمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ تَوَهَّمُوهَا فى نَظْمِ الْقُرْآنِ ، وَلَيْسَتْ هِىَ فِيهِ لَعَلِّطٌ دَخَلَ عَلَيْهِمْ . ودَعَاى الثَّانِى مِنَ الْأَمْرَيْنِ سُخْفٌ ، فَإِنْ ذَلِكَ لَوْ ظَنَّ بِالْوَاحِدِ مِنْهُمْ لَبُعْدُ ، ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَتَوَهَّمَ الْعَاقِلُ فى نَظْمِ كَلَامٍ ، / جُلُّ مَنَاهِى وَمُنَى أَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَطِيعَ مَعَارَضَتَهُ ، وَأَنْ يَقْدِرَ عَلَى إِسْكَاتِ خَصْمِهِ ٣ الْمُبَاهِى بِهِ ، أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ فى الْمَزِيَّةِ هَذَا الْمَبْلَغَ الْعَظِيمَ غَلَطًا وَسَهْوًا ، ^(٤) فَكَيْفَ بَأَنْ يَشْمَلَ هَذَا الْغَلَطُ كُلَّهُمْ ، ^(٥) وَيَدْخُلَ عَلَى كَافَتِهِمْ ؟ وَأَيُّ عَقْلِ يَرْضَى مِنْ صَاحِبِهِ

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فمنهم قد شهدت » ، وهو لا يستقيم .

(٢) السياق : « الذى إذا قيس فأنه الفوت ... فقد وجب » .

(٣) فى المخطوطة : « ليس أحد الأمرين » ، وصححها فى المطبوعة : « ليس إلا أحد أمرين » .

(٤) السياق : « لا يتصور أن يتوهم العاقل ... أنه قد بلغ فى المزية » .

(٥) فى المطبوعة : « يشتمل » .

بأن يتوهم عليهم مثل هذا من الغلط ، وهم من إذا ذاق الكلام عرف قائله من قبل أن يذكر ، ويسمع أحدهم البيت قد استرقده الشاعر فأدخله في أثناء شعر له ، فيعرف موضعه ويُنَبِّه عليه ، كما قال الفرزدق لدى الرُّمَّة أهذا شعرك ؟ ، هذا شعر لأكه أشدَّ لحين منك ^(١) إلى ضروب من دقيق المعرفة يقل هذا في جنبها ؟ وإذا لم يصحَّ الغلط عليهم ، ولم يَجْزُ أن يدعى أنه كان معهم في زمانهم من كان بالأمر أعلم ، ^(٢) وبالذي وقع التحدى إليه أقوم ، فقد زالت الشبهة في كونه معجزاً له .

...

١٣ - وإن قالوا : فإن ههنا أمراً آخر ، وهو ما علمنا من تقديمهم شعراء الجاهلية على أنفسهم ، وإقرارهم لهم بالفضل ، وإجماعهم في امرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى أنهم أشعر العرب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أين لنا أن نعلم أنهم لم يكونوا بحيث لو تحدثوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها ؟

قيل لهم : هذا الفصل على ما فيه لا يقدر في موضع الحجة ، وذلك أنهم كانوا ، كما لا يخفى ، يروون أشعار الجاهليين وخطبهم ، ويعرفون مقاديرهم في الفصاحة معرفة من لا تشكى الجهات الفضل عليه ، فلو كانوا يرون فيما روا وحفظوا مزية على القرآن ، ^(٣) أو رأوه قريباً منه ، أو بحيث يجوز أن يعارض بمثله ، أو يقع لهم إذا قاسوا أو وازنوا أن هذا الذي تحدثوا إلى معارضته لو تحدث إلى إليه من قبلهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله ، لكانوا يدعون ذلك ويذكرونه ، ولو ذكره لذكر

(١) خبره في الأغاني ١٨ : ٢١ (الهيثم) ، وفي غيره .

(٢) في المطبوعة : « أنه كان في زمانهم » ، أسقط « معهم » .

(٣) في المخطوطة : « كانوا يروون كما روا وحفظوا » ، وهو كلام مضطرب ، وصححه

الناشران ، وحذفنا « وحفظوا » لِمَ ؟ لا أدري .

عنهم . وَمُحَالٌ = إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا وَاسْتَشْفَفْنَا حَالَ النَّاسِ فِيمَا جُبِلُوا / عليه ^(١) = أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَرَفُوا لِمَا تُحَدِّثُوا إِلَيْهِ وَقَرَعُوا بِالْعَجْزِ عَنْهُ شَيْئاً وَنَظْماً ، ثُمَّ يُتْلَى عَلَيْهِمْ : (قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) (سورة الإسراء : ٨٨) ، فلا يزيدون في جوابه على الصمت ، ولا يقولون : « لقد رويناه لمن تَقَدَّمَ ما علمت وعلمنا أنه لَا يَقْصُرُ [عما] أُتِيَ بِهِ ، فمن أين استجرت أن تدعى هذه الدَّعْوَى ؟ »

فإذا كان من المعلوم ضرورةً أنَّهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأوا أن يقولوه ، ولو على سبيل الدَّفْعِ والتَّليْسِ والتَّشْغِيبِ بالباطل ، ^(٢) بل كانوا بين أمرين : إمَّا أن يُخْبِرُوا عن أنفسهم بالعجز والقصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحال حال تَصَادُقٍ = وَإِمَّا أن يَتَعَلَّقُوا بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِلَّا مِنْ أَعْوَزَتِهِ الْحِيلَةُ ، ومن قُلَّ بالحجة ، ^(٣) من نسبته إلى السحر تارةً ، وإلى أنه مأخوذٌ من فُلَانٍ وفُلَانٍ أُخْرَى ، ^(٤) يُسَمُّونَ أَقْوَاماً مَجْهُولِينَ لَا يُعْرِفُونَ بَعْلِمٍ ، ولا يُظَنُّ بِهِمْ أن عندهم عِلْماً ليس عند غيرهم = ^(٥) ثَبِتَ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا عِلِمُوا أَنَّ صُورَةَ أَوَّلِكَ الْأَوَائِلِ صُورَتُهُمْ ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِمْ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ تُحَدِّثُوا إِلَى معارضته ، لَكَانُوا فِي مِثْلِ حَالِ هَؤُلَاءِ الْكَائِنِينَ فِي زَمَانِهِ حَالُهُمْ . وإذا كان هذا هكذا ، فقد انتفى الشكُّ ، وحصل اليقينُ الذي تسكنُ معه النفس ، ويطمئنُّ

(١) في المطبوعة : « واستشفعنا » و « استشف الأمر » ، تأمله لينظر ما وراءه .

(٢) غير ما في المخطوطة فكتب « الشغب » ، كأنه ظنه خطأ !

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « فعل بالحجة » ، وهو خطأ ظاهر . و « فَلَهُ يَقُلُّ » ، كسره وهزمه .

(٤) في المخطوطة والمطبوعة : « وفلان آخر » ، كلام غير مستقيم .

(٥) السياق من أول الفقرة : « فإذا كان من المعلوم » .

عنده القلب ، أنه مُعْجَزٌ ناقضٌ للعادة ، وأنه في معنى قَلْبِ العَصَا حَيَّةٌ ، وإحياءِ
 المَوْتَى ، في ظهور الحُجَّةِ به على الخَلْقِ كَافَّةً ، وبأنَّ أنْ قد سَعِدَ المؤمنونَ وَخَسِرَ
 المَبْطُلونَ . ^(١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى أَنْ هَدَانَا لِدِينِهِ ، وَأَنَارَ قُلُوبَنَا بِبُرْهَانِهِ
 وَدَلِيلِهِ ، وَإِيَّاهُ جَلَّ وَعَزَّ نَسْأَلُ التَّثْبِيثَ عَلَى مَا هَدَى لهُ ، وَإِتِمَامَ النِّعْمَةِ بِإِدَامَةِ
 مَا خَوَّلَهُ ، بِفَضْلِهِ وَمَنِّهِ .

...

(١) « السياق : » وإذا كان هذا ، فقد انتفى الشكُّ وبأنَّ أنْ قد سعدَ » .

فَصْلٌ

١٤ - وأعلم أنَّ ههنا باباً من التلبيس أنت تجدُه يدورُ في أنفُسِ قومٍ من الأشقياء ، و تراهم يُؤمنون إليه ، ويَهَمِّسون به ، ويستَهوِّون الغرَّ العيى بذكره ، / وهو قولهم : « قد جرت العادة بأنَّ يَتَّقَى في الزَّمان من يفوتُ أهله حتى يُسلِّموا له ، وحتى لا يَطْمَع أحد في مُداناته ، وحتى لَيَقَعَ الإجماع منهم أنَّه الفردُ الذى لا يُنَارَع . ^(١) ثم يذكرون أمراً القيس والشعراء الذين قدَّموا على من كان معهم في أعصارِهِم ، وربما ذكروا الجاحِظ وكلَّ مذكور بأنَّه كان أفضل من كان في عصره ، ولهم في هذا الباب حَبْطٌ وتخليطٌ لا إلى غاية . وهى نَفْثَةُ الشيطان فيهم ، وإنَّما أُتُوا من سوء تدبُّرهم لما يسمعون ، ^(٢) وتسرُّعهم إلى الاعتراض قبل تَمَام العلم بالدليل . وذلك أنَّ الشرط في المزيَّة الناقضة للعادة ، أن يبلُغ الأمر فيها إلى حَيْثُ يَبْهَر وَيَقْهَر ، حتى تنقطع الأطماعُ عن المعارضة ، وتُخْرَس الألسُن عن دَعْوَى المداناة ، وحتى لا تُحَدِّث نفسٌ صاحبها بأنَّ يتصدَّى ، ولا يَجُول في خَلْدِ أنَّ الإتيانَ بمثله يُمكن ، وحتى يكون يَأْسُهُم منه وإحساسُهُم بالعجز عنه في بعضه ، مثل ذلك في كُلِّه .

...

١٥ - وليت شعرى ، مَنْ هذا الذى سَلَّمَ لهم أنَّه كان في وقت من الأوقات من بَلَغ أمره في المزيَّة وفي العُلُو على أهل زمانه هذا المَبْلَغ ، وانتهى إلى هذا الحدِّ ؟ إنَّ

(١) في المخطوطة : و « حتى لا يقع الإجماع منه » ، وصححه الناشران : « حتى ليقع الإجماع فيه » ، والجيد ما أثبتُّ .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « سوء تدبيرهم » ، وهو خطأ .

قيل : « امرؤ القيس » ، فقد كان في وقته من يُباريه ويُماثنه ، بل لا يتحاشى من أن يدعى الفضل عليه . فقد عرفنا حديث « علقمة الفحل » ، وأنه لما قال امرؤ القيس ، وقد تناشدا : « أيتنا أشعر ؟ » ، قال : « أنا » ، غير مُكثِر ولا مُبالٍ ، حتى قال امرؤ القيس : « فقل وأنت فرسك وناقك » ، وأقول وأنت فرسى وناقى . فقال علقمة : « إني فاعل ، والحكم بيني وبينك المرأة من ورائك » ، يعنى أم جندب امرأة امرئ القيس ، فقال امرؤ القيس :

خَلِيلِي مُرَّابِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ تُقَضُّ لِبَنَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ ^(١)
وقال علقمة :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ ^(٢)
وتحاكما إلى المرأة ، ففضلت علقمة . ^(٣)

...

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في هامش « ج » ، حاشية بخط كاتبها ، هذا نصها :

« وإنما فضلت علقمة على امرئ القيس ، لأنهما وصفا الفرس ، فقال امرؤ القيس :

فَللَزَجْرِ الْهُوبِ ، وَلِلْسَاقِ دِرَّةٌ وَلِلسَّوْطِ مِنْهَا وَقْعٌ أُخْرِجَ مُهَذَّبٌ
وقال علقمة :

إِذَا مَا رَكِبْنَا لَمْ نُخَاتِلْ بَعْثَةً وَلَكِنْ نُنَادِي مِنْ بَعِيدٍ أَلَا أَرْكَبُ
فقلت : « للزجر الهوب » ، البيت ، لو فعل هذا بأتانٍ لعدت » .

قال أبو فهر : في رواية بيت امرئ القيس اختلاف شديد ، وبعض الاختلاف في بيت علقمة .

١٦ - وَجَرَى بَيْنَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ وَالْحَارِثِ الْيَشْكُرِيِّ فِي تَثْمِيمِهِ / أَنْصَافِ

٣٨١

الآبيات التي أولها :

أَحَارِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا

ما هو مشهور ، حتى قالوا امرؤ القيس : لا أمانتك بعد هذا . (١)

...

١٧ - ثم وجدنا الأخبار تدل على خلاف لم يزل بين الناس فيه وفي غيره ،
أى أشعر ؟ وعلى أى لم يستقر الأمر في تقديمه قراراً يرفع الشك . روى أن أمير
المؤمنين علياً ، رضوان الله عليه ، كان يفطر الناس في شهر رمضان ، فإذا فرغ من
العشاء تكلم فأقل ، وأوجز فأبلغ . قال : فاختصم الناس ليلة في أشعر الناس ،
حتى آرتفعت أصواتهم ، فقال رضوان الله عليه لأبى الأسود الدؤلى : قل يا أبا
الأسود . وكان يتعصب لأبى دؤاد ، فقال : أشعرهم الذى يقول :

وَلَقَدْ أَغْتَدَى يُدَافِعُ رُكْنِي أَخُوذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ
مِخْلَطٌ مِزِيلٌ مِكْرٌ مِفْرٌ مِنْفَحٌ مِطْرَحٌ سُبُوحٌ خَرُوجُ
سَلَهَبٌ شَرْجَبٌ كَانَ رِمَاحاً حَمَلْتُهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ (٢)

فأقبل أمير المؤمنين - رضوان الله عليه - على الناس فقال : كل شعرائكم
مُحْسِنٌ ، ولو جَمَعَهُمْ ، زمانٌ واحدٌ وغايةٌ ومذهبٌ واحدٌ في القول ، لعلمنا أيُّهم

(١) الخبر في ديوان امرئ القيس ، وفي كثير من الكتب . وفي هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« مُمَاتِنَةُ الشاعرين : أن يقول هذا بيتاً وهذا بيتاً ، كأنهما يمتدنان إلى غاية »

(٢) سبق تخریج هذا الشعر في « دلائل الإعجاز » رقم : ٢٣١ ، وفي المطبوعة : « مغلط مزید » ،

خطاً .

أُسْبِقُ إلى ذلك ، وكلُّهم قد أصاب الذي أراد وأحسن فيه ، وإن يكن أحدُهم أفضل ، فالذي لم يَقُلْ رَغْبَةً ولا رَهْبَةً : امْرُؤُ الْقَيْسِ بن حجر ، كان أَصَحَّهم بادِرَةً ، وأجودهم نادرة .

...

١٨ - وعن ابن عباس أنه سأل الحُطَيْيعة : مَنْ أشعر النَّاس ؟ قال : أَمِنْ الماضين أم من الباقين ؟ فقال : إِذَنْ من الماضين ، فهو الذي يقول :
وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفْرُهُ ، وَمَنْ لَا يَتَّقِي الشَّتْمَ يُشْتَمُ
ومَا الذي يقول :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَخَا لَا تَلُمُهُ عَلَى شَعَثٍ ، أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهْذَبِ

= بدون ذلك ، ولكنَّ الضَّرَاعَةَ أَفْسَدَتْه كَمَا أَفْسَدَتْ جَرُولًا = يعني نفسه =
والله يا ابن عباس لولا الْجَشَعُ / والطَّمَعُ لَكُنْتُ أشعرَ الماضين ، فأما الباقون فلا أشك أني أشعرُهم . (١)

...

١٩ - وقالوا : كان الأوائل لا يفضِّلون على زُهَيْرٍ أحدًا في الشعر ويقولون :
« قد ظلَّمه حقُّه من جعله كالنابغة » . قالوا : « وعامة أهل الحجاز على ذلك » .
وعن ابن عباس أنه قال : سامرت عمر بن الخطاب - رضوان الله عليه - ذات ليلة فقال : أنشدني لشاعر الشعراء . فقلت : ومن شاعر الشعراء ؟ قال : زُهَيْر . قلت :

(١) الخبر في الأغاني ٢ : ١٩٣ ، وكان في المخطوطة والمطبوعة : « من أشعر الناس من الماضين والباقيين » ، وهو كلامٌ فاسدٌ . والشعر الأول لزهير في معلقته ، والثاني للنابغة في ديوانه .

يا أمير المؤمنين ، ولِمَ كان شاعر الشعراء ؟ قال : لأنه لا يَتَّبِع وَحْشَى الكلام في شعره ، ولا يُعَاطِل بين القول .

...

٢٠ - وَرُويَ عن أبي عبيدة أنه قال : أشعرُ الناس ثلاثة : امرؤ القيس بن حجر ، وزهير بن أبي سلمى ، والنابعة الذبياني ، ثم اختلفوا فيهم : فزوّرت اليمانية تقدماً لصاحبهم أخباراً رَفَعُوهَا إلى رسول الله ﷺ . وَرُوي عن يحيى بن سليمان الكاتب أنه قال : بَعَثَنِي المنصور إلى حَمَادِ الراوية أسأله عن أشعر الناس ، فَأَتَيْتُهُ وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعر الناس . فقال : ذاك الأَعشى صَنَاجُهَا .

...

٢١ - فقد علمنا أن امرأ القيس كان أشعرهم عندهم ، ^(١) وأن تفضيلهم غيره عليه إنما كان على سبيل المبالغة ، وعلى جهة الاستحسان للشيءِ يُتَمَثَّل به في الوقت وَيَقَع في النفس ، وما أشبه ذلك من الأسباب التي يُعْطَى بها الشاعر أكثر مما يستحق . أليس فيه أنه مما لا يَبْغُد في القياس ، وأنه مما يَتَّسِع له الاحتمال ، وأنه ليس بالقول الذي يُعَاب ، والحكم الذي يُزْرَى بصاحبه ، وأن فضله عليهم لم يكن بالفضل الذي يمنع أن يكونوا أكفاءً له ونظراء ، يسوغ للواحد منهم ، ويسوغ هو لنفسه ، دَعَوَى مساواته والتَّصَدَّى لمباراته ؟

هذا ، وفي حاجة المنصور إلى أن يسأل عن أشعر الشعراء ، وقد مضى الدَّهْرُ بعد الدَّهْرِ ، دليل [على] أن لم يكن الذي رُوي من تفضيله قولاً مُجْمَعاً عليه من

(١) في المخطوطة : « فقد علمنا على أن امرأ القيس » ، وأنا أرجح أن الصواب : « وقد علمنا على أن امرأ القيس » ، وكأن السياق يدل على صوابه .

أصله وفي أول ما قيل ، ^(١) وأنه كان كالرأى / يراه قوم وينكره آخرون ، وأن الصورة ٣٨٣ كانت كالصورة مع جرير والفرزدق ، وإلى تمام والبحترى . ذاك لأنه لو كان القول بأنه أشعر الناس قولاً صَدَرَ مَصْدَرُ الإجماع في أوله ، وحكماً أطبق عليه الكافة حين حُكِمَ به ، حتى لم يُوجَد مخالف ، ثم استمرَّ كذلك إلى زمان المنصور ، لكان يكون مُحالاً أن يخفى عليه حتى يحتاج فيه إلى سؤال حماد = وكان يكون كذلك بعيداً من حماد أن يبعث إليه مثل المنصور ، في هيبته وسلطانه ودقة نظره وشدة مواخذته ، يسأله فيجازف له في الجواب ، ويقول قولاً لم يقله أحد ، ثم يُطلقه إطلاقاً الشيء الموثوق بصحته ، المتقدّم في شهرته . فتدبر ذلك .

...

٢٢ - ويزيد الأمر بياناً أننا رأيناهم حين طبّقوا الشعراء جعلوا أمراً القيس وزهيراً والنابعة والأعشى في طبقة ، فأعلموا بذلك أنهم أكفاء ونظراء ، وأن فضلاً إن كان لواحد منهم ، فليس بالذى يؤيس الباقين من مدانته ، ^(٢) ومن أن يستطيعوا التعلّق به والجزى في ميدانه ، ويمنعهم أن يدعوا لأنفسهم أو يدعى لهم أنهم ساووه في كثير مما قالوه أو دثّوا منه ، وأنهم جرّوا إلى غايته أو كادوا . وإذا كان هذا صورة الأمر ، كان من العمى التعلّق به ، ومن الحسار الوقوع في الشبهة بسببه .

...

٢٣ - وطريقة أخرى في ذلك ، وتقرير له على ترتيب آخر . وهو أن الفضل يجبُ والتقديم ، إنما المعنى غريب يسبق إليه الشاعر فيستخرجه ، أو استعارة بعيدة

(١) في المطبوعة : « الذى روى من تفضيله مجعاً عليه » ، أسقط « قولاً » .

(٢) في المخطوطة : « معافاته » ، وفي المطبوعة : « معاناته » ، وكلتاها عديمة المعنى ، إنما هو تصحيف

يَفْطُنُهَا ، أو لطريقة في النظم يخترعها . ومعلوم أن الْمُعَوَّل في دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليل في المجيء بِنَظْمٍ لم يوجد من قبل فَقَطْ ، بل في ذلك مضموماً إلى أن يَبَيِّنَ ذلك « النظم » من سائر ما عُرف ويُعرف من ضروب « النظم » ، وما يُعرف أهل العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، ^(١) البَيِّنَةُ التي لا يَعرِضُ معها شكٌ لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يَهتدى لِكُنْهِ أمره ، حتى يكونوا في / استشعار اليأس من أن يقدروا على مثله ، وما يَجْرى مَجْرى المِثْلِ له ، على صُورَةٍ واحدة ، وَحَتَّى كَانَ قُلُوبُهُمْ في ذلك قد أَفْرِغَتْ في قَالِبٍ واحد . ^(٢) وإذا كان الأمر كذلك لم يصحَّ لهم تَعَلُّقُ بِشَأْنِ امرئ القيس حتى يدَّعوا أنه سبق إلى نَظْمِ بَآنٍ من كُلِّ نَظْمٍ عُرفَ لِمَن قَبْلَهُ ولمن كان مَعَهُ في زمانه ، البَيِّنَةُ التي ذكرنا أمرها .

٣٨٤

وهم إذا فعلوا ذلك ، ورَظُّوا أنفسهم في أعظم ما يكون من الجَهَالَةِ ، من حيث أنه يُفْضَى بهم إلى أن يدَّعوا على من كان في زمان النَّبِيِّ ﷺ من الشُّعْرَاءِ والبلغاء قاطبةً الجَهْلَ بمقادير البلاغة ، والتَّقْصَانِ في علمها ، ^(٣) ولأنفسهم الزيادة عليهم ، وأن يكونوا قد استدرَكُوا في نظم امرئ القيس مزيةً لم تعلمها قريش والعرب قاطبةً ، ذلك لما مَضَى آنفاً من أَنَّ مُحَالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نَظْمٌ يعرفون من حاله أنه مُسَاوٍ في الشرف نَظْمَ الْقُرْآنِ ، ثم لا يَذْكُرُونَهُ ولا يَحْتَجُّونَ به على النَّبِيِّ ﷺ ، وهو يُخْبِرُهُمْ أن الذي أتى به خارج عن طَوِّقِ الْبَشَرِ وَيَتَجَاوَزُ قُوَاهُمْ .

(١) السياق : « أن يبين ذلك النظم البينونة » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « أفرغت في قلب واحد » ، والذي أثبتته أجود .

(٣) قوله : « ولأنفسهم » أى : وادعوا لأنفسهم ، معطوفاً على ما قبله .

هذا ، وَمَنْ يُسَلِّمْ بَأْنَ امراً القيس زاد في البلاغة وشرَّف النظم على نظم من كان قبله ، ما إذا اعتُبر كان في مزية قدر القرآن على نظم مَنْ كان في عصر النبي ﷺ ؟ أم مِنْ أين لهم هذه الدعوى ؟ الشيء علموه هم في شعره ، بَانَ لهم عند قياسه إلى شعر من كان قبله كأبي دُوَادٍ والأفوه الأودى وغيرهما ؟ أم لِحَبْرِ أَتَاهُمْ ؟ فليرونا مكانه ، وليس لهم إلى ذلك سبيل ، بَلْ قد أتى الخبر بما يُجهلهم في هذه الدعوى ويُكذبهم ، وهو الذى تقدَّم من قول أبى الأسود وتفضيله أبا دُوَادٍ بحضرة أمير المؤمنين على رضوان الله عليه ، ^(١) وبعد أن قال له : « قل يا أبا الأسود » ، أفيكون أن يكونوا قد عرفوا لامرئ القيس المزية التى ذكروها ، وكان فضله على من تقدَّمه الفضل الذى قالوه ، ثم يقول أمير المؤمنين لأبى الأسود : « قل » ، بحضرة العرب ، وبِعَقْب / أن تشاجروا فى أشعر الناس ، فيؤخره ويقدم أبا دُوَادٍ ، ثم لا يَسْمَعُ نكيراً ، كالذى يجب فيمن قال الشيء الظاهر بطلانه ، وذهب مذهباً لا مَسَاغَ له ! وليست تُذكر أمثال هذه الزيادة ، ويُتكلَّف الجواب عنها ، أنها تأخذ موضعاً من قلب ذى لُبٍّ ، ولكن الاحتياط بِذِكْرِ ما يُتوهم أن يَسْتَرْوَحَ إليه الغويُّ ، ويُعَالَطَ به الجاهل .

وإذا كانت الشبهة فى أصل الدين ، كانت كالداء الذى يُخشى منه على الروح ، ويُخاف منه على النفس ، فلا يُستَقَلُّ قليله ، ولا يُتَهاون باليسير منه ، ولا يُتَوَهَّم مكان حركته له إلا استقصى النظر فيه ، وأعيد الكى على نواحيه ، وكالحیوان ذى السمَّ يُعاد الحَجَرُ على رأسه ، ما دام يُرى به حِسٌّ وإن قلَّ .
والله ولى العصمة ، والمسئول أن يجعل كل ما نعيد ونبدى فيه لوجهه ، بفضله ومنه .

...

٢٤ - فَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا = فِي تَعَلُّقِهِمْ بِالتَّوْبِيعِ ، وَمَحَاوَلَتِهِمْ أَنْ يَمْنَعُوا مِنَ
الاستدلال ، مَعَ تَسْلِيمِ عَجْزِ الْعَرَبِ عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ = مَنْ تَرَخَّى زَمَانُهُ عَنْ
زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَالْجَاحِظِ وَأَشْبَاهِهِ ، كَانُوا فِي ذَلِكَ أَجْهَلَ ، وَكَانَ النِّقْضُ عَلَيْهِمْ
أَسْهَلَ . وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي نَقْضِ الْعَادَةِ أَنْ يُعَمَّ الْأَزْمَانُ كُلُّهَا ، وَأَنْ يَظْهَرَ عَلَى
مُدَّعَى النُّبُوَّةِ مَا لَمْ يَسْتَطِيعَهُ مَمْلُوكٌ قَطُّ .

وَأَمَّا تَقَدُّمُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ سَائِرِهِمْ ، فَفِي مَعْنَى تَقَدُّمِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ
مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَضُمُّهُ وَإِيَّاهُ ذَلِكَ الْمِصْرُ ، لَا فَضْلَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ إِذَا حَقَّقْتَ النَّظَرَ ، إِذْ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ أَنَّ وَاحِدًا زَادَ عَلَى جَمَاعَةٍ
مَعْدُودِينَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، فَكَانَ أَعْلَمَهُمْ أَوْ أَكْتَبَهُمْ أَوْ أَشْعَرَهُمْ ، أَوْ أَخَذَقَهُمْ
فِي صِنْعَةٍ ، وَأَبْهَرَهُمْ فِي عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْجَازِ فِي شَيْءٍ ، إِنَّمَا
الْمُعْجِزُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ فَوْقَ قُوَى الْبَشَرِ وَقُدْرِهِمْ ، إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَقَعُ التَّفَاضُلُ
فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْقُدْرَةِ ، أَوْ فَوْقَ عُلُومِهِمْ ، إِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فِيهِ
بِالْعِلْمِ وَالْفَهْمِ . وَإِذَا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اسْتِمْدَادَ الْجَاحِظِ وَأَشْبَاهِ الْجَاحِظِ مِنْ كَلَامِ
/ الْعَرَبِ وَابْتِلَاءِ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا فِي الْأَزْمَنَةِ ، وَأَنَّهُمْ فَجَّرُوا لَهُمْ يَنَابِيعَ الْقَوْلِ فَاسْتَقَوْا ، ٣٨٦
وَمَثَلُوا لَهُمْ مَثَلًا فِي الْبَلَاغَةِ فَآخَذُوا ، إِذَنْ لَمْ يَبْلُغْ شَأْنُ مَا بَلَغَ ، ^(١) وَلَمْ يَدَّرْ لَهُمْ مِنْ
ضُرُوعِ الْقَوْلِ مَا دَرَّ ، لَوْ أَنَّ طِبَاعًا لَمْ تَشْرَبْ مِنْ مَائِهِمْ ، ^(٢) وَلَمْ تُغَذَّ بِجَنَائِهِمْ ، وَلَمْ
يَكُنْ حَالُهُمْ فِي الْاِكْتِسَابِ مِنْهُمْ ، وَالْاسْتِمْدَادِ مِنْ ثِمَارِ قَرَائِحِهِمْ ، وَتَشْتُمُّ الَّذِي
فَاحٍ مِنْ رَوَائِحِهِمْ ، ^(٣) حَالُ النَحْلِ الَّتِي تُعْتَذِي بِأَرْيَاحِ الْأَنْوَارِ وَطَيْبِ الْأَزْهَارِ ، وَمَثَلًا

(١) غيروا ما في المخطوطة فجعلوه : « إِذَنْ لَمْ يَبْلُغُوا شَأْنُ مَا بَلَغُوا » ، وَالَّذِي فِي الْمَخْطُوطَةِ صَبِيحُ كُلِّ
الصُّحَّةِ ، وَأَسَاءَ النَّاشِرَانِ إِذَا لَمْ يَشِيرَا إِلَى مَا فِي الْمَخْطُوطَةِ .

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَلَوْ أَنَّ طِبَاعًا » ، الْوَاوُ مَفْسَدَةٌ لِلْكَلَامِ .

(٣) السِّيَاقُ : « وَلَمْ يَكُنْ حَالُهُمْ حَالُ النَحْلِ » .

أجوافها من تلك اللطائف ، ثم تُمَجُّهَا أَرِيًّا وتَقْدِفُهَا مَآذِيًّا ، ^(١) إذن لكان الجاحظُ وغيرُ الجاحظِ في عدادِ عَامَّةِ زَمَانِهِمُ الَّذِينَ لَمْ يَرَوْوْا ، وَلَمْ يَحْفَظُوا ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا كَلَامَ الْأَوَّلِينَ ، مِنْ لَدُنْ ظَهَرَ الشَّعْرُ وَكَانَ الْخُطَابَةُ إِلَى وَقْتِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ ، ^(٢) وَلَمْ يَعْرِفُوا إِلَّا مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ آبَاؤُهُمْ وَإِخْوَانُهُمْ وَمَسَاكِنُهُمْ فِي الدَّارِ وَالْمَحِلَّةِ ، أَوْ كَانُوا لَا يَزِيدُونَ عَلَيْهِمْ إِنْ زَادُوا إِلَّا بِمَقْدَارٍ مَعْلُومٍ . فَمِنْ أَعْظَمِ الْجَهْلِ وَأَشَدِّ الْغَبَاوَةِ ، أَنْ يُجْعَلَ تَقْدُّمُ أَحَدِهِمْ لِأَهْلِ زَمَانِهِ مِنْ بَابِ نَقْضِ الْعَادَةِ ، وَأَنْ يُعَدَّ مَعَدَّ الْمُعْجَزِ . ^(٣)

...

٢٥ - فَمَثَلُ هَذِهِ الطَّبَقَةِ إِذَنْ مَعَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَقِيَاسُ هَؤُلَاءِ الْخَلْفِ مَعَ أَوْلَئِكَ السَّلَفِ ، مَا جَرَى بَيْنَ ابْنِ مِيَادَةَ وَعِقَالِ ، ^(٤) قَالَ ابْنُ مِيَادَةَ :

فَجَرْنَا يَنَابِيعَ الْكَلَامِ وَبَحَرَهُ فَاصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَمَا الشَّعْرُ إِلَّا شَعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ وَقَوْلُ سِوَاهُمْ كُفْلَةٌ وَتَمْلُحُ
فَقَالَ عِقَالُ يَجِيبُهُ :

أَلَا أُلْبِغَ الرِّمَاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا خَطِلَ الرِّمَاحُ أَوْ كَانَ يَمْزَحُ ^(٥)
لَقَدْ خَرَقَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ قَبْلَهُمْ بُحُورَ الْكَلَامِ تُسْتَقَى وَهِيَ طُفْحُ
وَقَدْ عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهُمْ أَغْرَبُوا هَذَا الْكَلَامَ وَأَوْضَحُوا
فَلِلْسَّابِقِينَ الْفَضْلُ لَا تُنْكِرُونَهُ وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ

(١) في المطبوعة: «مذياً»، أساء فغير ما في المخطوطة، و«الأرى»، العسل. و«الماذى»، العسل الأبيض.

(٢) في المطبوعة: «وكانت الخطابة»، والذي في المخطوطة لا غبار عليه.

(٣) في المخطوطة: «معد العجز».

(٤) سلف شعر ابن ميادة وعقال في دلائل الإعجاز: ٥٩٠، ٥٩١، مع بعض الاختلاف هنا في

حروف منه.

(٥) في المخطوطة والمطبوعة: «أو كاد يمزح»، وهي تصحيف.

٢٦ - وفي الذى قَدِّمَتْ فى أَوَّلِ الْجُزْءِ مُفْتَتَحَ هذه الرسالة من قَوْلِ خَالِدِ
ابن صَفْوَانَ : « كَيْفَ نُجَارِيهِمْ / ، وَإِنَّمَا نُحْكِيهِمْ » ، ^(١) وما أَتْبَعْتُهُ من قول الجاحظ ٣٨٧
فى شَأْنِ الْعَرَبِ ، وفى أَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِهِمْ وَالْأَخْذَ مِنْهُمْ وَالتَّسْلِيمَ لَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُ
أَشْعُرُ النَّاسِ وَأَرْفَعُهُمْ فى الْبَيَانِ أَنَّ يُضَاهِيَهُمْ ، ويقول مثل الذى قالوه فى جودة
السَّيِّكِ وَالنَّحْتِ ، وكثرة الماء والرَّوْتِيقِ ، إِلَّا فى الْيَسِيرِ = ^(٢) غِنَى للعاقل وكفاية ،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَجَاهَلَ مُتَجَاهِلٌ فَيَدَّعَى فى الْجَاحِظِ وَأَمْثَالِهِ فَضْلاً لَمْ يَدَّعُوهُ
لأنفسهم ، أَوْ يَزْعُمَ أَنَّهُمْ ضَامُوا أَنْفُسَهُمْ تَعْصُباً لِلْعَرَبِ ، فَتَشَاهَدُوا لَهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا
عَرَفُوا ، وتواصفوها بِمِزْيَةٍ [وبما] لَمْ يَعْلَمُوا ، ^(٣) فَيَفْتَحَ بِذَلِكَ بَاباً مِنَ الرِّكَائِكَ
وَالسُّخْفِ لَا يُجَابِ عَنْ مِثْلِهِ ، وَلَا يُشْتَغَلُ بِالْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ ، فَضْلاً عَنِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ .

...

٢٧ - وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنْ تُحِيلَ إِلَى قَوْمٍ مِنْ جُفْهَالِ الْمُلْحِدَةِ ، ^(٤) أَنَّهُ كَانَ فى
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْبُلْغَاءِ كَالْجَاحِظِ وَأَشْبَاهِ الْجَاحِظِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ
فَفَرَّكَ خَوْفاً ، أَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ ثُمَّ أَخْفَوْهُ ، لَمْ يُتَصَوَّرْ تَحْيِيلُهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَقْتَحِمُوا
هَذِهِ الْجَهَالَةَ الَّتِي ذَكَرْتُهَا ، أَعْنَى أَنَّ يَزْعُمُوا أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ أَفْصَحَ وَأَبْلَغَ مِنْ
بُلْغَاءِ قُرَيْشٍ وَخَطْبَائِهِمْ ، وَأَنَّ خَطْبِيهِمْ كَانَ أُخْطِبَ مِنْ قُسٍّ وَسَحْبَانَ ، وشاعَرَهُمْ
أَشْعَرَ مِنْ أَمْرِى الْقَيْسِ وَمِنْ كُلِّ شَاعِرٍ كَانَ فى الْعَرَبِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ صَانَعُوا النَّاسَ ،

(١) مضى كلام خالد ، والجاحظ فى الفقرة رقم : ٣

(٢) السياق : « وفى الذى قدمت غِنَى وكفاية » .

(٣) جعلها الناشران : « بمزية لم يعلموها » ، والذى أثبتته بين القوسين يقيم الكلام على الدَّرَبِ .

(٤) غيرها الناشران فكتبوا : « الملاحدة » بلا علة .

فممنعوا أنفسهم الفضيلة ونحلوها العرب . وذلك أنَّ مُحالاً أن يعتقدوا فيهم ، أغنى في العرب ، ما اعتقده الناس ، وفي أنفسهم ما أفصحوا به من القصور عن مداناتهم ، وشدة الانحطاط عنهم ، ثمَّ أن يستطيعوا ما لم يستطِعه العرب ، ^(١) ويكملوا ما لم يكملوا له .

ومن هذا الذى يشكُّ في بطلان دَعْوَى من بلغ بالمصلَّى غاية وقد انقطع السابق ، ^(٢) وزعم في الناقص الجذق أنه استقلَّ بشيء عني به المشهود له بالجذق والتقدم ؟ هذا ما لا يدور في خلد ، ولا تنعقد له صورة في وهم ، فأعرف ذلك .

...

(١) في المخطوطة : « ثم يستطيعوا » ، بإسقاط « أن » سهواً .

(٢) في المخطوطة : « من بلغ بالمصلَّى غاية قد انقطع السابق » ، فزاد في المطبوعة فقال : « السابق [عليها] » . وليس موضع فساد الجملة في هذا ، بل في إسقاط الواو من « وقد انقطع » ، وسباق ما يأتي يدلُّ على صواب ما أثبت . و « المصلَّى » من الخيل هو الذى يجيء بعد الفرس « السابق » عند السباق في الحلبة .

فصل

في فن آخر من السؤال (١)

٢٨ - وهو أن يقولوا : إِنَّا قد علمنا من عاداتِ الناس وطبائعهم أَنَّ الواحدَ منهم ثَوَاتِيهِ الْعِبَارَةُ ، وَيُطِيعُهُ اللَّفْظُ فِي صِنْفٍ / من المعاني ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مِثْلُ تِلْكَ الْعِبَارَةِ وَذَلِكَ اللَّفْظُ فِي صِنْفٍ آخَرَ . (١)

فقد يكون الرجل ، كما لَا يَخْفَى ، في المديح أشعر منه في المراثي ، وفي العزل واللهو والصيد أنفذ منه في الحكم الآداب ، وراه يستطيع في الأوصاف والتشبيهات ما لَا يستطيع مثله في سائر المعاني ، وترى الكاتب وهو في الإخوانيات أبلغ منه في السلطانيات ، وبالعكس . هذا أمرٌ معروفٌ ظاهر لَا يشتبه . وإذا كان كذلك ، فلعلَّ العجز الذي ظهر فيهم عن معارضة القرآن ، لم يظهر لأنهم لَا يستطيعون مثل ذلك النظم ، ولكن لأنهم لَا يستطيعونه في مثل معاني القرآن . وأعلم أن هذا السؤال يجيء لهم على وجه آخر ، وفي صورة أخرى ، وأنا أستقصيه ، حتى إذا وقع الجواب عنه وقع عن جملته ، وكان الحسن في الداء كله . وذلك أن يقولوا : إِنَّه لَا تَصِحُّ المطالبة إلا بما يُتَصَوَّر وجوده ، وما يَدْخُلُ في حيز الممكن ، وإنا لنعلم من حال المعاني أَنَّ الشاعر يسبق في الكثير منها إلى عبارة يُعْلَمُ ضرورة أنها لَا يجيء في ذلك المعنى إلا ما هو دُونُهَا ومُنْحَطٌّ عنها ، حتى يُفْضَى له بأنه قد غلب عليه واستبدَّ به ، كما قَضَى الجاحظ لبشار في قوله :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

(١) أسقط الناشران « ثم » ، من قوله : « ثم يمتنع » ؟ وغيراً أيضاً ما في المخطوطة ، وكتبا : « في جزء

آخر » ، ولا أدري لِمَ .

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : « وهذا المعنى قد غلب عليه
بَشَّارٌ ، كما غلب عنترة على قوله :

وَحَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرْدًا كَفَعَلَ الشَّارِبِ الْمُتَرْتِمِ
هَرَجًا يَحْكُ ذِرَاعُهُ بِذِرَاعِهِ قَدَحَ الْمُكَبِّ عَلَى الزَّنَادِ الْأَجْدَمِ

قال : فلو أن أمراً القيس عَرَضَ لَمَذْهَبِ عنترة في هذا لَأَفْتَضَحَ » . (١)

= وليس ذاك لأن بشاراً وعنترة قد أُوتيا في علم النظم جملةً ما لم يُوثَّ
غَيْرُهُما ، ولكن لأنه إذا كان في مكان حَبِيءٍ فَعَثَرَ عليه إنسانٌ وأخذه ، لم يَثِقْ لغيره
مَرَامٌ في ذلك المكان ، وإذا لم يَكُنْ في الصَّدْفَةِ إلا جَوْهَرَةٌ واحدة / ، فَعَمَدَ إليها عامدٌ
فَشَقَّقَهَا عنها ، أَسْتَحَالَ أَنْ يَسْتَامَ هو أو غيره إِخْرَاجَ جَوْهَرَةٍ أُخْرَى من تلك
الصَّدْفَةِ . وما هذا سبيله في الشعر كثيرٌ لا يَخْفَى على من مارس هذا الشأن . فمن
البين في ذلك قول القطامي :

فَهْنٌ يَنْبِذُ مَنْ قَوْلٍ يُصَيِّنُ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغُلَّةِ الصَّادِي (٢)

وقول ابن حازم :

كَفَاكَ بِالشَّيْبِ ذَنْبًا عِنْدَ غَانِيَةٍ ، وَبِالشَّبَابِ شَفِيعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ (٣)

(١) كلام الجاحظ في الحيوان ٣ : ١٢٧ ، وبيت بشار مضي في الدلائل ، وبيتا عنترة في معلقته
وديوانه .

(٢) البيت في ديوانه .

(٣) لمحمد بن حازم الباهلي ، وكُتِبَتْهُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وفي ديوانه المعاني ٢ : ١٥٢ « لأبي حازم الباهلي » ،
خطاً . وفي المخطوطة « ألي حازم » ، خطأ أيضاً ، صوابه « ابن حازم » كما كتبت ، وهذا الشعر في الأغاني
١٤ : ٩٤ ، (الدار) ثلاثة عشر بيتاً ، وانظر أيضاً أمال الشريف المرتضى ١ : ٦٠٦ ، وسمط اللآلئ :
٣٣٦ ، وتخريجها ، وقال ابن الأعرابي وذكر هذا الشعر كله : « أحسن ما قال المحدثون من شعراء هذا
الزمان ، في مدح الشباب وذم الشيب » .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لَمْ تَفْتَحْهَا شَمْسُ النَّهَارِ بِشَيْءٍ غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ (١)

وقول البحتري :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُوتِنُفُ النَّدَى لِنَاشِئِهِمْ مِنْ حَيْثُ يُوتِنُفُ الْعُمُرُ (٢)

لا ينظر في هذا وأشباهه عارف إلا علم أنه لا يوجد في المعنى الذي يرى مثله ، وأن الأمر قد بلغ غايته ، وأن لم يبق للطالب مطلب .

...

٢٩ - وكذلك السبيل في المنثور من الكلام ، فإنك تجد فيه متى شئت فصلاً تعلم أن لن يستطاع في معانيها مثلها ، فمما لا يخفى أنه كذلك قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضوان الله عليه : « قِيمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يُحْسِنُهُ » ، وقول الحسن رحمه الله عليه : « مَا رَأَيْتُ يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ أَشْبَهَ بِشَيْءٍ لَا يَقِينُ فِيهِ مِنَ الْمَوْتِ » . ولن تعد ذلك إذا تأملت كلام البلغاء ونظرت في الرسائل .

ومن أخص شيء بأن يطلب ذلك فيه ، الكتب المبتدأة الموضوعة في العلوم المستخرجة ، فإننا نجد أربابها قد سبقوا في فصول منها إلى ضرب من اللفظ والنظم ، أغنيا من بعدهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشيئه له ، فجعلوا لا يزيدون على أن يحفظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويؤدوا ألفاظهم فيها على نظامها وكما هي . (٣)

وذلك ما كان مثل قول سيبويه في أول الكتاب :

(١) ليس لعبد الرحمن بن حسان هو لأبيه حسان بن ثابت في ديوانه .

(٢) مضى في دلائل الإعجاز رقم : ٥٧١

(٣) في المطبوعة : « ويردوا ألفاظهم » ، لا يُدرى لم غير النص .

« وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأُمْتِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وَبُنِيَتْ لَمَّا مَضَى
وما يكون ولم يَقَعْ ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِعْ » . (١)

= لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يُوازِئُه أو يُدانيه ، أو يقع قريباً
منه ، ولا يَقَعُ في الوَهْمِ / أَيْضاً أَنَّ ذَلِكَ يُسْتَطَاع . أفلا ترى أنه إنما جاء في معناه
قولهم : « والفعل ينقسمُ بأقسام الزمان ، ماضي وحاضرٌ ومستقبلٌ » ، وليس يخفى
ضعفُ هذا في جنبه وقُصُورُه عنه . ومثله قوله : (٢)

« كَانَتْهُمْ يُقَدِّمُونَ الذِّى بَيَّانُهُ أَهْمُهُمْ لَهُمْ ، وَهُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى ، وَإِنْ كَانَا جَمِيعاً
يُهَيِّمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ » .

...

٣٠ - وإذا كان الأمرُ كذلك ، لم يمتنع أن يكونَ سبيلُ لفظ القرآن ونظمه
هذا السبيل ، (٣) وأن يكونَ عَجَزَهُمْ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ في طريق العَجَزِ عما ذكرنا
ومثّلنا . فهذا جُمْلَةٌ ما يجيء لهم في هذا الضرب من التعلُّق قد استوفيته . وإذا قد
عرفته ، فآسمع الجواب عنه ، فإنه يُسْقِطُهُ عَنْكَ دَفْعَةً ، وَيَحْسِمُهُ عَنْكَ حَسْماً . (٤)

...

(١) سيبويه ١ : ٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « ومثله قولهم » ، وهو سهوٌ من الناسخ ، وهذا القول هو قول سيبويه
في الكتاب ١ : ١٥ ، ونقله عبد القاهر قبل ذلك في دلائل الإعجاز ، انظر الفقرة رقم : ١٠٠

(٣) من أغرب تصحييف كتبه كاتب هذه النسخة أن كتب مكان « القرآن » : « الفراق » ، كيف
فعل هذا ؟ وسأقُي أغرب منه بعد قليل .

(٤) هذا جواب السؤال الذى بدأه في رقم : ٢٨

٣١ - وأعلم أنهم في هذا كرام قد أضلَّ الهدف ، وبأن قد زال عن القاعدة ، وذلك أنه سؤال لا يتَّجه حتى يُقدَّر أن التَّحدى كان إلى أن يُعبَّروا عن معانى القرآن أنفُسها وبأعيانها بلفظ يُشبه لفظه ، ونظم يُوازى نظمَه . وهذا تقدير باطل ، فإنَّ التَّحدى كان إلى أن يحيثوا في أى معنى شاءوا من المعانى بنظم يبلِّغ نظم القرآن في الشَّرَف أو يَقْرُب منه . يدلُّ على ذلك قوله تعالى : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) (سورة الحديد: ١٠٣) ، أى مثله في النظم ، وليكن المعنى مُفْتَرِيَّ كما قلْتُمْ ، (١) فلا إلى المعنى دُعِيْتُمْ ، ولكن إلى النَّظم . وإذا كان كذلك ، كان بينا أنه بناء على غير أساس ، ورَمَى من غير مَرْمَى ، لأنَّه قياس ما امتنعت فيه المعارضة من جهة وفي شيء مخصوص ، على ما امتنعت معارضته من الجهات كلها وفي الأشياء أجمعها .

فلو كان إذ سبق الخليل وسيبويه في معانى النَّحو إلى ما سبقا إليه من اللَّفظ والنَّظم ، لم يسبق الجاحظ في معانيه التى وضع كتبه لها إلى ما يُوازى ذلك ويضاهيه ، أو كان بشار إذ سبق في معناه إلى ما سبق إليه ، لم يوجد مثل نظمه فيه لشاعر في شيء من المعانى = لكان لهم في ذلك متعلِّق . فأما وليس من نظم يقال : « إنَّه لم يسبق إليه » في معنى ، إلَّا ويوجد أمثاله أو خير منه في معاني / آخر ، فمن أشدَّ المُحال وأبينه الاعتراض به .

٣٩١

وأعلم أنا لو سلَّمنا لهم الذى ظنُّوه على بُطلانه ، من أن التَّحدى كان إلى أن يُعبَّر عن أنفُس معانى القرآن بما يشبه لفظه ونظمه ، لم نَعْدَم الحِجَاجَ معهم ، وأن يكون لنا عليهم كلام في الذى تعلَّقوا به ، ودفع لهم عنه . إلَّا أن العلماء آثروا أن يكونَ الجواب من الوجه الذى ذكرْتُ ، إذ كان وفق ما نُصَّ عليه في التنزيل ، وكان

⑤

فيه سدُّ البابِ وحسُّمُ الشُّبْهِ جُمْلَةً . ومن ضَعُفِ الرَّأْيِ أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقاً يَغْمُضُ ،
وقَدْ وَجَدْتَ السَّنَنَ اللَّاحِبَ ، وَأَنْ تُطَاوَلَ المَرِيضَ فِي عِلَاجِكَ ، وَمَعَكَ الدَّوَاءُ الَّذِي
يَشْفَى مِنْ كَثْبٍ ، وَأَنْ تُرَخِّيَ مِنْ خِنَاقِ الحَصَمِ ، وَفِي قُدْرَتِكَ أَلَّا يَمْلِكَ نَفْساً ،
وَلَا يَسْتَطِيعُ نُطْقاً .

...

٣٢ - ثُمَّ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكْلُمَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ ، فَالطَّرِيقُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ
عَلَى أَوَّلِ كَلَامِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : « إِنَّا رَأَيْنَا الرَّجَلَ يَكُونُ فِي نَوْعٍ أَشْعَرَ ، وَعَلَى جَوْدَةٍ
اللفظ والنظم أقدَر منه في غيره » (١) = (٢) إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا أَوَّلَ شَيْءٍ أَنْكُمْ
حَرَفْتُمْ كَلَامَ النَّاسِ فِي هَذَا عَنْ مَوْضِعِهِ ، فَإِنَّا إِذَا تَأَمَّلْنَا الْحَالَ فِي تَقْدِيمِهِمُ الشَّاعِرَ
فِي فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ ، وَجَدْنَاهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ فِي مَعَانِي ذَلِكَ
الْفَنِّ مَا لَمْ يُخَرِّجْهُ غَيْرُهُ ، وَاتَّسَعَ لِمَا [لَمْ] يَتَّسِعَ لَهُ مَنْ سِوَاهُ . فَإِذَا قَالُوا : « هُوَ
أَنْسَبُ النَّاسِ » ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ فَطِنَ فِي مَعَانِي الْغَزْلِ [وَمَا] يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْوَجْدِ
وَقَرُطِ الْحُبِّ وَالْهَيْمَانِ لِمَا لَمْ يَقْطُنْ لَهُ غَيْرُهُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا : « أَمْدَحُ ، أَوْ أَهْجِي » ،
فَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ اهْتَدَى فِي مَعَانِي الزَّيْنِ وَالشَّيْنِ وَفِي التَّحْسِينِ وَالتَّهْجِجِ إِلَى مَا لَمْ يَهْتَدِ
إِلَيْهِ نَظَرَاؤُهُ ، وَلَوْ كَانُوا فِي الْلفظ والنظم يَذْهَبُونَ ، لَكَانَ مُحَالاً أَنْ يَقُولُوا : « هُوَ
أَنْسَبُ » ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي صِفَةِ الْلفظ والنظم مُحَالٌ . وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ أَنَّ لَمْ
يَكُنْ قَوْلُ جَرِيرٍ :

الْأَسْتُمُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاجِ (٣)

(١) في المطبوعة : « وعلى حوك اللفظ والنظم » ، لا أدري لِمَ غيروا ما في المخطوطة .

(٢) قوله : « إِنَّهُ يَنْبَغِي » ، هو بدء الرد على قولهم .

(٣) البيت في ديوانه .

أمدح بيت عند من قال ذلك ، من أجل لفظه ونظمه ، وأن ذلك كان من أجل معناه ؟ هذا ما لا معنى لزيادة القول فيه .

...

٣٣ - فإن قالوا : / هُم ، وإن كانوا قد أرادوا المعنى في قولهم : « هذا أمدح ، وذاك أهجى ، وهذا أنسب ، وذاك أوصف » ، فإنه لن تتسع المعاني حتى تتسع الألفاظ ، ولن تقع مواقعها المؤثرة حتى يحسن النظم . وإذا كان كذلك ، فموضيعنا منه بحاله .^(١) ثم ليس بمُنكر ولا مَجْهول أن يكون لفظُ الشاعر ونظمه إذا تعاطى المدح ، أحسن وأفضل منهما إذا هو هجا أو نسب .

٣٩٢

قيل : إننا ندع النزاع في هذا ونسلمه لكم ، فأخبرونا عن معاني القرآن ،^(٢) أهى صنف واحد أم أصناف ؟ فإن قلتم : « صنف واحد » ، تجاهلتم ، فقد علمنا الحُجج والبراهين ، والحكم والآداب ، والترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، والوصف والتشبيه والأمثال ، وذكر الأمم والقرون واقتصاص أحوالهم ، والتبأ عما جرى بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يُحصى ولا يُعد .

وإن قلتم : « هي أصناف » ، كما لا بد منه .

قيل لكم : فقد كان ينبغي لشعراء العرب وبلغائها أن يعيد كل منهم إلى الصنف الذي تنفذ قريحته فيه فيعارضه ، وأن يجعلوا الأمر في ذلك قسمة بينهم . وفي هذا كفاية لمن عقل .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « موضعنا منه » ، بغير فاء ، سهو

(٢) كتب في المخطوطة : « معاني الأقران » ، مكان « القرآن » ، وهذا عجب ! وانظر التعليق

السالف ص : ٦٠٥ ، تعليق : ٣

٣٤ - وأما قولهم : « إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ يَسْبِقَ الشَّاعِرُ فِي الْمَعْنَى إِلَى ضَرْبٍ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى أَبَدًا إِلَى مَا هُوَ مُنْحَطٌّ عَنْهُ » = فإنه ينبغي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : قَدْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْتُمْ وَعَلِمْتُمْ ، أَفَعَلِمْتُمْ شَاعِرًا أَوْ غَيْرَ شَاعِرٍ عَمَدَ إِلَى مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ مِنَ الْمَعَانِي ، فَتَأْتِي لَهُ فِي جَمِيعِهَا لَفْظٌ أَوْ نَظْمٌ أَعْيَا النَّاسَ أَنْ يَسْتَطِيعُوا مِثْلَهُ ، أَوْ يَجِدُوهُ لِمَنْ تَقَدَّمَهُمْ ؟ أَمْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَتَّفِقُ لِلشَّاعِرِ ، مِنْ كُلِّ مِثْلَةِ بَيْتٍ يَقُولُهَا ، فِي بَيْتٍ ؟ وَلَعَلَّ [غَيْرَ] الشَّاعِرِ عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِالثَّانِي مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، وَهُوَ أَنَّ لَا يَكُونُ إِلَّا نَادِرًا وَفِي الْقَلِيلِ ، فَقَدْ ثَبَتَ إِعْجَازُ الْقُرْآنِ بِنَفْسِ مَا رَأَوْا بِهِ دَفْعَهُ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّظْمُ الَّذِي لَا يُقَدَّرُ عَلَى مِثْلِهِ قَدْ جَاءَ مِنْهُ فِيمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ مِنَ الْمَعَانِي .

...

٣٥ - وهكذا القول في الفصول التي ذكروا أَنَّه لم / يُوجَدْ أمثالها في ٣٩٣ معانيها ، (١) لأنها لا تستمر ولا تكثر ، ولكنك تجدها كالفصوص الثمينة والوسائط النفيسة وأفراد الجواهر ، (٢) تعدُّ كثيراً حتى ترى واحداً . فهذا وشبهه من القول في دفعهم = مع تسليم ما ظنوه من أَنَّ التحدّي كان إلى أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ أَنْفُسِهَا = مُمَكِّنٌ غَيْرٌ مُتَعَذِّرٌ ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُلْزَمَ الْجَدُّ الظَّاهِرُ ، (٣) وَأَنْ لَا يُجَابُوا إِلَى مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ التحدّي كان إلى أَنْ يُؤْتَى فِي أَنْفُسِ مَعَانِيهِ بِنَظْمٍ وَلَفْظٍ

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لم يوجب أمثالها » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « الوسائط » جمع « واسطة » ، و « واسطة القلادة » ، هي الجوهرة التي تكون في وسط الكِزْس المنظوم ، و « الكِزْس » ، نظم القلادة .

(٣) « الجدُّ » ، الطريق المستوى الواضح .

يُشَابِهه وَيُسَاوِيه ، وَيُجَزَمَ لَهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ تُحَدِّثُوا إِلَى أَنْ يَجِثُوا فِي أَىِّ مَعْنَى أَرَادُوا مُطْلَقًا غَيْرَ مَقِيدٍ ، وَمُوسَعًا عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُضَيِّقٍ ، بِمَا يَشْبِهَ نَظْمَ الْقُرْآنِ أَوْ يَقْرُبَ مِنْ ذَلِكَ .

...

٣٦ - وَمِمَّا يُحِيلُ أَنْ يَكُونَ التَّحْدِي قَدْ كَانَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ وَمَعَ الشَّرْطِ الَّذِي تَوَهَّمُوهُ ، أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ كَانَتْ تَعْرِفُ « الْمُعَارَضَةَ » مَا هِيَ وَمَا شَرْطُهَا ، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَدَلَ بِهِمْ فِي تَحْدِيهِ لَهُمْ إِلَى مَا لَا يُطَالَبُ بِمِثْلِهِ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولُوا : « إِنَّكَ قَدْ ظَلَمْتَنَا ، وَشَرَطْتَ فِي مُعَارَضَةِ الَّذِي جِئْتَ بِهِ مَا لَا يُشْتَرَطُ ، أَوْ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يُشْتَرَطَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النَّظْمُ الَّذِي تُعَارِضُ بِهِ فِي أَنْفُسِ مَعَانِي هَذَا الَّذِي تَحْدِثُ إِلَى مُعَارَضَتِهِ ، فَدَعْ عَنَّا هَذَا الشَّرْطَ ، ثُمَّ آطَلَبْ فَإِنَّا نُرِيكَ حِينَئِذٍ مِمَّا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ وَقُلْنَاهُ وَمَا نَقُولُهُ فِي الْمُسْتَأْنِفِ ، مَا يُوَازِي نَظْمَ مَا جِئْتَ بِهِ فِي الشَّرْفِ وَالْفَضْلِ وَيُضَاهِيهِ ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ » . وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَنْ كَانَتْ لَهُ أُذُنٌ تَعْيٍ ، وَقَلْبٌ يَعْقِلُ .

قَدْ تَمَّ الَّذِي أَرَدْتُهُ فِي جَوَابِ سُؤَالِهِمْ ، وَبَانَ بَطْلَانُهُ بَيَانًا لَا يَبْقَى مَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَكٌّ لِنَاطِرٍ ، إِذَا هُوَ نَصَحَ نَفْسَهُ وَأَذَكَّى جِسْمَهُ ، وَنَظَرَ نَظْرَ مَنْ يَرِيدُ الدِّينَ ، وَيَرْجُو مِمَّا عِنْدَ اللَّهِ ، وَيُرِيدُ فِيمَا يَقُولُ وَيَعْمَلُ وَجْهَهُ تَقَدَّسَ اسْمُهُ ، وَإِلَيْهِ تَعَالَى تَرْغُبُ فِي أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ فِي كُلِّ مَا نُنْتَجِيهِ وَنَنْظُرُ فِيهِ ، بِفَضْلِهِ وَمِنْهُ وَرَحْمَتِهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ .

...

/ بسم الله الرحمن الرحيم

فَصْلٌ

في الذي يُلْزَمُ القائلين بالصرفة

٣٧ - أعلم أنَّ الذي يَقَعُ في الظنِّ من حديث القول بالصرفة ، أن يكون الذي ابتداء القول بها ابتداءه على تَوَهُّمٍ أن التَّحَدَّى كان إلى أن يُعَبَّرَ عن أنفُسِ معاني القرآن بمثل لفظه ونَظْمِهِ ، دون أن يكون قد أُطْلِقَ لَهُمْ وخُيِّرُوا في المعاني كُلِّهَا . ذاك لأنَّ في القول بها على غَيْرِ هذا الوجه أموراً شنيعة ، يَبْعُدُ أن يتركبها العاقل ويدخل فيها . وذلك أنه يُلْزَمُ عليه أن تكون العرب قد تراجعت حالها في البلاغة والبيان ، وفي جَوْدَةِ النظم وشَرَفِ اللفظ = وأن يكونوا قد نَقَصُوا في قرائحهم وأذهانهم ، وعَدِمُوا الكثير مما كانوا يستطيعون = وأن تكون أشعارهم التي قالوها ، والخطب التي قاموا بها ، وكلُّ كلام احتفلوا فيه ، ^(١) من بَعْدِ أن أُوحِيَ إلى النبي ﷺ ، وتُحَدَّثُوا إلى معارضة القرآن = ^(٢) قاصرة عما سَمِعَ منهم من قَبْلِ ذلك القُصُور الشديد ، وأن يكون قد ضاقَ عليهم في الجُمْلَةِ مَجَالٌ قد كان يَتَسَبَّحُ لهم ، ونَضَبَتْ عنهم موادُّ قد كانت تغرر ، ^(٣) وخذلتهم قُوَى قد كانوا يَصُولُونَ بها ، وأن تكون أشعارُ شعراء النبي ﷺ التي قالوها في مدحه عليه السلام وفي الرد على المشركين = ناقصة متقاصرة عن شعرهم في الجاهلية ، وأن يُشَكَّ في الذي رُوِيَ في شأن حسان من نحو

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وكل كلام اختلفوا فيه » ، وهو لا معنى له .

(٢) السياق : « وأن تكون أشعارهم التي قالوها ... قاصرة عما سمع منهم » .

(٣) غير ما في المخطوطة ، وكتب « موارد قد كانت » .

قوله عليه السلام : ^(١) « قُلْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكُمْ » ، ^(٢) لأنه لا يكونُ مُعَانًا مُؤَيَّدًا من عند الله ، وهو يَعْدَمُ مِمَّا كَانَ يَجِدُهُ قَبْلُ كَثِيرًا ، ويتقاصرُ أَنْفُ حَالِهِ عن السالف منها تقاصراً شديداً . ^(٣)

...

٣٨ - فإن قالوا : إنه نُقْصَانٌ حَدَثَ في فصاحتهم من غير أن يَشْعُرُوا به .

قيل لهم : فإن كان الأمرُ كذلك ، فلم تُقَمْ عليهم حُجَّةٌ ، لأنه لا فرق بين أن لا يكونوا قد عَدِمُوا شيئاً من الفصاحة التي كانوا يَعْرِفُونَهَا لأنفسهم قبل التحدي بالقرآن والدعاء إلى معارضته ، وَبَيَّنَّ أن يكونوا قد عَدِمُوا ذاك ، ثُمَّ لم يعلموا / أنهم قد عَدِمُوهُ . ذاك لأن الآية بَرَزَ عَلَيْهِمْ إنما كانت في المنع من تَطْطِيعٍ وَلَفْظٍ قد كان لهم مُمَكِّنًا قَبْلَ أَنْ تُحَدِّثُوا ، ولا يكونُ مَنَعٌ حتى يُرَامَ الممنوع ، ^(٤) ولا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُرَوِّمَ الإنسان الشيءَ ولا يعلمه ، ويُقْصِدُ في قولٍ له وفعلٍ إلى أن يجيء به على وصفٍ وهو لا يعرف ذلك الوصفَ ولا يَتَصَوَّرُهُ بِحَالٍ من الأحوال . وإذا جَعَلْنَاهُمْ لا يَعْلَمُونَ أَنَّ كلامهم الذي يتكلمون به اليومَ قاصرٌ عن الذي تكلموا به أَمْسِي ، وَأَنَّ قَدْ آمَنَعَ عَلَيْهِمْ في النَّظْمِ شَيْءٌ كَانَ يُؤَاتِيهِمْ ، وسُلبوا منه معنى قد كان لهم حاصلاً = ^(٥) استحالة

(١) غير ما في المخطوطة وكتب « الذي روى عن شأن حسان » .

(٢) هو أحد ألفاظ الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب دواوين السنة : « اللهم أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ » .

(٣) « أَنْفُ الشَّيْءِ » ، أوله وابتدأؤه .

(٤) في المخطوطة : « حتى يراهم الممنوع » ، وصححه في المطبوعة .

(٥) السياق : « إذا جَعَلْنَاهُمْ لا يعلمون ... استحالة » .

أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ لِنَظْمِ الْقُرْآنِ فَضْلًا عَلَى كَلَامِهِمُ الَّذِي يُسْمَعُ مِنْهُمْ ، وَعَلَى النَّظْمِ الْوَاهِنِ الْبَاقِي لَهُمْ ، ^(١) ذَاكَ لِأَنَّ عُذْرَ الْقَائِلِ بِالصَّرْفَةِ ، أَنَّ كَلَامَهُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَدِّثُوا قَدْ كَانَ مِثْلَ نَظْمِ الْقُرْآنِ ، وَمُوَازِيًا لَهُ ، وَفِي مَبْلَغِهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ .

...

٣٩ - وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنَّ يَعْلَمُوا أَنَّ لِلْقُرْآنِ مِزِيَةً عَلَى كَلَامِهِمْ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ كَلَامَهُمْ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ يَدْخُلْهُ خَلَلٌ . وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنَّ يَعْلَمُوا أَنَّ لِلْقُرْآنِ مِزِيَةً عَلَى مَا يَقُولُونَهُ وَيَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ ، ^(٢) لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنَّ يُحَاوِلُوا تِلْكَ الْمِزِيَةَ ، وَإِذَا لَمْ يُحَاوِلُوا لَمْ يُحَسُّوا بِالْمَنْعِ مِنْهَا وَالْعَجْزَ عَنْ نَيْلِهَا ، وَإِذَا لَمْ يُحَسُّوا بِالْعَجْزِ وَالْمَنْعِ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِهِ . فَالَّذِي يُعْقَلُ إِذَنْ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ ، أَنَّ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُمْ قَدْ عَارَضُوا الْقُرْآنَ وَتَكَلَّمُوا بِمَا يُوَازِيهِ وَيَجْرِي مَجْرَى الْمِثْلِ لَهُ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَنَّ كَلَامَهُمْ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ وَقَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ ، وَكَانَ كَلَامُهُمْ إِذْ ذَاكَ فِي حَدِّ الْمِثْلِ وَالْمُسْلَوِي لِلْقُرْآنِ ، فَوَاجِبٌ مَعَ هَذَا الْاِعْتِقَادِ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ فِي جُمْلَةٍ مَا يَقُولُونَهُ فِي الْوَقْتِ وَيَقْدِرُونَ عَلَيْهِ ، مَا يُشَبِّهِ الْقُرْآنَ وَيُوَازِيهِ .

...

٤ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَقْضُوا فِي النَّبِيِّ ﷺ بِمَا قَضَوْا فِي الْعَرَبِ ، مِنْ

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَعَلَى النَّظْمِ الزَّاهِرِ الْبَاقِي لَهُمْ » ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ . وَ « الْوَاهِنِ » ، الَّذِي أَصَابَهُ الْوَهْنُ ، وَهُوَ الضَّعْفُ .

(٢) غَيْرُهُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، فَكُتِبَ : « فِي الرَّتَبِ » وَهُوَ فُسَادٌ ، وَقَوْلُهُ : « فِي الْوَقْتِ » ، يَعْنِي : الْآنَ ، وَسَيَأْتِي مِثْلُهُ بَعْدَ أُسْطَرٍ عَلَى الصَّوَابِ .

دخول النَّقْصِ على فصاحتهم ، وتَرَاجُعِ الحالِ بهم في البيان ، وأن تكون النبوة قد أوجبت أن يُمنَعَ شَطْرًا من بيانه ، وكثيراً مما عُرِفَ له قبلها من شَرَفِ اللَّفْظِ وحُسْنِ النَّظْمِ . / ذاك لأنهم إذا لم يقولوا ذلك ، حصل منه أن يكون عليه السلام قد تلا عليهم : (قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (سورة الإسراء : ٨٨) ، ^(١) في حالٍ هو يستطيعُ فيها أن يجيء بمثل القرآن ويُقدِّرُ عليه ، ويتكلَّمُ ببعض ما يوازيه في شَرَفِ اللَّفْظِ وعُلُوِّ النظم . اللهم إلا أن يقتحموا جهالةً أخرى ، فيزعموا أنه عليه السلام قد كان في الأصل دُونَهُمْ في الفصاحة ، وأنَّ الفضلَ والمزيةَ التي بها كان كلامهم قبل نزول القرآن في مِثْلَ لَفْظِهِ ونَظْمِهِ ، قد كان لُبْلُغًا العرب دون النبي ﷺ . وإذا قالوا ذلك ، كانوا قد خرجوا من قَبِيحِ القولِ إلى مثله ، فلم يَشْكُ أَحَدٌ أنه ﷺ لم يكن منقوصاً في الفصاحة ، بل الذي أَثَبَّ به الأخبار أنه ﷺ كان أَفْصَحَ العرب .

...

٤١ - ومما يلزمهم على أصل المقالة أنه كان ينبغي لهم = ^(٢) لو أن العرب كانت مُنِعت منزلةً من الفصاحة قد كانوا عليها = أن يعرفوا ذلك من أنفسهم ، كما قَدَّمت ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاء عنهم ذِكْرُ ذلك ، ولكانوا قد قالوا للنبي ﷺ : « إنا كُنَّا نستطيع قَبْلَ هذا الذي جئتنا به ، ولكنك قد سَحَرْتَنَا ، وَآخَتَلَتْ

(١) السياق : « أن عليه السلام قد تلا عليهم في حالٍ هو يستطيع » .

(٢) في المخطوطة : « أنه كان ينبغي له أن العرب كانت منعت » ، وصححها الناشران : « أنه كان ينبغي ، إن كانت العرب منعت » ، والذي أثبتته هو الصواب إن شاء الله . والسياق : « أنه كان ينبغي لهم أن يعرفوا ذلك » .

في شيء حال بيننا وبينه » ، فقد نسبوه إلى السَّحَر في كثير من الأمور كما لا يخفى ، وكان أَقْل ما يجب في ذلك أن يتذاكروه فيما بينهم ، ويشكُّوه البعض إلى البعض ، ويقولوا : « ما لَنَا قد نَقَصْنَا في قرائحنا ، وقد حَدَثَ كُلُّوْلٌ في أذهاننا » ، ففى أن لم يُرَوْ ولم يُذَكَّرْ أنه كَانَ منهم قولٌ في هذا المعنى ، لا مَا قَلَّ ولا مَا كَثُرَ ، دَلِيلٌ [على] أنه قول فاسد ، ^(١) ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

° ° °

٤٢ - هذا ، وفي سياق آية التحدَّى ما يُدُلُّ على فسَادِ هذا القول . وذلك أنه لا يُقال عن الشيء يُمنَعُهُ الإنسان بعد القُدْرَة عليه ، ويَعُدُّ أن كان يَكْثُرُ مثله منه : « إني قد جئتكم بما لا تَقْدِرُونَ على مثله ولو أَحْتَشَدْتُمْ له ، ودعوْتُمْ الإنسَ والجنَّ إلى نُصْرَتِكُمْ فيه » ، وإنما يقال : « إِنِّي أُعْطِيتُ أن أُحُولَ بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه / وأمنعُكم إِيَّاه ، وأن أُفَحِّمَكم عن القولِ البليغ ، وأُعِدِّمَكم اللَّفْظَ الشريف » ، وما شاكل هذا . ونظيره أن يُقالَ للأَشِدَّاءِ وذَوِي الأَيْدِ : « إِنَّ الآيَةَ أن تَعْجِزُوا عن رَفْعِ ما كان يَسْهُلَ عليكم رَفْعُهُ ، وما كان لا يَتَكَادُكُمْ ولا يَثْقُلُ عليكم » . ^(٢)

٣٩٧

ثم إنه ليس في العرف ولا في المعقول أن يقال : « لو تعاضدتم واجتمعتم جميعكم لم تقدروا عليه » ، ^(٣) في شيء قد كان الواحدُ منهم يَقْدِرُ على مثله ،

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « فبقى أن لم يرَوْ » ، والصواب ما أثبت . وسياق الكلام : « ففى أن لم يُرَوْ دَلِيلٌ على أنه قول فاسد » .

(٢) كان في المخطوطة : « ولا يثقل عليكم عراته ليس في العرف » ، وهو في المطبوعة أتوا به على الصواب .

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « واجتمعتم وجمعتم » ، وهو خطأ ظاهر . والسياق : « أن يقال لو تعاضدتم ، في شيء قد كان » .

ويسهل عليه ويستقل به ، ثم يمنعون منه = وإنما يقال ذلك حيث يراد أن يقال : « إنكم لم تستطيعوا مثله قط ، ولا تستطيعونه البتة وعلى وجه من الوجوه ، حتى إنكم لو استضعفتم إلى قواكم وقدركم التي لكم قوًى وقُدراً ، وقد استمددتم من غيركم ، لم تستطيعوه أيضاً » = من حيث إنه لا معنى للمعاوضة والمُظافرة والمعاونة ، ^(١) إلا أن تَضُمَّ قدرتك إلى قدرة صاحبك حتى يَحْصُلُ باجتماع قدرتكما ما لم يكن يَحْصُلُ .

فقد بان إذن أن لا مَسَاغَ لحمل الآية على ما ذهبوا إليه ، وأن لا مُحْتَمَلَ فيها لذلك على وجه من الوجوه ، وظَهَرَ به وسائر ما تقدَّم أن القول بالصِّرفَة ، ولا سيما على هذا الوجه ، قول في غاية البُعْد والتهافُت ، وأنه من جنس ما لا يُعْذَرُ العاقل في اعتقاده . ولم أَقُلْ : « ولا سيما على هذا الوجه » ، ^(٢) وأنا أعنى أن للقول بها على الوجه الأول مَسَاغاً في الصحة ، ولكنني أردت أن فساده كآته أظهر ، والشناعة عليه أكثر ، وإلا فما هما ، إن أردتُ البُطلان ، إلا سواء .

...

٤٣ - فإن قلت : فكيف الكلامُ عليهم ، إذا ذهبوا في « الصِّرفَة » إلى الوجه الآخر ، فزعموا أن التحدي كان أن يأتوا في أنفسي معاني القرآن بمثل نظمه ولفظه ؟ وما الذي دلَّ على فساده ؟

(١) غيروا عمداً ما في المخطوطة وكتبوا : « والمظاهرة » ، بلا سبب معقول ، و « المتظافر ، والتضافر ، والتظاهر » بمعنى واحد ، وهو التعاون والتألب على الأمر .

(٢) في المخطوطة : « ولم أقبل ولا سيما على هذا الوجه ، وأنا أعنى أن القول » ، وصواب قراءته ما أثبت . وهذا استدراك منه على قوله قبل سطرين : « ولا سيما على هذا الوجه » ، وغيروا في المطبوعة الكلام ، فكتبوا مكان « مساعاً » : « مساع » ، ومكان « كآته أظهر » : « كان أظهر » ، ولم يسيروا إلى هذا التغيير المفسد للكلام .

= (١) فَإِنَّ عَلَى فساد ذلك أدلة منها قوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) (سورة هود : ١٣) ، وذلك أَنَّ نَعْلَمُ أَنَّ المعنى : (٢) فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ تَفْتَرُونَهَا أَنْتُمْ = وإذا كان المعنى على ذلك ، فَبِنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي الافتراء إِذَا وَصِفَ به الكلام ، إِلَى المعنى يَرْجِعُ أَمْ إِلَى اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ؟ / وقد عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِلَى المعنى ، وإذا لم يرجع إِلَّا إِلَى المعنى وجب أن يكون المراد : (٣) إِنْ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنِّي قَدْ وَضَعْتُ الْقُرْآنَ وَافْتَرَيْتُهُ ، وَجِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِي ، ثُمَّ زَعَمْتُ أَنَّهُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ ، فَضَعُّوْا أَنْتُمْ أَيْضاً عَشْرَ سُوْرٍ وَافْتَرَوْا مَعَانِيهَا كَمَا زَعَمْتُ أَنِّي افْتَرَيْتُ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ . فإذا كان المراد كذلك ، كان تقديرهم أن التحدي كان أن يعمدوا إِلَى أَنْفُسِ مَعَانِي الْقُرْآنِ فَيَعْبُرُوا عَنْهَا بِلَفْظٍ وَنَظْمٍ يَشْبِهُ نَظْمَهُ وَلَفْظَهُ ، (٤) خُرُوجاً عَنْ نَصِّ التَّنْزِيلِ وَتَحْرِيفاً لَهُ .

وذلك أَنَّ حَقَّ اللَّفْظِ = إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مَا قَالُوهُ = أَنْ يُقَالَ : « إِنْ زَعَمْتُ أَنِّي افْتَرَيْتُهُ ، فَأْتُوا أَنْتُمْ فِي مَعَانِي هَذَا الْمُفْتَرَى بِمِثْلِ مَا تَرَوْنَ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ » . يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ شِعْراً فَأَحْسَنَ فِي لَفْظِهِ وَنَظْمِهِ وَأَبْلَغَ ، وَكَانَ لَهُ خَصْمٌ يُعَانِدُهُ ، فَعَلِمَ الْخَصْمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ مَعْمَراً فِي النَّظْمِ وَاللَّفْظِ ، فَتَرَكَ ذَلِكَ جَانِباً وَتَشَاغَلَ عَنْهُ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : « إِنِّي رَأَيْتُكَ سَرَقْتَ مَعَانِيَ شِعْرِكَ وَانْتَحَلْتَهَا وَأَخَذْتَهَا مِنْ هَذَا وَذَلِكَ » ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ فِي جَوَابِ هَذَا الْكَلَامِ : « إِنْ كُنْتُ قَدْ سَرَقْتُ مَعَانِيَ

(١) هذا جواب السؤال .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « وذلك أنا لا نعلم » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في المطبوعة : « وإذا لم يرجع إِلَّا إِلَى المعنى ، كان المراد » ، لا أدري لم غيروا ما في المخطوطة ، دون دلالة على التخيير .

(٤) في المطبوعة : « فيعبروا عنها بلفظ » ، تصحيف .

شعري ، فقل أنت شعراً مثله مسروق المعاني « = لم يُعقل منه إلا أنه يقول : « فقل أنت شعراً في معاني أخر تسرقها كما سرفت معاني بزعمك » = ولم يُحتمل أن يريد : « اعتمد إلى معاني فقل فيها شعراً مثل شعري » ، وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : « إن كنت قد سرفت معاني شعري ، فقل أنت في هذه المعاني المسروقة مثل الذي قلت ، وأنظم فيها الكلام مثل نظمي لكلامي ، وخبره تحبيري » .

...

٤٤ - هذه جملة لا تخفى على من عرّف مخارج الكلام ، وعلم حق المعنى من اللفظ ، وما يُحتمل ممّا لا يحتمل . ومنها ما تقدّم ، ^(١) من أنه لا يُقال في الشيء قد كان يكثر مثله من الإنسان ثم مُنع منه : « إيت بمثله ، وأجهّد جُهدك ، وآستعن عليه ، فإنك لا تستطيعه ولو أعانك الجن والإنس » ، ^(٢) وإنما يقال ذلك في البديع المُبتدأ ، أو الذي / لم يُسبق إليه ، ولم يوجد مثله قط .

٣٩٩

وهذا المعنى وإن كان يلزمهم في الوجهين ، فإنه لهم في هذا الوجه الذي نحن فيه الرّم ، وذاك أن قولك للرجل يقدّر على مثل الشيء اليوم في كثير من الأحوال والأمر ، ^(٣) ويعوقه عنه عائق في حال واحدة وأمر واحد : « لو اجتمع الإنس والجن فأعانوك لم تقدّر على مثله » = ^(٤) أبعد وأقبح من قولك ذلك ، وقد كان يقدّر عليه في سالف الأزمان ، ثم مُنعه جملة ، وجعل لا يستطيعه البتّة .

(١) انظر رقم : ٤٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « استعن عليك » ، وهو لا شيء .

(٣) في المخطوطة : « وذاك أنك قولك للرجل » ، وصححه في المطبوعة .

(٤) السياق : « أن قولك للرجل يقدر أبعد وأقبح » .

..... (١) ومنها الأخبار التي جاءت عن العرب في تعظيم شأن القرآن ، وفي وصفه بما وصفوه به من نحو : « إِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً ، وَإِنْ لَهُ لَحَلَاوَةٌ ، وَإِنْ أَسْفَلُهُ لَمُعْذِقٌ ، وَإِنْ أَعْلَاهُ لَمُثِيرٌ » ، (٢) وذاك أَنَّ مُحَالاً أَنْ يُعْظَمُوهُ ، وَأَنْ يُبْهَتُوا عِنْد سَمَاعِهِ ، وَيَسْتَكِينُوا لَهُ ، وَهُمْ يَرَوْنَ فِيمَا قَالُوهُ وَقَالَهُ الْأَوَّلُونَ مَا يَوَازِيهِ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ مِثْلَهُ ، وَلَكِنْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ شِبْهَ الْآفَةِ وَالْعَارِضِ يَعْزُضُ لِلْإِنْسَانِ فَيَمْنَعُهُ بَعْضَ مَا كَانَ سَهْلًا عَلَيْهِ = بَلِ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَقُولُوا : « إِنْ كُنَّا لَا يَتَهَيَّأُ لَنَا أَنْ نَقُولَ فِي مَعَانِي مَا جِئْتَ بِهِ مَا يُشَبِّهُهُ ، إِنَّا لَنَاتِيكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي مَا شِئْتَ وَكَيْفَ شِئْتَ ، بِمَا لَا يَقْصُرُ عَنْهُ وَلَا يَكُونُ دُونَهُ » .

...

٤٥ - وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ عَلَّمَ النَّبُوَّةَ عِنْدَيْدِ الْبُرْهَانِ ، إِنَّمَا كَانَ [يَكُونُ] فِي الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ نَظْمِ الْقُرْآنِ لَا فِي نَفْسِ النِّظْمِ . (٣) وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَيَنْبَغِي إِذَا تَعَجَّبَ الْمُتَعَجِّبُ وَأَكْبَرَ الْمُكْبِرُ ، أَنْ يَقْصِدَ بِتَعَجُّبِهِ وَإِكْبَارِهِ إِلَى الْمَنْعِ الَّذِي فِيهِ الْآيَةُ وَالْبُرْهَانُ ، لَا إِلَى الْمَمْنُوعِ مِنْهُ . وَهَذَا وَاضِحٌ لَا يُشْكَلُ .

...

(١) هُنَا سَقَطَ مِنَ النَّاسِخِ كَلَامٌ لَا شَكَّ فِي سَقُوطِهِ ، فَالْخَلَلُ فِي الْكَلَامِ ظَاهِرٌ جَدًّا ، وَقَدْ لَا يَتَجَاوَزُ السَّقَطُ مِقْدَارَ سَطْرٍ أَوْ سَطْرَيْنِ .

(٢) سَلَفَ هَذَا فِي رَقْمٍ : ١٠ ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ ، وَكَانَ هُنَا فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَإِنْ عَلَيْهِ لِحَلَاوَةٌ » ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ وَسَهْوٌ .

(٣) كَانَ فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ عَلَّمَ النَّبُوَّةَ عِنْدَهُمُ وَالْبُرْهَانُ ، إِنَّمَا كَانَ فِي الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ » ، وَهُوَ كَلَامٌ ظَاهِرُ الْاِخْتِلَالِ ، صَوَابُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا كَتَبْتُ .

٤٦ - فإن قالوا : إنه ليكون أن يستحسن الشاعر الشعرَ بقوله غيره ويكبر شأنه ، ويرى فيه فضلاً ومزيةً على ما قاله هو من قبل ، ثم هو لا يئأس من أن يقدر على مثله إذا هو جاهد نفسه وتعمّل له . فنحن نجعل لفظ القرآن ونظّمه على هذا السبيل ، ونقول : إنهم سمعوا منه ما بهرهم وعظم في نفوسهم ، وأنهم [كانوا] على حالٍ أنسوا / من أنفسهم بأنهم يأتون بمثله إذا هم اجتهدوا ، ^(١) فحيل بينهم وبين ذلك الاجتهاد ، وأخذوا عن طرية ، ومنعوا فضل المنة التي طمعوا معها في أن يجروا إلى تلك الغاية ويلغوا ذلك الذي أرادوا . ^(٢) وإذا كنّا نعلم أن الشاعر المفلق ربّما اعتاص القول عليه حتى يغيا بقافية ، وحتى تنسّد عليه المذاهب ، وأن الخطيب المصنّع يرتج عليه حتى لا يجد مقالاً ، وحتى لا يفيض بكلمة ، لم يكن الذي قلناه وقدّرناه بعيداً أن يكون ، وأن يسعه الجواز ويحتمله الإمكان .

قيل لهم : أنتم الآن كأنكم أردتم أن تحسنوا أمركم ، ^(٣) وأن تعطوا على بعض العوار ، وأن تتملصوا من الذي تُلزَمون ، ^(٤) وليس لكم في ذلك كبير جدوى إذا حَقَّق الأمر ، وإنما هو خداع وضرب من التزييق .

وأول ما يذلل على بطلان ما قلتم ، أن الذي عرفنا من حال الناس فيما سبيله ما ذكرتم ، التّضجُّر والشكوى ، وأن يقولوا : « ما بالنا ؟ » ^(٥) ومن أين دُهينا ؟ وكيف

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « ولكنهم على حال أنسوا » ، وهو غير مستقيم ، والذي أثبت هو حق الكلام .

(٢) في المخطوطة : « ... طمعوا أن يجيروا إلى تلك الغاية ، ويلغوا ذلك المدى أرادوا » ، وصواب قراءته ما أثبت . وجعلها في المطبوعة : « ويلغوا ذلك المدى [الذي] أرادوا » ، ولا حاجة إلى هذا .

(٣) غير ما في المخطوطة وكتب مكان « أنتم » : « إنكم » بلا فائدة .

(٤) في المطبوعة : « وأن تتملّسوا » ، لم يحسن قراءة المخطوطة .

(٥) في المخطوطة والمطبوعة : « ما لنا » ، والأجود ما أثبت ، سها الناسخ .

الصُّورة ؟ إنّنا وإن كُنّا نسمعُ قولاً له فَضْلٌ ومزيةٌ على ما قلناه ، فإنه ليس بالذى ينبغي أن نَعِجَ عنه هكذا حتى لا نَسْتَطِيعَ في معارضته ما نَرْضَى ، ^(١) فلا ندرى أَسْجَرْنَا أم ماذا كان ؟ » = ففى أن لم يُرَوْ عنهم شىءٌ من هذا الجنس على وجه من الوجوه ، دليلٌ أن لا أصل لما توهموه ، وأنّه تلفيقٌ باطل .

ثمّ إنه ليس فى العادة أن يُدْعِنَ الرجلُ لخصمه ، ويستكينَ له ، ويُلقَى بيده ، ويسكتَ على تقريره له بالعجز وترديده القول فى ذلك ، وقدّر ما ظهر من المزية قدرٌ قد يطمع الإنسان فى مثله ، ^(٢) ويرى أنه يناله إذا هو اجتهد وتعمّد = ^(٣) بل العادة فى مثل هذا أن يذفع العجز عن نفسه ، وأن يجحد الذى عَرَفَ لصاحبه من المزية ويتشدّد ، كما فعل حسان ، ^(٤) فيدعى فى مساواته ، وأنه إن كان جرى إلى غاية رأى لنفسه بها تقدماً إنه ليجرى إلى مثلها ، وأن يقول : « لا تُغْلُ ولا تُفْرِط ولا تَشْتَطِّطْ فى دعواك ، فلكن كنت قد نلت بعض السبق ، إنك لم تُبعد المدى بُعد من لا يُدائى ولا يُشقى غباره ، / فرويداً ، وأكف من غلوائك » . ٤٠١

...

٤٧ - وأعلم أنهم بتمخّلهم هذا قد وقعوا فى أمر يُوهى قاعدتهم ، ويقدح فى أصل مقالتهم ، فقد نظروا لأنفسهم من وجه وتركوا النّظر لها من آخر . وذاك أن من حقّ المنع إذا جعل آية وبرهاناً ، ولا سيما للنّبوة ، أن يكون فى أظهر الأمور ،

(١) كتب فى المطبوعة : « إنه ليس بالذى ينبغي » ، حذف الفاء من « فإنه » ، كأنه ظنها خطأ .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « وقدر ما أظهر من المزية » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) السياق : « ثم إنه ليس فى العادة بل العادة » .

(٤) لم أقف بعد على أمر حسان .

وأكثرها وجوداً ، وأسهلها على الناس ، وأخلقها بأن تبين لكل راءٍ وسامعٍ أن قد كان منعٌ ، لا أن يكون المنع من خفي لا يعرف إلا بالنظر ، وإلا بعد الفكر ، ومن شيء لم يوجد قط ولم يعهد ، وإنما يُظن ظناً أنه يجوز أن يكون ، وأن له مدخلاً في الإمكان إذا اجتهد المجتهد . وهل سُمع قط أن نبياً أتى قومه فقال : « حُجَّتِي عليكم ، والآية في أني نبي إليكم ، أن تمنعوا من أمرٍ لم يكن منكم قط ، وليس يظهر في بادئ الرأي وظاهر الأمر أنكم تستطيعونه ، ولكنه مؤهّمٌ جوازه منكم ، إذا أنتم كدّثتم أنفسكم ، وجمعتم ما لكم ، واستفرغتم مجهودكم ، وعادتم الاجتهاد فيه مرة بعد أخرى ؟ » أم ذلك ما لا يقوله عاقل ، ولا يُقدّم عليه إلا مجازيف لا يدرى ما يقول ؟

وإذا كان كذلك ، وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظمٍ لم يوجد منهم قط ، إلا أنهم أحسوا في أنفسهم أنهم يستطيعونه إذا هم اجتهدوا واستفرغوا الوسع ، ^(١) بهذه المنزلة ، وداخلاً في هذه القضية = ^(٢) فقد بان أنهم بذلك قد أوهموا قاعدتهم ، وقدحوا في أصل المقالة ، من حيث جعلوا الآية والبرهان وعلم الرسالة والأمر المعجز للخلق ، في المنع من شيء لم يوجد قط ، ولم يعلم أنه كان في حالٍ من الأحوال ، وليس بأكثر من أن ظن ظناً أنه مما يحتمله الجواز ويدخل في الإمكان ، إذا أدمن الطلب ، وكثر فيه التعب ، واستنزفت قوى الاجتهاد ، وأُرسِلت له الأفكار في كل طريق ، وحُشِدت إليه الخواطر من كل جهة . وكفى بهذا ضعف رأي وقلة تحصيل .

...

(١) السياق : « وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظم بهذه المنزلة » .

(٢) السياق : « وإذا كان الذي قالوه فقد بان » .

فَصْلٌ

٤٨ - وهذا فصلٌ أُخْتِمُ به :

٤٠٢ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : مَا / هَذَا الَّذِي أَخَذْتُمْ بِهِ أَنْفُسَكُمْ ؟ وما هذا التَّأْوِيلُ
منكم في عَجْزِ الْعَرَبِ عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ ؟ وما دَعَاكُمْ إِلَيْهِ ؟ وما أُرِدْتُمْ مِنْهُ ؟ أَأَنْ
يَكُونَ لَكُمْ قَوْلٌ يُحْكِي ، وَتَكُونُوا أُمَّةً عَلَى جِدَّةٍ ، أَمْ قَدْ أَتَاكُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عِلْمٌ لَمْ
يَأْتِ النَّاسَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : أَتَانَا فِيهِ عِلْمٌ .

قِيلَ : أَفَمِنْ نَظَرٍ ذَلِكَ الْعِلْمُ أَمْ خَبِيرٌ ؟

فَإِنْ قَالُوا : مِنْ نَظَرٍ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَيْفَ تَعْنُونَ أَنَّكُمْ تَنْظَرُونَ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ وَنُظْمِ كَلَامِ الْعَرَبِ
وَوَازِنَتُمْ فَوْجَدْتُمُوهُ لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالْقَدْرِ الَّذِي لَوْ حُلُّوا وَالْاجْتِهَادُ وَإِعْمَالُ الْفِكْرِ ، وَلَمْ
تَفَرِّقْ عَنْهُمْ خَوَاطِرَهُمْ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ ، وَالصَّمَدِ لَهُ = لَا تُؤَا بِمِثْلِهِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : كَذَلِكَ نَقُولُ .

قِيلَ لَهُمْ : فَأَنْتُمْ تَدَّعُونَ الْآنَ أَنَّ نَظَرَكُمْ فِي الْفَصَاحَةِ نَظَرٌ لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ
مِنْ أَمْرِهَا ، وَأَنْتُمْ قَدْ أَحْطَيْتُمْ عِلْمًا بِأَسْرَارِهَا ، وَأَصْبَحْتُمْ وَلَكُمْ فِيهَا فَهْمٌ وَعِلْمٌ لَمْ يَكُنْ
لِلنَّاسِ قَبْلَكُمْ .

وَإِنْ قَالُوا : عَرَفْنَا ذَلِكَ بِخَبِيرٍ .

قِيلَ : فَهَاتُوا عَرَفُونَا ذَلِكَ ، وَأَنْتَى لَهُمْ تَعْرِيفُ مَا لَمْ يَكُنْ ، وَتَثْبِيْتُ مَا لَمْ يَوْجَدْ !

ولو كان الناس إذا عنَّ لهم القول نَظَرُوا في مُودَّاه ، وتَبَيَّنُوا عَاقِبَتَهُ ، وتَذَكَّرُوا وَصِيَّةَ الْحُكَمَاءِ حين نَهَوْا عن الُورُودِ حتَّى يُعَرَّفَ الصَّدْرُ ، وَحَذِرُوا أَنْ تَجِيَّءَ أَعْمَاجُ الْأُمُورِ بغير ما أُوهَمَتِ الصدور = إِذَا لَكُفُّوا الْبَلَاءَ ، وَلَعُدِمَ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِنْ فَاسِدِ الْأَرَاءِ ، وَلَكِنْ يَأْبَى الذِّى فِي طِبَاعِ الْإِنْسَانِ مِنَ التَّسَرُّعِ ، ثُمَّ مِنْ حُسْنِ الظَّنِّ بِنَفْسِهِ ، وَالشَّغَفِ بِأَنْ يَكُونَ مَتَّبِعاً فِي رَأْيِهِ ، إِلَّا أَنْ يَخْدَعَهُ وَيُنْسِيَهُ أَنَّهُ مُوصًى بِذَلِكَ ، وَمَدْعُوٌّ إِلَيْهِ ، وَمُحَذَّرٌ مِنْ سُوءِ الْمَغْبَةِ إِذَا هُوَ تَرَكَه وَقَصَّرَ فِيهِ . وَهِيَ الْآفَةُ لَا يَسْلَمُ مِنْهَا وَمِنْ جَنَائِبِهَا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ . ^(١) وَإِلَيْهِ عَزَّ أَسْمُهُ الرِّغْبَةُ فِي أَنْ يُوفَّقَ لِلَّتِي هِيَ أَهْدَى ، وَيَعْصِمَ مِنْ كُلِّ مَا يُوتَغُ الدِّينَ ، ^(٢) وَيَثْلُمُ الْيَقِينَ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وهم الآفة » ، وهو سهو ظاهر من الكاتب .

(٢) من « الوتغ » ، وهو الهلاك ، و « أوتغه يوتغه » ، أفسده وأهلكه .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

٤٩ - قول من قال : « إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ الْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ مِنْ بَعْدِ انْقِضَاءِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمُضِيِّ وَقْتِ التَّحْدِي ، عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ وَيَكُونُ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ مُعْجَزاً فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، ^(١) وَحِينَ تُحَدَّى الْعَرَبُ إِلَيْهِ » = ^(٢) قول لا يصحُّ إلا لمن لا يجعل القرآن معجزاً في نفسه ، ^(٣) ويذهب فيه إلى « الصرفة » .

فأما الذي عليه العلماء من أنه مُعْجَزٌ في نفسه ، وأنه في نظمه وتأليفه على وَصْفٍ لا يَهْتَدِي الْخَلْقُ إِلَى الْإِتْيَانِ بِكَلَامٍ هُوَ فِي نَظْمِهِ وَتَأْلِيفِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ ، فَلَا يَصِحُّ الْبَتَّةُ ذَاكَ = لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُعْجَزاً فِي جِنْسِهِ كِإِحْيَاءِ الْمَوْتَى ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُعْجَزاً لَوُقُوعِهِ عَلَى وَصْفٍ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ هُنَا إِحْيَاءٌ مَيِّتٍ لَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، كَذَلِكَ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ هُنَا نَظْمٌ مِثْلَ نَظْمِ الْقُرْآنِ لَا مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى . فَهَذَا هُوَ .

ثُمَّ إِنَّهُ قَوْلٌ إِذَا تُقِرَّ عَنْهُ انْكَشَفَ عَنْ أَمْرٍ مُنْكَرٍ ، وَهُوَ إِخْرَاجُ أَنْ يَكُونَ وَحْيًا مِنْ اللَّهِ ، وَأَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ تَلَقَّاهُ عَنْ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ = وَالذَّهَابُ إِلَى أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْهَامِ ، وَكَالشَّيْءِ يُلْقَى فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ وَيُهْدَى لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْخَاطِرِ وَالْهَاجِسِ الَّذِي يَهْجِسُ فِي الْقَلْبِ . وَذَلِكَ مِمَّا يُسْتَعَاذُ بِاللَّهِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ تَطَرَّقَ لِلْإِلْحَادِ ، وَاللَّهُ وَلِي الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ » ، وهو خطأ من الناسخ لا شك فيه .

(٢) السياق : « قول من قال : قول لا يصح » .

(٣) في المطبوعة : « إلا لمن يجعل القرآن » ، سقطت « لا » .

بسم الله الرحمن لارحيم

فَصْلٌ

٥ - (١) أعلم أن البلاء والداء العيَاء ، أن ليس علمُ الفصاحة وتمييزُ بعض الكلام من بعض بالذى تستطيع أن تُفهمه من شئتَ ومتى شئتَ ، وأن لستَ تملكُ من أمرِك شيئاً حتى تظفرَ بمن له طبعٌ إذا قدَحته وري ، (٢) وقلبٌ إذا أريته رأى . فأمَّا وصاحبُك مَنْ لا يرى ما تريه ، ولا يهتدى للذى تهديه ، فأنت معه كالنافع في الفَحْم من غيرِ نارٍ ، وكالمتمس السَّم / من أخشَم ، (٣) وكلا لا تُقيم الشعرَ في نفس من لا ذوقٌ له ، كذلك لا يفهم هذا الباب من لم يُوتَ الآلة التى بها يفهم = إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظنَّ العادم لها أنه قد أُوتِيها ، وأنه ممن يكْمُل للحكم ويصحُّ منه القضاء ، فجعل يَحْبِط وَيَخْلِط ، ويقول القول لو علم غِبَّة لا ستحيى منه . (٤) وأما الذى يُجسُّ بالنقص فى نفسه ، (٥) ويعلم أنه قد عَدِمَ علماً قد أُوتيه مَنْ سواه ، فأنت منه فى راحة ، وهو رجلٌ عاقلٌ قد حماه عقله أن يَعدو طوره ، (٦) وأن يتكلف ما ليس بأهلٍ له .

(١) هذه الفقرة كلها مضت فى دلائل الإعجاز فى الفقرة : ٦٤٣ ، مع اختلاف يسير .

(٢) فى المخطوطة والمطبوعة : « بأن لست تملك إذا قدحته فبرى » ، وقد سهأ الناسخ وأخطأ ، والصواب ما أثبت . و « وري الزند يرى ورئاً » ، إذا اتقَد عند القَدَح .

(٣) « الأخشم » ، الذى سقطت خياشيمه ، فهو لا يجد ريح طيب ولا نثن .

(٤) قرأها « عيه » ، بالياء فى المطبوعة ا و « الغب » العاقبة .

(٥) كتبها فى المطبوعة : « الذى يحسن تأليفه فى نفسه » !! كلام غريب ، ولم يحسن قراءة

المخطوطة .

(٦) أسقط فى المطبوعة : « قد » من « قد حماه » .

وإذا كانت العلوم التي لها أصولٌ معروفة ، وقوانينٌ مضبوطة ، قد اشترك الناس في العلم بها ، واتَّفَقوا على أن البناءَ عليها والرَّدَّ إليها ، إذا أخطأ فيها المُخْطِئُ ثم أُعْجِبَ برأيه لم تَسْتَطِيع رَدُّه عن هواه ، وصَرَفَه عن الرأْيِ الذي رأى ، إلا بعد الجُهد ، وإلا بعد أن يكون حَصِيْفاً عَاقِلاً ثَبْتاً ، إذا ثَبَّه انتَبَه ، وإذا قِيلَ : « إِنَّ عَلَيْكَ بَقِيَّةً مِنَ النَّظَرِ » ، وَقَفَ وَأَصْغَى ، وَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ قَدْ غُرَّ ، فَاحْتِاطَ بِاسْتِمَاعِ مَا يُقَالُ لَهُ ، وَأَنْفَ مِنْ أَنْ يَلِجَ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ ، وَيَسْتَطِيلَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ . وَكَانَ مَنْ هَذَا وَصْفُهُ يَعِزُّ وَيَقْلُ ، فَكَيْفَ بَانَ تَرَدُّ النَّاسِ عَنْ رَأْيِهِمْ فِي أَمْرِ الْفَصَاحَةِ ، وَأَصْلُكَ الَّذِي تَرُدُّهُمْ إِلَيْهِ ، وَتُعَوِّلُ فِي مُحَاجَّتِهِمْ عَلَيْهِ ، اسْتِشْهَادُ الْقَرَائِحِ ، ^(١) وَسَبْرُ النَفُوسِ وَقَلْبُهَا ، وَمَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنَ الْأَرِيحِيَّةِ عِنْدَمَا تَسْمَعُ ؟ ^(٢) وَهُمْ لَا يَضَعُونَ أَنْفُسَهُمْ مَوْضِعَ مَنْ يَرَى الرَّأْيَ وَيُقْتَى وَيَقْضَى ، إِلَّا وَعِنْدَهُمْ أَنََّّهُمْ مِنْ صَفَتِ قَرِيحَتِهِ ، وَصَحَّ ذَوْقُهُ ، وَتَمَّتْ أَدَاتُهُ .

فإذا قلت لهم : « إِنَّكُمْ أُتِيتُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ أَنْكُمْ لَا تَفْطُنُونَ » ، رَدُّوا مثله عليك ، وعابوك ، ووقعوا فيك ، وقالوا :

« لَا ، بَلْ قَرَائِحُنَا أَصَحُّ ، وَنَظَرُنَا أَصْدَقُ ، وَحِسْنُ أَدْكِي ، وَإِنَّمَا الْآفَةُ فِيكُمْ ، فَإِنَّكُمْ جِئْتُمْ فَخَيَلْتُمْ إِلَى أَنْفُسِكُمْ أُمُوراً لَا حَاصِلَ لَهَا ، وَأَوْهَمَكُمْ الْهَوَى وَالْمِيلُ أَنْ تُوجِبُوا لِأَحَدِ النُّظْمِيِّينَ الْمَتَسَاوِينَ فَضْلاً عَنِ الْآخَرِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ الْفَضْلُ » ، فَتَبَقَى فِي أَيْدِيهِمْ حَسِيراً لَا تَمْلِكُ غَيْرَ التَّعَجُّبِ . ^(٣)

(١) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « استشهد القراء » !!

(٢) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « وما يعرض فيها من الأدعية » ، وهذا أغرب وأعجب .

(٣) وأيضاً في المطبوعة : « فبقى في أيديهم حيث لا يملك غير التعجب » ، لم يحسن القراءة ، وهذه أشدَّ

فليس الكلامُ إذنُ بمُعْنٍ عنك ، ولا القولُ بِنَافِعٍ ، ولا الحجّةُ مسموعةٌ ،
حتى تجدَ مَنْ فيه عونٌ لك ، ومَنْ إذا أبى عليك أبى ذاكَ طَبَعُهُ فَرَدَّهُ إليك ، وفتح
سَمْعَهُ لك ، ورَفَعَ الحِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ ، وأَخَذَ بِهِ إِلَى حَيْثُ أَنْتَ ، وَصَرَفَ نَظْرَهُ
إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي إِلَيْهَا أَوْمَأْتُ ، فَاسْتَبَدَلَ بِالنَّفَارِ أَنْسَاءً ، وَأَرَاكَ مِنْ بَعْدِ الْإِبَاءِ قَبُولاً ،
وبالله التوفيق .

...

الفحص

فهرس آيات القرآن العظيم

سُورَةُ الْفَاتِحَةِ	رقم الآية
٤٥٣ ، ٤٥٢ ، ١٠٩ :	٧ - ٢ السورة كلها ، و « الصراط »

سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
٢٢٧ :	٢ ، ١ « أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ »
٢٢٨ ، ١٠٩ :	٧ ، ٦ « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ »
٢٢٨ :	٩ ، ٨ « وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يُخَادِعُونَ اللَّهَ »
٢٣٢ ، ٣٥٨ :	١١ ، ١٢ « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ »
٢٣٢ ، ٢٣٣ :	١٣ « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ »
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ :	١٤ « وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُنَ »
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ :	١٥ « اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ »
٢٣٤ ، ٢٣٥ :	
٢٩٣ - ٢٩٥ ، ٢٩٦ :	١٦ « فَمَا رِبْحُ تِجَارَتِهِمْ »
٣٩٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ :	
٥٢١ :	
٣٨٥ :	٢٣ « بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ »
٥٤١ :	٣١ « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ »
٢٧٦ ، ٢٧٥ :	٧١ « فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ »
٣٩٧ ، ٤٢٧ ، ٥٢١ :	٩٣ « وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ »

٢٨٨ :	« وَلَتَجِدُنَهُمْ أَوْحَرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ »	٩٦
٣٢٨ :	« إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ »	١٧٣
٤٢٨ ، ٢٨٩ ، ٢٦١ :	« وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »	١٧٩
٥٤٧		

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

٣٢٧ :	« قَالَتْ رَبِّ لِيْ وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ »	٣٦
٢٣٢ ، ٢٣١ :	« وَمَكْرُوهًا وَمَكْرًا لِلَّهِ »	٥٤
٣٢٩ :	« وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ »	٦٢
١٣٣ :	« وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ »	٧٨ ، ٧٥

سُورَةُ النَّسَاءِ

٢٤٦ :	« وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ »	١٠٠
٢٤٦ :	« وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَزِمْ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا عَظِيمًا »	١١٢
٢٣٢ ، ٢٣١ :	« يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ »	١٤٢
٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ١٧٩ :	« وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَ انْتِهَوا خَيْرًا لَّكُمْ »	١٧١
٣٨٤ ، ٣٨٣ :	« يَا هَلْ الْكِتَابُ لَا تَغْلُو فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَإِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَ انْتِهَوا خَيْرًا لَّكُمْ »	
٣٨٢ :	« إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »	

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

١٣٤ ، ١٣١ :	« وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ »	٦١
٣١ :	« الصَّابِقُونَ »	٧٣
٣٨٣ :	« لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ »	٧٣
٣٣٧ :	« مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ »	١١٧

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

رقم الآية	الآية
٨	« قَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَاً لَفُضِّىَ الْأَمْرُ » ٢٣٣ :
١٤	« قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَلْحَدٌ وَلِيًّا » ١٢١ :
٣٥	« وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدَى » ١٦٤ :
٣٦	« إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ » ٣٣٠ :
٣٩	« مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ١٦٦ :
٤٠	« قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ » ١٢١ :
٥٤	« اللَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ » ٣١٧ :
٥٦	« قُلْ إِنِّي نَبِيٌّ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ » ٣٢٤ :
٧٧	« رَأَى الْقَمَرَ » ١٠٩ :
١٠٠	« وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » ٢٨٦ :
١٤٣	« قُلْ الَّذِينَ كَفَرُوا حَرَّمَ أَمْ الْأَنْثَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ » ١١٥ :

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٣٣	« قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ » ٣٢٨ :
١٠٤	« وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ٣٢٤ :
١٢٣	« آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ » ٣٢٤ :
١٢٥	« قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ » ٣٢٤ :
١٨٦	« وَيَتَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » ٢٠٥ :
١٨٨	« قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكُنْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » ٣٣٤ :
١٩٦	« إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ » ١٣٧ :

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

٣١	« لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا » ١٦٥ :
٥٥	« إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » ١٣٨ :
٥٧	« فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ » ٥٢١ :
٥٨	« وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ » ٥٢١ :

سُورَةُ التَّوْبَةِ

رقم الآية

- ٣٠ « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ » ٣٨٤ ، ٣٧٥ :
 ٦٣ « أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ » ٣١٧ :
 ٩٣ « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ » ٣٤٥ :
 ١٠٣ « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » ٣١٧ :

سُورَةُ يُوسُفَ

- ٥٩ « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَلَالًا وَحَرَامًا »
 ١١٥ : « قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ »
 ٦٧ « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا » ٤٦٣ :
 ٩٩ « أَفَأَنْتَ تُكْذِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » ٢٣ :

سُورَةُ هُودٍ

- ١٣ « أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْ قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ » ٦١٧ ، ٦٠٦ ، ٣٨٥ :
 ٢٨ « أَتَلْزَمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ » ١١٩ ، ١١٨ :
 ٣٧ « وَلَا تَخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُفْرَقُونَ » ٣١٧ :
 ٤٤ « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ » ٤٥ :

سُورَةُ يُوسُفَ

- ٩ « إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَضْمِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » ٣١٧ :
 ٣١ « مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ٢٢٩ ، ٤٣٣ :
 ٥٣ « وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ » ٣١٧ :
 ٨٠ « فَلَمَّا اسْتَيْأَسَوْا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا » ٣٩٧ ، ٥٢١ :
 ٨٢ « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » ٣٠١ :

سُورَةُ الرَّعْدِ

- ١٩ « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَؤِ الْأَنْبَابِ » ٣٥٣ ، ٣٥٤ :

٣٤٥ :

« فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ »

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

١١ ، ١٠ « إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » =

٣٣٣ ، ١٢٢ :

« قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » ، الآيتان

سُورَةُ الْحَجَرِ

٥٨ ، ٥٧ « قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ

٢٤١ :

مُجْرِمِينَ »

٣٢٤ :

« وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ » ٨٩

٥٢١ ، ٣٩٧ :

« فَأَصْدَغَ بِمَا تُؤْمَرُ » ٩٤

سُورَةُ النَّحْلِ

١٦٤ :

« وَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ » ٩

٢٩٠ :

« يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ » ٦٩

٥٨٥ :

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » ٩٠

٣٢٨ :

« إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ » ١١٥

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

٥٣٤ :

« إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ » ٧

« أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيِّنَاتِ وَأَخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَائًا لِّئَلَّكُمْ تَقُولُونَ » ٤٠

١١٤ :

« قَوْلًا عَظِيمًا »

٥٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٩ :

« قُلْ لِّمَنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ٨٨

٦١٤

« لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا »

٥٥٧ ، ١٧٠ :

« وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » ١٠٥

٣٧٥ :

« قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ١١٠

سُورَةُ الْكَهْفِ

٣٢٤ :

« نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةُ آَمَنُوا بِرَبِّهِمْ » ١٣

١٧٥ :	« وَكَلَبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ »	رقم الآية ١٨
٣٠ :	« إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا »	٣٠
٣٢٣ :	« وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكْنُا لَهُ فِي الْأَرْضِ »	٨٤ ، ٨٣
٣٢٤ :	« قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ »	١١٠

...

سُورَةُ مَرْيَمَ

٤٠٢ ، ٣٩٣ ، ١٠٠ :	« وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا »	٤
٥٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٠٧ :	« جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتَلَكَ سَرِيًّا »	٢٤

...

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

١١٣ :	« أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ يَا إِبْرَاهِيمَ » = « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا »	٦٣ ، ٦٢
١٠١ ، ١٠٠ :	« لَهُمْ فِيهَا زُفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ إِنْ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مَنَا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُعَذَّوْنَ »	١٠١ ، ١٠٠
٣٢٢ :		

...

سُورَةُ الْحَجِّ

٣٢٣ ، ٣١٦ :	« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ »	١
١٧ :	« إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »	١٧
٣٢٢ :	« فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ »	٤٦

...

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

١٢٢ :	« إِنَّ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً »	٢٤
٣١٧ :	« وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ »	٢٧
١٣٨ :	« وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ »	٥٩
٣١٧ ، ١٣٣ :	« إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ »	١١٧

...

سُورَةُ النَّوْرِ

رقم الآية

٤٠ « ظَلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » ٢٧٥ :

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

٣ « وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ » ١٣١ ، ١٣٤ :

٥ « وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا » ١٣٧ :

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

١٦ « فَأَيُّا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ٣٢٤ :

٢٣ - ٣١ « قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ » ، الآيات ٢٤٠ ، ٢٤١ :

١١٧ « قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّبُونِ » ٣٢٧ :

١٣٠ « وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ » ٥٣٤ :

٢١٦ « فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ » ٣٢٤ :

٢٢٧ « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » ٢٨ :

سُورَةُ النَّمْلِ

١٧ « وَحَشِيرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فَهُمْ يُوزَعُونَ » ١٣٧ :

سُورَةُ الْقَصَصِ

٢٣ ، ٢٤ « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ » ، الآيتان ١٦١ :

٤٤ ، ٤٥ « وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْتُنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُ مِنَ

الشَّاهِدِينَ وَلَكِنْ أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتُ

ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ » ٢٤٧ :

٦٦ « فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ » ١٣٨ :

سُورَةُ لُقْمَانَ

٧ « وَإِذَا تَنَمَّيْتُ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلِيٍّ مُسْتَكْبِرًا كَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ

وَقَرًا » ٢٢٨ :

رقم الآية
١٧

« يَا بَنِي آدَمُ اقِمِ الصَّلَاةَ وَأَمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْنِيزْ عَلَى مَا آصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ »
٣١٦ ، ٣١٧ :

سُورَةُ فَاطِرٍ

٣ « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ١٧٧ :
١٤ « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » ٥٢١ :
١٨ « إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ » ٣٥٤ ، ٣٥٥ :
٢٢ ، ٢٣ « وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ » ٣٣٤ :
٢٨ « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ٣٣٨ ، ٣٣٩ :

سُورَةُ يَسِي

٧ « لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » ١٣٨ :
١١ « إِنَّمَا تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ » ٣٣٠ :
١٣ - ٢١ « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ » ، الآيات : ٢٤١ ، ٢٤٢ :
٣٧ « وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ » ٥٢١ :
٤٠ « وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ » ٣٧٦ :
٦٩ « وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ » ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٣٠ :

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

١٥٣ ، ١٥٤ « أَصْطَفَى الْبَتَاتِ عَلَى الْبَيْنِ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ » ١١٤ :

سُورَةُ ص

١٦ « عَجَّلْ لَنَا قَطَنًا » ٣٩٧ :

سُورَةُ الزَّمَرِ

٩ « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » ١٥٤ :

سُورَةُ غَافِرٍ

٦٦ « قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أُعْبَدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ » ٣٢٤ :

٦٨ « هُوَ الَّذِي يُخَيِّبُ وَيُيَبِّتُ » ١٥٤ :

سُورَةُ فَصَّلَتْ

رقم الآية

- ١ - ٤ « حُمِ تنزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ، الآيات ٥٨٣ :
٦ « قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » ٣٣٣ :

سُورَةُ الشُّورَى

- ٢٤ « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمْ عَلَى قَلْبِهِ » ١٦٦ :

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

- ١٩ « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً » = « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَخَتْبُ شَهَادَتِهِمْ وَيُسْأَلُونَ » ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٣٦٨ :
٣٢ « أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ » ١٢٣ :
٤٠ « أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى » ١٢٠ :

سُورَةُ الدُّخَانِ

- ٥٠ - ٥٢ « إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكْفَرُونَ ، إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » ،
الآيات ٣٢٢ :

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

- ٤ « حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » ٥٢١ :

سُورَةُ قِي

- ٣٧ « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » ٣٠٤ :

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

- ٢٤ - ٢٨ « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرُمِينَ » ، الآيات ٢٤٠ :

سُورَةُ النَّجْمِ

- ٣ ، ٤ « وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » ٢٣٠ :

رقم الآية	سورة القمر
١٢	« وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا »
١٣	« ذَاتِ الْوُجُوهِ وَدُسُرٍ »
٢٤	« فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ »
٤٨ ، ٤٤ ، ٤٣	« وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ أَمَاتَ وَأَحْيَى » = « وَأَنَّهُ هُوَ »
١٥٤ :	أَغْنَى وَأَقْنَى »

رقم الآية	سورة المنافقون
٤	« يَحْسِبُونَ كُلَّ صَنِيعَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ »

رقم الآية	سورة الحاقة
١٣	« فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ »

رقم الآية	سورة المدثر
٦	« وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ »
١٩ ، ١٨	« إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقَتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ »

رقم الآية	سورة التازعات
٤٥	« إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا »

رقم الآية	سورة العاشية
٢٢ ، ٢١	« إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ »

رقم الآية	سورة الليل
١٨ ، ١٧	« وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى ، الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى »

رقم الآية	سورة الاخلاص
٢ ، ١	« قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ »

فهرس الحديث

- « إنما الشعر كلام ، فحسنه حسن ، وقبيحه قبيح » : ٢٤
 « إياكم وخضراء الدّمن » : ٤٤١
 « لأن يمتلئ جوف أحدكم قبيحاً ، فيريّه ، خير له من أن يمتلئ شعراً » : ١٦
 « إن من الشعر لحكمة ، وإن من البيان لسحراً » : ١٦
 « قلّ وروح القدس ممكّ » : ١٧ ، ٦١٢
 « مانسئ ربك ، وما كان ربك نسياً ، شعراً قلته » : ١٧

...

- حديث عبد الله بن مسعود في القتل يوم بدر : ١٨
 حديث محمد بن سلمة الأنصاري ، عن استنشاده ﷺ حسناً شعر الأعشى في هجاء علقمة بن علاقة : ١٩
 حديث عائشة ، واستنشاده ﷺ شعراً لسعية بن غريض اليهودي : ١٩٠
 حديث أم المؤمنين سودة ، وإنشادها شعراً ، ظنّت عائشة وحفصة أنها تعرّض بهما ، ومعرفته ﷺ أنه ليس
 عدي وتيم من قريش : ٢٠
 حديث أبي بكر ، وسؤاله ﷺ عن صواب إنشاد شعر سمعه : ٢١
 حديث النابغة الجعدي ، وإنشاده ، وقوله له : « لا يفيض الله فاك » : ٢٢
 حديث كعب بن زهير ، وخبر قصيدته المشهورة : ٢٢
 حديث ذى الديدن حين قال : « أقصيرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ » : ٢٨٢
 حديث إسلام أبي ذرّ : ٥٨٤

...

فهرس الشعر

٩٤ :	(الوافر)	سليمان بن داود القُضاعي	وَمُنْحَطٍ أُتِيحَ لَهُ اَعْتِلَاءُ
٥٠٩ :	»	عبد الله بن مصعب	تَخِيرُ فِي الْأُبُوَّةِ مَا تَشَاءُ
١٤٨ :	»	أبو البرج قاسم بن حنبل	وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا
٤٩٨ ، ٤٩٧ :	(كامل)	ليبد	لِيُصِحَّحْنِي فَإِذَا السَّلَامَةُ دَاءُ
٣٣١ :	(الخفيف)	ابن قيس الرقيات	يَهْ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

٢٠٧ :	(الرمل)	مسكين الدارمي	وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ
٥٠٨ ، ٤٩٢ :	(طويل)	المتنبي	وَكُلُّ مَكَانٍ يَنْبُتُ الْعَرْزَ طَيْبُ
٤٩٩ :	»	»	بَغِيضًا ثَنَائِي أَوْ حَبِيبًا تَقَرُّبُ
٥٩٣ :	»	النابعة	عَلَى شَعْبٍ أَثَى الرِّجَالِ الْمُهْدَبُ
١٣٧ :	»	النابعة الجعدى	إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ ذَنُوا فَتَصَوَّبُوا
١٣٠ :	»	الأخنس بن شهاب	عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدَّمَاءِ سِبَابُ
٥١١ :	»	نصيب	وَلَوْ سَكَنُوا أَثْنَتَ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ
٢٠٣ :	»	وائلة بن خليفة السدوسي	تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبُ
٥٠٩ :	(المديد)	أبو نواس	تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ
١٤٧ :	(بسيط)	ذو الرمة	وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ
٣٠٠ :	(الكامل)	البحترى	شُعْلُ عَلَى أَيْمَانِهِمْ تَتَلَهَّبُ
٥٢٣ :	»	أبو تمام	قِيدَ الظُّنُونِ أَمْذَهَبُ أَمْ مُذْهَبُ
٢٠٩ :	»	خالد بن يزيد بن معاوية	دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ
٥٠٠ :	»	نافع بن لقيط	أَمَلًا وَيَأْمُلُ مَا أَشْتَهَى الْمَكْنُوبُ
٥٦٧ :	(متقارب)	خَرَّاز بن عمرو	كَرَّامَتُهَا وَالْفَتَى ذَاهِبُ
١٦٦ :	(الطويل)	البحترى	عَقَائِلُ سِرِّبٍ أَوْ تَقْنَصَ رَرْبَا
٥١٠ :	»	بشار	هَوَايَ وَلَوْ خَيْرَتْ كُنْتُ الْمَهْدَبَا
١٢٩ :	»	»	وَأَجْرَدُ سَبَّاحًا يُبْذُ الْمُعَالِبَا
٢٢٠ :	»	سعد بن ناشب	عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبَا
٤٥١ :	(المديد)	ابن المعتز	لِجَنَّةِ الْحُسْنِ عُنَابَا
٤٩٦ :	(بسيط)	المتنبي	وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُوبًا إِذَا طَلِبَا

٤٩٩ :	(بسيط)	المتنبى	مظلومة الرقيق في تشبيهها ضرباً
٨٩ :	(الوافر)	زياد بن حنظلة التميمي	تخال بياضاً لأيمهم السرابا
٥١٣ :	»	الفرزدق	ومسقط قرنبا من حيث غابا
١٨٨ :	»	المتنبى	ولم يلدوا امرءاً إلا نحيباً
٨٥ :	(المتقارب)	البحترى	فما إن رأينا لفتح ضريباً
٥٩١ :	(طويل)	امرؤ القيس	نقض لبانات الفؤاد المعدب
٤٩٠ :	»	أبو تمام	إلياً ولكن عذره عذر مذنب
١٨٤ :	»	حجبة بن المضر	يحبك وإن تغضب إلى السيف يقضب
٥٩١ :	»	علقمة	ولم يك حقاً كل هذا التجنب
٢٩٩ :	»	البحترى	على أزوس الأقران خمس بنائب
٤٩١ :	»	»	على أن ذاك الزى زى محارب
٥٦٥ :	»	»	ليسلكها فرداً سلك المقانب
٥١٦ :	»	أبو تمام	تمهل في روض المعاني العجائب
٢٦٨ :	»	النايفة	تضاعف فيه الحزن من كل جانب
٥٠١ :	»	»	عصائب طير تهتدى بعصائب
٤٩٢ :	»	البحترى	أطاع لها العاصون في بلد الغرب
٧٨ :	(البسيط)	أبو تمام	ئنال إلا على جسر من التعب
١٩٠ :	»	المتنبى	من أن أكون محباً غير محبوب
٥٠٤ :	(وافر)	البحترى	ومن لى أن أمتع بالمعيب
٥٠٨ ، ٤٩١ :	(الكامل)	»	أرض ينال بها كريم المطلب
٤٩٧ :	»	أبو تمام	من خذرها فكأنها لم تحجب
٣٥٥ :	»	(الباخزرى)	تخرج الأمور بقوة الأسباب
١٠٤ :	»	أبو تمام	والليل أسود رفعة الجلباب
٤٠٦ :	»	»	قرأت الزهراء شطر كتاب
٢٥٣ :	»	أبو ذؤاب ربيعة الأسدي	بعتيه بن الحارث بن شهاب
١٧ :	»	كعب بن مالك	وليلتين مغالب الغلاب
٤٨٦ :	»	أحمد بن أبى فتن	فاقتصر ناظره من القلب
٤٨٦ :	(السريع)	إبراهيم بن المهدي	في جسد من لؤلؤ رطب
٣٠٨ :	(المنسرح)	يزيد بن الحكم	مجد ، وفصل الصلاح والحسب

ألفاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِي	اليزيدي (يحيى بن المبارك)	(السريع)	٢٣٧ :
وَتَلْطِمْ الْوَرْدَ بِعُنَابٍ	أبو نواس	»	٤٥٠ :
يَحْلَاكُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٍ	الناطقة الجمعدى	(متقارب)	٣٠١ :
وَأَسِيفُنَا لَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ	بشار	(الطويل)	٤١١ ، ٩٦ :
أَرَبْتُ ، وَإِنْ عَاتَبَتْهُ لَانَ جَانِبُهُ	»	»	٦٠٢ ، ٥٣٦
مِهَابُغُهُ الْمُثْلَى وَمَحْتُ لَوَاجِبُهُ	أبو تمام	»	١٨٥ :
أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبَوْهُ يَقَارِبُهُ	الفرزدق	»	٤٩٦ :
يَدَاكَ يَدَيَّ لَيْسَ فَاذَلِكَ غَالِبُهُ	»	»	٨٣ :
يَعْرِفُ مِنْ شِعْرِهِ وَمِنْ خُطْبَتِهِ	بشار	(المنسرح)	٤٢٥ :
وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ مِنْ غَرَبِهِ	المتنبي	(السريع)	٥١٣ :
مُتَمَلِّمِلًا وَتَنَامُ دُونَ ثَوَابِهِ	البحترى	(الكامل)	١٣٨ :
يَزُودُ فِي نَهَايَا وَأَلْبَابِهَا	ابن المعتز	(متقارب)	٥١٧ :
.....			٥٠٥ :
إِذَا مَا يُبَوِّثُ بِالْمَلَامَةِ حُلْبُ	الشنفرى	(الطويل)	٣١٠ :
بَنَّا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِلِينَ فَرَلْبُ	طفيل الغنوى	»	١٥٨ :
نَطَقْتُ وَلَكِنْ الرَّمَاحُ أَجْرْتُ	عمرو بن معد يكرب	»	١٥٧ :
تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ	كثير	»	٩٤ :
أَيَادِي لَمْ تُنَمِّنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ	محمد بن سعد الكاتب	»	١٤٩ :
بِجَنُوبٍ خَبِثَ غَرِيثٌ وَأَجْمَبَتْ	جندب	(الكامل)	٢٣٦ :
فَهُمُ الذَّرَى وَجَمَاجِمُ الْهَامَاتِ	الكندى	»	٥٠٦ :
.....			
يَبِيدُ تَقَرُّ بِأَنفِهَا مَوْلَانَهُ	عامر بن جِطَّانَ الخارجي	(الكامل)	٥٠٧ ، ٥٠١ :
مَا حَفِظُهَا الْأَشْيَاءَ مِنْ عَادَاتِهَا	المتنبي	»	٥٥١ :
.....			
أَخْزَوْنِي ذُو نَيْمَةٍ إِضْرِبُجْ	أبو دُوَادَ الإِبَاهِدَى	(الخفيف)	٢٠٥ ، ٩١ :
وَحَالِكٌ مَا تَحَاكَ مِنْ وَشْيٍ وَدِيَايُجْ	البحترى	(بسيط)	٥٩٢
			٥٥٣ :

- يَكُذُّ الوَعْدَ بِالْحُجَّجِ ابن المعتز ٧٧ : (الوافر)
 فِي قَبْيةِ ضَرْبَتْ عَلَى آبنِ الْحَشْرِجِ زياد الأعجمي ٣٠٧ ، ٣٠٦ : (الكامل)
 . . .
- إِنْ بَنَى عَمَكَ رِمَاحَ حَجَلِ بْنِ نُضْلَةَ (السريع) ٣٢٨ :
 وَمَوْتُ الهَوَى فِي الْقَلْبِ مِنْ الْمِرْخِ ذو الرمة ٢٧٤ : (طويل)
 بِهَا تَخْطِلُ الرِّمَاحُ أَوْ كَانَ يَمْزُحُ عقال بن هشام القيني ٥٩٩ ، ٥١٤ : »
 فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبُحُ ابن ميادة ٥٩٩ ، ٥١٤ : »
 وَسَالَتْ بِأَعْتَاكِ الْمَطَى الْأَبَاطُحُ ٧٥ ، ٧٤ : »
 ٢٩٦ ، ٢٩٤
- بِنَفْسِكَ إِلَّا أَنْ مَا طَاخَ طَائِحُ الأغر الشاعر ٧٨ : »
 طَوَاهِرُ جُلْدِي وَهُوَ فِي الْقَلْبِ جَارِحُ كثير ٤٩٧ : »
 عِتَاقُ دَنَائِيرِ الْوَجْهِ مَلَاخُ ابن المعتز ١٠٤ : »
 بِإِسَاءَةٍ وَعَنْ الْمُسَىءِ صَفْوَحُ المتنبي ٥٦٨ : (كامل)
- وَعَدَوْتُ لِلذَّاتِ مُطَرِّحَا أَبُو نَوَاس ٥٤٨ : (كامل)
 وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونُ رَاجِ جرير ١٨٨ ، ١٠٧ : (الوافر)
 كَانَ مُسْتَقْلِقًا عَلَى الْمُدَاجِ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ ٥٠٣ : (الخفيف)
 . . .
- وَلَكِنَّهُ بِالْمَجْدِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدُ ابن الرومي ١٨٣ : (الطويل)
 ثَلُفْتُ مَلْهُوفٍ وَيَشْتَاقُهُ الْعَدُ » » ٥٠٤ : »
 أُنَحَّتْ ضُلُوعِي جَمْرَةً تَتَوَقَّدُ » » ٥٥٤ : »
 وَمِنْ عَادَةِ الْإِحْسَانِ وَالصَّفْحِ غَامِدُ المتنبي ٥٠٦ : »
 بَنَى حَوَالِيَّ الْأَسْوَدَ الْخَوَارِدُ الفرزدق ٢١١ : »
 سَجِيَّةَ نَفْسٍ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ أبو تمام ٤٩٥ : »
 بَنُو بَنَاتٍ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ حسان ١٨١ : »
 وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِأَلَدِي عَلِمْتُ سَعْدُ الحطيمية ٣٣١ : »
 خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادُ بشار ٢١٩ ، ٢٠٣ : »
 إِلَى أَنْ تَرَى ضَوْءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ » ٤٩٢ : »
 عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعُهَا لَجَمُودُ أبو عطاء السندی ٢٦٩ : »

٢٠٧ :	(الوافر)	مالك بن رُفيع	فأين أحييدُ عنهم لا أحييدُ
١٥٢ :	(الكامل)		حقًا تناوبَ ما لَنَا ووُفُودُ
١٠٤ :	(المنسرح)	الخالدي	وهو على أن يزيدَ مُجْتَهِدُ
٢٦٨ :	(الطويل)	العباس بن الأحنف	وتسكُّبُ عينائِ الدُّمُوعِ لتجمُدا
٤٩٠ ، ١٠٥ :	»	المتنبي	ومن وجَدَ الإحسانَ قِيداً تقيِّداً
١٨٤ :	(الكامل)	ابن الرومي	أرجو الثوابَ بها لديهِ غداً
١٤٨ :	»	عمرو بن معد يكرب	لَكَ مُنَازَلٌ كعباً ونَهْداً
٩٤ :	(البسيط)		ظننتُ ما أنا فيه دائمٌ أبداً
٣١٤ :	(الطويل)		تبدَّلْتُمَا ذُلًّا بعزٍّ مُؤَيَّدِ
٥٤٩ ، ٥٤٨ :	»	البحترى	وقالت نجومٌ لو طَلَعْنَ بأُسْعِدِ
٤٩٨ :	»	أبو تمام	لدياجتبه فاعترِبَ تتجدِّدِ
٢٥١ :	»	الخطيئة	تجدُّ خيرِ نارٍ عندها خيرٌ مُوقِدِ
١٦٦ :	»	طرفة	مخافة ملوئٍ من القِدِّ مُخصِّدِ
٣٧٤ :	»	(الفرزدق)	بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأبايدِ
٤٩٠ ، ٣١١ :	»	البحترى	وجَدْتُ وَقَلْنَا اعتَلَّ عَضُو من المَجْدِ
٥١٧ :	»	»	ولم يَذِرْ ما مقدارُ حَلْيٍ ولا عَقْدِي
٦٠ ، ٥٨ :	»	أبو تمام	جميعاً ، ومهما لئلهُ وخيدي
٥٠٧ ، ٥٠١ :	»	»	إذا لهجاني عنه معروفةٌ عندي
٢٨٢ :	»	دعبل	رَمْتَنِي وَكُلٌّ عندنا ليس بالمَكْدِي
٢٨٤ :	(بسيط)		ما كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يدْعُو إلى رَشْدِ
٤٢٥ ، ٢٠٩ :	»	أرطاة بن سُهَيْة	تَنسُ السِّلَاحَ وتعرِفُ جَبْهَةَ الأسدِ
١٩٨ :	»	البحترى	وجَدْتُ حتَّى كَانَ الغَيْثُ لم يَجِدِ
٤٩٤ :	»	أبو تمام	قَدْ يُقَدِّمُ الغَيْرُ من دُغْرِ على الأسدِ
٩٠ :	»	أبو حفص الشطرنجي	من أن يكونَ له ذَنْبٌ إلى أَحَدِ
٥٦٧ :	»	النايفة	ومِثْلُ الزَّجَاجَةِ لم تُكْحَلْ من الرَّمْدِ
٤٥١ ، ٤٤٩ :	»	الوأواء الدمشقي	ورِداً وعَضَّتْ على العنابِ بالبرْدِ
٦٠٣ ، ٥٣٥ :	»	القطامي	مواقعِ الماءِ من ذِي القَلَّةِ الصَّادِي
٥٠٤ :	»	(بشار) (مسلم)	أعجبَ بشيءٍ على البَغْضَاءِ مُؤَدُّو
٤٩ :	»	مسلم بن الوليد	ألقى إِلَيْهِ الأَقاصِي بالمَقَالِيدِ

١٣٩ :	(الوافر)	أبو تمام	وتشحبُ عندهُ بيض الأيادي
١٩٨ :	»	المتنبى	هبتك أن تُلَقَّبَ بالجوادِ
٥٦٤ :	»	»	وفيهما قيتُ يومَ للقرادِ
٣١٣ :	»	أبو تمام	وحسبك أن يُزْرَنَ أبا سعيد
١٦٣ :	(الكامل)	البحترى	كرماً ولم تُهدم مآثر خالده
٥١١ :	»	الخرمى	طلعت بها الركبان كلَّ فجادِ
٥١٥ :	»	أبو تمام	وبلاغةً وتُدِرُّ كلَّ ورِيد
٤٢٤ ، ١٩٦ :	(السريع)	أبو نواس	أن يجمع العالم في واحدِ
٤٢٨			
٥١٠ :	(المنسرح)		رِقِّ ، فَيَاثِرُهَا على كبدى
٤٨٥ :	»	لبيد	أرهب نوَّه السَّمَاءِ والأسَدِ
٥١٧ :	(خفيف)	البحترى	لك امرؤ أنه يظَّام فريد
٤٩٧ :	»	المتنبى	بُ تشقُّ القلوب قبل الجلودِ
٣٣٠ :	»	»	طُع أحنى من واصل الأولادِ
٤٩٨ :	(الكامل)	أبو العتاهية	ب تكون كاللوب استجدَّه
١٦٦ :	»	البحترى	فَحَلَلْتُ بين عَقِيهِ وزُرُودِهِ
٣١٨ :	(طويل)	بعض الحجازيين	كنايب يأسى ، كرها وطرادها
٥١٢ :	(الكامل)	عدى بن الرقاع	حتى أقوم ميَّلتها وسينادها
٤٨٩ :	(المنسرح)	المتنبى	شوقاً إلى مَنْ يبيتُ يرقُدُها
١٤٨ :	(الطويل)	ابن عفاء الفزارى	إلى ماله حالى أسر كما جهز
١٣٥ :	(الرمل)	طرفة	لا تَرَى الآدبَ فينا يَتَقَفَّرُ
٤٩٨ :	»	الخرمى	أنه عندك مَحْقُورٌ صغير
٥٥٥ :	(طويل)		أمر مذاق المود والعود أخضر
١٨٢ :	»		وفى سائر الدهر الغيوث المواطِرُ
١٤٩ ، ١٤٨ :	»	موسى بن جابر الحنفى	ذراعى ، وألقى باسته من يُفَاخِرُ
٩٣ :	»	البحترى	أصاحت إلى الواشى فليج بى الهجر
٦٠٤ ، ٤٩٦ :	»	»	لناشيهم من حيث يؤتف العمر

٥١٧ :	(طويل)	البحترى	لَهَا اللَّفْظُ مَخْتَارًا كَمَا يُنْتَقَى التَّبَرُّ
٤٩٣ :	»	أبو تمام	أَسَاءَ فَفِي سَوْءِ الْقَضَاءِ لِي الْعُدْرُ
٥٠٥ ، ٥٠٤ :	»	»	فَلَيْسَ يُودَى شُكْرُهَا الذَّنْبُ وَالنَّسْرُ
١٢٥ :	»	المتنبى	وَلَكِنْ لَشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شَعْرُ
٥٠٥ :	»	»	بَنُوها لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُدْرُ
٥٥٦ :	»	»	إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ ذُوْنُكَ وَالِدُهُرُ
٨٦ :	»	إبراهيم بن العباس	وَسُلْطَ أَعْدَاءُ وَغَابَ نَصِيرُ
٣١٢ ، ٣١٠ :	»	أبو نواس	وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
٧٦ :	(بسيط)		نَفْسِي فِدَاؤُكَ ، مَا دَنَيْتُ فَأَعْتَدُرُ
٤٩٤ :	»	البحترى	كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَدُرُ
٥١٦ :	»	»	عَلَيْكَ أَنْجُمُهُ بِالْمَدْحِ تَنْتَدِرُ
٤٦١ :	»	أبو دهب	وَقَدْ سَقَى الْقَوْمَ كَأْسَ الثَّوْمَةِ السَّهْرُ
٣٠٠ :	»	الخنساء	فَإِنَّمَا هِيَ لِاقْبَالٍ وَإِذْبَارُ
٢١٠ :	(كامل)		مُتَبَسِّمِينَ وَفَهُمَ اسْتِشَارُ
٩٥ :	»	الفردق	لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبِهِ نَهَارُ
١٥٠ :	»	جميل	تَشْكُو إِلَى صَبَابَةٍ لَصَبُورُ
١٢١ :	»	ابن أبى عيينة	أَطْيِينَ أَجْنَحَةَ الذَّيَابِ يَضِيرُ
٢٧٧ :	(متقارب)		سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزٌ بَاكِرُ
٥١٢ :	(طويل)	تميم بن أبى بن مقبل	لَهَا قَاتِلًا بَعْدَى أَطْبُ وَأَشْعَرَا
١٨٨ :	»	جميل	وَجَدَى يَا حِجَّاجُ فَارِسُ شَمْرَا
١٦٧ :	»	الجوهري الجرجاني	فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِكَيْتُ تَفْكَرَا
٢٢ ، ٢١ :	»	الناطقة الجعدي	وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا
١٤٩ :	»	أبو حُرَابة ، الوليد بن حنيفة	وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَدْبَرَا
٥٩٢ :	(الوافر)	امرؤ القيس ، الحارث	كَنَانٍ مَجُوسَ تَسْتَعْرِ اسْتَعَارَا
		اليشكري	
٢٩٦ :	»	أبو نواس	إِذَا مَا زِدْتُهُ نَظَرَا
٩١ :	(السريع)	عبد الصمد بن المعتل	تَبْكِي عَلَيْهِ مَقْلَةً عَبْرِي
١٢٥ :	(المتقارب)	المتنبى	وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارَا
١٨٠ :	»	الأعشى	وَإِنَّمَا مَخَاضًا وَإِنَّمَا عِشَارَا
٣١٠ :	»	الكميت	جَ وَالْمَكْرُومَاتِ مَعًا حَيْثُ صَارَا

٤٨٥ : هـ	(طویل)	البحتری	أَتَاخَتْ لَهُ الْأَقْدَارُ مَا لَمْ يَحَاطِرِ
٢٥٤ :	»	مروان بن أبی حفصة	بِجَيْدِهَا إِلَّا كَعَلْمِ الْأَبَاعِرِ
٢٩٨ :	»		بِأَسَجَعِ مِرْقَالِ الضُّحَى. فَلْيَلِ الضُّفْرِ
٤٦٢ :	»	الحكم بن قنبر	لِيَ الْيَأْسِ مِنْهَا ، لَمْ يَقُمْ لِلْهَوَى صَبْرِي
٢٠٨ :	»	عكرشة العبسی	مَنْ الدَّهْرِ أَسَابِبَ جَرَيْنَ عَلَى قَدْرِ
٧٧ :	»	ابن المعتز	فَتَحْتَصِمُ الْأَمَالَ وَالْيَأْسَ فِي صَدْرِي
٩٩ ، ٧٤ :	(بسيط)	سُبَّعِ بْنِ الْخَطِيمِ	أَنْصَارُهُ بِوُجُوهِ كَالدَّنَانِيرِ
٤٨٥ :	(الكامل)	سَنَهْمِ بْنِ حَنْظَلَةَ	لَمْ يَنْكَبْ ، وَلَقِيتُ مَا لَمْ أَحْدَرِ
٧٦ :	»	بعض الأعراب	تَقْدِزِي صُدُورُهُمْ بِهَيْئِ هَاتِرِ
٧٥ :	»	يزيد بن مسلمة	إِهْمَالُهُ ، وَكَذَاكَ كُلُّ مَخَاطِرِ
٢١ :	»		هَلَا نَزَلَتْ بِآلِ عَبْدِ الدَّارِ
٨٤ :	»	أبو تمام	كَأَتَيْنِ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ
١٣٤ :	»	زهير	ضُحَى الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْهَرِ
٥١٠ :	»	أبو العتاهية	عَنِّي بِخَفِيفَةٍ عَلَى ظَهْرِي
٢٠٣ :	»	المسيب بن علس	وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذَرِي
١٩ :	(السريع)	الأعشى	أَلْتَأَفُّضِ الْأَوْتَارَ وَالْوَاتِرِ
١٠٣ :	(المجتث)	ابن المعتز	وَحَالَ وَجْهَ التَّهَارِ
٣٢٣ ، ٢٧٢ :	(الخفيف)	بشار	إِنْ ذَاكَ التَّجَاحُ فِي التَّبَكُّيرِ
٣١٦			
٤٩٢ :	(متقارب)	نخالد الكاتب	وَلَيْلُ الْحُبِّ بَلَا آخِرِ
٤٩٤ :	(طویل)	البحتری	إِلَى أَهْرِ الشَّدَقِينَ تَدْمِي أَظْفَارُهُ
٥٦٤ :	»	الخطيئة	وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
٣٠٨ :	»	شبيب بن البرصاء	زَجَرْتُ كِلَانِي أَنْ يَهْرَ عَقُورُهَا
٤٦٩ :	»	الفرزدق	بَخِيرِ وَقَدْ أَعْيَا رُبَيْعًا كِبَارُهَا
٢٦٨ :	(المديد)	أبو نواس	قَدْ بَلَوْتَ الْمَرْثَمَةَ
٥٠٣ - ٥٠١ :	»	»	وَتَرَاءَى الْمَوْتُ فِي صُورِهِ
١٠٤ :	(الخفيف)		أَنْتَ وَاللَّهِ ثَلْجَةٌ فِي خِيَارِهِ
٣١٢ ، ٣٠٩ :	(متقارب)	نصيب	وَعَرَّيْتُهُمْ نَعَمَ ظَاهِرَهُ

- والجلس فأنتك أنت الآكل اللابس (بسيط) ٤٨٧ ، ٤٧١ :
- بشرفي ساباط الديار البساس أبو نواس (طويل) ٤٧٠ :
- ويكثر الوجد نحوه الأمس أبو تمام (المنسرح) ٥٠٤ :
- ما اختار إلا منكم فارسا السيد الحميري (السريع) ٣٤٤ :
- وصبرا على استدرار دنيا بابساس محمد بن وهيب (طويل) ٣٢٥ :
- واقعد فأنتك أنت الطاعم الكاسي الحطيئة (بسيط) ٤٨٧ ، ٤٧١ :
- شغل الحلي ننت بصدفة مؤيس البحري (كامل) ٤٩٧ :
- مثلا من المشكاة والبراس أبو تمام () ١٤ :
- إن غنى نفسك في الياس أبو نواس (السريع) ٣٢٥ :
- ...
- ومن فوقها والبأس والكرم المحض المتنبي (الطويل) ٤٩٠ :
- وتظهر الإبرام والتفضنا بكر بن النطاح (السريع) ١٥٢ :
- ويا جبل الدنيا ويا واحد الأرض أبو نحيلة (طويل) ٤٨٤ :
- سيوى أنه قد سل عن ماجد مخض أبو خراش الهذلي () ٤٧٠ :
- أضحكني الدهر بما يرضى حيطان بن المعلى (السريع) ٢٦٩ :
- تقاضيته بترك التقاضى أبو تمام (خفيف) ٤٩٧ :
- ...
- ليضي فإن الكف لا السيف يقطع البحري (طويل) ٤٩٦ :
- عليه ولكن ساحة الصبر أوسع الحزبي () ١٦٤ :
- فما عاشق من لا يذل ويخضع المتنبي () ٤٩٩ :
- وبالجن فيها ، ما درت كيف ترجع () ٥٦٥ :
- على دلال واجب لمفجع مضر بن ربيعي () ٤٩٩ :
- تمكن رضوى واطمان متالع البحري () ٤٧٠ :
- وطيرته عن وكره وهو واقع أبو تمام () ٥١٤ :

٥١٥ :	(بسيط)	أبو تمام	فيما أحب لسان حائك صنع
٩٤ :	»	حسان	أو حاولوا النفع في أشياءهم نفّعوا
١٣٩ :	»	المتنبي	غيري بأكثر هذا الناس يتخذع
٥٠٤ :	»	منصور التمرى	أحللك الله منها حيث تجتمع
٥٤٨ :	(كامل)	البحترى	ولو أن دجلة لي عليك دموع
٤٧ :	(طویل)	الصمة القشيري	وجعت من الإصغاء لينا وأخذعا
٤٩٣ :	(الكامل)	ابن الرومي	علقت ممنوعاً ممنوعاً
٤٩٩ :	(الرمل)	بعض المحدثين	للذي تهوى مطيعاً
٤٧ :	(الطویل)	البحترى	وأعتقت من رقب المطامع أخذعي
١٥٠ :	»	الأقشير	وليس إلى داعي الندى يسريع
٥٥٥ :	(بسيط)	دعبل	وفي حباء وخير غير ممنوع
٥١٠ :	(وافر)	أبو تمام	على ما فيك من كرم الطباع
١٥٦ :	(الخفيف)	البحترى	أن يرى مبصر ويسمع وأعي
٩٣ :	(الطویل)	»	تذكرت القرني ففاضت دموعها
...			
٢٠ :	(الطویل)	قيس بن معدان الكلبي	من الأرض إلا أنت للذل عارف
٤٩٤ :	(بسيط)	العباس بن الأحنف	أخف من رد قلب حين ينصرف
٢٣٦ :	(الوافر)	مساور بن هند	لهم ألف وليس لكم إلا ألف
٢٣٧ هـ :	»	» » »	وقد جاعت بنو أسيد وخافوا
٤٩٧ :	(المنسرح)	قيس بن الخطيم	خالق أن لا يكتها سدق
٤٩٤ :	(بسيط)	أبو تمام	كانت فخاراً لمن يعفوه مؤتفاً
١٦٢ :	(الطویل)	البحترى	فهجرائها تبلى ولقيائها يشفى
٢١ :	(الكامل)	مطروود بن كعب الخزاعي	هلاً نزلت بآل عبد مناف
...			
١٧٦ :	(الطویل)	الأعشى	إلى ضوء نار في يفاع تحرق

- ولو قيل هائثوا حَقَّقُوا لم يَحَقَّقُوا أنس بن أَى إياس الدبلى (طويل) : ٤٠ :
 بأسهم أعداء وهن صديق جرير : ٤٩٥ :
 لكن يمر عليها وهو مُنْطَلِقُ النضر بن جُوَيَّة (البيسط) : ١٧٤ :
 لَأَتَمَّا لِلْعَبِيدِ مَا رُزِقَا العباس بن الأحنف (المديد) : ٣٥٥ :
 وَإِنَّمَا يَعْدِرُ الْعُشْبَاقُ مِنْ عَشِيقَا (بسيط) : ٣٥٥ :
 تَلَأَقَى فِي جِسْمِهِ مَا تَلَأَقَى المتنبي (وافر) : ٥٠٥ :
 لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَفْتَرِقُ زياد الأعجم (الطويل) : ٥٣٦ ، ٩٦ :
 إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ سلامة بن جندل : ٢٠٤ :
 لَهُ عَنْ عَدُوٍّ فِي ثِيَابِ صَدِيقٍ أَبُو نَوَاسٍ : ٤٩٥ :
 كَأْسُ الْكَرَى فَاتَشَى الْمَسْقِيُّ وَالسَّاقِ » » (بسيط) : ٥٤٨ :
 وَمَا هِيَ وَنَبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ ذُو الْخِرْقِ الطُّهُوَّى (الوافر) : ٣٠٣ ، ٣٠١ :
 نَظَرْتُ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ محمد بن أحمد المكي (كامل) : ٥٤٩ ، ٥٤٧ :
 تَحْسَبُ الدَّمْعَ حِلْقَةً فِي الْمَآقِ المتنبي (الخفيف) : ١٦٢ هـ :
 . . .
 عَنْ جَوَابِي شَعَلْتُ أُمُّ السُّلَيْكِ بْنِ السُّلُكَةِ (مديد) : ٣٢٠ :
 أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقُكُ أَبُو تَمَامٍ (المنسرح) : ٤٧ :
 تَحَلَّتْ حِقَبٌ حَرَسَ لَهُ وَهُوَ حَائِكُ أَبُو تَمَامٍ (طويل) : ٥٥٣ :
 ثُمَّ وَإِنْ لَمْ أَتُمْ كَرَاى كَرَاكَ أَبُو تَمَامٍ (الخفيف) : ٣٧٣ :
 تَجَوُّثُ وَأَرْهَنُهُمْ مَا لَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمَامٍ السُّلُولَى (مقارب) : ٢٠٥ :
 وَكَيْفَ يَكُونُ التَّوَكُّؤُ إِلَّا كَذَلِكَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلَى (الطويل) : ٢٠٨ :
 نَوَاجِدُ أَفْوَاهِ الْمَنَائِمَا الضَّوَاكِجِ تَابُطُ شُرَا : ٤٣٦ :
 فَأَفْرَحَ ، أُمُّ صَيْرَتْنِي فِي شِمَالِيكُ ابْنُ الدِّمِينَةِ : ٩٠ :
 . . .
 إِنَّمَا يَجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ لَبِيد (الرميل) : ٣٥٣ :
 إِنَّ صِدْقَ النَّفْسِ يَزُرَى بِالْأَمَلِ » : ٥٠٠ :

٢٥٦ :	(السريع)	وإِذَا المَوْتُ سَأَلَ الرُّجُلَ
٢٨١ :	(طويل)	وَلَا لِأَمْرِيءٍ مِمَّا قَضَى اللَّهُ مَرْحَلُ
٤٩٥ :	"	أَبْنَا وَقَلْنَا الْحَاجِبِيَّةَ أَوَّلُ
٥١٢ :	"	إِذَا مَا تَوَى كَعْبٌ وَفَوَزَ جَرَوُلُ
٥٠٠ :	"	بَحْسَنَّاكَ حَفْظًا أَنْتَ أَبْهَى وَأَجْمَلُ
٥٠٦ :	"	يَفِيضُ وَصُوبَ الْمُزْنِ إِنْ رَاحَ يَهْطِلُ
٤٩٤ :	"	إِلَيْهِ بِوَجْهِ آخِرِ الدَّهْرِ تَقْبَلُ
٣٧١ :	"	وَأَرَى الْجَنَى أَشْتَارُهُ أَيْدِ عَوَاسِلُ
٤٩١ :	"	وَقَدْ لَقِحتْ حَرْبٌ فَأَيْنَكَ نَازِلُ
٤٩٣ :	"	لَقَدْ رَثْتُ حَتَّى كَادَ يَنْصَرِمُ الْحَبْلُ
٧٨ :	(بسيط)	بِالْقَوْلِ ، لَمْ يَكُنْ جَسْرًا لَهُ الْعَمَلُ
٨٤ :	"	مِنْ رَاحَتِكَ ذَرَى مَا الصَّابُ وَالْمَسَلُ
٦٠٣ :	"	وَبِالشَّبَابِ شَفِيعًا أَتَيْهَا الرُّجُلُ
١٤٦ :	"	وَهَاجَ أَهْوَاؤُكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُلُ
٢١٤ ، ٢١٠ :	"	وَاللَّيْلُ قَدْ مَزَّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِلُ
٢٣ ، ٢٢ :	"	مَتَّيْمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدْ مَكْبُولُ
٢٩٦ ، ٩١ :	الوافر	لَكَ ، لَمَّا ضَاقَتِ الدَّجِلُ
٤٨٨ :	(كامل)	أَبْدَأْ وَلَا يَسْتَلُونَ مَنْ ذَا الْمُقْبِلُ
٥١٥ ، ٥١١ :	"	صَنَعَ اللِّسَانِ بَيْنَ لَا أَتَحَمَّلُ
٢٩٥ :	"	ضَرْبُ تَطْيِيرٍ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْغَلُ
٤٧١ :	"	تَهْلَأَنَّ ذُو الْهَضْبَاتِ هَلْ يَتَحَلَّلُ
٨٣ :	"	مِنْ أَلْهَا عَمَلُ السِّيَوفِ عَوَامِلُ
٨٣ :	"	وَالْمَاءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ
٥٠٦ :	(المنسرح)	مَا دُونَ أَعْمَارِهِمْ فَقَدْ يَخْلَوُ
٢٣٨ :	(الخفيف)	سَهْرٌ دَائِمٌ وَخُزْنٌ طَوِيلُ
٥١٢ :	(طويل)	فَجِئْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ مُؤَيَّلًا
٢٢٧ :	"	وَنَذَكُرُ بَعْضَ الْفَضْلِ مِنْكَ وَتُفْضِلًا
٤٨٤ :	"	بِهِمَا ، وَلَا أَرْضَى مِنَ الْأَرْضِ مَجْهَلًا

عَلَيْنَا فَأَعْيَى النَّاسُ أَنْ يَتَحَوَّلَا	حسان	(الطويل)	٣١١ :
كَمَا عَرَفْتُ بِخَفْنِ الصَّيْقَلِ الْخَلَّلَا	(عمر بن أبى ربيعة)	(البسيط)	١٤٦ :
فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَاراً يَنْتَكُ بِمَحَلَلَا	أمية بن أبى الصلت	»	٢٠٣ :
فَلَوْ فَرَعْتَ لَكُنْتَ الدَّهْرَ مَشْغُولَا	محمد بن بشير	»	٤٩٣ :
أَجْنَبَهُ الْمُسَائِدَ وَالْمُحَالَ	ذو الرمة	(الوافر)	٤٧١ :
تَهَيَّبِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا	المتنبي	»	٢٤٤ :
وَفَاحَثَ عَثْرَا وَرَكَّتْ غَزَالَا	»	»	٤٥٠ ، ٣٠٢ :
رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا	الخنساء	»	١٨١ :
لَيْمَمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالَا	البحترى	(الكامل)	١٧٠ :
وَلِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَتْ مَهَلَا	الأعشى	(منسرح)	٣٢١ :
دُدِ وَالْمَجْدُ وَالْمَكَارِمُ مِثْلَا	البحترى	(الخفيف)	١٦٨ :
سَنَةً تَعْلُو وَالضَرْبُ أَعْلَى وَأَعْلَى	المتنبي	»	١٩٤ :
فَبَنَاهَا فِي وَجْهِ الدَّهْرِ خَالَا	»	»	١٠٣ :
وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلَا	أبو الأسود الدؤلى	(متقارب)	٣٧٦ :
قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ	امرؤ القيس	(طويل)	٣٦٣ ، ٤١٠ ، ٤٦٨ ، ٤١٩
وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءً بِكُلِّكِلِ	»	»	٣٥٩ ، ٧٩ : ٤٧٢
يَمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ	أبو طالب	»	١٨ :
يَحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ	عبد الله بن الزبير	»	١٥١ :
لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْهَالِ	امرؤ القيس	»	٥٣٦ ، ٩٥ :
وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ	»	»	١١٩ ، ١١٧ :
لِيَقْتَلَنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَالِ	»	»	١١٩ :
يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي	الفرزدق	»	٣٤٠ ، ٣٢٨ :
قَوْدَا لَكَانَ نَدَى كَفَيْكَ مِنْ عُقْلِي	البحترى	(بسيط)	٤٩٠ :
وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ الْعَارِضِ الْهَظْلِ	المتنبي	»	٥٠٦ :
جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ	(الوافر)	»	٣٠٧ ، ٢٦٤ ، ٣١٢ ، ٣٠٩
إِلَى أَهْلِ النُّوَائِلِ وَالْفُضُولِ	البحترى	»	٤٩٩ :

- إِذَا أَحْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ المتنبي
وَكُنْتُ لَهُ يُمَجِّعُ السَّيُولِ أبو وجزة
صَدَّقُوا ، وَلَكِنْ غَمَرَتْنِي لَا تَنْجَلِي (الكامل) : ٢٣٥
فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ البحتري : ٣١١
فَلَوْ أَنَّهَا يُدَلَّتْ لَنَا لَمْ تُبْدَلِ » : ٤٩٣
غَيْرُ الْجَوَادِ وَجَادَ غَيْرُ الْمُفْضِلِ » : ٤٩٦
مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ أبو تمام : ٤٩٥
لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ حسان : ٤٨٨
عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ الوليد بن يزيد : ٢٣٨
أَتَّبَعَ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجْلِ ابن هرمة : (المنسرح) : ٢٦٤ هـ ،
٣٠٩ ، ٢٦٨
٤٢٧ ، ٣١٢
٤٣١
فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُحُوصُ الْجَمَالِ المتنبي : ٤٣٤
بَعْدَهَا بِالْأَمَالِ جَدُّ بَخِيلِ محمد بن يسير : ٥٧ ، ٦١
فَسَقَى وَجْوهَ بَنِي حَنْبَلِ زهير بن عروة ، السَّكْبُ : ٣١٣
وَتَأَبَّى الطَّبَاعُ عَلَى النَّاقِلِ المتنبي : ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
٤٢٨
فَأَنْتَ بِإِحْسَانِكَ الشَّامِلِ » : ٥٠٥
زِيَادًا وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى حَبَائِلِ (طويل) : ٢١٠ هـ
لَجَادَ بِهَا فَلَيَقِ اللهَ سَائِلُهُ بكر بن النطاح : ٥٠٦
فَحَاوَلْتُ وَرَدَ النَّيْلَ عِنْدَ احْتِفَالِهِ البحتري : ٤٩٥
يَبْرُ وَأَطْرَافُ الْأَكُفِّ عَنَّمِ المرقش : ٥٣٥
يُسَيِّرُ ضَاحِي وَشَيْهًا وَيُنْمَنُّ البحتري : ٥١٦
وَيَقْضِي لَهُ بِالسَّعْدِ مَنْ لَا يُنْجَمُ المتنبي : ٤٩٢
يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ ابن هرمة : ٣٠٩

٥٠٦ :	(طویل)	أبو تمام	غدا العفو منه وَهُوَ لِلسيف حاكمُ
٣٥٨ ، ٣٥٧ :	»	قَتَب بن حصن	أَجَدْتُ لِعَزْوٍ إِنَّمَا أَنْتَ حَالِمُ
٤٣٦ :	»	المتنبي	وَفِي أُذُنِ الْجَوَازِ مِنْهُ زَمَانُ
٥٠٦ :	»	»	وَهَنَ لَمَّا يَأْخُذَنَّ مِنْكَ غَوَارُ
١١٧ :	»	عمارة بن عقيل	زِيَارَتُهُ إِنْ إِيَّاهُ لَلْفَيْمُ
٢٠٤ :	(بسيط)	(الأخطل)	وَجَدْتُهُ حَاضِرًا الْجُودَ وَالْكَرَمُ
٢١٤ ، ٢٠٥ :	»	علقمة بن عبدة	يَوْمَ قَدِيدِيَّةِ الْجَوَازِ مَسْمُومُ
١٣ :	(الكامل)	»	وَعْدًا لَغَيْرِكَ كَفَّهَا وَالْمَعْصَمُ
٤٧٠ :	»	أبو تمام	فَإِذَا أَبَانَ قَدْ رَسَا وَيَلْمَلَمُ
١٧٦ :	»	طريف بن تميم العنبري	بَعَثُوا إِلَى عَرِيفَتِهِمْ يَتَوَسَّمُ
٢٢٥ :	»	أبو تمام	صَبِيرٌ وَأَنْ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ
٥٤٨ :	(السريع)	إسماعيل بن يسار	وَعَابَتِ الْجَوَازُ وَالْجَرْزُ
٢١٢ :	»	ابن الرومي	بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ
٤٩٦ :	(المنسرح)	المتنبي	لَا صَبْرٌ عَازِرٌ وَلَا هَرَمُ
٤٩٨ :	»	»	أَلَيْسَ أَنْعَمُوا وَمَا عَلِمُوا
٦٠٤ :	(خفيف)	حسن	غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ
٤٩١ :	»	المتنبي	سِ كَأَنَّ الْقِتَالَ فِيهَا ذِمَامُ
٥١٦ :	(طویل)	البحترى	هِيَ الْأَنْجَمُ اقْتَادَتْ مَعَ اللَّيْلِ أَنْجَمَا
١٦٦ :	»	حميد بن ثور	أَوْ الزُّرْقِ مِنْ ثَلَاثِ أَوْ بَيَلَمَلَمَا
١٣١ :	»	عمرة الخنعمية	شَجِيحَانِ مَا اسْتَطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا
٤٩١ :	(بسيط)	البحترى	شَبَابَ يَوْمَ لِقَاءِ الْبَيْضِ مَا نَدِمَا
٥٢٣ :	»	أبو تمام	لَمَّا تَخَرَّمَ أَهْلُ الْأَرْضِ مُخْتَرِمَا
١٥٨ :	(الوافر)	جرير	تَرَكْتَ ضَبِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا
٢٩٧ :	»	حاجز بن عوف الأزدي	وَعَمَى مَالِكٌ وَضَعِ السَّهَامَا
٤٩٠ :	(الكامل)	المتنبي	أَعْطَاكَ مَعْتَذِرًا كَمَنْ قَدْ أَجْرَمَا
٤٩٧ :	»	»	إِذْ لَا تَرِيدُ لَمَّا أُرِيدُ مَرْتَجَمَا
٥٩٣ :	(طویل)	زهير	يَفْرَهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشُّتْمَ يُشْتَمُ
١٤ ، ١٣ :	»	عمارة بن الوليد	خَرُوجِي مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمُ

٣٩٦ ، ٢٩٣ :	(طویل)	الفرزدق	عِلاطاً ، ولا مَحْبُوطَةً في المِلاغِمِ
١٧١ :	»	البحترى	أَعْنِ سَفَهَ يَوْمِ الْأَيُّوقِ أَمْ جِلْمِ
١٧١ :	»	»	وَسُورَةَ أَيَّامِ حَزْزَنْ إِلَى الْعَظِمِ
٥٥١ :	»	أبو نواس	تَغْصُ بِهِ عَيْنِي وَيَلْفِظُهُ وَهَمِي
٧٩ :	(البسيط)	ربيعة الرقي	قَالَتْ : عَمَسَى ، وَعَسَى جَسْرًا إِلَى نَعَمِ
١٦٥ :	»	ابن شبرمة القاضي	أَوْ كَأَنَّ طَارِقَ حَوْلَ الْبَيْتِ وَالْحَرَمِ
٥٥٢ :	»	المتنبي	شَكَّوْى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرَبَانِ وَالرَّحِمِ
٣١٣ :	(وافر)		وَمُسْلِمَةً بَنَ عَمْرٍو مِنْ تَمِيمِ
٢٠٩ :	»	أعشى همدان	وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمِ
٤٩١ :	»	أبو تمام	لِخَيْرٍ عَلَى الشَّرَفِ الْقَدِيمِ
٥٠٣ :	(الكامل)	»	يَنْفُثْنَ فِي عَقْدِ اللِّسَانِ الْمُفْجَمِ
٦٠٣ :	»	عنتره	غَرَدًا كَفَعَلِ الشَّارِبِ الْمُرْتَمِ
٢٥٣ :	»	الحارث بن ولة	فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
٤٩١ :	»	أبو تمام	مَنْ غَيْرِهِ ابْتِغَيْتَ وَلَا أَعْلَامِ
٥٠٥ :	»	على بن جبلة	رَدُّهُ فِي عِظَتِي وَفِي إِفْهَامِي
٢٥٤ :	(الخفيف)		رِ ، وَمَا فِيكَ آلَةُ الْحُكَّامِ

٨٣ :	(الطويل)	المتنبي	بَأَنْ تَسْعِدَا ، وَالْدمعَ أَشْفَاءَ سَاجِدُهُ
٤٩٠ :	(الكامل)	البحترى	ضَيْدَيْنِ أَسْهَرُهُ لَهَا وَتَنَامُهُ
٤٣٥ ، ٦٧ :	»	ليبد	إِذَا أَصْبَحَتْ بَيْدَ الشَّمَالِ زِمَامُهَا
٤٦٩ :	(طویل)	البحترى	كَرَامُ بَنِي الدُّثَيَّا وَأَنْتَ كَرِيمُهَا
٤٦٩ :	»	البعيث	وَأَنْتَ إِذَا عُدْتَ كُلِّبَ لَعِيمُهَا
٤٦٩ :	»	البعيث	بَحْثِيرٍ وَقَدْ أَغْيَا كُلِّيًّا قَدِيمُهَا

...

٤٩٤ :	(طویل)	أمية بن أبى الصلت	بِخَيْرٍ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ
٢٨٤ :	(بسيط)	المتنبي	تَأْتِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ
٥١٥ :	(الكامل)	أبو تمام	سَيْمُطَانِ فِيهَا اللَّوْلُو الْمَكُونُ
١٨٥ :	»	ابن أبى عيينة	أَبْدَأُ وَمَا هُوَ كَأَنَّ سَيَكُونُ
٥٥٧ :	(هزج)	الفند الزمانى	غَدَا وَاللَّيْتُ غَضَبَانُ

وَأَنْ نَكُفَّ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُؤْذُونَا	الفضل بن العباس	(بسيط)	٢٢٦ :
ثُمَّ الْقُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خِرَاسَانَا	العباس بن الأحنف	»	٩٠ :
وَأُبْنَا بِالرَّمَاكِ قَدِ آنَحَيْنَا	عبد الشارق بن عبد العزى	(الوافر)	٢١٠ :
قَوَائِي تُعْجِبُ الْمُتَمَثِّلِينَ	أبو شُرَيْحٍ الْعُمَيْرِ	»	٥١٣ :
فَأَيْنَ تُقُولُهَا أَيُّهَا	عروة بن أذينة	(الهزج)	١٣٠ :
	[أو الوافر]		
ثَمَّا نَقْتُلُ إِثَانَا	لبعض اللصوص	(الهزج)	٣٤٣ ، ٣٤٢ :
مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا	عمرو بن معد يكرب	(السريع)	٣٣٨ ، ٣٣٧ :
إِذَا لَمْ تُكَارِئْنِي صُرُوفُ زَمَانِي		(الطويل)	١٨٤ :
لَمَوْقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرَانِ	المتنبى	»	٤٨ :
شَيْبٌ وَأَوْفَى مِنْ تَرَى أَخَوَانِ	»	»	٤٩٥ :
وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنِ	زهير	(بسيط)	٣١٠ :
جَدَى الْخَصِيبِ عَرَفْنَا الْعَرَقَ بِالْفُصْنِ	المتنبى	»	٤٩١ :
يَخْلُو مِنْ أَلَمٍ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ	»	»	٤٩٩ :
لَصِيقُ رُوحِي وَدَانٍ لَيْسَ بِالْذَانِ	أبو تمام	»	٥٠٥ :
وَحَبَّ الْبَازِلِ الْأُمُورِ	سلمى بن ربيعة	»	٣٢٠ :
نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ التُّرْبُ وَإِنْ	سَوَا بن المضرب	(الوافر)	٧٦ :
تَنْحَلُّهَا أَبْنُ حَمْرَاءِ الْعِجَانِ	الفرزدق	»	٤٦٩ :
أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ الْمَغْرِبِينَ	أبو تمام	»	٤٩٢ :
إِذْ لَا نَبِيْعُ زَمَانِنَا بِزَمَانِ	جرير	(الكامل)	٩٢ :
هَيْجَاءٍ غَيْرِ الطُّغْنِ فِي الْمِيدَانِ	المتنبى	»	١٩٣ :
فَمَضِيئُ ثُمْتُ قَلْتُ : لَا يَعْنِينِي	شمر بن عمرو الحنفى	»	٢٠٦ :
لِزَمَانٍ يَهْمُ بِالْإِحْسَانِ		(الخفيف)	٣٢٠ :
أَوْدَعَانِي أُمْتُ بَمَا أَوْدَعَانِي	شُمُسُوَيْهِ الْبَصْرِى	»	٥٢٣ :
مَا لَهُ إِلَّا أَهْنٌ يَحْيَى حَسَنَةً	أبو هفان	(الرمل)	٥٠٥ :
...			
حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ	البحترى	(الكامل)	٤٩٢ ، ٣٣١ :
فِيمَا أَرُثَ ، لِرَجَوْتُ مَا أَخْشَاهُ	»	»	٤٨٦ ، ٤٨٥ :

سوالك يا فردًا بلا مُشبه المتبنى (السريع) : ١٣٩

...

أعق من الجاني علمها هجائياً الفرزدق (طويل) : ٥٤٤ ، ٥٣٤
وللسيف أشوى وقعة من لسانياً جرير : ١٧٩
تقاضاه شيء لا يمل التقاضياً أبو حية التميمي : ٤٨
فسيئك في كف تزيل التساوياً المتنبي : ٤٩٦
ومن قصد البحر استقل السواقياً : ٤٩٦

مرية وشب ابن الخصي أبو تمام (الوافر) : ٤٢٠

دني وفاعلة تحيراً فأجزىها جميل (اليسيط) : ١٥٠
يروق ويصفو إن كدرت عليه أبو العتاهية (الطويل) : ١٨٥

...

الألف المقصورة

إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى عمر بن أبي ربيعة (الطويل) : ٤٧
على الأضعف الموهون عادة الأقوى البحترى : ٩٤
يوماً فتذكره العواقب قد نمت سعية بن غريض ، وغيره (الكامل) : ١٩

الأرجاز

تعرفه الأرسان والذلاء (رجز) : ٢١
إن غناء الإبل الحداء : ٣١٦ ، ٢٧٣
والبين محجور على غرابه : ١٠٢
حملته في رقعة من جلدى بشار : ٧٨
وأذن الصبح لنا في الإحصار ابن المعتز : ٧٧
وليس قرب قبر خرب قبر وليس : ٥٧

٣٢١ :	(رجز)	الحجاج	يا ليت أيام الصبا رَواجًا
٢٧٨ :	»	أبو النجم	على ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنَعْ
١٦٠ هـ :	»	»	إِلكَ إن كلفْتَنِي ما لَمْ أَطِقْ
٣٨٠ :	»	خطام الرّيح المجاشعي	ظَرُفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثَنّا حَنْظَلٌ
٥٥٧ :	»	النايفه	وعَلِمْتَهُ الكَرُّ والإقْدامَا
٤٦٣ ، ٢٩٤ :	»	رؤبة	فَنامَ ليلِي وتَحلى هَمِي
١٣٦ :	»	»	قد أَغْتَدِي والطَّيرُ لم تُكَلِّمْ
٤٩٨ :	»	أبو العتاهية	تُذْبرُ في إقبالِهِ أيامُهُ
٢٩٩ :	»	بعض العرب	فإنَّ في أَيْماننا نيرانًا
١٩٥ :	»	امرأة بنى عُقَيْل	وحاتمُ الطائي وَهَّابُ البَيْثِ
٤٦١ :	»	»	سَفَنُهُ كَفَّ الليلَ أَكْواسَ الكرى
٥٢٣ :	»	»	حتى نَجَا من خَوْفِهِ وما نَجَا

صُدُورُ أَيْباتِ ذِكْرِ تَمَامِها

١٨٨ :	(الوافر)	المتنبي	أَلَسْتُ آبن الأَلَى سَعِدُوا وسادوا
١٨٨ :	»	جرير	أَلَسْتُم خَيْرَ من رَكَبِ المطايا
٥٨٦ :	(كامل)	المتنبي	حَقِيقٌ على بَدْرِ اللُّجَيْنِ »
٣٩٦ :	(الطويل)	(الفرزدق)	سَقَتها خروْقٌ في المِسامعِ
٢٦٤ هـ :	(المنسرح)	ابن هرمة	» لا أُمْنِعُ العُودَ بالفِصالِ »
٢٨٤ :	(بسيط)	المتنبي	ما كُلُّ ما يَتَمَنَّى المرءُ يَدْرُكُهُ
٣٥ :	(الرمل)	طرفة	نَحْنُ في المِشْتاةِ ندْعُو الجَفَلِي
١٧٩ :	(طويل)	جرير	وليس لِسيفِي في العِظامِ بَقِيَّةٌ
١٢٥ :	»	المتنبي	وما أنا وحْدِي قَلْتُ ذا الشَّمْرِ كلهُ
٢٠٨ :	»	أبو الأسود	» يُصَيِّبُ ولا يَدْرِي »

فهرس الشعراء

- ١٩٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
 ٣١١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ -
 ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
 ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٥ ،
 ٥٩٥ ، ٦٠٤
 بشار بن برد : ٧٨ ، ٩٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٣ ،
 ٢١٩ ، ٢٧٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٤١٠ ،
 ٤٩٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ،
 ٥٣٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣
 أبو البرج (القاسم بن حنبل)
 بشر بن أبي خازم : ٣٢
 بعض اللصوص : ٣٤٢ ، ٣٤٣
 البعيث : ٤٦٩
 بكر بن النطاح : ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥٠٦ ،
 ابن البواب : ٩١ ، ٢٩٦
 ...
 تأبط شراً : ٤٣٦
 أبو تمام : ١٤ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٨ ، ٨٤ ،
 ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٣١٣ ،
 ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٤٨٤ ،
 ٤٩١ - ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ،
 ٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ،
 ٥٩٥
 نعيم بن أبي بن مقبل : ٥١٢
 ...
 ثعلبة بن صَعْر المازني : ٧٧
 ...
 إبراهيم بن العباس (الصولي) : ٨٦ ، ١٤٩
 إبراهيم بن كُثَيْف النباهي : ٢٨١
 إبراهيم بن المهدي : ٤٨٦
 إبراهيم بن هرمة (ابن هرمة)
 أحمد بن أبي فتن : ٢٨٦
 الأخطل : ٢٠٤
 الأحنس بن شهاب التغلبي : ١٣٠
 أرطاة بن سُهَيْبَة : ٢٠٩ ، ٤٢٥
 إسحق بن حسان السغدّي (الحرّمي)
 إسماعيل بن يسار : ٥٤٨
 أبو الأسود الدؤلي : ١٤٩ ، ٢٠٨ ، ٣٧٦ ،
 ٥٩٢ ، ٥٩٧
 الأعشى : ١٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ٣٢١
 أعشى همدان : ٢٠٩
 الأغرّ الشاعر : ٧٨
 الأفوه الأودي : ٥٩٧
 الأقيشر : ١٥٠
 امرؤ القيس : ٧٩ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦٣ ، ٤١٠ ، ٤١٩ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ،
 ٤٧٢ ، ٥٣٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ - ٥٩٤ ،
 ٥٩٧ ، ٦٠٣
 أمية بن أبي الصلت : ٢٠٣ ، ٤٩٤
 أنس بن أبي إلياس الدبلي : ٤٠
 ...
 الباخريزي : ٣٥٥
 البحري : ٤٧ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٥٦ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧١ ،

- جرير : ٩٢ ، ١٥٨ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ٤٩٥ ،
٥٧٨ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧
جميل : ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٨٨
جندب بن عمار : ٢٣٦
الجوهري (علي بن أحمد الجرجاني) : ١٦٧
...
حاجز بن عوف الأزدي : ٢٩٧
الحارث اليشكري : ٥٩٢
ابن حازم (محمد بن حازم) : ٦٠٣
حَجَل بن نُضْلَة : ٣٢٦
حُجَيْيَة بن المضرب السكوني (أبو حوط) : ١٨٤
أبو حَرْجَة الفزاري : ٣٥٨
أبو حَزَابَة (الوليد بن حنيفة) : ١٤٩
حَزَاز بن عمرو : ٥٦٧
حسان بن ثابت : ١٧ ، ١٩ ، ٩٤ ، ١٨١ ،
٣١١ ، ٤٨٨ ، ٥١٥ ، ٦٠٤
حِطَّان بن المعلّى : ٢٦٩
الحطيئة : ٢٥١ ، ٣٣١ ، ٤٧١ ، ٤٨٨ ،
٥٦٤ ، ٥٩٣
أبو حفص الشَّطْرُنجِي : ٩٠
الحكم بن قنبر : ٤٦٢
حميد بن ثور : ١٦٦
حُنْدُجُ بن حُنْدُج المَرِّي : ٢١٠ ، ٢١٤
أبو حَيَّة البهري : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١١ ، ٥١٥
...
خالد الكاتب : ٤٩٢
خالد بن يزيد بن معاوية : ٢٠٩
الخالدي (سعيد بن هاشم) : ١٠٤
أبو خراش الهذلي : ٤٧٠
الخُرَيْمِي (أبو يعقوب ، إسحق بن حسان بن
قُوَيْي السُّقْدِي) : ١٦٤ ، ١٦٩ ، ٤٩٨ ، ٥١١
خِطَّام الرُّيَح المجاشعي : ٣٨٠
الخنساء : ١٨١ ، ٣٠٠ - ٣٠٢
...
أبو دُوَاد الإيادي : ٩١ ، ٢٠٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧
دجاجة بن عبد قيس التيمي : ٧٤
درماء بنت سَيَّار الخثعمية : ١٣١
دُغْبَل الخزاعي : ٢٨٢ ، ٥٥٥
ابن الدُّمَيْنَة : ٩٠
أبو دَهْبَل الجمحي : ٤٦١
أبو ذُؤَاب ، رُبَيْعَة بن عبيد الأسدي : ٢٥٣
ذو الإصبع العدواني : ٣٤٢ ، ٣٤٣
ذو الخِرْق الطُّهَوِي : ٣٠١ ، ٣٠٣
ذو الرُّمَّة : ١٤٧ ، ١٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
٢٧٦ ، ٤٧١
...
رؤبة : ٢٩٣ ، ٤٦٣
ربيعة الرقي : ٧٨ ، ٧٩
ابن الرومي : ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥٠٤ ،
٥٥٤
...
زياد الأعجم : ٩٦ ، ٣٠٦ ، ٥٣٦
زياد بن حنظلة التيمي (الصحابي) : ٨٩
زهير بن أبي سُلمى : ١٣٤ ، ٣١٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤
زهير بن عروة بن جُلْهَمَة (السَّكْب) : ٣١٣
...
سُبَيْع بن الخطيم التيمي : ٧٤ ، ٩٩
سعد بن ناشب المازني : ٢٢٠
سَعْيَة بن غريض اليهودي : ٢٠
سعيد بن هاشم (الخالدي)

- أبو سفيان بن الحارث : ٢٠٨
السُّكْبُ (زهير بن عروة بن جلهمة)
سلامة بن جندل : ٢٠٤
سلمى بن ربيعة التيمي : ٣٢٠
أم السُّلَيْك بن السُّلَيْكَة : ٣٢٠
سُلَيْم بن سلام الكوفي المغني : ٩١
سليمان بن داود القضاعي : ٩٣ ، ٩٤
سهم بن حنظلة : ٤٨٥
سَوَّار بن الْمُضَرَّب : ٧٦
السيد الحميري : ٣٤٤
...
ابن شبرمة (عبد الله بن شبرمة) : ١٦٥
شَيْب بن البرصاء : ٣٠٨
أبو شريح العمير : ٥١٣
أبو الشُّعْب (عكرشة العبيسي) : ٢٠٨
شمر بن عمرو الحنفى : ٢٠٦
شُمُسُوَيْه البصرى : ٥٢٣
الشنفرى : ٢٥٣ ، ٣١٠
...
الصمة بن عبد الله القشيري : ٤٧
الصولي (إبراهيم بن العباس) : ٨٦
...
طرفة : ١٣٥ ، ١٦٦
طريف بن تميم العنبري : ١٧٦
طفيل الغنوي : ١٥٨
...
عامر بن حِطَّان (أخو عمران) الخارجي :
٥٠٧ ، ٥٠١
عامر بن الطفيل : ١٩
العباس بن الأحنف : ٩٠ ، ٢٦٨ ، ٣٥٥ ، ٤٩٤
عبد الله بن رَواحة : ١٧
عبد الله بن الزُّبَيْر الأَسَدِي : ١٤٩ ، ١٥١
عبد الله بن شبرمة القاضي (ابن شبرمة)
عبد الله بن محمد (ابن أبي عيينة)
عبد الله بن مصعب : ٥٠٩
عبد الله بن همام السلولى (ابن همام)
عبد الله بن يحيى بن المبارك (اليزيدى)
عبد الرحمن بن حسان : ٦٠٤
عبد الشارق بن عبد العزى الجهنى : ٢١٠
عبد الصمد بن المعدل : ٩١ ، ٢٧٤
أبو العتاهية : ١٨٥ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥١٠
العجاج : ٣٢١
عدى بن الرقاع : ٥١٢
عُرْوَة بن أَذْيَنَة : ١٣٠
أبو عطاء السندى : ٢٦٩
عقال بن هشام القينى : ٥١٤ ، ٥٩٩
مرأة من بنى عُقَيْل : ١٩٥
عِكْرَشَة العبيسي (أبو الشغب)
علقمة بن عُبْدَة الفحل : ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٥٩١
على بن أحمد الجرجاني (الجوهري)
على بن جبلة : ٥٠٥
عمارة بن عقيل : ١١٧
عمر بن أبى ربيعة : ٤٧
عمرة الخثعمية : ١٣١
عمرو بن معد يكرب : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،
٣٣٧ ، ٣٣٨
عنتره : ٦٠٣
ابن عتقاء الفزارى : ١٤٨
ابن أبى عيينة (عبد الله بن محمد) : ١٢١ ، ١٨٥
...

- فُرَات بن حَيَّان : ٢٠٨
 الفرزدق : ٨٣ ، ٩٥ ، ٢١١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
 ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩٦ ، ٤٢٥ ،
 ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥١٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ،
 ٥٧٨ ، ٥٩٥
 الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هب : ٢٢٦
 الفُندُ الرُّماني : ٥٥٨
 ...
 القاسم بن حنبل المرِّي (أبو البرج) : ١٤٨
 قَتَب بن حصن : ٣٥٧ ، ٣٥٨
 القطامي : ٥٣٥ ، ٦٠٣
 ابن قيس الرقيات : ٣٣١ ، ٣٥٧
 قيس بن الخطيم : ٤٩٧
 قيس بن معدان الكلبي : ٢٠
 ...
 كُثَيْر : ٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧
 كعب بن زهير : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥١٢
 الكميت : ٣١٠
 الكِنْدِي الشاعر : ٥٠٦
 ...
 لبيد بن ربيعة : ٦٧ ، ٣٥٣ ، ٤٣٥ ، ٤٨٥ ،
 ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠
 أبو ليلي (النابغة الجعدي) : ٢١
 ...
 مالك بن رُقَيْع : ٢٠٧
 المتنبي : ٤٨ ، ٨٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ،
 ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦٢ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ،
 ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،
 ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٤٢٣ ،
 ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ،
 ٤٨٤ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٥١ ،
 ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٨ ،
 مُحَرِّز بن المُكْتَبِر : ٧٤
 محمد بن أحمد بن أبي مَرَّة المكي : ٥٤٧
 محمد بن بشير : ٤٩٣
 محمد بن حازم الباهلي (ابن حازم) : ٦٠٣
 محمد بن سعد الكاتب القيمي : ١٤٩
 محمد بن وَهَّيب : ٣٢٥
 محمد بن يسير الرياشي : ٥٧ ، ٦٠
 المرقش : ٥٣٥
 مروان بن أبي حفصة : ٢٥٤
 مساور بن هند العبسي : ٢٣٦
 مسكين الدارمي : ٢٠٧
 مسلم بن الوليد : ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٤٩٣
 المسيب بن علس : ٢٠٣
 مُضَرَّس بن ربيع : ٤٩٩
 ابن المعتز : ٧٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٥٠٥
 معن بن أوس : ٤٩٤
 مَنْصُور التَّمَرِي : ٥٠٤
 موسى بن جابر الجنفي : ١٤٨ ، ١٤٩
 ابن ميادة : ٥١٤ ، ٥٩٩
 ...
 النابغة الجعدي (أبو ليلي) : ٢١ ، ٢٢ ، ١٣٧ ،
 ٣٠١
 النابغة الذبياني : ٩٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠١ - ٥٠٣ ،
 ٥٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤
 نافع (نوبع) بن لقيط الفقمسي : ٥٠٠
 أبو النجم : ٢٧٨
 أبو نُحَيْلة : ٤٨٤

- أبو وَجْزَة السعدى : ٥٠٣
 ورقة بن نوفل : ٢٠
 الوليد بن حنيفة (أبو حزابة)
 الوليد بن يزيد : ٢٣٨
 ...
 يحيى بن المبارك العدوى (اليزيدى)
 يزيد بن الحكم : ٣٠٨
 يزيد بن مسلمة بن عبد الملك : ٧٥
 اليزيدى (عبد الله بن يحيى بن المبارك) : ٩١
 اليزيدى (يحيى بن المبارك العدوى) : ٢٣٧
 ابن يسير (محمد) : ٥٧
 (أبو يعقوب) (الخريمى) (إسحق بن حسان
 ابن قوهى)
 ...
 الوأواء الدمشقى : ٤٥١ ، ٤٤٩
 وائلة بن خليفة السندوسى : ٢٠٣
- أُصَيَّب : ٥١١ ، ٣١٢ ، ٣٠٩
 النضر بن جُوَيَّة : ١٧٤
 أبو نواس : ١٩٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ،
 ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٤٢٤ ،
 ٤٢٨ ، ٤٥٠ ، ٤٧٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ -
 ٥٠٣ ، ٥٠٩ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣
 ...
 ابن هرمة (إبراهيم بن هرمة) : ٢٦٤ ، ٣٠٩ ،
 ٣١٢ ، ٤٢٧ ، ٤٣١
 أبو هفان : ٥٠٥
 ابن همام السلولى (عبد الله بن همام) : ٢٠٥ -
 ٢٠٧
 ...
 الوأواء الدمشقى : ٤٥١ ، ٤٤٩
 وائلة بن خليفة السندوسى : ٢٠٣

فهرس الأعلام

- الآمدئ (أبو القاسم) : ٥٥٣
الأخفش (أبو الحسن) : ٣١٧ ، ١٩
الأصمعي : ٢٧٢
ابن الأنباري : ٣١٥
الأنصار : ١٥٨
أنيس ، أخو أبي ذر : ٥٨٤
أهل الردة : ١٥٨
...
بُخَيْر بن زهير بن أبي سلمى : ٢٢
البرامكة : ٣١٤
البرج بن مُسهر الطائي (الخارجي) : ١٥
أبو بكر السراج : ٢٢٠
أبو بكر الصديق : ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٨٩ ، ١٥٨
...
تيم تميم : ٢٠ ، ٢١
تيم قریش : ٢٠ ، ٢١
...
ابن ثوبة : ٢٥٣
ثعلب (أبو العباس) : ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧١ ،
٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٣١٥
...
الجاحظ : ١٥ ، ٧٨ ، ٩٧ ، ١٦٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ،
٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٨٢ ، ٥٠٨ ،
٥١١ ، ٥٧٦ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦
بنو جعفر بن كلاب : ١٥٨
أم جندب (امرأة امرئ القيس) : ٥٩١
ابن جني : ٥٦٤
أبو جهل بن هشام بن المغيرة : ٥٨١
...
الحارث بن ولة الذهل : ٢٥٣
الحجاج : ٣٠٨ ، ٣٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١
ابن أبي حذَرِد الأسلمي : ١٩
الحسن البصري : ١٣ ، ٦٠٤
أبو الحسن الأخفش : ١٩ ، ٣١٧
أبو الحسن الفارسي (شيخ عبد القاهر) : ١٤٧
حفصة أم المؤمنين : ٢٠
حماد الراوية : ٥٩٤
...
الخارجي (البرج بن مُسهر) : ١٥
خالد بن صفوان : ٥٧٦ ، ٦٠٠
خالد بن عتاب بن ورقاء الرياحي : ٢٠٩
خالد بن الوليد : ٨٩
خلف الأحمر : ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٣١٩
الخليل : ٦٠٦
الخوارج : ٥٠٠
...
داحس والغبراء : ١٦٩
...
أبو ذَر : ٥٨٤
...
الرشيد : ٩٠
الرماني : ٤٣٤
...
الزبير بن بكار : ٢١

- ابن الزيات : ٥١١
زيد بن ثابت : ١٣
...
أبو سفيان بن حرب : ١٩
سودة بنت زُمنة أم المؤمنين : ٢٠
سيبويه : ١٠٧ ، ١٣١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،
٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٦٠٤ - ٦٠٦
...
ابن شبرمة (عبد الله) : ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧
الشعمي : ١٨
...
الصاحب بن عباد : ٥٥٤ ، ٥٥٥
ضمرة بن ضمرة : ٥٣٤
...
أبو طالب : ١٧ ، ١٨
طاوس : ١٥
...
عائشة أم المؤمنين : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١
عباد بن ورقاء : ٢٠٩
ابن عباس : ٥٩٣
أبو العباس (ثعلب)
عبد الله بن عتيك : ٤٠٤
عبد الرحمن بن عيسى الهمداني : ٤٨٣
عبد الملك بن عمير : ١٣ ، ١٤
عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : ٢٥٢
أبو عبيدة : ٥٩٤
عتبة بن ربيعة : ٥٨٣ ، ٥٨٤
عدى تميم : ٢٠ ، ٢١
عدى قريش : ٢٠ ، ٢١
العسكري (أبو هلال) : ٤٧٠
عصام بن شهيرة الجرمي : ٥٥٧
علقمة بن عُلانة : ١٩
أبو علي الفارسي : ٢٠٤ ، ٣٢٨ ، ٣٧٣
علي بن أبي طالب : ١٥ ، ٤٠٤ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ،
٦٠٠
علية ، أخت الرشيد : ٩٠
عمارة بن الوليد : ١٣ ، ١٤
عمر بن الخطاب : ١٣ ، ٥٩٣
عمرو الوراق : ٥٠٢
أبو عمرو الشيباني : ٢٥٥ ، ٢٥٦
أبو عمرو بن العلاء : ٢٧٢
عنيسة : ٢٧٤
...
غريض اليهودي : ٢٠
...
(أبو الفضل) ابن العميد : ٥٥٤ ، ٥٥٥
...
القاضي عبد الجبار المعتزلي : ٦٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ،
٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧
القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني :
٤٣٤ ، ٥٠٩
قطري بن الفُجاءة : ٥٠٠
قيس بن خارقة بن سنان : ١٦٩
قيصر : ١٩
...
كُرُز بن وَبرة الحارثي العابد : ١٦٥
الكندي الفيلسوف : ٣١٥ ، ٣١٩
...
بنو لؤي : ١٣
...

- محمد بن أبى بكر الصديق : ١٣
 محمد بن جعفر بن أبى طالب : ١٣
 محمد بن حاطب : ١٣
 محمد بن طارق ، العابد : ١٦٥
 محمد بن طلحة بن عبيد الله : ١٣
 محمد بن كعب القرظى : ٥٨٣
 محمد بن مسلمة الأنصارى : ١٩
 محمد بن يوسف الثقفى (أخو الحجاج) : ١٥
 المرزبانى : ١٣ ، ١٥٨ ، ٤٨٥ ، ٥٠٢
 مروان بن محمد : ٤٤٠
 مسروق : ١٨
 ابن مسعود : ٣٨٨ ، ٣٨٩
 مسلمة بن عبد الملك : ٤٨٤
 مصعب بن الزبير : ٢٠٧
 مطرود بن كعب الخزاعى : ٢١
 المنصور : ٥٩٤
 ...
 النعمان بن المنذر : ٥٣٤ ، ٥٥٧
 نمروذ : ١١٣
 النمرى (أبو عبد الله) : ٥٦٧
 ...
 الوليد بن عتبة بن المغيرة : ٥٨٥
 الوليد بن [عقبة] ؟ : ٥٨٥
 الوليد بن المغيرة : ٣٨٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٥
 ...
 يحيى بن يعمر : ٣٩٨
 يزيد بن المهلب : ٣٠٨ ، ٣٩٨
 يزيد بن الوليد : ٤٤٠

فهرس الأماكن

أبرق العزاف : ٢٢

إصبيان : ٢٠٩

الحجاز (أهل الحجاز) : ٥٩٣

الكُناسة : ٢٧٤

اليمين : ١٣ ، ١٥

يوم بدر : ١٨

...

فهرس الكتب

« إصلاح المنطق » : ٢٠٣

« الإغفال » ، لأبي على الفارسي : ٢٠٤

« الألفاظ الكتابية » ، لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني : ٤٨٣

« التذكرة » ، لأبي على الفارسي : ٣٧٣

« الجمهرة » ، لابن دريد : ٥٠

« الشيرازيات » ، لأبي على الفارسي : ٣٢٨

« صنعة الشعر » ، لأبي هلال العسكري : ٤٧٠

« الفصيح » ، لثعلب : ٤٥٨

« الكتاب » (سيويه) في الإعلام

« كتاب البيان والتبيين » : ١٦٩

« كتاب البيان والتبيين » ، للجاحظ : ٣٩٨

« كتاب الشعر والشعراء » ، للمرزباني : ١٥٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦

« كتاب العين » ، للخليل : ٥٠

« كتاب النبوة » ، للجاحظ : ٣٨٩

فهرس الأمثال والأقوال

- « شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ » : ١٤٣ ، ١٤٤
- « الحبيبُ أنتَ إلا اللهَ غيرُك » ، بعض الحكماء : ١٩٠
- « رجعَ عَوْدُهُ على بدئِهِ » : ٢١٨
- « كلمتهُ قُوهُ إلى فئَةٍ » : ٢١٨
- « قتلُ البعضِ إحياءٌ للجميعِ » : ٢٦١ ، ٣٩٠
- « إن مالا » و « إن ولداً » و « إن عدداً » و « إن غيرَها إِبْلاً وشاءَ » : ٣٢١
- « مات حتف أنفه » : ٤٠٤
- « المرءُ بأصغَرِهِ ، إن قال قال بَيَّانٍ ، وإن صال صال بجنانٍ » ، ضَمَرَةُ بن ضَمْرَةَ : ٥٣٤

...

- المقدمة

- المدخل في دلائل الإعجاز ، من إملاء عبد القاهر

...

- كتاب « دلائل الإعجاز » .

٣ - خطبة الكتاب

٤ - بيان في فضل العلم

٥ - علم البيان ، وما لحقه من الضيم والخطأ ، ومقالة من ذم الشعر والنحو ، وبيان منزلتها من إعجاز القرآن ، والرد على بعض المعتزلة في مقالهم في إعجاز القرآن

١١ - فصل ، في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحفظه ، وذم الاشتغال بعلمه وتعلمه ، وحجج عبد القاهر في الرد عليهم

١٥ - الدفاع عن الشعر ، وبيان ما جاء في الأحاديث من ذمه ومن مدحه

١٧ - أمره عليه السلام بقول الشعر ، وسماعه إياه وأنشاده ، وعلمه به وارتياحه لسماعه

٢٤ - علة منعه عليه السلام من الشعر

٢٦ - تمام الدفاع عن الشعر ، وتعلق من ذمه بأحوال الشعراء

٢٨ - تفنيد كلام من زهد في النحو واحتقره

٣٣ - ذم عبد القاهر لأهل زمانه

...

٣٤ - سبب تأليف كتاب « دلائل الإعجاز »

٣٥ - فاتحة القول في « الفصاحة » و « البلاغة »

٣٨ - دليل الإعجاز ، والرد على المعتزلة

٤١ - استحسان الكلام كيف يكون

٤٣ - • فصل في تحقيق القول في « الفصاحة » و « البلاغة » ، وقضية « اللفظ » عند المعتزلة ، وبيان فسادها

٤٦ - « اللفظ » الواحد يقع مقبولاً ومكروهاً

٤٩ - • فصل في الفرق بين قولنا « حروف منظومة » ، و « كليم منظومة » ، وبيان معنى « النظم » ،

ورد شبهة فيه

٥٥ - • فصل ، في أن النظم هو توحى معاني الإعراب

- ٥٧ - ● فصلٌ ، في الردّ على من يقول : « الفصاحة للفظ وتلاؤم الحروف »
- ٦٣ - الردّ على القاضي عبد الجبار المعتزلي في مسألة اللفظ ، وقوله : « إنّ المعاني لا تتزايد ، إنما تتزايد الألفاظ »
- ٦٦ - ● فصلٌ في « اللفظ » يُطلق والمراد به غير ظاهره ، وبيان في « الكناية » و « المجاز » و « الاستعارة » ، وقاعدة « التشبيه » و « التمثيل »
- ٧٠ - ● فصلٌ في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل »
- ٧٤ - ● فصلٌ في « الاستعارة » وبدائعها
- ٨٠ - ● القول في « النظم » وتفسيره ، وأنه تؤنّى معاني النحو
- ٨٣ - شواهد على فساد « النظم » ، وشواهد على محاسنه
- ٨٧ - ● فصلٌ في أنّ مزاي « النظم » ، تابعة للمعاني والأغراض ، وصفة « النظم » ، وشواهد من محاسنه
- ٩٣ - ● فصلٌ في « النظم » يتّجد في الوضع ، ويدقّ فيه الصنع ، وشواهد على ما يوصف بالفضل لمعناه لا لنظمه
- ٩٨ - كيف تشبه المزية في « اللفظ » ، والمزية في « النظم » ، وأمثلة هذه الشبهة في « الاستعارة » ، والقول في تنابع الإضافات

...

- ١٠٦ - ● فصلٌ في القول في التقديم والتأخير ، وهو باب كثير الفوائد . بيان في التقديم للعناية والاهتمام ، وأنه لا يكفي أن يقال : « قُدّم للعناية » ، وخطأ تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد
- ١١١ - مسائل في الاستفهام ، في التفرقة بين تقديم ما قُدّم وتأخير ما أُخّر ، في الأسماء والأفعال
- « الاستفهام بالهمزة ، والفعل ماضٍ »
- ١١٣ - « الاستفهام » للتقرير ، والإنكار ، والتوبيخ ، في الأفعال والأسماء ، والفروق في ذلك
- ١١٦ - « الاستفهام » ، تقديم الفعل وهو مضارع ، وتفسير معناه
- ١١٧ - « الاستفهام » ، تقديم الاسم ، والفعل مضارع ، وتفسير الاستفهام الدال على الإنكار
- ١٢١ - « الاستفهام » ، تقديم المفعول والفعل مضارع ، وأقسامه
- ١٢٤ - ● فصلٌ ، فيه مسائل في النفي ، مع التقديم والتأخير ، وتقديم الفاعل ، وتقديم المفعول
- ١٢٨ - ● فصلٌ ، في التقديم والتأخير في « الخبر المُثَبّت » ، وهو قسمان جلّي ، وخفّي
- ١٣١ - تقديم المحدث عنه يفيد التنبيه والتحقيق والتأكيد ، ومعاني ذلك
- ١٣٥ - تقديم المحدث عنه بعد « واو الحال »
- ١٣٨ - تقديم المحدث عنه في الخبر المنفي = تقديم « مثل » و « غير » ، لازم ، ومعنى ذلك
- ١٤٠ - دستور في التقديم والتأخير في الاستفهام والخبر

١٤٢ - تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام ، وتقديمها في الخبر

...

١٤٦ - • فصل ، القول في « الحذف » ، وهو باب دقيق المسلك ، حذف
المبتدأ ، وحذف الفعل

- ١٤٧ - المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ ، وأمثله . وخلاصة في شأن ما يُحذف
- ١٥٣ - القول في حذف المفعول به ، وقاعدة ضابطة في حذف الفاعل والمفعول
- ١٥٤ - الأغراض في ذكر الأفعال المتعدية . القسم الأول في حذف المفعول ، لإثبات معنى الفعل لا غير
- ١٥٥ - القسم الثاني ، حذف مفعول مقصود لدلالة الحال عليه ، وهو قسمان : جلي ، وخفي
- « الخفي » ، هو الذي يدخله الصنعة ، وأمثلة الخفي وأنواعه وبيانه ، و « الإضمار » على شريطة التفسير

- ١٦٤ - متى يكون إظهار المفعول أحسن من حذفه
- ١٦٦ - أمثلة ما يُعلم أنه ليس فيه لغير الحذف وجّه
- ١٧١ - • فصل ، في مثال آخر عجيب في « الحذف »

...

١٧٣ - • فصل ، في القول على فروق في « الخبر » : خبر جزء من الجملة ،
وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له ، كالحال
والصفة

- ١٧٤ - الفرق الثاني ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل ، ومثاله
- ١٧٥ - الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبهة ، وإذا كان فعلاً
- ١٧٦ - أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً ، وبينه إذا كان اسماً
- ١٧٧ - فروق الخبر في الإثبات وأمثله ومعناه
- ١٧٨ - إذا كان الخبر نكرة جاز أن تعطف على المبتدأ مبتدأ آخر
- ١٧٩ - الخبر معرّفاً بالألف واللام ، على معنى الجنس ، وله وجوه مختلفة
- الوجه الأول : أن تقصر جنس المعنى على المُخبر عنه للمبالغة
- ١٨٠ - الوجه الثاني : أن تقصر جنس المعنى ، على دعوى أنه لا يوجد إلا منه
- ١٨١ - الوجه الثالث : أن تُقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد
- ١٨٢ - الوجه الرابع : وهو دقيق المسلك ، وهو الذي سماه « الموهوم » وبيانه وأمثله
- ١٨٤ - « الموهوم » ، وغلبة « الذي » عليه وأمثله

- ١٨٦ - الفرق بين « المنطلق زيد » ، و « زيد المنطلق » ، والمبتدأ والخبر معرفتان ، وأمثله وبيانه ، مع معرفة أن ليس المبتدأ مبتدأ لتقدمه ، بل لأنه مسند إليه ، والخبر خير لأنه مُسندٌ تُثبِتُ به . وبيان ذلك وأمثله
- ١٩٢ - أسماء الأجناس تتنوع إذا وُصِفَتْ ، وهو أصلٌ يجبُ إحكامه
- ١٩٣ - وأيضاً « المصادر » تتفرّق بالصلة ، كما تتفرّق بالصفة ، وكذلك الاسم المشتقُّ أيضاً
- ١٩٥ - « الألف واللام » الدالة على الجنسية ، لها مذهبٌ في الخبر ، غير مذهبها في المبتدأ ، ووجه هذا المعنى
- ١٩٩ - • فصلٌ في « الّذى » خصوصاً ، وفيه أسرارٌ جَمَّةٌ = ومجىء « الذى »
لوصف المعارف بالجمل
- ٢٠٠ - « الذى » ، تُوصَلُ بجُملةٍ معلومة للسامع = و « الذى » يأتى بعدها جملة غير معلومة للسامع
- ٢٠٢ - • فصلٌ ، فروقٌ في الحال ، لها فضلٌ تعلّقٌ بالبلاغة = « الحال » وجميعها جملةٌ مع الواو تارةً وبغير الواو تارةً ، وأمثلة ذلك
- ٢٠٤ - جملة الحال والفعل مضارعٌ مثبت غير منفى ، لا تكاد تسمىء بالواو
- ٢٠٥ - مجىء جملة الحال فعلاً مضارعاً ومعه الواو
- ٢٠٧ - مجىء الحال مضارعاً منفياً يكثر في الكلام ، وأمثله
- ٢٠٨ - مجىء الحال مضارعاً منفياً يكثر أيضاً ويحسن ، وأمثله
- ٢٠٩ - الماضى يمجىءُ حالاً بالواو وغير الواو مقروناً مع « قد »
- ٢١٠ - « ليس » ، مجىء جُمَلتها حالاً ، الأكثر الأشيع اقترانها بالواو ، ومثالٌ يجميعها بغير الواو فكان له حُسْنٌ ومزية
- ٢١١ - مجىء جملة الحال بغير « واو » من أجل حرف دَخَلَ عليها ، فصارت لها مزية
- ٢١٢ - العلة في اختلاف الجمل الواقعة حالاً ، في يجميعها بالواو وغير الواو ، وأن المسلك إليها غامض ، وأن وأن الأصل المودى إلى تبين العلة هو « الإثبات » ، لا يتم إلا بمعرفة أن الخبر نوعان : خبر جزء من الجملة ، وخبر ليس بجزء منها
- ٢١٣ - جملة الحال وامتناعها من الواو ، وتفسير ذلك وأمثله
- ٢١٥ - دخول الواو على جملة الحال وبيانه وتفسيره
- ٢١٨ - القياس أن لا تسمىء جملة من مبتدأ وخبر إلا مع الواو ، وعلة ترك مجىء الواو في هذه الجمل
- ٢٢٠ - الكلام في الظرف ، وتأويل يجميعه خبراً

٢٢٢ - • فَصِّلْ ، الْقَوْلُ فِي الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ

- من أسرار البلاغة ، عطف الجمل بعضها على بعض ، أو ترك العطف
- عطف المفرد ، والجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين : الأول أن يكون للمعطوف عليها موضع في الإعراب ، وحكمها حكم المفرد ، الثاني : أن تُعْطِفَ على الجملة العارية الموضحة عن الإعراب ، جملة أخرى ، وهو موضع الإشكال في العطف بالواو دون غيرها ، وبيان ذلك وتفسيره

- ٢٢٦ - عطف الجمل بالواو ، ومكان الصلة بينهما ، والقوانين في فصل الجمل ووصلها
- ٢٢٧ - الصفة والتأكيد لا تحتاج إلى شيء يصلها بالموصوف أو المؤكد ، وأمثلة ذلك
- ٢٣٠ - الإثبات بالحرفين « إن » و « إلا »
- ٢٣١ - الجملة يظهر فيها وجوب العطف ، ثم يترك العطف لعارض يجعلها كالأجنبية ، وأمثلة ذلك
- ٢٣٣ - لا يُعْطَفُ الخبر على الاستفهام = بيان العطف على جواب الشرط
- ٢٣٥ - ما يوجب الاستثناف وترك العطف ، وأمثله
- ٢٤٠ - ما جاء في التنزيل من لفظ « قال » ، مفصلاً غير معطوف
- ٢٤٣ - • فَصِّلْ ، في أن ترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية = والعطف لما هو واسطة بين الأمرين
- ٢٤٤ - • فَصِّلْ دقيق ، الجملة لا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعْطَفُ على جُمْلَةٍ بينها وبينها جملة أو جملتان
- ٢٤٥ - بيان في العطف في الشرط والجزاء ، وبيان ذلك

...

٢٤٩ - • فَصُولٌ شَتَّى فِي أَمْرِ « اللَّفْظِ » وَ « النَّظْمِ » ، فِيهَا شَحْدٌ لِلْبَصِيرَةِ ،

وَزِيَادَةٌ كَشَفٌ عَمَّا فِيهَا مِنَ السَّرِيرَةِ

- فَصِّلْ ، غلط بعض من يتكلم في شأن « البلاغة » ، لأنه ليس في جملة الحفائيا أغرب مذهبا في الغموض من مزايا البلاغة ، وأن ما قاله العلماء في صفة « البلاغة » رموز لا يفهمها إلا مَنْ هو في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومثاله

- ٢٥١ - كلامُ الجاحظ في شأن إعجاز القرآن ، وما غلط فيه مَنْ قَدَّمَ الشعر بالمعنى ، وأقلَّ الاحتفال باللفظ

- ٢٥٢ - معرفة الشعر وتمييزه ، والأخبار في ذلك

- ٢٥٤ - سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة
- ٢٥٥ - قول الجاحظ : إن المعاني مطروحة في الطريق ، وتفسير هذا وبيان صحته
- ٢٥٨ - • فصل ، لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى ، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها ، ومرجع ذلك إلى ما يتوَحَّى في نظم اللفظ وترتيبه
- ٢٥٩ - • فصل ، وهو فنُّ يرجع إلى هذا الكلام ، وتفصيل البيان في العبارتين تظنُّ أنَّهما يؤدِّيَانِ معنى واحداً
- ٢٦٢ - فصل ، الكلام ضربان : أحدهما تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ ، والآخر لا تصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلُّك « اللفظ » بمعناه في اللغة ، ثم تجد لهذا المعنى دلالة أخرى تصل بها إلى الغرض . وعلى هذا مدارُّ « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » ، فهذا هو « المعنى » و « معنى المعنى »
- ٢٦٣ - بيان في شرح قوله « المعنى » و « معنى المعنى » ، وهو فصلٌ جيد في شأن « النظم »
- ٢٦٧ - • فصل في استعمال « اللفظ » ، والمراد به دلالة المعنى على المعنى
- ٢٦٨ - قصور « اللفظ » عن أداء المعنى ، ومثاله في النقص والتعقيد
- ٢٧٢ - مثال على غموض المسلك إلى معاني « اللفظ » ، واشتباهاه على العلماء ، وأمثلة ذلك
- ٢٧٣ - « إن » تُغْنِي غَنَاءَ « الفاء » في ربط الجملة بما قبلها
- ٢٧٤ - « كاد » ومعناها ، وبيان قولهم : « لم يكْدِ يَفْعَلْ »
- ٢٧٦ - دقة هذه المعاني واشتباهاها على العلماء
- ٢٧٨ - « كَلَّ » وتفصيل القول فيها ، في النفي والإثبات وأحكامهما ، وأمثلة ذلك
- ٢٨٦ - • فصل في المزية تكون ويجب بها الفضل ، إذا احتمل الكلام في ظاهره وجهاً آخر تنبو عنه النفس
- مثاله قوله تعالى : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » ، وما في التقديم هنا من معنى شريف لا سبيل إليه مع التأخير
- ٢٨٨ - القول في قوله تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ » ، وتكثير « حياة »
- ٢٨٩ - تكثير « حياة » في قوله تعالى : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »
- ٢٩١ - • فصل ، الآفة العظمى في ترك البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام ، ومضرة قولهم : « ما ترك الأول للآخر شيئاً »

- ٢٩٣ - • فصلٌ ، هذا فصل في « المجاز » لم نذكره فيما تقدّم
- بيان في « المجاز الحكمي » ، وهو كثر من كنوز البلاغة ، وأمثله وبيانه
- ٢٩٨ - ليس كل شيء يصلح للمجاز الحكمي بسهولة ، ومثال ذلك
- ٣٠٠ - ضربت ممّا طريق المجاز فيه الحكم ، ومثاله
- ٣٠١ - تنبيه على فساد قول من جعل هذا المجاز من باب ما حُذِف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه
- ٣٠٤ - • فصلٌ في تفسير قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » ، وخطأ من فسّر قوله « قلب » أى « عقل » ، وخطأ بعض من يتعاطى التفسير
- ٣٠٦ - • فصلٌ ، بيان دقيق في « الكناية » ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك
- ٣١٢ - كيف تختلف الكناتيان ، فلا تكون إحداها نظيرة للأخرى
- ٣١٥ - • فصلٌ في « إِنَّ » ومواقعها
- خبر الكنديّ الفيلسوف مع ثعلب ، وزعمه أن في كلام العرب حشواً
- دخول « إِنَّ » في الكلام وخصائصها
- ٣١٧ - محاسن دخول « إِنَّ » على ضمير الشأن ، وأمثته
- ٣١٩ - « إِنَّ » تربط الجملة بما قبلها
- ٣٢٠ - « إِنَّ » تنهى النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ في الحديث عنها
- ٣٢١ - « إِنَّ » ، أثرها في الجملة ، وأنها تغنى عن الخبر ، وأمثلة ذلك
- ٣٢٢ - بيان في شأن « إِنَّ » و « الفاء » التي يحتاج إليها إذا أسقطت « إِنَّ »
- ٣٢٤ - مجيء « إِنَّ » في الجواب عن سؤال سائل ، وأمثله
- ٣٢٥ - « إِنَّ » ومجيئها للتأكيد ، وبيان ذلك
- ٣٢٦ - « إِنَّ » ومجيئها للتكثير ، وشرطها إذا كانت في جواب سائل
- ٣٢٧ - « إِنَّ » تدخّل للدلالة على أن ظنك الذى ظننتك مردوداً

...

٣٢٨ - • القصر والاختصاص

• فصلٌ في مسائل « إِنَّمَا »

- قول أبى على الفارسي في « الشيرازيات » في « إِنَّمَا »

- ٣٢٩ - ليس كُلُّ كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » يصلح فيه « إنما »
- ٣٣٠ - « إنما » نجىء لخبير لا يجله المخاطب ، وتفسير ذلك
- ٣٣٣ - « إن » و « إلا » وبيان المراد فيهما ، والفرق بينهما وبين « إنما »
- ٣٣٥ - • فصل ، هذا بيان آخر في « إنما »
- تفسير : أن « لا » العاطفة ، تنفى عن الثانى ما وجب للأول
- ٣٣٦ - معانى « لا » العاطفة قائمة في « إنما »
- ٣٣٧ - بيان وأمثلة فيما فيه « ما » و « إلا »
- ٣٣٨ - بيان في قوله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ، وتقديم اسمه سبحانه
- ٣٣٩ - « ما » و « إلا » ، وتقديم المفعول في الجملة وتأخيرها ، وأن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذى تؤخره
- ٣٤٠ - العود إلى القول في « إنما » وما يقع فيه الاختصاص بعدها
- ٣٤٤ - الاختصاص يقع في الذى بعد « إلا » من فاعل أو مفعول ، أو جازر ومجرور يكون بدل أحد المفعولين
- ٣٤٥ - حكم المبتدل والخبر إذا جاءا بعد « إنما »
- ٣٤٦ - عود إلى الاختصاص ، إذا كان بالحرفين « ما » و « إلا »
- ٣٤٨ - بيان آخر في معنى « إنما » في الجملة ، في « ما » و « إلا » ، وأن حُكْم « غير » حكم « إلا »
- ٣٥٠ - • فصل ، في نُكْتَةٍ تتصل بالكلام الذى تضعه « بما » و « إلا »
- ٣٥١ - • فصل ، زيادة بيان في « إنما » ، وهو فصل طويل متشعب فيه غموض
- ٣٥٣ - ما لا يحسن فيه العطف « بلا »
- ٣٥٤ - • بيان في انضمام « ما » إلى « إن » في « إنما » وقول النحاة : « ما » كافة
- « إنما » إذا جاءت للتعريض بأمر هو مقتضى الكلام ، ومثاله في الشعر
- ...
- ٣٥٩ - • فصل وبيان ، وإزالة شبهة في شأن « النظم » و « الترتيب » ، وهى
- « الحكاية »
- ٣٦٢ - • فصل ، بيان الجهة التى يختص منها الشعر بقائله ، وهى « النظم »
- و « الترتيب » وتوحي معانى النحو
- لا يكون « ترتيب » حتى يكون قصداً إلى صورة وصفة

٣٦٥ - • فصل، عوداً إلى مسألة « اللفظ » و « المعنى » ، وما يعرض فيه من الفساد

- ٣٦٧ - التجوُّز في ذكر « اللفظ » ، وأن المراد به « المعنى » ، وإزالة شبهة في شأن « المجاز »
- ٣٦٨ - بيان مهم في معنى « جعلته أسداً » ، ونحوه ، وتفسير « جعل »
- بيان في قوله تعالى : « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً »
- • فصل، تمام القول في « النظم » ، وأنه توخَّى معاني النحو ، والدليل على ذلك

- ٣٧٣ - الإشكال في معرفتين هما مبتدأ وخبر ، وفصل الإشكال بالمعنى
- ٣٧٤ - بيان السبب في تعدد أوجه تفسير الكلام
- ٣٧٥ - مثال في تفسير قوله تعالى : « قُلْ اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ »
- مثال في تفسير قوله تعالى : « وقالت اليهود عزير ابن الله » في قراءة من قرأ بغير تنوين
- ٣٧٩ - مثال آخر في بيان قوله تعالى : « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خيراً لكم »
- ٣٨٠ - حذف الموصوف بالعدد شائع في الكلام ، وتمام القول في الآية السالفة

٣٨٥ - • تحرير القول في إعجاز القرآن ، وفي « الفصاحة » و « البلاغة »

- بيان في معنى « التحدى » ، وأى شيء طولب العرب أن يأتوا بمثله . وهو مهم

٣٨٨ - أى شيء بهر العقول من القرآن ، وكلام الوليد بن المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ ، في صيغة القرآن

- ٣٩٠ - الحجة على إبطال « الصرفة » ، وهي مقالة المعتزلة
- ٣٩١ - « النظم » و « الاستعارة » هما مناط الإعجاز
- ٣٩٣ - « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » من مقتضيات « النظم »
- خطأ المعتزلة في ظنهم أن المزية في « اللفظ » ، واضطرابهم في ذلك
- ٣٩٥ - رد قول القاضي عبد الجبار : « إن المعاني لا تتزايد ، إنما تتزايد الألفاظ »
- ٣٩٧ - « غريب اللغة » ليس له مكان في الإعجاز
- ٣٩٩ - أصل فساد مقالة المعتزلة ، هو ظنهم أن أوصاف « اللفظ » أوصاف له في نفسه
- ٤٠٠ - قول عبد القاهر « إن الفصاحة تكون في المعنى » ، ورد شبهة المعتزلة وغيرهم في فهم كلامه
- ٤٠٢ - « فصاحة اللفظ » لا تكون مقطوعة من الكلام الذي هي فيه ، بل موصولة بغيرها مما يلها

٤٠٤ - القول في قول عَلَيْهِ السَّلَام : « مَا تَحَنَّفَ أَنْفِهِ »

٤٠٥ - بيان آخر في أن « النظم » هو توخى معانى النحو

٠٠٠

٤٠٧ - • فصل ، وهو فن من الاستدلال لطيف ، على بطلان أن تكون

« الفصاحة » صفة للفظ من حيث هو « لفظ »

٤١٠ - • بيان في أن « الفكر » لا يتعلّق بمعانى الكلم مجردة من معانى النحو

٤١٢ - « نظم الكلام » ، وتوخى معانى ، يسبك الكلام سبكاً واحداً

٤١٥ - آفة الذين لهجوا بأمر « اللفظ » من المعتزلة ، وبيان فساد أقوالهم

٤١٦ - فكر الإنسان ، هل هو فكر فى الألفاظ وحدها ، أم هو فكر فى الألفاظ والمعانى معاً ؟

٤١٧ - كشف وهم فى مسألة ترتب الألفاظ فى النفس والسمع

٤١٨ - ردّ شبهة للمعتزلة فى « النظم » ، وقولهم إن البدوى لم يسمع بالنحو قط ، وأن الصحابة لا يعرفون
ألفاظ المتكلمين

٤٢١ - • فصل ، آفة وشبهة فى مسألة التعبير عن المعنى بلفظين ، أحدهما فصيح

والآخر غير فصيح ، وهذه شبهة للمعتزلة ، وردّ هذه الشبهة

٤٢٤ - « التشبيه » ، يكشف هذه الشبهة

٤٢٥ - شبهة المعتزلة فى قولهم : « إن التفسير للبيت من الشعر مثلاً يجب أن يكون كالمفسّر » ، وردّ ذلك

٤٢٩ - الكلام الفصيح قسمان : قسم مزيّته فى « اللفظ » ، وقسم مزيّته فى « النظم »

٤٣٠ - القسم الأول ، « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل على حدّ الاستعارة »

٤٣١ - النظر فى « الكناية » ، والنظر فى « الاستعارة »

٤٣٢ - « الاستعارة » ، يراد بها المبالغة ، لا نقل اللفظ عما وُضِعَ له فى اللغة

٤٣٥ - أمثلة على أن « النقل » لا يتصوّر فى بعض « الاستعارة »

٤٣٧ - تحقيق فى معنى « الاستعارة » = وتفسير معنى « جعل » فى الكلام وفى القرآن

٤٣٩ - تُعرّف « الاستعارة » من طريق المعقول دون « اللفظ » ، وكذلك « الكناية »

٤٤٢ - « الفصاحة » وصف للكلام بمعناه لا بلفظه مجرداً

٤٤٣ - كشف الغلط فى « فصاحة الكلام » ، و « التفسير » و « المفسر »

٤٤٦ - الوجوه التى يكون بها للكلام مزية

- ٤٥٠ - إذا ظهر التشبيه في « الاستعارة » ، قُبِحت
- ٤٥١ - • القسم الثاني ، وهو الذى تكون فصاحته في « النظم »
- ٤٥٤ - الردّ على المعتزلة في مسألة « اللفظ »
- ٤٥٥ - كلام العلماء في « الفصاحة » ، أكثره كالرموز والتعريض دون التصريح
- ٤٥٦ - بيان معاني في وصف « اللفظ » ، كقولهم : « لَفْظٌ مَتَمَكِّنٌ غَيْرُ قَلْبِي »
- ٤٥٨ - مسألة « اللفظ » وغلبتها على المعتزلة وغيرهم
- ٤٦٠ - « الاستعارة » تكون في معنى « اللفظ »
- ٤٦٢ - « المجاز » كالاستعارة ، إلا أنه أعمُّ
- ٤٦٣ - القول في « الإيجاز »
- ٤٦٤ - الرأى الفاسد وخطره إذا قاله عالم له صيت ومنزلة
- ٤٦٦ - الردّ على المعتزلة في مسألة « اللفظ » ، وبيان تقصيرهم
- ٤٦٧ - تعويل المعتزلة على « نسق الألفاظ » في شأن الفصاحة ، ثم « الاحتذاء » و « الابتداء »
- ٤٦٨ - « الاحتذاء » و « الأسلوب »

...

٤٧٢ - • فصل ، هذا تقرير يصلح لأن يُحفظ للمناظرة

- مناقشة « الاحتذاء » و « الابتداء » و « النسق » في إعجاز القرآن
- ٤٧٤ - سهولة « اللفظ » وخفته في شأن إعجاز القرآن

...

٤٧٧ - • خاتمة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وتمام نسخة أسعد أفندى

...

٤٧٩ - • « رسائل وتعليقات » ، كتبها عبد القاهر الجرجاني

٤٨١ - (١) إزالة الشبهة في جعل الفصاحة والبلاغة للألفاظ

- بيان مهم في مسألة « اللفظ » و « المعنى »
- ٤٨٤ - أمثلة على ما تفعله صنعة الشاعر في الصورة ، والمعنى واحد
- ٤٨٩ - الشاعران يقولان في معنى واحد ، وهو قسمان :
- ٤٨٩ - • القسم الأول : أحدهما غفل ، والآخر مُصَوِّر

- ٥٠٠ - ● القسم الثاني : في البيتين جميعاً صنعة وتصوير
- ٥٠٧ - تعقيب على هذين القسمين
- ٥٠٨ - القول في معنى « الصورة » و « التصوير »
- ٥١١ - جُمْلَةٌ من وَصَفِهِم الشعرَ وعَمَلَهُ ، وإدلالُهُم به
- ٥١٨ - غرضه من ذكر وصف الشعراء الشعر ، وأنه دليل على أن مزجه تدرك بالعقل لا بمذاقة الحروف
- ٥٢٠ - بيان أن قولهم في « اللفظ » ، يسقط « الكناية » و « الاستعارة » و « المجاز » و « الإيجاز »
- ٥٢٢ - بيان آخر في شأن « اللفظ » ، وفساد القول به

...

- ٥٢٥ - ● مقالة في الخبر والإسناد
- « النظم » هو توتحي معاني النحو ، وهو مَعْدِنُ البلاغة
- ٥٢٦ - أصولٌ يحتاجُ إلى معرفتها = « الخبر » أصلٌ في معاني الكلام في النفي والإثبات
- ٥٢٨ - لأبدٌ للخبر من مُخْبِرٍ به ، وهو الذى يوصف بالصدق والكذب = وأن « الخبر » وجميع الكلام معانٍ يَنْشِئُهَا الإنسان في نفسه
- ٥٢٩ - بطلان دعوى أصحاب « اللفظ » في توهمهم أن « الخبر » صفة « للفظ »
- ٥٣٣ - توهمهم أن « المفعول » زيادة في الفائدة ، والاحتجاج لبطلان ذلك
- ٥٣٧ - ● فصلٌ ، « الإثبات » معنى تكون به المزية في الكلام

...

- ٥٣٩ - ● هذا ما نُقِلَ من مسوودة عبد القاهر بخطه بعد وفاته رحمه الله
- ألفاظ اللغة لم تُوضع إلا لضم بعضها إلى بعض ، وبضمها تكون الفائدة ، وهذا موضع « الخبر » و « الإسناد »
- ٥٤٣ - « الخبر » وجميع معاني الكلام ، معانٍ يَنْشِئُهَا الإنسان في نفسه

...

- ٥٤٦ - ● بيانٌ في « النظم » ، ودخول الشبهة في أمره ، وأن مردّه إلى « الذوق »
- ٥٤٩ - البلاء هو أن الإحساسَ بالمزية قليلٌ في الناس
- ٥٥١ - خطأٌ خَفِيَ في « النظم » ، قد لا تدركه إلا بعد دهر طويل

- ٥٥٢ - خطأ خفى آخر فى « النظم »
- ٥٥٣ - خطأ آخر فى اتباع تأويل بعض العلماء
- ٥٥٧ - تمام كتاب « دلائل الإعجاز » فى نسخة « حسين جلىبى »

...

- ٥٦١ - فصول ملحقة بكتاب « دلائل الإعجاز » فى نسخة « حسين جلىبى »
- (١) مسألة يرجع فيها الكلام إلى « الإثبات »
- ٥٦٣ - • (٢) فصل ، فى الإثبات
- ٥٦٤ - • (٣) فصل ، تعليق على ما قاله ابن جنى فى بيت للمتنبى
- ٥٦٦ - • (٤) فصل ، فى بيان معنى : « هذا يتجث من صخر ، وذاك يعرف من بحر »
- ٥٦٧ - • (٥) مسألة ، تعليق على كلام لأبى عبد الله الفرى ، فى كتابه « معانى أبيات الحماسة »
- ٥٦٨ - « هذا آخر ما وجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب » ، يعنى « دلائل الإعجاز »
- ٥٦٩ - • (٦) مسألة ، فى تفسير قولهم : « إن الفعل يدل على الزمان »

...

- ٥٧٣ - • « الرسالة الشافية » ، لأبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى .
وهذه الرسالة خارجة من كتابه « دلائل الإعجاز »
- ٥٧٥ - جمل من القول فى « إعجاز القرآن »
- الأصل والقدوة فى إعجاز القرآن هم العرب ، ومن عداهم تبع لهم ، والمتأخرون من الخطباء والبلغاء بعد زمان النبى ﷺ ، وقول خالد بن صفوان ، والجاحظ : أنهما لا يجاريان العرب الأول ولكن يحاكيانهم
- ٥٧٧ - دلائل « أحوال » العرب و « أقوالهم » ، حين نزل القرآن عليهم
- دلائل الأحوال ، الدالة على عجزهم حين تحثوا بالقرآن
- ٥٨١ - دلائل الأقوال ، الدالة على عجزهم حين تحثوا بالقرآن
- ٥٨٥ - الاحتجاج لدلالة هذه الأحوال والأقوال على إعجاز القرآن
- ٥٩٠ - • فصل فى شبهة من قال : « جرت العادة بأن يبقى فى الزمان من يفوت أهله حتى يسلموا له ، وحتى لا يطمع أحد فى مداناته » ، والدليل على بطلان ذلك

- ٥٩٢ - الأخبار الدالة على اختلاف الناس في أى الشعراء أشعر
٥٩٥ - بيان في تقديم الشعراء وتفضيلهم من أى وجه يكون ؟
٥٩٨ - الشرط فيما ينقض العادة (يعنى المعجزة) أن يعم الأزمان كلها
٦٠٠ - قول الملحة أنه كان في المتأخرين من البلغاء من استطاع معارضة القرآن ، فترك إظهاره خوفاً
٦٠٢ - • فصل ، في فن آخر من السؤال وهو : من عادات الناس أن الواحد تواتيه العبارة في معنى ، وتمتنع عليه في آخر ، والقول فيمن غلب على معنى ، فلم يبق لغيره مرام فيه
٦٠٤ - ما جاء على هذا الوجه من الكلام المنشور
٦٠٦ - إبطال الاحتجاج بمثل ذلك في إعجاز القرآن ، وتفصيل القول في معنى « التحدى »
٦١١ - • فصل في الذى يلزم القائلين بالصرفة من المعتزلة
في سياق آية التحدى ما يدل على فساد قولهم
٦٢٣ - • فصل ، هو ختام الرسالة الشافية
٦٢٥ - • فصل ، في قول من قال : « إنه يجوز أن يقدر الواحد من الناس بعد مضي وقت التحدى ، على أن يأتي بما يشبه القرآن » ، وهو قول أصحاب « الصرفة »
٦٢٦ - • فصل ، هو ختام « الرسالة الشافية » ، في أن تميز الكلام بعضه من بعض ، لا تستطيع أن تفهمه من شئت متى شئت

...

- قال أبو فهر : تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلى الله على نبيينا محمد وسلم تسليماً كثيراً .

...

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١١٨٨٩

الترقيم الدولى :

I. S. B. N. 977 - 01 - 6865 - 3